



۷۸۷

خاتمة السمرقاني
خاتمة السمرقاني

٢١٧٣

ح ٥٠ ش

(حاشية الشرقاوي على شرح التحرير للانصاري)،

تأليف الشرقاوي، عبدالله بن حجازي - ١٢٢٧هـ.
كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

ج ١ (٢٥٩ق) ٢٥س ٢٣×١٦سم

نسخة حسنة، ناقصة الاول والآخر، خطها نسخ معتاد،
طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣١٩هـ بالقاهرة .
الأزهرية ٥٠٧:٢ الأعلام ٢٠٦:٤

٧٨٢٨
عب

١- المذهب الشافعي أ- المؤلف ب - تاريخ

النسخ ج - حاشية على شرح التحرير للانصاري .

الجزء

الثاني

مكتبة جامعة القاهرة

حاشية الشرفاء

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٨٢٨ ف ٧٤٧ ٩١٦٧
العنوان: حاشية الشرفاء على شرح التحرير
المؤلف: عبد الله بن حماد
تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٥٩ (٥٩) ج
ملاحظات: ---

سادة الحمد والصلاة دون الوصية بالتقوى لان العرض
منها الوعظ كما اشار اليه بقوله ويعظم وهو حاصل بغير لفظ
كما طبعوا الله ولا نالم نتعبد بلفظها قط بخلاف لفظي الحمد والصلاة
فانا نقيدنا بهما في مواضع في الجملة اي بقطع النظر عن صيغة
مخصوصه **قوله** فيهما اي في كل من الخطبتين والمراد بالسلف
الصحابه وبالخلف من بعدهم من التابعين وتابعيهم واما المتقدمون
فهم من قبل الاربعين والمناخرون من بعدهم فلما عبا رتات
معناها مختلف **قوله** ويقراية مفهمه او بعضا منها طويلا على
المعتمد كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وقوله
من عمل صالحا فلنفسه ومن اساف فلنفسه واما استطراد الافهام هنا
لان المقصود الوعظ بخلاف العاجز عن الفاحه لا يشترط في الايات
بديلها الا انها بل اذا حفظ اية غير مفهمه ولو منسوخة الحكم فقط
دون التلاوة كفت قراتها ولا يكفي هنا ايات تشمل على الاركان
كلها غير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لعدم اية مشتملة
عليها لانه لا يسمى خطبة فاذا قرأ نحو يا ايها الناس اتقوا ربكم الاية
بقصد القراءة والوعظ حصلت ركنيه القراءة فقط فان قصد الوعظ
فقط حصل او القراءة فقط او اطلق حصلت القراءة فقط فيهما ومثل
ذلك ما اذا قرأ الحمد لله الذي خلق السموات والارض الاية بقصد
الحمد والتلاوة الى اخر ما مر **قوله** في احدهما بقرا بالالف لانه مقصود
وان كتب بالياء **قوله** لكن ليس كونها في الاولى وكفى قبلها وكن
بينهما وقوله لتكوت في مقابلة اي يحصل التقابل بينهما ويكون
في كل واحدة اربعة اركان **قوله** للمؤمنين اي خصوصا كما للحاضرين
او عموميا ولو لجميع المسلمين ما لم يرد جميع ذويهم والامتنع لوجوب
اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحد وما ذكرنا فيه
قوله والمؤمنات الايات به سنة وليس من الاركان فلو اقتصر عليه

لم يكن بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين **قوله** قال الإمام أي إمام
الحرمين لأنه المراد عند الإطلاق في كتب الفقه بخلافه في كتب
الأصول أو الكلام فالمراد به الرازي **قوله** واري تضم الهمزة
بمعنى اظن ويفتحها بمعنى اعتقد **قوله** بأمور الاختصاص أي خصوص
أمرها **قوله** أو طارح وطرو هو الحاجة وينطلق على الشهوة ومنه
بما قضى زبدتها وطرا الآية **قوله** ولا يابى بتخصيصه بالساعات
كقوله اللهم اغفر للمخاضين بل يكفي تخصيص بعض الساعات
إذا كانت ذلك البعض أربعين فلوا تصرف من خصهم وأقام
الجمعة بأربعين لم يدع لهم كفى لكن التعميم أولى من تخصيصه بالخاص
وتقدم أنه يمنع اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم بخلاف اغفر
لجميع المسلمين ذنوبهم وخرج بالساعات تخصيصه بالعائنين
رحمهم الله فلا يكفي **قوله** لا بأس به استفيد من ذلك أنه مباح أما الدعاء
لأمية المسلمين وولاية أمورهم عموما بالصالح والهداية فستة **قوله**
بحار فيه أي مبالغه وخروج عن الحد كالعادل المعطى كل ذي حق
الذي لا يظلم مع كون أصل الوصف فيه نهذا مكررة وإن لم
يخش تركه ضررا أو فتنه ولا وجب كما في قيام بعض الناس
لبعض ولا يشترط في خوف الفتنه غلبة الظن بل يكفي أصله
وقوله ونحوها كوصفه باللاوصاف الكاذبه كالسلطان الغاري
والحال أنه لم يغزله أصلا فيحرم ذلك لا لضرره ولا وجب **قوله**
مواالتهابات لا يطول فصله فابقي الوعظ بين أركان كل منهما ولا
بينهما ولا بين نزاعهما والصلاة وضبط طوله بقدر ركعتين باخف
ممكن فإن نقص عن ذلك لم يضر وسكت عن ترتيب الأركان لأن
الأصح أنه ليس بشرط بل سنة فقط **قوله** عربية أي وإن كانت
القوم عجميا لا يفهمونها لأنهم لا يعرفون أنه يعظمهم في الجملة
فالمعنى أن على معرفتهم بغيره أنه وأعظم وإن لم يعرفوا ما يعظم به

ويجب عليهم تعلمها بالعربية ويكفي في ذلك واحد منهم فإن لم
يتعلم واحد منهم أمواكلهم ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون
ظهر هذا كله مع إمكان التعلم فإن لم يمكن خطيب واحد منهم
بأي لغة ساء بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعنى
بخلاف العربية لا يشترط فهمهم أياها كما مر لأنها أصل وغيرها
بدل فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلاجعه لهم لا تشترطها
قوله وجميع ما اعتبر فيها الخ جملة ما ذكره انتهى عشر شروط الظاهر
والسر والقيام والولاء والجلوس بينهما والذكورة والوقت ورتبتهما
في ابنية وفعلها قبل الصلوة والسمع والسمع ويشترط
أيهما عميت فرضهما من سنتها كما في الصلاة على تفصيل تقدم
قوله والوعظ ولا يضر تطويله كما يقع لأن بل ذلك سنة فلا يمنع
الولاء كما مر وكذا لا يضر تكرير بعض الأركان كما يقع لأن أيضا وقوله
والمومنات الأولى إسقاطه كما مر **قوله** فأركان لها وهي خمسة
أجما لأنها تفصيل لأن الثلاثة الأولى تجري في الخطبتين
قوله كل مسلم مكلف أما ذكر أو أن لم يختص بالجمعة فوسطه لما بعد
كما مر والمراد بالمكلف البالغ العاقل والحق به بعد من بل عقله
فيلزمه قضاؤها **قوله** بمريض في ترك الجماعة كجوع وعطش
ومرض وخوف ويلحق به الاستعمال بجهنم الميت ومثل ذلك
ما لو احتاج إلى كشف عورته بحضرة الناس ولم يمكنه الاستنجاء
لأن ذلك فنسقط عنه الجمعة بخلاف ما لو احتاج خروجه الوقت
فيلزمه كشف عورته وعلى من حضر غرض بصره ولو كان به ربح
وأمكنه الوقوف خارج المسجد بحيث لا يؤذي أحدًا فينبغي أن
يلزمه الحضور **قوله** فما يتصور هنا أحد ربه عن الترجمة
الباردة بالدليل فإنها عذر ثم لا هنا إلا بعد الفجر لبعيد الدار إذا لم
السعي من النحر **قوله** وهذا أي قوله لا عذر له وقوله وإن ذكره

الأصل أي مع قوله لا عذر له وقوله وتعتقد عطف على تلزم
أي ويصح منه أيضا فالأوصاف ثلاثة **قوله** وإنما أعيد
قوله وتعتقد به مع علمه مما مر في قوله وأقامتها بأربعين
الحج فأنها شروط للصحة ويلزمها إلا انعقاد كما مر في جمل أن
المعاد وإنما أعيد المسلم المكلف المستوفى للشروط المذكورة مع أنه
قد تقدم في قوله وثالثها إقامتها بأربعين مسلما أي لضرر
التقسيم المشار إليه بقوله فلا تلزم المعذور مطلقا إلى آخر
الإقسام المتفرعة عليه **بالف** **قوله** فلا تلزم المعذور أي وإن
تقطعت الجمعة بتخلفه وهذا هو القسم الثاني من الست وقوله
مطلقا أي سواء كانت عذره بسفر أو غيره كمرض وعري وجوع
وأكل ذي روح كربه **نص** أن أمكنه زوال عذره والحضور
لربه وكذا إذا حضر ولم يدم عذره ومن الإعتدال الخلق بالطلاق
أن لا يصلي خلق زيد فتوى زيد المذكور أمامه الجمعة ولم يكن
في المحل غيرها فتسقط عن الخلق على المعتمد لأن لها بدلا في
الحمله وهو الظاهر وقيل هو مكره شرعا فصلي ولا حيث عليه ومنها
أسهل لا يضبط الشخص نفسه معه ويحشى منه تلويح
المسجد ومنها المحس إذا لم يكن مقصرا فيه بأن كانت معسرا
عاجزا عن التبع ثم إن رأى القاضي المصلحة في منعه منعه
والأفلا ولو اجتمع في المحس أربعون فصاعدا لم يلزمهم الجمعة
وإن كان منهم من لا يصلي لأقامتها كان لواحد من البلد إقامتها
لهم وليس منها غسل الثياب كما يفعل المجاورون لا مكان فقله
في غير يومها ولا سفر المراكب يومها المشهور بالمعاش لا مكان
المدارك يوم الاثنين بعده وقد يقال إن ذلك عذر لأنه
قد يفوت بتأخير السفر فيه أغراض معاشه بخلاف تأخير
الغسل عن يومها ولا مجرد الوحشة بالانقطاع عن الرفقة

قوله والمقيم مبتدأ خبره فتلزمه الحج ودخلت عليه القامسا
في المبتدأ من العموم وهذا هو القسم الثالث **قوله** أربعة أيام
فأكثر لو سئمت كما وري الأهر **قوله** أو المتوطن عطف على
غير المتوطن فالمتيم تسات **قوله** يحمل يسبح منه أي من طرفه
النذ أي الإذات من الواقع بطرف بلد الجهة والمعتبر سماع
واحد فأكفر من ذلك المحل بالقوة مع اعتدال الصوت واستول
المكان وعدم الناح من هو أو شجر مثلا ولا يعتبر العلوف لو كانت
المحل على عال يسبح أهل النذ العلوة ولو فرض على مستول يسبحوا
لم تلزمهم الجمعة بخلاف عكسه **قوله** ولا يبلغ أهله أربعين
فإن بلغوا ذلك لم يلزمهم فيه وحرم عليه تعطيهم منها وإن
صلوها في غيره وقوله فتلزمه أي المقيم بقسمه بحضوره إلى
بلد الجمعة فإن سجد من محلي قدم إلى أكرمها فالأقرب إليه
قوله ومن به رق مبتدأ وما بعده عطف عليه والخبر لا تلزمهم
وهذا هو القسم الرابع وكنته خمسة أفراد **قوله** فهو أعم أي لقوله
المبعض لكن فيه أنه شامل للأنثى فيلزمه التكرار وقوله
والصبي المراد به الذكر كغيره الأصل لئلا يلزم التكرار أيضا
إفاده قل **قوله** والأنثى أي المميرة حرة أو رقيقه بالغة أو
غير بالغة مسافرة أو مقيمة في أبنية أو خيام فقله والمسافر
أي الذكر والمقيم كذلك بدليل ما بعده أهله **قوله** أو كانوا أهل
خيام أي في موضع من الصحرا بخلاف مالوكات خيامهم في خلال
الأبنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتعتقدهم **قوله**
والخمر حرة الرقيق بالغا أو غير بالغ مسافرا أو مقيما في أبنية
أو لا **قوله** لا تلزمهم أي من به رق وما بعده **نص** أن أتضح
الحنث قبل فعلها ولو بعد فعله الظاهر وحيت عليه أن أمكر منها
ولما وجب عليه فعل الظاهر ولا يكفيه ظهرو الأول أن كان فعلها

قبل فوت الجماعة وتبين العتق كإيضاح الخنثى **قوله** والسكران
اعترض بأنه إن أراد به المتعدي أشكل عليه قوله لا تلزمهم لأن
ذلك تلزمه وإن أراد به غير المتعدي أشكل عليه قوله ولا تلزم
السكران القضا واجب بأنه إن أراد به غير المتعدي فلا سبب
قوله لا تلزمهم وفي قوله وإن لم يرم السكران القضا المتعدي
فلا أشكال لكن فيه بعد لأن الأصل أن المعرفة إذا أعيدت
معرفة كانت عين الأولى أو أراد به هنا ما هو أعم وقوله لا تلزم
حكم عليه باعتبار أحد فرديه وهو غير المتعدي فلا أشكال **قوله**
وبذلك أي بالتقسيم المذكور **قوله** ستة أقسام أي لأن الأوصاف
ثلاثة الضرورية والصحة والانعقاد فتوجد كلها في متوفى
الشروط وتنشئ كلها عن نحو الجنون ويوجد الأولان في المقيم
غير المتوطن والآخران في المعدور والأول نقط في المرتد
والثاني فقط في المسافرين قال **قوله** فيما ذكر أي من قوله تلزم
الجمعة الخ وقوله جماعه متعلق بواجب **قوله** الأربعة يصح فيه
النصب على الاستثناء المنصل من كلام تام موجب وقوله عبد الخ
أما مرفوع على أنه خبر لمحدد وف تقديره هي أو أحدها أو منصوص
بدلاً أو عطف بيان ورسم بصورة المرفوع على طريقة المتقدمين
والرفع أما على أنه مبتدأ خبر محذوف والخامس لكن يجب
لكن أربعة من المسلمات لا يجب عليهم وسوغ الاستدلال بالنكرو
بعته بالمحذوف المعلوم من السياق وأما على أنه مستثنى ورفع
المسعى من كلام تام موجب لفة خرج عليها قوله تعالى فشرعوا
منه إلا قليلاً منهم على قراءة ساذه وأما على أنه بدل التاويل
الكلام فيه بالنفي أي لا يترك الجماعة مسلم إلا أربعة وقوله عبد
الخ مرفوع على كل ما بدله من أربعة أو خبر لمحدد وف كما مر أيضاً
وهذا كله إن لم تعلم الرواية ولا نقبت **قوله** مملوك أي به

للاشارة

للاشارة إلى أن المراد بالعبد الرقيق لا الانسنة المراد من قوله
تعالى الخواتم عبد أو قوله أو صبي الخ أو مجنى الوأوى
جميع المعطوفات **قوله** مطالبه أي ما أمان من الشارع فهو مطالب
قوله كما تقر في الأصول أي بناء على الصحيح المقرر فيها من
أنهم مخاطبون بفروع الشريعة المجمع عليها دون المختلف فيها
لأنه لا يكلون بها إلا من قلده قائلها لا جميع الناس **قوله** على من
تلزمه الجماعة بأن كان من أهلها وإن لم تتعده كقيم لا يجوز له
القصر وخرج بذلك من لا تلزمه **قوله** يحرم على من تلزمه السفر
أي ولو قصر أميل فلو سافر ثم مات أو جرح قبل الزوال سقط الإثم
عنه كمن أفسد صومه بجماع ثم مات فإنه تسقط عنه الكفارة
قوله إلا أن تمكنه الخ التغيير بالأماكن صادق بما إذا توهم أدراكها
أو شك فيه مع أن كلاماً منها غير كاف فكان الأولى أن يقول إلا أن
يعلم أو يظن أنه مذكورها في طريقه أو مقصده إلا أن يقال إن
مراده ذلك وإذا سافر مع إمكان أدراكها في طريقه لم يأنه وإن
لم يقطعها في المكان الذي أنشأ السفر منه بأن كان من تمام
العدد إذا لا يلزم الشخص تحصيل الجماعة لغيره وهل له إذا سافر
حينئذ تركها لأنه صار مسافراً والمسافر لا تلزمه الجماعة وإنما اشترط
المكان المذكور لجواز الشروع أو يلزمه حضورها ذكر في الأنوار
ما يفيد الثاني حيث قال وإذا جاز السفر لا مكانها في طريقه فعليه
حضورها حيث أمكن اه **نعم** إن شرع في السفر يقصد
تركها فلا أشكال في الحرمة **قوله** أي يتضرر أي أو يجب السفر
فورا المضروك كالتأذي عليه وطبها الكفار أو أسرى أخطافهم
وظن أو حوز أدراكهم **وكذا** تضييق وخاف فوته
حرمة السفر مقيدة بشروط ثلاثة أن لا تمكنه الجماعة في طريقه
وأن لا يتضرر بتخلفه وأن لا يحسب السفر فورا وخرج بقوله

ينصرف مجرد الوحشة فلا يبيح السفر خلافا للتميم لانه وسيله
وتكرره والجمعه مقصد ولا يتكرر ويغتفر في الاوراما لا يقتصر
في الثاني فاشده نقل عن شرح العباب لابن حجر ان ابراهيم
الله تعالى عنه طالعت عينه مده حتى اشتاقته اليه من المدينة
فلما قدم خرجوا للقائه فاورد من سبق الاطفال فجللهم تركت
القرآن من ظهر يوم الخميس الى يوم السبت ودعى على من يغيب
هذه العادة اه **باب كيفية صلاة الخوف** اي باب
صحتها من حيث انه محتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كطول الركعتين
القصر وهو لا يعتد به في صلاة عسفات ونحوها الخالفه في صلاة
ذات الرقاب للفرقة الثانية اذ هي مقتد به بالامام حكما وان انزوت
عنه حسابا سياحي واقعدى المفترض بالمتفعل في صلاة بطن نخل
والافعال الكثير المتواليه لحاجه القتال وتركه الاستقبال والتقديم
على الامام في جهته والافتد امع بعد المسافة بين الامام والمأموم
في صلاة مثله الخوف واصنافه الصلاة للخوف على معنى في الخوف
مصدر بمعنى الخائف اي الشخص الخائف وهي جائزه في الحضر
والسفر خلافا لما لك المخصص لها بالسفر وباقيته بعده صلى الله عليه
وسلم الى يوم القيمة خلافا لبعضهم المخصص لها بزمه صلى الله عليه
وسلم احدا ان ظاهر قوله تعالى واذا كنت فيهم فانمت لهم الصلوة الى
والمرئي المسمى نسميها للركعة صلى الله عليه وسلم لها يوم الحندق
واجيب عن الاول بان الامام خليفة النبي صلى الله عليه وسلم
وعن الثاني بتأخير شروعيتهما من يوم الحندق لان ايتهما نزلت
سنة ست والحندق كان سنة اربع وقيل خمس فتركه صلى الله
عليه وسلم لها فيه لعدم شروعيتهما وعنفهما معانيات الصحابة
استمرت على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم فلو كانت خاصة
بزمه صلى الله عليه وسلم او سمحت لم يفعلوها **قوله** واذا كنت

فيهم الخ روى ان المشركين لما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه قاموا الى الظهر يصلون جميعا ووزعوا منها ذموات لواءكوا
عليهم وقالوا بئس ما صنعنا حيث ما اقدمنا عليهم فقال بعضهم
لبعض الخوف فقلت لم بعدها صلاة هي احب اليهم من اياتهم وانيهم
يعني صلاة القصر فاذا قاموا فيها فسدوا عليهم فافعلوهم فترك
حبريل فقال يا محمد انها صلاة الخوف وان الله عز وجل يقول
واذا كنت فيهم اي حاضرا معهم في غزوهم وانيم تخافون العدو
والخطاب للمني والمعاد ما هو اعلم فلتقم اي فلتقف طائفة
منهم معك فصل بهم صلاة قامة او ركعة منها وليأخذوا اسلحتهم
والصبر اما المصلين او لغيرهم فان كان المصلين فيأخذون
من السلاح ما لا يشغلهم عن الصلاة كالسيف والخنجر والرمح وان
كان لغيرهم فظاهر فاذا سجدوا اي صلوا ووزعوا من صلواتهم مع
الامام اطلاقا لا اسم الطل على الجزر ويحتمل ان المراد فاذا سجدوا مع
الامام ووزعوا من الركعة فليكونوا من ورائكم يحرسوكم اما بعدنية
المقارنه وتمام صلاتهم وحدهم او بدونها مع اقتدارها بالامام حكما
ولنات طائفة اخرى لم يصلوا صفة لطائفة وهم الذين كانوا تجاه
العدو فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم واسلحتهم فالاب
محتمل لصلوة بطن نخل وهي ان يصلي الامام بكل فرقة صلاتا قامة
وعلى ذلك اقصر الجلاله ولصلاة ذات الرقاب وعسفات وسياحي
بينهما فان قيل لم ذكر اول اسلحتهم فقط وثانيا حذرهم واسلحتهم
اجيب بان في اول الصلاة قل ما يتنبه العدو وتكون المسلمين
مشغولين بالصلاة بل يظنوا كونهم قاصدين لاجل الحاربة واما في
الركعة الثانية فقد نظرت للعدو كونهم في الصلاة فيمن يتفقدون
الفرضه في الهجوم عليهم فذلك خص الله هذا الموضع بزيادة
تحذير **قوله** واختار الثاني اي اختارها مع جوار غيرها عنده

لصحة الاحاديث بها وقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي
واضربوا بقولي عرض الحائط كناية عن رفضه وعدم الالتفات له
ومحل ذلك اذا تردد وقت الاستباط في حكم ولم يترجح عنده احد
شئ الاثبات والنفي ودام على هذا التردد فارتد عن مذهبه
اذا راو بعده حديثا صحيحا جعلوه به ويتركون تردده وليس
المراد ان كل حديث صحيح يكون مذهبا له لان هناك احاديث
صحيحة ليست مذهبه ولم ياخذ بها لكون غيرها اصح منها وانما
اختار هذه الاصناف لسهولة وكثرة مجريها وقلة الانغال فيها
قوله وذكر معها اي مع هذه الثلاثة لا يهاوم من جملة الستة عشر
وان كان ظاهر عبارته انه غير هاربه خبر بعضهم وجعل
الاصناف سبعة عشر وظاهرها ايضا ان الشافعي انفرد بهذا عند
الامة وخبره عبد البر وانظر ما اذا يصنعون في الاربعة الصريحة
في جواز **قوله** وجابه القرآن اي نص في قوله تعالى فان خفتهم
فرجالا او ركبا فانما بخلاف غيره فانه وان جابه القرآن لكن لا على
طريق النص لما مر من ان الاربعة محتملة بدات الرقاق وبطون نخل
قوله وهو صلاة شدة اضافة الصلاة للشدة تميزت عن غيرها
وان كان كل منها صلاة خوف **قوله** وبيان الاربعه اي متناوئها
فلا يرد ان المذكور في المتن ثلاث كيفيات فقط ووجه الحصر
في الاربعه انه ان اشتد الخوف فالرابع والا فان كان العدو في
جهة القبلة ولا ياتر فالاول وان كان في غيرها او بينها لم ياتر
فالثاني والثالث **قوله** ان كان العدو في هذه الشروط الثلاثة
المذكورة هنا شروط الجواز والصحة بخلافها في الاصناف الاربعة
فانها شروط للسنة فتجوز بدونها وقوله يمنع رويته ان
العدو وقوله بحيث تسجد بيان للكثرة افادته ان المراد بها المقادير
كما بين من المسلمين وما بين من المشركين لان كل واحد منا

بصائر

بصائر اشياء منهم فتصير كل مانه مما بين عند جعلهم صفين
وهذه ادنى مراتب الكثرة وهو ان يكون العدو بعددنا **قوله**
صفين اي من لا يثبت اليه قوله بعد وجوز غير ذلك على ما
سياتي وانما اقتصر هنا على الصنفين لانه الوارد في الحديث وقوله
وصلى بهم اي احرم وركع واعتدل بالجميع فقوله ويجرس صف
اي في الاعتدال وانما اختصت الحراسة به دون الركوع والجلوس
لانه وتوقف فيسهل فيه القتال بخلافهما فانه وان امكن فيهما
المشاهدة الا انه لا يسهل فيهما ذلك لانه يلزم على حراستهم فيه
احداث فعدة في الصلاة لم تعهد ولانه يلزم على حراستهم في
الركوع تخلفهم عن الامام باربعة اركان طويله ودون السجود
اذ لو كانت الحراسة في السجود لحاز لهم فيه القعود اذ لا يمكن
الحراسة الا حينئذ ويستحب للامام ان يعين قبل الاحرام من
يسجد معه او لا ومن يجرس **قوله** فاذا قاموا اي الامام ومن
يسجد معه وقوله ولحقوه اي في القيام ان وحده فيه ويكونون
كالمسوق فاذا ادركوا شيئا من الفاتحة فزوه وسقط عنهم الباقي
فان وجدوه راكعا وجب عليهم متابعتة فيه وسقط عنهم
الفاتحة فان خلفوا عنه بركنين فغلبت بان هو السجود
بطلت صلاتهم وكذا ان وحده معتدلا او ساجدا اقتبطل صلاتهم
قوله ثم ركع اي بعد قيامه وتراته معهم وقوله بالجميع تنازعه
كل من ركع وسجد واعتدل ولو صرح بقوله ثم ركع في الركعة الاولى
بان قال بدل قوله وصلى بهم واحرم وركع واعتدل بالجميع فيسجد
الحج واحال عليه في الركعة الثانية كان موافقا للقاعدة وهي
الحذف من الاول واخره لالة الاول **قوله** سجدوا اي من حرس
لكنه راعى معنى من وقوله فاذا جلس اي الامام ومن سجد معه
ولم يذكرهم لانهم تبع وكما ما بعده انتهى فل **قوله** سجدوا اي

اي الاخرين الحارسون وقوله وهذا اي قول المني في سجدة
بصق الخ وقوله والثاني اي وسجود الثاني وقوله في الثانية
متعلق بهذا المقدر **قوله** بعد تقدمه وتاخر الاول اي بان
ينفذ كل واحد بين اثنين من غير افعال كثيرة مبطله فان منى
احدم اكثر من خطوتين بطلت صلاته **قوله** صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم اي صفتها وقوله بعسفات بضم العين
وسكون السين المهملة اسم قرية من عطفات كانت بقرب
خليص على مرحلتين من مكة ونهاية يقال انه صلى الله عليه
تقل فيها سميت بذلك لعسق السور فيها اي بسلطها عليها
وكان صلى الله عليه وسلم في القواربعانة وخالد بن الوليد
في مائتين من المشركين **قوله** وصادق عطف على صادق الاول
وقوله بذلك اي المتكور من سجود الاول في الاول والثاني في الثانية
بغير القيد السابق وهو التقدم والتاخر **قوله** ولو يتقدم وتاخر
فالجموع اربع صور في سجود الصق الاول والثاني في الثانية صورتي
بقاوها على حالهما والتقدم والتاخر في سجود الصق الثاني في الاول
والاول في الثانية صورتي اه ش **قوله** وهذه اي قوله وسجود
الثاني بكيهتها من زيادته لان الاصل قبل بسجود الاول في
الاولي الصادق بالصورتين المتقدمتين فقط **قوله** ويجوز غير
ذلك منه حراسة صق في الركعتين او فرقة من صق فيهما مع دوام
الباقى على المتابعة او فرقتان على المناوبة سواء كانتا من صق
او من صق **قوله** اما مع تقدم او تاخر او لا بشرط ان تكون الحارسه
مناوبة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا بشرط ان لا يزيد
الكل على اثنين **قوله** فرقم الإمام فرقتين اي بحيث تقاوم
كل فرقة العدو والخيرة في جعل احدهما الاول والاخرى الثانية
الى رايه فيجوز عليهم مخالفة اخذ من قولهم يجب طاعة الإمام

ظلام

ظاهرا وباطنا فيما لا اثم فيه فان لم يامر بشي فالحيرة المقوم فان
تأخر عوا وترعوا والمراد بالامام امام الجيش فان نوضه لامام الصلاة
كان خائبا عنه ويجوز اكثر من فرقتين بالشرط السابق **قوله** حيث
اي في مكان لا يمتنع فيه سهام العدو بان يتحاربهم في ذلك
قوله ثم عند قيامه اي بعد انتصابه والمفارقة حينئذ مندوبة
وعقب روفه من السجود الثاني في الركعة الاولى جائزه وعند
ركوعها في الركعة الثانية واجبه فلم يبق للمفارقة حينئذ بطلت
صلاتها لانها قد بطلت المبطلة وشرعت فيه وهو سبقتها بالاسام
بأكثر من ركعتين وان لم تات بالباقي ولا بد من ثمة المفارقة على
كل حال واما ايقاعها في محل مخصوص فتارة يكون مندوبا وتارة
يكون جائزا وتارة يكون واجبا كما علم فقوله تفارقه الاخرى
بالنيه اي حتما كما في شرح المنهج **قوله** ثم تذهب الى العدو ويسكن
للإمام ان يخفى الاول لا يستغفر فلو سلم بهم عام فيه ولجميع تخفيف
الثانية التي انفردوا بها طول الانظار ويسكن تخفيفهم
لو كانوا اربع فرق فيما اذا انفردوا به اه م **قوله** منتظر لها فيه
ان لم ينتظر الى الثانية الاية لا الذاهبه الا ان يقال ان في كلامه
خدا فأي لذهابها وهي الاخرى **قوله** وتجي تلك الفرقة ولا يحتاج
الإمام حينئذ الى نية الإمامه ثانيا على الاقرب لان النية الاولى
مستحبة على جميع الصلاة قاله م ش **قوله** ثم تتم صلاتها اي من
غير نية مفارقة لاقتدائها به حكا وان انفردت عنه حكا وقوله
وتلحقه في تشهده اي وهو منتظر لها فيه ويجوز ان نوافقه
فيه ولا يجوز لها ان تقوم قبل سلامه فاذا سلم تحركت لنفسها
كالسوق لانه اذا جاز هذا في الامن فالولي ان يجوز في الخوف
لكن ما ذكر اولى للتخفيف والاسراع **قوله** ويسلم بها اي
ليجوز معه فضيلة التحلل كما حازت الاولى فضيلة التحريم **قوله**

ولو لم تفارقوه الاولى اي لم تنوم فارقته ولم تتم صلاتها ايضا وما
ذكره في العباب من ان ذهابها يكون بعدنية الفارقة امر
حائر لا ادرم فلا يخالف كلام الشيخ **قوله** ساكنه اي من غير سلام
والاصحاح ولا كلام لان ذلك مبطل كما ياتي في النوع الرابع وقوله
فلما سلم ذهبت الى العدو اي ساكنه كما مر افاده **قوله** كفي
والاولى اي الكيفية الاولى رواه سهل اي روى عنه اللفظ الدال
عليها **قوله** واختارها الشافعي اي اختار افضليتها على الثانية
وان كان قائلًا لها ايضا وليس المراد انه اختار جوارزها والامنا
في قوله بعد وذلك الصلاة بليغيتها افضل من هذا المقتضى انه
قابل لجواز كل من الكيفيتين وفي قوله واختارها تساهل والمراد
انه اختار افضلية الصلاة من حيث تلك الكيفية على الصلاة من
حيث الكيفية الاخرى **قوله** من كنت المخالفة التي منها ذهابها
من غير سلام الموجود في الثانية وقوله ولا نها اي الكيفية الاولى
احوط لاسرار الحرب لان الفرقة الاولى تمت صلاتها وتفرغت للعدو
مخالفة في الكيفية الثانية فانها استقبلت بالصلاة **قوله** بذات
الرقاع مكان من نجد بارض غطفان سمي بذلك لان الصحابة
رضي الله عنهم لغوا بارجلهم الرقاع اي الخرق لما تفرحت وقيل
باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه بياض وجمرة وسواد يقال له
الرقاع وقيل لرفع صلاتهم اذ بعضها جماعة وبعضها فرادى
وقيل لانهم رفعوا فيها راياتهم وهي اول صلاة صلاها النبي
صلى الله عليه وسلم في الخوف وكانت صلاة العصر بعد ان صلوا
الظهر امنا كذا ذكره الشافعي في سيرته وفي شرح البخاري لابن حجر
ان اول صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف عسفات
وبعد هذات الرقاع فراجع **قوله** فتكون الثانية له نافذة ويجب
عليه نية الامامة لانها معاداة بالنسبة له فترد ذلك شيخنا الحنفية

تبعاً

تبعاً لحن خلافا للشويعي **قوله** ينطق نخل هو مكان من نجد بارض
غطفان **قوله** وتلك اي صلاة ذات الرقاع بليغيتها وهي ما اذا
فارقتم الامام واعمت صلاتها وما اذا ذهبت ساكنه الى اخر ما مر
افضل من هذه اي صلاة ينطق نخل لما ذكره ومن صلاة عسفات على
المعتمد لعدم جوارزها في الامن لان تطويل اعتدال غير الركعة
الاخرى مبطل بخلاف صلاة ذات الرقاع فتجوز في الامن لغير
الفرقة الثانية ولها ان توت الفارقة وصلاة ينطق نخل افضل
من صلاة عسفات كما استقر به من خلافا لما نقل عن العلقمي
قوله المختلف فيه فمنعه ابو حنيفة في حاله للامن في غير المعادة
اما في المعادة او في حالة الخوف فلا خلاف في ذلك وحسنه والمراد
بقوله المختلف فيه في الجملة ولا يفهمه الصورة محل وفاق لانها
حالة خوف **قوله** هذا كله اذا صلى ثمانية دخل في ذلك الجملة ويظهر
ان يسمع الخطبة اربعين من الفرقة الاولى ويضربهم عن ذلك
سواء في الركعة الاولى او الثانية اما الفرقة الثانية فلا يشترط اسماعهم
الخطبة ولا يضربهم عن اربعين مطلقا سواء في الركعة الاولى
او الثانية سواء حال الاخرام او بعده ويشترط ايضا ان تقع في ابنيه
وفي حال الاقامة وصلاتها عسفات او في لما في صلاة ذات الرقاع
من التعداد الصوري وخلو صلاة عسفات عنه واما صلاة ينطق
نخل فتمتنع لما فيها من التعداد الحقيقي من غير حاجة وهذا هو
الذي اعتمدته مرر فيما مر خلافا لما ذكره في هذا الباب **قوله** فان
صلى ربا عيه باب كاتواني الحضار وارادوا الامام في السراة عنان
قوله ركعتين ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاث جاز او عكسه
صححت مع الكراهة ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو
للمخالفة بالانتظام في غير محل **قوله** ولو فرقهم السبع فرق اي ولو
بلا حاجة خلافا لبعضهم نعم الحاجة شرط للمذهب بان لا يكون وقوف

ذلك القدر تجاه العدو ويصلي بالربع **قوله** سمعت صلواتهم أي الفرق
الاربع وتعارف كل فرقة من الثلاث الأولى وتتم لنفسها وهو منتظر
في قيامه فراغها ونحو الأخرى وينتظر الرابع في تشهد له ليستسجد
ويندب سجود السهو للإمام والقوم معا بعد الفرقة الأولى لفارقته
له قبل الانتظار في غير محله المفتى لذلك **قوله** أو صلى مغربا
قال قل لعل تأخيرها عن الرابعية لعدم بقاها في الفرق فيها
أه وقد يقال إن هذا لا يقتضي التأخير إلا لو كان التساوي
وعدمه في صلاة واحدة مع أن كلا في صلاة مستقلة فلهذا قدم
الرابعة نظر للترتيب في الوجود باعتبار الأكثر ولما قاله بن
حجر في شرح البخاري من أنه لم يقع في شيء من الأحاديث المروية
في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب وقوله ويجوز عكسه
أي مع الكراهة وينتظر الفرقة الثانية أي في الكيفية الأولى
ولم يذكر حكم الكيفية الثانية **قوله** وإن لم يلزم القتال أي سوا
التحم القتال لأن الضابط اشتداد الخوف والمراد بالالتحام أن
يصل كلامهم سلاح الأخرى يسمى بذلك لتقارب لحم بعضهم من بعض
أو لصوقه به ولو لم يواضعه كما في بطن نخل وذات الرق أو قوله
أو انفسوا كما في عسقات **قوله** الموضع فيه أي في غير المراد قوله
الأصل الخ وذلك أنه يقتضي بحسب الظواهر أن الالتحام لا يستلزم
شدة الخوف لأن المطلق يفيد المقابلة وهذا على النسخة التي فيها
التعبير بأوامر نسخة الواف فأشدها ما لا يقتضيهما أن الالتحام
شرطي شدة الخوف فلا يكفي مجرد الشدة وليس كذلك بخلاف
تعبير المصنف فإنه يقتضي أن المداخلة على اشتداد الخوف يحصل
معه التحام أو لم يحصل كما مر **قوله** صلوا الخ وما دام برحوا الإمام
لا يعملها فإذا انقطع رجاؤه فعلها سوا في أول الوقت أو آخره
تيسرا على قائد الطهורים وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم

اشتراط

اشتراط ذلك هذا هو المعتمد وقوله كيف حال من فاعل أمكن
على القاعدة فيما إذا تقدمت على جملة أي على أي حال أمكنهم
فعل الصلاة فيه وركبنا الخ بدل من كيف أو بيان لها **قوله** وأما
بالركوع والسجود عند العدو ويكون الإمام بالسجود أحفض لحصل
التصحيح **قوله** فترجلا أي فصلوا حال كونكم رجالا جمع راجل أي ماشية
وقال النووي في تحريره الراجل الكائن على رجله واقفا كان
أو ماشيا ونظيره صحب وأصحاب وهو أول ما قبله **قوله** قاله بن
عمر أي في مقام تفسير الآية لأن ما قاله زاد على تفسيرها **قوله**
واحتل أي اعتقد ذلك أي عدم الاستقبال سوا الراكب والماشي
وحالة التحرم وغيرها ومنزل عدم الاستقبال الضربات المتوالية
والعدو والبعد عن الإمام كثر أو السجود على نحو ما سنذكر والراكب
فيغترف ذلك ولو أمكنه الاستقبال أن ركب وجب وسقط القيام
لأن الاستقبال أكد منه بدليل عدم وجوبه في النفل في الحضر ولا
كذلك الاستقبال ولو وطئ نجاسة لم يتطل صلواته وله إمساك
سلاح تخمس مما لا يعق عنه الحاجة إليه ويقضى في الضرورة
لمدة عدته **قوله** إذا كان أي عدم الاستقبال قال في المنهج وعدة
في ترك قبلة العدو **قوله** وطال الزمان أي عرفا فإن تعذر تبطل
لكنه يسجد للمسهو على المعتمد **قوله** ويجوز اقتداء بعضهم بل هو
أفضل أن لم يكن الحزم في الانفراد والإمكان أفضل **قوله** مع احتمال
الجهة أي ولو تقدموا على الإمام **قوله** كالمصلين أي حول الكعبة
والشبهة في مطلق الجواز فلا يرد أنه لا يصح التقدم هنا في جهة
الإمام بخلافه ثم **قوله** فأت امن كأنه قال هذا أظاهرات دام الخوف
فأت امن الخ **قوله** نزل وجوبا أي فورا فأت أخر بطلت صلواته
قوله وأت كعمله أي المحتاج إليه **قوله** ولا يصح إخرافه الخ
كان الأولى أن يعبر بالفاء لأنه تفريع على قوله **قوله** ثم

لو استدبر الخ هذا اذا اريد الانحراف في الزوال فان اريد انحرافه
في اثناء الصلاة لحدوث خوف كما قال العناني فلا اولوية **قوله**
لكنه يكره اي عند الحاجة اليه كما مر والابطلت صلاته لتركه التراب
قوله اكثر عملا من الزوال اي غالباً والحق غير العال به وبهذا
اندفع ما يقال ان ذلك يختلف بالفرسية والخفة واجيب ايضا
بانه في الاولى فعل يماستغنى عنه وخرج عن هيئة الصلاة
المعتادة وفي الثانية فعل واجبا ودخل في الهيئة المعتادة **قوله**
وما لئنه الفعل فاذا اخطى في الصلاة وخاف ضياعه جازت له
صلاة شدة الخوف وكما لا الاختصاص ولو شردت دابته فتبعها
الى صوب القبلة شيئا يسيرا لم تبطل صلاته او كثير ابطلت وان
تبعها الى غير القبلة بطلت مطلقا هذا ان لم يخف ضياعها بل بعدها
عنه فيتكلف المشي اما اذا خاف ذلك فلا بطلان مطلقا بخلاف
من كلامهم قاله العناني **قوله** ولو لغيره ظاهرة وان لم يستحفظه
عليه وهو معصوم اهـ قل **قوله** وحرق بالتحريك ومثله المذموم
قوله ليقتضيه اوليا خذ منه دينه وهو مفسر وعمر بن عيسى
الاعصار **قوله** وهو يرجو العفو اي يسكن غضب الشقاق اما
اذا كان لا يرجوه فممنوع عليه هذه الصلاة **قوله** ما مر ثم وهو
صلاة شدة الخوف وهذا ما مل لما لو طرادك وهو محرم بالصلاة
او قبل احرامه لكن خاف ضيق الوقت او لم يرج زوال ذلك قبل ضيقه
ومثل ذلك الخروج من ارض معصوية اذا صلى كذلك حال خروجه
منها ولو بالايما وجب عليه الاعادة على المعتمد والراجح منعها
لمحرم قصد عرفه وقت العشاء وخاف ان صلاتها كاعادة فوف
الحج بعدم ادراكه عرفه فلا يجوز له صلاة شدة الخوف بل يلزمه
اخراج العشاء عن وقتها يحصل الوقوف لان قضاء الحج صعب
بخلاف نضا الصلاة ولانه عهد جوار تاخيرها عن وقتها نحو

السفر وتجهيز بيت خيف ان تجاره او تغيره فهنا اولى ولو كان
يدرك منها ركعة بعد تحصيل الوقوف وجب تاخيرها جزما
والركعة المنذورة في وقت الحج معين كالحج ولا يصليها طالب عدو
خاف فوته لو صلى متمكنا تقسم ان خشي كسرته او كسنا وانقطعا
عن رفقة فله صلاتها **قوله** لا الاستسقاء ومثلها الفائتة بعد
ولا تنسرح فيها صلاة شدة الخوف الا اذا خيف فواتها بالموت **قوله**
كالرواتب مثلها النجيه اذا فرض وقوع القتال في مسجد وكن
الترابح فله صلاتها كصلاة شدة الخوف **باب**
القضاء والاعادة اي حكمها من وجوب الاول في العوات بغير عذر
او نذيه في العوات به ونذب الثانية هذا هو مقصود المتن
واما تعريفها فلم يذكره الا الشيخ والقضا في الاصل ضد الاداء وقد
يطلق كل بمعنى الاخر خوفا اذا قضيت مناسككم وقد ادبت
ديني **قوله** وهو فعل العبادة كلها فرضا او نفلا صلاة او غيرها
كصوم وقوله اولادون ركعة خاص بالصلاة واذا بقي من الوقت
ما يسع دون ركعة نوى القضاء وجوبا اذا لوجه لنية الاداء حيث
بل لا تصح كنيته بعد الوقت اذا اراد التعرض للاداء او القضاء
والافنية احدهما لا يجب ومحلها ايضا اذا قصد الاداء الشرعي
اما اذا قصد المعنى اللغوي فلا يقرب وشمل كلامه ما لو احرم
بها وقت يسعها او اكثر ولم يوقع منها في الوقت الادون ركعة
تكون قضا لكن لا اثم فيه لانه من المدة الجائز ولو نوى القضاء
الحقيقي فخرق الله العادة بامتناد الوقت لم تبطل صلاته
لان ذلك هو المخاطب به امتداد والامتداد نادرا لا حكم له **قوله**
بعد وقت الاداء متعلق بفعل يعني ان القضاء فعل العبادة كلها
بعد الوقت او فعل اقل من ركعة فيه والباقي خارجة واما الاداء
فهو كسائر فعل كل العبادة في الوقت او فعل ركعة كاملة فيه

والباقي بعده والمراد بوقت الإدا الزمان المقدرة شرعا وسعها
وهو ما يسع غير وظيفة الوقت من نوعها كالظهور ومقتضاه هو
ما لا يسع غيرها من نوعها كرمضان وأيام الليالي البيض **قوله** فلو
له زمان في الشرع وكان التدبر والنقل المطلقين وغيرهما وأن كانا
فورا كالأميات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقادر لا يسمى
فعلة إذا ولا قضاء وإن كان الزمان ضروريا لفعلة **قوله** استدراك
مفعول لأجله أي تدارك ذلك الفعل لما أي شيء سبق لفعله
أي ذلك الشيء والامه للتعدية متعلق بقوله مقتضى الذي
هو فاعل سبق والمقتضى الطالب للفعل وجوبا أو ندبا وهو دخول
الوقت والأمر بفعله بعد دخوله واستاد الطالب أن ذلك مجاز إذا
الطالب حقيقة هو الشارع ولا فرق بين أن يكون الطالب
متعلقا بالمستدرك كما في قضا الصلاة المفروكة بلا عذر أو بغيره
كما في قضا النام الصلاة والحائض الصوم فإن الطلب حال النوم
والحيض كان متعلقا بغيرها لأنها لا يمتنع غير مكفرت
والغير بالمقتضى أهم من التغير بالموجب لأن التوافل الموقته
إذا كانت تقتضي في الظاهر وخرج بقوله استدراك ما فعل بعد
وقت الإدا لا يقصد الاستدراك من صلى في الوقت صلاة فحججه
ثم أراد فعلها خارجة في جماعة فإنها لا تسمى قضا ولا إعادة لأن
شرط المعادة أن تكون في وقت الإدا أي باطله وخرج أيضا صلاة
الحائض إذا لم يسبق لفعلها مقتضى فلا قضا عليها **قوله** والمعادة
يجوز على القضا وهي لغة فعل الشيء ثانيا وفي اصطلاح الأصوليين
فعل العبادة ثانيا لخلل أو عذر لتحصيل الثواب وفي اصطلاح
الفقهاء نقل المكتوبة الموداه أو النافلة التي تسع فيها الجماعة
في وقت الإدا جماعة لرجاء الثواب فالمراد بها عندهم بعض ما صدق
المعنى الثاني عند الأصوليين فقوله في وقت أدائها ثانيا أي بعد

وهو تحصيل الثواب **قوله** من موقت أي فرضا كان أو نفلا
كالصحي والرافح وخرج به الخسوف كإساق ولو كان عليه
فوات وأراد قضاها من ترتيبها خروجا من خلاف من أوجبه
زات فأت بعصتها بلا عذر وبعضها به ويبدأ بالقائت أولا وأن
فأت بلا عذر ما بعده به فلو فأت عصر بلا عذر وظاهر به قدم
الظهور هذا إذا كانت من يوم واحد أما الوفاة العظمى من يوم والظهور
من يوم بعده فيبدأ بالعصر يحافظه على الترتيب وإذا كانت
لا يعرف عددها فقال القضا يقضى ما تحقق فعله فيقتضى ما ذكر
وهو المعتمد **قوله** متى تذكره أي في أي زمان تذكره وقد راجح
فإن لم يتذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى
تذكره ولو في الوقت الكراهة **قوله** متى تذكره وقت الخطبة
استمع عليه فيوجزه لما بعد الصلاة **قوله** تقتضى ظهرا أي إذا خرج
جميع وقتها أما إذا لم يخرج ولكن لم يبق منه ما يسعها وخطبتها
فتصلي الظهر إذا قضا **قوله** لا جمعة خلافا للثب حيث قال يقضيها
جمعة أي في جمعة القابلة لأن شرطها الوقت **قوله** خير الصبيحين
الخ دليل لقوله يقضى ما فإنه متى تذكره الخ وإنما خص النساء
والناسي إشارة إلى أن المؤمن ليس من شأنه أن يترك الصلاة
معمدا فليس النوم والسيارات قيدا أو محتمل أنها قيد خرج للمغالبة
فلا يهملها أو أنه نبيه بالأدنى على الأعلى كقوله تعالى فلا تقل لها
إن فادا أمر المعذور بالقضا فالأولى أن يومر به من بعد بالتأخير
لمن أخرجها عليه عن وقته ودين الله أحق بالقضا كما ثبت في
الحديث الصحيح فقد استفيد من الحديث وجوب قضا الصلاة على
معمد البرك خلافا لابن حزم الظاهري وابن عبد السلام من
الشافعية في قولها بعدم وجوب القضا عليه **قوله** والمبادر
الخ لما كان قوله متى تذكره معناه في أوقات تذكره وذلك لا يقتضي

الفورية تعرض بقوله والمبادرة **قوله** وكذا الخ فضله بكذا
 إشارة إلى أن التفصيل المذكور خاص بما بعدها **قوله** إن فات
 بعد ركعته وقد بقي من وقت الفريضة ما لا يسع إلا الوضوء أو
 بعضه فحكم من فاته بعد ركعته فلا يجب قضاءها فوراً ولو بقي
 من الوقت ما يسع الوضوء دون ركعة قدم الفائته لأن صاحبته
 الوقت صارت فائته أيضاً إذا ما قاله من أنه لو نوى الإدا
 وتصعد الإدا الحقيقي لم تتعقد صلاته ولو شك بعد خروجه هل
 فعلها أو لا لزومه قضاؤها لأن الأصل عدم فعلها كما لو شك في الله
 ولو بعد الخروج بخلاف ما لو شك بعد خروجه هل الصلاة عليه
 أو لا بات بلخ أوفاف أو لا التماسك هل حصل ذلك قبل طلوع
 الشمس فتجب عليه الصبح أو بعده فلا تجب فإنه لا يلزمه شيء
قوله وإلا فإن فات تغير عدد وجبت المبادرة فلا يجوز أن يصرف
 زماناً غير قضاها كما لا تطوع إلا فيما يضطر إليه كنوم أو مونة من
 يلزمه مونة وكذا فيما ذكره بقوله إلا أن خاف الخ واستثنى
 خمس صور من قوله متى تذكره وقد روي فعله سواقات بعد راولا
 أي في أي وقت تذكره إلا وقت خوفه الخ ويحتمل أنه استثنى من
 مخدوف أي يقضي في كل حال إلا في حال خوفه فثبت حاضره **قوله**
 نوت حاضره أي فوات أدائها بعدم إدراك ركعة منها فإن لم يخف
 فوات أدائها بات كان يمكنه إدراك جميعها أو ركعة منها قدم
 الفائته وخرج بفوات أدائها فوات جماعتها فإذا خاف فواتها بدأ
 بالقضا خلافاً لما يقع لأن من أتى من عليه صلاة الظهر إذا دخل
 ووجد جماعة العصر قائمه سجدت الظهر **قوله** وجوباً أي في
 الفرائض على تفصيل يأتي وتنبأ في النوافل يجوز تركها بالكلمة
 نلوا سقط لفظ وجوباً أو زاد بدالكان أولى لأن ما قبله عام
 في الواجب والمندوب فتأمل اهـ **قوله** وتعبير كالأصل

خوف فواتها الخ غير خوف الموت ولم يعبر بالضيق لأن المعتمد
 عدم الفوات بإدراك ركعة وغير بعد بقوله فبات ضيقه أي عن
 ركعة فلا يخالفه اهـ عن **قوله** صادق ففيه وهو لم يخف وخبر
 نفسه بالخوف وذلك أن عدم خوف فوت الحاضرة أي فوت أدائها
 صادق بصورتين كما مر وقوله أيضاً أي كما يقضيها فيما إذا أمكنه
 أن يدرك جميع الحاضرة فيقدم الفائته حينئذ وجوباً أن فاتت
 بلا عذر ولو جوب قضاؤها فوراً وندباً أنه فاتت به بخلاف ما إذا
 أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فإنه يندب تقديم الفائته
 حينئذ مطلقاً **قوله** كما شبهه المستثنى منه هو قولنا متى يقضي
 ما فاتته متى تذكره إلى آخره لأن قوله إلا أن خاف مستثنى منه وهو
 شامل لما انتهى فيه خوف فوت الإدا اعم من أن يكون ذلك الإدا
 بإدراك الصلاة تامه أو بإدراك ركعة منها **قوله** ويحتمل إطلاق
 الخ جواب عما يقال أنه يلزم عليه إخراج بعض الصلاة عن وقتها
 وهو حرام **قوله** على غير ذلك الإشارة للصورة المتقدمة وهي
 ما إذا أمكنه أن يدرك من المودة وغيرها هو بعد التأخير
 أي ويحتمل أيضاً على غير صورة المدة المباني وهو أن يشرع في الصلاة
 والباقي من الوقت يسع جميعها ثم يبدأ بالقراءة حتى يخرج وهو فيها
 فلا لزوم عليه مطلقاً لكن أن وقع منها ركعة في الوقت
 فهي إذاً أو لا فقضا لا اعم فيه وإن كان ذلك مكرهاً إذ لا يلزم
 ببيت الإدا وعدم الحرمة كما لا يلزم ببيت القضا والحرمة فإن
 من أخر الصلاة لغرض عذر حتى صاف عنها الوقت حرم عليه وإن
 وقعت إذاً وقد لا يقع منها شيء فيه ولا يحرم كما في المسئلة المذكورة
قوله ولو تذكر الخ هو في معنى الاستثناء أيضاً وقوله أمها أي إلى الضم
 وإن وجب قضا الفائته فوراً لكونها فاتت بلا عذر ثم بعد إتمام
 الحاضرة يقضي الفائته ويضمن له أنه يعيد الحاضرة ولو منفرداً

مروجا من خلافت من اوجبه القريب بتقديم الفاشه على
الحاضر **قوله** معتقد اسعة الوقت ليس بقيد وقوله فبات
ضيقه اي عن ادائها بات لم يبق منه ما يسع ركعة وقوله
وجب قطعها اي قطع فرضيتها فلا ينافي ان له قبلها نفلا مطلقا
حيث نفل منها ركعة فاكثرا اقل من ذلك بل هو افضل من قطعها
قوله اذ لم يجد عطف على خاف المشي من طلب القضاء عنه
التذكير وكذا قوله وان قدر الخ وقد يتوق في استئذان هذين
من قضاء ما فاتته عند تذكره له وقد رتب عليه لان القدرة
لم توجد فيهما حال التذكير لانه يقال انه اراد القدرة على الفعل
ولو بلا شرط معن عن وجوب الاعادة او يقال هو استئذان قطع
قوله او مقام يفتح الميم بمعنى المكث والارادة هنا اي محل
القيام وبضمها مصدر بمعنى الإقامة **قوله** فلا يقضى ما فاتته
هذا ظاهر في الفاشه بعد ما الفاشه بلا عذر فكالحاضر
التي يخاف فواتها لوجوب الفور فيها **قوله** والاحذر بان
وها الارواح على البر والمقام فان الاصل اقتصر على مسئلة الارواح
على التوب **قوله** في انه لا يوجبها فيما ذكر اي فيما اذا لم يجد غير توب
الزول ومقاما وكما قيل في ذلك مقتضى الحمام فاذا تناوب عليه جمع
للتخوف من البرد وعلم ذو النوبة انها تاتي في الوقت وجب انظارها
وامتنع التيمم سواء كانت تأخيرها بخوف تقديم صاحب الحمام السابق
على غيره او بتعدي غيره ومنعه من التقدم وان علم انها لا تاتي
الا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه ثم يجب القضاء ان كان ثم ما اخر
غير ما تناوبوا فيه لكن امتنع من استعماله لخوفه والافلا **قوله**
والاصل اي الحاضر **قوله** رعاية الحرية الوقت ظاهرة وجوب
الاعادة وليس كذلك اذ لا تجب عليه مطلقا سواء كان المحل ينسقط
فيه الصلاة بالتيمم ام لا على المعتمد كالحال بينه وبين الماسح

او خاف دوران الراس مثلاً في السفينة **قوله** اوان قدر اي
بعد خروج الوقت كما يصرح به التعبير بالقضاء **قوله** على القضاء
خرج الادب ان وجد التراب في الوقت والمحل لا يسقط فيه
الفرض بالتيمم فليزيمه فعل الصلوة اربع مرات بات صلى
اولا فاذا اظهر كرس ثم وجد التراب يحمل لا يسقط فيه الفرض
بالتيمم فيجب عليه التيمم كما مر ثم وجد الماء بعد ذلك فيجب عليه
اعادتها ثم وجد من يصلحها اجاعه فبس في حقه اعادتها
ايضا فالثلاثة الاولى واجبه والاحيرة سنة والاربعة واقفه في
الوقت **قوله** فلا يقضى به اي بالتيمم اي يمتنع عليه ذلك وقوله
اذ لا فاشه في القضاء اي لوجوب الاعادة عليه **قوله** اما غير
الموقت هذا محذور في قول المتأول اول الباب من موقت **قوله**
كالاستسقاء دخل تحت الكاف النفل المطلق والكسوف وخفية
المجد وكل ماله سبب فلا يقضى لانه يغوت بغوات سببه وما ذكره
من طلب صلاة الاستسقاء بعد السقيما اما هو للمسكر لا للاستسقاء
لهونه بالسقيما لا يقال ما ذكر من ان الاستسقاء اذا فات لا يقضى
بما في ما تقدم من انه لا يفعل في مسئلة الخوف لانه لا يخاف
قوته لانه يقول هو يمكن الهوات الى انه لا يخاف قوته لاستعداد
سببه غالباً **قوله** ومن صلى الخ هذا شروع في الثاني من الترجمة
وقوله صلاة اي مفروضة موداة غير مندورة نعم ان كانت
المندورة بخوف عيدين سنت اعادتها وغير صلاة الخوف او سدت
لانه اعتقر المبطل فيها الحاجة فلا تكرار وغير صلاة الجارة نعم
لواعادها صحت ووقفت نفلا مطلقا ولو مفصورة اعادها
تامة وجهه حيث سافر لبلد اخرى او جاز تعددها وفرضها
يجب قضاؤه كقيم تيمم وظهر معدور في الجمعة ومغربا حتى
على الجديد ايضا لان وقتها عليه يسع تكررها مرتين

بل أكثر مما لو وصلت الأولى جماعة وان كانت الجماعة في
الثانية هم الجماعة في الأولى بعينهم وان لم يحضر غيرهم ومثل
المفروضة في سن الإعادة النقل الذي تسن فيه الجماعة
كالعيد والكسوف نصح يستثنى منه وتر رمضان فلا
يعاد على المعتمد لمحدث لا وتران في ليلة وهل تسن إعادة
روايت الفرض حيث إعادته قال اسم اما القبليه فلا يتجه الإعدم
إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأولى والثانية
أواحداها لا بعينها أو بحسب الله ما شأنها وأما البعدية
فيحمل من أعادتها مراعاة لقوله الثالث لو ان احتسب
الله له الثانية وتكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا
تكون بعدية لها **أول** صححه أي قطعاً بان لا يجري خلاف في
صحها وذكر بعض شروط الإعادة وجعلتها الفرض عشر شرطاً
الأول ان تكون الأولى مكتوبة مودة أو نافله تسن فيها
الجماعة ما عدا وتر رمضان ولو سئلوا كعيد نذرهما والثاني
ان تكون صححه وان لم تقن عن القضاء كصلاة المتيمم لبرد
أو يحمل يغلب فيه وجود المانع فيستثنى من ذلك صلاة
خافد الطهورين فإنها وان كانت صححه لكنها لا تعاد لأنها
لا يتنفل بها فان لم تكن صححه وحيث أعادتها والثالث
أعادتها من واحدة فقط على المعتمد وقال المزني تعاد خمساً
وعشرين مرة وكانه يفعلها كذلك وقال الشيخ أبي الحسن
تعاد من غير حصر ما يخرج الوقت والرابع فيه الفرضية والمراد
انه ينوي إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ
لا أعادتها فرضاً أو انه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض
عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته وبهذا
انتهى الاعتراض بأنه كيف ينوي الفرضية وهي نقل على الأرجح

ولذا الويات فساد الأولى لم تقع الثانية عنها بل يجب إعادتها
على الصحيح وقيل لا يجب لتبين ان الفرض حينئذ هو الثانية
وجمع بينهما ما يحمل الثاني على ما إذا علم بالخلل قبل الإحرام
بالثانية ونوى الفرض والأولى على ما إذا علم به بعده وفي هذا
الجمع نظر لأنه إذا علم بالخلل قبل الإحرام لم تكن الثانية معاده بل هي
الفرض والأولى لا يجب نفس لو نسي انه صلى الأولى فصلاتها
مع جماعة فبان فساد الأولى اجزائه الثانية لأنه نوى الفرض
حقيقته بخلافه والخامس ان تقع كلها جماعة من أولها
إلى آخرها فالجماعة فيها كالطهارة لكن يكفي الإقعدة بالركع لان
ذلك أو صلاته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة
حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة بينة المارقة وان اقتدى
باخر فربا أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك
انه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث
عده منقطعاً عنه بطلت صلاته وانه لو كان المعيد إماماً فبطلت
المأموم عن إحرامه بطلت صلاة الإمام وانه لو رأى جماعة وشك
هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنع من الإعادة معهم وهو
كذلك في الجميع على المعتمد **نصح** لو لم يق الإمام وهو نائم ولم
يسجد كان المعيد ان يسجد ان لم يتأخر كثيراً بحيث بعد منقطعاً
عنه ولو شك المعيد في ترك ركعة لم تبطل صلاته بخلاف ذلك بل
حتى يسلم الإمام لاحتمال ان يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء
فلا يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الإمام اما إذا علم ترك ركعة
وعدم ترك الإمام لمصلحة فبطلت صلاته خلافاً للسادس ان
تقع في الوقت ولو ركعة فيه على المعتمد والسابع ان ينوي الإمام
الإمامة كالجمعة والثامن ان تعاد مع من يرى جواز الإعادة
أو نذرها فخرج ما لو كان الإمام المعيد شافعيًا والمأموم حنفيًا

او بالكلية لانه يرى بطلان الصلاة فلا تدره بخلاف ما لو كان
المقصد الميعد شافيا خلق من ذكرني صحيحه ويطالبه
حصول ثواب الجماعة بحالة الاحرام بها فلو انفرد عن الصف
مع امكان الرجوع فيه لم تصح اعادته لكراهية ذلك الموقوت
لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادة العزة اذ لم يكونوا جميعا او في
ظلمة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها
والحادى عشر ان لا يكون اعادتها لغير وجوب من الخلاف فان كانت
اعادتها لذلك كان صلى وقد سمع بعض راسه في الوضوء
او صلى في الحمام او مع سيلان دم من بدنه فان الاولى باطله
عند مالك والثانية عند احمد والثالثة عند ابي حنيفة رضي
الله عنه عن الجميع سنت اعادتها في هذه الاحوال ولو منفردا
لان هذه ليست هي الاعادة المرادة هنا ولا يشترط جماعة
لهاجة والثاني عشر ان تكون في غير صلاة سنة الخوف فانها
لا تعاد على الاوجه لان المبطل اذ لم يكن فيها الحاجة فلا تكرر **قوله**
ولو منفردا اي فينوي خلفه وتحصل الجماعة حينئذ فلا يشترط
ان تكون موجودة قبل ذلك **قوله** سن له اعادتها وحرم قطعها
لان لها حكم الفرض الا في موارد تركها قبل الشروع فيها وفي جميعها
مع الاصلية يتبع **قوله** للامر بها اي بالاعادة وفي بعض
النسخ له وهو عائد عليها ايضا بنا وبها بالمتكور **قوله** وفي
خير ابي داود الخ وهو قوله صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح
لرجلين لم يصليا معه وقال اصلينا في رحالنا اذ صليتما اتيتمنا
مسجد جماعة فصليا معهم فانهم لم كونا فله اه وقوله مسجد جماعة
ليس بقيد بل هو للاغلب وقوله صليتما يصدق بالانفراد و
الجماعة سواء استوت الجماعة ام زادت احدها بفضيلة تكون
الامام اعلم واورع او الجمع اكثر او المكان اشرف **باب كيفية**

وحكم

وحكم صلاة المذنب المراد بكيفية صفتها وهي بالنسبة
للمريض كونه يصلي على اي حال كان من قيام او قعود او غير ذلك
فبالنسبة لغيره كونه يصلي بالايما والمراد بحكمها بالنسبة للاول عدم
وجوب الاعادة وبالنسبة لغيره وجوب الاعادة للندرة الاولى
فالكيفية والحكم مختلفان بالنسبة للمذنب **قوله** الا في بيان
اي في هذا الباب وهو المريض والغريق والمجنون بمكان نجس
والمصلوب ونحوه وانما افترده عما قبله بترجيحه لعموم صلاته
للا **قوله** كيف يمكنه اي على اي حال يمكنه قائما او ساجدا
او قاعا او مضطجعا او مستلقيا ولا يشترط الحالة الا اذا عجز عن
احل منها حتى لو طرأ العجز في القيام انتقل لغيره وهو يقرأ
ولا تلتزمه اعادة ما صلاه غير قائم وقوله ولو موميا اي
مسيرا وقوله للمضروبة علة للحكم وهو عدم الاعادة **قوله** لانه
عذره اي كثرة وقوعه علة للحكم وهو عدم الاعادة **قوله** لانه
معدور علة لعدم نقص ثوابه ولو قدم الحديث وقال يقاس
بما فيه غيره لكان أولى واما قوله بعضهم انما قدم العلة القطعية
على الحديث لعمومها لسانا رباب الاعذار ففيه نظر لان
الجلام في المريض لا في غيره فلا حاجة للعموم المذكور **قوله**
ما كان يعمل اي العمل بمعنى ثوابه بشرط ان يكون عارضا على
الفعل لولا العذر **قوله** هل هذا اقاله بعضهم واعتمد شيخنا في ان
ذلك ليس بشرط وثوقه صحيحا راجع للمرض وما بعده للسفر
فهو لوق وتشر مرتب **قوله** المشقة الظاهرة عبارة بعضهم الشدية
والمراد منها واحد وهما ما يذهب الخشوع او كماله وان لم يبح التيمم
قوله او نحوه بالرفع عطفا على خوف اي او المعبر نحوه ذلك كعدم
اسكان مداواة عينه فيما اذا كان بهارمدا ولم يمكن مداواتها
الباستلقاء واما تمثيل الخوف من سفينة الغرق او دوران

الراس فيصلي قاعدا ولا اعاده عليه فقيه نظر سوا جرح لفظ
الخوع عطف على مرض او رفع عطف على خوف لان الكلام بهما يعتبر
في المريض وخائف الغرق والدوران ليس من الفراده **قوله**
ويصلي الفريق اي المشرق على الغرق فهو من جملة الاول لا الغرق
بالفعل لانه ميت لا يصلي وقوله يحمل خمس مثله المتنجس بالاولى
قوله لما راي للفرزدق وهذا تعليل للكيفية **قوله** وبعد ان
نعم لو كان على الجبوس ثوب واقترشه على الخمس واثم ركوعه
وسجوده عاريا لم تجب عليه اعاده قال ابن شرف **قوله** لندرة ذلك
علة الحكم المذكور وهو وجوب الاعاده نظير ما مر من الاشياء المذكور
من الاشراف على الغرق والخمس يحمل خمس وقضيه ذلك التعليل
ان من منع منها بغير مرض واجراها على قلبه يعيد وبه جزم الرمي
في فتاويه وقارن حجر لا يعيد لانه فعل مقدرة كالمريض ورد
بالفرق بينهما لان المريض عاجز حسا وشرعا والممضوع عاجز شرعا
قوله وثاقه بفتح الواو وكسرها ولم يقرأ الا بالفتح لان القراءة سنة
متبعة فليس كلما اجازته اللغة تجوز القراءة به وقوله بالارض
ليس بقيد **قوله** الواقعة او لا اي اولى مرة اعترض بانه يفيد
ان الواقعة ثانيا في الوقت وهي المعادة قضا وهو ما ذهب اليه
بعضهم والمعمد انما اذا سوا كانت لحلل في الاولى او لمجد الثواب
واجيب بانه احذر ربه عنها من حيث انها لا يتا في تفصيل
المذكور بل هي اذ فقط لان شرطها الوقت ولو ركعه كما مر بخلاف
الواقعة او لا فانها قد تكون قضا ولذا قال فيها ولا فقضا فقيه
باولا لاجل قوله المذكور وكان الاولى ذكر هذه المسألة في الباب
السابق لان بين القضا والاداء تناسب المتضاد الا ان يقال انما
احرها عن حكم المعذور لجريانها فيه لان صلاته توصف بالاداء
والقضا ولم يترجم لها لان الزيادة على الترجمة ليست معيبة

على انه

على انه قد يقال انه داخل في الترجمة لان ذلك من جملة الحكم **قوله**
وكذا اذا وقع سها ركعة اي نسي ادا مع الحرمة ان وقعت في وقت
الحرمة والمراد بالاداء هنا الاداء الجاري لا الحقيقي لانه لا بد منه من
ابقاع العبادة كلها في الوقت ويستثنى من قوله وكذا ان وقع
سها فيه ركعة الجمعة فان شرط ادائها ان تقع كلها في الوقت فاذا
خرج في اشائها انقلب ظهر ان لا تكون الجمعة حينئذ اذ اهدا ان
نظر الى استمرار الصلاة بوصف كونه الجمعة فان لم ينظر الى ذلك بان
قطع النظر عن هذا الوصف فلا حاجة للاستثناء لانه يصدق على
صلاة الظهر المذكورة بتعريف الموداه المذكورة **قوله** ولا اي بان يقع
سها في الوقت او وقع سها دون ركعة ونوي القضا حينئذ
كما مر ان اراد التعرض له فقضا اي سوا ثم مع ذلك ام لا كما علم مما تقدم
انفا من العلوم ان ثواب القضا دون ثواب الاداء سيما اذا اعصى بالتأخير
وما ذكره من التفصيل بين الركعة ودونها في كون الصلاة ادا او قضا
هو المعتمد من اربعة اوجه وقيل ان وقع بعضها في الوقت فهي
اذا مطلقا وقيل ما وقع في الوقت اذ او ما بعده قضا والتبعيض
لا يتصور الا في الصلاة بخلاف الصوم وال الحج لانه لو احرم بالثاني
وخرج وقتة حلل بعمل عمره ايج ما ذكره **قوله** اي مودة هو دفع
لما يتوهم من الحديث من ادرك جميع الصلاة بتلك الركعة وانه لا بد
مكمل الصلاة والمراد ركعة فاكتر قاله قال **قوله** على مقطم انما عرفت ذلك
لانه ليس فيها تشهد ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ولا سلام وهي من جملة افعال الصلاة اذ المراد بها ما يشتمل فصل
اللسان والقلب كالنية وليست هذه المذكورات من الركعة الاخيرة
قوله كالتركيز انما لم يجعل تكريرا حقيقة لان التكرير هو التكرار
بأشياء ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركعة
في الصلاة مقصود في نفسه استقلاله لا كالأولى كما ان كل واحدة

من خمس اليوم ليس تكرر مثلها في الامس **باب صلاة العیدین** اي عيد الفطر والاضحى والعید مشتق من العود وهو الرجوع لتكرره بتكرار السنة او ايام السرور بعوده ومنه غفران الذنوب او لكثرة عوائد الله تعالى به على عباده وهو واوي قاصله عود بتكرار العین قلبت واوه بالوقوفها التكررة كميات وميزان ومعه اعياد وانما مع باليامع انه واوي للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب وهو الاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائصها واول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثامنة من الهجرة وفرض رمضان في شعبانها ولا اثم بترك صلاته ولا قتال وتقدم ان صلاة الاضحى افضل من صلاة الفطر والاضحى تفضل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر والتهنئة بالعيد سنة ويدخل وقتها في الفطر بغروب الشمس وفي الاضحى يصبح عرفه كالنكير وبالعالم والشهر على المصالح ان اتخذ الجنس دخلت عن ربي كاهنة وامر اجنبي والبشاشه والعباد المغفرة وجعل الله للمؤمنين في الدنيا ثلاثه ايام عيد الجمعه والنظر والاضحى وكلها بعد اكمال العباده وليس العيد لمن لبس الجديد بل هو لمن طاعته تزيده ولا لمن تجمل بالملبس والمركوب بل هو لمن غفرت له الذنوب وحكى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رأى ولده يوم عيد وعليه قميص خلق فبكى فقال له ما يبكيك قال يا بني اخشى ان ينكسر قلبك في يوم العيد اذراك الصبيان بهذا القمص الخلق فقال يا امير المؤمنين انما ينكسر قلب من اعدمه الله رضاء واعق امه واباه رآني لارجوا ان يكون الله رضاءني بزواك نبي عمر رضي الله عنه رضاءه اليه وقيل ما بين عينيه ودعاه فكان ازهد الناس بعده واما عيدهم في الاخره فمن اجتماعهم برزخ ورويته في حفرة القدس فليس شيء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الايام
التي هي ايام العیدین
مناجاة للمؤمنين
والتقوى للعباد

الذندم

الذندم من ذلك كما قيل . وكل الليالي ليلة القدر ان دنت .
فكل ايام القابور جمعة . وعند عيد كل يوم اري به . جمال الحياه يعني قربة
فكل ايامي اوله كتاب الصلوة في التفسير حيث قال هي اربعة
انواع فرض عاك وكفايه وسنه ومكرره **قوله** لواظبته صلى الله
عليه وسلم دليل المحذوف كانه قال موكره لواظبته الخ ودليل اصل
السنة فعله صلى الله عليه وسلم والايه المذكوره بناء على ما ذكره
الشيخ في تفسيرها وحديث الاعراب هل على غيرها قال لا الا ان
تطوع بنا على ان الاستثناء منقطع والمراد تطوعه بايجاب صلاة
عليه بالنذر او غير ذلك وقد يقال ان المواظبه نتج اصل الشبه
كاتبه التاكيد فلا حاجة الى دعوى الحذف في كلام الشيخ ولا يرد
على المواظبه تركه صلى الله عليه وسلم صلاة عيد التمر عن لانه
لا ينافيها مع انه لا دليل على تركها مطلقا لاحتمال انه صلاها وادى
في سنة عندنا كما لك لهذه الادله واما قول الشافعي رضي الله تعالى
عنه من وجبت عليه الجمعه وجب عليه حضور العيد فمحمول على
التاكيد وعند ابي حنيفة واجبه عينا وعند احمد كفايه واستدلاله
بآية فضل الربك واخر اذ الامر للوجوب وقال الحنفية في الحديث
الا ان تطوع ففعلك واستدلوا به على اتمام كل نفل شرع فيه وقال
احمد ان حديث الاعراب المذكور يدل على انها لا تجب على كل احد فتعيت
الكفايه واحيب باننا لا نسلم ان المراد صلى العيد ولئى سلم لا تقتضى
وجوب التمر عينا وانتم لا تقولون به ولئى سلم فهو خاص به
صلى الله عليه وسلم كما اختص به التمر فاذا ادخلتم معه الامه
وجب ادخال الجميع فلما دللتنا الدليل على اخراج بعضهم كارتعائهم
كان ذلك خارجا في القياس وتقدم الجواب عن الحديث **قوله**
نيل المراد الخ وقيل المراد صل الصلاة المفروضة بالمزدة لانه واخر
البدن بمعنى وقيل ضع اليمنى على الشمال عند التمر اي العتق

في الصلاة وسبب نزولها ان ناسا كانوا يصلون ويحجرون لغز الله تعالى فامر نبيه صلى الله عليه وسلم بان يصلح ويحمله فترابا لا يناسب القول الاخير والكثير يهرف في الجنة او القران او النبوة او كثرة الاتباع والامة **قوله** هي ركعات اي مع خطبتين ليتم التشبيه بالجمعة لانه سياق انها يشتركان في الخطبتين ويقرأان في امور مشتركة لكل احد وتطلب الجماعة فيها الى الحاج فتسن له فرادى ولو تغيرت في على المعتمد ويحرم بها بنيه عيد الفطر او الاضحية لما تقدم من ان النقل الوقت لا بد منه من القعيد والتعجيل ثم يكره ثم يستفح ثم ياتي بسبع تكبيرات ولا يقوت دعا الى افتتاح بالشروع في التكبيرات فله ان ياتي به بعد الشروع فيها وانما يقوت بالعود ولا يجوز الاحرام باكثر من ركعتين **قوله** الا في اشياء منع به ما يتوهم من التشبيه بالجمعة من انها مثلها من كل وجه **قوله** لان المستثنى لا يختص فيها ومنه الله وقوله كما بينته اية عدم الاختصاص وعبارته وتبقى من الفروق ان صلاة العيد تصح فرادى وقضا ويدون الاربعين ويدون الجماعة ويدون المقيمين ويدون خطبة **قوله** وذلك اية المذكور من الاشياء وقوله تكون اية ذكر سبعة فروق **قوله** من الطلوع الى الزوال اي بخلاف الجمعة فانها من الزوال الى مصير ظل الشئ مثله وترك هذا الشارح لوضوحه وكذا ايضا في ما عدا الثاني مما سياتي والمراد بالطلوع طلوع البعض لان ما لم يظهر من قرص الشمس تابع لما ظهر طلوعا وغروبا **قوله** والافضل تأخيرها الى فيكون فعلها في اول الوقت مقضولا وتكون حينئذ مستثناة من قولم ليس تعجل اي الصلاة لا اول وقتها **قوله** الى ان ترتفع الشمس فان فعلت قبل الارتفاع لم يكره على المعتمد لانها من ذوات السبب نعم هي خلاف الاولى وقوله كرم هو سبعة اذرع

تقريبا

تقريبا والمراد ارتفاعها كذلك في رأي العين والافالمسافد بقوله **قوله** في المسجد الى فيه للمجنس الصادق بالواحد والمتعدد نفعا لهما في المساجد المتعددة افضل من فعلها بالصحة الشرف المساجد نعيم يكره تعدد جماعتها بلا حاجة كصديق محل واحد عن الجمع وللإمام المنع منه حينئذ **قوله** فيكره للتشويش الخ وحينئذ فيصلي الإمام ببعضهم ويأمر من يصلي في الصحرا بياضهم ويخرج بهم الى الصحرا ويستخلف ندبا في المسجد من يصلي بمن يتأخر من ضعفه وغيرهم ويكره لهذا الخليفة ان يخطب بغير اذن الإمام او علم رضاه بذلك فان خاف فتنة حرمت ويسن للإمام ان يصرح له بالاذن فيها ويعلم من هذا ان القاضي لو ولي شخصا في امامه لم يدخل الخطبة فيها الا بالنص عليها بالخطبة الجمعة لتوفيق الصلاة عليها وكذا عكس ذلك **قوله** للتشويش كذا في بعض كتب اللغة وفي بعضها انه التهويش بالهجا بدل الشين الاولى قال في القاموس وبالشين كمن وهو مردود اه قل وعبارة القاموس وبينهم هواس اختلاف والتشويش كانهما الحن والصواب التهويش وقال في مادة اخرى هو شتر شوا خلط الرشح بالقراب جاءت به الوان وتهويشوا اختلطوا كتهارشوا اه **قوله** قبل القراءة فلو تركه التكبير وقرأ ولو سهوا لم يعد اليه ولا يطلب تداركه في باقي صلاته لفوات محله بخلاف ما لو تركه وعود ولو عدا انما يعود اليه لعدم فواته بذلك كما لا يقوت الافتتاح بشروعه في التكبير بل ياتي به ثم يكره ومن القراءة البسلة كما لا يخفى واقتصر اليك على قوله قبل القراءة للاشارة الى ما مر من فواته بها وراى الشيخ ولا يستعاضه لبيات الاجل **قوله** سبعا اي يقينا سوى تكبيرة التحريم والركوع وكذا قوله خمسا فلو شك في شئ اتى به اوفي اي تكبيرة حررها جعلها الاخير واعاد الكل

بخلاف شكه هل امر بواحدة او لا فانه ليس في صلاه ولو ترك
في الاولى كلا او بعضا وهو منفرد او امام او سبق بذلك وهو
ماموم بان ادرك الإمام في القراءة او بعض التكبيرات المتدلية
في الثانية بل يقتصر على خمس بخلاف السورة اذا تركها في الاولى
فانه ياتي بها في الثانية لانها منه مقصودة دون التكبير
وكذا لا يتدرك ذلك الماموم في الاولى فان تدركه قبل ركوعه
لم يتطل صلاته ولا بان تذكر في الركوع او بعده وعاد للقيام
ليكب وهو عام لم يتطل صلاته ولو تركه الإمام لم يات به
الماموم فان اتى به لم يتطل صلاته لانه ذكره في ان اخذت
صلاتها اما لو اقتدى بمصلي العيد بمصلي الصبح مثلا فانه
يأتي بالتكبير والفرق اتحاد الصلاه فتعش في الجملة وبعد انقائها على
والخالفة مع اتحاد الصلاه فتعش في الجملة وبعد انقائها على
الإمام بخلافها مع اختلافها ولو نقص امامه عن السبع او
الخمس او كبر عقب القراءة تابعه ندبا في العدد وفي محله سواء نقص
باعتقاد كنهى كرتلا ثانيا وما لكي كبر سدا او لا فان خالفه كره
بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاسراجه ونحو ذلك
فلا تتركه بخلافه الإمام بينهما بل ياتي بها الماموم اذا تركها الإمام
والفرق بينهما وبين التكبيرات ههنا مع ان كلا سنة لا تفحش
الخالفة بها ان تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت اكبر
وايضافا لا شقار بالتكبيرات ههنا قد يودي الى عدم سماع
قراءة الإمام بخلاف التكبير حال الانتقال واما جلسة الاسراجه
فلشبهت حديثها في الصبحان وهذا التكبير ليس فرضا
ولا بعضا بل هيئه كالعود والافتتاح فلا يسجد لركعة عمدا
او سهوا وانه كان تركه كلا او بعضا مكروها ولو قضا العيد كبر
على المعتمد **قوله** يفصل ندبا فان لم يفصل اتى بكل تكبيرة

في نفس

في نفس وله تواليا ولومع رفع اليدين ولا يتطل صلاته على
المعتمد فيكون هذا مستثنى من بطلانها بالعمل الكثير لان
ذلك مطلوب ههنا ومنه يؤخذ صحته فيما اذا اقتد بخلفه الا
على المعتمد خلافا لما قاله بالطلات لانه عمل كثير في غير محل
اذ هو عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية اما في الاولى قبلها
كما هو عندنا وتوجيه الاول انه مطلوب في الجملة فاعتذر **قوله**
بان كل تكبير بين ذبح بذلك ما بين تكبيرة الاحرام والاولى
من السبع وما بين تكبيرة القيام والاولى من الخمس فانه
لا ياتي فيه بالسبع المذكور وكذا بين السابعة والخامسة
وبين تكبيرة الركوع لجملة التسبيح الباقي به للفصل في الاولى
ست مرات وفي الثانية اربع **قوله** مما ذكر اي من السبع والخمس
فلا يقول بعد الاولى والثانية كما مر **قوله** يقول اي سرا **قوله**
في قول ابن عباس وقال البيضاوي هي اعمال الخير اي الامور
التي يبقى ثوابها **قوله** بقدر ذلك كما بينه الاصل ذكر الاصل من الغير
ثلاثة فقيل هو ان يكبر ثلاثا ويقول معها لا اله الا الله والله اكبر
والله الحمد وقيل الله اكبر كبير او الحمد لله كثيرا وسبحات الله
بكرة واصيلا وقيل سبحات الله ولا اله الا الله زاد الشيخ في
شرحه وقيل هو سبحاتك اللهم وسبحك تبارك اسمك وتعالى جدك
وجل شاورك ولا اله غيرك وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد بيده الخير واليه المصير وهو على كل شئ قدير
ويبين ان يقرا بعد الفاتحة في الركعة الاولى ق وفي الثانية
اقربت اوسبح اسم ربك الاعلى والاعلى والاعلى وان لم يرض الماموم
بالطويل والمعنى في ذلك ان يوم العيد يشبهه يوم الحشر في
اجتماع الناس والمورثات فيها احوال الحشر وق قال الواحد
جيل محيط بالديار من رجب وهو من وراء حجاب تغيب الشمس

من ورائه مسيرة سنة وما بينهما ظلمه وقيل هو فاجحة السوء
قوله والرجح أي من حيث أنه اقتصر عليه في المتن فيشهر
بإرجحيته **قوله** لا اذان لها أي لا عند صعود الخطيب المنادي
ولا عند غيره ولا إقامة عند منزله عنه ولا عند غيره واقتصر
الأصل على الأولين كل منهما لتظهر المخالفة فانه الذي للجمعة
وتقدم أنه ينادي لها الصلاة جامعة أو صلاة العيد أو نحو ذلك
وان هذا يدل على الإقامة **قوله** شهدت أي حضرت وقوله غير
والأمرتين أي بل أكثر من ذلك **قوله** في ابتداء الخطبة الأولى تسعا
وفي الثانية سعا أي ليتساوى الخطبتان بالركعتين اذ في
الأولى تسع تكبيرات بتكبير الإحرام والركوع وفي الثانية سبع
تكبيرات بتكبير القيام والركوع ويفوت بالشروع في أركان الخطبة
كما قاله قل وقال عمن لا يفوت بذلك ومن دخل غير المسجد والإمام
يخطب استمع وأخر الصلاة إلا ان ضاق الوقت فيقدمها أو دخل
المسجد بدا بها وتدخل فيها التحية ثم يستمع ويجوز الاستئذان
بالتحية وتأخير العيد **قوله** وأما هي مقدمة لها أي لأن النبي
قد يفتح بها ليس منه **قوله** وذكر حكم كان الأولى أن يعيد الكاف
أي ليس أن يعلم في خطبة عيد الفطر أحكام الفطرة من كونها
واجبة ومن كون الجنس والقدر والمصرف كذا وفي الأضحية
أحكام الأضحية من كونها سنة كفايه في حق أهل البيت ومن
كون الجنس والصفات الجزية والمصرف كذا وأول الوقت وآخره
ولا فرق في ذلك بين الإدا والقضا فاندتته في الثاني العمل به
في المستقبل وأما خالفت العيد الجمعة في هذا إذا صدق
ولا أضحية فيها حتى يبين أحكامها **قوله** في الخطبة الـ فيها الجنس
الصادق بالخطبتين كما قاله من وقوله وتقدم الصلاة هذا
هو آخر الفرق السبعة **واعلم** أن الخطب المشروعة عشر خطبة

الجمعة

الجمعة والعيد والأكسوف والاستسقاء وأربع في الحج وكلها بعد
الصلاة الإخطبة الجمعة وعرفه فقيلها وكل فيها شتان إلا أن
الباقي في الحج ففرادي **قوله** ولا زاد في غير هذا الكتاب أفراد
ومعنى الولا أن لا يفصل بينهما ومعنى الأفراد أن يأتي بكل تكبيرة
بنفس واحد فالتخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو فرق بينهما بنفس
واحد كان خلاف الأولى **قوله** لم يعتد بها أي بل تحرم أن تصدحها
بها لأنها عبادة فاسدة ويعيدها بعد الصلاة وقوله بخلاف
الجمعة متعلقا بالمتن **قوله** وفرقوا الحج أنها تزامنه لأن المراد بالتقدم
في قولهم وشأن الشرط أن يتقدم عدم التأخير الشامل ذلك للمقارنة
فيقتضي أن تقدمه ليس بالأمر بل قد يقارن ببعض الشروط
المقارنة للشرط وحينئذ فلا يشترج تقديم الخطبة على الصلاة لا يقال
أنها من الشروط المقارنة **قوله** وشأن الشرط أن يقدم أي أنه لا أثر
فلا يرد أن من الشروط ما يكفي بمقارنته ولا يشترط تقدمه كالتوجه
للقبله مع تكبيرة الإحرام ولو لم يورث التقديم بما ذكر لا يقتضي عدم
وجود شرط مقارنته وليس كذلك كما علمت **قوله** وبأن الجمعة نريضة
هذه حكمه لا يلزم أطرافها فلا تشترج التقديم وهذا وجه ثالث
للتبري السابق **واعلم** أن خطبة العيد تخطب الجمعة في
الأركان والسنة لا في الشروط ويجوز ترك الشرط إذا ابتدء الصلاة
والخطبة فيجب أن يخطب قائما وترك الطهر فيعتد بقرائته إليه
إذا كان جينا على المعتمد وإن حرم عليه ويستحب الاستئذان بهذه
الأمور وإن لم تشترط نفسه لا تحصل السنة إلا إذا كانت الخطبة
عربية والخطيب ذكر أو حصل الاستماع والسماع لأن هذه الارتفاع
شروط لكل خطبة فيشرط هنا في إذا السنة فلا عطف المراء ولو
احتمالا ويستحب أن يجلس للاستراحة قدر أذن الجمعة وبين
سماع الخطبة لغير ذكر وتقدم أن المنفرد لا يخطب ولا الخليفة

الاذا انضى له الامام او علم رضاه بذلك **قوله** وتشارك صلاة
الاضحى كان الاولى ابداله الصلاة بالعيد بان يقول ويتشارك
عيد الاضحى عيد الفطر لان التكبير المرسل في الفطر ليس
منسوباً للصلاة حتى يشترك مع صلاة الاضحى فيه بل للعيد
قوله في التكبير المرسل اي غير المقيّد بعقب الصلوات ويجوز
ايضاً بالطلاق لعدم تقييده بذلك وبه يحصل احيا ليلة العيد
كما يحصل بغيره من الطاعات وحصل احيا وها باحيا معظم
الليل واقله صلاة كل من العشاء والصبح في جماعة وقد ورد
من احيا ليدي العيد احيا الله قلبه يوم يموت القلوب وموتها
استغفارها بالدينار وافتتحتها بها اي لم يشغلها بغير الدينار ينبغي
تأخير المرسل عن اذكار الصلاة بخلاف المقيّد فانه يقدم عليها
ومعلوم انه لا مقيّد في عيد الفطر فما يقع من التكبير خلف
الصلوات ليلته بدعه واذ وقع يكون مقيداً بالنسبة للفطر
خلاف ما قاله قل **قوله** جهرا اي في المنازك والاسواق وغيرها
لان في الجمهور اظهار شعار العيد ويستثنى من ذلك المرأة والخنف
فيكره لهما الجمهور حضرة الاجانب **قوله** هو اعم اي لان كلام الاصل
لا يشمل عيد الاضحى والا ما اذ ائنت عيد الفطر بغير رويته باحكم
بدخول سائر اقسام العدد لا برويه الهلاك **قوله** اي التجرى اي
احرام الامام لمن صلى ما مومنا واحرام نفسه لمن صلى منفردا وبالزوال
لمن لم يصل لانه يسئل من ايقاعه الصلاة في جميع ذلك الزمن اه
قل والذي في شرح مرر وفرر شيخنا في ان المراد بدخول الامام
في الصلاة دخول وقت دخولها وان لم يدخل بالفعل اي دخول
وقت دخول الامام غالباً ليدخل المنفرد **قوله** اليه اي الى الحرم
فاذا حصل حرم الكلام وقوله والتكبير اولى ما يستعمل به اي حتم
من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن قرأ سورة الكهف

اذا وافق

اذا وافق العيد ليلة الجمعة وان توفق في ذلك الشوبري ويفتقر
عليه وحده خلافاً لما قاله جميع بينه وبين ما ذكر **قوله** وتكبير
ليلة الفطر اكد اي المرسل اذ لا مقيّد لها امام مقيّد الاضحى فهو
افضل من المرسلين وقوله ولتكلوا العدة اي عدة صوم رمضان
ولتكبروا الله اي عند اكملها **قوله** عن الصلاة والخطبة اي عن
وقتها وجوباً اي قل **قوله** من صلاة صبح المعتمد دخول وقتها وعمره
الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائته او غيرها قبل صلاة الصبح
وبعد الفجر كبر واستمراره الى غروب ايام الشريق حتى لو قضى
فائته قبل الغروب او صلى العصر حينئذ كبر بالتكبير بالصلاة
في الاولى وبالعصر في الثاني حرى على الغالب من عدم الصلاة
بعد المغرب وبعد العصر فلا موقوف له ويندب التكبير عقب المغرب
ايضاً وشمل قوله من صلاة صبح الحج التكبير الواقع بعد مغرب ليلة عيد
الخرار عشاها او صبحها فهو من المقيّد على المعتمد خلافاً لقل
كما مر **قوله** لغز الحاج دخل في الفجر المعتمد فهو كغير الحاج **قوله** فمت
ظهر يوم الخري لانها اول صلاة بعد انتهى وقت التلبية هذا
ان تجل ذلك الوقت فان عدم تحمله عليه او ناخر عنه اعتبر
التحلل مطلقاً لان شعار من لم يتحلل التلبية فان لم يتحلل الا بعد
ايام الشريق فانه التكبير وسكت عن حكم تكبير الحاج بالنسبة
لعيد الفطر لان الغالب عدم الاحرام بالبحر حينئذ **قوله** اي صبح
اخرايام الشريق هذا من المعتمد استمراره الى غروب الشمس
من اخرايام الشريق **قوله** وقيل غير الحاج المعتمد ما من ان
التكبير من صبح يوم عرفة والحاصل ان للعلماء اختلافاً في
التكبير هل يختص بالكتوبات او يعم النوافل وبالودعة او يعم
المقضية وبالرجال او يعم النساء والجماعة او يعم المنفرد وبالقيم
او يعم المسافر وبالساكن المصرا او يعم اهل القرى فجميع ذلك

اثني عشر قولاً وهل ابتدأه من صبح عرفه أو ظهره أو صبح
 الخمر أو ظهره أربعة أقوال وهل انتهأ به إلى ظهر الخمر أو ظهر
 ثانيه أو صبح آخر أيام التشريق أو ظهره أو عصره فهذه خمسة
 مضروبيه في أربعة لا يتعدى تسعة عشر من تسعة عشر منها كون ظهر
 الخمر مبتدأ أو منتهاها كلهم ما عتبق تسعة عشر بقدرها في الإثني
 عشر السابقة تبلغ مائتين وعشرين **قوله** وهذا
 التكبير يكون في هذا أجل معنى والأجل معلق بالتكبير الواقع
 في المائتين لا بهذا المقدور قوله خلق الفرائض ولو ترك التكبير
 عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه وإن طال الفصل لأن
 شعار الصلاة بخلاف سجود السهو ولذا غير معلق دون عقب
 وأحسن صيغة ما اعتاده الناس وهو الله أكبر ثلاثا لا اله إلا الله
 والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان
 الله بكرة وأصيل لا اله إلا الله وحده صدق وعده وبقر عبده
 وأعرض عبده وهو من الأجزاء وحده لا اله إلا الله ولا نعبد إلا إياه
 بخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم الصلاة والسلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم واله وصحبه بأي صيغة كانت فلا
 تتغير الصيغة التي عليها العمل الآن وكل ذلك وارد حاشي
 طيحة لفظية وأعرض عبده لأنه رواها العلقمي والبكره أو النهار
 والإصيل آخره والمراد بغيرهم الأوقات وقوله صدق وعده أي
 في وعده والمراد بعبده محمد صلى الله عليه وسلم وظهر جنده
 لله سبحانه وتعالى وإذا راسيا من بجمه لإقام أو علم به في
 عشرين من له التكبير كما في **قوله** وإن استأنها الأصل
 حمل كلامه على ما فيه تأخير خصوصاً إذا خفي تغير الميت بخمسة
 ربح قاله الرحاوي **قوله** وخلق النوافل أي ولو مطلقه وقوله
 مقضية أي سوانقضى ما فات فيها أو في غيرها **قوله** لا سجدي

تلاوة استأنوها منقطعاً لأنها ليس من الصلاة ولا بقالات
 النوافل متاملة لفقر الصلاة فيكون استأنها ذلك منها متصلاً
 لأننا نقول وصفها بالقضائيات في ذلك ويفتقري قصرها على الصلاة
 لأن يقال إن المراد القضاء في بعض أفرادها وهو الصلاة وأعلم
 أن اجتماع الناس بعد العصر للدعاء كما يفعله أهل عرفه ويسمى
 بالتعريف قال الإمام أحمد لا بأس به وكراهه الإمام مالك وفعله
 الحسن وسبقه بن عباس وقال النووي ومن جعله بدعيه
 خفي أمره ومراده أنها حسنة ونقل عن الطوحي أنه قال بحرمه
 ذلك لما فيه من اختلاط النساء بالرجال كما هو مناهة الآن وهو وجيه
 وأعلم أيضاً أن الملائكة ليلى عبيد في السما كما أنه المومني
 البشر يوم عبيد فعبد الملائكة ليلة نصف شعبات وليلة القدر
 ولما كانوا الأنياموت وكان الليل أفضل من النهار كان عيدهم
 ليلاً بخلاف الشرفات الله جعل لهم الليل سكناً فأن قيل
 الملائكة لا ليلاً عندهم لأنه خاص بما تحت كوة القمر والملائكة مرتفعون
 عنها وعالمهم مضيئ دأنا قلنا المراد بالليل عندهم الزمان
 الذي يكون ليلاً عند البشر **باب الاستسقاء** أما ذكر
 الاستسقاء عقب العيد لتمام المناسبات بينهما في كيفية الصلاة و
 الخطبة من طلب التكبير فيها وإن أيدل في خطبة الاستسقاء التكبير
 بالاستغفار ومن ثم كثر التسمية بصلاة العيد في كلامه بخلاف
 الكسوف بعد الشبه فيها بزيادة القيام والركوع ولأن وقت
 صلاته المختار وقت صلاة العبد وهذا يدفع الاعتراض
 على المصنف بأنه كان ينبغي أن يقدم صلاة الكسوفين كما يصنع
 في المنهج لأنها أفضل من صلاته كما مر **قوله** هي سنة أي ولو لم يفسر
 ومنفرد ولم يقل مؤكدة لعلمه من طلب الجماعة فيها كما مر ولا أجل
 تقسيمه إلى ثلاثة أنواع إذا المؤكد هو الأخير منها **قوله** عند الحاجة

اي من انقطاع ماء او فلتته بحيث لا يكتفى او ملوحتة او لاستزادة
بها نفع كاستزادة النيل ايام زيادته ولا فرق بين حاجته
المستغنى وغيره فلو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت
اليه سن لغرضهم ان يستسقوا لهم ويسألوا لهم الزيادة لانفسهم
لان المؤمنين كالعصاة الواحد اذا استكى بعفله استكى كله وصرح
دعوة المرء لاختيه بظهر الغيب مستجابة عند راسه ملك موكل كلما
دعى لاختيه قال الملك الموكل به امين ولك بمثل وهذا من الجميل
في اجابة دعا الداعي فان دعا الملك بحاجته قطعها واصافه ظهر
الغيب من اضافة المشبه به للمشبه اي بالغيبه الذي هو كالظهور
او الاضافه للبيان نصم ان كانت الطائفة التي انقطع عنها
ذات بدعه وبقي لم يندب الاستسقاء لم يجز او تاديبا ولان العامة
نظر بذلك حسن طريقتهن اما لو انقطع الماء لم تحس الحاجة اليه
ولا تنفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء **قوله** كما مر راجع لقوله
سنة **قوله** الاتباع ويستأنس لها بقوله تعالى واذا استسقى مؤم
لقومه وغير في ذلك بالاستسقاء لان شرح من قبلنا ليس
شرعا لنا **قوله** والاستسقاء اي لغة طلب السقي من الله تعالى
او من غيره ولو بنحو قولك لغيرك اسقى يقال سقاه واستسقاها
معنى واحد وقد جمعها لبيد في قوله سقى قومي بين نجد واسقى
نميرا والقائل من هلاله وشرعا طلبه من الله تعالى بواحد
من الانواع الاية فقوله وهو اي الاستسقاء **قوله** فجرد
الدعاء من اضافة الصفة للموصوف اي الدعاء المجرد عن الصلاة
والخطبة ولو اخرج معصوم باستجابة دعا شخص في الحال
بان كان من اهل الدال الماذون لم بالحلام واضطر الناس
للسقيا وجب عليه الدعاء ان يعلى طريقا لدفع الضرر وان لم
يسأل اما اذا لم يتبعين بان تقدم من يدفع به الضرر فلا يجب

عليه

24
عليه ذلك الا اذا اسئل اه افاده من وومع زيادة واستقرب
عن عدم الوجوب مطلقا **قوله** خلق الصلوات اي ولو نافله
وقوله وخوذلك كعقب درس العلم وعقب الاذات وقوله وهو
ما ذكرنا فلم يذكر المقت الا كيفية من الثلاث **قوله** هي ركعتان
ولا يجوز الزيادة عليهما في احرام واحد على المعتمد خلافا لما نقله
الحشي في اخر الباب وما نقل عن مروان بن حجر من جواز الزيادة
فلا يعول عليه فان مر وقد ضرب عليه خطه كما قاله شيخنا ح ف
وتكرر مع الخطبتين حتى يسقوا اما بلا صوم ان استدثرت
الحاجة اوبه على الهيئة الالية ان لم تستد فان سقوا قبل الصلاة
اجمعو الشكر ودعا وصلوا وخطب بهم الامام شكر الله تعالى
وظلوا للمزيد قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم والمراد بالصلاة
صلاة الاستسقاء وكونها للشكر لا ينافي ذلك لحصوله **قوله** فمالها
اي فيما ثبت لها ومن جملته ان يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية
خمساً وان يقرأ في الاولى بعد دعائها الافتتاح والتعوذ في وفي
الثانية اقربت او الاعلى والغاشية وانه يفصل بين التكبير كما
قوله الا في المناداه الخ استسقى المقت من تشبيه الصلاة بالصلاة
ثلاث صور والخطبة بالخطبة ثمانية فجلة العزوق المستثنيات
احد عشر اي واما العيد فلا ينادي قبله ويحرم صوم يومه وفيه
الزينة وكذا يقال فيما سياتي **قوله** بان يامر الامام اي ندباً والمراد
بالامام الاعظم وشكنا بانه كالباشا والقاضي العام للولاية لا نحو
واي الشوكه نعم البلاد التي لا امام لها يعتبر بالشوكه المطاع
فيها ولو ترك الامام او نائبه الاستسقاء فعليه الناس لكنهم لا يخرجون
الى الصلوات اذا كان الواحي بالبلد حتى ياذن لهم لخوف الفتنة **قوله**
بالاجتماع متعلق بيا مروان ينادي بان يقول حكم ما رسم فلان
ان تخرجوا يوم كذا في وقت كذا فتعجب الوقت موكول الى رأي

الإمام **قوله** وبالتوبة وأمر الإمام بها تأكيد لوجوبها الشرعي
فلا يرد أنها واجبة مطلقا ولو من صغيرة وإن فعل ما يكفرها
لأن ذلك من أحكام الآخرة وشروطها ثلاثة الندم والقلوع
والعزم على أن لا يعود ويدخل فيها رد المظالم ومصالحة الأعداء
ونفس أبي شجاع عليها تأكيد اهتماما بهما **قوله** وإخراج عطف
على الاجتماع فالأمور به ثلاثة أشياء ولا يجب إخراج البهائم
الأعند الأمرية فإن لم يوربه جاز إخراجها ما لم يعلم منع الإمام
منه ويندب أن يفرق بينها وبين أولادها ليكثر الصباح والضج
وكالبهائم في طلب الإخراج الصبيات والشيوخ والعجائز ومن
لا هيئة له من النساء الخنثى القبيح المنظر لأن عاهة أقرب للأجانب
ومونة إخراج الصبي في ماله على المعتمد **نعم** أن كان
يستسقى لغيره فوضعه في مال الولي إن أخرجه ولا يمنع أهل الزمة
من الحضور لأنهم ستر رقوق وتفضل الله واسع لكنه مكروه لأنهم
ربما كانوا سبب الخط وكر أيضا أمرهم بالخروج وينفردون
بيوم على المعتمد كما أخط عليه كلامهم وروفره شيخنا جاف تمنعهم
من الحضور معنالا لأن مفسدة خروجهم استقلالها غير محققة
محققه بخلاف مفسدة خروجهم استقلالها غير محققة
وتلك المفسدة هي أنه ربما صادف خروجهم يوم الإجابة فظن
ضعف المسلمين بهم خير أوقات الله تعالى قد يجيبهم استدراجا
وأما قوله تعالى وما دعا الكافرين إلا في ضلال فالمراد ضلالهم
فتفعل العامة عن كون ذلك على سبيل الاستدراج فالمعتمد
أنه يمنعهم من الحضور معنالا ولا يمنعهم من خروجهم استقلالها
وقبل لا يمنعهم ولكن لا يختلطون بباقي مصلا نابل يتمرون
في مكان لأنه قد يحمل عذاب بكفرهم بنصينا قال تعالى وأنقوا أنفسكم
للتصيبات التي ظاهروا منكم خاصة **قوله** ومن هذا أي من قوله

في وقت معين حيث وكل تعيينه لراي الإمام وهذا جواب
كما يقال أن من جملة ما خالف فيه صلاة الاستسقاء صلاة العيد
أنها لا تختص بوقت فلم يذكره وحاصل الجواب أنه معلوم بما
ذكر **قوله** لا تختص بوقت صلاة العيد يقتضي أنها تختص
بوقت غيره وليس كذلك قال كافي النهج لا بوقت كان
أولى بخروج فعلها في أي وقت ولو وقت كراهه لأنها ذات
سبب فذارت معه كصلاة الكسوف لكن وقتها المختار لوقت
صلاة العيد **قوله** وفي صوم يومها لا عطف المستثنى قبله أعني
المناداة وح هو ليس داخل تحت الإمح أنه ليس للإمام بالإمرة
وجب عليهم الصوم بأمره فيجب فيه تنبئ النهي والتعجيل
وإذا لم يبيئت النهي وبقي هاراجح ووقع تفلا مطلقا وأجزا
عن الصوم بالأمور به فتبيئت النهي إنما هو لرفع الحرمة
وإذا لم ينو هاراجح يجب عليه الإمساك لأنه من خواص رمضان
لحرمة الوقت ولا يجب قضاءه لو فات لأن وجوبه ليس لعينه
بل لعارض الأمرية والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا
نعم أن أمر الإمام بالقضاء وجب ولا يجوز فيه الفطر إلا بعد
رمضان **نعم** لا يجوز الفطر للمساكين لأنه لا يقضى فيكم صوم
تلك الأيام عن سداد أو قضا أو كفارة أو نفل كصوم اثنين وخميس
لأن المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الإمام بالإمرة
سوا قلنا أن التكلم يدخل في عموم كلامه أم لا بعد أن يوجب
الإمساك شيئا على نفسه ولو سقوا قبل إتمام الصوم بالأمور به
لزمهم صوم بقية أيامه لأنها كالشيء الواحد وفانته لم تنقطع
أذربا كان سببا للمزيد ولو وقع سبب استسقاء في النصف
الثاني من شعبات فأمر الإمام بالصوم وجب كافي غيره
من بقية الأشهر لوجود سببه وهو الحاجة للاستسقاء وأمر الإمام به

واذا امر بالصدقة وجب اقل متناول والمخاطب بذلك من يحل عليه
زكاة الفطر من فضل عنه شيء مما يعتبر من لزومه التصديق به
بما ذكره الله لم يعتبر الإمام قدرا فان عين ذلك على كل انسا
لزمه ما عينه ان كان غنيا لم كان ذلك المعاني يقارب
الواجب في زكاة الفطر وهو صاع اعتبر غنى الفطرة وهو من
ملك ذلك زاد على كفاية يومه وليلته او يقارب الواجب
في احد حصاه الكفاية كخمس امداد في كفارة الميت اعتبر غنى
الكفارة وهو من ملك ذلك زاد على كفاية العر الغالب فان
زاد على اكثر ما وجب في الشرع لم يجب واذا امر بصوم غير ما امر
وجب يوم كالنذر المطلق فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب
في الشرع فان زاد عليه لم يجب على قياس ما مر وهكذا العتق
والصلاة لكن يعتبر وجوب العتق باحج والكفارة فحسب لزومه
بيع العبد في احدها بان لم يحججه لزمه اعتاقه هذا اذا امر
الإمام بشيء ثم رجع ولو قبل التمس لم يسقط الوجوب والحاصل
انه يجب طاعة الإمام فيما امر به ظاهر او باطنا فيما ليس بحرام
ولا مكروه فان امر بواجب تأكد وجوبه او بمندوب وجب
وكذا ايجاب ان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الخانك
المعروف فاذا نادى بعد شربه وجب عليهم طاعته لان في
ابطاله مصلحة عامة للمسلمين اذ في نقاطية ارراة وخسسه
لذوي الهيئات ووجوه الناس خصوصا اذا كانت في نحو الاسواق
كالقهاوي وان كان شربه يقطع النظر عما يعرض له مكروها
على المعتمد وقد وقع ان السلطات امر نائيه بان ينادى
بعدم شرب الناس له في الاسواق والقهاوي فخالقوه وشربوا
فهم عصاة وحكم شره الات في ذلك امثالا لا للمر **قوله** وثلاثة
ايام اي متواليه وصومه الكرمه صوم يومها الذي هو الرابع

لان هناك

لان هناك قولاً بانه لا يصام **قوله** لان له اي للصوم وقوله
في رياضة النفس اي تأديبها وفتح شهورها وقوله واجابة
الدعا اي الحديث يوم الصائم عباده وضيمته تسبيح ودعاؤه
مستجاب وذنبه مغفور وفي رواية ثلثه لا ترد دعوتهم الصائم
حين يفطر والإمام العادل والمظلوم وفي رواية دعوة الصائم
والوالد والمساكين ونظم بعضهم من لا ترد دعوته في قوله
وسبعة لا ترد الله دعوتهم **مظلوم** والرد وصوم وذو مرض
ودعوة لاخ بالعبث ثم ينق **لامه** ثم ذوج **بدا** كقضى
وترك الزينة اظهر التذلل والخضوع المقصود الى قول الدعاء
وبذلك فارتت غيرها اه **قوله** ثياب بدله من اضافة
الموصوف للصفة كسجد الجاهل لكن بعد تأويل بدله بمثله
اي ممتنه وان كانت نظيفه اذا البدله الخدمه ولا يصح وصف
الثياب بها ويصح ان تكون الاضافة على معنى اللام وح فلا يحتاج
للتأويل المذكور **قوله** وهي التي تلبس حال الشغل بضم السين
وقتها اي ولم تكن جديدة اذ الجديد ممنوع منه مطلقا وتخرجون
من طريق ويرجعون من طريق اخر مشاة في ذهابهم ان لم
يلتفت عليهم لاحفاه ولا مكسوفين الروس فان ذلك مكروه
على المعتمد واما في رجوعهم فلهم الركوب **قوله** للاتباع قال ابن
عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاستسقاء مبتدلا
متواضعا حتى اتى المصلى فلم يزل في التضرع والدعاء والتكبير حتى
صلى ركعتين كما يصلي العيد قال في شرح البهجة فعلم انهم لا يقرئون
ولا يتطيعون بل ينظفون بالماء والسواك وقطع الرواح الكرمه
وفارق العيد بانه يوم ربيعه وهذا يوم مسئله واستكانه اه **قوله**
ويخرجها اي لا يسها مطلقا اماما او غيره وان كان ظاهرا
رجوع الصائم للإمام فقط فكان الاولى ان يقول وتفرغ الى وقوله

بعد فزاعه من الخطبة اي وبعد رجوعه الى بيته **قوله** مع خطبتي
متعلق بمحذوف صفة تركعتين واقرم كلامه انه لا يكفي خطبة
واحدة كافي العبد وهو كذلك **قوله** فيما لها اي من الاركان
والشروط والسفوف ويعلم من ذلك انه لا يجب فيها قيام الا اذا
بذرها فوجب ويندب ان يجلس او لما يصعد المنبر ثم يخطب
قوله الا في صحتها اي استثنى ثمانية اشيا **قوله** لا يصح ان
كأمر قلاش وانظر ما مانع الصحة في تقدمهما في العبد والكسوف
والايقال للاهتمام هنا بما مر الخ على التوبة والوعظ يقتضي صحة
التقدم لانه يتسليمه لا يقتضي منع الصحة بل الاولوية او عود ذلك
واقول هذا السؤال لا يريد مع تقليل الشيخ التقدم في صلاة العبد
بالاتباع ونسب الكسوف به من غير استثناء ذلك ولا شك
ان صحة التقدم والتقدم في مثل ذلك لا توجد الا من الاتباع فهذا
السؤال غفله منه وجل من لا يسهو **قوله** وفي الكسوف كانت
الاولى اسقاط لفظ الكسوف لانه يوهم عدم حضوره انه محصور
في تسع الاولى وسبع في الثانية لانه بدل التكبير في العبد
وحينئذ فهو مكرر مع ما ياتي لا يقال انه اعاده بوطئه للصيغة
لانا نقول الصيغة مذكورة في الشرح ولا يقال ان كلامه هنا ليس
فيما تفتح به الخطبتان بل مرادة انه ليس الكسوف بالاستغفار
في اشانهما لانا نقول بجمع ذلك **قوله** بدل الكسوف التكبير الخ المقتضى
انه ليس الكسوف التكبير في اشنا خطبتي العبد مع ان المعتمد
خلافه الا ان يقال ان الشارع ربح في هذا على مقابل المعتمد
اما هنا فيس الكسوف الاستغفار في اشنا الخطبتين حتى يكون اكثر
دعائه لخبر ابي داود والحاكم من لا يدر الاستغفار جعل الله له
من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب
ويكثر فيها ايضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

قوله

قوله ويدعو في الخطبة الاولى اي في الثانية وهذا من حمله
المستثنيات زائد على ما في المتن وقوله اللهم اي فائلا اللهم اي يا الله
فاللهم يدل عن حرف النداء قال في الخلاصة **قوله** والذكر اللهم بالتعويض
وسئل يا اللهم في قريظ اي شعرو وهو قوله راي اذا ما حدث **قوله**
اقول يا اللهم يا اللهم **قوله** اسقنا بقطع الخمر من اسقى قال الله
واسقناهم ما عدوا ويوصلها من سقى قال تعالى وسقاهم ربهم
شرا باطورا عينا اي منقذا من الشدة هينا اي لا ينقص
شي يتعلق بظاهرات البدن كان يشرف به بل يكون سهل الساع
في نزوله مريثا اي محمود العاقبة في الباطن بان لا يحصل منه شيء
يؤذيه فالمراد انه لا يحصل منه ضرر ظاهر ولا باطن من عيانته الميم
وكبر الرايا مشاة تحنيه اي ذاريج اي ما وخصب وفي رواية
بصهما مع الموحدة التحنيه من قولهم الربيع البعير يربح اذا اكل
الربيع وفي اخرى بضمها مع كسر المشاة الفوقية اي ترفع فيه اليها
من قولهم اربقت الماشية اذا اكلت ماشيات غداي كثير النفع
او عديا او قطرة كبار فجعل لا يفتح الجيم وكسر اللام اي مجلل الارض
اي يعمها كجل الفرس وقيل هو الذي يجلل الارض بالنبات سماه
السيم ونسبه يد الحام المله اي شديد الوقع على الارض
بالنبات يقال سيم الما يسم بضم السين من باب رد يد اذا سال من
فوق الى اسفل وساح يسح اذا جرى على وجه الارض طبعا بفتح
الطا والبا اي مطبقا على وجه الارض اي مستوعبا لها فيصير
كالطبق عليها يتا هذا مطابق له اي يساويه وفي هذا الدعاء
من القر في ما لا يخفى اذ كل كلمة فيها من المعنى مألوف في التي
قبلها اذ لا يلزم من كونه مطرا ان يكون مقيئا وهكذا او مقام
الدعاء مقام اطنا ب فلذا اجمع هنا بين مجللا وطبقا مع ان
القصود من كل التعميم **قوله** دائما اي مستمر انتفعه الى انتمها الخ

اليه فان دوامه عذاب **قوله** من القاطنين اي لا يسيب بتأخير
من رحمة الله تعالى وهو من الكبار ان لم يعتقد احالة ذلك ولا اكثر
والعباد بالله تعالى وقال الحنفية انه كفر مطلقا وحذق الشيخ
من الدعاشيا وهو اللهم ان بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من
البلاد وافتح اللام المشددة وبالفتح الساكنة والمدشدة الجوع والمجد
يفتح اللام وقيل بفتحها قلة الخير وسوء الحال والضنك اي الجوع
ما لا تشكوا باليون الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادرننا الصرع
باللحم وهو يفتح الهن وكسر الاله المهمله وفتح الراء المشددة من
الادوار وهو الاكثر والصرع بفتح الصاد المعجمة وانزل علينا
من بركات السماء اي خيراتها وهو المطر وانبت لنا من بركات
الارض اي خيراتها وهو النبات والثمار وخضرتها بالذكر لان
السماء تجري بحري الاب والارض تجري بحري الام ومنها حصل جميع
الخيرات فخلق الله تعالى وتدبيره اللهم ارفع عنا الجهد والجوع
والعري واكسني عنا من البلاد ما لا يكشفه غيرك **قوله** اللهم انا
نستغفرك اي نطلب منك مغفرتك بكرمك وفضلك وقوله
كنت اي لم تنزل لان الماضي المستعمل في جانبه تعالى يصح اللفظ
والحال والاستقبال فيكون للدوام والاستمرار وكذا يقال في
الايه بعد قوله غفار اي كثير المغفرة فارسل السماء اي المظلمة
لان المطر ينزل منها الى السحاب او السحاب نفسه او المطر من اطلاق
اسم الحمل على الحال وعلى الاولين يكون نسبة الارسال لهما مجازا
عقليا **قوله** مدر ارحال من السماء وقوله اي كثير الدراي الزرع
على الارض واحدا الشيخ ذلك من صيغة المباعدة قال في الخلاصة
فقال او مفعلا او فاعلا **قوله** البيت **قوله** بان يقول استغفروا
ربكم اي الى قوله انهار او يوجد من الايه ان الاستغفار يجلب
الرزق والولد ويقول كما قال ادم عليه السلام ربنا ظلمنا انفسنا

الايه وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي
وكما قال يونس عليه السلام لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وسن ان يصيروا بكثرة المطر ان يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا
نلا صلاة **قوله** وفي الاسرار اربع اربع الفرق **قوله** في المذكورات
اي الثلاث وهي الكفار الاستغفار وما بعده وقوله كما تقرر
من الايات بقوله فيها بعد ما تقدم فهي ما حوزة ما هنا **قوله**
نحو ثلثها ظرف للبعديه من ظرفية الكل في جزئه ويصح
ان يكون بدلا من ذلك **قوله** حينئذ اي حين التوجه واذ فرغ
من الدعاء استدبر القبلة واقبل الناس على الناس بحسبهم على
طاعة الله تعالى الى ان يفرغ ولو استقبل في الاول لم يفسده
في الثانيه **قوله** واذ احمر امنوا الخ واختار ان يقرأ عقب دعائه
قوله تعالى قد اجيب دعوتكما فاستقيما وقوله تعالى فاستجبنا له
فكسفنا ما به من ضر وقوله تعالى فاستجبنا له ونجيناك من الغم
وكذلك نجى المومنين وما ابشعها من الايات تفاولا بالاياه
شرح الروض **قوله** وفي تحويل الرد اي الامام وغيره وان كان
ظاهر قوله عند توجهه للقبلة فمرد ذلك على الامام والرد اما
بذكر اعلى اليد بخلاف الارزاق انه ما يستر اسفله وكان
عرض اراره صلى الله عليه وسلم ذراعا وشرا وطوله اربعة
اذرع **قوله** فيجعل عينه يساره تفسير للتحويل وقوله بعد فيجعل
اعلاه الخ تفسير للتكيس وكل منهما خاص بالرجل دون المرأة
والحنث والحكمه فيهما التفاول بتغيير الحال في الحصب بكسر الحاء
السعه فقد كانت صلى الله عليه وسلم يحب المال الحسن
وفي روايه واجب الفال الصالح **قوله** ويتكسبه اي الرد المربع
اما الدور والمثلث والطويل فليس فيهما الا التحويل لان
تلكها ما تفسر وحصل التحويل والتكيس معا يجعل الطرفين

التي على شقة الامين على عاتقه لا يسر وعكسه **قوله** في الدعاء
اي جميعه ولوعند الدعاء تحصيل شئ كما في قوله اللهم اسفنا ارح
لانت القصد رفع الحذب والخط اما مطابقة في نحو ما ذكر او
التراما في نحو اللهم اكشف عنا من البلايا ولواجتمع في دعائه
طلب شئ ورفع شئ اخر كان كتب الامير في رفعة وقال اللهم
اني اسالك حصول ما في هذه او قال اللهم اقض خواجتي كلها
وكان فيها طلب ورفع جعل ظهر كفيه الى السما لا تدرء المفاصل
مقدم على جلب المصالح **قوله** وفي ابداله التكبير تقدم ان هذا
ليس مكررا مع ما سبق لان ذلك في الاشياء وهذا في الالهي
قوله اي على نيقولا اي على الاكل واقله استغفر الله واما اختيار
المصنف هذه الصيغة لما ورد ان من قالها غفر له وان كان قد
فر من الزحف اه قال **قوله** ويسمى الاستغفار ارح هذا ان زيد
على الفروق وقوله يا اهل الخير خصوصاً عما را المساجد لما ورد
ان الله تعالى اذا اراد ان ينزل نبيه عدا ابا نظرا الى اهل
المساجد فصرف عنها وبالصبيان ولوعده مميزات وبالبيان
كما مر وما ورد في حديث لولا شيوخ ركب وصبيان رضع
ربح لصلب عليكم العذاب صبا ويظلم بعضهم ذلك فقال
لولا شيوخ للآله ركب وصبي من اليتامى رضع
ومملا في الفلان ربح صبا عليكم العذاب الواجب
والمراد بالركب الذين اخنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة
قوله كما استسقى عمر بن العباس عام ثمانية عشر وكان ابتداءها
مصدر الحاج منها ودام تسعة اشهر وكان يسمى ذلك عام
الرمادي بفتح الراء تخفيف الهم لان الارض اعبرت خدام
عدم المطر وقوله فكان يقول الخ وذكر في شرح البخاري انه قال
اللهم لم ينزل بنا بلا ليلتين ولم ينشق التوبة وهذه ابد بنا اليك

بالذنوب

بالذنوب وبواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فارحمت
السما مثل الجبال حتى اخصبت الارض وعاش الناس اه واستسقى
معاويه بين يدي الاسود رضى الله عنه فقال اللهم انا نستسقى
اليك بخيرنا وافضلنا اللهم انا نستسقى بين يدي الاسود يا رب
ارفع يدك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس ايديهم
فتارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهبت ريح نسفوا حتى
كاد الناس لا يبلغون منازلهم **قوله** فطنا بفتح القاف اي اصابتنا
الخط وقوله نستسقى نرفع على مقدرا اي يقول ذلك فيستقون
اي الناس فاشك يكره سب الريح ويجمع على رياح وارواح
بل يسين المعالج للريح من روح الله اي رحمة تأتي بالرحمة
وتأتي بالعذاب فاذا رايتوها ولا تسبوها واسكوا الله خيرها
واستعبدوا بالله من شرها وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرها وخير
ما فيها وخير ما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر
ما ارسلت به وهي ان هبت من تجاه الكعبة فالصبا بفتح الصاد
الهملة وهي يابسة تهب من المشرق تنفخ الابدان وتخرج الاشواق
الى الاصاب والاورطان او من ورائها فالبور وهي باردة
رطبة او من بينهما فالجنوب وهي حارة رطبة او من شمالها فالشمال
تنفخ السحب وهي باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم
باب الكسوفات ليس في هذه العبارة والتي
بعدها تغليب لان الكسوف والخسوف بطلقات على تغيير كل
من الشمس والقمر لغة كما يعلم ما بعد **قوله** وهو الاشهر عند الفرس
اي وهو الموافق للمعنى اللغوي لان الخسوف المحو والكسوف
الاستئثار وقد تقرر في علم الهيئة ان خسوف القمر ذهاب
الضوء عن جرمه لانه اسود صغيرا كالمرآة يستمد من ضوء الشمس

فإذا حال جرم الأرض بينه وبينها انجمي النور عن حرمه ولهذا
لا يكون إلا في أواخر الشهور وقت المقارنة وهذا امر عادي
فقط والأنا لا مور كلها بيد الله تعالى يجعل المنير مظلم والمظلم
منيرا قال تعالى قل أرأيتم أن جعل الله عليكم النهار سريداً إلا أنه
حكم ما يشاء ويفعل ما يريد فقد يقع كل منهما بدون الجملولة
السابقة وفي غير الزمن المذكور خرقاً للعادة وفي كل شهر ثم جديد
على الصحيح والشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة
فلذا كان نورها لا ينقص بخلاف القمر فإنه لم يؤذن له في العبود
إلا ليلة الرابع عشر فإذا اهل الهلال يزيد كل ليلة فزجاً ورجاً
أن يؤذن في العبود تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويدق عجا
أى أواخر الشهر وحكى عليه جملة ما ذكره أربعة أقوال وقيل الكسوف
اسم لا ابتد التغير والجنوف اسم لاخره **قوله** وصلاتها سنة
أي لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس وكذا القمر
في جهادي الأخر من السنة الخامسة وقيل فرض كفاهه وعليه
فإذا اطلقوا على تركها فأتاكم الإمام كالأصل فاعلموا على تركه صلاة
الجماعة والظاهر أنه لا يفتاكم حتى يتكرر ذلك منهم فيكره تركها
لقوة الخلاف في وجوبها والصارف عنه ما مر في العيد ولما انفق
الشمس في السنة المذكورة جعلت اليهود يرمونه بالسهم ويصرون
بالطاس أي الحاس ويقولون سحر فيفسد من هذا أن
الضرب على الطاس ونحوه عند ذلك ففعل اليهود فيترك على
فعله لعموم نهيهم صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالكفار
قوله آيات أي علامات دالت على قدرة الله تعالى لأن
لكل خواص غريبة منها أن الشمس تنضح الفواكه والقمر يلوها
ويبرق ببلاء الثياب الكتات البيض والخلوس فيه بخر اللؤلؤ
ويشك الفم وإن الشمس تبرد البطيخ إذا كسر ووضع فيها وهذا

الحديث

الحديث قاله صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم موت
ولده إبراهيم عليه السلام في اثنتي عشر ساعة من النهار فحدث
الناس أن كسوفها لأجل موته فزد عليهم زعمهم بقوله لموت
أحد كبرهيم ولا حمايته كالحجاج ففقه أخباراً القريب لأنها كسفت
في رسته فاحترهم بأن سمع ما يقع ليس هو حياة الحجاج بل ذلك
أمر يحوف الله به عباده وقيل الحكمة في ذلك تنبيه عباده الشمس
والقمر على أنهما مسخران مذللات ولو كانا الهيت لرفعاهما نقص
عن أنفسهما ولما حي نورهما وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة
القاسم فزيب فزيبه ففاضله فام كلثوم فعيد الله ويلقب بالطيب
والظاهر فابرهيم وهو من مارية القطيبة ولد في ذي الحجة
سنة ثمان من الهجرة وعاش ستة عشر شهراً وعاش فيه أيام وقيل
ثمانية عشر شهراً وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام فتوفي
سنة عشر فإذا أرأيتم ذلك أي قيامته لا استحالة اجتماعها معاده
في وقت واحد وكان جائزاً في المقدرة الإلهية اه رجائي **قوله**
فصلوا أي الصلاة المعروفة لأنه من الجمل المبين بفعله صلى الله
عليه وسلم اه قال **قوله** حتى ينكشف غايه للدعاء فقط لا للصلاة
أذ لا ينس تكرارها **قوله** هي ركعتان فيحرم بنية صلاة
الكسوف مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر نظير ما مر في العيد
وجوز الزيادة على ركعتين ولا توصف بأداء ولا قضاء سواء أدرك
ركعة في الوقت أم لا **قوله** بعدها خطبتان أي فلا يصحان
قبلهما ولا تخري خطبة واحدة وقوله فيما لها أي للصلاة والخطبتان
من الأركان والشروط والساق ومنها الفصل كالمجموعه نعم
لا ينس لها التطيق بخلق وقلم ونحو ذلك لأنه حال سوا ذلك
وتخرون في ثياب بدلة لما ذكر إفاده مررت ففعل في المسجد
وات صاف الوقت بخلاف صلاة العيد لأنها رما فانت بالأنجلا

قوله لا تكبيرات فيها اي في الصلاة والخطبتين وقوله وفي انه
ليس الخ اي من حيث الاحرام بها والافق شريها بقصد
الايات بهذه الكيفية وجبت الاقراة لانها تنقل مقتدا لاغير
عما نوى كيفية تعينت فان اطلق تخير على المعتمد وقوله طوال
صفة الثلاثة المذكورة قبله **قوله** وكذا ليس فضله بكن او لم يذكر
في المتن للخلاف فيه بين الشيخين فيطول عند النوى خلافا
للراعي اما الركوع فيطول بانقافها فافعال هذه الصلاة على ثلاثة
اقسام وقوله نحو الركوع اي كل سجود كالركوع الذي قبله وهذا
تقريب اعترض بانه لا تقارب لان القيام الثالث اطول من الثاني
على الاول وعلى الثاني بالعكس واجيب بان المراد بالتقريب التخيير
بينها كما قاله مرر وعبارته ويستفاد من مجموع النصين تخييره
بانه فيطول الثالث على الثاني ونقصه عنه **قوله** وفي الثاني
كافي اية منها اي معتدلة لان ذلك هو عدد اي الركعات وهي
وان تقاربت البقرة في عدد الاية لكن اغلب اي البقرة اطول
بكثير وفي الثالث كانه وخمس من اي البقرة لان اي النساء
مائة وخمسون وسبعون وهي تقاس بمائة وخمسين اية من
البقرة لطولها وقوله وفي الرابع كانه لان اي المائدة مائة وثلاثة
وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها ولا فرق فيما ذكر
بين المحصورين وغيرهم سواء ابتداء ام لا **قوله** في الركعات
اي والسجودات على طبق الركوعات كل سجود قدر الركوع الذي
قبله يسبح في الاولى كانه اية والثاني كانه اية والثالث كسبح
والرابع كخمس **قوله** ولين قصد فعلها الخ قضيه انها لا تفعل
كذلك الا عند القصد وانه لو اطلق نيتها حملت على الافضل
وقال ابن حجر يحمل على كونها كسنة الطهرين لكن معتدم ر التخيير
بين ان ياتي بها كسنة الطهروان ياتي بها بالكيفية الاخلاص

هذا

هذا ان لم يسبح في القيام الثاني من الركعة الاولى فان شري فيه
انقطع التخيير وتعينت الكيفية الثانية اعني الاتيان بقيامتين
وركوعين واعند الشيخ واكثر لم يجب تطويلها ولا تطويل القراءة ولو
بذلك كيفية بعينها تعينت ولا يكفيه غيرهما وان كانت اعلى
ولو بذكر صلاتها واطلق الكافي تركعتين كسنة الطهر لانه اقل
ما يطلق عليه اسم صلاة الكسوف **قوله** كذلك اي كسنة الطهر
اي من حيث الكيفية ولا ينافي طلب الجماعة هنا قال الثاني
ربني الله عنه وهذه الكيفية تاتي في غير الكسوف كالزلازل
والصواعق والرياح لكن فرادى لاجتماعها اقل **قوله** واذا اتى
بالافضل اي بابت قصده في احرامه وقوله فلا يجوز زيادة
ركوع الخ اي في الركعتين ولا في احدها كما هو معلوم لانه يلزم
عليه مخالفة احدها للآخر ولا يكره ان يسلم ان صلاها متفردا
كان له صلاتها بعد ذلك جماعة كما في المكتوبة لما تقدم من سن
الاعادة في كل نفل تطلب فيه الجماعة **قوله** لتمام الكسوف
اي في استمراره ويعلم ذلك لمن في الركعة الاولى بقوله اهل الخبر
من علموا الهبة بقدر من ملكته **قوله** يحتمل بالثلثة اي يحرم
قوله في الخطبة ان فيها الجنس اي كل من الخطبتين لا الثانية
نقط **قوله** على الخروج من الغاصي اي التخلص منها فيشمل
رد المطالم ولو في الفرض وقوله والصدقة من عطف الخاص
للاهتمام ولو خطب الامام وامره بهذه الاشياء وجبت كما في
الاستسقاء **قوله** الفعلة هي الاستسقاء بما يلحقه عن الله تعالى
وعن التفكير في الآخرة والاعتذار الطاعة لله بما في يده من
من المملوك وكون النفس اليه بان لا تذكر ذواله **قوله** ولانها
صلاة الليل اي او ما في حكمه لانها تقوت بطول العجز في سائر
قوله لا تكون القراءة الخ هذا جواب عما يقال ان صلاة كسوف

كصلاة العيد في كونها جهرية فلا يصح استئنا **قوله** في الأسرار
وفي الجهر الخ وحاصل الجواب ان وجه الاستئنا مخالفة هذه الصلاة
للعيد في كونها نارة بالجهر واخرى بالسر ويجاب ايضا بان الاستئنا
باعتبار المجموع اي بالنسبة لكسوف الشمس دون خسوف القمر
وقوله الجهرية اي اذا وقضنا **قوله** وتفتوت صلاة كسوف خرج
بالصلاة الخطية لانه المقصد منها الوعظ وهو لا يفوت بذلك
بل في مسلم ان خطبته صلى الله عليه وسلم لكسوف انما كانت
بعد الاخلا **قوله** بالاخلا اي التام يقينا ولا يفوت ما يقرب منه
شي كما لو كسف ذلك القدر ابتداء ولا بالسك في الاخلاها كانت
حالة سحاب دونها ولا عبرة بقوله المنجيات انها اخلت او كسفت
لانه تخمين فيصلي في الاول لانه الاصل بقاء دون الثاني لان
الاصل عدمه ولو احرمر بها كسنة الطهر طائفا بقاء الوقت فتبين
خلافه وقعت بقاء مطلقا بخلاف ما لو احرمر بها كالكي فيه
الاجل اذ ليس لها نقل مطلق على تلك الصورة كما قاله **قوله**
وبغروبها اي لزوال محل سلطانها والمراد بالغروب الحقيقي
ليخرج ما لو حصل في ايام الدجال خسوف الشمس في الوقت
المحكوم عليه بانه ليل فيصلي له فيه لانها وان غسرت حكام
تغرب حقيقة وبجهر بالقراءة لانه وقت جهر وكذا يقال في الاخلا
الاتي فالمراد به الحقيقي ليخرج ما لو حصل للشمس خسوف عند طلوع
الشمس من مغربها في الوقت المحكوم عليه بانه نهار فيصلي فيه
لما روينا هذا يلغز فيقال لنا صلاة كسوف شمس في الليل جهرا
وصلاة خسوف قمر مع طلوع الشمس **قوله** وصلاة كسوف القمر
بالاخلا اي التام يقينا على ما مر **قوله** ولا يطلوع الفجر اي ليقتا
الاستئنا بوضوئه بل يصلي اذا خسق بعده ولو غاب حاسا قبل
الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر صليت ولا يقال ان طلوعه يصير

فصلا ان ما قبل الفجر هنا كعبه فالوقت واحد ولو اجتمع مع
الجماعة عيد او كسوف قدمت لحوق تغير الميت بتأخيرها ولنا كما
يفرضها او كسوف فرض كجمعة وظهر قدم الفرض ان ضاوة وقته
والفلك كسوف لمقرض صلاته للفوات بالاخلا ثم بخطب للجمعة
معرضا له بان يقرأ حديث ان الشمس والقمر آيتان الخ او يطلق
ولا يجوز ان ان يقصد معهما في الخطبة لانه لا تسريك بين فرض
ونقل مقصود ثم يصلي الجمعة او كسوف ووتر قدم الكسوف وان خيف
نوتهما معا لانها اكد اذ لا تنقض او جباره او عيد وكسوف فلك الكسوف
مع الفرض فيما مر من التفصيل لكن له ان يقصد العيد والكسوف
بالخطبة لانهما سننات والمقصد منهما واحد وهو الوعظ مع انهما
تابعان للمقصد وهذا ان دفع استئنا كما ذكرنا تقدم صحة السنين
بنسبة صلاة واحدة اذ لم تتداخل كجمعة وسنة وهو محل تقديم
الجماعة ينما ذكر اذا حضرت وحضر الوتر والافرد امام جماعة
ينتظرونها واستغل مع الباقيين بغيرها ويستغل الجماعة عن
المتظيرين لها ومثلهم اصدقا الميت والمستغلوون بنسبته كالحاليين
ومحل تقديمها ايضا اذا خشي تغير الميت او كان التأخير لكثرة المصلين
والاجازة تأخيرها بل هو الفضل في الثانية وهذه ست صور تقدم
فيها الاحوف فواته بالاكمل والتقديم في جميعها على طريق الوجوب
افاده في المنهج مع زيادته **باب صلاة النفل** اخر هذا
الباب عن الابواب قبله وان كانت صلاة ما ذكر فيها بعضا منه لكونه
افضل مما ذكر هنا ولانه اشبه الفرائض بطلب الجماعة والخطبة
فيه والمخلاف في وجوبه كفايه او عينيا واصل مشروعية النفل من
الرواتب وغيرها انه يجبر الخلل الواقع في الفرائض كترك خسوف
وتدبر قراءه ولا يجبر ترك الفرائض في الدنيا بل لا بد من فعلها اما في
الآخرة بان مات ولم يفعلها فيقوم كل سبعين منه مقام ركعة

من الغرض ومعلوم ان كونه بغير الخلل في غير انضه صلى الله
عليه وسلم اذ لا نقص فيها وشرع بعد شروعيه الفرض لان
مشروعيته متأخره عن الهجره **قوله** وهو اي شئ ما رجمه الشرع
اي فضل واختار فعله خرج الحرام والمكروه لان الشرع رجم تركها
والمباح لعدم الترجيح فيه هذا ان ارفقت ما على شئ فان ارفقت
على عباده خرجت هذه من اول الامر وخرج بقوله وجوز تركه
الواجب وهذا بمعنى قولهم ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه
اما التنفل لغة فهو الزيادة **قوله** ويعبر عنه اي عارضه اخرج جملة
ما ذكره من الاقفاض المتداخلة سبعة وسئلها الاحسان والاولى
وقيل السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب
ما تركه احبانا واعتدلت مرادفة الحسن لما ذكر بقوله ابن السكيتي
الحسن الماذون فيه واجبا ومندوبا ومباحا واجيب بان
مرادفته لها باعتبار احد ما صدقانه او اصطلاح للفقهاء او لفهمهم
وقوله مع الفرائض اي معها في المشروعيه سواء كانت قبلها او
بعدها **قوله** ركعات بفتح الكاف جمع ركعة يستكنونها قال في الخلاصة
والسالم العيين الثلاثي اسما اقل اتباع غير فاه بها شكل **قوله**
ركعتا الفجر وله في نيتها عشر كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة
الوسطى على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف السنة
ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي
الوسطى ركعتي الغداة ويريد على ذلك كيفيات وهما ركعتي
الصلاة التي يتوب لها او يقنت لها دائما والوتر ولو ركعه افضل
من ركعتي الفجر لخلافه في وجوبه **قوله** ركعتان قبل الظهر اخرج
ان يطلق في سنة الظهر القبليه مثلا ويختار بين ركعتين
واربع والمعمد بكذا وي القبليه والبعديه في الفقه كاجزائه
ش على مرود اعلية كلام البهجة حيث عطف بالواو التي لا تبيد

ترتيب

ترتيباً وقيل ان البعديه افضل لان التابع يشرف بشرف متبوعه
وقد اجتمع الشيخ الرملي والشيخ البكري في بعض الولايم
فقال احدهما ان هذا القبليه افضل او البعديه فتوافقا وفضل
البكري البعديه فنقل المجلس الى الجامع الارزهر فاعترضوا عليها
بانها يحفظان البهجة والمسئلة فيها والمؤكد افضل من غير
المؤكد **قوله** بعدها اي الظهر او الجمعه فافرد الضمير بنا على ما هو
الافصح بعد العطف باولائها لاخذ الشئين واما قوله تعالى
ان يكن غنيا او فقرا فالله اولى بهما فعلى لغة قليلة ولم يات به
مطابقا للمرجع بان يقول بعبدة اي الاحد مراعاة لبعده وهو
الصلاة وحل طلب سنة الجمعه البعديه اذ لم يصل الظهر
بعدها فان صلى بعدها كاعليه العمل بالاث بمصر لم يطلب لها
بعديه ولا موكره ولا غيرها لقيام سنة الظهر مقامها فحمله
ما يطلب منه للجمعه والظهر شئتي عشرة ركعة **قوله** وفي ركعتي
الفجر وكذا في كل ما لم يرد له قراه مخصوصه وفي ابتداء كل من
النهار والليل جهات السورتين في الرأيه مناسبة قوية **قوله**
سورتا الاخلاص سميا بذلك لما فيها من اخلاص التوحيد
صريح في قل هو الله احد والقران في قل يا ايها الكافرون لان في
الشريك يستلزم ما ذكر ولا تغليب في تسمية قل يا ايها الكافرون
بالاخلاص بل يسمى بذلك حقيقة كانه السور في الاتقان
لان اسما السورتين ترتيبها وترتيب الايات امر توقيفي وقيل تغليب
وعليه جرى في المنهج حيث قال في ركعتي الطواف بقرا سورتي
الكافرون والاخلاص **قوله** وروي ايضا الخ قراءة الم نشرح
في الاولى والم تركي في الثانية لان ما ذكره في ذلك اليوم ولما
قبل من جللاها بالم والم يصيب في ذلك اليوم والم والسنة لا تقتصر
على ما في احدهما الروايات والجمع بينهما او اثنين منها خلاف

الاولى لانه المطلوب تخفيف ركعتي الفجر لا يقال في الجميع
 بينهما الخروج من الخلاف لانا نقول محل مراعاته ما لم يلزم عليه
 ترك سنة كالتخفيف هنا وقيل يجمع بينهما فيكون ركعتي الفجر
 ثم قل يا ايها الذين آمنوا في الاولى والامية والم تركين ثم قل هذه السنة
 احدي الثانية واورد عليه ان في ذلك تطويلا والمطلوب في
 ركعتي الفجر التخفيف كما مر واجاب بان المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما
 ولا شك ان الاتيان فيهما بما ذكر لا بعد تطويلا وكذا لو زاد عليه
 في الاولى ربنا انما انزلت اليه وفي الثانية انا ارسلناك بالحق
 بشيرا ونذيرا الخ ومرتبة هاتين موخره عما مر على هذا القول
قوله التي في البقرة هذا ايضا اذ لا تنبيه بآية ال عمران لان فيها
 قولوا في الثانية قل **قوله** ويسن ان يفصل الخ ويسن ان يقول
 بينهما ما نقل عن الترمذي الحكيم حيث قال لا يثبت الله تعالى في
 المنام مرارا فقلت يا رب اني اخاف زوال الايمان فامرني بهذا
 الدعاء بين سنة الصبح والفريضة احدي واربعين مرة وهو يا حي
 يا قيوم يا بديع السموات والارض يا ذا الجلال والإكرام يا الله
 لا اله الا انت اسئلك ان تحيي قلبي بنور معرفتك يا الله يا ارحم
 الراحمين ونقل الياقعي عن الشافعي رضي الله عنهما ان من وضع
 يده اليمنى على صدره وقال سبحان الملك القدوس الخلاق
 الفعال سبع مرات ثم قال ان يشأ الله هبكم ويات بخلق جديد
 وما ذلك على الله بعزيز ولومرة واحدة فقط حفظا من وسواس
 الشيطان وكل حاطر سو يقول ذلك في اي وقت اراد **قوله** بينهما
 محل ذلك اذا قدم السنة على الفرض فان اخرها اضطجح بعد ان
 يصليهما معا لا بينهما **قوله** باضطجاع اي على جنبه او يسار
 والاولى وروي ويسن ان يقول في اضطجاعه اللهم رب محمد
 وميكايل واسرافيل ومحمد صلى الله عليه وسلم اجرني من النار

ويسن

ويسن في الكبرية وعزرايل ايضا وقوله او كلام اي دينوي
 وقوله او نحو اي المذكور من الاضطجاع والكلام كتحول
 وسكون وذكره لا فرق في سنة الفصل بما ذكر بين المودة
 والفضية وحكمته تدل صحة الفرائد النهار فتكون باعثاله
 على اعمال الآخرة **قوله** بعدها اي بعد الظهر او الجمعة وافرد الظهر
 لما مر **قوله** زادت على ما مر اي قبلها وبعدها ويدخل وقت الرواتب
 الكائنه قبل الفرض بدخول وقتها والتي بعده ولو لم يربطه
 فلا يجوز صلاتها قبله ولو قضا ولذا يلغى فيقال لنا صلاة خرج
 وقتها ولم يدخل وهي المتأخرة اذا خرج وقت الفرض فتعمل
 القبليه فيه بعد الفرض اذ لا يشترط ملاحظة التاكيد
 فتصرف اليه التيه عند الاطلاق في الاحرام بركعتين
 وحوز الاربعه القبليه مثلا باحرام واحد بل لو اخرها عن الفرض
 جاز ان يصل الثمانية باحرام واحد وينوي بقبليه الجمعة منها
 ولا اثر لاحتمال عدم وقوعها صحيحه لانه يكتفي غلبة الظن
 بصحتها فان لم يغلب على الظن ما ذكر بان غلب عدم صحتها
 او شك فيها لم يات بها قبل تبين الخلاف فان تبين عدم صحتها لم تكف
 عن سنة الظهر فيما يظهر وذهب بعضهم الى الاكتفاء بذلك كما يجوز
 بنا الظاهر على الجمعة وروايته وحديث بعضها فاما ما كتبت الساعه
 وهناك يوجد شي من ذلك وقيل انه ياتي بها في صورة الشك
 وينوي سنة الوقت وقيل ينوي سنة الظهر والظاهر ان سنة الجمعة
 شرطها الوقت كالجمعه فلا تصح بعد خروجه ولا تقضى **قوله**
 ركعتان قبل المغرب ويقدم عليهما اجابة المؤذنين فان تعارضا
 مع فضيله التيمم لا يسرع الامام بالفرض عقب الاذان اخرهما
 الى ما بعد الفرض **قوله** وهذا القسم اي الرواتب غير المؤكده **قوله**
 ومنه الوتر لم يعبه من الرواتب نظرا الى عدم صحة اضافته للعشاء

فلا يصح ان ينوي فيه سنة العشا وجعله في المنهج منها نظرا
الى توقف فعله على فعلها كسنتها المتأخرة حتى لو كان وقتها والاد
فعله قضا قبل فعلها لم يصح لان القضا يحكم بالاد ولو صلى العشا
واوتر قتيبت بطلانها كما ان تذكر ركبت منها لم يصح وتره وكان نافله
لكن يرد على هذا صلاة التراويح فانها لا تسمى راقية مع توقفها
على العشا **اجيب** بان المتبادر من الرابته ما يفعله في جميع
السنة لا ما يكون في خصوص رمضان **قوله** بعد فعل العشا اي
وقبل طلوع النجم الصادق وقوله ولو جمع تقديم فلو صار مقيما
بعد فعل العشا وقبل الوتر وجب تأخيرها الى وقتها الحقيقي **قوله**
يحصل بركعة لكن لا تقتصر عليها خلاف الاولى والرداونه على
ذلك مكروهه ولو نوى الوتر واطلق حمل على ثلاث على المعتمد
والفرق بين ما هنا والكسوف بان ما هنا اختلاف في الذات
اي العدد فيحتاج الزائد الى نيته ابتداء ولم توجد فيحمل على ادنى
الحال رغم اختلاف في الصفه فنخرج فيه ويجوز ايضا لما كان
اقل الوتر وهو الواحد مكررها نزلت النية على اقل الحال بخلاف
ما مر وقبل يتخير هنا ايضا **قوله** او ثلاثا ولو صلى ثلاثا ثم اراد تكميل
الاحدى عشرة او جعله جمعا مثلا لم يصح على المعتمد لانه لما صلى
ركعة الوتر صار ما بعده مستقلا وقد ورد لا وتران في ليلة **قوله**
واحدى عشرة فان زاد عليها باحرار واحد بطل الجميع ان كان
عامدا عالما والارفع نقلا سلقا فان فصلها صح التحريم خمس مرات
وبطل السادس ان كان عامدا عالما ولا يفقد نقلا مطلقا افاده
م **قوله** او تران خمس الخ اي شهد الحديث لان تمام الدليل على حلة
العدد قبل فثبت به ثلثه اعداد وما قبله مثلها والخمس مكرره
والحكم بالاثبات بصيغة الامر في هذا دون الاول والمساواة الى طلب
الزيادة **قوله** على شرط الشيخين اي رجالهما **قوله** ولما زاد ان كان

ان الركن

ان الركعة ليس فيها الا كيفية واحدة واذا اوتر بثلاث سن ان يقرأ
بعد الفاتحة في الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية قل يا ايها الكفرون
وفي الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين فان اوتر بالكثر من ثلاث
فما ذكر في الثلاث الاخيرة **قوله** الوصل مبتدأ مؤخر ولما زاد خبر
مقدم اي الوصل ثابت لمن زاد الخ وصابط الوصل والفضل ان كل
احرام جمعت فيه الركعة الاخيرة مع ما قبلها فهو واصل وان فصل
فيما قبلها بان سلم من كل ركعتين مثلا وكل احرام فصلت فيه ما
قبلها فهو فصل ويقول في بينهما من الوتر لانها بعضه حقيقة والوتر
ويتخير في غيرهما بين سنة صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته
على الاضافة البيانية وهي اولى وركعتين من الوتر لا الوتر ثم ان
تقدم الوصل فصل يتخير فيه كما مر ولو صلى ما عدا الاخيرة وترها
اشيب على ما قبله ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع
الاحدى عشر ومثله من انى ببعض التراويح **قوله** يشهد في
الاخرة قدمه على ما بعده لانه افضل منه لما فيه من التشبيه
بالمغرب وقد ورد لا وتر واثلاث تشبهها وبصلاة المغرب
لا يقال التشبيه لا يظهر الا فيما اذا اوتر بثلاث ركعات فان اوتر
خمسة او سبع مثلا فلا تشبيه لانا نقول هو موجود ايضا من حيث
الاثبات بتشهادين احدهما قبل الاخيرة والاخر بعدها او يقال
المراد التشبيه في الجملة اي في بعض الصور وهو ما اذا اوتر بثلاث
قوله ولا يجوز فيه اكثر من تشهادين ولو اتى بذلك عامدا عالما
بالتحريم بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا وكان نقلا مطلقا
قوله بان تشهد الى الاولى التعبير بالكاف لعدم انحصار صور
الفصل فيما ذكره اذ منها ما لو صلى اربعيا يشهد وسلم ثم اربعيا
او اثنين مثلا فله في الفصل التشهد بعد كل ركعتين او اربع
او غير ذلك والممتنع ان يشهد في خمس مثلا ثم يصلي بعدها

لما تقدم ومن صور ايضا الوصل على عشر باحرام وله وتشهد
من كل ركعتين ثم الحادية عشر باحرام واحد **قوله** وبعد كل
ركعتين عطف على الظهر المحرور يعني اي ويسلم بعد كل ركعتين
وظاهر عبارته انه معطوف على في الآية وهو يومهم انه كيفية
من كيفيات الوصل اذ السلام لا يكون الا بعد سبق الوصل وان
كان مدفوعا بما علم من قوله ولمن زاد الخ من انه لا يصح ان يشهد
في كل ركعتين ويسلم في الآخرة **قوله** وهو افضل لا يقال بل الوصل
افضل مراعاة لخلاف اي حنيفه لاننا نقول مراعاة الخلاف شروط
منها ان لا توقع مراعاته في خلاف اخر ومن العلماء من لا يجيز
الوصل كالك وحمل الافضلية اذا استوى العددان ولا فالاحد
عشر مثلا وصلا افضل من ثلاث مثلا فصلا وقد يكون الوصل
افضل مع التساوي فيها اذ لم يسع الوقت الاثلاثه موصولة
هي افضل من ثلاثه مفصولة لان في صحة قضا التوافل خلافا
قوله لانه اكثر عملا لزيادته عليه بالسلام والنية وتكبيره الاحرام
وعبر ذلك افاده في شرح المنهج **قوله** ويقنت الخ القنوت لغة
الدعاء وشرا ذكر مخصوص يستعمل على دعا وشان فحصل سنة
القنوت بكل ما استعمل على ذلك حيث قصد وجها اختصاص
الصبح به دون باقي الصلوات انها واقعة بعد نوم وكسل وتقصير
وقيل لقصرها فكانت بالزيادة اليق **قوله** وهو اللهم اهديني تطلق
الهداية على الدلالة على طريق تقصير الى المطلوب وعلى خلق
الاهتدى في القلب والاولى بشارك ببي الله تعالى وغيره
كالانبياء والاوليا وسائر الدعاة اليه والثاني يختص به تعالى
والمراد هنا الثاني او مجموع الامرين لا مجرد الاول لانه لا يستلزم
المقصود وهو الوصل بالفعل **قوله** فمن هديت اي مع
من هديتهم او معلق بمحمد وفي اي اجعلني من درجاتهم

هديتهم

هديتهم وكذا اما بعد وعافني اي من بلاء الدنيا والاخرة وتولي
اي كن ناصرا حافظا لي وبارك لي فيما اعطيت اي اعطيت
لي وقتي اي احفظه من شر الخ انك تقضي اي تحاكم ولا تقضي
اي تحكم عليك وانه لا يملك بكسر الهمزة اي لا يحصل ذلك لمن كنت
مواليا اي حافظا له تباركت ربنا اي تزايد بركه فان ابد حرفا
من ذلك يعبره ولو عمدا فانه كان اقبح بهل في مجد للشهر وهذا
افضل من قنوت سيدنا عمر **قوله** او نحوه اشار به الى عدم
الحصر في القنوت المشهور واما قوله وهو اللهم فليس فيه حصر
القنوت من حيث هو في ذلك بل حصر القنوت المشهور ولا ضرر فيه
قوله وفي الصلاة المكتوبة لنا رلة الخ ويحضره الإمام في الجهرية
والواداة والمقضية ويسر به المنفرد مطلقا لقنوت الصبح
فيما ذكر وخرج بالمكتوبة النافلة والمنذورة وصلاة الجنائز
فلا يبين القنوت فيها لنا رلة اه والى العناني **قوله** لنا رلة اي
نزلت بالسلام ولو واحد ابسط ان يعين نفعه كعالم او شجاع
اسر بخلاف ما لو نزلت بالالفار كان نزولهم الوفا فلا يبين الدعاء
برفعه عنهم لنا رلة ضعف المسلمين حسن حالهم ولا يحرم
اذ في بقائهم مصلحة لنا بتكثير الجبرية ولا يتطلى به الصلاة **قوله**
لوبا ومنه الطعن والطاعون قال في القاموس الوفا بالقصر
الطاعون وكل مرض عام والجمع اوباء وعيد والجمع اوبىه اهبال ع
ولا يتشكل على الدعاء برفع ذلك كونه شهادة لعدم اختصارها فيه
اذا سبها كثيرا **قوله** وتخط اي احباس مطريقال فخط الصام
كنع وخرج ويطلق على الضرب الشديد وقوله وخوف اي
من عدو **قوله** بعد اعتداله فيه نظرا لانه ليس بعد اعتداله
الى الهوى للسجود فيما بعده مع انه ليس محلا للقنوت واجيب
بتمديد بصفات اي بعد اوله اي فيه ولو عبر به لكان اولي وقد يقال

ان مراده بالاعتدال المعنى المصدري اي رفع الرأس والاسك
ان القنوت واقع بعد ذلك لانيه **قوله** بعد القنوت المذكور اي
ان جمع بين القنوتين وله الاختصار على امرها والاولا قنوتها
افضل وقوله كثير قيد اي وليس كذلك **قوله** اللهم اننا نستعينك
ونستغفر من الظاهر انه دعا وفيه الشاخص اي نطلب منك
الاعانة والمغفرة وقوله الحمد لله ونشهد بك اي نطلب منك
الهداية ونؤمن اي نصدق بك ونشكر عليك ونشفي عليك
الحمد لله اي بالخير يشكره ولا ينكره ونخلع ونترك نفسه
من يترك اي يعصيك اللهم اياك نعبد اي نعبدك لا غيرك
واليك نصلي ونسجد عطف خاص واليك نسعى ونخضع اي نسرع
نرجو ارحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد يفزع الجيم وكسرها
اي الحق بالحق لمحق يفزع الحما وكسرها اي لالحق بهم **قوله** قنوت
عمر رضي الله عنه نسب اليه لانه الذي رواه عنه صلى الله عليه وسلم
وقيل انه ابتكره وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يجز العدول من
الاول المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اليه وفي بعض النسخ ابن عمر
قوله محصورين اي لا يصلي معه غيرهم وان لم يحصر عدد هم
اه قال **قوله** ومنه صلاة الضحى سميت باسم وقت فعلها اه قال
قوله يسبحن اي الجبال اي يهللن وانظر ما المراد بصلاة الجبال
والذي في الجلال يسبحن بتسبيحه اه اي فاذا سجد داود اجابته
بالتسبيح ثم قال بالعشى اي وقت صلاة العشاء والاشراق وقت
صلاة الضحى وهو ان تشرق الشمس ويتناهي ضوءها ان وهو صريح
في ان المراد بالتسبيح حقيقته لا الصلاة فلا تكون الا به دلالة
لما نحن فيه **قوله** قال بن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى
هو المعتمد وقيل غيرها قال في العباب ركعتا الاشراق غير الضحى
ورقتها عند الارتقاء اه فوقيتها على هذا هو وقت صلاة الضحى

وعليه

وعليه فيندب تقاؤها اذا فانت لانه اذا انت وقت **قوله** من ارتفاع
الشمس هو المعتمد وقيل من الطلوع ويصح ان تؤخر الى الارتقاء
كاليعبد ووقيتها انما مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه
صلاة والخبر الصحيح صلاة الاوابين حين ترمض الفضال يفتح
الميم اي يترك من شدة الحر في خفاها هذا ما في الروضة واصلاها
وما بعده هو المعتمد فاكثرها ثمان عددا وفضلا فان راد عليها
باحرار واحد بطل الجميع والافا الزايد هذا ان كان عامدا عالما
فان كان ناسيا او جاهلا انعقد ذلك نفلا مطلقا **قوله** قال فيها
اي ثم قال كعبه في شرح الاصل ونو كلام مستأنف **قوله** صلاة
التوبة اي قبلها كما هو ظاهر الحديث حيث قال ثم يستغفر اذا استغفار
هو التوبة على الرجوع وايضا فالصلاة وسيلة القبول التوبة تنقد
عليها وقال بعضهم انها بعد ما وان الاستغفار غير التوبة بل هو
الشكر على حصولها وطلب قبولها ودوامها وقال من روى ركعتا
قبلها وركعتا بعدها اه ولكن صلاة التوبة اتمام الركعات
الثلاث قبلها اما الثلاث بعدها فليست للتوبة بل للشكر على قبولها
بحسب رجائه وجعله الاستغفار توبة يدرك على ان الذنب في صدر
الحديث هو الصغرة لكن يرد عليه ان تكفيرها بالوضوء لا انت
يقال ان تكفيرها بذلك امر متعلق بالآخر فلا ينفق به وجوب
التوبة منها المتعلق باحكام الدنيا والمناسبات ان يحمل الذنب
على ما يعظم الكبره ويراد بالاستغفار بالنسبة لها الايمان بما نشأ
عنه المغفرة وهو التوبة **قوله** فيقوم بالرفع عطوف على يذنب
لا بالنصب اذ لا يصح ان يكون جوابا للنفي وخبر الاعفاله
قوله ومنه صلاة القوافح سميت بذلك لانهم كانوا يرفعون
اي يسترحون في صلاتها عقب كل اربع ركعات منها ويطوفون
في ذلك سبع مرات فترات الطواف اربع **قوله** عشر ركعة

اي لغير اهل المدينة اما اهلها فلم يفعلها ستة وثلاثين بمائة
عشر تسليمة وانما فعلوها كذلك لان اهل مكة كانوا يطوفون بين
كل ترويحين سبعة اشواط فجعل اهل المدينة بدل كل اسبوع ترويحه
لبس او وهم في الفضل وليس لغرض ان يفعلها كذلك لشرها
بمكة النبي صلى الله عليه وسلم اليهم ومدفنه عندهم وادافاته
في المدينة واداد قضاها فيها او خارجها لان له فعلها ستا وثلاثين
خلاف ما لو فاته في غيرها واداد ان يقضها فيها فانه يفعلها
عشرين عملا بالاصل في الشقات ان القضا يحكي الاداء المراد باهل
المدينة من كان بها حال الاداء ولو افاقوا او محتمل ان يسفره وفعلهم
لها ستا وثلاثين كان في اواخر القران الاول في اوائل الهجرة واداد
فعلوها كذلك ان يسوا على العشرين ثواب التراويح وعلى الستة
عشر اكثر من ثواب النفل المطلق لانها ارفى منه هذا هو الاقرب
من تردد في المسئلة **قوله** بين صلاة العشاء اي الصبحه فان تبين
بطلانها وقع ما صلاة بطلا مطلقا وعلى التراويح كما ترى في الوتر
ولو جمعها مع المغرب ثم اقام اخر التراويح الى وقتها الاصل كما مر
قال غيره وفعلها عقب العشاء اول الوقت مددع الكسائي ليس
من القيام السنون **قوله** بعشر تسليمة اي فلو جمع بين اربع منها
باحرام لم تنعقد ان كانت عا لما والا وقع نفلا مطلقا كما لو زاد
على العشرين المذكورة وتقدم ان العبرة بيمين فاته بوقت
الاداء بقضيتها غير اهل المدينة ولو فيها عشرين واهلها ولو فيها
ستا وثلاثين ولا بد في نيتها من التعيين بخمسين التراويح ولو في
الركعتين الاخريتين او قيام رمضان ولا تكفي النية المطلقة
كما مر **قوله** للاتباع اي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وروي
الشيخان انه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل اي في جوفه
ليالي من رمضان وهي ثلاثة متفرقة ليلة الثالث والخامس

عند

والسابع والعشرين وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها
اي رطبت بصلاته بصلاته في تلك الليالي وكان يصلي بهم ثمان
ركعات ويكلمون بآياتها في بيوتهم فكان يستمع لهم الرضا زهير
الخل وماروي انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة
ثم تكلموا في الليلة الرابعة وهي ليلة الثامن والعشرين فلم يخرج
وقال لهم صبحتهم حشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا
عنها اه ولا يشكل على هذا قوله ليلة الاسرى هي خمس وهدت
خمسون لا يدل القول لذي لان في ذلك في اليوم والليل فلا ينبغي
فرض شيء في العام وان فرضتها معلقة على مواظبته صلى الله
عليه وسلم ويكون ذلك ناسخا لما وقع ليلة الاسرى لان الوقت
وقت تشرع او المراد ان يفرض عليكم جماعة في المسجد **قوله**
مع مواظبة الصحابة اي لما كان الدليل الاول لا يفيد كونها عشرين
لما رافق بهذا المفيد ما ذكر ومواظبة الصحابة عليها كذلك كان
في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه باجتهاد منه فري بدعه
ستحبه ثم صار اجماعا وقد يقال ان الاجتهاد لا مدخل له في
مثل ذلك فلا يكون طريقا في تشرع تلك الصلاة فالاولى ان يقال
انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه بيمته كان
يكلمها عشرين فرادى وان احتمل انه كان يترك ذلك ولذا
لم يقل الشيخ مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والسري كونها
عشرين ان الرواتب الموكدة في غير رمضان عشرين ركعات تفوت
فيه لانه وقت جد وتسمى **قوله** تحت الشارع منه ما مر من انه
قال لهم في صبيحة تركها خشت ان تفرض عليكم اي جماعة
كما ذكره اهل العلم على ما سبق وقوله عليها اي على الجماعة **قوله**
وان يوتر بعدها اي ويصلي ان يوتر بعدها وكونه بعدها انما هو
افضل فقط اما فعله فلا يقيده بذلك وكذا طلب الجماعة فيه

قوله الا ان وثق باستيفاضه اي بنفسه او بغيره ثم ان فعل بعد
نوم حصل به سنة التهجيد ايضا والا كان وتر الاسجد فينبغي ما عمو
وخصوص وجهي يجتمعان في صلاة بعد نوم بنية الوتر وينفرد
الوتر بصلاة قبل النوم والتهجيد بصلاة بعده من غير نية الوتر
نقول بعضهم ان الوتر يسمى تهجدا محمولا على ما اذا وتر بعد نوم
وقول بعضهم بتغايرها محمولا على ما اذا وتر قبله **قوله** فالتاخير
افضل اي وان فعله فرادى وكان بحيث لو قدمه لفعله جماعة
لكن محل ذلك ان استوى العددين او زاد التأخير اما لو كان
حيث لو قدمه زاد عدده ولو اخره نقص عن ذلك فالا فضل
بقدمه كما اعتمد في خلاف الشوبري وبعده قال هنا **قوله**
اخر الليل اظهر في مقام الاصطلاح لا يتوهم عود الضمير على الاول
والاخر وكلاهما فاسد **قوله** مشهوده اي يشهد بها الملائكة **قوله**
وذلك افضل اي الصلاة اخره افضل منها اوله واتى باشارة البعيد
مع قرب المشار اليه اشارة الى بعده زلقة وعلوها والظاهر ان
هذا من بقية الحديث لامن كلام الشيخ ويحمل انه من كلامه
واعاده وان علم من الحق كذا الخلاف **قوله** هذا ما في المجموع
هو المعتمد على القاعدة فيما اذا تقاربت كلام الروضة والمجموع
من تقديم الثاني وقوله ان كان لا تهجد له اي وان وثق بيقظته
وقد علمت ضعفه **قوله** وخرج بعدها الوتر في غير رمضان
اما اقتصر في الاخراج على ذلك لما تقدم من ان قوله بعدها ليس
بقيد من حيث فعله ولا من حيث طلب الجماعة بل من حيث الانضباط
فقد البعيدة في كلامه نظر اللغالب والافلا فرق في سنن
الجماعة بين ان يفعل بعدها او لا فلم يخرج الا وتر غير رمضان فانزح
ما يقال ان قيد البعيدة كما اخرج وتر غير رمضان اخرج وتره
الواقع قبل التراويح ويسمى ان يقول بعد الوتر سبحان الله والحمد

رب الملائكة والروح ثلاثا رافعا صوته بالثالثة ثم يقول اللهم
اي اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك
ملك سبحانه لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ففيها
حديثان في اي داود **قوله** ومنه قيام الليل الاضافه على معنى
في والمراد بالقيام الصلاة تسمية لكل باسم الجبر واقوله ركعتان
ولو غير بالتهجد كان اولى وهو لغة رفح النوم بالتكليف واصطلاحا
صلاة التطوع في الليل بعد النوم ولو يسيرا وان لم ينقص الوضوء
وبعد فعل العشاء ولو بمجموعة مع المغرب تقدمه لكن بشرط ان يقع
التهجد في وقتها الحقيقي وهو بعد مغيب الشفق ولا يسقط
في النور ان يكون فعل العشاء اذ انام بعد المغرب ثم استيقظ
وتكلم وقع تهجدا ويؤخذ من التعريف المذكور انه لا يحصل بالفرض
اذا كان او قضا من نام عقب الغروب ثم صلى المغرب في وقتها
لا يسمى تهجدا وهو المعتمد وقيل يسمى وعليه فيعرف بانه عبادة
بعد نوم وقيل يحصل بالفرض المقصود دون الاداء ونقله الشيخ
ق عن الرافعي واعتمده شيخنا البراوي واعتمده شيخنا عطية
الاول وسينه وبين الوتر عمود وخصوص وجهي يجتمعان
في الوتر بعد نوم وينفرد الوتر لكونه قبله والتهجد لكونه بعده
كما مر **قوله** تحت الشارع عليه الخ فقد ورد فيه ايات واخبار
كقوله ومن الليل تهجد به فافله لك وقوله تعالى كما نوا قليلا
من الليل ما يسمعون وخبر سلم افضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وخبر الحاكم عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين
قبلكم وهو قربة الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم
ويسمى للتهجد نوم القيلولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة
السجود للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم اسعيتوا بالقيلولة
على قيام الليل وبالسجود على صيام النهار وبالتمر والزبيب على برد الشتاء

ويسن لمن قام بتعجده ان يوقظ من يطع في تعجده ويستحب
ان ينوي القيام عند النوم بنية جازية لحرق ما في الحديث الصحيح
في النسيان انه صلى الله عليه وسلم قال من ات فراشه وهو نوي
ان يقوم يصلي فغلبته عيناه وفي رواية عينيه حتى يصبح
كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه وان مسح
المستيقظ النوم عن وجهه وان سناك وان ينظر الى السماء
وان يقرأ في خلق السموات والارض الى اخر السورة وان
يفتح تعجده بصلاة ركعتين خفيفتين واطالة القيام افضل
من تكثير الركعات ان استوى الزمن وان ينام من نفس بفتح
العين من باب نفي صلته حتى يذهب نومه والاعتناء من
التعجده غير ما يظن اداسته عليه ويسن ان يكثر من الدعاء
والاستغفار في ساعات الليل واكد النصف الاخير وافضل
عند الاستعداد ويكره قيام كله دائما ويخصص ليلة الجمعة بقيام
بصلاة وترك تعجده اعتاده **قوله** اي ثلثه الاوسط فشره بذلك
لانه المراد بالخوف الليل اسم لما بين العشاء والفجر **قوله**
او غيرها اي من السور غير ما ذكره كالاربع والخمس والاسباع
وقوله وافضل من ذلك اي من عوفه واخره سدسه الرابع والخامس
لاشتمال السدس من المذكورين على بعض الخوف وبعض الآخر
ولينام السدس السادس فيكون انشط الصلاة الصبح **قوله**
وهذا اي السدس الرابع والخامس فالمراد بالاولى في كلامهم
ما كان في غير الطرفين الاول والاخر **قوله** ودليل ذلك اي الافضل
المذكورة في الاقسام الثلاثة فدلّل الاول ما ورد من انه سئل
صلى الله عليه وسلم اي الصلاة اي اوقاتها افضل بعد المكتوبة
فقال خوف الليل ودليل الثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
يقول ربنا تبارك وتعالى اي حامل مكتوب امره كل ليلة الى سما الدنيا

حتى يبقى تلك الليل الاخير فيقول من يدعوني فاستجب له ومن
يسألني فاعطيه ومن يستغفرني فاعف عنه ودليل الثالث قوله
صلى الله عليه وسلم احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان
ينام الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه **قوله** والاحد لعدد ركعاته
فله ان يصلي ما شاء ولو من غير نية عدد وان يقتصر على ركعة
من غير كراهة اهم **قوله** الصلاة خير موضوع بالاضافه اي افضل
شي موضوع اي مشروع من المتدورات فلا يرد قول الشافعي طلب
العلم افضل من صلاة النافلة لانه فرض كفايه وعدمها اي خير
وضعه الله تعالى اي شرعه والاول اولى لافادته افضلية الصلاة
على غيرها وان كان زيد اعلى المدعى وهو كونه لاجل عدد ركعات
النفل المستفاد من قوله استكثروا قل **قوله** وقيل جدها اي
صلاة الليل والمناسب لتمام المدة ان يقول احده اي قيام الليل
قوله والترجيح الاول المستفاد من الاقتصار عليه **قوله** ومن
تحية المسجد التحية التعظيم والاكرام اي تحية رب المسجد وتعظيمه
بتلك الصلاة فان قصدها سنة البقعة لم تصح لانها من حيث
هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما يقصد ابقاء العبادة
فيها لله تعالى بل لو قصد استحسانها لذلك لكانها كفر ولا تنعقد
ولا يشترط ملاحظة المضاف المذكور بل يكفي التحية وسئل ذلك
المساجد المتلاصقة كالجامع الازهر والجوهريه فتطلب التحية
الحل واحد اذا انتقل منه للاخر اما اذا انتقل من بعض اجزا
المسجد لبعض اخر فلا تطلب ولا يشترط يتحقق المسجد كالرويا
في القرى ولا كونه خالص المسجدية فتطلب في المشاء وان قل
البعض الذي جعل مسجد الان ما من جزء الا وفيه مسجدية
وغيرها بخلاف الاعتكاف لا يصح في ذلك لانه يشترط فيه
ان يقع في مسجد خالص المسجدية وخرج بالمسجد المدارس

والربط وما في الاراضي المختكرة وما في سواحل الانهار وفي الارض
الموقوفة او المسبلة لدفع الموت مثلاً كساجد القرافة **نعم**
ان فرش حويلها طواجر في ارض ستاجره له ووقفه مسجد
وقفه وطلب فيه التجمه والمراد بقبض المسجد او ظنهما في امر
العلم بصحة وقيمة او ظنهما وليس من علامته المنارة ولا الشراف
ولا المنبر ولا نحو ذلك **قوله** لداخله اي ولو في هوائه من اعلى او اسفل
ولو محمولاً او راكباً **نعم** لو كان في سفينة فيه فتوى التحية
ثم خرجت منه باختياره قبل ان يتمها او كانت خارجة فتواها
ثم دخلت المسجد لم تصح في صورتين اذ لا بد من وقوعها
في المسجد ابتداء او دواماً فان خرجت بغير اختياره انقلب نقلاً
مطلقاً ولو نوى قلب التحية او نحوها نقلاً مطلقاً فالأثر بالطلان
وشمل داخله المعتكف اذا خرج منه ثم عاد وان لم يقطع خروجه
بالاعتكاف لوجود السبب وهو الدخول ويؤخذ من ذلك عدم طلب
التحية المجالس في المسجد لعدم وجود السبب ولو دخل المسجد فرأى
الصلاة قد قامت وهو في الصف الأخير سعى الى الصف الأول
وان فاته تكبيرة التحريم مع الإمام **قوله** ان اراد المجلوس تبع
في التقبيد به ابن دقيق العيد اخذ من التقبيد بالجلوس
في الحديث الاتي ورد بانه خرج للمعالي فيكون الامر بها معلقاً
على مطلق الدخول ولو ماراً او مرزداً فليس ذلك بقيد على العتمة
وكذا كونه مستظراً بل لو ظهر في المسجد في زمن قصير لم تقفه
التحية ويكره دخوله بلا طهره ويندب لمن يات بالتحية لحديث
ان يقول اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
زاد بعضهم والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانها بعد ركعتين
في الفصل كما فتدفع بها الكراهه ومحل الاكتفاء بها حيث لم يتيسر
الوضوء في المسجد قبل طول الفصل ولا فلا تكفي لمقصده بترك

الوضوء

الوضوء مع تيسره وبالأولى ما لو كان مستظراً او اشتغل بشئ آخر
خلافاً لما قاله قال **قوله** بركعتين متعلق بمحذوف اي ويحصل
بركعتين للبركة ولا بصلاة جازية ولا سجدة تلاوة او سكر ولا تقوى
بشئ من ذلك واذا تقاربت مع سجود التلاوة قدم عليها لانه
افضل منها **قوله** للاختلاف في وجوبه كما ساقى **قوله** فاكثرت تكون
كلها تحية سواء نوى عند احرامه عدداً او اطلق وله الزيادة على
بأنواه كما في النفل المطلق ومحل جواز الاكثر في غير الدخول بعد جلوس
الخطيب اما هو فيمنع عليه الزيادة على ركعتين فلو نوى اكثر لم
تتعد ولو نوى ودخل المسجد فان اقتصر على ركعتين نوى
بهما احد السببين او هما واكتفى بذلك في اصل السنة والافضل
ان يصلي اربعاً وينبغي ان يقدم تحية المسجد ولا تقوى بها
سنة الوضوء كما قاله ع ش **قوله** بتسليمه واحدة فان سلم ثم ادى
بركعتين للتحية لم تتعد الا من جاهل فتتعد له نقلاً مطلقاً
قوله قبل جلوسه سياى مفروضة في قوله وتسقط ايضا جلوسه
عبد الله **قوله** حتى وقت الكراهه اي لانها ذات سبب متقدم وقوله
اذ لم يقصد دخوله حينئذ التحية اي فقط بان قصد غيرها او هي
مع غيرها او اطلق قال في المنهج وتحية لم يدخل بينها فقط **قوله**
فلا يجلس بصيغة النهي وتقدم ان هذا خرج للمعالي فلو جلس
ليأت بها واقبها فوراً من يعود جازاً وكذا الواحدة ربحاً قائماً ثم
اراد القعود لتمامها **قوله** وتكرر التحية اي طلبها وقوله ولو
على قرب المرء على من قال بعدم سننهاج المشقة وقوله لتحديد
السبب اي الدخول **قوله** وتكره التحية اي الاستغناء عنها ومثلها
غيرها كالزوايت والمنذورة ما لم يتضيق وقتها ويؤخذ من
التعبير بالكراهه صحتها حينئذ لان النهي لا يخرج **قوله** ما
اذا وجد المكتوبة تمام اي يوفى لها بالكلمات المعروفة وذكر مثلاً

المجاورة في أربع صور ولا تطلب في ثلاث ومثل القيام قربة بحيث
يفوته فضيلة الحرمان لو اشتغل بها **قوله** فلا صلاة يصح ان يراد به
نفي الجلال وان يراد به النهي اي لا صلوة كاملة او لا صلوة واحدة
الا المكتوبة والكراهة المستفادة من ذلك تنزيهية لانها ليست لذات
الصلوة بل لامر خارج عنها وهو تفويت فضيلة تكبيره الاحرام
وغيرها مع الامام فلا تقتضي عدم انعقاد غير المكتوبة ثم ان اراد
بالنفي المنكوح التزم فدلالة على الكراهة ظاهرة وكذا ان اراد به
نفي الجلال اذ لا معنى لذلك الكراهة الفعل كما قاله بن حجر **قوله**
ولا تطلب بها اي يحصل ثوابها الخاص وان لم ينوها على المعتمد
قال في التكملة: وفضلها بالعرض والنقل حصل اي سوا نويت
ام لا وقيل انه يسقط بها الطلب فقط واما ثوابها الخاص
فيتوقف على النية **قوله** وان لم تنو اي لكن بشرط ان لا تنوي فان
نفت لم يحصل ثوابها لوجود الصارون **قوله** قال اي الاستوى
في المهمات وهو من **قوله** فان على جماعه محذور قوله اذ لم يكن
الداخل قد صلى ففي مفهوم كلامه تفضيل وقوله لم تذكره هذا العمل
الخلافا وما بعده محل وفاق وقد علمت ان كلامه ظاهر والمعتمد
ما اطلقه الاصحاب من كراهية التيمم اذ صلى خارج المسجد ثم دخل
توجد المكتوبة به مقام فليس تقدمها على التيمم سوا اصله الاول
جماعة او فرادى لان الجماعة الثانية مختلف في فرضتها بخلاف
التيمم ولا ان خير اذ اختلفت في رجال كما ان جماعة فصلها
معهم فانها كما ناله يد بالعموم وترك الاستفصال على انه لا فرق
بين من صلى جماعة او فرادى ولانه اذا ترك الجماعة واشتغل
بالتيمم رجاء ينسابه الظن وظاهرا من محله حيث ادرك الركعة
لان سن الاعادة انما تكون حينئذ كما مر **قوله** او اذا دخل المسجد
اي يريد الطواف فيه فتمت به بالنسبة للمبني الطواف والنية

المحذورة وان لم يرد الطواف ندب في حقه تحية المسجد
بالصلوة **قوله** ففعلها فعل ماض معطوف على دخل وليس
مصدرا كما قيل لفساد المعنى **قوله** فلا يشتغل بتيمم المسجد لو بدا
بالتيمم في هذه الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة منه في الجملة
غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنيته ولو بدا
بالطواف كما هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التيمم صحت واندرج
بها سنة الطواف كما لو نوى بها سنة الطواف فتحصل بها التيمم
فان لم يحصل سنة الطواف بفعل التيمم مستقلة فان فعل التيمم
بعد سنة الطواف لم تنعقد على الاقرب **قوله** او اذا  خاف
اي توهم فوت الصلوة فرضا كانت او نفلا فتكره التيمم
حينئذ اما اذا تحقق فوتها فان كانت فرضا حرمت التيمم او نفلا
كرهت فلا يراد بفوت الصلاة خروج بعضها عن الوقت وان ادرك
نهاية ركعة بعد فعل التيمم وليس المراد فوت ادائها لان مقتضاه
انه اذ لم يخف فوت ادائها بان امكنه ان يدرك منها ركعة بعد فعل
التيمم ياتي بها وليس كذلك والفرق بين ما هنا وبين ما مر في باب
القضاء من ان المراد بفوت الصلاة فوت ادائها انما هو انما
مثل الذي عليه وهذا يشتغل بفعل والاستغفار به على وجه يفوت
الفرض حرام **قوله** اذا خرج من مكانه اي سوا مكان منزله ام لا وقوله
لخطبه اي في وقتها وكانت متهيأ بان احتاج لتأخيرها عن الدخول
فتس له التيمم في الصوريين وخبر بالخطيب في ذلك اي في الصور
الخمس المستثنات في المدة الثلاثة المكروهة والاشارة خلاف
الاولى واعترض بان السقوط فرع عن الطلب مع انها غير مطلوبة
من اول الامر في الصوريين الا حديثين واجيب بانه غلب ما قبلهما
عليهما وبان المراد بالسقوط عدم الطلب في الابتداء استقلالاً اذ هي
في الصورة الاولى والثالثة حاصله مع غيرها وفي الثانية لم تفت كما

فقولنا في الاستدراك ما عد الأولى والثانية والثالثة وقولنا
استقلالاً ادخلها **قوله** وتسقط أيضا جلوسه عما أي متمكنا
سوا طاله الفصل أم لا وكذا بالأعراض عنها أما لو كان مستوفيا
فلا تقوت إلا بطول الفصل ولا فرق في ذلك بين جلوسه للشرب
وغيره وكذا لو كان مصطفا أو مستلقيا وقوله وهذا الفصل
يكنه إلا أن القيد راجع له فقط ومحل نواتها بالجلوس فيمن لم يزد
أن يصلحها فيه وكان قادر على القيام أما لو أراد أن يصلحها فيه
فلا تقوت به أو كان غير قادر على القيام بان كان مقعد فلا تقوت
إلا إذا فصل  أو طال الفصل **قوله** ولو سهوا أو جهلا
فيهما **قوله** فلو قال المصنف وتقوت بطول الفصل ولو سهوا
أو جهلا لمكان أولى لأن الجلوس ليس بقيد كما علمت فان لم يوجد
واحد منهما لم تقوت وتقوت أيضا بطول الوقوف عرفا ومثله الردد
ولو ندر سنة الوضوء مثلا وجبة المسجد لم يكفه ركعتان ينوي
بهما التدرجات على الأقرب لأن كل واحدة صارت نذرا استقلالاً ولو
اغتنسل من عليه المحدثات من غير وضوء وقبلنا بالاندرج كان له
صلاة ركعتين غير سنة الفصل عن الوضوء لحصول الوضوء غيره
وان لم يفعل مستقلاً فصلا عليه أنه أتى بوضوء وان كان الإتيان
في ضيق غيره والظاهر أنه يثاب عليه ما لم ينهه كالتحيم **واعلم**
أن التحيمات سبع تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم
بالأحرام ومضى بالربيع وعرفة ومزدلفة بالوقوف ولما أسلم بالسلام
والمصافحة والخطيب بالخطبة يوم الجمعة **قوله** ومنه صلاة التسبيح
اضيف إلى التسبيح لاشتغالها عليه ولأنه المقصود فيها والابتداء
من التحيات وان كانت نفلاً مطلقاً والمعتمد أنها لا تنعقد في وقت
الكراهة لأنها ليست ذات وقت ولا سبب ويسون دعاؤها الشهور
قبل السلام وبعد الشهود وهو اللهم أي أسألك بتوفيق أهل الهدى

فوق التحية تسبيح

واعلم أهل اليقين ومناجاة أهل التوبة وعذر أهل الصبر وحيد
أهل المشقة وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم
حتى أخافك اللهم أي أسألك مخافة تجزي عن معاصيك حتى
أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة
خوفاً منك وأخلص لك النصيحة حباً لك وأتوكل عليك في الأمور كلها
حسن ظني بك سبحانه خالق النور وسبحانك باخلاق النور وفي
بعض الروايات زيادته وهي ربنا اتهم لنا نورنا وأغفر لنا أنك على
كل شيء قدير برحمتك يا أرحم الراحمين ثم يسلم ثم يسأل حاجته **قوله**
أربع ركعات أي وهو أربع ركعات يجزئها بنية صلاة التسبيح
والفضل فعلها بأحرامين أن صلاتها ليلاً وبأحرامات صلاتها نهاراً
لأنه ربما منعه الاشتغال بالحوادث فيه عن إتمامها ولحديث صلاة
الليل منتي منتي ولا ترد روايته صلاة الليل والنهار لأنها ضالة **قوله**
بعد القراءة أي للفاتحة وكذا السورة أن قراها في الأولى فيها أوائل
سور التسبيح فيقرأ الحديد والحشر والصف والجمعة والتغابيل المناسبة
بينهن وبينها في الاسم فان لم يفعل فسورة الزلزلة والعاديات
والمهاكم والإخلاص وخرج بعد القراءة قبلها فلا ياتي فيه شيء
وهذا على رواية بن عباس الذي ذكرها المصنف وهي الفاضلة
أما على رواية بن مسعود المفضولة فيقول قبل القراءة خمسة عشر ركعة
عشر أو عليها فلا تسبيح في جلسة الاستراحة والشهد **قوله** والله
أكثر زاد في الأحياء والأحوال والأقوة بالله العلي العظيم اه قاله الخطيب
قوله والشهد أي قبله أو بعده ولكن الفضل أن يكون بعده كما أنه
في القيام بعد قراءة الفاتحة **قوله** وجلسي الاستراحة أي في الركعة
الأولى والثالثة عقب السجدة الثانية من كل ورفع رأسه من السجدة
المنكورة مكبراً ثم يقوم بعد جلسة الاستراحة غير مكبر **قوله** عشر ركعة
ليقول وهو مرتبط بحسب المعنى بكل من الركوع وما بعده وليس مشارعاً فيه

تأرخا اصطلاحيا حتى يرد عليه قول أبي حسان انه لا يقع التأرخ
إلا في ثلاثة عوامل بالاستقرار وحتاج للجواب عنه بان ذلك أعا هو
في كلام العرب ووجه عدم الورد انها ليست عاملة فيه بحسب
اللفظ **قوله** خمس وسبعون في كل ركعة فتكون جملة التسبيح في
الركعات الأربع ثلثمائة مرة **قوله** ان استطعت بفتح النون فوقه
خطا يا أبا العباس رضي الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم
قال يا عم الا اصلك يا أبا حنيفة الا انفعك قال بلى يا رسول الله
وفي رواية يا ابن أخي قال يا عم صل أربع ركعات تقرا في كل ركعة
فاتحة الكتاب وسورة فاذا انقضت القراءة فقل سبحان الله خمس
عشرة مرة الخ ما ذكره وتمامه فلو كانت ذنوبك مثل رمل عالج غفر الله
لك يا عم ان استطعت ان تفعلها الخ ما ذكره التسبيح وفي مع الطبراني
فلو كانت ذنوبك مثل رمل الجراد رمل عالج غفر الله لك كل ذنب كان
او هو كان ذكره في شرح العباب **قوله** في كل يوم في شرح الاصل في كل
ليلة **قوله** لان فيها تقييد الصلاة اي بتطويل الركن القصير وذهبا
بانها تغيير يسير وبان محل امتناع التغيير مالم يرد كما هنا وكما في
تطويل الاعتدال بالقنوت وقوله وهديتها اي ولان حديثها
ظاهر وبانه حسن او صحيح على انه على فرض كونه ضعيفا كان
معمولا به في فضائل الاعمال بمشروطه المذكورة في موضعها كما قيل
بمثل في دعاء الاعضاء المعتمد ندبها وقد وافق النووي على ذلك
في اذكاره ناقله عن جماعة العلماء والاوليا العاملين ولو ترك
تسبيح ركن كالركوع لم يعد اليه ولا يسجد للسهو لركه بل ينقله لركن
طويل بعده كالسجود ولا ياتي به في الاعتدال مثلا لانه ركن قصير
فلا يطول وهذا هو المعتمد ولو سهى بما يجبر بالسجود وسجد
لم يات فيه بتسبيح صلاة التسبيح ولو شك في عدد مرات التسبيح
أخذ باليقين ويقدم ذكر كل ركن على تسبيحه **قوله** ومنه صلاة

الاستخارة

الاستخارة سميت بما يطلب بهما من طلب خير الامرين مثلا فيحرم
بها بنية صلاة الاستخارة لانها ذات سبب قاله في **قوله** ركعتان
خير مبتد المحذوف اي هي ركعتان ويفهم من ذلك انها لا تحصل
بركعة ولا بسجدة تلاوة ولا صلاة جنازة ومحل استحبابها في غير
وقت الكراهة لان سببها متأخر **قوله** خير البخاري الخ وفي الترمذي
خير من سعادة ابن ادم كثرة استخارة الله تعالى ورضاه بما رضى الله
ومن سقاوته ترك استخارة الله تعالى وسخطه بما قضى الله وورد
لاحاب من استخار ولا قدم من استشار **قوله** في الامور كلها اي
الواجبة ولو وجوبها موسعا كالخ في هذا العام او المندوبه فيستخير
بين مندوبين اي ما يبد ايه او يقتصر عليه او المباحه لا المحرمه
والمكروهه فلا يستخار في تركها **قوله** اذا هم اي عزموا وقوله فليكر
قرنه بالمالا لانه جواب اذا المضمينه معنى الشرط واحذر زغير الفرضه
عن نحو صلاة الصبح وهو محمول على الاكل **قوله** بركعتين ليست
كاسات وتكون الصلاة قبل الدعاء قال ابن ابي حمزه **والحكمة**
في ذلك ان المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خير الدنيا والاخره
فيحتاج الى قرع باب الملك ولا شيء لذلك الخ من الصلاة لما فيها
من تعظيم الله تعالى والتساعليه والافتقار اليه مالا وحالا **قوله**
ثم يقول اي بعد الصلاة او في اثنائها في سجود الركعة الاخيره او بعد
الشهد فان اشرح صدره لشي من امره فغلا او تركا فذاك والمكرر
الصلاة والدعا والدعا فقط الى سبع مرات حتى ينشرح صدره فان لم
ينشرح ووقع منه شيء كان ذلك هو الخير في الواقع بركه الاستخاره والمراد
الانسراح خال عن هوى النفس وميلها المحبوب بغرض ظاهر او باطن
يحملة على ذلك ويغريه للقلب حتى يكون سببا ليله **قوله** استخير ركن
اي اطلب منك بيان خير الامرين والبا اما للملابسه اي حال كون
الخير ملتصا بعلبك له انه خير اي ان خيريه بحسب علمك لا بحسب

فاني قد اعلم انه خير وهو شرفي عليك او حال كوني ملتصبا بعلمك
اي نورك القلبي الذي تهيه لي فادرك به خيريته وعلى هذا فيكون
المطلوب حصول النور المذكور ايضا واما للسيب اي ان وصفه
بالخيريه بسبب علمك خيريته لا بسبب علمي فقد يوصف بالخيريه
بسبب علمي وهو مستحق بالشريه بسبب علمك انه كذلك والمعنى
ان ادراك خيريه بسبب علمك الذي تهيه اياي على ما امر واما
للاستعانة اي اطلب منك بيان خير الامرين مستعينا على ادراك
خيرها بعلمك الذي تهيه اياي واما للقسم اي اطلب منك ما ذكر
واقسم عليك بعلمك ان تبين لي خيرها **قوله** واستقدرت اي اطلب
منك القدرة على هذا الامر بسبب انك القادر الحقيقي وحتمل انها
للقسم مع الاستعفاف والتدلل كما في رب بما انعمت علي وانها للاستعانة
اي اطلب منك ان تقدرني على هذا الامر حال كوني مستعينا بقدرتك
التي تهيه لي اي ملاحظا ان القدرة عليه منك لا مني ولا يخفى
هذا من التكلف **قوله** واسالك الخ من قوله محذوف اي واسالك ما ذكر
من بيان خير الامرين والقدرة على هذا الامر حال كونها من نفسك
اي من الامور المتفضل بها لا الواجبه عليك وقوله فانك تقدر تعطيل
لقوله عليك وبقدرتك على اللق والشئ المشوش وحذف معلوف القليل
لافادة العموم اي على كل شئ من تعلقت به ارادتك وبكل شئ ولو
مستحيلا كما هو مقرر في علم الكلام **قوله** علام الغيوب اي الامور
الغائبه عنا وصيغه المبالغة بالنظر لكثرة متعلقات الامور وان كان
هو صفة واحدة **قوله** ان كنت تعلم الايات بصيغة الشك بوجه نسبة
الجهل له تعالى لاقتضاها التردد في كونه عالما وذلك لا يجوز واجيب
بان الشك اما هو في كون العلم متعلقا بالخير او بالشر والمعنى ان كان
في علمك ان هذا الامر خير الخ فالشك في تعلق العلم بالخيريه والشريه
لا في اصل العلم وقيل ان بمعنى اذ كما في قوله تعالى وخافوني ان كنتم

واورد عليه ان الاصل ان لا يكون الحرف بمعنى الاسم ولا سيما لو كان
معناها كانت ظرفا معموله لا قدر وقرنه بالغا مانع من ذلك لان
ما يعدها لا يعمل فيما قبلها الا بعد اما وقد جاءت بان القارئ فلا
تمنع من العمل وقيل ان المقصود من ذلك هو يفيض الامر له تعالى
قوله هذا الامر وليس المراد انه يا قائل ذلك الله بل يسمى حاجته
كالبيع والشرا والزواج فيسمى الزوجه ولا تبطل بذلك الصلاة لانه
دعا **قوله** ومعاش قال في القاموس العيش الحياه يقال عاش
يعيش عيشا ومعاشا ومعيشا ومعيشة وعيشته بالكسر وعيشته
والطعام وما يعاش به والخير والعيشة التي يعيش بها من الطعام
والمشروب وما تكون به الحياه وما يعاش به اوفيه اه المقصود منه
فالعاش اما الحياه واما ما يعاش به **قوله** وعاقبة امرى اي آخرى
وقوله او قال الخ شك من الراوي وهو جائز فالضريحه وينبغي الجمع
بين الروايتين احتياطا وكذا في كل ذكر جاء في بعض الفاظه شك
من الراوي وبين الجمع بينهما كما يتحقق الايات بالوارد افاده
ش **قوله** واجله عند الهمة مقابل العاجل والمراد بهما ما امر وعاجل
الامر يشمل الدين والمعاش **قوله** فاقدره لي اعترض بانهم ذكروا
ان من الدعاء المحرم الدعاء المرت على استيفاء المشيه اي المقضى
لاستيفائها كقدر لي الخير لان ذلك يفيد ان لا قضاء وان الامر ان يوقع
ان الدعاء بوضع اللغوي انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه
طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء ان يقع بتقدير
الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استيفاء الزمان
هكذا قاله العراقي وهو معنى على اتحاد القضاء والقدر والمشهور خلافه
وان الاول لا يراد به مع التعلق او العلم معه والثاني ايجاد الله تعالى الشئ
على قدر مخصوص على وفق الاراده او العلم وعلى هذا ان القدر صفة فعل
حادثه يتحدد في المستقبل لان صفات الافعال عند المفاعله وهي

تعلقات القدرة الحادثة هذا ان اريد بالقدرة حقيقة فان
اريد به التيسير مجازا فلا يراد ومعنى افدره الي اجعلني قادر
عليه بان تيسره لي فقط وتيسره لي حينئذ للتيسير وقد نظم
معنى القضاء والقدرة المذكورين على الوجه الذي في قوله
ارادة الله مع التعلق في ارادة قضاءه فحقق
والقدرة المجاز لا لا شاعلى وجه معين ارادة عـ ولا وبعضهم
قد قال معنى الاول العلم بتعلق في الارادة والقدرة لايجاد الامور
على وفاق علمه المذكور انتهى والاول للمهور والثاني نقله الى
عن غيرهم **قوله** شرى في ديني ومعاشي اي او معاشي وهكذا
كل ما في جانب الشر بخلاف ما في جانب الخير لان الانسان لا يطلب
تيسير الامر الا اذا كان خيرا في العاجل والاجل بخلاف دفع الشر فانه
يطلبه متى كان شرا ولو في احد الامرين **قوله** او قال تقدم ان هذا
شك من الراوي **قوله** واصرفني عنه ان يدلك بعد ما قبله لانه
لا يلزم من صرف الامر عنه صرف قلبه عنه فقد صرف عنه ويدوم
قلبه متعلقا به فطلب انه لا يبقى في قلبه بعد صرفه عنه تعلق به
قوله واندرى الخير اي اجعله مقدورا لي اي ميسرا **قوله** ثم رخصت
بالهبة من ارضي وتركه من رضى بالتشديد **قوله** ويسمي حاجته
اي عند قوله هذا الامر لانه المراد بالحاجة كما مر اي بعينها بان ينطق
ها مستحضر لها بقلبه ويكتفى بتسميتها في الاول وفي الثاني **قوله**
قال النووي اي في اذكاره **قوله** من النوافل قيد للاكل والافتحص
بالفرائض ايضا كما مر لان المقصود وجود دعا عقب صلاة فينوي
الاستحارة مع الغرضية ولا يضر التشرية لانها سنة غير مقصودة
كالتمية فتحصل بينهما مع غيرها من نرض او نفل وبالكثير من ركعتين
نفس لا تحصل بغيريتها بخلاف التيمية وان كان له الاثبات
بدعا الاستحارة لعدم توقفه عليها **قوله** ويقر بعد الفاتحة

واستحب بعضهم ان يزيد في الركعة الاولى قوله تعالى وربك يخلق
ما يشاء ويختار ما كانت الى قوله يعلمون وفي الثانية قوله تعالى
وما كان لومين ولا مومنة الى قوله مبينا لانها مناسبات للمقصود
وياتي بالاثبات المذكورين عقب السورتين **قوله** وهو غريب
اي من حيث روايته لانه انفرد به راو واحد او من حيث قل وجوده
او ذكره **قوله** عقبه ليس بقيد بل يجوز ان تقارنه لانه بعد استواء
الشمس الذي هو وقت الكراهة **قوله** عند الرجوع اي حاله انهما
الرجوع وقوله من سفره اي ولو قصر الكسوف **قوله** في المسجد
ليس بقيد بل مثله غيره كالمدرسة والرباط وليس ايضا ركعتان
عند دخول بيته فزرة شيخنا عطية **قوله** ركعتا الوضوء هذا اقلها
ولا فتحصل بما تحصل به التيمية من ركعتين فالكثير مع فرض نفل
سواء نويت ام لا **قوله** ولو محمدا اي سوا كانت عن حدث او محمدا
وتقوت بطول الفصل على الوجه وقيل بالحدث وقيل بالاعراض
ذكر ذلك مر **قوله** عقبه اي عقب فراغه وقوله فاسخ الوضوء اي
اي بواجباته وسنة وقوله لم يحدث بينهما نفسه بيان للاكل **قوله**
عقر الله له الخ والخير الصريح اي ايضا دخلت الجنة فزانت بلال
فيها فقلت له هم سبقتني الى الجنة فقال لا اعرف شيئا الا اني ما حدثت
وضوء الاصلست عقبه ركعتين ذكره في شرح الاصل وقوله ومنه
اشيا اخر صلاة الفقله وركعتا القتل **قوله** وركعتان عند
خروجه من منزله لسفر وركعتا الحاجة وركعتا الخروج من الحمام
وركعتا الطواف بعده وركعتا الاحرام عند ارادته وركعتان
عند خروجه من سجدة صلى الله عليه وسلم وركعتا الرقاق
ومنها الصلاة في ارض لم يعبد الله فيها دار الشرك وفي ارض
لم يبرها قط وليس منه صلاة الرغائب وهي ثنتا عشرة ركعة بين
المغرب والعشاء اربعة من رجب ولا صلاة ليلة نصف شعبان

وهي مائة ركعة بلها قبحتان ولا يغترب ذكرها في الاحياء
وغیره وحدیثها باطل **باب السجود** اي انواعه
وهي الخمسة المذكورة واحكامه من كونه قبل السلام او بعده
وتكونه واجبا او مندوبا او خيرا من حصر انواعه فيما ذكرناه
لو تقرب الى الله تعالى بسجده من غير سبب لم يصح **قوله** سجود
صلاة الاضافه على معنى في قوله وتقدم بيانه اي بيان كونه ركنا
وبيان حقيقته وهو وضع الجبهة والكفان واصابع القدمين
وغیر ذلك مما مر **قوله** في احكامها اي باحكامها من شرائط وفرائض
وسنة ومكروهات **قوله** وسجود الارض للمأمور اي للاجل المتابعة
فتبطل الصلاة بتركه اذا فعله الإمام واما اذا لم يفعل فيندب للمأمور
فقط وعلى فعله فيسجد مع الإمام وجوبا واخر صلاة نفسه ندبا سواء
رفع السهون الإمام قبل اقتدائه او بعده على المعتمد **قوله**
وساوي في الباب اي في قوله الا في مسوق يسجد مع امامه الخ وفي
قوله ويلزم المأمور ما ادركه مع امامه وذكر من جملة سجود السهو
ومثله سجود التلاوة في لزوم المتابعة فيه كما سبذكره ايضا **قوله** وسجود
تلاوة من اضافة السبب للسبب **قوله** وانما ينسب اي خلافا لاي
خفيفه حيث قال بالوجوب ودلينا على عدمه ان زيدا بن ثابت
قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد رواه الشيخان
وصح عن عمر رضي الله عنهما عنه التضرع بعدم وجوبها على المنبر
وهذا منه في هذا الوطن العظيم مع سكوت الصحابة رضي الله عنهم
عنهم دليل اجماعهم واما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله تعالى واذا قرأ
عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما
بعده اه شرح مر **قوله** للقاري اي قراءة مشروعة بان لا تكون
محرومة لذاتها كقراءة الحنبل المسلم اذا قصد هوا ولومع الذكر بخلاف
ما اذا اطلق وكالقراءة بغير العربية ولا مكروهه لذاتها كقراءة نصل

في غير القيام

في غير القيام كالركوع فمثل ذلك قراءة المرأة برفع صوتها حضرة الاجانب
لان حرميتها لغرض خوف الفتنه لاذاتها فهي مشروعة في الجملة
وقراءة الكافر الحنبل وان لم يرج اسلامه وان كان معاندا على المعتمد
فيسجد من سمع قراءتها ولا بد ان تكون القراءة ايضا مقصودة بان يكون
القاري مبرا ولو ملكا وجبنا ولو قرا الابيه بيته يدي مدرسين لفسر له
معناها لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لانا نقول بل قصد
تلاوتها لتقريب معناها بخلاف من قراها ليستدل بها ولو كانت خطيبا
وامكنه السجود عن قرب بمكانه او اسفل المنبر واما السامعون فيخرجون
عليهم السجود على المعتمد ولا يجزى لانه ربما فرغ قبلهم فيكون فيه
اعراض عن سماع الركعات فيخرج بذلك الدرة والسكرات او الساهي
والناائم فلا يسجد لقرااتهم وان تكون لجميع اية السجدة وان تكون
من قارئ واحد ولو جلا وان تكون في غير صلاة الجمار فهذه شروط
حسنة عامة في المصلي وغيره فان كان القاري مصليا زيدا ان لا يقصد
بقراءته السجود في غير صبح الجمعة بالم تنزل فتبطل صلاته بذلك
ان كان عالما بالتحريم فان كان المصلي مأمورا بشرط في حقه ان لا يسجد
الى سجود امامه اما غير المصلي فلا يضر في حقه قراءته بقصد السجود
كما اعتمدت في خلافنا للشويعي ولو قرأ اية سجدة بدلا عن الفاتحة
لعجزه عنها سواء متطهرا او جنبا فاقد الطهورين لم يسجد لئلا يقطع
القيام المفروض ومقتضى ذلك ان سامعه يسجد بنظر الى انما قرأ
مشروعه ولا يقال انها بدل عن الفاتحة التي لا يسجد فيها والبدل يعطى
حكم البدل لانا نقول ان عدم السجود انما هو للعلم السابقه التي هي
تقطع القيام المفروض وهي ليست موجودة الا في حق المصلي دون
السامع **قوله** والمستمع هو من قصد السماع والسامع من يسمع سواء
قصد ام لا فعطته على ما قبل عام وقدم الاول لان تارك السجود له اكثر
من تاركه لمن سمع بدون قصد وانما ينسب لها السجود بشرط سماع جميع الآية

بشروط القراءة السابقة ولو حصل مقتضى السجود من القراءة أو السماع
قبل صلاة التيمم سجدة صلاها ولا تقوت بذلك لأنه جلوس نصير
لعذر فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف
في وجوبه كما مر ويؤخذ من ذلك انه لا ياتي هنا ما يري التيمم من
سجدة الله الخ اربع مرات اذا كان القاري غير متطهر لعدم القول
بوجوب ذلك وخرج بالقاري ومن بعده العالم بنحو مشاهدة فلا
يصح منه السجود لعدم شمول دليل السامع له وهو قوله تعالى واذا
قرئ عليهم القرآن لا يسجدوا له لانه لم يقرأ عليه القرآن **قوله** عقب
قراءة الخ يؤخذ من ذلك انها تقوت بطول الفصل عرفا ولو سهوا
وجها لا ياتي برز على قدر ركعتين باحق يمكن من الوسط المعتدل
فان نقص عن ذلك فلا طول كما قاله في ش وتقوت ايضا بالاعراض
ولا تقضى فلو كرر الآية سجدة لكل مرة عقبها فان اخر السجود فانت
لما طار فيه الفضل وسجد لغيره بعدده ان شاء وكيفيه سجدة واحدة
عنه ان قصده او اطلق فان قصده بعضه فانت بعضه **قوله** اخر
ايه السجدة الاضافه للجنس لانه لا بد من ايتين في بعض السور
وهي الاسراء النمل والنمل وفصلت وما بعد اهداه الاربعة فايه
نقط وصابط ايه السجدة التي يسجد عند قراتها كل اية مدح فيها جميع
الساجدين صريحا او ضمنا اماما مدح فيها بعضهم كقوله تعالى يتلوت
آيات الله انا الليل وهم يسجدون فانها في حق طائفة مخصوصة
ولا يسجد عند قراتها ومثال ما مدح فيه الساجدون ضمنا قوله
تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا يرد على ذلك ايه اقرا
وهي واسجد واقرب لانه وان كان خطبا للنبي صلى الله عليه وسلم
لما ان المقصود تعليم جميع امته وقال ابن حجر ان هذه مستثناة من
الضابط المذكور **قوله** اخبر الصحاح الخ وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم
قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله

امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فعصيت فلي
النار **قوله** فيها سجدة حمله خاليه وقوله وسجد معه اي موافق له
في السجود من غير اقتدائه لانه غير مندوب وان كان جائزا **قوله**
حتى ما يجد الفعل منصوب بان مضمره بعد حتى لان ما هنا نافية
بلا تكلف خرج عن العمل واما قول الخلاصة : ووصل ما يدي الحروف سطل اعمالها
البيت فهو في ما الزايدة كما قيد بذلك الاشعري ولا يصح زيادتها
هنا لفساد المعنى فتولد من حرجي شرح الاربعين عن قوله عليه
الصلاة والسلام ان احداكم لي عمل بعمل اهل الجنة حتى ما يكثر الخ
ان الفعل مرفوع لان ما كفت عن العمل فيه نظرا لما علمت **قوله**
لما كان جهته اعترض بان الموضع هو المكان فيصير المعنى كان
المكان الخ واجيب بان المكان بمعنى التمكن او انه مصدر بمعنى
ما خوذ من كان التامة بمعنى الوجود والحصول اي لحصول جهته
وتوقعها او ان اضافته للجهة للبيان **قوله** وفي رواية لمسلم
تخصيص لما قبله افاد به ان الواقعة كانت في غير الصلاة **قوله**
وتعتبر لصحته اي سجود التلاوة وقوله مع ما مر اي في سجود الصلاة
من الطهر والستر والتوجه ودخول وقتها وهو الفراغ من ايتها
 ووضع الجهة مكشوفة ووضع جزء من باطن كل من الكفين
والقدمين والركبتين وترك سجود كلام وغير ذلك مما مر **قوله** النبي
اي المشتمل على التغيرات كموت سجود التلاوة وقوله تكبيرة التحم
كتكبير الصلاة وقوله وسلام اي بعد الجلوس فلا يكتفى بالآيات
به قبله ولا من قيام او سجود على المعتمد **قوله** خارج الصلاة في الثلاثة
يزاد عليها السجود والجلوس فحيلة الاركان خارج الصلاة خمسة
اما فيها فان كانت المصلي اماما او منفردا فالواجب عليه السجود
مع التيمم بالقلب لا باللسان ولا بطلت صلاته وان كان ماموما
فالواجب عليه مجرد المتابعة وان لم يحصل منه نية كسجود السهو

قوله والهوى عطف على الحرم فيقتضى انه ليس رفع اليدين عند
هوى السجود وهو وضو وانما ليس له التكبير دون الرفع ولعل البعض
اراد ذلك فسفه القلم اه قل وقد يقال ان كلامه لا يقتضى ذلك
لانه انما جعل الرفع عند التكبير ليتقارنهما وعدم الفاصل بينهما
وان كان سنة للاولى منهما فقط دون الثانية ولذا اعتبر بعند دون
اللام المفيدة للتعليل فلما كانت بينهما واحدا صار الرفع عند الاولى
كانه عندها او يقال ان معنى قوله عند تكبير في الحرم والهوى اي
عند سجودهما **قوله** والذكر في السجود فيقول فيه سجدة رجبى للذي
خلقته وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله احسن
الخالقين وليس ان يقول اللهم اكتب لي بها عندك اجرا واجعلها لي
عندك ذخرا وضع عن سجودها واداءها من قبلتها من عندك
داود اه شرح الشيخ باختصار وقوله كما قبلتها اي قبلت نزعها والا
سجدة داود للشكر وهذه للتلاوة فيقول ذلك في سجدة ص وغيره
قوله عند الرفع منه خرج التكبير عند الحرم فانه واجب كما مر في قوله
وتكبير الحرم **قوله** اربع عشرة سجدة ومجالها معروفه وفي الاعراف
وهي اربع سجدة في القرات عقب اخرها وفي الرعد عقب الاصال وفي
الخل عقب يومرون على الاصح وفي الاسرى عقب خسوعا وفي مريم
عقب بلييا وفي الحج الاولى منها عقب ما يشاء وفي الثانية عقب لعالم
يسلمون وفي الفرقان عقب نفورا وفي النمل عقب العظيم على الصبح
وفي السجدة عقب ولا يستكبرون وفي فصلت عقب لا يستكبرون
يسامون على العنكب وفي النجم عقب اخرها وفي الانشقاق عقب
لا يسجدون على الاصح لا اخرها وفي ابراهيم عقب اخرها فالتر وقع فيها
خلاف النحل والنمل وفصلت والانشقاق والبقية لا خلاف فيها
قوله ليس منها سجدة من عند قوله تعالى واخر الكاعا وانا بكم
في ص الاسكان والفتح والكسر بالتسوية وبه مع التنوين اذا كتبت

في المصحف كتبت حرفا واحدا واما في غيره فمنهم من يكتبها كذلك ومنهم
من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة احرف وعلى الاسكان فمعناه القسم
والمعنى صدق القرات محرورا للقسم والمعنى صدق محمد صلى الله عليه وسلم
والقرات اسم الله تعالى بالقرات ان محمد صلى الله عليه وسلم صدق
في جميع ما جاء به وعلى الفتح فهو منقول من الفعل الماضي ومعناه
صاد محمد الناس حتى دخلوا في ملته والقرات محرورا على القسم
ايضا وعلى الكسر فهو منقول من فعل الامر اي صاد بعلبك والمصاداة
المقابل والمعنى اعرض عليك على احد القرات فاتم بها وامره وانتهى
بنواهيته قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم
خلق القرات **قوله** بل هي سجدة شكر اياه على قبول توبته داود من
خلاف الاولى الذي ارتكبه من باب حسنة الامرار سياة المجرمين
وهو انه اصغر في نفسه انه ان مات ورزقه في الغزوة التي ارسله
فيها يتزوج بزوجته وما وقع في اكثر التفاسير من انه عشق امرأة
الوزير فهو باطل ولوصح وجب تأويله بما رتبوت عصمتهم وجوب
اعتقاد نزاهتهم من ذلك السفساف الذي لا يقع من اقل صالح
هذه الامة فكيف يكون من اصطفاهم الله تعالى لينبونه واهلهم
لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود بذلك
مع وقوع نظيره لادم وايوب وغيرهما لانه لم ينقل عنهم مثل ما نقل عنه
من القلق المزيج والكاحق نبت العشب من دموعه فخور عي
بامر هذه الامة بالسجود شكر اياه على قبول توبته وان لم تكن نعمه
واصله اليهم ليعلموا علوم منزله عند الله تعالى وانه انعم عليه نعمه
تنسوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة **قوله** لا تدخل
الصلاة فلو فعلها فيها عامدا اعلمها بالحريم بطلت صلاته وان قصد
التلاوة وحدها ارجع الشكر او ناسيا او جاهلا فلا يسجد للشهو
ولو اتي بها الامام الحنفى لم يتابعه الشافعي بل يفارقه او يتنظره

ويسجد للسهولات سجود الإمام ولو اعتقاد ان منزلة السهول
 لم يكن مبطلاً وتحصل فضيلة الجماعة على كل من الامرين وان كانت
 الثاني افضل والاينافي ذلك كون العبوة باعتقاد المأموم لان محله
 فيها لا يرى المأموم خمسة في الصلاة افاده مرر بزيادة **قوله** ويسجد
 شكر اي عند تلاوة ايها ينوي بها الساجد الشكر وان لم يلاحظ
 كونه على خصوص التوبة على العمد والاينافي كونها ينوي بها
 الشكر فلو لم ان سبها التلاوة لانها سب لتذكر بقول تلك التوبة
 ولما لم ينظر هذا لما سب في سجود الشكر من هجوم النعمة لانها
 متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر **قوله**
 عند جدد نعمة اي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان
 يتوقعها ام لا وكذا قوله او اندفاع نعمة ولا فرق في النعمة بين
 ان تكون خاصة به كان حدث له مال او ولد ولو مينا لانه ينفع
 في الاخوة او بنحو ولده او عامه لجميع المسلمين كما طرعت القحط
 بخلاف ما اذا كانت خاصة مسلم اجنبي وخرج بالتجدد النعم المستمرة
 كالعافية والاسلام والغنى عن الناس فلا يسجد لها لانها لا تنقطع
 فيؤدي الى استغراق العرو من النعمة قدوم غائب وشفا من نقص
 وحدوث وضيقة دينية وهو اهل لها ولا بد ان يكون حصول
 النعمة من حيث لا يحتسب اي من حيث لا يدري ليجزى بالوتسبب
 فيها تنسباً تقضي العادة بحصولها عقبه كزج متعارف كتاجر
 حصل عادة عقب اسبابه فلا يسجد حينئذ ويعلم من ذلك عدم
 اعتبار تنسبه في حصول الولد بالوطى والعافية بالذوالان ذلك
 لا ينسب في العادة الى فعله ويعد فيها نعمة ظاهرة قاله **قوله**
 او اندفاع نعمة كنجاة من هدم او عرق قال في شرح المنهج وفيه
 في المجموع نقل عن الشافعي والاصحاب النعمة والنعمه يكونها
 ظاهريين ليجزى الباطنيين كالمعرفة وستر المساوي اهـ اخرج

ما ذكر

ما ذكره لان يسجد للنعم الباطنة واما التقيد بالظاهريين
 فصحيح لان المبادىء ان يكون لها وقع ليجزى الشئ المحقق في
 يسجد له **قوله** او روية مبتلى اي وان كان الرأي كذلك على ما سياتي
 والمراد بالروية ما يستعمل العلم ولو بنحو سماع صوت الاعمى او من
 في ظلمة ولا فرق في المبتلى بين ان يكون مبتلى في بدنه او عقله
 بما بعد نقصان في كمال الخلقه او اصلها عرفاً ومنه العمى والصمم والخبر
 والصلوات المستحكمة ونحوها ولا بين ان يكون من الادميين او غيرهم
قوله او عاص اي متجاهر بعصية ولو صغيرة وان لم يهر عليها
 فان لم يكن متجاهراً لم يسجد لرويته وعبارة المنهج مع شرحه او روية
 مبتلى او فاسق معان بفسقه لان مصيبة الدين اشد من مصيبة
 الدنيا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا
 والسجود للمصيبين على السلامة منهما اهـ ومن العاصي الكافر
 كالذمي ولو راي العاصي عاصياً مثله سجد مطلقاً ان كان سجوده
 زجراً له عن المصيبة فان كان لشكره على السلامة مما ابتلى به لم يسجد
 ان كان مثله من كل وجه او عصيان الرأي اقيم ويجزى هذا التفصيل
 الاخير فيما لو راي المبتلى مثله يسجد شكر الله تعالى على السلامة
 مما ابتلى به ان كان مبتلى بغير دلالة او مثله لكنه اعظم فان
 اخذ النوع وصفه ومجلا فلا يسجد افاده مرر ولو ناخر سجود الشكر
 عن سببه سجد ان فسر الفصل عرفاً والافلا واذا تعددت اسباب
 السجود كان هجت النعمة عند روية المبتلى والعاصي كفاه سجود
 واحد على العمد كظنه من سجود التلاوة **قوله** ويظهرها اي
 السجدة ولو ذكر الضمير لكان اولي وقوله للعاصي اي بقيد المبادىء
 ان لم يخف منه ضرراً ولا اخفاها ولو قال ويظهرها لا للمبتلى كان
 اعم فانه يظهرها للتجدد نعمة او اندفاع نعمة ايضا لم يتضرر من
 وعبارة المنهج ويظهرها ليجزى من نعمة ولا اندفاع نعمة الى اخر عبارته

قوله لا يلتزم اي لا يتبادى **نعم** ان كان غير معد ودر
كقطوع في سرقة او مجلود في زنا ولم يعلم بوقته اظهر حاله والى
نفسها قاله مردود من ان يقول اذا لم يتبادى الحمد لله الذي عاقبني
وما ابتلاني وفضلني على كثير من خلقه تفضيلا فقد ورد ان
من قاله عافاه الله تعالى من ذلك البلا طول عمره افادته بن **قوله**
ولا يكون الاحتياج الصلاة ولو فعله فيها عامدا عالما بطلت كما في
شرح المنهج وظاهر كلامه ان يكون في الطواف وهو كذلك كما في شرح
مرد **قوله** وسجود سهو من اضافة المسبب للسبب الاعلى والافقد
يكون سبه العمد كترك الشهادة الاولى قصده او المراد بالسهو مطلق
الخلل الواقع في الصلاة بخلاف اطلاق الخاص واردة العام ثم صار
حقيقته عرفية في ذلك وانما اضافوا السجود حينئذ للسهو إشارة
الى انه ينبغي ان لا يقع الخلل في الصلاة من العاقل عن عمد والسهو
لغة نسيان الشيء والغفلة عنه وشرعا نسيان شيء مخصوص
من الصلاة كايضاؤها غالبا ومن غير الغالب يكون لغو ذلك كطول
الركن القصير وتكرير الركن سهوا وغير ذلك مما ذكره المصنف وفي
التعبير بالنسيان ما مر من انه للغالب او المراد به مطلق الخلل
ولم يصدر الباب بسجود السهو مع انه المقصود لطول الكلام عليه
نقدم غيره عليه ليتفرغ له وهو يكون في الفرض والنفل لا في
صلاة الخنار له ليناها على التحفيف بخلاف سجود التلاوة والشكر
لانه يدخلها على المعتمد ولا مانع من جبر الشيء بأكبر منه لانه عمد
في تركه نحوه كلمة من القنوت وفساد صور يوم من جماع فانه يستبان
بوما عاجز عن العتق فاذا تكلم ساهيا فيها او ترك الطمانينة
في السجود اعادها ان كان رفع ثم يسجد للسهو فان تذكر قبل
صير وزنه للجالس اقرب الى به ولا يسجد للسهو لانه الى الابد
في عمله ولو قصد ان يقنت لئلا يتركه سهوا او عمدا لم يسجد له

هذا من الرتبة
المسماة بالركعة في سجود الطلعات

وان صلى صلاة السجود او رتبته الظاهر او رتبته انقلا بقصد تشهد
او رتبته في الكل سجدة خلافا لابن حجر في الاخير **قوله** بان يسجد
في عمله الا في سجدة ثمة فلو ان بواحدة بطلت صلاته بالشرع
فها ان قصد الاقتصار عليها ابتداء فان قصد ان يأتي بسجدة ثمة
ثم اتى بواحدة فقط واقتصر عليها لم تبطل صلاته وهذا يجمع
بين الظاهرين المتناقضين وله اذا لم تبطل صلاته ان يفعل الثانية
اذا لم تبطل الفصل فان طال فانت وله ففعله كاملا ومثل ذلك
بالوقصد ترك الطمانينة فيه فيصير ابتداء فقط دون ما اذا عرض له
ولو سلم المسبوق ناسيا مع الإمام فان تذكر عن قرب كل صلاته
وسجد للسهو ولا استأنفها فان تذكر قبل ميم عليكم ولم يكن
نوى الخروج منها لم يسجد للسهو ولا يسجد **قوله** وسبه تسعه على
خلاف مضاف اي احد تسعة اشياء ولا يخالف هذا احمله اربعة
في المنهج تبعا لاصله لانه عددها افراد بعض الاسباب المذكورة
ثم اسيا باستقله فالمحط بسهو ويؤخذ من حصر الاسباب
فيما ذكرناه لو سجد امامه الخفي مثلا لئلا يراه هو ورونه لم يجزه متابعته
اعتبارا بعقيدته لكن ينبغي ان يسجد بعد ذلك لاجل هذا السجود
الصادر من الإمام لانه في اعتقاده خلل يقتضي السجود **قوله**
ترك بعض اي كلاً او بعضا والمراد تركه يقينا اما تركه شكاً فبعضه
سببا متقلا في قوله وشك في الصلاة **قوله** ولو عمدا ولو لاجل
ان يسجد ويجوز نية السجود عند وقوع السبب عمدا لما مر من انه
علم خلل الصلاة نعم ان قصد به حقيقته بطلت صلاته لتلاعبه
لما مر من اي من ان خلل العمد **قوله** وتكرر ارجح المراد بالتكرير
الزيادة وقوله ركن اي فأكثر اخذ من الدليل **نعم** لا يسجد لتكرير
الركن في صلاة الكسوف لانه مطلوب فيها **قوله** واقص بذكر
اي بما في الحديث من زيادة الركعة غيره وهو زيادة ركن فأكثر جماع

الخلل فالاستدلال بالحديث بطريق القياس المردون على ما فيه
 لا بطريق النص **قوله** وسجوده الخ جواب عن سؤال وقوله فيه أي
 الظاهر **قوله** محمول الخ لا يقال لم يثبت أنه سلم بعده حتى يكون تداركا
 لأننا نقول لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون رايه أو الاحتمال
 في الإفعال يستقط الاستدلال مع ان القائل بالسجود بعد السلام
 موجب السلام بعده أيضا نامل اه قل فهذا الدليل ليس بضا في
 دعواه وأما نحن فلننادي دليل آخر وهو ان السجود قبل السلام آخر الأمر
 من فعله صلى الله عليه وسلم وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل
 السلام وفعله نارة بعده ونارة قبله وفعله يمكن تطرف السهو اليه
 بخلاف أمره فإنه معصوم فيه من السهو فكان حمل فعله المحتمل
 على قوله الذي لا يحتمل أولى **قوله** سهوا حال من فاعل تركه أي تركه
 حال كونه ساهيا لا من السلام لأنه سلم عامدا **قوله** أما تكرير ذلك
 عند الخ اخذ المحرز على اللحن والشر المشوش وقوله وتكرير التولي
 أي غير تكبيره الإحرام وسلمها التيمم فان تكريرهما مبطل كما سيذكر
قوله على الأصل أي القاعده في أن ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالفتا
 أو خطوتين لا يسجد لسهوه ولا لعمده ومثله ما يبطل عمده وسهوه
 كلام كثير لعدم ورود السجود للأول وبطلان الصلاة في الثاني
 نعم يستثنى من الأول أشياء منها ما ذكره بقوله ولنقل ركن
 الخ أما ما يبطل عمده دون سهوه فيسجد له وعكسه محال فالانقسام
 العقلية أربعة **قوله** ونقل ركن تولي الخ تقدم ان هذا خارج بالأصل
 المذكور في قوله على الأصل في ذلك وقوله أو غيره أي غير ركن
 أشار به إلى ان الركن ليس بقيد وعبارة التي مساوية لعبارة
 المهاج وقد اعترضها في المنهج بان الأولى التعبير بنقل مطلوب
 تولي غير مبطل نقله لسهوله الركن وغيره نعم يستثنى منه
 التسبيحات فلا يسجد لنقلها على العمدة وان قصد هذا لا يجمع

الصلاة قابله لها إذ لم يثبت عن التسبيح في شيء منها بخلاف القراءة
 فإنه منهي عنها في غير محلها وخروج بالتقييد بقوله تولي الفعل
 فان نقله عمدا مبطل وبقوله غير مبطل نقل السلام وتكبيره للإحرام
 عمدا بات كبريا فاصدا التحريم فإنه مبطل لأن من افتتح صلاة
 ثم افتتح أخرى بطلت الأولى وفارق نقل الفعل نقل التولي
 بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل ولا يرد على كون
 نقل التولي مقتضا للسجود نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد
 لأن القيام محلها في الجملة أي يقطع النظر عن كونها قبل الفاتحة أو
 بعدها وكذا يقال في نقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل الشهاد أفاده في شرح المنهج بزيادة **قوله** كقراءة الفاتحة أي
 موافقة القراءة أم لا كما استظهره ش خلافا للزيادة ومثله
 الفاتحة الشهاد بخلاف القنوت فإنه يشترط فيه القصد فاذا قنت
 قبل الركوع بقصد القنوت سجد وان أعاده بعده **قوله** في القنود
 متعلق بقوله كقراءة وأشار به إلى ان النقل في ركن طويل بخلافه
 في القصير فإنه مبطل والمراد القنود الذي ليس بدلالة عن القيام
 وان كان يصلي من تقود له أي أو غيره **قوله** لتركه التحفظ فيه ان
 التحفظ ليس بعصا من الصلاة بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد
 إلا ان يقال ان التحفظ لما كان ما موراه امراموك أو الهيئة البعض به
 في التاكيد فطلب السجود له فقولهم لا يسجد إلا لغير البعض أي أو ما يشا
 في التاكيد **قوله** موكد اصفه لمحدوث أي امراموك لأنه لا بد من
 التحرز عن الخلل في الصلاة وجوبا أو نداء **قوله** كأكيد الشهاد
 نظير في التاكيد والحاصل انه لا يسجد لترك التسبيح أو الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهاد أو القنوت قبل الركوع
 أو السورة قبل الفاتحة أو البسملة قبل الشهاد **قوله** وهو وض
 الخ أي ان صار به إلى القيام أقرب منه إلى القنود دون ما إذا استوي

الامر ان او كان الى الجلوس اقرب وخرج بقوله سهوا بالسجدة له
ما اذا قصد النهوض فتبطل سجدة شروعه فيه **قوله** ونحوه في محل
قيام بكسر الهمزة والفتحة وبفتحها الشك والمراد المحال الاستعباري
الحقيقي وذلك كان قام ثم قد سهوا فلا تبطل صلاته وان طال
لكنه يسجد للسهو فان كان نعوذه في محل القيام عما كان فقد
في اثنا الفاتحة او سلم الإمام فبعد المسبوق عامة اعلمنا بالتحريم
ركان نعوذه في غير جلوسه لو كان منفردا بطلت صلاته بذلك
ان طال الزمن بان كان زائدا على قدر جلوسه الاستراحة المطلوبة
فان كان بقدرها لم تبطل ويسجد للسهو وكذا لو تقدمت اعنه الى
قد رد ذلك ثم سجد او تقدمت سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه
فلا تبطل بها الصلاة لانها معهود فيها غير ترك بخلاف نحو الركوع فانه
لم يعمد فيها الا ركعتان فكان تأثيره في تغيير نظيرها اسد **قوله** لذلك
صرحه ان الاشك لترك التحفظ الذي هو عمله لما لا يبطل عمده
وهو غير مناسب لان الترك لا يتصور من الساهي الذي الكلام فيه
فيتمه انما راجعه لغير الصريح حيث الذي استدله لما هذ بعض
افزاده افاده قبل واعراضه المذكور بزيادة على صورة السهو التي
هي بعض المعلن بالعلم المذكور سابقا **قوله** بان شك في تركي منها
اي من اركانها كما يصرح به ما بعده فخرج بالشك ما لو تذكر ترك ركعتان
فانه ياتي به على التفصيل المار في ركن الترتيب ويسجد مع الزيادة
نقطة بخلاف ما لو تذكر السلام ولم يبطل فصل ياتي به ولا سجود لعدم
الزيادة وبالشك في ترك الشك في فعل منهى عنه وان ابطل عمده
ككلام قليل ناسيا فلا يسجد له لان الاصل عدمه وبالشك في ترك
ركن الشك في ترك شرط فهو مبطل فلا يسجد له ايضا ركعتان في ترك
ركن الشك في ترك بعض معينات كنوت ان قال هل اتيت به او لا يسجد
لان الاصل عدم الفعل وخرج بالبعض المذكور في الجملة اي في جملة

منذوبات الصلاة بان قال هل اتيت بجميع منذوباتها او تركت
سها واحدا فلا تدرك له ولا سجود عنه لان المذكور قد لا يقتضي
السجود وبالمعنى البعض المبهم بان قال هل اتيت بجميع الايعاض
او ترك واحد منها فلا يسجد له ايضا لصعفه بالانها فالمراد
بالشك هنا مطلق الردد الشامل للظن والوهم لا خصوص المصطلح
عليه الذي هو الردد بين امرين مع استوائهما **قوله** فينبى على
المتيقن وهو الاقل ولا يرجع الى ظنه ولا الى توابعه وان كان
جما كثيرا حيث لم يبلغ عدد التواتر واما مراجعته صلى الله عليه وسلم
للمصاحبة رضي الله عنهم وعوده الى الصلاة في خبر ذي اليد بن
فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما هو محمول على تذكره بعد
مراجعته او انهم بلغوا عدد التواتر وهو جميع يومين بواظهم
على الكذب ولو من كفار او فسقه او صبيان واقوله ما زاد على
اربعة فاذا بلغ المحذورات ذلك العدد عمل بقولهم اما ففلم فلا يعمل به
على المعتمد **قوله** ان احتمل ان ما اتى به زائد ويجوز عن هذا السبب
بابقاع الفعل مع الردد في زيادته **قوله** فلو شك ان يفرج على
ما قبله على طريق اللقي والشر المشوش **قوله** اهي ثالثة ام رابعة
اي هل صليت ركعتين وهذه ثالثة ام ثالثة وهذه رابعة وقوله
تذكر فيها اي قبل الانتصاب لغرها وخرج بذلك ما لو لم يتذكر
بان دام شكه الى السلام فينبى على اليقين ويأتي بركعة ويسجد
للسهو **قوله** انها الثالثة اي او الرابعة وانما اقتصر على ذلك لاجل
بقوله وان بركعة لانها اذا تذكر انها الرابعة لا يحتاج للاتبان بركعة
وقوله لا يحتمل زيادته لانه لا بد منه سواء كان في الثالثة او الرابعة
قوله وان تذكر في الرابعة اي بعد ان شك ان ما اتى به ثالثة
وهذه التي تريد اليقين بها رابعة ام لا رابعة وهي خامسة فينبى
على اليقين وانتصب للاتبان بركعة ثم بعد انتصابه تذكر في اثنا ثلثها

وقبل السلام انما رابعه **قوله** لان ما فعل منها قبل التذكاري عند الانتصاب لها وقبل التذكر وقوله محتمل للزيادة اي لاحتمال ان يكون من الخامسة وان يكون من الرابعة **قوله** الشك بعد السلام اي وان قصر الفصل والمراد السلام الذي لم يحصل بعده عود للصلاة اما لو شك بعد سلام حصل بعده عود لها كان سلم ناسيا لسجود السهو ثم عاد عن قرب وشك في ترك ركعتين فلهذا تداركه لانه بان يعود ان الشك واقع في صلب ومذ لك يلغز ويقال لنا شخص عاد الى سنة لزمه نرض او يقال لنا سنة ارجيت وخرج بالشك بعد السلام ما لو علم بعده ترك ركعتين فان طال الفصل استأنف الصلاة والا دخل نفسه فيها وتداركه **قوله** في غير النية والتكبير اعم من ان يكون الغير فرضا او شرطاً كان شك في الظهر بعد تيقن الحدث فلا يضر ذلك حيث كان بعد السلام لكن لا يصلي به صلاة اخرى اما في أثناء الصلاة فيضركا من وخرج بذلك ما لو شك في الحدث بعد تيقن الظهر فلا يضر مطلقا في أثناء الصلاة او بعدها وكالشك في الظهر الشك في نية الوضوء فلا يضر بعد السلام لكن لا يصلي به صلاة اخرى بخلافه قبله يضر وخرج بغير النية والتكبير الشك فيهما او في احدهما بعد السلام فانه يلزمه الاعادة لانه شك في اصل الاعتقاد وكما لو شك هل نوى الفرض او التطوع لا الشك في نية القدوة في غير المجموعه وانما لم يضر الشك بعد فرائض الصوم في نية لشقه الاعادة ولانه يغتفر في النية فيه ما لا يغتفر فيها هنا ولو كان عليه كل من الظهر والعصر نفلي واحده وشك هل نوى ظهر او عصر او جبت اعادتهما جميعا **قوله** ولان اعتبار حكم الشك اي كون حكمه وهو التاثير بقدر حسنة اي حيث كان بعد السلام **قوله** كثير الكلامات تعتبر الكثرة والقله بالعرف وقاله الكثير هو ما زاد على سبيل

وبعد الكلام على ذلك **قوله** وغير القبلة خرج ما لو انحراف عن غير مقصده اليها فلا يسجد لانها الاصل وقوله بجراح الدابة اي اولفده كنيان او جهل وخرج بذلك ما لو تعمد الانحراف فان صلاته تبطل **قوله** هذا اما صححه الرافعي معتمدا وقوله لك المخصوص **قوله** اما اذا طال زمنه فحذر من قول المتك قصر زمنه وقوله فلا يسجد معتمدا **قوله** فينبل بضم الفاف وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية تصغير قبل بمعنى ملاصق السلام بعد فراغه من الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان سجد قبل ذلك بطلت صلاته او سلم عنه اذات وكذا سهوا او جهلا وطال الفصل او عرض مانع كحدث ولو ظهر قبل طول الفصل وخرج وقت الجمعة والايان سلم سهوا او جهلا وقصر الفصل عرفا ولم يطرأ مانع بعد السلام فلا يفتوت وان خرج الوقت لانه من المدا الجائر على المعتمد في جميع ذلك ويمن ان يقول في سجوده سبحان من لا ينام ولا يسهو لانه لانف بالحال قال بعضهم وفي العمد يستغفر الله تعالى **قوله** بزيادة او نقص اي او هما كان صلى الظهر خمسا وترك التشهد الاول او مانعه خلوج جوار الجميع وقوله لخبر الصحيحين دليل للثاني وهو النقص وقوله وخبر مسلم دليل للاول وهو الزيادة وقوله فيطرح الشك اي لا يعمل بمقتضاه وقوله ما استيقن السجود والتاثير فان اي ييقن **قوله** شفعن له صلاته اي لان الغرض من السجود جبر الخلل فكان الزيادة نزع من صلاته ولم تحصل فيها وان كانت صلى الاربع عما كان ارغاما للشيطان اي الصاقا لانه بالارغام والفتح اي القرب كناية عن اغاضته وذله **قوله** اي ردتها تفسير لشفعن وقوله وما تضمنته جواب عما يقال لم يأت بالضمير مثنى بان يقول شفعنا لان السجدة ثنتين مثنى وحاصل الجواب انهما يتضمنان الجلس بينهما فحصل التعدد فلهذا اتى

بضمير الجمع **قوله** ولا يتكرر اي لا يزداد على سجدة واحدة كتر مقتضى
السهو كان ترك الشبهة الاولى وقعوده والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعده وقعودها وتكلم قليلا ناسيا وسلم في غير محل السلام
ناسيا ونحو ذلك وتجبر خلل الكل ان قصده او اطلق فان قصده
معينا جبره فقط وفات جبر غيره ولا يسجد لذلك الغير فكانت
تركه ابتداء وانما عجز بالتكرار لا بالزيادة لاجل الاستئناء **قوله**
حقيقه مطلقا اي لا في هذه الصورة الاتية ولا في غيرها والمراد
بالحقيقه كون المقصود بكل جبر الخلل لانه اذا تكرر ليس الجبر
الى الثاني **قوله** والاصورة اي في الصورة فقط وقوله لا في سبغ
استئناء من ذلك فقد تكرر في هذه السبغ صورة لاحقيقه كما مر **قوله**
الاي مسوق اي لم يقتد بالامام بعد سجود السهو ولا يلزمه
السجود على المعتمد ويتصور في الموقوف ان يسجد عشر سجرات
بان يهدي في الرابعة بثلاثة ايمه كل في الاخيرة وسجد كل امام
منهم وسجد معه فلهذه ست ثم قام وسجد فانه يسجد فلهذه ثمان
فان كان اقتدى برابع في اوصلاته اذركه في الشبهة الاخيرة وسجد
معه كملت له عشر سجرات **قوله** سجد امامه اي قبل اقتدائه به
او بعده واعلم ان الاول في الفعل ان كانت متقلبه عن يار سمت
يا او عن واور سمت الفاف رسم ههنا الف لا نقلابها عن و او يقال سجد
يسهو اسهوا وان كان غالب الشياخ لجهالهم يسمونها يا وكذا ذلك
عفا ترسم الف لا نقلابها عن و او فكما به المصنف عفا الله عنه باليا خطا
نفس عفا عنه بهن العيون يكتب باليا **قوله** يسجد مع امامه ايمه
وجوبا ان كان فرغ من اقل الشبهة ولا فلا يتابعه بل يسجد اخر صلا
تدبها فان لم يسجد معه بل قام بعد سلام الامام عمدا بطلت صلاته
كما ذكره في المنهج اما الوقام سهوا بان سجد عن سجود الامام حقيق
سلم فيسقط عنه السجود كما هو مفهوم قوله عمدا لانه لمحض المتابعة

وقد فاته

وقد فاته قال سم انه لا يلزمه حينئذ اخر صلاته ايضا ولو نوى
مقارفة الامام او شرعية فيه او في اثباته فالوجه سقوطه
او ما بقي منه هذا الحكم المسوق اما الموافق فيستقر عليه السجود
يفعل الامام له ويكون كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا
عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والواجب عليه اعادة الصلاة
كالوتر ركنا منها **قوله** واخر صلاته اي تدبها وقوله لانه اي الاخر
قوله وفي ساه يسجد السهو في العبارة مساحه فانه لم يسجد
بالسجود الا ان يقال انه لما اتى به لخلل مظهر تبيات خلافه
في الواقع شبهه بالساهي بجامع مطلق الخلل **قوله** فيسجد ثانيا اي
لزيادة السجود الاولى وهذا مع قولهم لا يجبر نفسه وقوله لاساه
بعده بان تكلم بعده وقبل ان يسلم ناسيا وقوله ولا فيه بان تكلم
بغيره فيه او سجد للسهو ثلثا سهوا وهذه المسئلة هي التي
سأل عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يجبر في علم امتدحت
الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتدي الى
الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يسجد
قال لا لان المصغر لا يصغر اي ان القاعدة الخويه ان المصغر كجبر
لا يصغر مرة اخرى بان يزداد فيه حرف ثاقل للتصغير فيقال على قياسه
ان المكبر لا يكبر فسجود ثلاثا تكبير للسجود فلا يكبر بالسجود ثانيا
وذكر بعضهم ان هذه القصة حوت بين محمد بن الحسن الحنبلي والفرز
وهما ابنا خاله وكذا الوشك هل يسجد للسهو سجدة او سجدة بين فاختار
بلاقل وسجد اخرى ثم تحقق انه كان سجدة بين لم يعد السجود **قوله**
مطلقا اي الواقع فيه وقبله وبعده والضابط ان السهو في سجود
السهو لا يقتضي السجود والسهو به يقتضيه **قوله** او خرج بعضهم
ان يبطلت صلاته واعتبر للباقى امام الظهر ولومع سعة الوقت
لانه دوام ولعدم صحة استئناف جمعة بعد اخرى انقضت صحته

قوله يتمها اي الساجد للسهو في الجمعة وقوله فيها اي فيما اذا
خرج وقت الجمعة قبل سلامه او خرج بعضهم منها ولم يبق اربعون
قوله او يمنع سيد بان اذن السيد لعبده في السفر فسا فر وشرع
في صلاة مقصورة وحصل منه ما يقتضي السجود فسجد في اخر
صلاة المقصورة ثم منعه سيده بعد السجود وقبل السلام فيلزمه
الاعتناء بتبني ان الاولى وقع في غير محله واما اعتبار اذن السيد
لحوز القصر للرفيق وكذا يقال في الزوج وما بعده **قوله** او داله
لان له منع ولده من السفر ولو كان بالغاً السفر تعلم لفرض **قوله**
من السفر متعلق بمنع وقوله يتم صلاته ويسجد راجع لكل من المسائل
الثلاث اعني نية الإقامة وما بعده وتمام الصلاة على سبيل التنبؤ
كما لا يخفى **قوله** اخراي اخر صلاته وقوله بتمامه اي بسبب ذلك
قوله ما ادركه مع امامه اي فيلزمه متابعتة فيه **قوله** من الاعتدال
بيات لما ادركه اي ادرك الإمام في الاعتدال او السجدة او الجلوس
بينهما او جلوسه الاستراحة الخ فلا يشك ان جلوسه الاستراحة انما
فعلها الإمام لا يلزم المأموم موافقته لان ذلك في الدوام وهذا في
المابته اذا اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة لزمه موافقته
علافاً ما اذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة لا يلزمه موافقته
فيه لعدم فحش المخالفة **قوله** وللأستراحة اي والجلوس للاستراحة
وقوله والتشهدين اي وجلوس التشهدين وقوله وسجود التلاوة
اي اذا اقتدى به فيه لزمه متابعتة **قوله** والاعتناء عطف على ما ادركه
فجمله ما يلزم المتابعة فيه عشر اشياء لانه بين ما سبقه وعطف
عليها الاعتناء واكثر ما ذكره من هنا الى آخر الباب على سبيل الاستطراد
لان الكلام في السجود قد ذكر غيره ليس في محله لانه لم يترجم له **قوله**
لا التشهدات والقنوت بالرفع عطف على ما ادركه اي لا الفاضلها وتسلط
الجلوس والقيام نواحيات لان الواجب المتابعة في الانفصال لا الأقوال

قوله

قوله لكن ليس له التبعيه فيها حتى لو كان سبقا فالسنة ان
يأتي بجميع الفاظ التشهد من الواجب والمستحب ولا يقتصر على
المستحب في الاول **قوله** نعم استدرأك على قوله والتكبير
اي اذا كان الإمام في احد التشهدين او في السجود مثلاً ونزى
المأموم في هذه الحالة وكبر للأحرار فلا يحتاج اذا انتقل للإمامه
فيما ذكر ان يكبر بل يقتضي ساكتاً لان ذلك ليس للمتابعه ولا لما
يحسب للمأموم موصراً **قوله** للانتقال اليه اي الى ما ادركه فيه
وكذا انما اليه فيما بعد وجعل الضمير الاول للإمام لاظهر وقوله
لعدم متابعتة اي لان انتقال الإمام الى ما ذكر وجده قبل الاقتداء
واما الانتقال عما ادركه فيه فكبر له وكذا الوقوف بعد سلام الإمام فيقوم
مكبراً ان كان جلوسه مع الإمام في محل جلوسه لو كان منفرداً
بان ادركه في ثالثة الرابعة او ثمانية الثلاثيه ثم قام ليأتي بما عليه
فيقوم مكبراً فان لم يكن محل جلوسه قام ساكتاً اي غير مكبر بل يقوم
مكبراً مثلاً لان الصلاة لا يناسبها السكوت وعبارة المنهج ولو ادركه
في اعتداله فما بعده وافقه فيه وفي ذكر انتقاله عنه لا اليه واذا سلم
امامه كبر لقيامه او بدله ان كان محل جلوسه والافلا **قوله** بخلاف
ما بعده اي بعد ما ادركه فيه فيكبر للانتقال اليه وان لم يحسب له
للتابعته لان امامه فيه وقوله والركوع اي وخلاف الركوع فانه اذا ادركه
ادركه فيه يكبر للانتقال اليه وان لم يتابعه حال الانتقال له محسباً
قوله ويسقط عنه القيام الخ جملة ما ذكره متناوئاً شرحاً سبعة
اشياء محل سقوط ما ذكر ان كان الإمام أهلاً للمحتمل والاكتمال فلا
وما ذكره في هذا ليس بظاهر **قوله** في الركوع اي ويدرك الركوع
اي بشرط ان يطمئن يقيناً قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهذا
في غير الركوع الثاني من صلاة الكسوف لانه انما تدرك الركعة فيه
بادراك الركوع الاولين كل ركعة ان قل **قوله** صحهية اي التي

جهر الإمام فيها ولوسريه وعكسه بعكسه فالمعبر بالمفعول لا
بالمشروع كما مر **قوله** للنهي عن قرأته فلو خالف وقرأ أثبت على أصل
القرأة وإن كان مخالفا للسنة بآتيانه بالشئ في غير محله ويجري
ذلك في جهره بالكروايتانه به في غير محله **قوله** فإن لم يسمعها أي
قرأة الإمام لصم أو بعد أو سماع صوت لم يسمعها أو الأسرار ولو في
جهرية للمؤمن أن العبرة بالمفعول لا بالمشروع وقوله أو كانت
الصلاة سرية أي أسر فيها الإمام ولو جهرية نظير ما مر **قوله** إذا
تركها الإمام أي عده أو سهوا كما مر وقوله فيتركها المأموم أي وجوبا
لأنهما يتحقق فيه المخالفة مع أن المأموم يحدث جلوس تشهد
لم يفعل الإمام فلا ينافي ما سياتي في القنوت **قوله** ويستقطع عنه
أيضا القنوت أي إذا سمعه والوقت هو **قوله** أو يوافق في التنا
أي أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا يتبطل به الصلاة على
المعتمد ويقتصر الخطاب هنا لأنه مطلوب ولو جود الرابطة بخلافه
في اجابة المصلي المودع فإنه لا يقتصر لعدم طلبه وعدم الرتبة
قوله ومن الدعاء أي وإن كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا
محمد لأنه المراد الدعاء يومين فيها وكذا من أوله إلى لفظ قضيت
وما يبي ذلك كله يتوافق فيه أو يسلكت أو يقول ما مر فلو ترك
الإمام القنوت وقيامه معا وهو السجود فإن أمكن المأموم أن
يقنت ويدركه في السجود الأول نذير له فعله أو في الجلوس بين
التحديق كره له فعله أو بعد هويته للسجدة الثانية وجب تركه فإن
أتى به عامدا إعمالا بطلت صلاته بمجرد التخلو لأنه قصد المبطل في
فيه ولو قبل أي يهوي الإمام وما ذكره قل هنا فيه نظر **باب**
صلاة الجماعة أي جماعة الصلاة أي الارتباط الخاص بين
الإمام والمأموم واعترض بأن الأولى تقديم هذا على صلاة
النفيل لأن الجماعة من قسم الفرض واجب بانه إنما أخر

لجربانها فيه كالغرض **قوله** أقل الجماعة إمام ومأموم أي بخلاف
الجمع فإن أقله ثلاثة ولا يطلق على الاثنين إلا مجازا والكلام في
فاصدقات لفظ الجمع ولفظ الجماعة كرجال ورجلين ورجلين
لا في لفظ جمع أي جمع فإنه يطلق على اثنين حقيقة لأن مدلوله
نظم شئ إلى شئ ولا في لفظ جماعة فإن أقله ثلاثة وبحل كون أقلها
إماما ومأموما في غير جماعة الجماعة إماما هي فلا بد فيها من أربعين
وإذا لم يوجد صالح في البلد إلا إمام ومأموم كانت فرض عين عليهما
لأقامته الشعائر والافتراض كفاية **قوله** والأصل في طلبهما ينقل
في وجوبها ليكون كلامه جاريا على كل الأقوال في أنها فرض عين
أو كفاية أو سنة لأن الطلب بعم ذلك **قوله** طائفة تطلق على
الواحد كما تطلق على الأكثر فصح الاستدلال بذلك على المدعى وهو
أن أقلها ما ذكر **قوله** أمرها في الخوف يحتمل أمر الوجوب والنذير
وعلى كل فالأمر بها في الأمن أولى ويحتمل أن يراد النذير في الخوف
الوجوب في الأمن لأنها إذا نذرت مع المشقة فيجب عند عدمها
وعلى هذا فلا يقال إن الأمر بها في الأمن أولى لعدم اتحاد الأمرين
وإن كان الثاني تزايد التاكيد عن الأول **قوله** أفضل يؤخذ من
التعبير بأفعل التفضيل أن الانفراد جائز إذا لو كان متمعا كان
المنفرد أمرا والأتم لا أجر له فلا فضيلة في صلاته مع أنه أثبت له
في الحديث فضيلة **قوله** الفذيل بغيره وإلى معجمه أي المنفرد وقوله
درجه أي صلاة كما في رواية وحده ما فسره بالوارد وقوله فيها
أي في الصحيحين وقوله ضعفا أي مثلاً **قوله** لأن ذلك يختلف
ولأن المعدل لا مفهوم له **قوله** أحوال المصلين من الخشوع و
التدبر في القراءة والمحافظة على السنة والمصلين بيا واحده
الجمع وأما بالكلمة فمخدوفه لأننا الساكنت قال مر لا وان
الاختلاف بحسب قرب السجود وبعده وإن الرواية الأولى في الصلاة

الجمهوريه والثاميه في السريه لانها تنقص عن الجمهوريه بسبب قراة
 الامام والتاميه لتامينه **قوله** او انه صلى الله عليه وسلم هذا
 التاويل هو الرابع سوا كثر الجمع او لا فافضليه الكثير على القليل
 من حيث الذات لان حيث العدد فمن صلى في واجبه له سعة
 وعشرون ومن صلى مع الف كذلك لكن درجات الثاني اكل وعلى
 هذا فالانسيب ذكر الحديث الثاني قبل الاول لكونه صلى الله عليه
 وسلم قاله قبل الاول كما هو مقتضى التوجيه فيقدم وضعا كالقدم
 وجود او ملك صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة مدة مقامه
 بمكة يصلي غير الخمس وهو ركعتان بالقداه وركعتان بالعشي
 والخمس بعد فرضها بغير جماعة لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 كانوا يهتدون بصلواتهم في بيوتهم فلما هاجر صلى الله عليه وسلم
 الى المدينة اقام الجماعة وواظب عليها والمراد انه كان يصلي بغير
 اظهر الجماعة فلا ينافي ما تقر من ان جبريل صلى به صلى الله عليه
 وبالصحابه رضي الله عنهم صبحه الاسرا ايضا كان صلى الله عليه
 يصلي بعد ذلك بعلي وصلى ايضا بخديجة فشرعت بمكة صبحه ليلة
 الاسرا وقول ابن حجر شرعت بالمدينة مراده انه شرع اظهرها ومن
 المعلوم ان مشروعية الصلاة كانت ليلة الاسرا وهي متقدمة
 على الهجرة بمسالك فلا وجه لما قاله بعضهم **قوله** في المكتوبات
 ذكر فتود اخمسه واخذ محترزها على اللو والنسب المرتب **قوله**
 المودة يستثنى منها الصلاة التي رخصت لحرمة الوقت مع وجوب
 اعيادها فالجماعة سنة فيها ويستثنى ايضا صلاة مشقة الخوف
 وظهر المعدورين يوم الجمعة لان الخط السعار يظهر باقامة الجمعة
 فلا حاجة الى ظهور شعاع اخر غيرها اي من شأن الشعاعات
 يظهر بذلك حتى لو توقف ظهوره على جماعة الظاهر لم تكن واجبه
 افاده من **قوله** غير الجمعة بالنصب على الحال لا بالجر لانه نكرة

سوغله

سوغله في الابهام فلا توصف به المعرفة **قوله** فرض كفاية اي
 في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة وقد عارض لها التعيين
 كسائر فرض الكفائيات كان لم يوجد زيادة على من تقوم به من
 امام ومأموم فتكون حينئذ فرض عين عليهما وكذا الورى اما
 رالكما وعلم انه اذا اقتدى به ادرك ركعة في الوقت لان صلى منفردا
 ويوجد من ذلك تحريمها فيما اذا راي الامام في جلوس التشهد
 الاخير وعلم انه لو اقتدى به فيه لم يدرك ركعة في الوقت وان
 صلى منفردا ادركها **قوله** على الرجال الاحرار اي البالغين العقلاء
 المستورين بغير ما يزرى كطهارة المقيمين ولو يباديه الغير
 المعدورين بشئ مما سياتي ولو من الجن فليست فرض كفاية
 على من اتصف بضد شئ من ذلك **قوله** لخير ما من ثلاثة الا دليل
 على كونها فرض كفاية ووجه الدلالة منه انه غير بقوله لا انقام فيهم
 اعم من قوله ان يكون المقيم كلهم او بعضهم ولو كانت فرض عين لقال
 لا يقيمون اي كلهم وما نافية وثلاثة يستداجرون من الزائدة والخبر
 الاستحواذ الخ وقوله في قرية او بدو اي بادية صفة اولى وجيلة
 لا انقام فيهم صفة ثانية وتمام الحديث فعليك بالجماعة فانما ياكل
 الذئب من الغنم الفاصيه بالنصب مفعول ياكل اي البعده عن
 اخواتها ولم يذكر الشيخ ذلك لانه ليس فيه دالة على ما ادعاه
 وهو كونها فرض كفاية لان عليك اسم فعل بمعنى الزم في ذلك على
 كونها فرض عين واعتراض الاستدلال بصدور الحديث على
 كونها فرض كفاية بان استيلا الشيطان يكون على ترك المندوب
 فلا يكون ما ذكره ليلا على الفرضية **حبيب** بان المقصود
 منه التحذير عن اتباعه في امر يحصل به الاسم وهو انما يكون
 في الواجب **قوله** فتجب تقريع على كونها فرض كفاية او على الحديث
 المفيد لذلك على ما مر وقوله بحيث يحتمل انها حيشية تقيد

واضافها لما بعدها للبيان اي يقيد هو ظهور الشعار ويحمل انها
معنى مكان والبايع في الجملة بعدها صفة لها والعديد محذوف
وفي القرية بدل منها والتقدير في مكان يظهر فيه الشعار ثم انزل
من ذلك في القرية الخ والشعار بكسر الشين ونحوها جمع شجرة بمعنى
علامة اقامة الجماعة وهي نوح الابواب وعدم احشاش الناس
من الدخول فيساع عند الطارقات انهم مقبوض الجماعة ولا بد من
ذلك في كل بؤة من الجنس ويقا تلهم الامام حتى يقومونها على الوجه
المطلوب ولا يحصل الشعار الا باقامة من اهل الوجوب ولون الجن
ان كانوا على صورة البشر بخلاف ما اذا كانوا على صورهم لانها منزهة
فيعسر الحضور معهم فلا يحصل باقامة من الصبيان ومثل ذلك
احياء الكعبة بالنسبة فيحصل فانه لا يحصل الا بفعل المكلفين
الاخر لان القصد منه تعظيم شعائر الله تعالى وفعل غيرهم ليس
فيه تعظيم بخلاف صلاة الجنازة فان مقصودها الدعاء وهو من
الصغير اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه ومثلها الجهاد لان المقصد
منه نكابة العدو وهو من الصغير انك اذا فعلها من لم يظهر به شعاعها
مع من يظهر به وقعت له نكبة او مستقلا سنة لان فرض الكفاية
اد اقله من يستطاعه المخرج وقع سنة في حقه الا في الجنازة و
الجهاد **قوله** في القرية اي في محل منها ان كانت صغيرة ولو غير مسجد
كسبت على المعتمد وفي محال ان كانت كبيرة ولو غير مساجد على ما مر
ولا بد في حصول الشعار ان يكون المحل الذي تفعل فيه متمتع
بقصر الصلاة فيه كالجرحه كما قاله روى وقرره شيخنا البرماوي خلافا
لما قاله من وقوله مثلاً ان به ليفيد ان القرية ليست فيه ابل المراد
محل الاجتماع فيمثل البلد والبادية **قوله** وخرج بما ذكر الخ وخرج
ايضا بالبايعات الصبيان وبالعقلاء غيرهم فلا تصح منهم وبالمستورين
العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حقهم سواء المان كانوا

عميا او في ظلمه فيستحب لهم وبالمقربين المسافرين فلا تجب عليهم
قوله وصلاة النساء والمختار وهذه بخلاف صلاة النساء على الجنازة
فلا تجب لهم الجماعة فيها سواء جنازة الرجل والمرأة وكان الاولى
ان يقولوا النساء والمختار فلا تجب عليهم لان محذور الرجال من ذكر
لاصلاتهم **قوله** ومن به رفق ولو بعضها وان كان بينه وبين
سيده مهاباة والتوبة له سواء انفراد الارقا بالدرام لا خلافا لمن رجع
خلاف ذلك ولا بد من اذن السيد مطلقا لانها صفة تابعة فليست
كالسنة الرواتب **قوله** فلا تجب فيها اي المذكورات السنة وقوله
وجوب كفاية صادق بان تجب وجوب عين كافي الجمعة او تكون
سنة كافي غير المندورة او لا تسن ايضا بل تكون مباحة كافي
المندورة ومثلها في صلاة العراة فذكر الجماعة ثلاثة احكام في
الصور السنة التي خرجت بالقيود المقتضية لكن فرض كفاية
وبقي انها تكون مكروهة في نحو مقتضيات مختلفة وحراما
في ما اذا راي الامام في جلوس الشهيد الاخير الخ ما مر فحيلة احكام
الجماعة ستة **قوله** في الجمعة اي في الركعة الاولى منها كمر ومثلها
الجمعة بالمطرف تجب الجماعة فيها في اول الثانية والمعادة فتجب
الجماعة في جميعها وكذا المندورة جماعتها فلا بد من الجماعة في
جميعها لان المندوب يسلك به مسلك واجب الشرع فاذا انفراد في
بعضها صححت وان لم يخرج من العهدة اذا اتفق فيها صلاة الامام والمأموم
اي على او نوعا كظهور من وان اختلفا نوعا فقط كعصر خلف ظهر
او نوعا وصفة كغريب خلق ظهر كانت الجماعة مكروهة ومع ذلك
تحصل فرضيتها كفرض خلق تنقل وعكسه ومودة خلق مقتضية
وعكسه **قوله** اي لا رخصة الخ الرخصة بسكون الخاء بحوزة رخصها
لغة السهولة واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعدم
كامل الميتة للمصطر وقصر الصلاة والفطر للمسافر والمراد هنا المعنى اللغوي

قوله العذر وهو مسقط للحرمة على القول بان الجماعة واجبه
وللكرامة على القول بانها سنة والمعتمد حصول فضيلة الجماعة
عند العذر وان لم يكن عارضا على فعلها لولا وجوده على المعتمد
كما قيل في المريض وقيل لا بد من العذر لكن دون تضيعة من فعلها
والمنفي في كلام النووي الفضيلة الكاملة وترد شهادة المداوم على
تركها بغير عذر بخلاف من دأب عليه بعد فراغ الامر امام الناس
بالجماعة وجبت الا عند قيام العذر **قوله** فلم يات بسكون الها وبكسر
مع اختلاس او استباح لانها مفعول وليست اخر الفعل بل اخر اليا
التي حذفها الجار **قوله** اي كماله هو خير لاوله متعلق به وانما لم تكن
كامله لتقصها بفوات الجماعة فيحرم عليه او يكره على ما مر **قوله**
والعذر كطرد ذكر عشرة اعداء يعرضها عام وهو الثلاث الاو والبقية
خاصه والمراد بعمومه عدم اختصاصه بشخص دون اخر فلا يشترط
وجوده ليلا ونهارا ولا في جميع الامكنه وخصوصه بعند ذلك
قوله بحيث يبيل الثوب بخلاف ما لا يبيل نفسه فطر الماس سفوف
الطريق عذر وان لم يبيل لغلبة نجاسته واستقداره قاله ري وبيل
بضم الباء الموحدة من باب رد برد اما بكسرهما فمعناه مع المريض من
مرضه يقال بيل من مرضه يبيل بالكسر بلا اذ **قوله** بفتح الحاء قال
في المنهج على المشهور ومقابل سكونها وهو لغة رديه وان كانت
جائزه لان الحاق حلق وكسدة الوحل فيما ذكر شدة البرد او السيلج
على الارض بحيث يثيق المشي على ذلك كمشقته في الوحل **قوله** لتلويته
الرجل ولا يكلف الركوب وكالرجل الثوب لا النعل لان اقل شئ يلويته
قوله وترج يكون تانيها بديل يحرقها عليهم وقد ذكر مرها نحو رجع عاصق
ومثل الرج الظلمه السديده فهي من الاعذار وكذا شدة الحر
وشدة البرد بديل او غمار المسقة الحركة فيهما قاله في المنهج فان
احسن بديل نوى الخلقه من العذر العام او صحتها من الخاص

59
قوله دون النهار قال في المهمات والمجته الحاق الصبح بالليل في ذلك
اه شرح المنهج **قوله** ومذاقعه حدث المفاعله هنا ليست على بابها
المراد بها اصل الفعل وقوله يبول ببول بصور الحديث وغيره في شرح المنهج
من البيان **قوله** فيبدأ بتفريغ نفسه لكرامة الصلاة حينئذ هذا
ان اتسع الوقت بحيث لو قدمها ادرك جميعها فيه والاصل في الفرض
ان امن سبفه فيها وامن ضرر من حبس الترج وخوفه ببيع التيمم والوقد
وان خرج الوقت وقوله لذلك اي لانه يذهب الخشوع **قوله** نياكل
لقما محل ذلك اذ كان يكتفي بها فان لم يكتف بها بل كان يتطلع الى
غيرها اكل حتى يشبع الشبع الشرعي بان يتلى ثلث الامعالات ثمانية
عشر شرا فيجعل سنة منها للطعام وسنة للشرب وسنة للنفس هذا
ان اتسع الوقت فان ضاق اقتصر على اكل القم قرره شيخنا عطيه
قوله يكسرها بالمشاة التحتية وفي نسخة اسقاطها فتكسر بالمشاة
الفوقية **قوله** مما ياتي عليه اي يجلس عليه ويتناول مرة واحدة
وقوله كمويق هو دقيق الشعير او البر المقلي المضاف اليه اللبن
او الما او نحوها فيدرب في ذلك ويشرب مرة واحدة **قوله** من نفس
اي نفس من يلزمه الذب عنه وهو المسلم المحقون الدم **قوله** ومال
اي سوا كان له ام لغده لزمه الذب عنه لعدم المشقة عليه والكوبه
وديعه ام لا كثيرا كانت ام لا كفلس ومن ذلك ما لو وضع خبره في
التنوير وخاف عليه من الحرق لو صلى جماعة وكذا لو خاف حموضته
لو صلى قبل خبره او غسل ثيابه وخاف عليها من السرقة اذ ذهب
بصلي مع الجماعة او صلى الجمعه بشرط ان لا يقصد بغسلها اسقاط
ذلك **قوله** وغيرها غير النفس العضو والمنفعة وغير المال الاختصاص
قوله هو ظالم يمنع بان كان موسرا وخرج بذلك ما لو كان معسرا
فهو قادر على بينه الاعسار فلا يسقط عنه طلب الحضور **قوله**
لو كانت الدعوى عند حاكم لا يرى ثبوت الاعسار بالبينه لا بعد المحبس

كالخلف سقط عنه الطلب وكذا لو كانت معسرة وهو عاجز عن بينه
الاعسار **قوله** وغلبة نوم ربات عجز عن دفعه مدة الصلاة ومثل ذلك
غلبة النفاس اما مجرد النفاس والسنة بكسر السين وهو ما يتقدم
النوم من الفطور فليسا بعد **قوله** واقامة على مريض اي قيام
خدمته ومصالحة كسر دواء وائناس له فعلى بمعنى الباد بعد رمضان
اي قيام بخدمه مريض الخ وبعضهم فسروا اقامه بالمريض
اي بقاطعي مصالح المريض وهو يرجع لما تقدم ولا فرق في المريض
بين ان يكون محزنا او لا كفا سبق فليس القيام بخدمته من حيث
المريض لامن حيث الفسق كما قيل في ائناس الضيق انه ليس
من حيث كونه ضيفا لامن حيث كونه فاسقا **قوله** كزوج وصديق
اي وصهر وحمولك واستاذ وعتيق ومعتق **قوله** منزليه اي
وان كان له متعهد وقوله اي منزليه الموت اي اسبابه لما روي
عن ابن عمر رضي الله عنه انه ترك الجمعه وحضر عند قومه سبيد
ابن زيد احد العشرة لما اخبر ان الموت منزليه افاده **قوله**
او مريض عطف على منزليه اي او لم يكن منزليه لكن كان
يانس بحضور خو قومه بخلاف الاجنبي لو انس به فلا يكون
ذلك عندنا في حقه ولا يخفى ما في كلامه من الركاكة لان عطف
خو القريب وليس كذلك فيهما وعبارته في المنهج سالمة من ذلك
ونصها مع شرحها وحضور مريض بلا متعهد او متعهد وكان
خو قريب محتضرا او لم يكن محتضرا لكن يانس به بخلاف مريض
له متعهد ولم يكن خو قريب او كان ولم يكن محتضرا ولا يانس
بالحاضره باختصار **قوله** وان كان له متعهد تعيم في كل من
المنزليه ومن يانس بالحاضر عنده **قوله** وتيسر الاخيره وهي
قوله او مريض يانس به وقوله من زياد في اي على التيق وكذا
صنع في المنهج كاعلمت **قوله** رفقه بتثليث الراء هو ان ذلك لا يرقا

اي الانتفاع بهم **قوله** في سفرائي ولو قصيرا ولا بد ان يكون
لفرض صحيح وقوله من الوحشه يفيد ان مجرد الوحشه كاف في
سقوط الجماعه وان لم يتضرر بالتخلي وهو كذلك لانها وصف ومثلها
التيمم لانه وسيله بخلاف الجمعه **قوله** ورجا وحده ان ضاله المراد
بالوجد ان ما يشمل الحقوق وبالصالة ما يعم الناد والشارد والابق
اذ يقال في البعير المنفلت بند وفي الشاه شردت في ادراكها الحقوق
وفي غير المعلوم محله في غير الرقيق ضاله وفي الرقيق مطلق ابق
وادراك ذلك وجدان وبقي من الاعداد اكل ذي رزح كربه كنوم
بضم المثلثة مع الواو والهمز وبصل وكراث بضم الكاف وفجها وبجل
الفاسوا كان ما ذكرنا او مطبوخا بقي له رزح يودي وان قل من
ذلك الرخا كان ذكره من نفسقط بذلك كله الجمعه والجماعه بشرط
ان يقسم الله وان لا يقصد باكله الاسقاط والواجب عليه الحضور
واعقلا الناس واعلم ان اكل ذي الرزح الكرمه مكروه مطلقا
سوا كان في المسجد او في غيره بشرط ان لا تتوق نفسه اليه وان
يجد غيره يتاد به فان تاقت نفسه اليه او لم يجد غيره كذلك فلا
كراهة وذكر في المواهب انه صلى الله عليه وسلم اكل البطيخ مطبوخا
وبقي منها ايضا الخوف من عقوبة كفور وحده قدان وتقرير له
اولاد مي برحو الخائف العفو بغيره مدة رحانه العفو وهي مدة
يعرف فيها ستكون قلب من له الحق بخلاف ما لا يقبل العفو كحد
سرقه وشرب وزنا اذا بلغت الامام وثبتت عنده او كان
لابر حوا العفو واستشكل الامام جوان الغيبة لمن عليه ذوديات
موجبه اي سبه وهو القتل كبره والتحقيق بالغيبة ينافي ذلك
لانه يجب عليه تسليم نفسه حال لولي القتل واجاب بان
العفو مندوب اليه اي مستحب والغيبة طريقه في اريت كانت
رد المصوب واجب حالا ويجوز تأخيرها اذا لم يجد من يشهده عليه

لانه لا يصدق في دعوى الرد والتسليم وان كان واجبا حالاً لكن لما كان العفو مستحباً ولا يتوصل اليه الا بالعفو كانت جائزة وبقي منها ايضا ما لو خلق عليه نحو والده ان لا يخرج لحرف عليه مثلاً رتبها ما لو رقت اليه جديده بكر او نيب فيعذر في ترك الجماعة والجمعة ايام الرضا فان كان لا يجب عليه ترك ذلك فيها على المعتقد **قوله** وكل ذلك ايم ما تقدم من الاعذار والمراد الحكم المجموعي لا المجبى لان بعض الاعذار لا يتأتى معه اقامة الجماعة في البيت مخوف بالانقطاع عن الرفقة ورجا وجدان الضالة وكذا ما دفعه الحديث والتواتر للطعام فانه لا فرق في كون ذلك من الاعذار بين ان تكون في بيته او لا **قوله** والاباء تألف له اقامتها في بيته فتخو روحه بات سهل عليه امرها والصلاة معه وهي متمثلة له فلا يسقط عنه الطلب اذ لا عذر حينئذ في الترك **قوله** ولا تحصل الجماعة للمأموم الخ هذه اشراط من شروط القدوة السبعة وذكره دون غيره بوسطه لقوله وتذكر الجماعة الخ لان كلام المات يكاد ان يكون غير مرتبط بعبءه ببعض فاشار الى ان هناك نوع ارتباط وايضا لما تحصل حقيقة الجماعة لا بد لك الشرط انصهر عليه وباقي الشروط توفق بنظم صلاتهما في الافعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلاف مكتوبه وكسوف او حجارة وتاليتها تبعية امامه بان يتاخر **قوله** عن تحريمه وان لا يسقه بركتين فعملت عامداً للمأوان لا يتاخر عنه بهما زواله بالاعذار فان قارنه في التخرم ولو شك في رابعها العلم بانتقال الامام بروية او سماع لصوته او صوت مبلغ عدله رواية وخامسها اجتماعهما مكان فان كانا بمسجد فالشرط ان لا يكون ثم ما يمنع الاستطاعة الى الامام وان كان لا يمكنه التوصل الى الامام بالابواب والارواح فغطف اي استدبار القبلة وان كانا بغيره زيد على ذلك القرب وان لا يلزم على وصول المأموم للامام ما ذكره سادسها موافقته في سائر محس

مخالفة

مخالفة فيها فعلا وترك السجدة تلاوة وتشهد وسابها عدم تقديمه في المحلات على امامه **قوله** ولا تحصل الجماعة اي لا تحصل حقيقة الجماعة التي هي الربط بين الامام والمأموم بالنية سواء حصل مع ذلك فضلها ام لا بان تقدم على امامه ولو ببعض ركن لانه حرار بل بركتين سطل كالوفاخر عنه بهما الفير عذر او قارنه في فعل لانه مكروه وكذا في قول طلب ان يتاخر عنه فيه كالمعاذ في الركعتين الاولتين ولو في السرية بحسب ظنه **قوله** بالنية الاقتداء كلامه ظاهر في نية المأموم دون الالهام لانه لم يذكر نية الإمامه الا ان يقال اكتفى بنية الجماعة لصلاحتها للامام ايضا وتعمد بالقرينة واعلم ان نية الاقتداء او الجماعة او نحوها واجبه على الامام والمأموم مع الاحرام في كل صلاة لا يصح فرادى وهي الجمعة والمعاذ والمجموع بالمطر والمندورة جماعة فان لم ينوبها لم تنعقد صلاتها نعم المندورة جماعة تنعقد فرادى مع الائم بترك النية ومنه وبه للامام في غير ذلك لينال فضيلة الجماعة من حيث وجودها لانه لا يحصل الا بها ولا تنعطف على ما قبلها وواجبه على المأموم ان اراد المتابعة مطلقا ولو في اشناصلاته في غير جمعة كما مر فان لم ينوبها وتابع قصد في فعل او سلام بعد انتظار كثير انطلت صلاته لانه وقفها على صلاة غيره بلا ارتباط بينهما او تابعه اتفاقا او بعد انتظار يسير او كثير بلا متابعه لم يضر لكن ينته في اشناصلاته مكروهه مقوته بفضيلة الجماعة حتى فيها اذ ركه مع الامام على المعتقد فالاولى الاختصار على ركعتين ويسلم ثم يقعد في خلف ذلك الامام وكان اذ خال نفسه مع الامام في اشناصلاته مكروه كذا قطعها بغير عذر بخلاف ما كان اذا كانت به كسطوبان الامام فلا يكره ولا يفوت ثوابه ويجوز الانتقال لجماعة اخرى الا في الجمعة لما يلزم من اشاعة بعد اخرى كما مر ولوعلم الاجر ان المتأخر عنه من الجماعة

وكان الشعار يتوقن على حضوره حرم عليه ايجار نفسه بعد دخول
الوقت وكذا ان علم انه يمنع من الجمعة فيحرم عليه ايجار نفسه
بعد الفجر هذا ان لم يضطر لذلك والاحكام **قوله** وتذكر الجماعة
اعلم ان الكلام على ما يتعلق بالجماعة مخففة في اربعة مقامات
ادراك فضيلتها وادراك الجمعة وادراك الركعة وادراك فضيلة
التحرر وتكميل المصنف على الثلاثة الاولى على الترتيب وترك الرابع
وهو ادراك فضيلة التحرم وانما يحصل ادراكها بشيئين بحضوره
له واستغاله به عقب تحرر امامه فان لم يحضر او تراخى فاشتبه
لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة وهي التي لا يكون ركنها يسع كرتين
فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل ولا كانت ثقله
هكذا ذكره الحلبي وعش في خواشي المنهج والمعمدة ما ذكره في حاشيته
على مر وهو ان الخفيفة هي التي لا يعضى بينها من يسع القيام
او معظمه فان مضى فيها ذلك ثقله ويندب الحرص على ادراك
تلك الفضيلة في الحديث ان من لا امر تكبيره الاحرام اربعين يوما
كسبت له براءة من النار وبراءة من النفاق ولو خاف فوت هذه الفضيلة
لو لم يسرع في المشي لم يسرع فيه بل يمشي يسكينة بخلاف ما لو خاف
فوت الوقت او الجمعة لو لم يسرع فانه يسرع وجوبا ولو تعارض
في حقه الصنف الاول وتكبيره الاحرام قدم الصنف الاول او الصنف
الاول واخر ركعة مع الاحرام قدم اخر ركعة عن زكي والصنف الاول
عند رالكبير وتقدم ان الانفراد عن الصنف المذكور مقوت لفضيلة
الجماعة وقيل فضيلة الصنف واما تقطيع الصفوف بان يقف
اشان معا او ثلاثة معا فتحصل لهم فضيلة الجماعة وتفتوت فضيلة
مساواة الصفوف فقط كما قاله **مر قوله** اي فضيلتها دفع به ما
يتوهم من تكراره مع ما قبله **قوله** با دراك تكبيره اي قبل الشروع
في السلام وان لم يقعد معه بان سلم عقب تحرره كما قاله في شرح

المنهج فلا بد من اتمام التكبير قبل الشروع في ذلك ولا انعقدت
فراذى على معتمد ر وقال ابن حجر تنعقد جماعة لان الشرط عنده
ادراك التكبير قبل تمام السلام ولو احرر فتبين ان الامام سبقه
بفراغ السلام لكن عارض عن قرب الخوض وهو عليه استمرت القدوة
وعلى الامام موافقته في سجود السهو **قوله** لا دراكه ركنه اي قبل
الشروع في السلام كما مر والمراد بالركن جنبه ولا فهم ركنات
والمراد ركنها ظاهرا واما البنية وان كانت مدركة لانهما غير ظاهرة
قوله لكنهادون فضيله من ادراكها من اولها قال في شرح المنهج
ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها وان فارقه وهو كذلك ان فارقه
لهذا انتهى وقد يرد ذلك وفضيله كل من تاخر من المأمومين دون
فضيلة من سبقه في الاقتداء فالحل مشترك في اصل الفضيلة
وهو السعة والعشرون **قوله** درجة واما كما كيف انما يحصل
بادراكها من اولها الى اخرها وادراك فضيلة الجماعة القليلة
من اولها افضل من ادراك الجماعة الكثيرة في اشائها **قوله** وروي
ابوداود الخ دليل على الدعوتين وهما ادراك الجماعة با دراك
تكبيره يكون فضيلة ذلك دون فضيلة من ادراكها من اولها
بنتفاد الاولى من قوله فيما سيات وجه الدلالة حمل صلوا الخ والثا
من قوله المراد انه مثله الخ ولو اسقط الواو كانت الاولى **قوله** ثم تراج
اي ذهب وقوله فوجد الناس اي المصلين جماعة وقوله صلوا
صلوا بفتح اللام لان الفعل وهو صلى مقصور اخره الف فاذا استند
لضمير الجمع حذف وبقيت الفتحة قبلها دليل على انها **قوله** اجر
اي ثواب من صلاها اي معهم وقوله او حضرها ان كانت ذلك شك
من الراوي ناو على بانها والافني بمعنى الواو ويكون العطف
للتفسير **قوله** حمل صلوا على شرعا في الصلاة اعترضه قل بما مضى
تاويل صلوا شرعا يدل على من احرر من قيام الاولى مع انه منهم

لا مثلهم فلا يقيد بمن لم يقيد ذلك ولا غيره وكذلك كل من ادرك
جزائها فهو منهم فيه فتوابعه كقوايم وما في الجملة لا يأتي هنا
لا ان المدة هناك واحدة اي والدرجات هناك متعددة والتفرقة
بين من اعتاد وغيره لا تظهر اذ من عزز عليها ولا العذر انما
يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة ومن لم يعزم لا شئ له ولو اعتاد
الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما هذا شئ سمح به الفكر واقل هذا
الاعتراض ساقط ومقدماته مخدوشة اما قوله مع انه منهم
لا مثلهم فمردود عامر من اتمام الفضيلة لا يحصل الا بادر اك الجماعة
من اولها الى اخرها واما من تأخر اجرامه فهو انزل درجة لكن ان
حصل له عذر التحق بسبب ذلك بمن حضرها من اولها فهو ليس منهم
وان كان مثلهم في حصول الفضيلة واما قوله وما في الجملة لا يأتي
هنا فمردود ايضا بان المساواة في الكمية او الكيفية موجودة عند
التعدد والوحدة لا فرق بينهما واما قوله انما يحصل له ثواب
العزم لا ثواب الجماعة فمردود ايضا بان ذلك العزم له دخل في الخاف
بمن حضر الجماعة من اولها الى اخرها فلما قربت عليه الثواب العظيم
التحق صاحبه بمن حضر الجماعة من اولها **قوله** كية اي عدد او تولى
لا كفيه اي صفة كاللبر في النيات **قوله** بادر اك ركعة كاملة ولو
ملفقه كما في سلة الزخمة ولو زائده فلو قام الامام لثالثه سهوا
فاقتدى به بسوق في قيامها او ركوعها جازها لانيها زائده وادرك
معه جميعها ادرك الجماعة وحسبت له هذه الركعة على الصحيح
فاذا سلم الامام ان بياقي صلاته فان علم انها زائده لم تنفقد
صلاته على الصحيح وقال الفقهاء انها تنفقد جماعة ولو كان
ادراك الركعة الكاملة وحده كالوئد ذكر الامام بعد فراغ الثانية
ترك ركن فقام ليأتي بركعة وعلم منه المسبوق ذلك واقتدى به
فيها فانه يدرك بها الجماعة لكن بشرط بقا القوم على القدوة

بان داموا

بان داموا ينتظرون سلام الامام لسلاموا معه اذ لو فارقه وسالوا
لم تحصل الجماعة لعدم وجود العدد والجماعة بخلاف ما اذا انتظروه
فانما موجودات حكمها وخرج بقولنا وعلم منه ان ما اذا لم يعلم منه
ذلك فلا يجوز له متابعتها كما صرحوا به فيما لو بقي عليه ركعة فقام
الامام لخامسة لا يجوز له متابعتها كما صرحوا به فيما جلا على انه تذكر
ترك ركن وما تقر به علم ان المسبوق اذا ادرك الامام الجماعة بعد رفع
راسه من ركوع الثانية ينوي الجماعة وجوب ان كانت من اهله او لا
بالاحتمال ان الامام ترك ركعانية قوم ليداركه فيحصل معه الجماعة
بالشرط السابق وغير الجماعة مثله في ذلك **قوله** مع الامام اي مع
وجود صفة الامامية اما الفرة اوله فلو كانت خلفه استخلفه الامام
بعد ركوعه في الركعة الاولى وصلى بالقوم بقيتها ادرك الجماعة بهذه
الركعة التي صار اماما فيها لانه في وقت تتوقف صحة صلاة القوم عليه
وهذا افارق ما لو وقع مثل ذلك في الركعة الثانية والحاصل
ان الخليفة ان ادرك الامام في قيام الركعة الاولى وان بطلت صلاة
الامام فيه او ادرك في ركوعه واسلمت معه وان بطلت صلاة الامام بعده
تمت جمعة ذلك الخليفة والمقتدين وان ادركه في اعتدالها فابعد تمت
الجمعة لم لا **قوله** بعد سلام الامام اي ان انتظروه وهو الافضل والا فلا
فراقة بعد فراغ الركعة تمام السجدة الثانية ويتم لنفسه ولو قال كما في
المنهج بعد زوال القدوة كان اعم لشموله سلام الامام وبطلات
صلاته ومقارفة المأمور **قوله** فليصل اليها اخرى الرواية بضم المشا
التحنية وفتح الصاد المهملة وتنشيد اللام المكسورة وعدها بالي
لتضمته بضم او يضيق كما في رواية فليضف اليها اخرى واما ضبط ذلك بفتح
المشاة وكسر الصاد فاحتمال عقلي وليس روايه خلافا لما يقتضيه كلام
المحشى ويقراني تلك الركعة جهر او به يلفز فيقال لما منفردين بعد
الزوال صلاة يجهر فيها وذكر هذا الحديث لدفع ما يوهمه الاول

من ادراك جميع الصلاة بركة فقط فنبين هذا ان المراد بالادراك
ادراك الاداء بمعنى عدم الفوات **قوله** كل بالرفع مبتدأ والباء في اسناد
للملابسة متعلق بمحذوف خبر والمجمل حاله مرتبط به بالضمير
وفي نسخة ينصب كل بدله من ضمير التثنية لا تؤكد لان شرط التأكيد
به ان يكون مضافا لفظا وباسناد حال من ذلك ومنهما على كلا
المتحيزين متعلق بمحذوف حال من كل **قوله** بادراك ركوع اي مع
الإمام ولو صبيا وقد يجب الركوع مع الإمام اذا كان يدرك به ركعة
في الوقت فتحرر مفارقتها حينئذ قبله وقوله مع بقیته اي مع
بغل بقیته ولو منفردا بان فارق الإمام ولو في نفس الركوع قبل
ان يتقل عنه وكذا الواحد في الإمام بعد ان اطمان في الركوع ولو كان
حدثه قبل ان يتقل عنه فلا يفتح ذلك في ادراك المأموم الركعة
لانه ادرك ركوعا محسوبا للإمام وهذا في غير الجمعة لما مر منها
لا تدرك الا بركعة **قوله** بقيد زدت هذا القيد محله عند عدم متا
الإمام في جميع الركعة فان تابعه في جميعها حبت له وان لم تحسب للإمام
كصل صلاة كاملة خلق محدث وكذا لو ادركه في القيام فانه يدرك
الركعة وان لم تحسب للإمام ويدل لذلك قول الشيخ بعد في ركوع خا
اذ مفهومه انه اذا ادركه في قيامها يدرك الركعة وهو كذلك وبعبارة
مروا في المأموم مع الإمام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة
بان ادرك معه قراءة الفاتحة حبت له الركعة لان الإمام لم يتحمل عنه
شيئا **نعم** ان علم سهوه او حدثه ثم نسيه لم يمتنع الاغادة لتقصيره
كما مر **قوله** محسوب ولا بد ان يطهر ان يقينا قبل ارتفاع عن اقله
سوا كان قريبا او بعيدا وان يقع جميع تكبيرة الاحرام وهو قائم
ويشمل كلامه ما لو اتى غير مصلي الكسوف بمن يصلها كل ركعة
بركوعين بعد فراغ الركوع الاول من الركعة الثانية وادركه راكعا في
الركوع الثاني منها يدرك الركعة لانه صدق عليه انه ادرك ركوعا

محسوبا

محسوبا للإمام وان لم يدرك به الركعة لو كان يصلي الكسوف
لانه وان كان محسوبا للإمام ولكنه غير له الاعتماد فلا قدرك الركعة
التي يدرك الركوع الاول منها كما سيأتي **قوله** في ركوع خامسه اي
او في ركوع ثالثة تام اليها قاصرون او كذا ركوع ركعة نسي الإمام
الفاتحة في قيامها **باب ما يحرم استعماله** اعترض
بانه كما ذكر في هذا الباب ما يحرم ذكره ما يحل بقوله وللإمام
اي واجب بان في كلامه اكتفاء اثر الاول بالذكر لانه خلاف الأصل
ولان افرادة محصورة بخلاف ما يحل فانه على الأصل اذ الأصل في الأشياء
الحل وافراده كذا غير محصورة وبيان الحل فيما ذكره عارض والأصل
فيه التحريم واما قوله ويجل للشخص ان يلبس دابته الخ فذكره بوطئه
المستثنى الذي هو محرم والحرم في الباب منوطه بما بعد استعماله
عرفا سواء مباشرة ام لالات ما الاضابط له لغة ولا شرعا يرجع فيه الى العرف
والاستعمال كذلك وهو من الصغار ثم مع عدم الاصرار وقال في
الكبار ويمكن جملة على حالة الاصرار **قوله** هو اي لنظر استعمال وتوله
لتسوية على مقدمه على المعلوم وقوله وغيره كالكتابة عليه ولو نحو
صداف ولو لامرأة حيث كان الكاتب رجلا **نعم** ان احتاجت اليها
في حفظ ثوبها جازت للرجل فان كان الكاتب امرأة فلا حرمه ولو للرجل
وكرس عليه او جلوس تحتة كناموسية او تدترأي تدفني به كحاف
وجهه حرير الاحشوة وجبة محشوة وظاهرها او باطنها حرير الاحشوة
وفلسوة كذلك اما مجرد وضع شيء عليه بلا خياطة فلا يكره ومن ذلك
القاروق فاذا كانت بطائنه وظهارته حريرا فلا بد من خياطة
غشائيهما اما لو كانت احدهما حريرا فقط فلا حرمه به في الخياطة عليه
وكالجلوس عليه والاستناد له بلا حائل بينهما ولو رقيقا وان لم يخط
ومثل ذلك وضع الخد على الخد الحرير فيمكن وضع شيء عليه وان لم يخط
او ستر جداره بالستر الكعبه ومثله ستر قبور الانبياء على المعتمد

بخلاف قبور غيرهم ولومن اهل الصلاح والولاية على المعتمد
ويحرم الباسه للدواب لانها لا تنقص عن ستر الجدارية وغطا
العمامة وكيس الدراع ويجعل كيس المصمق وتكة اللباس وورق القم
وليفة الدواة لانها مستورة بالحجر وورق خوصيهم وخط خياطينة
او سبعة واختلف في شراريها فتقبل خلال مطلقا وتقبل حرام مطلقا
والمعتمد التفصيل فالشرية التي هي طزف الخيط عند المسماة بالمادة
تقبل اذا كان من اصل خيط السجدة ولا حرمته بخلاف ما بين الحيات
من الشراري فانها تحرم ولو من اصل الخيط ولا يحرم خلعة ملك
وتسمى بالمعطيات لقلة رتب لبسها ويجعل ايضا خط منطقة وهي
المسماة بالحياضه ويجعل المشي عليه لانه لم يفرقة له عرفا وقضية ذلك
ان التردد عليه يحرم وليس كذلك بل هو جائز بخلاف تردد الجنب
في المسجد تقطعا له بخلافه هنا فان فيه امتهانا وجوار الخوازيين
ستر الكعبة وجدارها نحو الدعا لانه ليس استعمالا وايضا فهو دخول
لحاجة ويجوز الاستصاف لسترها من خارج في نحو الملتزم قياسا
على جوارز الدخول بينه وبين الجدار فيحرم ركشة ستور الكعبة
بالذهب والفضة على المعتمد ومثله ستور قبور الانبياء خلافا لما نقل
عن البلقيين ويحرم التفرج على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير
مخلاف المرور لحاجة وامتناع ابن الرفعة من المرور ايام الزينة كان
ورعامة ولو اكره الناس عليها لم يحرم عليهم لعدم حرمة التفرج
عليها حينئذ ايضا لان ستر الجدران بالحرير حرام في ذاته وعدم
حرمة وضعه لعدم الكراهة عارض وهو حرام في ذاته يحرم التفرج
عليه لانه رغبى به فقوله يحرم اي حالة الاختيار بل لا حاجة فخرج
حالة الضرورة المذكورة في قوله وللمساريب الخ وحالة الحاجة المذكورة
في قوله ويجعل لبس الحرير نحو حكمة الخ فمما سياتي تقييد لهذا **قوله**
على الرجل البالغ العاقل ولو كان قنرا لانه مما طلب بفرع الشريعة

على الراجح

70
على الراجح في الاصول وقوله وخفى اب احتياطا لاحتمال ذكره
قوله استعمال الحرير خرج بالاستعمال لا بخلافه فلا يحرم على المعتمد
بخلاف التقدين والفرق صيق بايهما خلاف باب الحرير بدليل
وان المنسوج منه اذا لم يكن اكثر بخلاف المنسوج من التقدين
فانه يحرم مطلقا والحرير والحز والديباخ والابر يسيم يقطع الهرة
والسندس والقرع يعني واحد الا ان القرعما فصلته الذودة وخرجت
منه حبة وهو كد اللون ليس من ثياب الزينة بخلاف الحرير ونحوه
فانه ما جعل عنها بعد موتها فالقرع نوع من انواع الحرير وكما الحرير في
الحرمه المزعفر اي المصبوغ بالزعفران كله او بعضه بحيث يطلق
عليه في العرف بانه من زعفران يحرم واما المعصفر فانه مكره بخلاف
سائر المصبوغات من احمر واصفر واخضر واسود ومخطوط فانها تحل
من غير كراهه في شئ منها على المعتمد **قوله** نهانا رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم الخ صيغة النهي لا تلبسوا الحرير ولا الديباخ رواه الشيخان
وكان الاول للشيخ ذكر ذلك لعدم طول **قوله** والديباخ بكسر الدال
كاسيات ما غلظت ثياب الحرير وهو فارسي معرب مأخوذ من التفتيح
وهو التنقيش والتزيين اصله ديباه وجمعه ديباج وديباخ **قوله**
وان تجلس عليه اي يغتر جانبا على ما مر ولم يقبل وكالحلوس عليه كالذي
قبله تفننا ويقاس باللبس والحلوس وغيرها من سائر وجوه
الاستعمال **قوله** ولما فيه من ظهور الخ ولما فيه من الخنوءه اي الميل
لطبع النساء المنافي لشهامة الرجال فلما كان الحرير ثوب رفاهية
ورزينة وفي لبسه ابداري يليق بالنساء حرم لان النسبية عهد الاحرام
وضبط ابن دقيق العيد ما يحرم النسبية من فيه بانه مكان مخصوص
من في جنسه وهينته او غالبا في رهنه وكذا يقال في عكسه وهوان
مكان مخصوصا بزي الرجال او غالبا في رهنهم يحرم على النساء اللطيف
الخاصة بالرجال **قوله** السرف هو بالهمزة الاسراف ومجاورة الحد والمبالغة

المعروف الرفعة وكل مناسب هنا **قوله** ورنما في الوزن وخارج
الظهور في الروية فلا عبرة به فالاطالين المعروفة حلال كما قرر
شيخنا البرماوي وقرر شيخنا عطية انها حرام وفيه تضييق على الناس
قوله دون عكسه وهو ما اكثره غير حرير ورنما اي يقينا فيعمل
بخلاف المشكوك في كثرته فيحرر على المعتمد لانه رخصه فلا يصار
اليها الا بيقين ومثل ذلك التفسير تعظيما للقران بخلاف
صحة الا اذا اشك في صحتها وكبرها فانها لا تحرم والفرق ان
الاصل في الايمانيل التضييق الحل بخلاف الحريرات الاصل فيه لحر
النساء التحريم والمراد باليقين ما يشتمل غلبة الظن وبالسك خلافه
قوله لذلك اي لان ذلك من ظواهر السرف فهو علة لحرمة استعمال
ما اكثره حرير **قوله** فيها اي فيما اكثره حرير وعكسه لان الحكم للغالب
قوله ودون ما اذا استويا عطف على دون عكسه اي فيعمل اذا استويا
يقينا وكذا الوشك في الاستواء والقلة بالاول **قوله** لانه اي ما استوى
فيه فالضمير عائد على معلوم من النقام على حد قوله تعالى اعدوا
هو اقرب للتقوى وقوله لا يسمى ثوب حريرا في الاحرار بخلاف
القران المستوي مع التفسير فانه يحرم جملة مع الحديث تعظيما له
كما مر **قوله** المصمت بضم الميم الاولى وفتح الصاد ويتسديد الميم
الثانية مفتوحة هكذا ضبطه في القاموس **قوله** اي الخالص
المراد به ما يشتمل ما اكثره حرير فيقيد جواز الطراز والسدا بما اذا
استوى الحرير مع غيره او غلب غير الحرير **قوله** وسد الثوب الواف
معنى اولنا انسد الضمير بعد ومثل السد السد التجمه والسد مقصور
بوزن الحصى ما يمد طولاً في النسج او خلافه **قوله** اي الطراز
هو ما ركب من الحرير على الثوب بغير الابرة كالاشربة التي جعلها
القواصه على بنسجهم فيعمل التطريز بشرط ان يكون كل رفعة قد
اربع اصابع عرضا وان زاد طولها وكذا الترياق بشرط ان تزدن

كل رفعة

كل رفعة قدر اربع اصابع طولاً وعرضاً ويشترط في كل منهما ان
لا يزيد على وزن الثوب والاحرم اما ما ركب بالابرة كالركب على
النسج فالعبرة فيه بالوزن فان زاد على وزن الثوب حرم ولا فلا
ومن ذلك المشقة المربك عليها حرير فتحرر ان زاد وزنه ولا فلا
واما التطريز اي التسييق فيعمل اذا كانت السجاف ودرعاً امثاله
وان انتقل عنه فلا يلحق المنتقل اليه قطعه بخلاف عكسه ولا فرق
بين ان يكون في باطن الثوب او ظاهره كما يفعل بعض السلاطين
المنهم وشرحه وحل ما طرز او رقع بحرير قدر اربع اصابع او يطرز به
قدر عادة ولفق بينه وبين اعتبار اصابع فيما مر بان التطريز
يحمل حاجة وقد عس الحاجة للزيادة على الاربع بخلاف ما مر فانه
يحرر ريشته فيتقيده بالاربع اه باختصار **قوله** كله او بعضه يدل
من الضمير المستتر الواقع نائب فاعل وليس ذلك نائب فاعل كما قيل
لانه يلزم عليه ان يكون محذوفاً من المقت وهو لا يحذف الا في مواضع
ليس هذا ومنها **قوله** المطلي بفتح الميم وكسر اللام ويقع الميم وفتح
اللام والاول من طلاء النسيج من اطلى اذا حصل منه اي ما ذكر من
المسجوع والمموة في تقيده فيها من المموة اطراف الشاشات التي
فيها قصب فيعمل ذلك ان لم يحصل معه شيء بالعرض على النار والاحرم
تسليم ان قلداً باجنيته جاز فانه يجوز عنده اذا كانت قدر اربع
اصابع **قوله** ان هذين حراما عرض بان فيه مخالفة للقياس من
وجهين احدهما عدم مطابقة الخبر للبدل وانها متعلق بالحكم
وهو الحرمة بالذات مع انه لا يتعلق بالافعل واجيب عنهما
بان الكلام على حذف مضاف اي استعمال هذين في حذف استعمال
واقام هذين مقامه وعند الاول ايضا بان حرام مصدر وهو لا ينفى
والجواب عن الثاني ايضا بان الحكم عليها بالحرمة من حيث استعمالها
لان حيث داتها **قوله** اما المرأة فيعمل لها ذلك اي استعمال ما ذكر ليسا وفي

وغيرها هذا بالنسبة للحريز وما أكثره منه اما المنسوج والموهبة
او فضة وكذا المطرز بها او باحدهما فيجل لها البسه فقط على المعتد
ويمتنع عليها فرشته والجلوس عليه وغيرها من سائر وجوه الاستعمال
لان غلة الخل ترسبها الذائع الى الميل اليها ووطئها المؤذي الى كثرة
النسل المطلوبه للشارع وذلك لا يوجد في غير اللبس ولذا اقتصر عليه
في المنهج بقوله والامراة لابس خليتها وما تنسج بها لان بالغت في سرف
اه لكن الاولى لان اسرفت بدل بالغت فانها ان اسرفت حرمان
تبالغ في السرف والحاصل ان سائر انواع الذهب والفضة يجوز
استعماله للنساء والرجال من ذلك الققاب فيجوز لها اتخاذ من ذهب
او فضة الا في الصورتين الاولى والاخرى اذ لا فرق في تحريمهما بين
الرجال وغيرهم ومنها الثاقم والمباخر التي من ذهب او فضة فتحرّم
على الرجال والنساء والناحية المنسوج والموهبة والمطرز بها على
التفصيل المتقدم ومن ذلك يعلم ان نقش الخلي والكتابة عليه
جائزه لهما قال ابن قاسم والفرق بين حوازي كتابة المصحف بالذهب حتى
للرجال وحرمة تحليته بالذهب للرجال ان كتابته راجعه لنفس
حروفه الدالة على تعظيمه بخلاف تحليته بالذهب فالكتابة ادخل
في التعلق به **قوله** الخبز المنكور حيث قيد فيه بالرجال والحق بمس
الحنائي احتياطا ولم يوجد ذلك في النساء **قوله** وللولى المراهبة من
له والايه التاديب فيشمل الحب والمجد والقاضي والوصي والام والام
الكبير وقوله اللباس ما ذكر ابي من الحرير وما اكثره منه والمنسوج
والموهبة وكذا انه ترسبته بالخلي ولومن ذهب وان لم يكن يوم عيد
وله اللباسه بغلام ذهب لا اسراف عادة **قوله** للصبي اي ولو
مراهقا اذ ليس له شها منه اي قوة نشا في خنونة الحرير اي لينة
ونعومته بخلاف الرجل ولانه غير متحلون والحق به الفرائد في الامور
المجنون ويدل عليه التعليل المذكور افادة في شرح المنهج بزيادة **قوله**

لان بعد يقال صدا يصدا بالجن من باب تعب وصدا الحديد وغيره
وسنجه ولا ينافي هذا قولهم ان الذهب لا يصدا لانه محمول على الغالب
او على نوع منه او على الخالص دون ما خالطه غيره اه **قوله**
فلا يحرم ذلك محله اذ اكثر الصدا حيث يحصل منه شي بالغرض على
النار **قوله** وللمحارب الخ تقدم ان هذا تقييد لقوله يحرم استعمال
الحرير وكذا قوله بعد ويجل لابس الحرير لخنوخة الخ **قوله** تخين
صفة كاسفة لان الديباج ما غلظ من ثياب الحرير كما مر **قوله** لا يغني
عنه غيره اما اذا اغني عنه غيره فيحرم لبيسه وقوله اذا فاجأتها
في نسخة اسقاط الالف وقوله الحرب اي الجائزه لا غيرها وقوله
بغتة اي بحيث تمنعه من تحصيل غير الحرير واخذ ذلك الشيخ من
معنى النجاة قال في شرح المنهج ونجاة حرب بضم الخاء ونجى الجسم
والمد وبفتح الفاء وسكوت الجيم اي بغتتها **قوله** لذلك اي للضرورة
وقضيته ان الحاجة لا تنجيه هنا وفيها مروا انه يقدر بقدر الضرورة
واذا زالت وجب نزعه وهو كذلك ويدل له قوله في المنهج وشرحه
الى ضرورة حرور ومضربين ونجاة حرب ولم يجد غيره او حاجة
كحرب وقيل فغطاه الحاجة على الضرورة يقتضى ان ما يعتد به
الضرورة لا يكفي فيه مجرد الحاجة ثم وجدت الرحاني قال المراد
بالضرورة ما يعم الحاجة **قوله** ويجل شد السن اما صرح بالعامل
لان ذلك عام في المجاريب وغيره ولو قال وشد السن ليقوم انه
خاص بالمجاريب وال فيها المجنس فتشمل الواحد والمتعدد وكذا اجل
اتخاذها من ذهب او فضة وان قدر على غيرها فالشد ليس بيقيد
وكالسن الاغله والافق لما روي ان عريضة ابن اسعد قطع انفه
يوم الحلاب بضم الحاف اسم لما كانت الوقعة عنده في الجاهلية
فاخذ انقام فضة فانت عليه فامره النبي صلى الله عليه وسلم
فاخذ انقام ذهب وقيس بالافق الاغله والسن ولا يجوز ذلك

في الاصحاح والبدل انهما لا يعملان فيكونان لحد الزينة بخلاف
الانملة فانها تحتاجه لانه لا يمكن تحريكها واما الاغملتان فان كانتا
من اعلى الاصبع جازا اتخاذها لوجود العمل بواسطة الانملة السفلى
او من اسفله امتنع لعدم العمل **قوله** بالنسبة للذهب اي وقيل به
الفضة **قوله** ويجل ليس الحرير اما قدر العامل اشارة الى ان ليس
عطف على شد واللبس ليس بقيد ثافتراشه والتدثر به كذا
ما لم يجد غيره من لباس او دوا على الراجح كما صرح به مر في شرحه
خلاف ما في المحشى فنفى وجده حررا استعماله كالنداء وحيث بالجنس
فلا يعتبر في ذلك ولا في شد السن ضرورة والحكمة بكسر الخاء الجرب
اللباس **قوله** كروبر جعلها في شرح المنهج مثلا للضرورة فاحتاج
لتقييد ما بقوله مضمين اي ضررا لا يبيح التيمم لصحة جعلها مثلا
لها وجعلها مثلا لا باعتبار فيه مجرد الحاجة فلم يجز لتقييد ما
بدل ذلك فتقييد المحشى بقوله شد ردين مستفاد **قوله** وان يلبس
دائنه اي ولو بلا حاجة وقوله اذا لا يقيد اي لا تكليف عليها
قوله فلا يجزى الباسه اي جلد نحو الكلب لها اي لدايته اي في حال
الاختيار كلبس الاذي فانه لا يجزى في تلك الحالة من باب اولي اما
في حال الضرورة كخوف ولو على نحو عضوله او لغيره من حر او برد
ونجاسة حرب وقد تقدم ما يقوم مقامه فانه يجزى كاجل تناول الميتة
عند الاضطراب وكجل نحو الكلب في ذلك جلد الميتة فلا يجزى لبسه
للضرورة بخلاف نحو الثوب المتنجس فانه يجزى لبسه في غير صلاة
وان لم تكن ضرورة حيث لم يلزم عليه تضييعه بالنجاسة اما فترس
كل من جلد نحو الكلب وجلد الميتة فيجعل على المعتمد وان لم ضرورة
ويجوز الاستصحاب بدهن نجس العين كالشمع المتخذ من دهن
الحرير او الميتة فيا ساعلى التنجس الا في السجدة مطلقا على الصحيح
او في نحو مخرج ومعاراة لو ان اذ لا يجوز تنجيسه بغير ما جرت به اده

كثيره

كثيره نحو الدجاج وتلزيق الجمل لادهن نحو كلب فلا يجزى الاستصحاب
لعلنا نجاسه افاده في شرح المنهج بزيادة واذا استصبح بالدهن
التنجس جازا اصلاح الفيلة باصبعه وان نجس وامكن اصلاحها
ينبغي عود ذلك التنجس بجوار الحاجة وان لم تكن ضرورة وقضية
حرمة استعمال جلد نحو الكلب والخنزير وشعرها لغير ضرورة حرمة
استعمال ما يقال له في العرف الشبه لانها من شعر الخنزير **قوله**
ان يتوق استعمال الكتان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها كان ذلك
ضرورة محورة لاستعمالها مع الندوة حيث لم يمكن تخفيفه وعمله
عليها جافا ولا ييجوز الجمع الجفاف **كتاب الجنائز**
ختم كتاب الصلاة به لاستعماله على الصلاة التي هي اهم ما يتعلق
بالميت بالفح والكسراي اسم بمعنى واحد وهو الميت في النعش
كما في المنهج ولو ذكره هنا لكان اولي وقوله وقيل عطف على هذا
المقدر وجمله ما ذكره ثلثه اقوال قال في شرح المنهج وقيل غير ذلك
ومن جمله انه اسم لهما معا **قوله** وقيل بالفح الخ هو معن قولهم
الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل ونظيره قولهم في واحد المليك
كجبريل عليه السلام ملك بفتح اللام وفي واحد السلاطين ملك
بكسر هاء هذا بالنسبة للمخلوقين والافمن اسمائه تعالى ملك بكسر اللام
قوله للميت في النعش هو اسم للمظروف والمظروف قيد وبالكسر
على العكس من ذلك فليس اسما للميت مطلقا ولا للنعش مطلقا
وكذا يقال في بقية الاقوال **قوله** وعليه الميت تقدم ان هذا قيد
في تسميته جنائزه فان لم يكن عليه سمي سريرا ونعشا وهو ينادي
كل يوم بلسان حاله ويقول انظر الى نعقك انا المهيأ لنقلك
اناسير المنايا كم سار مني بمثلك وقوله اناسير المنايا تفصيل
لما اجمل في قوله انا المهيأ لنقلك لاحتماله النقل لغير الدفن
فيصح في انا المد والقصر وقوله لنقلك باللام او بالياء الموحدة

وعلى هذا القول لو قال اصاب على هذه الجملة بالكسر لم يصح ان
قصد النعش وحده او مع الميت تغليبا لمبطل في الثاني فان قصد
الميت وحده او اطلق صح لان غاية ذلك انه غير يلفظ بحاجته
لعلاقة المجاورة **قوله** من جازة بفتح الجيم من باب ضرب اي من
مصدر ذلك وهذا ارجح لكل الاقوال لوجود السبق في جميعها لكن
على القول الاول تكون جنازة بمعنى مجبوزة اي مستورة وكذا على
الفتح في الثاني والكسر في الثالث اما على الكسر في الثاني والفتح
في الثالث بمعنى جازة اي سائرة **قوله** يجب على الكفاية غسل الخ
والمخاطب بهذه الامور كل من علم بموته او ظنه او لم يعلم ذلك
ولم يظنه لكن قصر لكونه بقربه او ينسب في عدم الجزم عنه الى
تقصير من افاربه وغيرهم والحلام في الفعل ولذا اعبر بالمصادر
اعني الغسل والتكفين اما الموت كاجرة التفسير وعن الماء الكفن
واجرة الحفر والحمل ففي تركه الميت يبدأ به منها لكن بعد الابتداء
بحق الخلق بعينها كما سياتي في الفرائض الاروثة وخادمها
فتجهزها على زوج غني ولو بما يرثه منها عليه نفقتها بخلاف
الفقير ومن لا يترحمه نفقتها الشور او صغر وخروج بالزوج ابنه
فلا يترحمه تجهيزا ووجه ابيه وان لزمه نفقتها في الحيوة والمراد
بالغنى غنى الفطرة وهو من ماله زيادة على كفاية يومه وليقلته
ما يصرفه في التجهيز والمراد بالخادم المملوك للزوج او المستاجر
بالنفقة فان كان مستاجرا بالاجرة لم يجب تجهيزه على الزوج
ولا يجب للزوج الاثوب واحد ولا يجب الثاني والثالث من
تركها نعم ان لم يقدر الزوج الا على بعض الثوب وجب
باقيه من تركها ووجب ثاين وثالث ايضا لانفتاح باب الاخذ
من التركة فان غاب الزوج او امتنع كفت من تركتها او من غيرها
رجع على الزوج بذلك ان كان باذن الحاكم او حصل اشهاد

والا فلا

والا فلا رجوع وكذا يقال في تكفين غير الزوجة فان لم تكن تركه
ولا زوج غني عليه النفقة فتجهيزه على من عليه حيا في الجملة من
قريب وسيد سوا فيه الاصل والفرع الصغير والكبير للمجوزة بالموت
والقن واما الولد والمكاتب لا يفسخ كتابته واما قيل في الجملة لا يدخل
الفرع الكبير والمكاتب واما المكاتب فان لم يكن بينه وبين سيده مهاداة
فواجبه او كان فعلى من مات في يوقته فان لم يكن للميت من تركته
نفقته فتجهيزه على بيت ماله تنفقته في الحياة فان تعذر ربيت المال
منه على مياسير المسلمين على سبيل فرض الكفاية ان لم يسئل شخص
بعينه ولا يفرض عين لئلا يلزم التواكل والموسر من ماله كفاية
سنة زيادة على ما يكفي موته ويومه وليقلته ولا يلزمه التكفين بالغسل
من ثوب وكذا اذا كفن من ماله من عليه نفقته او من بيت المال
او من موقوف على التكفين او منع العزما المستغرقون ذلك ويجب
الحنوط والقطن ايضا فيما اذا كفن من بيت المال او من موقوف
على التكفين وان كان من الامور المستحبة ولو عريقا لانه لا بد في
الغسل من فعل فاعل من جنس المكفين ولو صبيا او مجنونا او كافرا
او حنيا لانهم مكافون بشرعنا بخلاف المملوك فلو شاهدناه
بغسلونه لم يسقط عنا الطلب بخلاف ما لو كفناه لان المقصود منه
الستر وقد حصل ومن الغسل التخبيد بفعلنا ولم يحصل ولذا ينبغي
لا للتكفين والحمل كالتكفين ولو غسل الميت نفسه كرامة كما نقل
عن سيدي احمد البدر في رضي الله تعالى عنه وكذا عن سيدي
عبد الله المنوفي المالك في رضي الله عنه كفي لانه من جنس المكفين
وكذا لو غسل ميتا اخر كرامه واما اكفي بالغسل من الكافر
اعدم وجوب النية في الغسل على المعتمد كالفن والتكفين والحمل
اما النية في الوضوء فواجبه فلا يكفي منه **قوله** يسائر العزرة هذا
الحمل والمعتمد انه لا بد من سائر جميع البدن سواء كفن من ماله او من

ولو غسل
قف
الميت نفسه
تكرامة الخ

بالغيره رسوا كان ذكره اوانى چرا اور قيقا لا نقطح الرف بالموت
فلا يختلف بالنكوره واللا نوره واما قوله في شرح المنهج فيختلف قدره
بالنكوره واللا نوره اي فيكون للذكر ستر ما بين سرته وركبته
واللاننى سائر جميع بدنها فبني على الظاهر الذي مشى عليه المصنف
هنا ايضا لكن ان كفنت من تركته ولم يوص باسقاط ما زاد على ثوب
واحد ثلاث لفائف تعم كل واحدة جميع البدن وان كان عليه دين
ستغرق حيث لم يمنع العرا ما زاد على الواحد وان كان في الورثه
مجهور عليه فان كفنت من غير تركته كالزوج اوسيد او غير ذلك
مما مر وجب ثوب واحد وان اوصى باسقاط ما زاد على الواحد سقط
وجب ثوب واحد ايضا لانه محض حق الميت وكذا لو منع من الزائد
غيره مستغرق دينه للمركه اما الواصى باسقاط ما زاد على سائر
العورة فقط لم تنفذ وصيته على المعتمد لما فيه من حق الله تعالى
والحاصل ان سائر العورة فقط محض حق الله تعالى وسائر كل البدن
فيه حق الله تعالى وحق الميت وما زاد على ذلك محض حق الميت
والاقتصار على الثلاثة افضل من زياده الرابع والخامس فذات الثلاث
واجبه والاقتصار عليها افضل مما زاد في باقي تمام الكلام على ذلك
قوله ودفعه وكذا اجله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه
قد لا يجب بان يحفر عند محله ثم يحرك ليترك فيه اه ش واما قوله اما
تركه لانه لا يلزم للدفن اي فيلزم من وجود الدفن وجوده فهو مردود
بانه قد يوجد الدفن بدون كافر عن ش **قوله** والكافر ارجح حاصل
ما يؤخذ من كلامه ان الصلاة على الكافر حرام مطلقا ولو مرتد على العقد
وعسله حاشا مطلقا وتكفينه ودفعه ان كان له ذمه او عهد او امان
واجبا ولا فلا يجوز اغلر الجلاب على حقيقته فاحكامه ثلاثة **قول**
ولا يجوز الصلاة عليه اي ولو صغيرا وان قلنا ان اطفالهم في الجنة
لا يها من احكام الدنيا وهم فيها معاملون معاملة اباائهم **قوله**

وان كان

وان كان ذميا راجع لكل من عدم وجوب الغسل وعدم جواز
الصلاة والمعاهد ومثله المومن وتكفيت الثلاثة في بيت المال فان لم
يكن فقلنا حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تلبسه تفقتهم وفاء ذمته
وعهد وامان من ذكر كما يجب اطلاقهم وكسوتهم **قوله** لكن الاولى
بوارائهم بل يجب اذا تحقق الاذى منهم **قوله** بمعركة كفار ارجح
سواء كان شهيدا الدنيا والاخرة بان قاتل لا على كلمة الله تعالى ولم
يصاحب ذلك ربا ولا غلول من غنمه ولا غير ذلك او شهيدا الدنيا
فقط بان قاتل لذلك لكن صحبة ما ذكر اما شهيد الاخرة فقط فهو كفاره
كما ساقى فالشهيد ثلاثة اقسام والى في الكفار الخمس فشميل الواحد
والمتعدد سواء كانوا اهل حرب او رده وكن اهل ذمة قصده واقطع
الطريق علينا كما قاله زي **قوله** اي بمكان حربهم اشار به الى
ان معركة اسم مكان يجتمع على العراك اي المجاربة والافرق بين
ان تكون المجاربة ببلاذهم او ببلاذنا قتلوه قبل ان يهزمهم او بعده
بان لقيهم فرجعوا عليه فقتلوه وكن اهل ذمة صدر **قوله** ولو كان
صبيبا نعيم في الشهيد المقتول وقوله سواء قتلوه الخ نعيم في القتيل
قوله ام اصابه سلاح مسلم خطا اي او عهد امن مسلم استعانوا به
والا فليس شهيدا ففيه مفر من خطا تفصيل ولو استعان البغاة
بكافر فقتل ذلك الكافر مسلما فهو من شهيد المعركة على المعتمد
قوله وسواء وجد به اثر هذا النعيم وما بعده راجع لجميع ما مر من
قوله سواء قتل كافر الخ وعبارة شرح المنهج وان لم يكن عليه اثر
لان الظاهر ان موته بسبب الحرب اي ولو احتمل الكافر في المثال
الاخيرا من زياده واما لم يخرج ذلك على القولين في تعارض الاصل
والعالم لان السبب الظاهر بعمل به ويترك الاصل كالوراثا ظلية
تروا في الما فراباه متغيرا فانما حكم بنجاسته مع ان الاصل طهارته
ان **قوله** قبل انقضاء الحرب وكن الومات معه الخا قال ذلك بالقبيلة

لا ذلك اولى من مات بعده وليس فيه الا حركة مدبوح اه قرر
شيخنا الرازي **قوله** وليس فيه الواو الحال وهو قيد في قوله ام بعده
وخرج بذلك ما الروايات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد قال
في شرح المنهج بخلاف من مات بعد انقضاء ما وفيه حياة مستقرة بجملة
فيه وان قطع بموته منها قالس وينبغي ان يكون شهيدا في حكم الاخر
لانه لا يتقاع عن المبطون والغريق ونحوهما **قوله** فيمن دفعه
في ثيابه اي بعد نزولها منه عقب موته وعودها اليه عند التكفين
اذ ينس نزع ثياب الميت التي مات فيها لانها تتسرع اليه الفساد ولو ثيابا
وشهدا على المعتمد ومحل السنه قوله في ثيابه واما الفرق فواجب
كالشك في وسوا في ذلك ثيابه المملوكة بالدم وغيرها لكن المملوكة اولى
ذكره في الجوع وهذا في ثياب اعتمد لبسها عاليا ولو حريرا اما ثياب
الحرب كدرج ونحوها مما لا يعتاد لبسه غالبا كخوف فزوه وجبه مخسوه
فيستدب نزعها كسائر المواق فان لم قاله ثيابه تمت وجوبا على المعتمد
بل يجب ثلاث لفائف ان كف من ماله الخ ما **قوله** فلا يجوز ان
كان المناسب للموت ان يقول فلا نيسان لكن عدل عنه لصدقه
بالمجوز مع انها مجرمان قال في المنهج وشرحه رجب غسل نجس
اصابه غير دم شهاده وان ادى ذلك الى زوال دمها لانه ليس من
اثر عبادة بخلاف دمها تحرم ان الله لا اطلاق النهي عن غسل الشهيد
ولانها اثر عبادة اه ومحل حرمة ان الله اذا كان بالفصل اما بنحو
عود فلا يجرم والفرق ان الفصل يرمي بالحكمة عينا واثر والعود
يرمى العي دور الاثر قاله بن قاسم نقلا عن مروا تقدم محله
في التجاسه غير المعفو عنها اما في فلا يجب ان التها ولا يجوز ان ادت
الى انزال دم الشهادة على المعتمد **قوله** والحكمة فيه اي في عدم جواز
ما ذكره فان قيل لا يبيح والمرسلين افضل من الشهيد مع انهم يشارون
ويصلي عليهم والحكمة الثانية وهي التعظيم متاثيره فيهم واجيب -

بات الشهادة فضيلة نال بالاكتمال نزع البشارة فيها ولا ذلك
النسوة والرسالة لانها ليسا بكتسب قال ابو بصير
نار الله ما روي بكتسب ولا بغيره على عيب مستهم
وقال اللقاني ولم تكن شوة بكتسبه ولورق في الخبر اعلى عقبه
افاده زي بزياده **قوله** والتعظيم بالجوع عطف على اثر الشهادة من
عطف الخاص على العام لانه من جملة اثرها وهو راجع لكل من عدم
جواز الفصل والصلاة كما هو ظاهر قوله باستغنائه عن تطهيره
الخ خلافا لما فهمه بعضهم من ان قوله ابقا اثر الشهادة راجع لقوله دون
غسله وقوله والتعظيم له راجع لقوله والصلاة عليه اذ لا يستقيم كلام
الشيخ حينئذ **قوله** لان الله ورسوله شهد له بالجنة فهو على هذا
نقل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل اي حي حاضر عند ربه
وقوله وقيل غير ذلك من جملة ان الملائكة يشهدون قبض روحه
اوانه يبعث وخرجه بفجر دما يشهد له بقتله وعلى الثاني يشهد
يوم القيمة على الامم وان روحه يشهد الجنة اي محلا مخصوصا منها
والافارواح المؤمنين تدخلها قبل القيمة كما دللت عليه الاحاديث
الصحيحة او المراد تشهد صاحبها لموته بخلاف روح غيره **قوله** ببطونا
اي بمرض البطن سواء كان باسهال او قولنج او طحال او استسقا او
غير ذلك او محدودا اي ان ربي في حده كان واجبه ثمانية
خدمته او جد على غير الوجه المشروع كان استحق الجلد فقتل او شق
بطحه فاندفع بذلك ما يقال ان المقتول بحق غير شهيد واجاب
بعضهم بجمل الحكم بشهادته على ما اذا سلم نفسه لاستيفاء خدمته ثانيا
لاستماله حين امره تعالى فاسبه من التي نفسه في حرب الكفار **قوله**
او غيرهما بعض ركوب البحر كاسر السفينه في وقت اضطراب الرياح
فالمراد انه غير شهيد ولا يمنع شهادته ركوب السفينه لسرير الجرح
لم يمت بخصه به وقوله او غربا اي لم يعص بغربه كابق وناسرة

قوله او طالب علم اي وان مات على فراشه وان طلبه لغير الله تعالى
كالحد والمفاخر لقول الخرافي ان ماله ان يكون اليه تعالى قرره
سبحنا عظيمه وهو في ربي ومن شهد الاخرة من مات طهونا او
في زمن الطاعون او بعده وان طال كما استنطقه بن حجر من الحديث
الوارد في ذلك وفصل الله واسع ومجمله ان مكث في محله صابر محتسبا
يعلم انه لا يصيبه الا ما كتبه الله تعالى عليه ومنهم الميتة طلقا ولون
رنا على المعتمد والميت عشقا ان عوف عن الفواحش ولو نظر محرا
وكم بات لم يظهر حبه ولو للمعشوق ولا يقال ان السنة الاخبار
لانا نقول انك على غير محبة المعشوق ومساك ان المعشوق لم يحل كاحه
ام لا كما مر على المعتمد وقول بعضهم ان عشقه بعصيه لا يمكن اباحته
فلا تتالي به درجة الشهادة محمول على عشق اختياري اما لو كان
اضطر ارباع العفة والكلمات بان اضطر الى عشق امرد اتفاقا
او حيث حوّل النظر فوقع في قلبه محبته من غير ارادة شئ لا يجوز
حتى اذته الى الهلاك فلا نزاع في شهادته وما احسن قول الشاعر
كفى المحبين في الدنيا عذابهم **قوله** تالله لا اعد بكم بعدها
بلجنة الخلد ما واه من خرفة **قوله** ينعمون فيها بما صبروا
فكيف لا وهم جبارون قد كتموا مع الغفان بهذا يشهد الاثر
حتى يروا الله في ارجاء النور يا وواقصورا وما وافوا منكم
والبيت الاول مذكور في مقام المعنى حيث قال وقول الشاعر
كفى المحبين الخ من نسبة من اراد انشاء الانثى والذات بعينه
كانا الرجلين جالسين عنده في الخلاء عند انشاده البيت المذكور
والرائع للشيخ العمري ومنهم من غص بالخمر حتى شربها فانه
يموت شهيدا ولكن ينبغي كتم ذلك عن العوام وبعضهم حمله
على ما اذا غص بلغمه فصاعها به فشرق ومات **قوله** ولا يستطاع
ما حوّل من السقوط يقال سقط الولد من بطن امه لا يقال راح

وهو

وهو النازك قبل تمام اشهره وهي ستة ولحطقات اما النازك
بعد تمامها فكل كبير مطلقا قال وليس كلام المصنف في ذلك لانه
لا يسمى سقطا الحاصل انه اذا نزل بعد تمام ستة اشهر
وختين فما فوقها وجب فيه ما في الكبير من صلوة وغيرها
وان نزل ميتا لم يعلم له سبق حياة على المعتمد وان لم يظهر خلقه
ولا يسمى هذا سقطا كما مروا ان نزل قبلها فان ظهر فيه امارات
الحياة كاختلاج او تحرك فكذلك والافان ظهر خلقه وجب تجهيزه
بالاصلاة والافلاشي فيه فيجوز رمية ولو لك كلام لكن سن
سنة بخرفة ودفته وعبارة المنهج مع شرحه والسقطات علمت
حياته بصياح او غيره او ظهرت اماراتها كاختلاج او تحرك كبير
فيقتل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ولا اي وان لم تعلم حياته
ولم تظهر اماراتها وجب تجهيزه بالاصلاة عليه ان ظهر خلقه ولا
اي وان لم يظهر خلقه سن سنة بخرفة ودفته دون غيرها
انتهى باختصار وهي عبارة محرره **قوله** كسبا ولو قبل انفصاله
وهو بالمدرفع الصوت مع نزول الريح **قوله** لم يستهل الاستهلال
رفع الصوت قال في القاموس استهل المصبي رفع صوته بالبكا
كاهل وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض انتهى **قوله** فلا يصلي عليه
اي تحرر الصلاة عليه انتهى قليوبي **قوله** الا ان بلغ اربعة اشهر
اي وقد ظهر خلقه بان تخطط والافان لم يبلغها فالمدار على ظهور
خلقها سواء بلغ ذلك ام لا فلو قال ان ظهر خلقه كما في المنهج كان
اولي لكنه انما قيد بها لانها مظنة ذلك وعبارة شرح المنهج بعد
ما تقدم نقله والعبارة فيما ذكر بظهور خلق الادمي وعدم ظهوره
فتعبر الاصل ببلوغ اربعة اشهر وعدم بلوغها جري على الغالب
من ظهور خلق الادمي عندها وعبر عنه بعضهم بزمان امكان
نفي الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وان تقاربت

فالعبرة بما قلناه انتهى **قوله** يغسل الذي اي ويكفن ويدفن
على ما مر وقوله وحكم التكفين اي والدفن وقوله يغسل اي ويكفن
عليه اي ويكفن ويدفن **قوله** ولا يغسل من خيف تفتته اي
فلا يغسل عليه لان شرطها الغسل قال في المنهج وشرحه فلا يغسل
كما وقع في حفرة ويقدر اخراجه ويظهره لم يغسل عليه لفقد الشرط
اه ومن ذلك الاقلق في غسل ما ليس من بدنه لان الميسور لا يسقط
بالصور ولا يغسل عليه لعدم غسل كل البدن **قوله** لكونه مسهوما
مثلا اي او محروقا وكان يجب لو غسل نهرى قال في المنهج ومن
يقدر غسله يسم وخرج بخوف تفتته خوف تسارع البلاء اليه بعد
الدفن بان كان به نزوح وخيف من غسله ذلك في غسل ولا مبالاة
بما يكون بعده لان كل الاجزاء صانته الى البلاء وكذا الولم يكن قطع
الخارج عنه يغسله فيصير غسله والصلاة عليه لان غايته انه كالحى
السلس وهو تقصير صلواته وقضية تشبهه بذلك وجوب غسله
الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده
حتى لو اخر المصاحبة وجب اعادته ما ذكر وينبغي ان يكون من
المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار
الجماعة ولا فرق بين ان يكون الخارج من الفرج او من غيره **قوله**
يل يسم اي وجوبا ومثل ذلك اذا لم يحضر الاجنبي في الميت المرأة
او اجنبية في الرجل يسم الحاقا لفقد العاقل بفقد الما اي يسمه
الاجنبي والنية فيه واجبه على العمدة وانما جاز من الاجنبي اليه
في التسم لانه اخق من الغسل وكذا لو كان عليه نجاسة **قوله** فيما مر
اي الغسل وما بعده بكيفية المعتد به شرعا وان لم تذكر هنا شرعا
فصح الاستدلال بقوله لكنه الخ اما لو اريد بما مر المذكور هنا فقط
لم يكن للاستدراك وجه لعدم تقدم التطيب فلا يقوم بثبوته
حتى يستثنى **قوله** لا يقرب طيبا اي يحرم ان يقرب ذلك للبحر

في ثلاثة

في ثلاثة اشيا بدنه وكفنه وما غسله ولو قال كما في المنهج ورجب
ابقا اثر الاحرام لكانت اول الافادته الحرمه مخالفة الواجب ولا فدية
عليه من طيبه او ازال منه شيئا وان حرم عليه **قوله** ويحيط بفتح الحاء
وصم النون ويقال الحنيط بالكسر يوضع من الطيب قال اللزهرى
ويدخل فيه اي في تركيبه الكافور والزريرة القصب والصندل
الاحمر والابيض فهو مركب من هذه الاشيا وقال غيره الحنوط ما يخلط
من الطيب للموت خاصة ولا يقال لطيب الاحياء حنوط **قوله** ولا
يقط رأس الرجل عبارة شرح المنهج ولا يلبس المحرم الذكر خنيطا
ولا يستر رأسه ولا وجهه محرمه لا كفاها بقفا من انتهى وهي
اولا الافادة حكم غير رأس الرجل ووجه المرأة قال ش وانظر لو
اختلط المحرم بغيره هل يقط الجميع احتياطا للسرا ولا احتياطا
للاحرام وقد يتجه الثاني لان التقطية محرمه جز ما يخلط سر
ما زاد على العورة انتهى **قوله** ولا وجه المرأة والحنث كالمدة وقوله
ابقا اثر الاحرام اي لان النكح لا يبطل بالموت خلافا للمالك واي
خفيفه وكان القياس بطلانه وبه اخذ من ذكر ولكن قد منا
عليه النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات
وهو واقف معه يعرفه لا يمسوه بطيب ولا تخم وراسه فانه يبعث
يوم القيمة ملبيا رواه الشيخان ومسوه بضم التاء وكسر الميم ونفخها
كما قاله ع ش وخرج بالنكح الصلاة وكذا الصور على الاصح فبطلان
بالموت وكذا الاحداد لانه للتفجح على الروح فينقطع بموت المحرم
فلا يحرم فيها تطيب ولا غيره بخلاف المحرم فان اثر الاحرام باق فيه
بدليل الحديث المذكور ومحل ابقا اثر الاحرام اذا مات قبل التحلل
المؤخر اما بعده فلا يجب علينا ابقا ذلك لانه لو كان حيا لم يجر له
كل شيء من المحرمات الاحرام ما عدا النساء فتصح كذلك اذ لا فرق **قوله**
اخذ ظفره وسعره ويردات اليه في الكفن نذبا وفي القبر وجوبا فيجب

معه افاده في المنهج وخواصيه **قوله** لان اجزاء الميت بحرمته الح
وجرمه حشته وان عصى بتأخيرها او بعد غسل ما تحت قلفته
وحشته فيجوز عما تحتها ان لم يكن فيه نجاسة تتعد رائحة انتفاها والا
دفن بلا صلاة عليه كما مر **قوله** فلا تنتهك بهذا اي باخذ طرفة
وشعره **نعم** لو بعد غسله الا يحلق شعر راسه لتبليده
بسبب صبح او نحوه كان به فزج وجمد معها بحيث لا يصل
الماء الى اصوله الا بالارائه وجبت وكذا لو بعد غسل ما تحت طرفة
الايقلية ولا فرق في هذين المحرم وغيره ولا فدية على من فعل به
ذلك كما مر **قوله** وينبغي في تكفين الرجل هذه طريقة ضئيلة
فيها اصل والمعمد وجوب ثلاث لفائف ذكر كان او انثى بالقيود
السابقة بان كفن من ماله ولم يوص باسقاط الزان على الواحد
ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة وان كان في الورثة محذور
عليه على المعمد للاقتصار على الثلاثة سنة فالارار واللفافات
ليست واجبة ولا مندوبة **قوله** ارار الارار والميزر ما يستمر
العورة وتسمية العامة بالورثة **قوله** ففي الصحيحين هذا
لا يناسب لما ادعاه بل يناسب المعمد الذي تقدم لان المتبادر
ان كل ثوب من الاثواب الثلاثة يستريح البدن **قوله** ويجوز
رابع وخامس لكن الاولى للاقتصار على الثلاثة كما تقدم **قوله** وفي
تكفين المرأة اي السنة في تكفينها ذلك واما الواجب في حقها فقد
تقدم انه ثلاثة لفائف فالسنة في حق الرجل للاقتصار على الثلاثة
لفائف وهي في ذاتها واجبة واما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاثة
اللفائف وهو ارار الخ فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في
المندوب وهو القميص اي الساتر لجميع البدن **قوله** ام كلثوم
ماتت في حياته صلى الله عليه وسلم وكذا جميع اولاده الا فاطمه
فبعده نبته أشهر قال القسطلاني ولم يتضح ملك المدة وهي

افضل

وهي افضل اولاده صلى الله عليه وسلم الا ما فضل الله تعالى به الذكر
وقالت في رثا ايها ماذا علي من تربيته احمد ان لا يشم مد الزمان عوالي
صيت علمها شب لو انها صبت على الايام عدت لياليا ١٥ والفوالي
جمع عاليه طيب معروف عن شرح الجامع ان الموت مصيبة اي
بعد الكفر والعقلة عنه اعظم منه فليس ان يكفر من ذكره بلسانه
وقلبه لانه يبعث على الاعمال الصالحة والخير اكثر من ذكرها ذم
الذات الموت فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثر اي
كثير من الامل والدين والقليل من العمل وهذا بالذات المعجزة اي
قاطع ويتأكد ذلك للمريض اه **قوله** والزيادة على الخمسة مكرهه
اي كراهة تزيده على المعمد اه **قوله** ومن كفن منها اي من الرجل
والمرأة بثلاثة اي كما هو الواجب في حق كل منهما وهذا هو المعمد عندنا
على ما مر اما عند الحنفية فالواجب لفافة واحدة **قوله** فهي لفائف
اي بعضها اوسع من بعض **قوله** يستعمل كل منهما جميع البدن اي غير
راس المحرم ووجه المحرمه كما علم مما مر وقوله راسه اي على الثلاثة قميص
وعمامه ان لم يكن محروما ورضي بالزيادة وارث اهل التمتع فان كانت
محروما لم يزد له لانه لا يلبس فخطا وكذا ان لم يرض وارث او كانت
محجورا عليه كصغير او مجنون او محجور عليه بسفه فيقتصر جثته على
ثلاث لفائف وان كفن من تركته اه ما مر ولودفن وسرق الكفن وجب
تجديده وان قسمت التركة ولو اكل الميت خمسه من ثمن الورثة ان لم
يكفنه اجنبوي والافله ان لم يقصد به ارفاقهم فان قصد ذلك فهو لهم
وقوله تحتهم اي اللفائف **قوله** فيما مر اي جميع ما تقدم حق قوله
ولا وجه المرأة كما سبق **قوله** وفروض الصلاة على الميت اه وهي من
خصا نصنا كالانصاف بالثلث كما قاله الفقيهان المالكي في شرح الرسالة
وعورض الصلاة الملائكة على ادم عليه الصلاة والسلام واجيب
بان المراد بها الاستغفار وكان المصلي بهم اماما ولده شيت ودفن

هو وحوى بكم كما قاله بن العباد وتبل غير ذلك واجيب ايضا
بان الذي من خصائصها كونها على هذه الكيفية التي من جعلتها
قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشعب بالمدينة
الشرقية في السنة الاولى من الهجرة كما في سيرة الحلبي فمن مات
من الصحابة بملك المشرق كخديجة لم يصل عليه صلى الله عليه وسلم
واول صلاة صلى بها صلى الله عليه وسلم صلته بالمدينة الشريفة
على قبر النبي من معروف وآخر المصنف الصلاة على الغسل والتكفين
اشارة الى طلب تأخيرها عنهما وجوباً في الغسل ونزاهة في التكفين
كما يأتي **قوله** ثمانية المعتمد انها سبعة كما في المنهج باسقاط ثلث
النية باولها فانه شرط لاركن خلافا لما ذكره هنا في صفة الصلاة
قوله نية اي كنية غير هاتين الصلوات في حقيقتها ووقتها وهو
اول العبادتين وتعيين نية الفرض ولو في صلاة امرأة مع رجال
والاكتفاء وان لم يقل كفاية كما يكفي نية الفرض في احدي
الجنس وان لم يقيد هاتين العبادتين بغير ذلك كندب الاضافة الى الله تعالى
ويجب قوله مستقبلا وكذا اعداد التكبيرات على الاقرب وجوب
نية الاقتداء ان كانت مأموماً ولا يبطلت صلواته ان تابع في فعل
او سلام على مأمور ولا يتصور ههنا نية اذا اوضده افادم من زيادة ولا
يجب نية الفرضية في صلاة الصبح على المعتمد كما في الصلوات الخمس
قوله واربع تكبيرات منها تكبيرة الاحرام فلو نقص منها ابتداء
بان احرم منها بنية النقص لم يتعقد او انتها بطلت ولو زاد عليها
ولو عمد لم تبطل صلواته لانها ذكر وهي لا تبطل به وان اعتقد ان الزائد
اركان **نعم** ان والى الرفع فيه تبطلت وكذا لو زاد عمدا معتقدا
البطلان به اما لو زاد امامه عليها فلا تنس له متابعتها في الزائد لعدم
سنه للإمام بل يسلم او ينتظر ليسلم معه وهو افضل لتأكيد المتابعة
فلو تابعه فيه لم تبطل صلواته ومعلوم مما مر ان سجود السهو لا يدخل

صلاة الجنازة

صلاة الجنازة افادم من زيادته **قوله** وقرت النية هذا انما على ما سلمه
في اركان الصلاة لكنه بنية ثم على ان الأكثر من لم يعد واقرت النية
بالتكبير وكنا بل جعلوه كالجزء من النية كالوضوء ونحوه ولعل ترك
ذلك هنا اكتفاء بما مر او لغير ذلك اهش ووقعت النية على ذلك
قوله باولها هو تكبيرة الاحرام **قوله** وقيام لقادر اي ولو صبيا وامراة
مع رجال وان وقعت لها نافله رعاية لصورة الفرض فان عجز عن
القيام فقد فان عجز عنه اصطبح فان عجز عنه استلقى فان عجز عن
ذلك او ما كما في غيرها **قوله** بعد التكبيرة الاولى هذا بيان للافضل
فقط والا فالمعتمد انه ليس للفاتحة محل مخصوص حيث لم يشرع فيها
عقب الاولى بل تكفي قراتها بعد الثانية او الثالثة او الرابعة ولا يجب
الترتيب بينها وبين ذكر ما اخرها اليه وان كان ذلك هو الأفضل
فيجوز اخلاص الاولى واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتتبعين
بعد الثانية والدعاء يتبع بعد الثالثة اما الوشع في الفاتحة عقب
التكبيرة الاولى فلا يجوز له قطعها ولا تأخيرها لما بعد ما ذكره الاجمور
ان يقرأ بعضها في ركن وبعضها في اخر لان هذه الحظية لم تثبت
ههنا في الموافق اما المشوق فيكبر ويقرأ الفاتحة وان كان امامه
في غير رعاية لترتيب صلاة نفسه والفرق بينه وبين الموافق في
الصلاة ان الاصل في الفاتحة ان يكون في الاولى فخل به في السجود وخوف
في الموافق لم يدرك عند الساجد وهذا هو المعتمد الذي قررته شيخنا عظيمه
وعنه خلافا لما في شرح المنهج لما قاله قال هنا صحيح خلافا لمن تعقبه
هذا ان ادرك مع الإمام رسا يسع الفاتحة فان لم يدرك معه ذلك
بان كبر تكبيرة التحريم فليكن الإمام الثانية مثلا سقطت عنه القراءة
وتجملها الإمام قال في شرح المنهج فلو كبر امامه اخرى قبل قراته لها
سواء اشرح فيها ام لا تابعه في تكبيرة وسقطت القراءة عنه وتدارك
الباقى من تكبير وذكر بعد سلام امامه كما في غيرها من الصلوات وبين

ان لا ترفع الحنارة حتى يتم المسحوق ولا يصبر رفقها قبل تمامه وان
خرجت من المسجد وبهدت بالكر من ثلثمائة ذراع وتحولت عن
القبلة لانه دام بخلاف ما لو اخرج من رفقها سائر فاستترط عدم اخرجها
عن القبلة حال التجرم فقط وعدم البعد بينه وبينها بالكر ما من
اول الصلاة الى اخرها لانه ابتداء ولا يستترط عدم حائل انه بزيادة
قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اما السلام عليه فلا يثبت
على المعتمد ويكون ذلك مستثنى **قوله** بعد الثانية قال في شرح
المعجم لفعل الساق والخلق وبين الصلاة على الال فيها والرضا
للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم اهـ والافضل ان يقول الحمد لله رب العالمين وخرج بالصلاة
على الال السلام عليهم فلا يثبت على المعتمد وتقدم انه يتعين ان
تكون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية فلا تجزى
في غيرها **قوله** نحو اللهم ارحمه اى سجدا ونحوه من كل دعا اخر وي
كالهم الطوف به او لطف الله به فلا يلقى بدنيوي الا ان الى اخرى
كالهم اقض عنه دينه لان ذلك ينفعه بفكر روجه في الآخرة ومن
المستوفى اللهم اغفر لي ما مضى وما مضى وما مضى وما مضى وما مضى
وذكرنا واننا وانما يصح الدعاء المصغر بالغفره لانها تستدعي سبق
ذنب بل قد يكون بزيادة القربات كما يشير اليه استغفاره صلى الله
عليه وسلم في اليوم والليلة ما انه مره اللهم من احببته منا فاحبه
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الامعات اللهم لا تخرمنا آخرة
ولا تقتلنا بعده ثم يقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك وابن
اخر الدعاء المشهور ولكن محل الامتنان به في الباغ ولو مجنوناً يبلغ ودام غفوه
الى موته لان الحادى على الصلاة التعبد اما الصغار فيقول فيه مع الاول
اللهم اجعله فرطاً لا يوبى اى سابقاً مهتماً مصالحهما في الآخرة وسلفنا
وذخرنا الى المعجزة وعطية اى موعظة واعتباراً والقصد لانهما

وهو النور

وهو النور المطلوب وسفيعاً وثقل به موازينها وافرغ الصبر
على قلوبها ولا تقتنهما بعده ولا تخرمها اجرة لان ذلك مناسب للمحال
وانما كفى هذا الدعاء للطفل مع قولهم انه لا بد في الدعاء الممت ان يخص به
لشئ النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط
يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة ولكن لودعى له بخصوصه
كفى ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط ان يدعو لهذا ويخصه بالدعا
بعد الثالثه ويكفى ان يدعو له بالرحمة مثلاً ومحل ما ذكر في الابوين
الحبيبتين المسلمين فان لم يكونا كذلك اى بما يقتضيه الحال وحرر العالمها
بالعفة والسفاعة ونحوهما ان علم كبرهما لتبعيه الصغير للسابق بل
يدعوله بالرحمة مثلاً نصهم ان اريد مفقرة غير الشرك حاز ذلك فان
جهل اسلامهما فالاولى ان يعلق عليه خصوصاً في ناحية يكثر فيها
الكفار ويوث الصغار في الدعاء المشهور ان كان الميت انى فيقول هذه
امتك وبنيت عبدك اى او يذكر على ارادة الشخص او الميت ويغير
في الحسنى بالمملوك او المملوك مثلاً ويقول في ولد الزنا وابن امك
ولو صلى جماعة اى بما يناسب واعلم انه لا يحصل له القدر من
الاجر الوارد في الحديث بمجرد الصلاة على الحنارة بل لا بد من شهودها
من بيت اهلها حتى يصل على عليهما فان شهد جنازتين مثلاً من مكانهما
حتى صلى عليهما صلاة واحدة فله بكل جنازة قيراط ان تعدد محلها
وكذا ان اتحد فيما يظهر نظر الى تعدد الجنازة ولا يمنع من ذلك
اتحاد الصلاة كما قاله السبكي **قوله** كسائر الصلوات اى في كيفية
وتعدده وغيرها كان يلتفت حتى يرى خذه الامين فالابن لا يقصر
على تسليمه يجعلها تلقاً وجهه خلافاً لبعضهم ويؤخذ من التشبه
عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لمن استحبها اهـ
افاده م روي ان تكون قوله كسائر الصلوات راجعاً لجميع ما قبله
مما ياتي فيه وهو قياس ادون وقدمه على النص لانه اصرح في الدلالة واقتضى

قوله ابن حنبل يقيم الحائض المهرله بلفظ المصغر **قوله** من السنة اي الطريقة
فلا يرد ان ذلك واجب ومن المقرر في فن المصطلح ان قول الصحابي
من السنة كذا او نحوه له حكم المرفوع **قوله** ان يكبر اي اربعاً كما في روايه
اخرى ولكن اذا حمل كلامه عليها لا يصح العطف بقوله ثم يقرأ
لان ظاهره ان قراءة الفاتحه وما بعدها بعد التكبيرات الأربع وليس
كذلك الا ان يراد اربعاً موزعه وقوله ثم يقرأ بام القراءه اي بعد
الاولى وقوله ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم اي بعد الثانية
وهكذا في الاولى ان يراد بالتكبير في قوله ان يكبر تكبيرة التمجيد ويكون
قد حذف من الثاني دلالة الاول والتقدير ثم يكبر ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويخلص الدعاء وهكذا هذه ان كانت
الرواية الاخرى كرواية الشيخ ولا فلا اشكال **قوله** مخافته اي سر
ليلا كانت الصلاة او نهاراً فلا يطلب الجهر في شئ من صلاة الجنائز
مطلقاً الا في التكبيرات من الامام والمبلغ ان احتج اليه كما في مر
قوله ويسلم اشار به الى ان الرابعه ليس فيها ذكر واجب كما سياتي
قوله ولا يجب تعيين الميت عبارة المنهج ولا يجب في الحاضر تعيينه
باسمه او نحوه ولا معرفته بل يكفي تحريكه في موضع تكبيرة تكبيرة الصلاة على
هذا الميت او على من صلى عليه الامام اه وخرج بالحاضر ما لو صلى على غائب
فان اراد غائباً بخصوصه فلا بد من تعيينه وان اراد الصلاة على من صلى
عليه الامام او على من غسل وكفن في هذه اليوم لم يجب ذلك والمراد
بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السور فترسمه وعبارة المنهج
وسرجه ونصحه على غائب عن البلد ولو دون مسافة القصر وفي غير
جهة القبلة والمصلي يستقبلها لانه صلى الله عليه وسلم اخبرهم بموت
النبي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلي فصلى عليه وكبر
اربعا اما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضره باختصار وكما الصلاة
على الغائب الصلاة على القبر اذا كان قبر غير نبي كما ذكره في المنهج

ايضا

ايضا ولا تصح الصلاة على القبر والعائى ويسقط الفرض الى اذا كان
المصلي من اهل فرضها وقت الدفن على المعتمد بان يكون بالغاً عاقلاً
متطهراً واعلم انه يشترط لصحة الصلاة على الميت الطهر والستر
وغيرهما من شروط بقية الصلاة ما عدا الوقت وقيل لا يشترط
لها طهر لان المقصود فيها الدعاء وهو مذهب الشعبي وابن جرير
وعند ابن حنبله يجوز التيمم لها ولو على شاطئ نهر ويشترط زيادة
على ذلك تقدم طهر الميت بما او تراب فلو تقدم كان وقع في حفرة
وتقدم راحته وطهره لم يصح عليه وعدم التقدم عليه ابتداء اذا كان
حاضراً ولو في قبر فان كان غائباً جاز التقدم عليه كما مروان بجميعها
مكان واحد بان لا يكون بينهما ابتداء على ثلثيها ان ذراع تقريباً من زيادة
للميت مفردة الامام وخرج بقولنا ابتداء ما لو نوى على جنازة سائر
كما مر هذا في غير المجلد اما ثبته فلا يضر البعد ولا حملولة ابنة نافذة
او ابواب مغلقة ومقتضى هذا انه اذا كان في سجدة عليها غطا
وصلى عليه خارج المسجد لا تصح لان الباب المردود يضرب بين الامام
والمامور في غير المسجد فيجب رفع الغطا ولكن قرر شيخنا البراءي
انه لا يضر ذلك ولو كانت السجدة السجدة مستمرة او معموله من جديد
لان المقصود من الصلاة على الميت الدعاء وهو حاصل ومن الصلاة
خلق الامام السجدة في الافعال ليترب عليها الثواب وتحمل السهو
وغير ذلك وهو غير حاصل مع الحائل **قوله** فان عينه عبارة النجس
وسرجه فان عينه كريد او رجل ولم يضر اليه واحطافه تعيينه فبان
عمرو او امرأة لم تصح صلاته لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا اشار اليه
وان حضر موافق نواهم اي نوى الصلاة عليهم اه اي وان لم يعرف عددهم
ولو احرر على ميت ثم حضر اخر وهو في الصلاة ترك حتى يفرغ ثم يصلي
عليه لانه لم ينو ولو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك
لم تصح ولو اعتقد انهم عشرة فكانوا احد عشر اعاد الصلاة على الجميع

لا فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف ما لو اعتقد انهم احد
عشر نبيا من اعترفا لاظهر الصحة ولو صلى على حي وميت صحت على الميت
ان جهل الحال والاذن او على ميتين ثم نوى قطعها على احدهما بطلت
افاده مر **قوله** نعم ان اشار بقوله هذا او الحاضر او الذي في الخ
او الذي امام الامام والراد الاشارة القلبية وان لم توجد اشارة حسية
قوله لا ادعا افتتاح اي وان صلى على قبر او غائب كما يفهم من التعليق
اه قال **قوله** ودعا للميت بعد الرابعة ويندب ان يقول فيها اللهم
لا تحرمنا بفتح التاء وضحا اجره اي اجر الصلاة عليه او اجر المصيبة
لان المسلمين كالعضو الواحد ولا نفتنا بعده اي بالاستسلام العاصي
لفعل السلف والخلف ولان ذلك مناسب للحال ويندب تطويلها
بقدر التكبيرات كلها وان لم يكن فيها ذكر واجب فنقرأ فيها الذين
يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم هذا ان لم تحق تغير الميت
والا فلا تطويل ولو تخلف عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه
في اخرى كان في الاولى وقد شرع امامه في الثالثة بطلت صلاته
اذ لا فتى هنا اما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه
التخلف بركعة اما اذا شرع امامه في الثانية وهو في الاولى فلا
يتطل لان يتطبل تاخير تكبير الامام فان كان ثم عذر كسبابة
للفاتحة او للصلاة فلا يتطل وان سلم الامام على الراجح والتقدم
كالخلف بل اولى على الراجح ايضا **قوله** في الباقي اي وهو الدعاء للميت
ورفع اليدين اربع مرات **قوله** ويسن اظهار علامة للقبر وكذا
يسن ان يرفع شبرا تقربا ليعرف قبره ويرحمه ولان قبره صلى الله
عليه وسلم نحو شبرا وكان مبنيا بتسع لبنات فان لم يرتفع ترابه
شبرا فالوجه ان يزداد طمسه مكرره ويحل من ارتفاعه بدارنا
اما لو مات مسلم بدار الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يعرضوا له
اذا رجع المسلمون ويلحق بذلك الامكنة التي يخاف فيها السرقة ككنه

او لعداوة

او لعداوة او نحوها كان كان الميت سنيا ودفن ببلد بدعة وخيف
عليه من نبشهم وتسطيحها اولى من تسليمه كما فعل بقره صلى الله
عليه وسلم وقبر صاحبيه وكره جلوس على قبر محرم بالا حجة ووطئ عليه
وفي معانيها الاتكال عليه والاستئذان اليه فان كان ثم حاجة بان لا يصل
الى ميته او لا يتمكن من الحفر الى بوطته فلا كراهة وكذا ان كان
قبر غير محرم مكرره وحريم ولا حرمة لقبر الذي في نفسه لكن
ينبغي اجتنابه لاجل كونه الاذى عن احبابه ادا وجدوا ويجزئ المكث
في مقابرهم وخرج بالجلوس وما بعده النبوة والعائظ بن ممان على
قبر المحترم بالاجماع وعليه من حديث لانه يجلس احدهم على حمة فتخلص
الى حمله خيرة من ان يجلس على قبر اي للدول والعائظ ولا يكره
المشي بين المقابر بفعل بل يجب لبسه ان خيف التجسس **قوله** على راس
القبر ليس بقيد بل يندب وضع شيء من ذلك عند رجله ايضا وقوله
اي هجرة عظيمة يؤخذ منه انه يندب عظم الحجر وكذا اخوه مما مر لانت
القصد بذلك معرفة قبر الميت على الامام ولا يشمت كذلك الا العظيم
اه افاده مر **قوله** عثمان بن مظعون هو اول من دفن بالبيمع
من المهاجرين وقوله وقال اعلم بمعني اعلم من العلامة اي اجعل ذلك
علامة والذي في المجموع يعلم بضم النون وسكوت العين اه افاده
حضر نقلا عن العصاب **قوله** قبر اخي اي من الرضاة لانه صلى الله
عليه وسلم ليس له اخ ولا اخت من النسب اذ لم يلد ابوه ولا امه غيره
قوله وادفن اليه من مات من اهله يؤخذ من ذلك انه يندب
جمع اهل الحي بموضع واحد من المقبرة ويندب ايضا زيارة قبور المسلمين
لغير مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا بأس بتقبيل
اعتاب الاوليا واضرحتهم وخرج بالرجل الانثى والخنثى وزيارتها
مكروهة لقوله صبر الانثى وكثرة جزعها والحق بها الخنثى احتياطا
نعم يندب لهما زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وكذا اسائر قبور الانبيا

والعلماء والاولياء ويندب ان يسلم الزائر بقوله السلام عليكم دار قوم
مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم لا تخربنا اجرهم ولا تقبنا
بعدهم اه ودار بالنصب على الاختصاص او الجرح على تقدير مضاف
اي اهل دار وورد ان المبيت برد ذلك ولا ثواب عليه لانقطاع التكليف
ويندب ان يقرأ عنده من القرآن ما يتيسر ويدعوه بعد توجهه الى
القبلة لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة
وسياق في الوصية ان القراءة تنفع الميت في ثلاث مواضع اذ اقرب
بحضرته او في غيبته لكن ان دعي له عقبها او قصد بها وان لم يدع له
وان يقرب من قبره بحيث يسمعه كقربة منه في زيارته حيا احتراما له
حيث كان احترامه حيا لاجل علمه او صلاحه اما الغير ذلك ككونه جارا
فلا اعتبار به **قوله** ذكره بناوه اية بظاهر الارض او باطنها ومحل
الكراهة في غير المسئلة والموقوفه اما المسئلة وهي ما جرت عادة
اهل البلد بالدفن فيها ولم يسبق لها ملك لاحد بل جعلت كذلك
عند الاحياء والموقوفه وهي ما وقفها مالكا بصيغته وان لم يعرف
فيحرم البناء فيها سواء كانت بباطنها او بظاهرها ويجب هدمه على
الحاكم لا الاحاد ومنه وضع الاحجار المشهورة بالان المعروفة بالتركية
وهي اربعة احجار كبار يحرم بياض بنشها او دفن ميت عليه ولا
فلاحمة ولا كراهة ويستثنى قبور نحو الصالحين كالانبياء والشهداء
فيجوز بناؤها لاجل الزيادة والتبرك قال بعضهم ولو بقيت وافتت
ح لوامر به الشيخ نذري مع ولايته للشيخ الزفراف في تربة المجاورين
نقاله بعضهم باسدي اما هو حرام فقال نعم انا امر به وان كان
حراما اه والمعتمد بناء القبعة في المسئلة والموقوفه وقد افتى العراب
عبد السلام سهدم ما في القرافة واما امر الشيخ الزبادي بذلك
فلا يدل على الجواز لاحتمال انه قلد احدا قال به ويستثنى من ذلك
قبة الامام الشافعي رضي الله عنه لكونها في دار ابن عبد الحكم وكان

الحل

الحل المدفون فيه محل سكن وقدر جوارته في وسط الدكاكين
حتى وضع في ذلك الموضع والمسبل اما هو ما كان بسفح الجبل فلا
عبء من يقول بخلاف ذلك ويظهر من ما افتر به ابن عبد السلام
على ما اذا عرف حال البناء في الموضع فان جهل بان لم يعرف اهل
حدث بعد الوقف او التيسيل او قبله ترك حملها على وضعه بحق
كما في الكنائس التي تقرأ عليها عليها في بلادنا حيث جهلنا حالها
وكما في البناء الموجود على حافات الانهار والسيارات **قوله** تبينه
ولو بملكه الا ان خيف نبشه وخرج به تبينه فلا يكره خلافا للامام
والغزالي لعدم الرتبة ما يفعله اهل القرى من ذلك ايام الاعياد
لا كراهة فيه **قوله** وكره ايضا الكتابة عليه اي ولو اسم صاحبه
ولو في لوح عند راسه او نحو عالم او صالح فيندب كتابة اسمه وما
ممنوع بقدر الحاجة ليعرف عند طول المدة في دار ويسهل كتابة
القرآن وغيره وما ذكره الاذرعني من حرمة كتابة القرآن على القبر
لمقرضه المدرس والنجاسة والتلوين بصدده الحق بتكرار
السين مردود باطلا فيهم لاسيما والمجد وغيره بحق لكن لا يجوز
كتابة سمي من القرآن او بالاسماء المعظمة على لقائف الكفن صيانة لذلك
عن الصديق ويسوع رتب القبر عما ان لم ينزل عليه مطر ولا اكتفى به
خلافا لقوله ووضع نحو الجريد عليه كالزخات والرسيم وان كان
عليه نبات والفرق ان القصد من ذلك زيادة الرحمة والتسبيح
والحكمة في رتب الماء المتفاد بترديد المصباح وحفظ التراب وهو
حاصل بما المطر ويكره رتبته بما الورد **كتاب الركة**
قدمها على الصوم والحج مع انها افضل منها مراعاة للمحدث الناظر
الى كثرة افراد من تلمذه على افراد من تلمذه وايضا فهي مظنة للخل
بالحل الناس للمدينا صبه راسله وفرضت في السنة الثانية
من الهجرة بعد زكاة الفطر ويكره جاحدها اذا كان مجتمعا عليها دون

منه صح

المختلف فيها الزكاة التجارة وماله الصبي ومن جهل وجوبها فان كان
ممن يخفى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالاسلام عرفه وعلى غيره العود
فان تجدها بعد ذلك كفر فان اعتقد وجوبها وامتنع من اخراجها
فان كان في قبضة الامام اخذت من ماله ثمر او الاقاله كما فعلت
الصحابه رضي الله عنهم وان اعتقد وجوبها واخرجها استحق
الحمد وفيه نزاع قوله تعالى حذ من اموالهم الاله بالناس في الزكاة ثلاثه
اقسام **قوله** وما يدكر معهما اي من الفى والغنيمه والكفاره والفديه
وجمعها في كتاب تبع الاصوله والا فانها يدكر ونها مفرقة فالفدية
في كتاب الحج والكفاره في ابواب متعدد كالصوم والطهاره والفى
والغنيمه في كتاب الجهاد **قوله** هي لغة التطهير قال تعالى قد افلح
من زكاها اي طهرها من الدناس ومن واقعة على نفس والضمير
المستتر لله تعالى اي قد افلحت نفس طهرها الله تعالى وقوله
وعبرها كالمح قال تعالى فلا تتركوا انفسكم اي عمدوها على سبيل الخير
اما على سبيل التحدث بالخير فمطلوب كما هو طريقه المحدثين
وعند الصوفيه الاولى عدم ذلك سلوكا لطريق التواضع وتطلق
ايضا على النمو ويقال التماسك اما بالقصر فيصغار العمل وعلى البركة
وزيادة الخير يقال زكى الزرع اذا غنى وزكت الناقة اذا بورك فيها
وقلات زك اي كثر الخير **قوله** لما اي لقد من المال يخرج سمى
بذلك المناسبة بينه وبين المعاني اللغويه المذكورة لانه يظهر
المخرج من الاثم والمخرج منه عن تدنيسه عن حق المستحقين
وعن كونه كفرا او يصلح شأن المخرج وعمدحه اي يكون سببا في مدحه
ويسمى المخرج منه والمناسبة على البقية ظاهرة والقدر الذي
يخرج هو العشر فما سقى بالامونة فيه او بفضله فيما فيه مونس
او ربحه في الذهب والفضة او الخمس في الركان او ما ورد عن الشارع
في الحيوان كسنت مخاض عن خمس وعشرين فما يخرج اما بقدر بالجزئية

او بما تنقص

او بما تنقص عليه الشارع **قوله** عن مال هو ذهب وفضه وابل وبقير
وعنم وزرع وتخل وتكره فوجبت في هذه الاصناف الثمانية للاصناف
الثمانية المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاله واما زكاة
التجارة فتخرج للنقد لانها تقوم به والمال المذكور بعضه حولي
وبعضه غير حولي وقوله او بدين ولا يستقر الزكاة حولا لوجوبها
ثمن وله قبل الغروب **قوله** على وجه مخصوص منه وجود الشروط
الاربعة الاله وانتفا الموانع وشية الدافع عندنا والخذ عند مالك
فاذا سرق انسان شيئا ونوى جعله من الزكاة برك المالك منها عنده
قوله وانما الزكاة الاصح ان هذه الاله بحيلة بينها السنة لانها لم يعلم
سها قدر المخرج ولا المال المخرج منه ولا المخرج له وكذا قوله تعالى اخذ
من اموالهم صدقة التي استدل بها في شرح النجاشي وانما صح الاستدلال
بها مع ان الجمل هو الذي لم تنصح دلالة ولا ينسوخ الاستدلال به
كما في الاصول لان القصد الاستدلال على مطلق الوجوب وهما يدلان
عليه دلالة واضحة لا على بيان المخرج منه والقدر المخرج اللذان دلالتها
عليهما غير واضحة وقيل انهما عامتان وقيل مطلقتان ولا اشكال احسن
في الاستدلال بهما **قوله** بني الاسلام على خمس اعترض بان فيه بناءا على
على نفسه لان الاسلام هو الاعمال الظاهرة وهي هذه الخمس واجيب
بانه من بناء الكل على الاجزاء كبنية البيت على الاعمال او ان على بعض
من وبني بمعنى تركيب من خمس تركيب الكل من الاجزاء هكذا قيل والحق
ان الاعراض لا يرد لان الاسلام ليس هو الاعمال الظاهرة بل اعتقادها
والادعاءات لها من غيرها ومبني عليها بناءا على متعلقه او ان
الاسلام متعلق بهذه الاشياء **قوله** الحق الله تعالى على الحمد ووق قدرو
انما جمعت هذه الاشياء في باب وان ذكروها الفقهاء مفرقة لان كل منها
حق الله تعالى اي بجامع ذلك فالقدر المخرج زكاة حق الله تعالى وكذا
البقية لا يقال الفى والغنيمه ليسا حقهما تعالى بل حقه خمسهما لا نقول

لأننا نتول كلامه على تقدير مضاف أي خمس في خمس عتمة ليناسب
ما قبله وما بعده أو غلب الأكثر وهو الزكاة والكفاة والقديس على الأقل
وهي التي والغنيمة وغير عن الكل بانه حق الله تعالى نظر الى ان
في الأقل المذكور حقه تعالى **قوله** وكفاة أي لم يمت وظهار رجوع
رسالت وقيل وقوله وقديس أي في ارتكاب محظور في الحج وقد تسمى
كفاة وسياق تفصيل ذلك وذكر المنة من الخمسة على هذا الترتيب
وقدم سها الزكاة لأنها المقصود الأصلي بالتبويب فقال يجب الزكاة
الحج وقوله في خمسة أي اجمالاً اثنان في تفصيلها كما مر وفي بالنسبة
للأربعة الأول على حقيقتها وهو الظرفية وفي الأخير بالية أو بعين
عن فيكون في كلامه استعمال المترك في معنييه على القولين
ذلك ويكون المراد بالزكاة في قوله يجب الزكاة مطلقاً لا يقيد كونها
مالية على طريق شبه الاستخدام لأن زكاة البدن لا تعلق لها بالمال
وقوله ناض أي نقد ذهب وفضة وإن لم يشترط له حول كما معدن
والركاز وإن أقال ومنه المعدن والركاز إذا لا يشترط لهما حول وإنما
قال ذلك دفعا لما يرد عليه من أن الأصل ذكرهما ولم يذكرهما أنت
فاجاب بانها من الناض وجعلها من ذلك هتلا لأنها في قوله إلى
اعلى الذهب والفضة غير المعدن والركاز لأن ما هنا نفس لغوي
وما ياتي تفسير مراد وبقرينة أفرادها بباب مستقل **قوله** وما
تجارة أي في قيمته لأنها متعلق الزكاة فيرجع ذلك إلى الناض
ولعلم إنما أفردوه عنه للاختصاص به بزيادة أحكام كما يعلم مما ياتي
قوله ونعم أي ابل وبقرا هديه وغنم ولا يحتاج لتقييدها بالاهلية
إذا لا يقال للظبا غنم بل شياة البر **قوله** ونابت شامل للزرع والحقل
والكرم والخمسة ترجع لثمانية أن دخلت عروضة التجارة فيما
قبلها والمكانت سبعة كما مر **قوله** أي شروط وجوبها أشار إلى
أن شرطها في المنة مفرد مضاف فيعم وأن الكلام على تقدير مضاف

لم يذكر فيها

ولم يذكر فيها ملك الضاب والتمكن من الاد الماسيات ان الأول
سبب والثاني شرط لأخراجها **قوله** حرية أي حقيقة فلا يجب الزكاة
في مال المجدل لأنه ليس حر حقيقة بل هو كالحرف في الملك **قوله** ولو
لم يعض أي فيما ملكه ببعضه الحر فالمراد حرية تامة أو ناقصة خلافا
لمن قيد بالاولى أحد من ظاهر كلام المتن وفي بعض ولول لم يعض
قوله ولو مكاتب أي فلا تجب عليه زكاة لأعليه ولو في الكتابة
الصحيحة ولا على سيده ولو في الفاسدة هذا في زكاة المال أما في زكاة
الفطرة فتجب على سيده في الفاسدة كما سياتي **قوله** وعنده لملك له
أي وان ملكه سيده على الراجح وعلى مقابلة لارزكاة عليه أيضا بالاولى
من المكاتب اهـ قل **قوله** فان عجز أي بتعجز سيده أو بتعجز نفسه
مع تسخ سيده **قوله** وأبند احولة أي حول ما بيده ان كان حوليا
أما غيره كالنابت والمعدن والركاز زكاة الفطرة والعبرة فيه بوقت
الوجوب وقوله من حينئذ أي من حيث التعجز وقوله وان عقق
عطق على أن عجز **قوله** بمعنى الحج أي فلا ينافي انها تلزمه من حيث أنه
يعاقب عليها في الأخرى كبقية الفروع المنفوق عليها دون المختلف فيها
فلا سلام إنما هو شرط الوجوب الإخراج لا الخطاب بها خطاب عقاب
ولا يلزم من الخطاب بها الخطاب المذكور وجوب الإخراج خلافا لما قاله
المحنى **قوله** باد أنها أي حال الكفر وقوله ولا يقضاهما أي بعد الإسلام
لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأما التسقط
الكفارة بالإسلام لأنها محض مواساة فينبغي أن لا يتركها بعد الإسلام
بخلاف الزكاة فانها وإن كان فيها مواساة لكن فيها شأبه معاوضه
في مقابلة ما نزع من المال وأيضا فالكفارة شأنها نذر الوقوع فيسقط
إخراج ما استقر عليه حال كفره **قوله** نعم الحج استدراك على قوله فلا زكاة
على كافر وقوله نفقه رقيقه الحج كان أسلم رقيقه أو زوجته قبل غروب
الشمس ليلة العيد وغرب والرفيق في ملكه والزوج في العدة حتى يدرم

تكاثرها قولها وتزويده اي اسلمه او فرغه دون غيرهما من الاقارب
قوله لزومه زكاة فطرتهم اي وتزويده النية وتكون للتمييز للعبادة
لفقد شرطها وهو الاسلام **قوله** كما سياتي اي في زكاة الفطر لانه سياتي
يستدرك بهذا الاستدراك **قوله** واما وجوب زكاة المرتد هذا فهو
قوله اصلي والمراد بالوجوب وجوب اخراجه اما وجوب الاستعداد
فليس بموقوف لانه شرطه الاسلام ولو كان موقفا في الكلام في الزكاة
التي وجبت عليه حال رده اما التي وجبت قبلها فهي من الديون
تخرج من ماله حال رده فمراعاة سوا اسلم بعد ذلك ام مات مرتدا
قوله فموقوف اي الوجوب فان مات مرتدا بان ان الزكاة عليه
لتبين ان الاموال له بل جميعه في او اسلم زكاة لماضي في الردة ما لم يكن
زكاة في رده فانه يميزه كالواضع عن الكفارة فيها وتكون نية
للتمييز للعبادة وفارق الوصي له لشيء يجب فيه الزكاة وحال الحول
بعد الموت وقبل القبول فانه لا يجب عليه زكاة بان اصل الملك كان
موجودا قبل الردة بخلاف ملك الوصي له فانه انما ابتدى بقبوله وان
انقطع على ما قبله فلم يورث في الوجوب اذ لا اصل يقوى به وفق الملك
المضيق له **قوله** وتفاوت مالكة اي عدم ايهامه **قوله** فلا زكاة في
بيت المال اي لعدم تيقن المالك وشك ربح الموقوف على جهة عامه
دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لاني عينه ومن الاول
الموقوف على امام المسجد او ما ذرته لانه لم يرد به شخص معين
واما اريد به كل من انصف بهذا الوصف **قوله** ولا في مال جنسية
اي لا يجب عليه ان انفصل حيا اذ لا وثوق بوجوده وحياته اي شانه
ذلك حتى لو اخبر معصوم به لم يجب عليه ولا على الورثة ان انفصل
ميتا لاحتمال موته بعد من الوجوب وهو حولا ان الحول مثلا وهذا
فارق وجوبها على بايع رد عليه البيع في راس الخيار ثم بيع البيع
فتجب عليه الزكاة لان ملكه كان قبل البيع موجودا فاستبغ ما بعده

بخلاف

بخلاف ملك الوارث وكالبائع المشتري اذا تم له البيع فاذا اشترى
خيلامثرا او زعابا او صلاح عنده وقد شرط الخيار فالزكاة عليه
ان تم البيع له ولا فعلى البائع كما مر فلو ظهر ان الاجل وان ما فبطن
المرأة كان نفاذا وجب اخراج الزكاة على الورثة لتبين انه كان ملكهم
من حيث موت المورث فتجب زكاته من حينئذ لان حين التبين
فقط فاحوال ما في النظم ثلثه اما ان انفصل حيا او ميتا او
يتبين كونه نفاذا ولا زكاة في الاولين وتجب في الثالثه عن الاليه
المال ولو انفصل حتى ثم انضم بما يقتضي استحقاقه فهل تجب الزكاة
عليه او على غيره اذ يتبين عدم استحقاق الخمر وثبوته لذلك الغير
كالوكان الخمر ابن اخ فبتقدير موثقه لا يرث وبتقدير ذكره
يرث والظاهر كما قاله من عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص
المستحق مدة التوقف كما قالوه فيما لو عين القاضي لكل من عزم
المفلس فدرامت ماله ومضى حوله قبل قبضهم له فانه لا زكاة عليهم
بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفق الخمر ورجع المال اليه
قوله موقوف له اي لاجله اي لاجل تبين حوله سواء كان المال ارضا
او وصية او غيرها **قوله** وحول اي ان كان المال حوليا بدليل الاستباحه
والحول كما في المحكم سنة كاملة سمي بذلك لتحوله اي ذهابه رجح
غيره من حال اذا ذهب ومضى ويسمى عاما رسنه وكن اخريفا
تسمية لكل باسم الجزء ولو زال ملكه عن النصاب ثم بشره او غيره
ولو بئله كابل بابل استوفى الحول بما فعله وان قصديه الفرار من
الزكاة لكنه مكروه حينئذ كراهة تنزيه لانه فرار من قرينه بخلاف
ما اذا كان لحاجه او لها وللفرار او مطلقا ولا يشكل عدم الكراهه
فيما اذا كان لها وللفرار بما اذا اتخذ ضربه صغيره لزينة وحاجه
لان الضبه فيها اتخاذ تقوي المنع بخلاف الفرار وسياتي ايضا ذلك
في باب المبادله **قوله** الخ في نائب استثنى من استراط الحول سنة امور

لا يشترط فيها وقوله من زيادتي هذا اي في الاجال اما في التوب
الاي فليس من زيادته **قوله** وزكاة فطراي فاذا ولد له ولد قبل
الغروب اخرج الزكاة عنه وان لم يجل عليه الحول **قوله** وتناج بكسر
النون بمعنى متزوج اي مولود من اطلاق المصدر على المفعول وفعله
نتج بالبناء المجزول صورة اذ لم يرد منه فعل مبيح للفاعل بل ورد
عن العرب هكذا اكرم فابعنه فاعل الماشية ولا بد ان يكون النتاج
من نصاب وان يتحد سبب ملكه وملك النصاب وان يبلغ به نصابا
اخر وان يحدث قبل تمام الحول فاذا ملك مائة وعشرين شاه فنفها
شاه فاذا نتجت واحدة قبل تمام الحول ولو لم يلمحظه وجب شاتان
وحول الشاة المنتجة هو حول الاصل وكذا الوملك اربعين شاة
فتحت اربعين ثم ماتت الامهات وشم حولها على النتاج فتجب شاة
قال في المنهج ومنتج نصاب ملكه بملكه اي بسبب ملك النصاب
حول النصاب وان ماتت الامهات وذلك بان بلغت به نصابا كاملا
وعشرين من الفم نتج منها واحدة فتجب شاتان اما اذا نتج من
دون نصاب وبلغ به نصابا كسعه وثلاثين شاة فتجب واحدة
فيبتدي حوله من حيث بلوغه او لم يتحد سببا للملك كان ملك النصاب
بارك والنتاج بشر من الوصي له به مثلا فليس له حول النصاب
او لم تبلغ به الامهات نصابا اخر كانه نتج منها عشرين او وجدت
بعد الحول او معه فكذا ذلك فلو ادعى النتاج بعده صدق فان اتهم
من تخليفه وانما يشترط في النتاج المذكور حول لان اشتراطه
لاجل حصول النما وهو ما عظيم فينتج الاصول في الحول **قوله** فانه كذلك
اي يترك حول اصله سواء حصل بزيادة في نفس العرض كسمن حيوان
وولد وثمره او بارتفاع الاسواق ولتوباع العرض بدون قيمته
زكي القيمة او بالكثر منها ففي زكاة الماشية معها وجهان ارجحهما
الوجوب اماه **قوله** ان لم ينض بكرة النوت كما ذكره في شرح المنهج

دمعنى

ومعنى النضوض صيرورته دراهم ودنانير وعدم النضوض من
الجنس صادق بان لم ينض اصله من غير الجنس وقد مثل الشح الصور
على اللق والنشر المرتب فمثلا الاولى ان يشتري عشرين مقطعا فاما في
غرة الحرم مثلا بما في درهم ويمسكها عنده الى اخر الحول او يبيعها في
اشانه بعرض ويمسكها الى اخره ثم يقوم عنده ذلك الى اخره في الصورتان
يتبلغ قيمته ثلاث مائة درهم ومثال الثانية ان يشتري العشرين
مقطعا بما في درهم في غرة الحرم مثلا ثم يبيعها في اثناء الحول بثلاثمائة
دينار او بعشرين دينارا ويمسك ذلك الى اخره او يشتري بها فاما
ثم تصير قيمة الدنانير او قيمة الفلاس عند اخره تساوي ثلاث مائة
درهم اذ لا بد من التقويم بما اشترى به العرض الاصل فيزكي المائة
في ذلك حول المائتين فنطوق النقي صورتان ومفهومة صورة وهي
ما اذا نضض من الجنس اشار اليها بقوله والاي وصورة ذلك ان يشتري
عشرين مقطعا فاما بما في درهم في اول الحول ويبيعها في اشانه بثلاث
مائة درهم ويمسكها الى او يشتري بها عرضا قبل تمامه وهو تساوي
ثلاثمائة درهم في اخره فيزكي المائتين بحول والمائة حول اخر فيفرد
الاصل بحول من وقت ملك العرض فاذا ملكه من اول الحرم ثم باعه
بعد ستة اشهر بثلاث مائة وامسكها الى زكي المائتين عند مجيئ الحرم
والمائة اذا جازى **قوله** كان اشترى الخ مثال لنقي النضوض من
الجنس الصادق بصورتين كما مر وقوله بعضهم مثال للمعنى بالميم سن
او تحريف من الناسخ وقوله وقيمته ثلاث مائة درهم اي ولم يبعه
بل امسكه عنده كما مر وقوله او نضض من غير الجنس اي كان اشترى
مسا بما في درهم وباعه بدنانير كما مر وكان الاولى ان يذكر ذلك
لاجل قوله بعد فيزكي المائة الخ **قوله** في اثناء الحول المراد باشانه ما قبل
اخره ولو لم يلمحظه كما ذكره في شرح المنهج **قوله** اي وان نضض الخ توجيهه
ذلك انه اذ لم ينضض او نضض من غير الجنس لم يرجع راس المال

الى اصله فلا يعتبر الزرع مستقلا لا ارتباطه في هذه الحالة براس
المال ارتباطا بالتابع بالمبتوع واما اذا انفق من الجنس فقد رجح
الى اصله فيصير الزرع مستقلا والفرق بينه وبين النجاس من غير
الامهات ان النجاس جزء من الاصل فالحقناه به بخلاف هذا فانه
مكتسب يكتسب التصرف ولهذا يرد الغاصب النجاس ولا يرد الزرع **قوله**
بان صار الكل ناضا خرج ما لو انفق في النجاس لم ينفذ وقوله
او اشترى عرضا عطف على امسكه فيما بعد الا صوريات وما قبلها
كذلك **قوله** ويعتبر الخ اما غير ذلك للاختلاف المذكورين بالسيه
والشرطية وللفظ يعتبر صادف على ذلك ولو غير يصدق بالصدق
على النجاس لانه سب ولا يعتبر في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل
ولا رسته فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالخراج
منه وليه ان كان يرى ذلك كشافعي وان لم يكن المولى عليه يراه
اذ العبرة بعقيدة المولى فاذا لم يخرجها وتلق المال قبل كمال المولى
عليه سقطت عنه اذ لا مخاطب بالخراج قبل كماله وضمن المولى ان
تصرفه ان كان تأخيرها خوفا من تغريم الحاكم الخفي له اذ بالغ
المولى وقد ابا حنيفة كان ذلك عذرا لا يوجب له حينئذ ان يجمع ما
وجب من الزكوات في الكمال فان لم يكن تأخيرها خوفا من ذلك مثلا حرم
عليه **قوله** بان لم يحضر المال كان المولى ان يعبر به الكاف لان التمكن
من ادائها لا يحصل هذه الامور فقط بل منها جفاف التمرات
تجفيف غير ردي فان لم يتجفف اصلا كالرطب او تجفف رديا وجبت
زكاته حالا وتقيده حب وبهر ومعدن وخلو مالك من مهم ديني
اما دينوي كصلاة واكل وشراب الحجر فليس وتقرر اجرة قبضت فلو
اجره دار الراجح سنين عما فيه دينار وقبضها ووضعها عنده لم يلزمه
كل سنة الا اخراج حصة ما تقر منها وهو نصف وثمان دينار على
خمس وعشرين فجلة ما يلزمه في الارباع السنين عشرة دنانير لانه

الزكاة في الزكاة
في الزكاة في الزكاة

يزكي

يزكي كل سنة حصتها بحسب ما مضى عليها من السنين وحصة ما قبلها
لجنة بعد اخراج زكاتها في العام الماضي ولا يشترط ان يقرر صدق
موت او وطي مثلا وفارق الاجرة بانها مستحقة في مقابلة النافع
بنفقاتها بنفسه العقد بخلاف الصداق فاذا تمكن من الاخراج
حرم عليه التأخير الا اذا كانت لا انتظار جار او قريب او احوج او افضل
فله التأخير **قوله** انما يصح من الحاضر من فان اخذها بعد التمكن
وتلق المال كله او بعضه ضمن لتقصيره فان تلف قبله بغير اذنه
فلا ضمان لان تفادى ذلك **قوله** والاصناف عبارة المنهج وحضور اخذ
للزكاة من امام او ساع او مستحق من انواع من تعبده بالاصناف
اه ولا يخفى ان عبارة ههنا ساوية لعبارة المنهج التي اعترضها
فكان الاولى ان يعبر هنا كما يعبر في المنهج **قوله** فلا زكاة فيما دون
نصاب اخذ مفهوم الامر من على التلف والشر المربى واما لم تجب
الزكاة في ذلك لانه يلزم من عدم السبب عدم المسبب كما انه يلزم
من وجود الاو وجود الثاني لان السبب يؤثر بطريقه **قوله** ولا في
مال غائب اي لا يجب الاخراج عنه حاله حيث لم يتمكن منه بان كان
سائرا او قارعا الوصول اليه فان سهل وجبت زكاة حاله وان لم
يحضر ومثل الغائب المقصود والمحجور والدين الموجل والحال الذي
تقدر احده بان كان على معسر او موسر جاحدا ان لم يتعد ذلك كان
على مالي حاضر باذنه او على جاحد وبه حجه وجبت زكاته حاله لان الزكاة
متعلقة بالمال لكن لا يجب اخراجها الا بعد التمكن ولو ابتلع نضابا
ومضى عليه حولا كان له ان يغيب فيه الزكاة ولا يلزمه ادائها
حق يخرج فلو تبسر اخراجه بخود وبلا ضرر وجبت زكاته حاله
قبل اخراجه كما في الدين الحال على الموسر المقر ولا يلزمه اخراجه
للانفاق منه على مولاه ولا لاداء دين حاله ولو لمات قبل
اخراجها فلو كان تبسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه

كما مر فتخرج من تركته حيث لم يخرجها قبل موته ولا يشق خوفه وان
كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان اخراج ولو
بالتعدي يتسوق خوفه وجبت تركته ولا فلاه افاده سم وهو حية
واما تورس وانه يفرق بين ما ابتلعه وبينه الغائب بان الغائب
يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك ما ابتلعه
ففيه نظرات الغائب ليس بيده حقيقة فيكون تلفه قبل ان يصل
اليه ولا كذلك الذي ابتلعه فانه موجود ويمكن اخراجه بالمعاجزة
قوله ولكن الاول اي وهو ملك النصاب سبب لوجوبها فلو لم يوجد
لم تجب الزكاة من اصلها بخلاف الثاني وهو التمكن فانه شرط
للصيانة لا الاصل الوجوب فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف حقهم
وعليه يلغى بقاها لما وجبت زكاته ولم يخرج ولا اثم فالوجوب
متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو التمكن
من اخراجها **قوله** لا شرط له انما لم يجعل شرطاً لان الشرط لا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لانه فلو اعتبر شرطاً لم يلزم من وجوده
وجود ذلك وتوقفه على الشرط لا يضر ما تقر في الاصول من انه
اذا قارن السبب الشرط فترتب الوجود حينئذ على السبب لا على الشرط
قوله والثاني شرط انما لم يعكس بان يجعل النصاب شرطاً والتك
سبباً لما قاله الزركشي في قواعده من ان الشارع اذا رتب حكماً عقب
اوصاف ذات كانت كلها متناسبة فالجميع علة كالقتل العمد والنا
وان تناسب البعض في ذاته دون البعض فالمناسب في ذاته سبب
والمناسب في غيره شرط فالنصاب يشتمل على الغنى والنعمة الملك
فكان سبباً والحوال مكمل لنعمة الملك بالتك من التسمية في جميع
الحوال فكان شرطاً ولا شك ان التمكن من ادائها يحضو المال
مثلاً كالحول فهو ملك لنعمة الملك بالاستيلاء على المال بالفعل اذ هو
قبل ذلك يخاف تلفه فلا يحصل به انتفاع ويقاس بذلك البقية

طرد الجميع على وتيرة واحدة **قوله** لصانها اي لاستقراره ولا فضا
قد حصل بملك النصاب وحولات الحول لكنه لا يستقر الا بالتك من التمكن
باب زكاة الناض اعف الذهب والفضة اي
ولو غير مضروبين وخارج بهما سائر الجواهر كلو له وباقوت
وفرو وج لعدم ورود الزكاة فيها ولا نهامه للاستعمال كالماسية
والعسل **قوله** غير معدن والركان اي فهو تفسير مراد للناض
والقرينة عليه التبريد لهما فيما بعد وتقدم انه جعل الناض
شاملاً لهما لانه التفسير الحقيقي **قوله** حتى يبلغ اي يور ملكه
تحديد اي يقينا فلو نقص في ميزان وسم في اخر فلا زكاة على الماص
لشك في النصاب ولا بد ان يكون ذلك خالصا من الغش فلا زكاة
في مفشوش من ذهب او فضة حتى يبلغ خالصه بضايا فتجب
حينئذ زكاته خالصا او مفشوشا خالصا قدرها لكن يتعين
على الولي اخراج الخالص حفظا للخاص مملعا على المولى والاب
في ذلك ايضا من الحول فلا زكاة قبله **قوله** عشرين اي فاكثر وكنا
ما بعده اذ لا وقص في ذلك كالزروع والثمار لا مكان التجري
بلا ضرر بخلاف الماشية فيتم زكاته على اقل النصاب ولو بيسر ارجبت
زكاته قال ابو سحاج وفيما زاد حسابه **قوله** دينار اي مثقالا وهو
اشان وسبعون حبة شعير معتد له لا قشر عليها رقطع من طرفيها
مادق وطال والمثقال لم يتغير جاهليه ولا اسلاما وهو ثمانية دنانق
واربعة اسباع دانق واما الدرهم فكانت تختلف في عصر النبي صلى الله
عليه وسلم والصدور الاول بعده فبعضها بخلي وهو ثمانية دنانق
وبعضها طمري وهو نصفها فخرها وقبها نصفان فصار قد روسته
دنانق قيل كان ذلك في زمن خلافة عمر رضي الله عنه وقيل عبد
الملك واستقر الامر عليه فان قيل يلزم على هذا ان تكون الخمسة
اواق المذكورة في الحديث مقدرة بالدرهم الذي في زمنه صلى الله عليه

وهو محتمل للبغلي والطير فيليرسات تكون مجبولة في راس
النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يجب فيه الزكاة ولا تصح المعاملة
به إلا أن يجاب بان الأوقية أربعون درهما عشرون من البغلي
وعشرون من الطير فالجمله أربعون من الحادك بعد ذلك
هذا إذا كانت تقدير الأوقية بالأربعين درهما ورد عنه صلى الله
عليه وسلم كما هو الصحيح فان لم يرد عنه ذلك كان الجواب في
أربعون درهما بدرهم إلا أن افاده رأى **قوله** بالاشرف نسبة
للسلطان الأشرف تائبناي بضم الباء والواو سكوت السين
وموحده بعد هامة وقدر العشرين مثقالا لأن بالذهب البندقي
سبعة وعشرون بنديقا إلى أربع مائة وبالمجايب المعروفة
ثلاثة وأربعون وقيراط وربع قيراط لانها عشرون **قوله** خمسة
وعشرون دينار المراد به هنا الشعي المعروف بالثقال المتقدم
قوله مائتي درهم الخ وهي ثمانية وعشرون ريبالا ونصف تقريرا
هذا ان كان في كل ريبال درهما من الخماس فان كان فيه درهم
نقطا كانت خمسة وعشرون ريبالا قال البرماوي وقدرها بالانصاف
المعروفة بمصر ستمائة وستة وعشرون نصفًا وثلاثًا نصفًا لأن
كل عشرة انصاف ثلاثة دراهم شرعية اه ولعله بالنسبة للانصاف
الخالصة من الغش والانصاف العشرون يزد على ذلك والدرهم
كما مر ستة دنانق فالدينق سدس درهم وهو ثمان حبات وخمسة
فالدرهم خمسون حبة وخمسة مئة يزد عليه ثلاثة اسباع
كان مثقالا وثلاثة اسباع احدى وعشرون حبة وثلاثة اخماس
حبة لأن ثلاثة اسباع التسعة والاربعين احدى وعشرون لانها
تأمنه من ضرب سبعة في سبعة وثلاثة اسباع الواحد والخمسين
ثلاثة اخماس فالمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم ومتى نقص
منه ثلاثة اعشاره كان درهما وثلاثة اعشاره وهو احدى وعشرون

وثلاثة اخماس حبة لأن عشرون سبعة وخمس يكرر ذلك ثلاث مرات
فذلك القدر ان يزد على الدرهم صار مثقالا وان نقص من
المثقال صار درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل
اربعة عشر درهما وسبعات والدرهم بكسر الدال مع فتحها على الشرح
ويجوز كسرهما ويقال درهما فلغاية ثلاث **قوله** قال صلى الله عليه
اسدلال على الدعوتية المذكورة في الحق منطوقا ومفهوما
فالحديث الاول منج بمفهومه ومنطوقه والثاني منج
لمفهوم الثاني ومفهومه مع ضمنية الرواية الثالثة منج لمنطوقها
وانما احتج للضميمة المذكورة لبيان قدر الواجب وانما صرح
في تلك الاحاديث بالمنطوق والمفهوم لأنه لو اقتصر على الاول
لنوه انه عدد فلا مفهوم له فتجب الزكاة في اقل منه **قوله** ليس
في اقل من عشرين دينارا اي مثقالا وكذا ما بعده **قوله** اواق
بالقصر كجوارح اوقية واصحابها اوقية بوزن انقوله اجتمعت
الواو والياء سقطت احدهما بالسكوت قلبت الواو يا وادغمت
في اليا وكسر ما قبل اليا بالتسليم فالهمزة والياء الاولى المنقلبة عن الواو
رايدتان سميت بذلك لانها تقي صاحبها من الضرر فمضى من
الوقاية وقيل ان الهمزة والياء اصليتان فوزت اوقية فعليه
من المواق وهو الثقل لتقلها في الميزان وحسد فتجتمع على
الواو بالتشديد بوزن افاعيل كالاضاحي او بالتخفيف بوزن
افاعل وفيه نظر لان الهمزة في الجمع حينئذ تاند مع اصلتها
في المفرد **قوله** أربعون درهما فتكون خمس الاواق مائتي درهم
ولا يسجل بضايف احد النقيدين بالآخر لاختلاف الجنس كالاجل
بضايف التمر بالزبيب وبكل الجيد بالردي من الجنس الواحد
وعكسه كما في الماسية والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداء
الخسونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بالقسط ان سهل الاخذ

بان قلت الاموال فان كثرت وسبق اعتبار الجميع اخذ من الوسط
كافي العشرات ولا يجزى ردي عن جيد ولا مكسر عن صحيح ويجزى
عكسه بل هو افضل لانه زاد خيرا فليس المخرج الدينار الصحيح او
الجيد الى من يملكه للفقر منهم او من غيرهم قاله في المجموع وان لزمه
نصف دينار فسلم اليهم دينار نصفه عن الزكاة ونصفه بقي له
معهم امانه ثم يتفاضل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبي ويتفاسدوا
ثم يسه او يشر وانته نصفه او يشرى نصفهم لكن يكره له شر
صدقة من تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع
للخطيب قاله الخطيب في شرح الغاية **قوله** في حلي بضم اوله
مع كسر اللام وتشديد اليا ما حلي اي يزين به لبسا او نحوه
واصله حلوى بوزن فعول اجتمعت الواو واليا وسبق احداها
بالسكون فلبت الواو يا وادغمت في اليا ثم كسرت اللام صياغة
للبيا ويجوز كسر اوله امتاعا قال في الخلاصة
كناك دوارجهم ج الفعولين ذي الواو لاجمع او فرد يعين
وهو جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كندي وندي **قوله** محرر
ومنه الدراهم والدينار المغشوشه التي تعلق على روس الناس
فهي حرام على المعتمد ويجب زكاتها وكذا ما يعلق على روس
الصبيان **نص** عصائب الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة
فيها لانها للزينة وكذا البرق الذي يجعل نسا الارياق خلفها
ومما يحرم ايضا سوار يكسر السرة اكثر من ضمها وخالخال بفتح
الخاء اللين رجل بان تصد ذلك باخاذهما بخلاف اخاذهما للباس
امرأة رضي او لاعارتهما او اجارتهما لمن له استعمالهما ولا يقصد
شي او يقصد كثرهما وان وجبت الزكاة في الاخيرة ومما يحرم ايضا
ولو على امرأة اصبع من ذهب او فضة فاليد بطريق الاول
وحلي ذهب وسن خاتم منه على رجل وهو الشعبة التي يستمسك

بها الفص

بها الفص لا انق وانمله بتثنية الهزة والميم وسبق فلا يحرم اخاذهما
من ذهب على مقطوعهما وان امكن اخاذهما من فضة لانه لا يقصد
عاليا ولا يفسد المني وكذا اخاتم حيث كان لا يقابله ويجل لرجل خلية
التي حرب من الفضة بالاسرف كسيف ورمح وخق واطراف سهام لاخلية
بالا يلبسه كسرج ولجام وركاب وخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه
استدراكه **نص** في زيادة الخيل والخنزير في حلي النساك الرجال
وفي حلي الرجال كالنساء فحرم عليه ما يحرم على كل منهما فيجب عليه
زكاته قال ع ش ولو انضم بالانوثه وقدم في حوله او اكثر
فيبقى وجوب الزكاة لانه في مدة الخنثى ممنوع من الاستعمال
فانته الاواني اذا اتخذت على وجه محرم ويحتمل على بعد عدم وجوبها
اعتبار ايمانها في نفس الامر ويفرق بينه وبين الاواني بانها محرمة
في الظاهر وفي نفس الامر **قوله** لاجل مباح اي علمه ولم يتركه
بمخرج بالاولى بالوورث حليا مباحا ولم يعلمه حتى مضى عام فتجب
زكاته لانه لم ينو اسكاه للاستعمال مباح وبالنسبة الى ما لو نوى كثره
فتجب زكاته ايضا ولو انكسر الحلي لم تجب زكاته ان قصد اصلاحه
وامكن للاصوغ بان امكن بالحام لبقا صورته وقصد اصلاحه
فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله سبكه او دراهم او كثره او لم
يقصد شي او اخرج انكساره الى صوغ وجبت زكاته وينعقد
حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال
افاده في شرح المنهج وعدم وجوبها في الحلي المباح مذهبا وكذلك
عند مالك ورواية مختاره عند احمد واما عند اي حنيفة فتجب
الزكاة فيه ولو لامرأة **قوله** كالحلي من ذلك للباس امرأة اي بالنفل
او بالقوة كانت تعددت انواعه عندها او اخذه رجل ليؤخره او
يعيره لها كما مر فيجل للمرأة ومثلها الصبي والمجنون سائر انواع
حلي الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار ونعل وكف لاده من دراهم

وإذا نذر معداه أي يجوز لها عرا ومن غير جنسها تبطل المعاملة
بها كفضة أو نحاس بذهب وقال الحلبي ولو من خيوط نحو حريس
وفيه نظر لعدم بطلان المعاملة بها حينئذ فهي من النقد وكذا
يحل لها البس ما نتج بهما من الثياب دون فريضة **قوله** فلا زكاة
فيه أي إلا أن أسرفت كالحمل والوزن ما نتج مثقال فلا يحل لها ويجب
زكاته لأن مقتضى الباحة الحلي لها الذي لا يرد إلى السوء
الداخي لكثرة النسل ولا يرد في مثل ذلك بل تنفر منه النفس
لاستئاعه تعلم أن الشرط عدم اسرافها وأن لم يتألف في السرف
على المعتمد خلافا لما ذكره في شرح المنهج **قوله** للاستغناء عن
الانتفاع بهما أي أن الاستغناء المذكور يقتضي وجوب الزكاة
فيهما كالكنوز وإنما وجبت فيهما حينئذ لأنهما معدتان للنسأ
كالماشية السائمة وهما من أسرف نعم الله تعالى على عباده
اذ بهما نظام الدنيا ونظام أحوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة
وكلها تقتضي بهما بخلاف غيرها من الأموال فنكرها أي لم يود
زكاتها فقد أنزل الحكيم التي خلق لها لمن حبس قاضي البلد ومنعه
أن يقضي حوائج الناس **قوله** عن الانتفاع بهما أي انتفاعا
مباحا بان لم ينتفع بهما أصلا أو انتفع بهما انتفاعا محرما أو ملكها
كما تقدم أما إذا انتفع بهما انتفاعا مباحا فلا تجب الزكاة فيهما
كأموال الماشية **قوله** لا الجوهر هما أي ذاتهما ولو بينهما على ذلك
لوجب في حلي المرأة **قوله** ما أصل ما أشار إليه أن في الحلي المباح
قولان مبنيان على أن الزكاة في النقد هل هي لجوهره أو للاستغناء
عن الانتفاع به فتجب في الحلي المباح على الأول دون الثاني
لأن الرجل يستغني عن الانتفاع به بخلاف المرأة تحتاج إليه في
الحلي المقصود لها وهذا هو المعتمد لما صرح عن بن عمر أنه كانت
بحلي بناته وجواريه بهما ولا يتركهما وجهه أنه مبتدل وليس

بنام باسمه ثياب البداهة **قوله** وحدقت من الأصل هنا أي وهي وبلغ
أنواع الزكاة في غير الماشية ما هنا وما سائر الأربعة الخمس في الركان
والعشر فيما ينبغي بغير المونة ونصفه أي العشر فيما ينبغي مع المونة
وربع العشر في الناض ولو من معدن وفي زكاة التجارة وأوقات
وجوب الزكاة أربعة وقت إخراج المقصود وتصفيته في الركان
والوقت **قوله** في المستحب والحول في الناض والنعم والتجارة
وأوله ليلة العيد في زكاة المطر اه مع زيادة من السائر
باب زكاة التجارة ذكرها عقب زكاة الذهب والفضة
لأنها متعلقة بقيمة العرض وهي سائر التجارة أفضل المكاسب
بعد الزراعة والصناعة حيث خلت من الغش والخيانة والحلف
الكاذب وأفضل من ذلك كله السهم من الغنيمه لأنه رزقه عليه
الصلاة والسلام ولذا قال الرافعي تحت ظل رمي **قوله** هي أي لغة
أما عراقي هذا المكن مع زيادة النية عند كل يقرب كما سائر **قوله**
بالمعاوضة صفة للمال أي المملوك بالمعاوضة كسائر ما كان يعرض
أم تقدم أم دين حال أم موحل وكما لو صرح عليه عن دم أو أجره نفسه
أو ماله سواء كانت المعاوضة غير محضه وهي التي لا تفسد بنفسه
مقابلها كالنكاح والخلع على ما سائر أو محضه وهي التي تفسد
بذلك كالبيع والشر والهبه بثواب وخروج بذلك ما ملك بغير معاوضة
كارت فاذا ترك لورثته عروض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وكهبة
بلا ثواب واحتطاب وهذا يعني كون المال مملوكا بمعاوضة
أحد شروطه لو جوب زكاة التجارة ثانيا وجوبية التجارة حال
المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه وذلك لأن المملوك بالمعاوضة
قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غير ما فلا بد من نية معينة
وأن لم يجددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء لئلا يربح المال فاذا باع
ما اقتربت به النية حال شرائه واستترك به سلعه لم يخرج لنية

لا تصحح المحاكم التجار عليه بخلاف ما لو اخرج مال التجاره واشترى
 عرضا منه ثم اشترى عرضا اخر فلا بد لكل واحد من نية مقترنه
 به وهكذا الى ان يفرغ ذلك المال فالتجارة لا يقصد بالمال القنيه
 اي الامساك للانتفاع فان قصد هابه انقطع الحول بحتاج التجديد
 اليه مقرونه بتصرف وكذا ان قصد هابه بعبثه وان لم يعينه ويرجع
 في تعيينه اليه رابعها مضي حوله من الملك **قوله** ~~في تعيينه اليه~~
 نقد بكتاب او دونه وفي ملكه باقية كان اشترى بعشرين مثقالا
 او بعين عشرة وفي ملكه عشرة اخرى بنى على حوله النقد بخلاف
 ما لو اشتراه بنصاب في الذمه ثم نقده بعد المجلس فانه ينقطع
 حوله النقد وينتدي حوله التجاره من حين الشراء والفرق بين
 المسالين ان النقد لم يتعين صرفه للشرا في الثانية بخلاف الاول
 خامسها ان لا يرد جميع مال التجاره في اثناء الحول الى نقد من جنس
 ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به ساعده
 للتجاره ابتداء حوله من حين شرائها لتحقيق نقص النصاب بالتضييق
 بخلافه قبله فانه موقوف اما لو رد بعض المال الى ما ذكر او باعه
 بعرض او بنقد لا يقوم به اخر الحول كان باعه بدراهم والحال
 يقتضي التقويم بدنانير او بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق
 في جميع ذلك سادسها ان تبلغ قيمته اخر الحول نصابا او دونه
 ومعه ما يكمل به كالوكان معه مائة درهم فابتاع خمسين منها
 عرضا للتجاره وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض اخر الحول
 مائة وخمسين فيقيم لما عنده ويجب زكاة الجميع افاده في شرح
 المنهج بزياده **قوله** العرض الرجح المضافه للبيان **قوله** وفي البر
 صدقته اي وقد قام الاجماع على انه لا زكاة في عيان الثياب
 قصدتها زكاة تجاره وهذا دليل خاص وهناك دليل عام اشار له
 م ريقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نخرج الزكاة

على الذي

على الذي يعيد للبيع اه ووجه عمومته شموله لزكاة العيان والتجاره
 الثياب الخ عبارته في شرح المنهج وهو يقال لامتنعة البرار والصلاح
 اه وهي اولى من عبارته هاتان الثياب ليست بقيد ولعدم افادتها
 اطلاقا على السلاح وما ذكر معناه شرحا اما لغة فهو امتعة البيت
 وقوله المعنة للبيع اي الهيئته له عند البرارين سواء بيعت
 بالفعل او جهلت موضوعا عن خلق او عن دم او غير ذلك فلا حاجة
 لقوله قل ويقاس غير البيع به كالحلج **قوله** واجبها اي التجاره
 اي اموالها وقوله ربع عشر القيمة قال في شرح المنهج اما ان يرجع
 العشر فكا في الذهب والفضه لانه يقوم بهما واما انه من القيمة
 فلا انها مقلقة فلا يجوز اخراجه من عيان العرض اه **قوله** اي
 قيمة عروض التجاره العروض جمع عرض بفتح العين واسكان
 الراسم لكل ما قابل النقد من صنوف الاموال وقيل اسم للاشعة
 التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا ويطلق
 ايضا على ما قابل الطور وبضم العين ما قابل النضل في السهام وتكبرها
 محل المدح والذم من الانسانيات وبفتح العين والراء معا ما قابل الجوهر
 ويطلق على ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا
 ما كان من مال قل او كثر **قوله** فان ملكك بنقد اي ولو في ذمته
 او غير نقد البلد الغالب او ابطاله السلطان ولو اختلف جنس
 النقد لم يكمل احدهما بالآخر ولا يجب زكاة ما لم يبلغ نصابا منهما
 او من احدهما ولو ملك بعضها بذهب وبعضها بفضه وجهل قدر
 كل منهما قوم نصفها بهذا ونصفها بالآخر هكذا قيل والاقرب
 انه يخرج القدر المتيقن كالثلاث من كل ويوقف المشكوك فيه
 الى البينات ان رجب بمراجعة الدفتر مثلا فان لم يرجع او رجمي واراد
 الاخراج حالا وجب اخراج زكاة كله ذهبا ثم كله فضة فتبرأ ذمته
 يقينا **قوله** ولو دون نصاب غاية الرد على الظاهر التامل انها

ان ملكك بذلك قومت بغالب نقد البلد قال مروى عن الخلف ما اذا
لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه فانه يقوم به قطعا
لانه استمرى بعض ما انفق عليه الجول واستد الجول من وقت
ملك الدرام كما قاله الرازي اه **قوله** قومت به ولا بد في التقويم من
عدلين كبر الصيد بجامع ان كلا حق الله تعالى ويفرق بينه وبين
الحرض حيث اكتفى فيه بواحد بان الحارص كالحاكم لان الحرض
يشاعن اجتهد وفيه ولاية ومن ثم جاز للمحارص باذن الامام
او الساعي ان يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذا قبل انتقل
حقهم الى ذمته وحل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم فانه ليس
فيه سائبه ولاية وانما هو شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدده
اه شوبري **قوله** لانه الاصل عبارة شرح المنهج لانه اصل ما بيده
واقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة وان
بلغ بغيره اه وهي اوضح من عبارته هنا **قوله** ونكاح وخلع
كان زوج امته او خاله زوجته بغير نوي به التجارة وكذا الوترية
الحره بغير نوي به ذلك فانقصار بعضهم في تصوير النكاح على الامه
نظر للغالب ان التجارة تكون من الرجال **قوله** فبغالب نقد البلد
اي بكثره حولات الجول والمراد بالنقد هنا خصوص الذهب والفضه
ولو غير معتبر في دين دون غيرها فالراي شرح المنهج فلو حال الجول
بجمل لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس او نحوها اعتد اقرب
بلاد اليه اه **قوله** حريه على قاعدة المتقومات اي فانها تقوم
بالطالب ولا فرق في الغالب الذي يقوم به عروض التجارة
بين ان يكون خالصا او مختوسا فان ساوت قيمتها بنصابها خالصا
من الغالب زكاهما ولا فلا زكاة عليه وان ساوته من غيره ولا ينظر
في هذه الصورة ونحوها الغشيه هل له قيمة او لا بخلاف غش
العروض المقومه فانه يحسب كما لو كانت سبائك ذهب فيها نحاس

فانه

فانه يقوم ويحل به النصاب ان كان ناقصا ففرق بين المقوم به
والمقوم وان التيسر على بعض اه افاده ش **قوله** فان غلب
نقدان اي على التاوي وهذا مقابل شي محذوف تقديره هذا
ان غلب نقد واحد اي وفرض المساله انها ملكت بغير نقد
الحاصل انه اما ان يملك عروض التجارة بنقد او بعرض او بعضها
بنقد وبعضها بعرض وتحت الثانية ثلاثة اشيا فحمله ما يقوم به
خمس **قوله** وبلغ اي مال التجارة وقوله قوم اي لتحقيق تمام النفا
في جميع الموارد وهذا اقرار ما لو تم النصاب في ميزان دون
اخر او بنقد لا يقوم به فلا زكاة في ذلك كما قاله في شرح المنهج **قوله**
وان بلغ بهما اي بكل منهما **قوله** بالانفع الخاض والمعتد ما بعده
وهو التحدير بينهما وقوله كاصله هو المحرر للرافي **قوله** وهو العمد
اعتمده ايضا وعبارته فتقوم بايها سا كما في سائر الجبراس
ودراهم ثم قال وهو العمد ويفرق بين هذا وبين اجتماع
الحقاق وبنات اللبوس حيث يتبع الانفع ان وجد اجماله بصفة
الاجر كما سياتي بان تعلق الزكاة بالعين اشد من تعلقها بالقيمة
فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب على المالك الشرا بالانفع ليقوم به
عند اخر الحول اه بزيادة **قوله** وان ملكت بنقد وغيره كان اشراها
بعشر دراهم ويؤوب فيقوم الثوب بقيمة وقت الشرا ويجمع قيمته
مع التقدير وتنسب للجمله فاذا كانت قيمته في المال خمسة ووجهت
مع النقد كان المجموع خمسة عشر ونسبة الخمسة لذلك ثلث
فيقال لها ثلث مال التجارة فيقوم بنقد البلد وباقية بالنقد
وتقدم انه لو ملكها بنقد معشوش بنحو نحاس قوتها بالخالص
لانه لا ينظر لغش المقوم به فلا يقوم ما قابل الخالص به وما قابل
نحو النحاس بغالب نقد البلد وان كثر النحاس به اي بالنقد
وقوله والباقي بغالب نقد البلد فان اختلف الغالب وقت الشرا

واخر الحول اعتبر الثاني لانه المعتبر في زكاة التجارة وقوله العينة
بما اشترى به وان اطله السلطان او كان الغالب غيره محل فيما
اشترى بنقد لا بعرض كما هنا **قوله** فان كان الحقيقيد لما قبله كانه
قال محل وجوب زكاة التجارة فيه بالها ان لم يكن عرضا **قوله** غير
نقد البلد صوابه ان يقول فان كان اي مال التجارة كما في شرح المنهج
لان الكلام في التور لا المقوم به بخلاف ما قبله وايضا فقيد نقد البلد
يشمل نقد الخرج انه لا يصح الاخبار عنه بقوله عرضا يجب الزكاة الخ
وان احبب عن هذا ان الغرض عام مخصوص فالمراد به خصوص
العرض **قوله** يجب الزكاة في عينه صفة للعرض وصورة ذلك ان
يشترى مثلا اربعين شاة من اول المحرم وينوي فيها التجارة ثم يقوم
آخر الحول فتبلغ قيمتها نصاب تجارة فقد اجتمع فيها زكاتان زكاة عين
وزكاة تجارة وقوله او عين ثمرته صورته ان يشترى نخيلا او عينا
من اول المحرم وينوي فيه وفيها يخرج منه التجارة ثم يحول عليه الحول
وقيمة مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكملت زكاة العين فيما
يخرج منه ايضا وكان الاولى ان يقول او عين ما يخرج منه ليشمل
ما يخرج من الارض المذكورة في قوله بعد ويجب مع زكاة العين فيها
ذكر الخ فاما يخرج منها لم يدخل في كلامه هنا الا ان يقال استعمل الثمرة
فيما يخرج من الشيء مطلقا **قوله** كسائمة وتخل لى ونشمر وتدخل
تحت الكاف الارض والزرع وقوله غلبت اي قدمت زكاة العين
في السائمة والتمر والحب ولا يجب في ذلك زكاة تجارة اما الارض
والنخل والتين فليس فيها الزكاة تجارة ومثلها صوف السائمة
ووبرها وسعرها ولبنها كما سياتي ومحل تقديم زكاة العين فيما
ذكر اذا كل نصابها ونصاب التجارة كاربعة شاة تبلغ قيمتها نصابا
آخر الحول كما مر اما اذا كل نصاب احدى الزكاتين فقط كما روي
شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول او تسعة وثلاثين فاقبل تبلغ

قيمتها

ها

قيمتها ذلك فتجب زكاة ما حمل نصابه في زكاة العين
وفي الثاني زكاة التجارة **قوله** بخلاف زكاة التجارة اي فانه يختلف
فيها ففي قوله قدیم انها لا تجب ولذا لا يكفر باخذها **قوله** لكن لو سبق
حول التجارة اي تقدم على حول زكاة العين وهذا استدراك على
قوله غلبت زكاة العين المقتضى عدم وجوب زكاة التجارة في
ذلك اصلا كانه قال محل زكاة العين ان احدث حولها وحول زكاة
التجارة فان سبق الخ **قوله** بان اشترى بما لها صورة ذلك ان يشترى
عشرين مقطعا فما سأل للتجارة من اول المحرم وتمالك عنده ستة
اشهر ثم يبيعها ويشترى بثمنها نصاب سائمة ثم بعد مضي ستة
اشهر اخرى قومت فبلغت قيمتها نصابا فقد اجتمع فيها زكاتان
وسبق حول التجارة فيزكيتها في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل
حول بعد زكاة عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر
كما سيذكر في بابها **قوله** بما لها اي التجارة وكذا قوله حولها وقوله
نصاب سائمة قال في شرح المنهج او اشترى به معلوفة للتجارة
ثم اسماها بعد ستة اشهر **قوله** لتمام اي عند تمام حولها وانما قدمت
زكاة التجارة لمبقها وتلغوز زكاة العين في هذا الحول **قوله** في سائر
الحوال جمع حول لاجل اي في بقية الاعوام فحول السوم مثلا لا يدخل
الا بعد تمام حول التجارة وما مضى من السوم في بقية الحول غير
معتبر **قوله** ويجب مع زكاة العين الخ صورة ذلك انه لا يشترى
الارض والنخل بقصد التجارة فيها وفيما يخرج منها او الزرع بقصد
التجارة فيجبه ويتبذر مثلا فتجب زكاة العين في التمر والحب ان
بلغ نصابا وزكاة التجارة فيما عداها اذا لا زكاة في عينه واذا قطع
التمر والحب اخرجت زكاة عينها ولا تجب بعد ذلك ان يبقيا في ملكه
لانها لا تنقد ثم يبتدأ حولها للتجارة بعد القطع واما الخبز والارض
والنبت فلا يقطع حولها بما ذكر بل يحل على ما مضى منه ثم عند تمام

حول التجارة للثمر والحب بضمات الجذع والارض والتبن في التقويم
لا في الحول لاختلافهما في ابتدائه كما علمت وقد ظهرت من متعلق
زكاة العين غير متعلق زكاة التجارة فالمراد بالمعينة في قوله مع
زكاة العين المصاحبة في الوجوب لا فيما وجبت فيه ولا يعارض
ما ذكر من وجوب زكاة العين والتجارة في الثمر والحب قولهم لا يجمع
الزكيات لان المراد انهما لا يحتمعان في عام واحد ومن جهة واحدة
والعام هنا مختلف كما علمت وكذا الجهة لان اخراج زكاة التجارة
فيها من جهة كونها عروض وتجارة وزكاة العين من جهة كونها
من جنس ما يجب الزكاة في عينه **قوله** فيما ذكرنا فيما يجب الزكاة
في عينه ولا يخفى انه لم يتقدم ذكر جميع ما هنا اذ لم يذكر الارض
والزرع فيما مر الا ان يقال انه دخل تحت الكاف في قوله كسائمه
وتحل كما مر والجذع هو ما بين العرق والغصن وقوله والتبن
بالموحدة **قوله** ان بلغت اي المذكورات من الارض والجذع والتبن
اي بلغت قيمتها وحدها نصا با فان لم تبلغه فلا زكاة فيها ولا تنضم
للثمر والحب في هذا العام كما علم مما مر وتنضم فيما بعده في التقويم
لا في الحول ان بقي ثمر العام الاول وزرعه للتجارة ويجزى ذلك في
لبن النعم وصفه وبره وشعره وما اراد على نصابه **قوله** اذ ليس
فيها اي المذكورات زكاة عين اي اما ما فيه زكاة العين وهو الثمرة
والحب ان بلغا نصا فلا يدخلان في التقويم في هذا الحول
فان لم يبلغاه دخلتا فيه فيقومان مع المذكورات وتجب في ذلك
زكاة التجارة **فالحاصل** ان السائمه والثمر والحب ان بلغت
نصا لم يكن فيها الزكاة عين ويستمر في السائمه في بقيه
الاعوام وكذا في ثمره وحب الاعوام المستقبله ان بلغا نصا اما ثمره
وحب العام الاول اذ بقيا في ملكه بعد زكاتهما زكاة عين فليس
فيها الزكاة تجارة واما الارض والجذع والتبن والوصوف

وغيره ما يتعلق بالماشية فليس فيه الزكاة تجارة فان لم تبلغ
قيمتها نصا با فان كانت مصاحبا لما فيه زكاة التجارة عين فلا
زكاة فيه ولا يضم لغيره حسنة في التقويم لعدم وجوب زكاة التجارة
في غيره اما اذا صاحب ما لا يجب الزكاة في عينه اما لعدم بلوغه
نصا با كثر وزرع قليل او لكونه زكاة العين ثم بقي في ملكه
للتجارة كثر وزرع العام الاولات بقيا عنده فيضم له في التقويم
لا في الحول بالنسبة للصورة الثانية كما مر واما اطلاقنا في هذا المقام
لصعوبته ونعشيت **باب زكاة النعم** بفتح العين
وقد تسكن اسم جمع لا واحدا له من لفظه بذكر رويوت وجهه
انعام وجمع انعام وانعم وقدم زكاة النعم على زكاة التبن لما سبقتها
لما قبلها وهو الذهب والفضة في ان كلا منهما حولي بخلاف
زكاة التبن كما ياتي وقدم زكاة الجبل لانها اشرف اموال العرب
قوله هي ابل اي اطلاق النعم على الثلاثة على احد قولين في اللغة
وقيل هو خاص بالابل وقيل بها والسيات والذي يطلق على
الثلاثة اما هو وجهه وهو انعام والجبل بكسرتين وقد تسكن باوة
اسم جمع وجمع على اللغة الثانية على ابدال كحل واحمال وقيل انه واحد
يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع **قوله** ويقر اسم جنس جمع
لانه يفرق بينه وبين واحد بالتاء وهو يشمل العرب والحيوانات
قوله وغنم اسم جنس ايضا يطلق على الذكور والاناث والواحد
من لفظه قال امرؤ وعله اسم جنس انفرادي يطلق على القليل
والكثير كزيتون ولا يحتاج الى تقييدها بالاهلية لان الظاهر انما
تسمى شياه البر لا غنم البر فلا زكاة في غير الثلاثة من الحيوانات
كخيل ورفيق ومتولد بين ركوي وغيره اما المتولد بين ركويين
ففي ركويين انهما وشروط وجوب زكاة النعم كونها نصا با واسامة مالك
لها كل الحول ومعنى حول في ملكه وان لا تكون عوامل **قوله** بالنعم

اي في خبر اي بكر الاني **قوله** وفيها شاة اي وتجزي عنها واما
 فوقها بغير الزكاة وان لم يسا وقمة الشاة لانه تجزي عن خمس
 وعشرين مما دونها اولى وافادت اصافته الى الزكاة اعتبارا لكونه
 انى بنت مخاض مما فوقها كما في المجموع اه شرح المنهج واصل شاة
 شوهه بفتح الهاء حذف وعوض عنها التاني قصد تعويضها
 ولذا اذا صغرت عادت اليها لها قبل سوية في الوقف والدرج
قوله ان لم يحذف قبلها اي تستفظ مقدم اسانها فان اجدت
 قبلها كانت ذلك قائما مقام بلوغ السن بشرط ان يكون بعد مضي
 ستة اشهر وقوله لها ستان اي سوا اجدت قبلها ام لا **قوله**
 مرضا جمع مريض كلهم جمع كرم **قوله** لانها وجبت في الذمة اي
 اصاله لا بد لا على المعتمد ان الواجب ابتداء هو الشاة وقبل جز من
 الابل والشياه بدل عنه وينبغي على ذلك مطالبة الساعي للمالك
 وعلى الاول يطالب بالشاة وعلى الثاني بالخمر والظاهر عليه ان
 المراد جز بمقدار قيمة الشاة او الشاتين مثلا **قوله** وتجزي كونها
 اي الشاة ذكر اقلتا فيها للوحدة لا للتاني كسابق **قوله** كما سياتي
 اي في قوله او كانت الذكر ذكر شاة وفيه ايما الى ان الاتي متعلق
 بما هنا اه ش **قوله** فان عديها خرج بذلك ما لو عدم غيرها
 كسنت لبون فلا يؤخذ عنها حق قياسا على عدم اخذ ابن اللبون
 عنها ولان زيادة السن في ابن اللبون عند اخذه عن بنت المخاض
 توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء والحجر والامتناع من
 صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت
 اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها
 هنا وحيد فخرج حقه وبأخذ جبر انا او بنت مخاض ويدفعه
 وهو شاتان او عشرين درهما بخبرة الدافع كما اوضحه في النج
قوله وفي عشرين اربع شياه الخ ائنا وجبت الشياه فيما دون

خمس وعشرين لان في ايجاب بدنه احيانا بالمالك وفي ايجاب
 بعضها ضرر المشاركة **قوله** لها سنة وطعنت في الثانية وكذا يقال
 فيما بعد لان الاسات المذكورة تحديدها كما سياتي **قوله** بان لم
 يملكها تصوير لعدم الحس وما بعد الشرعي **قوله** وقت الوجوب
 الاولى وقت الاخراج لانه المعتبر الى ان يحيل كلامه على ما اذا استقر
 عدم اليه او يراد بالوجوب وجوب الاخراج لا وجوب الاستقرار
قوله او كانت موهونة بدني فوجب مطلقا او حال لا يقدر على
 وفائه وقوله او معيبة اي يعيب يرد به المبيع وقوله او مفصولة
 اي وقد عجز عن انقاعها **قوله** فان لبون او حق ولا يكلف بنت
 المخاض وان لم يكن عنده ابن لبون او حق بل يحصل ما شامت
 الثلاثة وكانت لبون ولد لبون خنثى وحوختى افاده في
 شرح المنهج **قوله** ولا يكلف كرمه على خلاف مصنف وموصوف
 اي ولا يكلف اخراج بنت مخاض كرمه وعبارة المنهج وشرحه
 ولا يكلف حيث كانت ابله مهازيل ان يخرج بنت مخاض كرمه اه
 فان اخرجها راخذها وان اخرج غيرها حاز بشرط ان تكون صحيحة
 اي غير معيبة ولا بد من رعاية القيمة فتكون قيمة المهر وله تساوي
 اربعة وعشرين جزا من مهر وله وجزا من كرمه نقول المحسنى
 ولا يجزيه هزيله صوابه ان يقول ولا يجزيه مريضه اي لو جرد
 هذه الكرمه في ماله فانه لو انقسمت ابله الى صحاح ومراض كلف
 كامله بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فكل واحد
 نصف قيمة مريضه ونصف قيمة صحاحه فان لم يكن فيها كرمه
 اخرج منها ولو مهر وله **قوله** ولا يكلف الخ قال سم فيه اشارة الى
 جواز دفعها وظاهر ان محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما
 رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها **قوله** اذا كانت ابله
 مهازيل خرج ما لو كانت كلها كرام فانه يلزمه كرمه **قوله** لكن

تمنع ابن لبون اي تمنع وجود بنت المخاض الكريمة عنده ابن لبون
وحقا وهو من يدعي لوجود بنت وكذا الحق وعبارة المنهج
وسرحه لكن تمنع الكريمة عنده ابن لبون وحقا وهو من ينادي
لوجود بنت مخاض عنده اه فما اعترض به ثم وقع فيه هنا **قوله**
حقه ولو اخرج عنها بنت لبون او عن الجدعة حقتين او بنت لبون
اخر على الصحيح لانها يجزيان عما زاد افاده **قوله** لها اربع سنين
ولا يتأتى هنا الاكتفاء باحد اعماكا من نظيره في الساة وفوق في
التحفة بان القصد ثم بلوغها وهو يحصل باحد امرين الاحداث
وبلوغ السنة وهنا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع كما هو
الغالب اه **قوله** وفي مائة واحد وعشرين اى وللواحدة قسط
من الواجب فيسقط بموجبها بين تمام الحول والتمكن من الاخراج
جزء من مائة واحد وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون وما بين
النصيب عفو ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب على المخرج فلو
كان له تسع من الابل فتعلق منها اربع وحببت ساة واكثر ما يتصور
الوقص في الابل تسعة وعشرون التي بين احدى وتسعين
ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة التي بين اربع
وستين وفي الغنم مائة وخمسة وتسعون التي بين مائة
واحدة واربع مائة **قوله** ثم في كل اربعين هذه العبارة مساوية
لعبارة المنهاج راي شجاع وهي مرتبة على مقدمه فحذوفها
في المنهاج بقوله ويتسع ثم كل عشر يتخير الواجب ففي كل اربعين اى
ثم قال وزدت ويتسع اى لرفع ما اقتضته عبارة الاصل من انه
يتغير مادونها وليس مرادا اه فما اعترض به ثم وقع فيه هنا
والحاصل ان ما اراد على الاحدى والعشرين وقص الى الثلاثين
ولا يحصل به استقامه الحساب وكذا اكل ما بين عشرين وان كان
مقتضى كلام المصنف خلاف ذلك فالاستقامه لا تحصل الا بزيادة

تسع على الاحدى والعشرين ثم كل عشر بعدها في مائة وثلاثين
حقه وبنات لبون وفي مائة واربعين حقتان وبنات لبون
وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي مائة وستين اربع بنات
لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقه وفي مائة
وثمانين حقتان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق
وبنت لبون وفي مائة اربع حقائق او خمس بنات لبون وسائر
الكلام على ذلك في قوله ولو اتفق فزادت اى **قوله** جابنك اى
بالاحكام المذكورة في المات كلها وقوله في كتابه من ظرفية المدلول
في الدال لان النقوش تدل على الالفاظ فيراد بالكتاب النقوش
المكتوبة وقوله بالصدقة اى الدال عليها بواسطة الالفاظ اى
على قدرها وقدر ما وجبت فيه وذلك الكتاب كتبه لانس لما وجهه
الى البحر من اقليم بناحية اليمن وانما كتب له ذلك لان تلك الاحكام
لا يعرف من العقل **قوله** التي فرضها اى بلغ فرضها اى وجوبها
او تقديرها وقوله ومن لفظه اى الخ **قوله** والمراد زادت واحدة
هذا اشاره لرفع اعتراض واراد على الخير لاقتضائه ان اقل من
الواحدة يتفرع عليه قوله ففي كل اربعين اى وليس كذلك فاشار
الى انه مطلق مقيد برواية ابي داود والابن من تقدير مقدمه لصفة
تفريع قوله وفي كل خمسين اى ما مر في كلام المات واما قوله ففي كل
اربعين فلا يحتاج لذلك لان ما فيه ثلاث اربعينات وبقي اعتراض
اخر على خبر انس وهو ان ظاهرة ان الواحدة لا يتعلق بها الواجب
لقوله ففي كل اربعين اى والمائة والعشرون ثلاث اربعينات وفي
كل اربعين بنت لبون فيقتضى ان الواحدة لم تدخل اصلا ولا يتعلق
بها شئ وذلك باطل ومعارض لرواية ابي داود كما سياتى ويحاج
بان فيه حذفا والتقدير ففي كل اربعين وثلاث فما اذا كانت مائة
واحد وعشرين وفي كل اربعين ثلاث فما بعد ذلك **قوله** كما صرح بها

اي بالواحدة في رواية ابي داود فتجمل رواية انس المطلقه
 عليها **قوله** وقد اوضحت الكلام على ذلك وهو كون الزيادة
 واحدة اخذ من رواية ابي داود مع كون المتبادر من الزيادة
 فيه واحدة وقوله وما يتعلق به وهو ان خبر انس معارض
 لرواية ابي داود فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها
 ثلاث نبات لبون لانه لا يتعلق بها الواجب
 ودلائله على خلاف ذلك وبيان انه جعل الثلاث نبات لبون
 في رواية ابي داود متعلقه بمجموع العدد المذكور وفصل في خبر
 انس تقدم جواب ذلك قال في شرح المنهج بعد ذكره ما ذكرنا من
 لفظة حمل ما فيه وله في المعارضه حمل قوله ففي كل اربعين على
 ان معناه في صورة مائة واحدة وعشرين ثلثا وانما ترك التفسير به
 تقليبا لبقية الصور عليها كصورة مائة وثلاثين فانه لا يحتاج
 لذلك فيهما مع العلم بان ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعاشق
 اه بزيادة اذا علمت ذلك علمت فساد قول **قوله** وحاصل ما في
 المنهج يرجع لما ذكره هنا لان ما ذكر من المعارضه بين الروايتين
 والجواب عن ذلك لم يتغير له هنا اصلا **قوله** والاشارة الى المنهج
 عن الابل تقع اي تطلق على الذكر والانثى فتاوها للوحده لا للثانيتين
قوله فلو اتفق فرضان ولا يكون ذلك الا في الابل والبق كما صرح به
 في المنهج دون الغنم وقوله كما في غير ابي داود مائة وعشرين بقرة
 وقوله بل هن او خمس نبات لبون اي او ثلاث مائة واربعه
 اتبعه **قوله** لم يتغير اربع حقاق اي ولا خمس نبات لبون
 اي او ثلاث مائة واربعه بدليل ما بعده وهو تفصيل لذلك
قوله فان وجد بماله احدى اي بصفة الاجزا اخذ وان وجد
 شئ من الاجزا الناقص كالمعدوم **قوله** والاي وان لم يوجد بماله
 احدى بصفة الاجزا بان لم يوجد شئ منهما او وجد بعض احدى

او بعض كل منها او احدى لا بصفة الاجزا او لم يكن منها لا بصفة
 الاجزا ايضا نقوله بعد او وحدها اي بصفة الاجزا وهذه الصورة
 اعني قوله وان وحدها الخ وان صدقت بها لكنها خارجة بقرينة
 ذكره لها بعد وبخالفه حكمها لما دخل تحت الاقل وقد مرها على قوله ولا
 وقد مرها بما تقدم لسلم من ذلك وكانت الاصادقة بالصورة الخمس
 المذكورة كما صنعته في شرح المنهج **قوله** فله تحصيل ما سامنا كلا في
 ثلاث صور او بعضا في ثلثين بشر او غيره ولو غير اغبط لما في
 ثلثين الا غبط من الشقة في تحصيله وله ان يصعد او ينزل مع
 الجبرات في الابل فله في المائتين بعينها اذا لم يوجد شئ من الخواف
 ونبات لبون ان يجعل الحقائق اصلا ويصعد الى اربع جذاع
 فيخرجها ويأخذ اربع جذاعات وان يجعل نبات لبون اصلا وينزل
 الى خمس نبات مخاض فيخرجها مع خمس جذاعات وقد سمى الكلام على
 ذلك في شرح المنهج **قوله** وان وجدها اي بصفة الاجزا كما مر في
 الاغبط اي لا يقع للمستحقين لان كلامهما فرضهما فاذا اجتمعا روي
 ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله واجزا غيره لا تقسم
 من المالك والساعي وجبر التفاوت لنقص حق المستحقين بنقص
 البقرة او جز من الاغبط فلو كانت قيمة الحقائق اربع مائة وقيمة نبات
 لبون اربع مائة وخمسين وقد اخذ الحقائق فالجذر خمس او خمسة
 اشباع بنت لبون لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون
 وجاز دفع النقص كونه من غير خمس الواجب وتمكنه من اجزائه
 لدفع ضرر المشاركة امامه التقصير من المالك بان دلس او سب
 الساعي بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط فلا يميز اه افاده في
 شرح المنهج **قوله** ووجه التسمية بالاسنان اي بالاسماء المصاحبة
 لبلوغ الاسنان جمع سن بمعنى راس فليست الباصلة التسمية **قوله**
 ان لاهما مد الحقة من الاوان بمعنى الوقت اي قرب وكذا فيما بعد

فالمعنى بنت نافذة مخاض وعبارة م ر وسميت به لان امها بعد سنة من
ولادتها ان لها ان تحمل مرة اخرى فتضيق من المخاض اي الحوامل اه
ولا يخالف ذلك كلام الشارح لانها لا تسمى بهذا الاسم الا بعد بلوغ
السنة **قوله** وان المدة الخ وسنها اخر اسنان الزكاة واعتبر في
الجميع الاثوثة لما فيها من رفق الدر والنسل وظاهر كلامهم هنا
في الاسنان المذكورة في النعم انها للتجديد ويفارق ما سأل
في السلم فان السن المنصوص عليه ثم يكون على التقريب بان
العالم في السلم ان يكون في غير موجود فلو كلفناه التجديد لتعسر
والزكاة تجب في شئ يكون عنده غالبا وهو عارف بسننه فلا يشق
ايجاب ذلك عليه افاده م **قوله** وارضا ب البقر هو ما مل
للعراب والجواميس كما روي بذلك لانه يبقر الارض اي يشقها
بالحرارة **قوله** له سنة اي ودخل في الثانية سمي بذلك لانه يتبع
امه في السرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه اي يتساوبها ولو اخرج
تبعه اجزات لانه زاد خيرا بالاثوثة اه م **قوله** او يتبعه كذلك
اي لها سنة **قوله** وفي سنة الخ فالوقص ما بينهما وبين الاربعين
وهو تسعة عشر وهو غاية ما يتصور هنا كما مر **قوله** لها سنات
اي ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل اسنانها والاجزاء
في زكاة البقر والغنم لعدم وروده ففي سنة بقره تسعة و في
سبع سنه وتتبع وفي مائتي سنات وفي تسعين ثلاثة اتبعه
وفي مائه سنه وتتبعان وفي مائه وعشرة سنات وتتبع وفي
مائه سنه وتتبعك وعشرين ثلاث سنات او اربعة اتبعه فكلها
حكم بلوغ الابل مائتي فيما سئل في الجبران كما قدمنا ونسب السنة
ثبته ولو اخرج عنها تتبعان اجزاه في الاصح اه م **قوله** الرمي
يفتح التاوكسر الميم وضمها وكسرهما ومعجمه قال النووي وضمها قول
اهل المعرفة انتهى شوري **قوله** تقع اي تطلق على الذكر والانثى

لأن المعنى المتقدم وهو شق الارض بالحرارة موجود فيهما وهو المبدأ
هنا بخلاف باب الوصية فانها فيه خاصة بالانثى والذكر تسمى
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم بالباقر
لانه بقر العلم اي شق فعرف اصله وخفيه **قوله** وسوا فيما ذكر
اي من احكام الابل والبقر والغنم كما يستفاد من قوله نعمه **قوله** لا تلمه
الاسنان واحدة لكن يجب ان يخرج ما يخص كل ما في بلد على اهل بلده
نقل الزكاة او دفعه للامام لانه نقل الزكاة اه ق ل والمعمد انه
غير بين اخرجها في احد البلدين لما في الرامة من نقل كل صنفي
الى بلد من الشقة على المحسن بالزكاة وسوا في لزوم الشاة بعدت الشاة
بين البلدين ام لا خلا ما للامام احمد فانه يلزم عنه في صورة الشاة
سنان كما قاله خ ط **قوله** الا ان تمحضت الخ استثنى خمسة اشيا فاذا
تمحضت ابله ذكر او اخرج ذكر او لو كانت كلها معيبة او صغار
بان ما نت الائمةات قبل اخر المولد من لا تشرب فيه الصغار لينا
ملوكا فاندفع استكمال وجوب الزكاة في الصغار مع عدم تصور
السوم فيها افاده ري وانما جاز اخرج ابن لبون خنثى عن ابن
لبون ذكر مع ان الخنثى عيب في المبيع والمعيب لا يؤخذ الا من مثله
لان المستحقين شرك فكانوا كبقية الشركا افاده م روي شئ من
احد المعيب من مثله ما لو تمحضت نعمه خنثى فالواجب ان يقيمة
واحد منها ولا يجزي الاخذ منها لاحتمال ذكره الماخوذ وانثى عنه
او بالعكس وخرج بقوله تمحضت ما لو كان فيها انثى فلا يجزى
عنها الذكروا ان كان اكثر قيمة منها اذ ليس فيه ما قصد نفع الشحيقين
من الدر والنسل الموجودين فيها وكذا لو كان في نعمه المعيبة سلمه
او في الصغرى كبره فيخرج كما ملل بان يخرج سلمه او كبره برعاية
القيمة كما روي شاة نصفها معيبة او صغار وقيمة كل سلمه
ديناران وقيمة كل معيبة او صغرى دينار فيلزمه سلمه بدینار

فان لم يكن فيها الاسلامه بغيره بغيره وثلاثين جزا من
اربعة جزا من قيمة معينة او صغيرة وجزء من اربعة جزا من قيمة
سلمه وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا انفس واذا كانت
السلم من ما يشبهه دون قدر الواجب كان وجبت شاة في غنم
ليس فيها الاسلامه اجزاء سلمه بالقسط ومعيه كذلك فتكون
كل واحدة تساوي مائة وتسعة وتسعين جزا معينا وجزا سلمها
اه افاده **مر قوله** الا ان تحضت نعمة ذكرنا اي يخرج ذكرنا ان تؤخذ
المرضية والمعينة من سلمها ولا في تكليفه تحصيل الا في مشقة
عليه والزكاة مبنية على التخفيف ولهذا اشرح الجبر ان اه افاده **مر**
قوله او كان الذكر شاه اي وجبت عن غير الجنس كالشاة الواجبة
في جنس من الابل وبركته قوله او ابن لبون وقوله فيما مر كما ساق
اما الواجبة عن الجنس كالغنم فينبغي كونها انى اذا كان النصاب
انما او بعضه ذكرنا لانها اصل باتفاق فشد فيها بخلاف الواجبة
عن غير الجنس فان هناك قولان بانها بدل فخفي فيها وان كانت
المعتمد ان كلا اصل **مر قوله** او ابن لبون او حقا اي فيما اذا عدم
ثبت المحاض او تعيبت والتبيع في البقر وقوله فيما مر بيانه راجع
للاربعة الاخيرة لان الاولى لم تتقدم **باب زكاة النسا**
هو شامل للشجر والزرع اي زكاة ما يخرج منه والشجر كل ماله ساق
والزرع ما لا ساق له ويسمى شجما قال تعالى والتمم والشجر يسجدان
فالزكاة تجب فيما يخرج من النوعين ولذا عبر بالناسبت الشامل
لما وعدا عن تعبير المنهاج بالنبات لانه كما يستعمل اسم عين
يستعمل مصدر بمعنى الطلوع وليس مراد اخصا بخلاف النبات
فانه لا يستعمل الا اسم عين وقدم زكاة على زكاة الفطر لثقلها
بالا **مر قوله** حقه اي زكاة وهي العشر او نصفه وهذه الآية
مجملة لعدم بيان القدر المخرج والمخرج منه لايه وانما الزكاة والبيان

جاء من السنة كما هو الحصاد بفتح الحاء وكسرها كما قرئ بهما في السبع
القطع الشامل لجداد الثمار فالدليل مطابق او المراد به حقيقة
ودخول جداد الثمار بالقياس والامر بانها يوم الحصاد للاهتمام
بها لا يؤخر عن وقت ادائها ولعل ان وجوبها يستقر بالادراك
لالتقيد والاستدلال بالآية المذكورة بنا على انها مدنية وقيل
انها ملكية والمراد بالحق ما يتصدق به يومه لا الزكاة المقدرة وح
فلا تكون دليلا على الزكاة لانها فرضت بالمدينة فكان الاولى ان
يستدل بقوله تعالى وانفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجناكم
من الارض فواجب الاتفاق ما اخرجته الارض وهو الزكاة لانه
لاحق بيما اخرجته غيرها **قوله** رطب تؤخذ زكاة منه ان لم يتم
او يتم حال كونه رديا واليمن التمر وكذا يقال في العنب وعبارة
التميم وشرحه ويعني قد النصاب غير الحب من رطب وعنب
حال كونه جافا ان تجفف غير ردي ولا فطرطبا ويقطع باذن
من الامام وتخرج الزكاة منه كما لو اضربه ويعني الحب حال كونه
مصفى اه قال **مر** ويضم ما تجفف منهما اي الرطب والعنب الى ماله يتجفف
في اكل النصاب لا اتحاد الجنس وانما لم يلحق الرطب او العنب الذي
لا يتم بالخضرة في عدم وجوب الزكاة لان جنسه وخطمها
يجو فالحق نادره يقال به اه بالمعنى **قوله** وما صلح للخمر بفتح الخاء
المعجم مصدر والمراد به الاقتيات سواء كان بخير او طبع او عصية
او هرس او اخذه موقفا وقوله من المحبوب اي التي تقتات اختيارا
تخرج بالاولى بالايقتيات بان كان يوكل نفعها كسيدا كره وبالثاني
ما يقتات اضطرارا اي في زمن القحط والمذهب كحب حنظل وغاسول
وحلبه **قوله** كبر مثل بتسعة امثلة والريضم الموحدة ويقال له قمح
وحنظل كانت الحبة منه حين نزل من الجنة نذر ريضة النعام
والين من الربد واصليب راحة من المسك ثم صغر في زمن فرعون

فصارت الحبة قدر بيضه الدجاجة ثم صغر حين قتل يحيى بن زكريا
فصارت قدر بيضه الحمامة ثم صغر فصارت قدر البندق ثم قدر
الحصه ثم صارت الى ما هي عليها الآن فنسأل الله تعالى ان لا تصغر عنه
نقله المجهوري في حاشيته **قوله** وشعر يفتح الشين العجم ويجوز
كسرهما **قوله** وارز فيه سبع لغات افصحها فتح الجهم وضم الراو وتشديد
الزاي وبقاء فيه ارز بضم الحمة والراو وتشديد الزاي ايضا وارز بوزن
فعل وارز بوزن كتب وارز بوزن عضد فهذه خمس لغات مبدؤه
بالحمة ويقال فيه رز ورز ورين عند اكلمه المكثر من الضلالة
على النبي صلى الله عليه وآله لانه خلق من نوره قاله البويطي وقرره
شيخنا ح ف وان لم يصح حديثا واورد على ذلك ان كل الاشياء خلقت
من نوره صلى الله عليه وسلم فلا خصوصية واجيب بانه خلق
من نوره صلى الله عليه وسلم بلا واسطة بخلاف بقية الامشياء وذلك
انه كافكا الغلاف على ذلك النور ثم تفتت فخلق منه الارز **قوله**
وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات وقوله وذره بضم
الهمزة وفتح الراء التحفة واصليها ذرو ودرى حدثت لام الكلمة
التي هي الواو والياء عوض عنهما تا التانيث والمراد ما يشبه سائر
انواعها **قوله** وخص بكسر الخاء فتح الميم المشددة او كسرها **قوله**
وياقلا بالتشديد مع القصر ويكتب بالياء والتحقيق مع المد والقصر
ويكتب بالالف وهو الفوق **قوله** ودخن بضم الدال المهملة واسكان
الخاء المعجمة نوع من الدخا لانه اصغر حبا منها قاله حفص **قوله** وجلبا
بضم الجيم مع سكون اللام وتخفيف الباء وضم اللام وتشديد الباء
وعبارة مرر والمطمان ويقال له الجلبان هو المعروف بالسلاخ
وهو مردود لانهما نوعان كما هو مشاهد وتجب الزكاة في كل منهما **قوله**
وان كان اي ما يصلح للخبز وكل نادر اكثر الباطة المسماة بتمو الفواد
وهي شبه البلم وكاملت وهو نوع مستقل وقيل نوع من البروقيل

من الشعير

97
من الشعير وكالعلس نوع من البروقيل وهو نوع من شعير الزكاة
في جميع ذلك اذا وجدت شروطها **قوله** ما يוכל يتخا اي على وجه
التخع كالسكر والنزق والشمس والتفاح والبن وعطوف المتفلة عليه
مع عطوف الخاص لان ما يוכל يتفكها لا يكون الا من الفواكه فافهم
الواو لان عطوف الخاص لا يكون باو وكذا ما يוכל يداويا كالصطلي
والفلفل وفي القديم تجب في الزعفران والزيتون والورس وهو يفتح
فيسكون ثبت اصغر يصنع به الشياب وهو كثير باليمن والقرط وهو
بكسر القاف والطا وضمها حب العصف وفي الفصل سوا كان غله
مملوكا ام اخذ من الاماكنه المباحه افاده في المنهاج وذكر مرادله
ذلك ومثلها الترس والسهم **قوله** وذلك اي وجوب الزكاة في
الثلاثة الاجبار منها قوله صلى الله عليه وسلم اعاد واي موسى
الاشعري حين بعثهما الى اليمن لاتاخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة
الخطية والشعير والتمر والزبيب رواه الحاكم وقيس بما ذكرنا في معنى
والحفص في الاربعة اضافي اي بالنسبة لما كانت موجودا باليمن
لحجر الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء في مائتي
في الشرح افاده في شرح المنهاج **قوله** وواجبها الاضافه على معنى
في الضمير الثلاثة المتقدمة وقدم ما لا مونة فيه على الاخر مراعاة
للحديث وعكس في التعليل فملك فيه اللق والشعر المشوي لانه
اول لقلة الفصل فيه اذ علة الثاني متصلة به فليس فيه الفصل
واحد بخلاف المرتب فان فيه فصلين لان كل معلول لم يتصل بعلة
ولا فرق في وجوب العشر ونصفه بين الارض المستأجرة وذات
الخراج وغيرهما العموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض
مسلم من وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام عنه ثم نفوذها
من الغنائم ووقفها علينا وضرب عليها خراجا او فتحها صلحا
على ان تكون لنا سكنها الكفار خراج معلوم فماني اجرة لا تسقط

بإسلامهم فان سكنوها به ولم يشترط هي لنا كان جزية تسقط
بإسلامهم والمراخي التي يوحدها منها الخراج ولم يعرف أصله بحكم
بجواز اخذه لان الظاهر انه يحق بحكم ملك أهلها لها فلم ينصف
فيها لان الظاهر في اليد الملك ولا يجب في العشر ان يكون لغير المالك
الاولي بخلاف غيرهما من الاموال التي تكرر في الاموال النامية وهذه
منقطعة النماء عرضة للفساد اذ من مرر وذكر قبل ذلك ان الامام
لو اخذ الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان اخذ المقتمة في
في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب
تمه **قوله** ان سقيت بلا مونة اي بلا مونة كثيرة بان لم يكن
هناك مونة اصلا او مونة قليلة ولو سقيت بماء مونة وغيرة
وجب القسط من كل باعتبار عيش الزرع والخمر ونحوه لا بالكم
المدني ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من وقت الزرع الى
وقت الادراك ثمانية اشهر واحتاج في اربعة منها الى سقيه فسقي
بالمطروفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقي بالنضح وجب ثلاثة
ارباع العشر وكذا الوجه في المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة
اخذ بالاسوا واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقي بما السماوي
شهرين الى ثلاثة سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة ارباع
العشر ونصف رجب العشر ولو اختلف المالك والساعي في انه سقي
بما اصدق المالك اذ الاصل عدم وجوب الريادة عليه فان اتهمه
الساعي بخلفه مذبا ولو كان له زرع او ثمر فسقي بمطروفي سقي
بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصيبا ضم احدهما الى الاخر لتمام النصاب
وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني
انتهى شرم **قوله** وحقق ما في الاول اي شأنها ذلك ولا تفقد لا يكون
هناك مونة اصلا **قوله** بالنضح اليها للملايسة من ملايسة
العام الخاص اي سقيها ملتصا بالنضح وهو السقي من نحو خرطوم

قوله والعري ومثله البغلي بفتح الموحدة وسكون العين المهملة
وهو ما ينسب بعروقة لقربه من المالك في المنهج **قوله** ما سقى بالسيول
اي بعد اجتماعه في حفرة ثم يساق الى الارض وحسنه فليس مكسرا
في قوله فيما سقت السماء وتسمى الحفرة عاثر التقاء المار بها اذ لم
يعلمها **قوله** ما يسقى عليه اي به ويسمى الحيوان الناضج ايضا سائيه
بوزن سائيه يقال سنت الناقة والسحابة سنوا اذا سقت **قوله**
معنى انه يتعقد سبب وجوبها اي لا معنى انه يجب اخراجها حال
بذلك لتوقف وجوب الخراج فور اعلی التمكن بحصول مال واحد
ويحذف التمر تنقية الحب وخلو مالك من مهم ولو دسوا بالذكرك
في المنهج **قوله** بعد بدو الخ لوعبر كما في المنهج بقوله ويجب بدو صلاح
الخ لكان اولي لايها م كلامه هنا انه يترخي وجوبها عن ظهور الصلاح
لان بعد ظرف متسع لا تقتضي الاتصال الى ان يحجب بانه على
حدف مضاف والمقدر بعد بدو اول حالات الصلاح الذي هو
بلوغ الشيء اي وصوله الى صفة وحالة تطلب فيها المالك غالبيا
وعلم من وجوب الزكاة ببدا الصلاح انه يحرم اكل الفريكة قبل
اخراج زكاته على المالك وعلى غيره وكذا البيع الاحمر وكذا استراء
العنب والاكل منه قبل خضه او اخراجه زكاته حرام والمولى الاخضر
فيجب ذلك وشراؤه حرام هذا ان علم انه من زرع وتربح فيه
الزكاة ببلوغه نضابا واليات علم عدم وجوبها ارسك فيه فلا
حرمه **واعلم** انه ليس من شرط بدو الصلاح او استداد الحب
في ملكه ان يكون هو الزارع حتى لو باع زرعه وهو بقل فاستد
في ملك المشتري وهو من اهل الزكاة وحبت عليه فان كان المشتري
ذميا او مكاتب فلا زكاة على احد اما المشتري فله عدم اهليته لو باع
واما البائع فلا يتفادونها في ملكه حين الوجوب ولو اشتريه بخيلا
وغيرها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك

فهما فان اخذت منه ولم يتم له الملك رجع بها على الاخر فان كان لهما
وقفت فمن ثبت الملك له وحيت عليه وان استراها وخرتها فقط
كافرا او مكاتب فكامر او استراها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد
بها عيبا لم يرد لها على البايغ فبها لان تغلق الزكاة بها كحد وثبت
وان استرى الثمرة وخرها بشرط القطع فبدا الصلاح حرر القطع
لتغلق حق المستحقين بها فان لم يرض البايغ بالابقا فله الفسخ
لتصرفه بمحض الثمرة وطوبى الشجر ولا تسقط الزكاة على المشتري
ليدو الصلاح في ملكه فان اخذها الساعي من الثمرة رجع البايغ
على المشتري وان رضي البايغ بالابقا امتنع على المشتري الفسخ
لان البايغ قد رضي باسقاط حقه ولا تسقط الزكاة عن المشتري
بالاوقات اه انما ذكره **قوله** فيه نظرا وجهه انه اراد بقوله تخرج ربح
اخراجها بالفعل لم يصح قوله او بالخرص لانها لا تجب اخراجها
بذلك بالفعل بل يتعقد سبب وجوبها وان اريد بذلك جواراخرها
لان عقد سبب وجوبها بيد وصلاح الثمر واستداد الحب لم يصح لم
قوله بعد الجفاف لانه يجب اخراجها حينئذ بالفعل لان سبب
بان المراد ما يشتمل على اخراج بالفعل وجوبا بالنسبة للجفاف والاخراج
جواز انعقاد السبب بالنسبة للخرص اي يجوز للاخراج من الجفاف
بدلا عن الرطب والعنب اذا لا يجوز للاخراج منها حتى لو اخذته
الساعي لم يفتح الموضع وان جفنه ولم ينقص لفساد التبريد
وبرد قيمته مطلقا ولو شليا على المعتمد فار في كلام الاصل
تنويجه فقول به بعد الجفاف اي وجوبا وقوله او بالخرص
اي جوارا لان الزكاة النابت وقتي وقت وجوب وهو وقت
يدو صلاح الثمر واستداد الحب كلا او بعضا وقت اخراج وهو
بعد ذلك اعني وقت الجفاف والتفقيه وغير ذلك **قوله** نعم
يؤمن اليه استدراك على قوله وينعقد سبب وجوبها بيد وصلاح

التمر واستداد الحب لانه ربما يتوهم من الوجوب عدم التصرف
بكل حال لتعلق حق المستحقين بما ذكره فنفذ ذلك التوهم بانه اذا
خرص جاز التصرف لكن بعد التفهيم كاسياقي فاذا ضمنه حق
المستحقين نفذ تصرفه في الجميع بخلاف ما قبل التفهيم فانه
ينفذ فيما عدا الواجب شايعا لبقا الحق في العيب والخرص لغنة
الخرص والتفهم والتقدير والقول بالظن ومنه قتل الخراصون
وشرا ما ذكره قوله بان يطوف الخ وقيل الخرص يمنع على المالك
التصرف ولو بصدقة او اجرة نحو حصاد او اكل فريكة او فولا خضر
فيحرم ويغزر العالم لكن ينفذ تصرفه فيما عدا قدر الزكاة ويحرمه
او قطعه خشيا قبل انعقاد الحب لا يمنع وما اعتيد من اعطاش
ولو للفقر احرام وان تووبه الزكاة لانه اخذ قبل التصفيه وبعدها
لا اقباض ولا نية وكثير يعتقد حله وذلك من بند العلم وراظهارهم
وان كان خلاف الاجماع الفعلي في سائر الاعصار والامصار وما
اورد عليه من جواز لفظ السائل واطعام الفقرا يوم الحداد و
البأكورة التي كانت تاتي عليه السلام وامر الشافعي بشر الفول
الاخضر كلها وقايح فعلية والمذهب نقل او يحمل على ما لا زكاة فيه
فاذا اذنت المشقة فلا لوم في التقليد فان اجد يجبر التصرف
بالاكل والاهد او لا يحسب عليه قلت الظاهر ان المحتاج
اذا ضبط قد لا يزكاه او يخرج زكاته بعد فله ذلك والاحرمه
عليه وان كان الشريك ليس له الاختصاص بشيء من المشترك
بغير قسمة لان تغلق الزكاة بالمالك تغلق حركه على المعتمد لان
المشبه ليس له حكم المشبه به من كل وجه اه قاله الرحاني **قوله**
خرص الثمر الرطب والعنب يخرج الزرع فلا خرص فيه
لاستراحته ولانه لا يؤكل بالبارطيا بخلاف الثمر ويشترط
في الخرص بدو الصلاح ولذا اتيد في المنهج بقوله وسن خرص

كل شرب من صلاحه ثم قال في شرب وخرج بيد صلاحه ما قبله لان
الحرص لا يتأق فيه اذ لاحق للمستحقين فيه ولا ينضب المقدار
لكثرة العاهات قبل يد صلاحه **قوله** من اهل الشهادات اي
كلها كما قد به في شرح المنهج في شرط في الخارص ان يكون
سلما مكلما حرا ذكرا ناطقا بصيرا عدلا شهادا فلا يكتفى بالفاسق
ولا عدل الرواية كالمراة لانها اهل لبعض الشهادات لا كلها
ويشترط ان يكون عالما بالحرص لان الجاهل بالشئ ليس من اهل
الاختصاص فيه **قوله** ولو واحد انما اكتفى بالواحد لان الخرص
يشاع عن اختصاص فكان كالحاكم ومحل الاكتفا به اذا كان من طرف
الحاكم فان فقد الخارص من طرف الحاكم وكان عارفا لم يجز ان
يشاع ذلك بنفسه على المعتمد بل له تحكيم عدلين يخرسان
عليه ويضمنانه فلا بد من التعدد حينئذ ولو بعث الامام خالصا
فاختلفا ولم ينفقا على قدر وفق الامر حتى يتبين بقول غيرهما
قوله بكل شجرة اشار بذلك الى انه يمتنع تقدير شجرة فقط وقياس
عليها الباقي ولو من غير نوعها بقوله كل نوع الى انه يتعين عند
تعدد الانواع كالرطب والعنب تقدير كل فرع على حدته وليس
له ان يقدر الجميع بخلاف ما اذا اخذ النوع فيحدريه ان يقدر
الجميع رطبا ثم يابسا او يقدر كل راحة كذلك فيقولون ان
رطب هذه النخلة مثلا عشرة اوسق فاذا جف صار خمسة وكذا
في النوع بان يقول في هذه البساتين مائة وسق رطبا فاذا جف
صار خمسين **قوله** رطبا بفتح الراء وسكون الطاء حال من الثمر
قوله لنقل علة ليس اي ليس الخرص لنقل الحق الى اي يصيغه
ويسمى بالتضمين بان يقول ضمنك حق المستحقين رطبا
بكذا امرا ولا بد من القبول لفظا والرضى فاذا انتفى الخرص
او التضمين او القبول فقد انصرف فيما عدا قدرها شايعا

قاله هو

قاله في شرح المنهج قال مرر ليس هذا التضمين على حقيقة الضمان
لانه لو تلق جميع الثمار بانه سماوية او سرق من الشجرة او الحرين
قبل الحفاف من غير تقييد فلا شئ عليه قطعا لفوات الامكان وان
تلق بعضها فان كان الباقي بضابرا كاه او دونه اخرج حصته
ساعلى ان يتمكن شرط للفتيات لا للوجوب فان تلق بتفريط كان
وضعه في غير حرز مثله ضمن وانما لم يظن في حالة عدم نقصه
مع عدم التضمين لئلا امر الزكاة على الميا هله لانها علفة ثبتت
من غير احتياج المالك فيها الحق بشرط ما كان المراد اه ويشترط
في تضمين المخرج من مالك او بانه يساره حتى لو ضمنه وتبين
كونه مفسرا حال التضمين لم يصح ولم ينتقل الحق الى ذمته كما صرح
المراد في وهذا هو المعتمد قاله راي **قوله** ثم اورد بيها حالان
من الحق وقوله ليخرجه جافا اي منه بعد جفافه او من غيره
حالا لول وقد مر **قوله** جدا اذ يفتح الجيم وكسر هاء مع افعال الذين
راها لهما نفقة اربع لغات وهو منصوب على التمييز المحو عن
المضاف وكذا ما بعده والاصل ومونه جدا هاء وتخفيفها وتثنيها
قوله خمسة اوسق اي تحديد اعلى المعتمد فنضاي نقص كانت
وهذا فيها لم يدر في فشر اما هو كالارز والعلى بفتح العين
واللام نوع من الخنطة كما مر بشرط وجوبها فيه ان يبلغ عشرة اوسق
فان لم يحصل قدر الا اوسق الخمسة من دون العشرة اعتبرناه
دونها **قوله** وهي القاي قال مرر قليلا بالاردب المصري كما قاله
القبولي ستة ارباب وربع ارباب وهو المعتمد جعل القدر حين
صاعا كزكان القطر وكفارة اليمين اه فانصاب سمانه قدح
مصري وهذا بحسب مكان وامالا ان فقد كبر الكيل فقد امتحنت
في هذه الامانة المناخرة فبلغت نحو اربعة ارباب والكيل يكون
في التمر والحب والعجوة وانما قدرت بالوزن استظمارا اي طلبا

لظهور جميع تقادير الواجب واذا وافق الكليل فلو تم النصاب
بالكيل دون الوزن وجبت الزكاة بخلاف العكس والمعتبر كيل
اهل المدينة الشريفة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد عاينت قدرها
بكيل مصر **قوله** بغدادية السوق ستون صاعا فجميع الخمسمائة
ثلثمائة صاع والنصاع اربعة امداد فيكون النصاب الف مد وما يفي
مد والمد رطل وثلث بالبغدادية وقد رتب به لانه الرطل الشرعي
قاله **قوله** وان يزرعه الخ هو قول مرجوح والمعتمد خلافه
بلى المعتبر تمام الملك وان لم يباشر المالك ولا نائبه بزرعته
كان وقع الحب بنفسه من يد ماله عند حمل العلة مثلا او بالتأجير
طير كان وقعت العضاة على السائل فتناثر الحب ونبت فوجب
الزكاة في ذلك ان بلغ نصيبا وخرج بالملك المذكور ما نبت من حب
حملة السيل من دار الحرب الى ارض غير المملوكة لاحد فلا زكاة فيه
لانه في المالك غير معبر اما لو كانت ثمار النخل المباح بالصالح
وما وفق من ثمار بستان او حب قرية على المساجد والربط والقنابر
والفقر والمساكين فلا زكاة في شيء من ذلك ولو حمل الهواء والماء
حبا مملوكا فنسبت بارض وان اعرض عنه ماله فهو لصاحب
الارض وعليه زكاته وان لم يعرض عنه فهو له وعليه زكاته
واجرة مثل الارض لصاحبها **قوله** كنظيره في سوم الماشية اي
فانه بشرط ان يكون باسامة المالك او نائبه وتترك بينهما بات
الماشية اعني فيها تنمية المالك لا مكانها منه ولا كذلك الزرع والثمار
فان تنميتهما ليست في قدرة المالك وبان للماشية نوع اختيار فاحتج
لصارف عنه وهو قصد اسائها بخلافه هنا ووفق ايضا بان يباشرها
بنفسه ما دار فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج بقصد
تخصيص فالمعتمد عموم هذه الشرط وقول بعض الفقهاء ان يكون
ما ينبت له ادميون ليس المراد به ان تقصد زراعته بل المراد

ان يكون

ان يكون من جنس ما يزرعونه اي يقتاتونه اختيارا حكما
قوله ويضم نوع منه اي من النابت فاذا كان عنده انواع من
التمر والزبيب او كان له ذلك في بلاد متعددة وحصلت كل نوع
دون خمسة اوسق ضم بعض تلك الانواع الى بعض **قوله** الى نوع
آخر كعنب مصري وشامي وكبري عيسى لانه نوع منه كامر وهو فوت
صنعا اليمن قال السبكي يكون منه في الحام الواحد حببات
وثلاث ولا يزرع كما هو الا بالرحا الخفيفة او المهراس وبقاؤه فيه
اصح ولا يضم السلت يضم فتكون الى غيره لانه جنس متقل
على المعتمد لانه يشبه الشعير في برودة الطبع والحنطة في
اللون والملاسة فاكسب من تركيب الشبهات طبعها انفراديه وصار
اصلا براسه فلا يضم الى غيره وتسمية العامة شعير النبي صلى الله
عليه وسلم وعبارته رويضم فيه الى النوع كاي نوع التمر والزبيب
لاستقرارهما في الاسم وان اختلفا في الجودة والرداء واختلف مكانهما
اه **قوله** بخلاف اختلاف الجنس اي فلا يكلل احد الجنسين بالآخر
كبر وشعير وكسلت باحدهما وعبارته روي لا يكلل في النصاب
جنس بجنس اما التمر والزبيب فبالاجماع واما الحنطة والشعير
والعدس والحبس فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين
قوله وتخرج الزكاة اي وجوبا وقوله اذ لا مشقة اي بخلاف
المواشي فانه يخرج نوعا منها بشرط رعاية قيمة الانواع ولا يكلل
بعضا من كل لضرا المصاركة وعدم التجرته قال في المنهج وشرحه
ويجزى نوع عن اخر برعاية القيمة ففي ثلاثين عذرا او عشرين نعجة
عذرا ونعجة بقيمة ثلاثة ارباع عذرا وربع نعجة فلو كانت قيمة عذرا
مجزية دينار ونعجة مجزية دينارين لزم عذرا دون نعجة قيمتها
دينار وربع لان ثلاثة ارباع العذرا يساوي ارباع دينار وربع النعجة
بربع دينار فالجمله خمسة ارباع وذلك دينار وربع وفي عكس المثال

المذكور يجب نجدة او عشر بقيمة ثلاثة ارباع نجدة وربع عشر اه
بزياده **قوله** اخرج الوسط اي بالنسبة للقيمة فتره شيخنا عطية
قوله لا اعلاها اي لا يجب اعلاها فلو اخرجها اجزا وقوله ولا ادناها
اي ولا يجوز وقوله للجانبين اي جانب المالك والمستحقين
وقوله واخرج من كل نوع قسطه اي واخرج الاعلى كما يفهم بالاولى
وقدم **قوله** وزرع العام الزرع ليس بقيد بل مثله التمرات
وقع الاطلاعات في عام وان لم يتجد فظن ما في عام واحد خلافا
للمصنف في منحه تنقسم فتره الى الاخرات اطلع الثاني قبل جراد
الاول وكذا بعده في عام واحد والعنب كالزرع فالعبدة فيه بالقطع
لعدم باني الاطلاع فيه **قوله** وهو اثني عشر شهرا اي عريه هلاليه
وان لم ينطبق اولها على اول الحرام **قوله** ان وقع حصادها في عام
واحد بان يكون بين حصاد الاول والثاني اقل من اثني عشر شهرا
عريه وان وقع زرعها في عامين بان كان بين زرع الاول وزرع
الثاني اثني عشر شهرا وبين حصاد الثاني والاول اقل من ذلك
وحينئذ نقوله وزرع العام ليس بقيد بل بالنظر للعالم لان زرع
العامين بضمان ان وقع حصادها في عام كعالم والمراذ بوقوع
حصادها في عام ان يبلغا وان الحصاد وان لم يقع بالفعل بالمراذ
الحصاد بالقوة **قوله** وهذا اي ما ذكر من كون العبدة بالحصاد ما صححه
الشيخان وهو المعتمد فالعبدة في الحبوب بالحصاد بالقوة وفي
الثمار بالاطلاع على المعتمد **قوله** ونقله اي نقله تصحيحه المفهوم
من صححه **قوله** انه اي التصحيح وقوله من صححه اي هذا القول
الصحيح وقوله عن عزوه اي التصحيح ففي الصمد تقيت **قوله** ويجا
الحج جواب بالتسليم اي تسليم عدم رويته ما ذكره وقوله بان ذلك
اي عدم رويته **قوله** لا من حفظ وهو الشيخان وقوله حجه
بالرفع وخبر ان اي قول من حفظ حجه مقدمه على قول من لم يحفظ

او من حفظ من حيث قوله وانما كانت ذلك حجه لانه مثبت وهو مقدم
على الثاني **باب زكاة الفطر** من اضافة المسبب للسبب
واضيفت لاحد سببها وهو او اجزاء من شوال لتحقيق الوجوب
وان كانت لا بد منه من ادراك جزء من رمضان ايضا ولان يصح
اضافتها له فيقال زكاة الصوم وزكاة رمضان ويقال ايضا زكاة
البدن وزكاة الابدان وزكاة الروس وزكاة الفطر بمعنى القدر
المخرج فالاصافه بيان انه اي زكاة هي الفطرة او بمعنى الخلقة فهي
على معنى اللام والفطرة بالمعنى الاول لفظ مؤنث لا عربي ولا معرب
بل اصطلاح للمفقهات فيكون حقيقة شرعية كالصلاة والزكاة اما
بالمعنى الثاني فعربي قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها
والمعنى انها وجبت على الخلقة تركية للنفس اي بظهورها وتسمية
لعملها وهي على المعنيين بكسر الفاء وقول ابن الرفعه انه يضم الفاء اسم
للمخرج مردود قاله مردود كلام المصنف على حذف مضاف اي باب
وجوبها وصفة من يجب عليه وصفة المودى عنه وقدر المودى
وحسنه ووقت الاداء وذكر الخمسة الاولى في المتن على اللق والفطر
المرتب وتركه الاخير فليس اخرجها بعد الفجر قبل صلاة العيد
ويكره تاخيرها عن صلاته ويحرم تاخيرها عن يومه ويكره
تضاد يجب يادراك الحرثي ويجوز تعجيلها في اول رمضان
لان السبب الاول هو الجز من رمضان غير معين فجاز تعجيلها
من اوله ويجب باخره لعدم جزء اخر غير مفسد مقدم اما اخرجها
قبل رمضان فلا يجوز لعدم وجود جزء من جزئي السبب وقد علم
من هذا ان لها خمسة اوقات وفرضت كرمضان في السنة الثانية
من الهجرة قبل عيد الفطر بيومين كافي مرر ومحل حرمة تاخيرها
عن يوم العيد اذا كان بلا عذر كغيبه ماله او المستحقين والاولاوية
وقضاؤها فوري فيما اذا اخرج بلا عذر ولا فعلى التراخي قاله

في الجموع وظاهر كلامهم ان ركاة المال الموحدة عن التمكن تكون
 اداء الفرك ان الفطرة موقته من محدودة كالصلاة **قوله**
 قبل الاجماع افايد بذلك انها مجمع عليها ولا نظر لمخالفة ابن اللبان
 حيث قال بعدم وجوبها مع كونها مجمع عليها لو وجدها انسان
 لا تكفر لكونها تحق **قوله** عن ابن عمر هو عبد الله لانه علم عليه
 بالغلبة كبقية العباد له المنطوية في قوله
 ابن عباس وعمر وعمر **ثم** الزبير هم العباد له الغرر
 فاذا قيل ابن عباس مثلاً فالمراد به عبد الله وان كان له اولاد غيره
 اما ابن مسعود فليس علياً بالغلبة على عبد الله **قوله** فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اي فرضيتها ونقلها عن الله تعالى
 والاف الذي فرض واوجب حقيقتها هو الله تعالى ويصح ان يكون
 هذا من الامور المحيرة فيها فالمعنى فرض الله تعالى له فرضيتها
 وخبر بينها وبين غيرها فاذا خالف فرضيتها لما في ذلك من المصلحة
 وهي جبر حلال الصوم ولم يذكر دليله من الكتاب لان الصحيح
 انها وجبت بالسنة فقط وقال سعيد ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز
 وجبت بالكتاب وهي قوله تعالى قد افلح من ترك الهية والسنة
 بين الكتاب **قوله** من رمضان متعلق بالفطر وقوله على الناس
 متعلق بفرض والمراد بالناس المخرجين وقوله صاعاً الخ حال من
 ركاة الفطراي مقدرة بصاع او بدل منه ولا يصح جعله عطف
 بيان لانه بشرطية الموافقة في التعريف والتكثير **قوله** من
 ثم اقتصر على هذين النوعين دون غيرها لانها اللذين كانا
 موجودين عندهم اذ اكله واو للتبويب كما سياتي وقوله على حرة
 بيان للمخرج عنه اعلى بمعنى عن كما في قوله
 اذ ارضيت على بنو تميم **ثم** لعمر الله اعجبني رضاهما والاصح
 ان تكون علياً بها ويكون يدل من الناس يدل مفصل من مجمل

لانه يمنع منه قوله بعد من المسلمين اذ المخرج لا بشرط فيه ذلك
 وايضا فيلزم عليه التصور في الحديث لعدم دلالة حيث
 على المخرج عنه **ثم** ان اريد بالناس المخرج عنهم صحت البدلية
 وان دفع الاعتراض الاول وبني الثاني **قوله** بغروب اخر يوم اي
 مع جزء قبله من رمضان كما مر وكان الواجب على المصنف ذكره كما
 صنع في منجحه حيث قال يجب ركاة الفطر باول ليلة واخر ما قبله
 فلا يجب على من مات قبل الغروب او ولد بعده ويجب على من مات
 بعده او معه دون من ولد معه استحباباً للاصل فيها ولو خرج
 بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده فلا وجوب لانه جنين
 ما لم يتم انفصاله ولو شك في حدوث المودي عنه من ولد او رقيق
 قبل الغروب او بعده لم يلزمه شيء للسك ولو ادعى السيد بعد الوجوب
 العتق قبله عتق ولزمته الفطرة ولو قال لعبيته انت حرة اول
 جزء من ليلة شوال فلا فطرة على احد او مع اخر جزء من رمضان
 فعلى العتق او كان هناك مهابة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم
 او نفقة قريب بين اثنين كذلك يجب عليهما لان وقت الوجوب
 حصل في نوبتهما ولو عجل فطرة عبيده ثم باعه لزم المشتري اخراجها
 ولا يصح ما دفعه البايع ويصح له تطوعاً ولا يرجع على المدفوع لهما
 الا اذا علم انه ركاة معجلة اخر يوم من رمضان الخ ان قلت يتناقض
 جواز تعجيلها في اوله مع تعليلهم بانه وجد احد السبيين قلت
 لا يتناقض لان اخر الحول انما اسند اليه الوجوب لتحقيق وجود الظل به
 وهذا لا يتناقض ان اول ذلك السبب وكن ايضاً في اخر الشهر هذا
 والحاصل انهم نظروا الى الاخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به والى الاول
 بالنسبة لكونه اول السبب بالنسبة للتجمل الذي لا يوجد حقيقته
 الا بالتقديم على السبب كله نقله من وعن الخفة وتقدم ذلك باوضح
 من هذا **وحاصل الاشكال** ان جواز التجمل المذكور يقتضي

ان السبب هو رمضان كله لا اخرج منه اذ لو كان اخرج منه
لما صح التعجيل هو تقدم الشيء على احد السببين لاعلى كل منهما
وحاصل الجواب ان السبب هو رمضان بتمامه ولكن اضيف
السبب الى اخره لتحقيق السببية **قوله** في المتع على كل حال على معنى
عن وعبرهما موافقة للمحدث وقوله هو اعم اي لشمله الخلف
وقوله منا اي معاشر المسلمين وقوله دون الكافر محرز ذلك اي
فلا يجب اخراجها عنه اما اخراجها عن غيره كروحة اسلمت وعبد
او قريب مسلم فيجب عليه ذلك كما سيأتي ويجب اليه عليه للتبني
قوله خبر ابن عمر السابق اي حيث ينفذ فيه بقوله من المسلمين
قوله ففي وجوبها اي وجوب اخراجها اما اصل الوجوب عليه
فهو ثابت باتفاق لان المراد الاسلام ولو فيها مضي ولو اخرج
ما وجب عليه في الرد وهو مرتد اجزاه ان عاد الى الاسلام
قوله في قول في بقاء ملكه الراجح منها انه موقوف ان عاد الى
الاسلام لزمه اذ اوجها التبين بقاء ملكه والا فلا وهذا في فطرة
وجبت حال رده اما التي وجبت قبلها فهي دين تخرج منه ماله
ولو في الرده وكذا يقال في فطرة زوجته وعبد وفطرة العبد
المرتد موقوفه فان اخرجها السيد قبل عود الرقيق للاسلام
اجزائه وان مات كما فرج فيها السيد ففطرته او علم القابض
انها زكاة والا فلا وعبرة مرر اما فطرة المرتد من عليه موته
موقوفه على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد **قوله** لا
من لا يفضل بضم الصاد وفتحها كما ذكره مرارتي الامير الافيض
ما يخرج عن الفطرة عن هذه الامور والمراد فضل ذلك حال الوجوب
فوجوده بعد لا يوجبها اتفاقا لكن يندب ان يخرجها باقتراض
او نحوه وتقع واجبه لان ندب الاقدام لا ينافي الوجوع واجبا كيشهد
نظائره وعبرة المنهج وشرحه ولا فطرة على مفسر وقت الوجوب

وان ايسر

وان ايسر بعده وهو من لم يفضل الحج والفرق بين ما هنا وبين
الكفارة حيث تستقر في دمه اذا عجز عنها ان اليسر هنا شرط
للوجوب ونم للاد او كان حكمته ان هذه مواساة تخفف فيها
بخلاف تلك وبه يفرق ايضا بين ما هنا وجوب الصلاة بادر الك
جرب من وقت اذ انما او ادا ما يجمع معها ويوجد من ذلك فان
وهي ان الحق المأني اذ اوجب على شخص فان تسبب في وجوبه
عليه استقر في دمه وان كان معسرا وقت وجوبه كالكفارة وان لم
يتسبب في وجوبه فلا شيء عليه ان كان معسرا وقت وجوبه وان
ايسر بعده كالفطرة **قوله** عن مسكن وخادم ومثلها الملبس
ويخرج بذلك الدين ولولا دمي فلا يشترط فضلها عنه على
المعتمد خلافا لما ذكره المصنف في منجحه وفي الحاق امة التمتع
للمضطر اليها لاجله بالخادم تردد والاقرب الحاق **قوله** بخناجها
اي هو او مونه اما الضعفة او المنصبة قال في شرح المنهج والمراد
حاجة الخادم ان محتاجه لخدمته او خدمة مونه لا العمل
في ارضه او ما شئته ذكره في المجموع انه وكذا يقال في المسكن
فالمراد ان محتاجه لسكناء او سكنى من يلزمه اسكانه لا اليوما شئته
او زرع ولا بد ان يكون الخادم بالنفقة وحدها او مع الاجرة
لخدمة اهل مضر فبذلك كما هي الاجرة وحدها ففطرته على نفسه
ولا فرق في المسكن والخادم بين ان محتاجها في يوم العيد وليلته
اولا واما البهيمه التي يطعم عليها فان احتاجها ليطعم يطعم
عليها في ذلك الوقت لم يكلف بيعها والاكلفه **قوله** ويليقان به
خرج ما لو كانا نفسيين يمكن ابد الهما بالانقياد ويخرج التفاوت
فلزمه ذلك ولو كانا مالوقين على المعتمد بخلاف الكفارة والفرق
ان لها بدلا في الجملة بخلاف زكاة الفطر وانما قلنا في الجملة لندخل
الحصاة الاخير من حصا الكفارة المرتبة فانها لا بد لها اه افاده في

شرح التلخيص بزيادة **قوله** وعن قوت الخ وكما لقوت دست ثوب
يليق به وكذا ما اعتيد من خوسمك وكعك ونقل وغير ذلك ولا
يتقيد ذلك بيوم العيد قاله بمر فوجود ما زاد من ذلك على يوم
العيد لا يقتضي وجوب الزكاة عليه لانه سياي في النفقات لانه
يجب على الزوج تهئية ذلك لزوجته على حسب حاله فيصدق
عليه انه بعد الغروب غير واحد لزكاة الفطر **قوله** من تلزمه
نفقته اي ولو حيا انا فبقية استعجال من فيما لا يعقل تغليباً **قوله**
ليلة العيد طرف للقوت وقوله ما يخرجها فاعل يفضل ولا يشترط
فضل ما يخرجها عن راس ماله وضيعته ولو تمكن بدونهما وبفارق
المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولو تلقى المال قبل التمكن سقطت
الفطرة لزكاة المال والقدرة على الكسب لا تخرجها عن الاعسار
ولا ينافيه الاكتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك
لنفسه وجب عليه لاجل اصله او فرعه افاده **قوله** فلا تلزمه
فطرته اي من لا يفضل الخ اي ولا فطرة غيره كزوجته وعنده
بالاولى لانه مقدم على غيره كما سياي **قوله** لذلك متعلق بالحاجة
واسم الإشارة للمسكن وما بعده مامر وقوله في بعضها اي وهو
القوت كما هو موجود في بعض النسخ والضرورة منه الحاجة
بالحاجة موجودة في الكل والضرورة في البعض **قوله** وامارة غنية
تيد بها لانها محل التوهم والافضلها الفقيرة بالاولى ان نظرها من
حيث ذاتها اما لو نظرها من حيث الارزاقها فهي تيد لان الارزاق الغني
الحريه فتخرج بذلك لانه كما سياي وقوله لها زوج معسر فيصد
خرج به الموسر فيلزمه فطرة زوجته ومن المعسر الرقيق فالخ
تجب عليه زكاة زوجته ولو حره وقوله وهي في طاعته تيد ايضا
قوله فلا يلزمها فطرته لكانت ليس لها ان تخرجها عن نفسها
وكذا اكل من سقطت فطرته لتحمل الغير له ليس له ان يخرج عن نفسه

ان لم يخرجها

ان لم يخرجها لتحمل وخرج بفطرتها فطرة غيرها كما سيها وبعضها
فتلزمها ولو كان الزوج حنيفا يرى وجوب فطرتهما على نفسها
وهي متافعه ترى الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهما
لعدم اعتقاد كل انها عليه بخلاف عكسه فانها تجب على الزوج لان
كلاهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل
وهي بطريق الاستقلال **قوله** بخلاف ما لم تكن في طاعته بان
كانت ناشرة فانها عليها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطبق الوصل
فلا تجب فطرتهما على زوجها **قوله** لو نشئت الزوجة وعادت
قبل الغروب وجبت فطرتهما وان لم تجب نفقتهما لانها حينئذ في
طاعته وكذا الوكيل بينهما وبين زوجها يجب عليه فطرتهما دون
نفقتهما **قوله** وبخلاف الامه المزوجة اي التي زوجها معسر
كما هو فرض المسالة اما لو كانت موسرا فيجب عليه فطرتهما وهذا
محمى بقوله غنية لان من الارزاق الغني الحرية اذ لا ملك للرقيق
يستغنى به ولو تزوج امته بعبد لزمه فطرتهما قطعاً **قوله**
فان فطرتهما اي الامه وقوله ويحملها عنها سيدها اي وان
كانت مسلمة لزوجها ليلا ونهارا لان فرض المسألة انه معسر فعليه
نفقتهما حينئذ وعلى سيدها فطرتهما بخلاف ما اذا كان موسرا
وكانت مسلمة له ليلا ونهارا فعليه كل منهما فان كانت مسلمة له
ليلا فقط واستخدمها السيد نهارا فنفقتهما وفطرتهما على السيد
وقوله فان لسيدها ان يسافر بها ويستخدمها اي بقدر اذن
زوجها اي انه ممكن من ذلك حتى لو لم يسافر بها ولم يستخدمها
بان سلمها للزوج ليلا ونهارا لم تجب عليه فطرتهما كما مر **قوله**
ومكان اي كتابة صححه فلا تجب عليه ولا على سيده الاستقلال
بخلاف المكان كتابة فاسده حيث تجب فطرته على سيده وان لم
تجب عليه نفقته اهـ **قوله** والمراد بالوقوف ولو على معين كمرحلة

ورباط ورجل والقرن المملوك للمجد اه خ من **قوله** وعبد بيت
المال الاضافه على معنى في **قوله** فلا تتركهم اي ولا تغنم فكانت
الاولى اسقاط الضمير بان يقول فلا تتركهم فطرتهم لا الهام
كلامه لزومها الغنم وخروج بقوله فطرتهم نفقتهم منى الاراسه
قوله وسيدته منه كالاجنبي دفع بذلك ما يتوهم من لزومها
لسيده **قوله** وليس للاخيرين مالك معنى صادق بان لم يكن له
مالك اصلا كما في الموقوف لانه ملك لله تعالى او كانت لكنه غير معين
كعبد بيت المال وفطرة ولد الزنا وولد الملاحنة على امه كالتوهم
نفقتها فان اعترف به الزوج في الثانيه لم ترجع عليه بها تكونه
منفيا عنه حال الاجزاج ظاهر اولم يثبت نسبته الا من حين استلما
ولانه ذلك منها على سبيل المواساه وقضيته هذا انه لو كان باجبار
حاكم رجعت **قوله** صاع وهو اربعة امداد والمد رطل وتلك بغداد
وهو عند الراعي مائه وثلاثون درهما وعند النوى مائه وعثمانه
وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وعليه ينبغي ما ذكره الشارح
عنهما والاصل في ذلك الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعمدة
في الكيل بالصاع النبوي ومعياره موجود وهو درجات بالكيل
المصري وليس ان يريد شيئا يسيرا لا شتما لما على بين وطول
فان فقد ما يعاير به اخراج قدر لا يتبين انه انقصت
الصاع واذا كان المعيار الكيل فالوزن تقرب وهذا فيما سانه
الكيل ومنه اللب اما لا يكال اصلا كالاقط والجبه اذا كان قطعا
كما را في معياره الوزن لا غير كما في الزيت والصاع اربع حفنات
يكفي الرجل معتدك لهما ومن العلوم ان القديسين لا يتركوا
على ذلك تكبر الكيل قال الفقهاء والحكماء في ايجابه ان الناس غالبا
يمتنعون من الكسب في يوم العيد وثلاثة ايام بعده ولا يجرد
الفقير من يتعمله فيها لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم

والذي

والذي يحصل من الصاع عند جعله خيرا ثمانية ارطال فان
الصاع خمسة ارطال وثلاث كما مر ويضاف اليه من المالحو الثلث
فياتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في اربعة ايام في كل
يوم رطلان افاده مر في **قوله** بلده اي المودى عنه وان كان
المودى بغيرها والمراد بالبلد الذي هو فيه وقت الوجوب ان كان
قوته مجزيا فان لم يكن مجزيا اعتبر ارب الحاله اليه ويدفع مكانه
لا اهله فان كان بقربه محلات مساويا قريبا تخير بينهما فان لم
يعرف محل المودى عنه كعبد ابق فيجوز كل قال جماعة استثنى
هذه اي فيخرج السيد من قوت محله ويجوز ان يخرج فطرته
من قوت اخر محله عهد وصوله اليه لان الاصل انه فيه ويخرج
حينئذ الحاكم لان له نقل الزكاة وهذا هو المعتمد فاوي قول
شرح المنهج او يخرج الحاكم معنى الواو والمعتبر في غالب القوت
عالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب واهل الارياق
الذين يقتاتون الذرة في غالب السنة والفتح ليلة العيد مثلا
يجب عليهم الذرة واهل مصر يجب عليهم الفتح فان غلب في بعض
البلد حقت اخرجها في ذلك الوقت والمراد بالغالب مكانه
اصل الانسان في الامتيازات وان كان غيره اكثر قيمه كما سياتي
قوله كسب المبيع اي فيما يباع بنقد وتم نقد غالب فانه يتعين
كالوقال برالات والغالب في مهر البطاقة فتعمل عليها والجامع
بين ما هنا ومن المبيع ان كلاما لا يجب بالشرع ويستقر في الذمة
اوان كلاما لا يجب في مقابلته مني فالصاع في مقابلة التطير
والثمن في مقابلة المبيع فلا وجه لتوقف من وفي ذلك **قوله** ويختلف
ذلك اي الغالب وقوله باختلاف النواحي اي التي وقع الاجزاج
فيها في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله فاواج تفريع على قوله
ويختلف **قوله** لا للتخيير اي بالنسبة لمع الادوية من قوت

كما يؤخذ مما بعده اه قل اي لانه لا يجوز له ان يخرج الادوية
بجلا في مالوا خرج الاعلى فانه يصح **قوله** من جنس متعلق
بصاع فلو كان في البر مثلا بعض شعير فانه يتسالم به ولو كانا
يقينا بون البر المختلط بالشعير يخرج ان كان الحليطان على حد
سوا فخرج صاعا من البر والشعير فان كان احدهما الكروبي
منه فان لم يجد الا نصف من ذ او نصف من ذ او فوجهان او جهات
انه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزي الاخر لما ذكر من انه
لا يفيض الصاع من جنس عن واحد افاده **قوله** اعلى
من الواجب العلوي بزيادة الاقتيات لا بزيادة القيمة واعلى
الاقوات البر والسلت والشعير والذرة فالارز فالخمس فالماش
فالعدس فالنول فالتمر والزبيب فالاقط واللبس فالجبن
ورمز لربيتها بعضهم فقال **قوله** بالله سل شيخ ذي رمة حتى يثلا
عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا حروف اولها اجابات مسربة
اسماء كاه الفطر ان عقالا وعبارة المنهج وشرحه وجنسه
اي الصاع قوت سليم لا معيب معشر اي ما يجب فيه العشر او
نصفه واقط بفتح الهج وكسر القاف او باسكانها مع تثنية الهج
لبن يابس غير مزروع الزبد ونحوه اي الاقط من لبن وجه
لم يزرع زبدها ولا يجزي لحم ونحوه **قوله** ومنه وجب
مزروع الزبد لانها لاقتيات بها عادة ولا يملك من الاقط
افسده كثرة المله ذاته بخلاف ظاهر المله فيجزي لكن لا يحسب
المله فيخرج قد لا يكون محض الاقط منه صاعا اه باختصار
وزيادة والمراد بالمقرب المتغير طعمه اولونه او رتبه وكذا
اللوس فيجزي القديم الذي لم يتغير احد اوصافه وكالمعيب
الرفيق وخرج بالعشر غيره فلا يجزي الاقوات النادرة التي
التي لا زكاة فيها كالحب المختلط والغاسول ولا يجزي اللبن

والجبن

والجبن الا اذا كان بحيث يتحصل منها بعد تحفيفها صاع اقط
ولا فرق بين لبن الادمي وغيره بيا على الصحيح من دخول الصور
النادرة تحت العام والجبن يضم اللحم مع تخفيف النون وتشد يد
قوله اعلى منه مثل الاعلى المساوي فيجري على الصحيح **قوله** الامن
بعضه مكاتب اعرض بات كتابه البعض لا تصح واجيب بات ذلك
يتصور فيما لو وصى بكتابه عبده فلم يخرج من الثلث البعض
ولم تجز الورثة ما اراد فليز الوارث كتابة ذلك البعض الذي
خرج من الثلث ويتصور ايضا فيما لو كان له بعض رقيق وباقه
حرف مكاتب ذلك البعض الاخر الرقيق في الصورة الاولى على الورثة
والبعض الحر في الثانية على المكاتب فبعض الصاع المخرج اما عن
البعض الحر في الثانية على المكاتب فبعض الصاع المخرج اما عن
البعض الحر والبعض الرقيق وهذا كله ان لم تكن مهاييه بينه
وبين مالك بعضه والاختصاص الوجوب بمن وقع رمنه في ثوبته
ومثله في ذلك الرقيق المشترك **قوله** هو اعم من قوله والعبد
اي لشموله الى ثلثي بخلاف العبد وقول ابن حزم انه ايضا يشمل
الانثى غريب ولكن المولى قد تبعه فيما رغبه بالعبد ولم يفرق
بينهم **قوله** بين موسر ومسر اي فيلزم الموسر قدر حصته
ولا يجب للمسر **قوله** البعض صاع اي ببسطه ان يكون
ذلك البعض بمولا قال في المنهج ومن ايسر بعض صاع لزمه
او صبعان قدم وجوبا بنفسه بزوجته قوله الصغير قاباه فامه
قوله الكبير والمراد بالكبير الذي لا كسب له وهو رمن او مجنون
فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته فلا تجب فطرته قاله ربي **قوله**
اقل من صاع اي اخرج اقل من صاع **قوله** بقدر ما فيه من الحرية
لو قال بقدر ما وجب لكان اولى فيلزم بالحر الموسر ببعض الصاع
قوله ومن لزمه ان هذه قاعدة استثنى منها ثلاث مسائل

وسياتي عكسها في قوله اما من لا تلزمه الخ واستثنى منه ثلاثة
ايضا **قوله** بملك متعلق بتلزمه او بنفقته او بهما على التنازع
قوله او قرابه اي في الاصول والفروع فقط فهو عام اريد به خاص
قوله او نكاح اي حقيقته او حكما يشمل الرجعية والباطن الحامل
اما الحائل فعليه فطرتهما كنفقتهما ولا تطالب الزوجه زوجها
باخراج فطرتهما كالاصول والفروع فان كان غائبا فلها الاقراض
عليه لنفقتهما دون فطرتهما لتفريها باعطاء المولى دون الثانية
ولان الزوج هو المخاطب باخراجها ويجب نفقة خادمتها المملوكة
له او لها او المصنوبة بالنفقة الغير المقدورة وهي في ربتها
فتكون مقدمه على الولد الصغير ومن بعده اما التي صحتها
بالنفقة المقدرة فلا تجب فطرتهما كالموجرة ولو كانت الخادمة
متزوجه بغني وجبت فطرتهما عليه او بفقير يغني زوج الخدمه
قوله الا ان يكون من تلزمه نفقته كافر كولد كافر كبير مجنون
وابوه مسلم وكعبه او زوجة كافرين مملوكين مسلم فن واقعة
على النفقة عليه والضمير البارز في تلزمه عائد على من تلزمه نفقة
نفسه وفي نفقته عائد على من ركنه اضمير فطرته اي ولو اخرجها
عنه لم يصح **قوله** بل لا تلزمه اي النفق عليه كالعبد الكافر
كما مر في اول الباب من التقييد بقوله **قوله** او مستولده
اي الاب **قوله** حيث لم تمت نفقتهما بمقتضى النكاح لا بتعليل
ايضا ظرف اي في الوقت الذي تلزم فيه نفقتهما ويستفاد
من ذلك التعليل وانما قيد بذلك لانه لا يتوهم لزوم فطرتهما
للولد الاحيند اما اذا لم تلزم نفقتهما لكونه فقيرا والاب
غنيا فلا يتوهم لزوم فطرتهما حتى يستشبهها فلا تلزمه فطرتهما
فان اخرجها عنها جاز وقوله لان الاصل بينهما اي الفطرة و
النفقة **قوله** بخلاف النفقة اي نفقة الخليله حرة او مستولده

دونه

وقوله ولان عدم الفطر تعليل خاص بالحرة وقوله لا يمكن بنسبه
الكافر من مكن المضعف **قوله** اما من لا تلزمه عكس القاعدة في
المتن كما مر **قوله** نعم يلزم الكافر اي الاصل كما مر وقوله بنا
على انها تجب ابتداء على المودي عنه اي ولو كان غير مكلف
كصغير على المعتمد ولا يقال ان غير المكلف لا مخاطب لانا نقول
انما يمتنع خطابا اذا كانت الخطاب مستقرادونه ما اذا كانت متعلقا
عنه الى الغير او يقال الممتنع في حقه خطاب التكليف دون خطاب
الالزام لذمته اي سفلها ينشئ فلا يمتنع ولعل خطاب الالزام
من قبيل خطاب الوضع فيكون وجود الشخص سببا لزكاة الفطر
لا فرق بين ان يكون صغيرا او كبيرا وقول المحسن محل خطاب
الالزام اذا كان له مال بخلاف ما اذا لم يكن له فغير مخاطب اصلا
خروجها تجب فيه لانه في زكاة المال لا الفطر **قوله** ويتجملها
عنه المودي اي ولا بد من نية الكافر وهي التمييز لا التقرب
وتجمل المودي للزكاة بطريق الحواله لا الضمان حتى لو اعسر بها
لم يؤخذ من المودي عنه على قاعدة الحواله بخلاف ما لو جعل
ذلك من باب الضمان نعم لو اخرجتها الزوج قبل اخرج الزوج
استلقت وان قلنا انها حواله لانها ظهرت عن المودي عنه **باب**
بيان حواله القيمه فيه شايخ حسن اضافات والصحيح
انه لا يخل بالخصا حه لوتوجه في القران كقوله تعالى مثل ذاب قوم
نوح وذكر رحمت ربك وفي قوله الشاعر حمامه جري حومه الجندل اسمعي
فانت امرأة من سعاد ومسع اي سمكات تراك فيه سعاد وشيح
صوتك ومعنى اسمعي عزدي وصوتي والمراد بالجمال الموضح
التي يجوز فيها اخذ القيمه وتلك المواضع هي التجاره والابل
التي عدم الواجب منها وما دون خمس وعشرين منها وهي
او البقر فيما اذا اجتمع فيها وتلف العجل مع عدم موقعه اذا علمت ذلك

ففي تعبيرة بزكاة التجارة والجيران الا يتساهل والمراد بالقيمة
هنا ما يشتمل شاتي الجيران وشاة الابل والجزء من الاغبط لا حصو
النقد فالمراد بها ما كان في مقابلة شيء كما سيأتي ايضا ونقول
قوله المراد بالقيمة ما ليس جزا من عين المال المزك عنه غير صحيح
لعدم شموله الجزء من الاغبط اذ هو من عين المال المزك عنه وليس
من النقد **قوله** في الزكاة من ظرفية متعلق الجزء في كليه لان
الزكاة شاملة للقيمة والجزء من العين **قوله** لا يجوز اخذها الا في
ولا يصح يعني ان الزكاة واجبة من عين المال ولا تؤخذ من القيمة
التي في هذه الصورة وهي خمسة اجالا سبعة تفصيلا لان ثلثه
منها ليست قيمة حقيقة وهي شاة الجيران وشاة الابل والجزء
من الاغبط والاربعه الباقية قيمة حقيقة وهي زكاة التجارة والعقار
درها في الجيران والنقد الذي يجزئ به التفاوت والنقد الذي
يدفعه الإمام للمستحقين بدلا عن الزكاة المعجلة والخص في هذه
الخمس اضافي اي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب وفيها ما ك
صور اخرى يجوز فيها اخذ القيمة منها ليقدر اخذ الزكاة من عين
الماشية وما لو اخذ من الخليطين قيمة العرض وما لو ظهر الإمام
من مال الممتنع بغير جنسها ويقدر شر جنسها به فان لم يتعدر بغير
سراوه بما ظفريه فلو لم يشر بغيره بل دفع ثلثه بياضه جرمه لم
يفع الموقع فيطالبهم برده ويطلبونه باقباض ما هو من الجنس
كما هو في من النظائر ومقتضى هذا ان يقال في قول المصنف وفي
صرف الإمام الى كذلك فانه قد اخذ منها القيمة من المستحق الذي
خرج عن اهلية الاستحقاق فتكون مثل صورة الظفر ولكن الفقه
نقل يتبع ما نقل **قوله** لانها اي القيمة متعلقها واجبها وهو ربح
العشر فالواجب في التجارة وهو ربح العشر متعلق بالقيمة لا
بالعين **قوله** وهو اي الجيران الخ والحكمة فيه ان الزكاة تؤخذ

عند المياه غالبا وليس ثم حاكم ولا مقوم فنضبط ذلك بقيمة شرعية
كصاع المصراه والنفطرة ونحوها ليرجع اليها عند التنازع وقوله
شأتان اي بالصفة السابقة في الشاة المخرجة عن جنس من الابل
وهي بلوغ السنة او الاجذاع **قوله** او عشرون درهما المراد بالدرهم
النقرة اي الفضة الخالصة وهي دراهم المعاملة التي كل واحد منها
يساوي نصفها فضة وحديد ان تكون الشاة باحد عشر نصفه فضة
والغالب ان شاة العرب لا تزيد على ذلك كما قرره شيخنا عطية
فان لم يجد الخالصة او غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو
الاصح اجزاء منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب وان عدم
الدراهم اجزاه ان يخرج بدلها دنانير والخيرة في اخراج الشياه
او الدراهم للدائع ما عينا كانت او مالا كما وعلى الساعي رعاية
مصلحة المستحقين في الدفع والاخذ ان يوضح له المالك الامر
ولا يبيع بعض جيران فلا يجزي شاة وعشره دراهم لجيران واحد
كما لا يجوز في الكفار ان يطعم خمسة ويكسو خمسة الا اذا كان له
الاخذ المالك ورعي بذلك فيجزي لان الجيران حق له اسقاطه
اما الجيران فان فيجوز شيعيها فيجزي شأتان وعشرون درهما
كما في الكفار **قوله** في الابل قيد فالجيران خاض بها
ولا يكسوه في غير هذه من البقر والغنم **قوله** كما في اخذه الكاف
للتشيل للجيران وما وافقه عليه اي كالجيران المتحقق في اخذه
اي من تحقق الكلي في جزئيه اذ الجيران المتحقق في الصورة
المذكورة جزئ من جزئيات مطلق جيران واحد مصدر يضاف
لفعله وهو الجيران بعد حذف فاعله الذي هو المستحق اي
اخذ المستحق الجيران مع ثبت الخاض دفعها المالك بدلا عن
سنت لبون في سنت وثلاثين **قوله** ليست له اي ليست عنده بعينه
الاجزايان عدمها في ماله حسا او شرعا كانت معيبة وان

امكنه تحصيلها وهذا المثال المذكور مثال للنزول ومثال الصعود
ان يعد بنت الخاض الواجب فيه دفع للمستحقين بنت لبون
ويأخذ جبرانا ومحل جواز دفع بنت لبون عن بنت الخاض اذا
عدها واخذ جبرانا ان لا يكون عنده ابن لبون فان كان امتنع
ذلك لانه يدل عن بنت الخاض بالنقص وخروج بالعدم في الموضعين
ما لو وجد عنده الواجب فيمنع عليه النزول وكذا الصعود
الا ان لا يطلب جبرانا افاده **قوله** وفي اخراج الشاهج الشاه
ال للجنس فيها فتشمل الاربع شاه ولو قال الشاه لكان اظهر وقوله
عن دون خمس وعشرين هو احسن من قوله عن عشرين
قوله وان لم تكن الشاة قيمة الواو والمحال وان رايد اي والمحال ان
الشاة ليست بقيمة وقوله فهي بمعناها مفرغ على ذلك وانما كانت
بمعنى القيمة لان كلا في مقابلة شئ على القول بان الشاة في
مقابلة الجز من عين الابل ففي اطلاق القيمة عليها يجوز ان يباع
المذكور ولا يصح كون ان شرطية وجوابها قوله فهي بمعناها لعدم
ترتبها على الشرط اذ لا تلازم بين عدم كون الشاة قيمة وكونها بمعناها
كما لا يخفى **قوله** بين الاغبط متعلق بالتفاوت والمراد بالاحسن
الانفع للفقر اذ المراد من هذا ان اقتضت القنطرة زيادته **في القيمة**
ولا فلا يجب شئ قاله الراعي اه **قوله** من الاغبط لا يمتنع
الماخوذ كما تقدم وان ساواه او اراد عليه قال قل وفي كون
الشقص المذكور من القيمة او في معناها نظر ظاهر اه وهذا
مبني على ما قلناه سابقا من ان المراد بالقيمة ما ليس جزا من عين
المال المركب فلا يتناول ما ذكره وتقدم رده وحسنه فالمراد بالقيمة
ما كان في مقابلة شئ فقيمة زكاة التجارة والشاة فيما دون
خمس وعشرين في مقابلة الجز من عين المال على قول في الثاني
والجبران في مقابلة الجز من عين المال على ما نقص او نراد

والجزء

والجزء من الاغبط في مقابلة ما نقص وما صرفه الإمام في
مقابلة ما تلف ولا يخفى في صدق ما ذكر على الشقص لانه
في مقابلة نقص غير الاغبط الماخوذ وما قاله المحقق هناك
ان الحكم بأخذ القيمة في صورة جبر التفاوت اما هو بالنظر للشق
الاول وهو اخذ التقدير ليس بصحيح لما قلناه من اعتراضه
على قل **قوله** او شقص اي جزء من الاغبط اي الامن الماخوذ
فالواجب في المثال المذكور اربع حقائق او خمس بنات لبون ويعرف
التفاوت بينهما بالقيمة فلو كانت قيمة الحقائق اربع مائة وقيمة
بنات لبون اربع مائة وخمسين وقد اخذ الحقائق فالجزء خمسين
ونجسه اتساع بنت لبون لا ينصف حقه لان الخمسة اتساع
الكرمينه وان استويا قيمة في المثال المذكور لان التفاوت خمسون
وقيمة كل بنت لبون تسعون وجاز دفع التقدير كونه من غير
جنس الواجب وتمكنه من شرائه لدفع ضرر المشاركة اه
افاده في شرح المنهج **قوله** كما في بعض تقدم ان الواجب فيها اربع
حقاق او خمس بنات لبون ومثلها مائة وعشرون بقره والواجب
ثلاث مسنات او اربعة ابغعه واما المحررات فخاص بالابل كما مر
لانه امر تابعي **قوله** غير الاغبط مفعول اخذ وقوله باختها د
خرج ما لو اخذاه بقله **قوله** لا يمتنع في اخذ غير الاغبط وكان
ما دون ماله في ذلك من جهة الامام فلا جبر حينئذ ولا جبره
بذل الوسع في طلب المقصود فقوله لا ينقص تفسيره لان
من لم يقصر فقد بذل وسعه وقوله منه ان الساعي فان قصر بان
لم يجتهد لم يجز ويضمنه المالك باقصى قيمة وان دلس المالك بان
اخفى الاغبط وقال ان الحقائق اغبط اي انفع لم يجز ايضا ولا ضمان
على الساعي **قوله** وفي صرف الامام قال قاله لا يخفى ان الصرف
ليس هذا الباب معقود اليه فلو قال وفي اخذ قيمة زكاة الالوافق

المقصود فتأمل انتهى وجوابه ان المراد بالصرف الدفع لا الحقيقة
التي هو اخذ احد النقصين عوضا عن الاخر فلا يرد الاعتراض
قوله ما اخذه اي من المستحق الذي استغنى وقوله بدلا متعلق
بأخذه وصورة ذلك ان يجعل الإمام شاة او دينار ثم يدفع ذلك
للمستحق ويتلف عنده ويخرج عن اهلية الاستحقاق قبل تمام
الحول بان يستغنى بغيره وهذا معنى قوله ولم يقع المعجل الموقوع
واما ان كان بصفة الوجوب والنصاب باق الى آخر الحول فلا امام
ان يأخذ قيمة الشاة ويبدل الدينار من استغنى وتلفا عنده
ويُدفع بها للمستحقين وتعتبر قيمة الشاة وقت قبضها لانه
وقت دخولها في ضمان من اخذها وسياتي ذلك في باب تعجيل
الزكاة وانما كان بدل الدينار قيمة لانه عوض عن شيء كما مر **قوله**
تجملها اي اخذها من اهلها قبل تمام الحول وقوله ولم يقع المعجل
الموقع اي لاستغنى المستحق الذي اخذه بغيره لانه لا بد من ذلك لان
قال في المنهاج واذا لم يجز المعجل اسرده او بدله او اذا لم يبق للمالك
بصفه الوجوب كان تلف النصاب قبل تمام الحول لم يجز للإمام ولا
للساعي صرف القيمة للمستحقين بل يدفعها للمالك ان كان حيا
ولو رثته ان مات **قوله** بلا اذن جديده اي من المالك اكتفا
بلا اذن الاول الحاصل بالنية عند الدفع وانما لم يحتاج للإمام ان
اذن لانه كالنائب عنه وعن المستحقين فحوز الشارح له ذلك
وهذا ما دفعه المالك للإمام تعجلا لركائه كما هو قرض المسئلة
اما دفعه له ليصرفه عنه فهو وكيله فيه فاذا انتقص ذلك النقص
لعارض عاد المخرج الى ملكه فاحتاج الى اذن جديد منه كغيره
من الوكلاء ولعل الفرق انه في الشق الاول لم يبق للمالك تعاقف
بالزكاة بالمره بخلافه في الشق الثاني **باب اجتماع ركائبي**
اي متعلقين بقيمة وبدن لا بعينين ولا بعين وقيمة ولا بعين

وبدن

وبدن **قوله** هو اعم اي لشموله الى النسخ **قوله** ففيه ركائبا وركاة الفطر
اي لاختلاف سببها اذ سبب ملك التجاره ملك النصاب وسبب ركاة
الفطر البدن او ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال **قوله** من له
نصاب الخ كان كان عنده عشرون مثقالا حال عليها الحول وعليه
دين مثلهما فعلى كل من المدين والدين الزكاة والحكم مسلم والتنظير
انما هو في كون ذلك مثالا لا اجتماعهما في مال واحد لان النصاب
المذكور لا يتعين دفعه للدين فوجب عليه لتعلق حقه بالدين
فركائه على ماله وركاة النصاب الذي في ذمته على الدين فيجب
عليه ان يركي دينه وهو غير النصاب الذي عند المدين لان
الثابت للدين نظيره لا عينه **نعم** يمكن ان يصور كلام الأصل
بما لو اقترض نصابا وامسكه حولا ثم رده لمن اقترضه منه فتجب
الزكاة فيه على كل من الدين والمدين وينعقد حولهما من حين
القرض كما سيأتي **باب المبادلة** بالدين المملوك اي
المقابله والمعاوضة اي مقابلة مال بمال اي باب بيان حكمها من
كونها توجب استيفاء الحول او لا وهي مكروهة ان لم تكن حاجه
وقصد الفرار من الزكاة ولا فلا قال قل **قوله** هي اي المبادلة الصالحة
موجبه لاستيفاء الحول اما الفاسده فلا توجيه وان اتصلت بالقبض
لانها لا تزيل الملك **قوله** في بيع سلخ التجاره بقضها ببعض كان باع
فما شابهها من او بدين او بالعكس فلا يجب استيفاء الحول بذلك
بل ينبغي على هذه الحول ويقومها اخره ان بلغت نصابا وجبت زكاتها
ولا فلا وفي بغيره بسلخ التجاره يتسامح لان ما يباع يخرج بالعقد
عن كونه سلعة تجاره فلم يبق له هذه الاسم بعد البيع بالنسبة لبايعه
وما يشتري ليس سلعة تجاره قبل العقد لان هذا الاسم لم يحد له
الا بعد الشرا فسمية الاول سلعة تجاره بحسب ملكات وتسمية
الثاني بذلك بحسب ما يورث اليه **قوله** وان لم يتساو نصابا اي

اي في اثناء الحول حابيعها او شرائها اما اخر الحول فلا بد من
ساوايتها فيه نصابا **قوله** وفي بيعها اي سلع التجارة لنصاب
سواها كان معيناً في العقد او في الذمة وسواها كان نصاب سائمه
ام لا فينبغي على حول التجارة فيما لو باع عرضها بنصاب سائمه
بخلاف ما لو اشتراه به كما سيأتي **قوله** بنصاب راجع لكل من البيع
والشر اي بنصاب ياخذ او يد نفعه وهو ليس بقيد في صورة
الشر او عبارة المنهج وشرحه واذا ملكه اي ملك التجارة بعين
نقد نصاب او دونه وفي ملكه باقية كان اشتراه بعين عشر مثقالا
او بعين عشر وفي ملكه عشر اخرى بى على حوله اي حوله النقد
والايات اشتراه بنقد في الذمة وان نقده في الثمن او بعرض قتيبه
ولو سائمه او بنقد دون نصاب وليس في ملكه باقية بقوله من
حيث ملكه وفارقت الاولى ما لو اشتراه بعين النقد بالنقد لا يتعين
صرفه للشر فيه بخلافه في تلك والتقييد بالعين مع ثولي او دونه
وفي ملكه باقية من زيادته اذ فيما اعترض به على المنهاج وقع فيه
هنا اما صورة البيع بالنصاب قيد فيها فخرج به ما لو باعها بدون
نصاب فانه ينقطع الحول هذا اذا باعها بعد تقويمه فان باعها
بنقد لا تقويم به استمر الحول مطلقا ما كانت نصابا ام لا ففي مفهوم
ذلك القيد تفصيل **قوله** اي بعينه قيد في مشيئة الشارح كعلت
وبدل له التعليل بعد وهو تعليل المحذوف تقديره وانما قيد بما ذكر
لانه لو اشترى الخ وكالشر بعين النصاب ما لو اشترى بما في الذمة
ونقده اي دفعه في مجلس العقد لان الواقع في حريم العقد كالات
فيه فنقوله في التعليل ونقده في الثمن اي العقد مراده انه
نقده بعد مفارقة المجلس كما قاله زكي ولا بد من زياده قيد اخر
لعدم الاستيناف في مسألة الشر كما ذكره في المنهج وهو كون النصاب
المشترى به نصاب نقد ليمخرج ما لو اشترى سلع التجارة بعرض قتيبه

ولو سائمه فيجب استيناف الحول والفرق استمراري النقد وبيع
التجارة في قدر الواجب وحسنه لان النقدين اما خصا بايجاب
الزكاة دون باقي الجواهر لا رصاها للنما والنما يحصل بالتجارة
فلم يجز ان يكون السبب في الوجوب ميبا في الاستقاطا فانه مرر
قوله اذ لو اشترى في الذمة بان قال بعشرة دراهم في ذمتي
او عشرة دراهم كما هو غالب شرائات فانه يحمل على كون ذلك في
الذمة وقوله ونقده اي دفعه وقوله في الثمن اي العقد اي بعد
مفارقته كما تقدم **قوله** لانه اي النصاب لا يتعين مفرقه اي
الثمن بمعنى مقابل المبيع لا بمعنى العقد اي انه في هذه الصورة
لم يقصد بشرائه المبادله وقطع الحول بخلافه في صورة الشر بالعين
فان فيه اشعارا بقصد المبادله وقطع الحول فاعلم انه بتقيض
قصده **قوله** وخرج بما ذكر اي من الصور الثلاث المذكورة اي خرج
بجهر المستثنى فيها مبادله احد النقدين بالآخر المسما بالمتعارفة
كصرف باللات بذهب وبالعكس كما يفعل الصيارفة وهي جائز
ان وجدت الشروط الثلاثة عند اتحاد الجنس والاشنان عند
اختلافه ولم يشتمل النقدان او احدهما على غش ووجدت الصيغة
والايات لم توجد الشروط المذكورة او لم يوجد الصيغة كانت باطلة
وكذا ان اشتملا على غش كعامله لان لانها حينئذ من قاعدة
مدعجوه ودرهم **قوله** فهي موجبه للاستيناف ولذا قال ابن شريح
بشر الصيارفة بان لا زكاة عليها لكنها مكروهه اذا وجدت الشروط
السابقة وقصد الفرار من الزكاة ولم يكن لحاجه **قوله** فان كانت
لها او لها للفرار او مطلقا فلا كراهة **قوله** على الاصل اي القاعدة
في المبادله في انها توجب استيناف الحول **قوله** نعم استدلوا
على المحصر في الثلاث الصور المذكورة في الثمن قصديه زياده صوره
رابعة وهي مبنيه على ض والمعمد وجوب الاستيناف فيها في حق كل

من المقرض والمقرض اما الاول فظاهر لان النصاب لم يدخل
في ملكه الا بقبضه وان لم يتصرف فيه واما الثاني فانه خرج عن
ملكه بالمقرض فتحجب عليه الزكاة اذ اتم احوال من المقرض بمعنى انها
تستقر في ذمته ولا يجب الاخراج الا اذا رجع له النصاب **قوله**
منه اي من النقد الذي يجب فيه الزكاة **باب الخلطة**
اي في النعم والذهب والفضة وغير ذلك وحديث المتعلق ابدانا
بالعموم والخلطة في غير النسيئة لا تقيد بالاستقبال على الخليطين
بالنسبة للزكاة اذ لا وقص فيه وان افادت خفة المونة كما سياتي
واما فيها فتقيد تارة تخفيفا عليهما كما روي عنهما وتارة تشقلا
عليهما كعشرين بمثلها وتارة تخفيفا على احدهما وتشقلا على الآخر
كما روي عن عشرين وتارة لا تقيد شيئا منهما كما في ثمانية او افاده
ري **قوله** ولا يجمع بالنسبة لغيره وقوله بين نائب فاعل وكذا
قوله ولا يفريق بين مجتمع والنهي راجع لكل من الساعي والمالك
فنهى الساعي ان يجمع بين متفرق خشيته القلة عند التفريق
او يفريق بين مجتمع خشيته القلة عند الجمع ونهى المالك ان يفريق
بين مجتمع اي تحتلط خشيته الكثرة عند الجمع او يجمع بين متفرق
خشيته الكثرة عند التفريق او الجمع وطالب القلة هو المالك فنقوله
خشيته كثرة الصدقة اي في الجمع والتفريق او التفريق بالنسبة
للمالك وقوله خشيته قلة الصدقة اي في الجمع او التفريق ايضا
بالنسبة للساعي فالصور اربع اشياء في المالك والاشياء في الساعي
وقد اشار لها الشارح بقوله بان يجمع الساعي والمالك ملكيهما
لتوحد منهما زكاة الواحد اي القليلة او الكثرة فهما صورتان
ايضا مثال جمع الساعي خشيته القلة ان يكون لكل من مالكين مائة
واحدة متفرقتين فلا يامرهما الساعي بالجمع لياخذ منهما ثلاث مائة
فهذا اجمع خشيته القلة عند التفريق ومثال تفريقه خشيته القلة

ان يكون

ان يكون لكل واحد من ثلاث رجال اربعون مائة فمستطاعه فاما
لو اوجب عليهم مائة على كل واحد فليكن الساعي تفريقها
ليأخذ من كل واحد مائة فهذه تفريق خشيته القلة عند الجمع
ومثال جمع المالك خشيته الكثرة عند التفريق ان يكون لكل من
مالكين مائة اربعون مائة متفرقة فالواجب على كل مائة مائة
جمعها لتوحد منها مائة واحدة فهذه اجمع خشيته الكثرة عند التفريق
ومثال تفريق المالك خشيته الكثرة ان يكون لكل من رجلين
مائة واحدة مجتمعها فالواجب عليهما ثلاث مائة فلا يفريقانها
لتوحد منها مائة واحدة فهذه تفريق خشيته الكثرة عند الجمع وهذا
كله اذا اريد بالقلة والكثرة ظاهريهما ويحتمل ان يراد بالاول ما
يشمل السقوط وبالثاني ما يشمل الوجوب فزيد اربع صور اربع
الجمع او التفريق خشيته الوجوب او السقوط لكن صورتان من ذلك
مستحيلتان وهما جمع المالك خشيته الوجوب بالتفريق لانها اذا اجبت
في القليل ففي الكثير اولى وتفريق الساعي خشيته السقوط بالجمع
لانها اذا سقطت عند الكثرة ففقدت القلة اولى فالذي يتصور من
ذلك تفريق المالك خشيته الوجوب عند الجمع كان يكون لرجلين
اربعون مائة مجتمعها فتحجب عليهما الزكاة فلا يفريقانها خشيته الوجوب
وجمع الساعي خشيته السقوط عند التفريق كان يكون لكل من
رجلين عشرين مائة متفرقة فلا يجب عليهما زكاة فلا يامرهما الساعي
بالجمع لياخذ منهما مائة بل يتركها متفرقتين فهذه ست صور واقعة
وثنتان مستحيلتان وقال المحقق ان الذي تقتضيه القسمة
العقلية ست عشرة صورة من ضرب اربعة وهي خشيته الوجوب
او الكثرة او السقوط او القلة في اثنين الجمع والتفريق ثم الحاصل
وهو ثمانية في اثنين المالك والساعي لكن منها ما هو مكرر ومنها
ما لا يتصوره فالذي لا يتصور من ذلك ثمانية وهي خشيته السقوط

والقله من المالك في الجمع والتفريق وخشية الوجوب والكثرة
من الساعي في الجمع والتفريق يبقى ثمانية منها شتات لا يتصور
ايضا كما مر ولا تكرار فيها مع الثمانية المذكورة لان المالك يتصور
في جانبه خشية الوجوب وانما استحالة ما مر من حيث اضافته للجمع
والساعي يتصور في جانبه خشية السقوط وانما استحالة ما مر
من حيث اضافته للتفريق تسقط قول المحقق منها ما هو مكرر
نتأمل والنهي عن الجمع او التفريق من المالك والساعي للتفرقة
ان كانت في اثنا الحول وللحريم ان كان بعده **قوله** في كتاب الجب
بكر السابق اي الذي كتبه لانس حين ولاه البحرين ومن لفظه
ولا يجمع الى قوله خشية الصدقة واسار بقوله اي خشية ان تقل
او تكثر الى ان في الكلام مضافا محذوفا اي خشية قلتها او كثرتها
فما استفيد من النهي عن التفريق ان الخلطة تؤثر **قوله** بان يجمع
الساعي والمالك لا يخفى ما في هذه العبارة من القلاقة لاقتضاها
ان الساعي له ملك لان ملكيهما راجع لكل من الساعي والمالكين ونبي
باعتبار كون الساعي قسما والمالكين قسما اخر وتبين ان يجاب
بان يجمع بالنسبة للساعي لا لمرجعى بامر بالجمع او يقع منه الجمع
وقوله والمالكان فاعل لفعل محذوف اي وجمع المالكان ملكيهما
فملكيهما منفرد لذلك الفعل والعطف من قبيل عطف الجمل لا المفرد
لنوخذ منهما زكاة الواحد بالنسبة لجمع الساعي بالنسبة لجمع المالك
كما مر **قوله** خلطة شيوع وهي ما لا يتميز فيها احد المالكين عن
الاخر كالمورد والمشارك شركة او شرح التجهيم اي كانت ورثانصا
معا او وصى لهما به او وهب لهما كذلك وقوله اي يسمى بكل منهما
فهما لفظان مترادفات سماهما واحد سميت بالاول لشيوع ملكيهما
اذ ما من ذات الواحدة مشتركة بين الشريكين مثلا وبالثاني
لان الاعيان مشتركة على وجه عدم التميز **قوله** الزكوى بفتح

الزاد

الزاد نسبة الى الزكاة وقلبت الفها واوا عند النسب لانها ثالثة
قال في الخلاصة: وحتم قلب ثالث يعين وايضا فهي منقلبه عن
واو وهذه المثل كالصلاه **قوله** مثلا اي او اكثر من مال كمين **قوله**
خلطة جوار بكسر الجيم على القياس قال في الخلاصة لفاعل المفعول والمفاعله
فهو افصح من ضمها اي ملاصقة سميت بذلك للملاصقة ما في كل مال
الاخر مع تميزها وقوله واصناف سميت بذلك لان سببها الاتحاد
في الاوصاف لا تميزها كالمسرح والمرعى وان لم يتحد ملك كل مع الاخر
بل كان مميزا وتسمية ما ذكر اوصاف باعتبار كونها خارجة عن
الاعيان **قوله** بان يتميز مالا لهما اي في الواقع ويصير الامور ان لم
نعرف مال ملكه ملكه وهو تصوير للنوع الثاني في المات **قوله** في كذا
بالنبا للمنفرد اي المالكات وقوله كواحد اي كمال واحد وبالنسبة
للفاعل اي المالكات وقوله كواحد اي كمال واحد **قوله** في النوعين
اي خلطة الشيوع وخلطة الجوار **قوله** ان كان المالكات اجم حاصله
انه ذكر شرطين عامين في النوعين وهما كون مجموع المالكين
نصا با او اقل منه ولا حد لها بصاب ودوام الخلطة كل الحول وشرطا
خاصا بالنوع الثاني وهو الاتحاد فيما سياتي وبقي للشرط العام
للتوحيين كون المالكين من جنس واحد لا يخفى مع بقو كون المالكين
مثلا من اهل الزكاة بخلاف مالوكات احدهما ليس من اهلها كمن يبيع
ومكاتب وموقوف عليه وببيت مال فان الخلطة لا تؤثر شيئا بل يعتبر
نصيب من هو من اهل الزكاة ان بلغ نصيبا زكاة زكاة المنفرد والجم
فلا وانما لم يذكر هذا الشرط لعدم اختصاصه بالخلطة **قوله** ان كان
المالكات اي المخلوطات نصا با اي فاكتر وذلك صادق بان يكون
لكل واحد اقل من نصيب كعشرين لكل منهما او يكون لكل نصيب
لكل منهما او يكون لواحد اقل من نصيب وللآخر نصيب كعشرين
واربعين لصدق كون مجموع المالكين نصا با على جميع ذلك **قوله**

نعم استدرأك على مفهوم الشرط لا مقتضاه انه اذا لم يكن
مجموع المالكين المخلوطين نصابا لم تؤثر الخلطة فاستثنى منه
هذه الصورة **قوله** ان كان لاحدها نصاب اي تمام نصاب خرج به
ما اذا لم يكن لاحدها ذلك وان بلغ مجموع المالكين نصابا كان
ملك كل عشرين من الفم خلط تسعة وتسعة عشر بمثلها وشركا
مناون منفردتين فلا خلطة ولا زكاة **قوله** اثبت الخلطة
جواب ان اي واقعة تثبت على صاحب الخمسة عشر وتحققنا
على صاحب الاربعين والواجب على الاول ثلاثة اجزاء من احد
عشر جزءا من النواة باعتبار قدر نسبة ماله من مجموع المالكين
وهو خمسة وخمسون ونسبة ذلك منه ثلاثة اجزاء من احد عشر
جزءا والواجب على الثاني ثمانية اجزاء من احد عشر من النواة لان
نسبة ماله وهو الاربعون الى الخمسة والخمسين ثمانية اجزاء
اذ كل جزء خمسة **قوله** ودامت الخلطة كل الحول عطف على كان
وهو شرطان فيما اذا كان المال حوليا وخرج به ما اذا لم يتم كل
الحول اما مع الاتفاق فيه كان ملك كل منهما اربعين شاة في اول
الحرم وخططي في اول صفر فلا خلطة في الحول الاول بل اذا جاء
الحرم وجب على كل منهما شاة وثبت الخلطة في الحول الثاني
وما بعده اوضح الاختلاف كما سيذكره في الفرع بقوله لكنهما
خلطتا جوارا وحولاهما مختلف كان ملك احدهما اربعين شاة
من اول الحرم والاخر اربعين من اول صفر ثم خلطتا بعد ذلك
فلا تؤثر الخلطة في هذا العام وخرج به ايضا ما لو اقر قاض
بعض الحول بعد الخلط فان كان بتقريرهما او فعلهما او بتقرير
او فعل واحد منهما بطلت الخلطة والافان طال الزمن بان كان
ثلاثة ايام فاكثرت ولا افان لم يكن المال حوليا استمر طرودها
الى زهر الثمار واستد اد الحبل في النبات **قوله** في النوع الثاني

احترار

117
احترار بذلك عن النوع الاول فان الاتحاد فيه ضروري فلا فائدة
في اشتراطه فقول الشيخ خضر فلا يشترط فيه من ذلك ليس في
عمله وهذا شرط واحد تضمن نحو ثمانية عشر شرطا باعتبار ما ذكره
السراج تحت قوله وعندها **قوله** يضم الميم بحمل انه اسم مكان
على خلاف القياس ان اخذ من المجرى وهو راج لان القياس
في اسم المفعول الماخوذ من المجرى فتح ميمه ويحتمل انه اسم مفعول
على الحذف ولا يصال ان اخذ من المزيد اي مزاج فيه **قوله**
ثم يتساق الى المرعي اي بعد قلدها بحمل او قبله وقوله اي مكان
السمي كبير وجوز ونهر وهذا غير قوله بعد كالماء الذي
يلسقى به لان المراد به ان يكون نوع الماء واحد فلا يفسى احدها
عذب والاخر حملا ملح **قوله** ويحتمل ان معنى اتحاده ان لا يختص
احدهما بحمل والاخر باخر بل يكون مرسلان الماشيه وان كان
ملكا لاحدهما او معاراة اولها وقوله ان لم يختلف النوع اي
فان اختلف لم يشترط اتحاده بالمعنى المذكور بل يجوز ان يختص
احدهما بحمل والاخر باخر ولا يضر اختلافه حينئذ للضرورة
بخلافه مع اتحاد النوع فاستد بضر التعداد بالمعنى المذكور
وبهذا يسقط اعتراض بعضهم على السراج تأمل **قوله** كضات
ومع مرثال للمعنى **قوله** اي مكان الحلب بفتح اللام يقال للابن
والمصدر وهو المراد هنا وحكي سكنها اه شرح المنهج وهو على
الثاني من باب طلب وسكونها في المصدر فقط **قوله** بخلاف
الحلب اي فلا يشترط اتحاده كما لا يشترط اتحاد الحالب
ولا حار الصوف ونحوه لا خلط الابان ولا فيه الخلطة بل يحرم
خلط الابان للربالات احدهما قد يكون اكثر فنيا خذ كل لبن
شاهه مثلا وفارق اتفاقهم على جوار خلط المسافر من اولهم
وان كان بعضهم اكثر لا اعتبار المساحة به بخلافه فيما تحت

اه قاله بن حجر **قوله** وجربنا الخ شروع في شروط الخلطة في غير
 الماشية اي بان خلط ازرعها بعد الحصاد وتوجد بقية الشروط
 الماشية **قوله** ودياس الحب الدياس في الاصل يكون بعد تصفية
 الخلطة من التبن ونحوه فيؤتى باليهام وتدرس عليه لتحليص
 ما بقي في السنب ولاجل ان يصير جيد او هذا يكون في بعض
 البلاد والمراد به هنا ما يشمل ذلك والدراسة والتكثير وغيرها
 ما هو مصطلح عليه في الارياق ولذا عبر في النهج بقوله وتحليص
 الحب هذا وظاهرة ان الجربين يطلق على موضع تحفيق الخلطة
 وعبارة مر في شرحه تدل على خلاف ذلك وبضها والجربين
 بفتح الجيم موضع تحفيق الثمار والبذر بفتح الموحدة والدا
 المهملة موضع تصفية الخلطة قاله الجوهري وقال النعماني
 الجربين للزبيب والبذر للخلطة والمربد بكسر الميم وامكان
 الر اللام اه ولكن المصطلح **قوله** ودكان بضم المهملة الحائوث
 اه مر وعبارة القاموس دكان كرمات اه نقول خضرانه بفتح
 الدال تحريف فالشرط الاتحاد في الدكان وان كان سال كل واحد
 على حدته وعبارة ربي قوله وجربين ودكان الخ صورتهما ان يكون
 لكل واحد منهما صنف تخيل وزرع في حائط واحد وكس دراهم
 في صندوق واحد او امنعه بجانبة في دكان واحد وهو في
 مر ايضا واذا كان عند انسان ودرايع وجمعت في صندوق
 وان كانت في اكراس مختلفة وكل واحد يعرف ماله وجب على
 ملاكها ان كانتا اذ لا يشترط فيه الخلطة كما مر وكذا لو وضع كل
 واحد ربا لا فاجتمعت في صندوق واحد **قوله** ومكان الحفظ اه
 اي للمالك الزكوي من حاصل او صندوق او خزانه بكسر الخا
 المعجمة ومن اللطائف لا تكسر القصعة ولا تفتح الخزانة **قوله**
 والراعي معناه ان لا يختص احدهما براء وعبارة مرو ويجوز

نقد

نقد الرعا قطعا بشرط عدم انفراد كل براء اه فهو كالنخل كما مر
قوله بينه اي المرعي وبين المرح ولفظ بين الثانية تأكيد للاولى
 لانها لانها لا تنضاف الا لتعدد **قوله** والجمال بالهاء المهملة اعم
 من الجمال بالميم كما هو معلوم وقوله في ذلك اي في النوع الثاني
 فرع هو ترجمه والمراد به الجنس لانه ذكر فرعين الاول متعلق
 بخلطة الجوار والثاني بخلطة الشيوع والتعبير بالاول ظاهر دون
 الثاني لانه محذور شرعا دوام الخلطة كما مر **قوله** الفرع ما اندرج
 الخ هذه امعناه اصطلاحا ما لفة فهو ما يبي على غيره كفرع الشجرة
 ويقابله الاصل فهو ما يبي عليه غيره **قوله** نصفها اي مثالا وانما فيه
 لاجل قوله اخذ من كل منهما نصف شاه وقوله في الحولة اي في اثنتاه
 كان ملك اربعين شاه سنة اشهر ثم باع نصفها حال كون النصف
 شاعا اي غير متميز فقوله شاعا حال من النصف وكذا امعنا ودان
 الخلطة بان لم يفر ذلك النصف بالقبض وقوله من اخراي لآخر
 متعلق بباع **قوله** لتمام حوله اي حوله كل من البايع والمشتري
 اي عند تمام حوله كل فحوله البايع اوله المحرم مثلا وحوله المشتري
 من حركته الشرع الحرج وكلام المصنف ض والمحملة انه لا يوجد
 من البايع نصف شاه عند تمام حوله اما المشتري فلا يوجد منه
 شيء عند تمام حوله لنقص النصاب بسبب النصف الذي اخرجه
 البايع **قوله** اخرجه من عين الاربعين شاه او صف غيرها لان
 حق الفقير متعلق بعين النصاب فاذا اخرج من غيره فكانه اخرج
 منه وفرض المسألة ان النصاب لم يزد شيئا على الاربعين كما هو ظاهر
 قوله لو ملك نصاب **نعم** فان زاد عليها شيئا ولو نصف شاه
 وجب الاخراج على المشتري لعدم نقص النصاب بما اخرجه البايع
 وكذا لو عمل البايع الزكاة من غير النصاب فيجب على المشتري
 نصف شاه لحوله له وام الخلطة **قوله** وحولاهما مختلف اعترض

بات فيه الإخبار بالمفرد عن الشيء واجب بانه على حذف
مضاف أي واستد حولها مختلف من باب حذف الفاعل بناء على
جواز أي مختلف أولهما وان اتفقا في بعض الزمن وفي بعض
النسخ وحولها بالافراد وهي ظاهرة وعدل عن قول أصله وحولها
مختلفات لا يهاجمه ان اختلاف الحولين بات يكون احدهما سنة
تسع والآخر سنة عشر مثلا بخلاف التغيير بالافراد في الخبر
المجوز الى تقدير مضاف مثلا في المسند امانه يفيد ان المختلف
انما هو ابتدأ أوها لا يجمعها لاتفاقهما في بعض الزمن كما مر
وصورة ذلك ان يملك أحدها الربيعين سنة غرة الحمر والآخر
الربيعين غرة صفر ويخلطها غرة ربيع الأول فعلى الأول
اذا جاء الحمر شاه وعلى الثاني اذا جاء صفر شاه وهكذا
ويصور ذلك ايضا بات يضي لاحدهما ستة اشهر من حيث
ملك النصاب وللاخر اربعة اشهر فيبعد ستة اشهر يلزم
الأول شاه وبعد ثمانية اشهر يلزم الثاني شاه وبعد ذلك يلزم
الأول عند تمام حوله نصف شاه وكذا الثاني عند تمام حوله لا عند
تمام حوله الأول وهكذا في بقية الاحوال وانما قيد باختلاف
الحولين لانه المستقرب كما قاله في ذلك ولا يفتله ما اذا اتحد اشهرهما
كان ملك كل منهما اربعين شاه مضي عليها ستة اشهر ثم خلطها
تبع ستة اشهر اخرى يلزم كل واحد شاه وفي كل عام بعد ذلك
يلزمه نصف شاه وتقدم التنبيه على ذلك **قوله** أي ركن كل منهما
ماله المحل ذلك اذا كان لكل منهما نصاب فان كان لاحدهما
نصاب دون الآخر ركن الأول زكاة الانفراد في ذلك العام
وزكاة الخلطة فيما بعده والثاني زكاة الخلطة من حيث
الخلط وان لم يكن لواحد نصاب زكاة الخلطة من حيث
الخلط ولو قال المصنف ركن من بلغ ماله نصابا منهما كان

118
اوضح **قوله** لحوله أي عند تمام حوله كل منهما **قوله** وفي السنة القابلة
أي وكذا انما بعدها من السنين فلا يجمعان في الحول ابد امدام
النصاب في ملكها **قوله** لحوله أي لحول كل منهما فاذا جاء الحمر اخرج
الأول نصف شاه واذا جاء صفر اخرج الثاني نصف شاه وهكذا
وفي نسخة حولها أي الخلطة أي للحوله الذي يركبان فيه زكاة
الخلطة وهو ما بعد الحول الأول وان فيه للجنس فشمّل الحولين
وفي بعض النسخ حوليها بضمير التنبيه وهي ظاهرة أي بالنظر
لحول كل منهما **باب تعجيل الزكاة** أي اخراجها قبل وقت
وجوبها في المال الحولي وفي زكاة الفطر فتعجيل قال حتى يشمل
الحولي وغيره ليس في محل كما سياتي **قوله** يجوز تعجيلها محل ذلك
في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه من الفطرة
وغيرها **نعم** ان عمل من ماله جائز فيما يظهر اهـ ثم راي
لان المخرج يدخل في ملك المولى تقدير او الاشياء التقديرية فيقتفر
بها ما لا يقتفر في الحقيقة ولان ذلك ارفق بالمولى ولا يرجع
المولى على المولى بما اخرج به سواء في الرجوع ام لا لان هذا ليس
ضروريا وهو اما يرجع عليه بالاموال الضرورية **قوله** في المال
الحولي هو النعم وعرض التجارة والتقدير غير المعدن والركان
ويخرج به غيره وهو النمر والحب والمعدن وعبارة مرمع متن
المنهاج والصحيح انه لا يجوز اخراج زكاة النمر قبل بدو الصلاح
ولا الحب قبل اشتداده لانه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقا
ولا ظنا فصار كالمواخرج الزكاة قبل خروج النمر وانقاد الحب
فيجوز ولان وجوبها بسبب واحد وهو ادراك النمر والحب اما
تعد بدو الصلاح واستداد الحب فيجوز قبل الجفاف والتصفية
اذا غلب على ظنه حصول النصاب لان الوجوب قد ثبت الا ان
الاخراج لا يجب الا بعد الجفاف والتصفية ولو اخرج عن غيب

لا ترتيب او رطب لا يبرأ من فطما اذا لا تعجيل اه باختصار في تعجيل
 زكاة الزروع والثمار تفصيل ان كان ذلك قبل وقت وجوب الاستقرار
 بان كان قبل اشتداد الحب وبدو صلاح المراسم وان كان بعد ذلك
 وقبل وجوب الادا بان كان بعد الاشتداد وبدو صلاح وقيل الخفاف
 والتصفية جاز فيخرج من القديم الذي عنده ومثلها في ذلك العدة
 فلا يجوز تعجيل زكاته قبل الاخراج من المعدن ويجوز بعده وقبل
 التصفية فقد المصنف بالحولي لان غيره فيه التفصيل المذكور
قوله يقدم ملك النصاب قيد في مفهومه تفصيل كاسباب ان كان
 المال الحولي نغما او نقدا لم يجوز تعجيل زكاته قبل ملك النصاب
 لان حولها ينقصد بمجرد الشرايينها فلا يشترط في انعقاد ملك النصاب
 حتى يشترط في التعجيل ان يكون بعده لكن لابد ان يكون بعد
 انعقاد الحول بوجود الشرايينه كما مر قال في المنهج صح تعجيلها لعام
 فيما انقصد حوله وفطرة في رمضان اه وبوجدان شرائط انعقاد
 الحول من قول السارح وقبل تمام الحول فانه يفيد انه لا يجوز نقدها
 على الحول ومن قوله فيما بعد لان زكاة ما بعدها لم ينقصد حولها
قوله ارجح اي سهل وسماها رخصه من حيث صحتها قبل دخول
 وقتها نظر الى تعجيل براءة الذمة كصلة جمع التقديم وان كان ذلك
 واجبا اه افاده قال **قوله** ولان الحق المالي هذه قاعده فقهيته
 وخرج بالمالي البدني كالصوم فلا يجوز تقديمه على الخبز في الكفا
 وقوله بسبب ان ما فيه بقلب لان السبب هو ملك النصاب فقط
 وحولان الحول شرط واما ان مراده بالسبب ما يتوقف عليه الشيء
 مطلقا فلو كان للشي ثلاثة اسباب لم يجوز تقديمه على اثنين
 منها قال بعضهم وانظر ما سأل اه ويمكن ان يمثل ذلك بالنفقة
 للمعتدة فانها متوقفة على العقد والدخول والطلاق ولا يصح
 تقديمها على اثنين من ذلك بل ولا على واحد ويمكن ان يمثل

ايضا

ايضا بنفقه القريب فانها متوقفة على فقر الاخذ وغنى المعطى
 ودخول الوقت فلو اعطاه شيئا قبل تحقق الثلاث لم يجز وبنفقه
 الزوجه فانها متوقفة على النكاح والتمكين وطلوع فجر كل يوم
 ولا ينتقص ما ذكر من زكاة الفطر المتوقفة على جزء من رمضان
 وجزء من شوال وغنى المعطى يومه وليقله لان كلام من الجرب
 ليس سببا مستقلا بل جزء بسبب **قوله** على اخذها اي لاعلمها معا
قوله لتقديم الكفا اي بغية الصوم كما مر والمراد بها كفاة اليدين
 وهي نظير لما نحن فيه فالكاف للتنظيم وقوله على الخبز اي
 وبعد الخلق لانه لا يجوز تقديمها على السبب معاك **قوله**
 وذلك اي جواز التعجيل وقوله لا الاكثر منها هذا عندنا وعند مالك
 يمنع التعجيل مطلقا وعند ابي حنيفة يجوز التعجيل مطلقا اي
 لسنة او لاكثر ومذهبنا توسط بينهما وخير الامور واساطرها
 فان عمل لاكثر من عامين اجزاء عن الاول مطلقا على المعتمد
 اي سوا عين كل سنة متلاعن سنة او لا واغفر للمعمل الرد في
 السنة لضروية التعجيل والالم يجوز تعجيل اصلا وعبارة مرر فان
 عمل لاكثر من عامين اجزاء عن الاول مطلقا دون غيره سوا في
 ذلك كان قد ميز حصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافا
 للسبكي والاسنوي ومن تبعهما اه اي في قولهم انه ان ميز اجزاء
 عن السنة الاولى والا فلا **قوله** لان زكاة ما بعدها لم ينقصد حولها
 تقدم انه يؤخذ من هذا شرط في جواز التعجيل وهو انعقاد الحول
 فهو ما خوذ من كلامه ضمنا وصرح به في المنهج كما مر **قوله** تسلف
 البني اي بعمل فلما كان ذلك معي لا قبل الوجوب غير بالتسلف
قوله فاجيب عنه ان اجاب بجوابين الاول بالمنع اي منع الاستدلال
 بذلك الحديث لانقطاعه اي انقطاع سنده بان دخله ارسال
 او عضل او غير ذلك قال البيهقي وكل ما لم يتصل بحال اسباده

منقطع الاوصال اه والثاني بالتسليم اي تسليم انه يستدل به
لعدم انقطاعه وقوله في عامين اي انه يسلف منه في العام الاول
صدقته في اوله وفي العام الثاني كذلك فتسلف في سنتين في كل
دفعة صدقة عام وليس المراد انه اخذ صدقة أكثر من سنة
في سنة **قوله** العينية خرج زكاة التجارة كما سيأتي لانهما متعلقه
بالقيمة وقوله عنها هكذا في بعض النسخ اي عنها وعن المائنة
الثانية ففي الكلام حذف الواو مع ما عطفت لان الخمسة ليست
عن المائنة وحدها وفي بعض النسخ اسقاط عنها وهي أولى
وقوله وان اتفق غاية فيما قبله **قوله** اما زكاة التجارة فمقرر
العينية كما مر **قوله** كان استأجر عرضا الخ وكذا الواشترى عرضا
ما ثبت بفعل زكاة اربعائه وحال الحول وهو يساويها اه شرح
الأصل **قوله** وشرط اجزائه اي وقوعه زكاة **قوله** بقا المالك
الخ اي استمرار كل منهما على صفة الوجوب من اول الحول الى اخره
واستراط ذلك صحيح بالنسبة للمالك اما بالنسبة للقائض
فليس بصحيح لان الشرط ان يكون بتلك الصفة وقت القبض
ووقت الوجوب دون ما بينهما والشرط كون القائض بتلك الصفة
يقينا او استصحابا فلو غاب عند اخر الحول او قبله ولم تعلم
حياته او احتياجه اجزا المعجل ومثل ذلك ما لو حصل المال عند
آخر الحول ببلد غير بلد القائض فان المدفوع يجزيه عن الزكاة
كما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القائض
عن بلد المال وخروج المال عن بلد القائض اه افاده مرر ذلك
في بعضهم الثانية بما اذا كانت خروجه بغير اختيار المالك او كما
في الم لا يجوز بخلاف ما قبلها اذ لا اختيار للمالك في خروج بدت
عنه فالاسم وهل يجزيه ذلك في الفطرة حتى لو عملها ثم كانت
عند الوجوب في بلد اخر اجزا او لا بد من الإخراج ثانيا فيه نظره

وقرر شيخنا الحنفى نقلا عن ش جريان ما ذكر في الفطرة فاذا
عملها في بلد ثم سافر لآخر اجزأت ولا يلزمه اخرجها في الاخرى
قوله الى تمام الحول اي الذي هو وقت الوجوب ولا يضرب
بعد ولو في زمن لا يتكلم فيه من الإخراج والغاية داخله في
المغيا لوجود القرينة الدالة على الدخول وهي عدم الفرق بين
اجزاء الحول ومحل الخلاف في الدخول والخروج اذ لم توجد قرينة
كما هو مقرر في محله قال سيدي علي الجهوري وفي دخول الغاية
الاصح لا تدخل مع الى وحتى دخلا ولو قاله الى وقت الوجوب كما عر
في المنهج لكان أولى لشمول زكاة الفطرة ما اعترض به على المنهاج
وقع فيه هنا **قوله** فان تغير حاله الخ ذكر ما يحصل به التغير ستة
امور اجمالا ثمانية بتفصيل لان الاولين منها جريان في المالك
والقائض فترجع الى اربعة هذه ان اعتبر بعلق الوضعين
بكل منهما فان اعتبر كونهما اما ان يوجد في كل منهما بالفعل
او في المالك فقط او في القائض فقط رجع الوصفان الى سنة
لان الموت اما ان يوجد فيهما او في المالك فقط او في القائض فقط
وكذلك الرد فترجع الستة المذكورة في المات حينئذ الى عشرة **قوله**
بردة الخ لكن الرده تضمن المالك في اي جزء من اجزاء الحول
اما من القائض فلا تنظر الا اذا اتصلت بالموت فان اردتم عاد
في اثنا الحول لم يضرب كما مر **قوله** بغنى اي بغير الزكاة المعجلة
فلا يضرب غناه بها اما لكثرة ثمنها او تولدها او تجارته فيها او لكونه
شيخا كبيرا واعطى كفاية عام لان المعبر في الغنى كفاية العمر
الغالب ان لم يبلغه ولم يلق كفاية سنة بسنة وكذا الواشترى
بها وبغيرها لانه بدونها ليس بغنى واما لم يضرب غناه بها لانه
انما اعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود ما يغني عن الاجزا او لانا
لو اخذناها منه لا نفقر واحتجنا الى ردها فانبات الاستحباب

يؤدي الى بقية اذاده **قوله** يرق له يحتمل ان الضمير للمالك
اي اقر القايض بكونه رفيق للمالك فلا تجرى الزكاة له مطلقا
سواء كان مكائما ام لا اذ لا يجوز للرفيق ولو مكائما الاخذ من زكاة
سيده ويحتمل ان الضمير للقايض اي اقر يرق نفسه فان اقر
به للمالك ففيه ما امر واغیره نظرا ان كان مكائما يفرل ان
مكاتب غير المزمكي من اهل الزكاة وان كان غير مكاتب ضر لعدم
اهليته للزكاة حينئذ **قوله** وهو مجهول النسب خرج مالوكات
معلوم النسب فلا يعتبر اقراره **قوله** استرده الخ جواب ان اي
استرده فورا عند حصول واحد ما ذكر فلا يجب عليه الصبر الى
آخر الحول لاحتمال عود فقره او عود غنى المالك او اسلامه والى
يحتاج في الاسترداد الى لفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقل ذلك
المحمل للدفع بمجرد وجود سبب الرجوع وليس هذا كالرجوع في
الجهة لان القايض هنا لا يملك الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة ذلك
المالك **قوله** ان بين انه زكاة معجلة اي صرح بذلك عند الدفع
او بعده وقوله او عليه القايض اي عند الدفع او بعده على المعتمد
فقوله السارج عند الدفع او بعده وقوله او عليه القايض اي
عند الدفع ليس بقيد فلا فرق بين ان يقرت العلم بالقبض
وان يطرأ بعده وعبارة مر او علم القايض انها معجلة علميا ناديا
لقبض المحمل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي اه **قوله** فان لم
يبين ولم يعلم الخ ولو اختلفا في التبيين او العلم صدق القايض
بيمينه اذ لا يعرف الامنة وعبارة المنهاج مع شرحه والاصح
انهما لو اختلفا في مثبت استرداد كعلم القايض بالتعجيل او
تصرح المالك به او باستراط الرجوع عند عروض مانع صدق
القايض او وارثه بيمينه لان الاصل عدمه وكذا لو اختلفا
في نقص المال من النصاب او نقصه قبل الحل او غير ذلك اه

باختصار

باختصار **قوله** ومتى ثبت استرداد الخ تقييد للمالك في قوله
استرده كانه قال هذا ان بقي فان تلف او نقص او زاد فباني
قوله فله بدله اية من مثل او قيمه ان تلف والعبارة ببقية وقت
نقص لا وقت تلف لان ما زاد حصل في ملك القايض فلا يضمنه
اه فهو مضمون ضمان يد **قوله** اوبه نقص اي نقص صفة
بان لا يفرق بالعقد كمنه وهو المخرج بنقص الصفة نقص
العين كمن عمل بعين من ففعل تلف احدهما فانه يسرد الباقي
وتمة التالف افادة في المنهج فالمراد بنقص العين ما يفرق بالعقد
وتقطع اليد من جملة نقص الصفة لعدم اثراده بذلك ففعل
المحتمل له من نقص العين فيه تساهل **قوله** قبل سبب الرد اي
وهو الرد وما بعده ما مر وخرج به الحادث بعد سبب الرد
او بعه فله فيه الارش **قوله** فلا ارش له اي لحدوثه في ملك
القايض فلا يضمنه **نص** لو كان القايض غير مستحق حال
القبض وجب عليه الارش لعدم ملكه حينئذ قال المناويع
ضابط كل ما ضمت كله ضمن جزوه الا المحمل في الزكاة وشرط الصدا
الذي يغيب في يد الزوج قبل الطلاق **قوله** استردها اي
الاصل والزيادة او العين والكبر وفي بعض النسخ استردها بالافراد
اي الزيادة وهي اظهر ونسبة الاسترداد لها مجاز فاستردها
باسترداد اصلها الحادثه قبل سبب الرد اي ولو انفصلت بعده
اه **قوله** كوله اي منفصل اذ لا يقال له ولد الخ اما قبل
انفصاله فهو جمل وهو من الزيادة المتصلة كما قاله مرر وقرره شيخنا
عطيه وناقش في ذلك قال والعنايف بانه الجمل في سائر الابواب
من الزيادة المتصلة الا في باب الفليس فانه من المتصلة
لتصغير الفليس في العمل فلما جاء السبب من جهته مكنا التابع
من الرجوع في الجمل وكالفلس تعجيل الزكاة فاذا اخذها شخص

ثم استغنى بغيرها بعد ان حلت استرجعت منه بجملة **قوله**
والن ولو قبل خروجه من الضرع لانه تمهيد للخروج ومنه
الصوف ولو على ظهر الدابة وعبارة مرور الراجح انه لا يسترد
زيادة منفصلة حقيقة كولد وكسب او كما كان يصرف وصرف
على ظهر لانها حدثت في ملكه اه **قوله** واذا لم يقع المجلزكاة
اي لغرض مانع مما تركت القابض معناه او قوله وجب تحريمها
اي فيما اذا بقي النصاب واهلية المالك **قوله** نعم لو غجل
استدراك على ما قبله من وجوب التحديد عند عدم وقوع المجلز
زكاة وهو استدراك صوري لانه لم يقع حينئذ نصاب سلامه
لنقصه فلا حاجة للاستثناء ذلك **قوله** فلا يكمل نصاب سائمة اي
لان النصاب نقص والقيمة ليست من جنس النسيئة وح فلا حاجة
للاستثناء كما لم يقدم دخوله فيما قبله **باب زكاة المعدن**
والركان المعدن بكسر الدال وفتحها من عدت بالمكان اقام به
ومنه جنات عدت اي اقامه وسباق انه يطلق على معنيين
والركان من ركز بمعنى غرس او خفي ومنه قوله تعالى او تسمع لهم
ركزا اي صوتا خفيا وقدم المعدن على الركان لقوة الاول بتمكنه
من ارضه كما قاله مرور **قوله** لا تجب اي لا توجد ولا تطلب وقوله
في شئ منها انما قدر ذلك ليصح الاستثناء لان ظاهر ما قبله
عدم وجوبها في المجهود الصادق بوجوبها في البعض دون
البعض فيضع الاستثناء بعد فاء فاد بذلك المقدار التعميم في النفي
وحينئذ فيصح الاستثناء لانه معيار العموم **قوله** ويلو هو
المعروف بالبنور **قوله** للدلالة السابقة منها خبر وفي الرقة ربع
العشر **قوله** وان حصل بعلاج المناسب ان يقول فان حصل
بلاعلاج ليكون رداعل القول الضعيف القائل انه اذا حصل بلا علاج
لما ان يقال انه قصد بذلك الرد على من قال ان فيه الخمس مطلقا

وقد حكى

وقد حكى القولين في المنهاج وعبارته مع ش مرور وفي قول
بليزاه الخمس مطلقا كالركان بجامع الحقا في الارض وفي قول
ان حصل بتعب كان احتياج الى طعن او معالجة بالنار فربع عشره
والا فخمسه لان الواجب يزداد بقله المونة وينقص بكثرتها
كالعسرات ويرد من شأن المعدن التعب والركان عدمه فانظنا
كلا بمظنته اه **باب زكاة المعدن** لعموم الدلالة بخبر وفي الرقة
ربع العشر وفتح الحاء في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اخذ
المعدن بثلثيه الصدقة اه من المنهج والحديث الاول ما قبله
المخرج في الثاني والقبليته بنسبه لقبه ببلده من نواحي الفرع
بضم الفاء وسكون الراء محل بيه مكة والمدنية ساحل البحر على
اربع مراحل من المدينة **قوله** والمعدن ما يستخرج هو المراد في
الترجمة وخروج بالاستخراج ما لو بقي في الارض المملوكة له سنين
فلا زكاة فيه ولا بد ان يكون المستخرج من اهل الزكاة ليخرج
بذلك الذي فلا زكاة عليه فيما اخذه قبل منعه على وجه الغنم
ويخرج ايضا المكاتب فبذلك ما باخذته ولا زكاة عليه اماما باخذا
الرفيق فلسيله **قوله** ويسمى هذا المكاتب الخ اسار الى ان المعدن
لفظ مشترك يطلق على معنيين سواء كان بفتح الدال او بكسرها
وقيل الاول اسم للمكاتب والثاني لما يخرج منه **قوله** والركان بمعنى
مركوز ككتاب بمعنى مكتوب **قوله** ونصرف اي كل من المعدن
والركان اتفاقا في الاول وعلى الراجح في الثاني وقيل يصرف ذلك
لاهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفرية من غير ايمان خيل
والاركان فكان كالفى قاله مرور **قوله** وهو اي اصطلاحا اما لغة
فهو من الركز بمعنى الخفا او الغز على ما مر **قوله** وفيه تغيب
بمعنى مقعول اي مدفون ولو بالقوة كان اظهره السيل فخرج
بذلك مكاتب ظاهرا بغير سيل او شك فيه **قوله** الجاهلية

المراد بهما قبل الإسلام أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم
ولوفي زمن نبي من الأنبياء المتقدمين موسى وعيسى فقول
خضر سموا بذلك لكثرة جهالتهم اه ناظر للسنان والاعراب **قوله**
لاد فزيت الإسلام بان وجد عليه شيء من القرآن أو اسم ملك
من ملوك الإسلام فان لم يعرف انه دفن في الإسلام أو جاهلية
بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية ومنه الإسلام أو ما لا أثر عليه
كالنير والحلي فلقطه اه قاله في شرح المنهج **قوله** بشرط ملك الخ
أي وبشرط أيضا ان يكون من أهل الزكاة على ما مر في الباب لا يعلم
ان مالكه بلغته الدعوة وعاند ولا يهتدي **قوله** ان لا يوجد
ملك غيره الخ أي ان لا يوجد في مكان من هذه الأماكن الأربعة
كان وجوده بموت أو مكان أحياء وعبادة المنهج وشرحه فان وجد
موت أو ملك أحياء زكاه وفي معنى الموات الفلاح والقبور الجاهلية
اه **قوله** بطريق مملوك كالشوارع وقوله ولا مكان مسكون
كمنزل **قوله** هو أي قوله ولا مكان مسكون أو بطريق أو في الخ وجه
الأولويه ظاهر إذ غير القرية كالقرية ووجه العموم ان كلام
الأصل يؤهم ان المطروق ليس كذلك والحكم بخلافه فالعموم
في مكان والأولوية في زيادة أو مطروق **قوله** فهو لقطه أي
فيعرفه الواحد له سنة ثم له ان يملكه ان لم يظهر مالكه اه شرح
المنهج **قوله** إلا ان يحيطه استثناء من قوله والآية والاستثناء المذكور
قاصرات شريك مثل ملك الغير بقبية الأماكن المتقدمة كما يستفاد
من كلامه في شرح المنهج ثم قال وذكر هذا في وجدانه في مسجد
أو شارع من ريادة في اه فكان الأولى ان يقول ان علم مالكه
في بني من الأماكن المذكورة فله وبلا فلقطه فيما عدا ملك الغير
أما فيه وهو ليس تملك الملك عنه وهكذا **قوله** وعرف ذلك الغير
فان لم يعرف فمالك ضائع أمرة لميت المال وقال بعض العلماء

ان من وجد ما لا ولم يعرف مالكه أو وجده قد مات بلا وارث
فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكه ريباب على ذلك خصوصا
ان دفعه للامام تضييع له لطلبه اه قال ويجوز لواحد ان
عمون منه نفسه ومن تلزمه مؤنته حيث كان من يستحق في
بيت المال قاله المحسني نقله عن شيخه **قوله** ان لم ينفه صادق
بما اذا سكنت أو ادعاه بان لا يكون إلا في الحالة الثانية على
المعتمد فكان الأولى ان يقول ان ادعاه كما في المنهج وبأخذ
بذلك في متعة الدارات لم يدعه الواحد وبالأولاد من اليمين
قاله مر **قوله** وللأب ان يقاه على كلام المصنف وقد علمت من الغنى
ان يقال ان لم بان يقاه أو سكنت **قوله** إلى المحبي أي أو لمن أقطع
السلطان أياه وقوله فهو له أي أو لورثته من بعده وقوله وان
يقاه أي سواء ادعاه أو سكنت أو يقاه لانه ملكه تبعاً للأرض وان لم
يزل ملكه عنه يبيعها لانه مدفون منقول فتلزمه زكاته السنين
الماضية وفي بعض النسخ اسقاط قوله فهو له وان يقاه وأبانتها
أولى والحاصل ان وجد الركان بموات أو ملك أحياء زكاه أو ملك
غيره وعرف فله ان ادعاه وبالأفمن تلقاه عنه وهكذا إلى المحبي
فله وان يقاه ومثله ورثته بعد موته وان وجد مسجد أو شارع
أو نحوهما فان عرف مالكه فله وبلا فلقطه اه قاله مر في شرح
وجوده في أرض الغائبين كان لهم أو في أرض الفتي أو في دار الحرب
في ملك حربي فهو له أو في أرض موقوفه عليه واليد له فله كما قاله
البحوي وأقره **قوله** نصاباً أي خالصاً ولو انضم وعبارة المنهج وشرحه
ويضم بعض نيته لبعض ان اتخذ معدن واتصل بعمل أو قطعه
بعد تركه من وسفر أو اصلاح الآلة وان طال الزمن عرفاً أو زواله
عن ملكه وبلا بان بقدر المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضم نيلاً
أول السنان في كمال النصاب لاجل ان يترك الجميع ويضم ثانياً للملك

لاجل ان يترك الثاني فقط فان كل النصاب تركي الثاني
 فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة
 في التسعة عشر ويجب في المثقال كما يجب فيه لو كان ما كان تسعة
 من غير المعدن كارت **باب** **نسم الصدقات** جمعها
 لاختلاف انواعها من صدقة نعم ونقد وغيرها سميت بذلك
 لاستعارها لصدق رغبة باذنها في الدين وذكر المصنف كجماعة
 هذا الباب هنا بقا الشافعي رضي الله تعالى عنه وذكره الشافعي
 في المختصر عقب النفي والغنمة وجرى عليه أكثر الأصحاب لان
 كلامه النفي والغنمة والزكاة ما يتولى الإمام جمعه وقسمته
 على مستحقه وجرى النووي في الروضة على الاول وقال انه
 حسن لتعلقه بالزكاة **قوله** اي الزكوات اشار بذلك الى ان
 المراد بالصدقات الواجبة لا المندوبة **قوله** هي لغاية جمعها
 بعضهم بقوله **صرفت** زكوات الحسن لم لا بدات بحسن
 واني لها المحتاج لو كنت تعرف **فقير** ومساكين وغار وعامل
 ورق سبيل غار ومولى **اه** قاله ش **قوله** في اية انما الخ ان
 اريد بانما الصدقات الى حكم فاضافة اية الى ذلك لبيان وان
 اريد الى ابن السبيل فاضافة اية الى من اضافة الكل للجز
 وقد علم من الخبر بانما انها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما
 وقع الخلاف في استيعابهم وسياقي واذن في اية الكرم
 الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى بلام الملك اي نسيها
 اليهم بواسطة الام الملك اشعارا باطلاق ملكهم لما اخذوه
 والى الاربعة الاخرى بغير الظرفية اشعارا بتبعية ملكهم فيستر
 منهم ما اخذوه ان يصرقوه فيما هو له سواء بقي كله او بعضه
 واعاد في الظرفية في قوله وفي نسي الله وابن السبيل اشار
 الى محالتهما لما قبلهما من حيث ان الاولين احدا الغنم والان

المكتبة
 في قسم المخطوطات

المكتبة

المكتبة ياخذ لسيده والغارم للدائن وهما اي الغاري وابن
 السبيل اخذا لانفسهما وان بالواودون او لافادة الشريك
 بينهم فيها ولا يجوز تخصيص بعض الاصناف الموجودين
 بها قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه واخرون وقال
 ابيهم الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد من الاصناف
 لان اية واردها في مصرف للتعميم وهو قول ظاهر عندنا
 واحتج اصحابنا بالاجماع على انه لو قال هذه الدار لزيد ولعمرو
 وتكرمت بينهم فله انما **قوله** للفقراء اي مصروفة لغيره
 وبدا بالفقراء لشدة حاجتهم **قوله** من لامك له اي غنمه اي الامال
 له حلال يقع موقعا اي سيد مسدا بان لم يكن له مال اصلا وله مال
 لكنه حرار كمشهود الحاكم والمساكين ومن يكتسب باللهو والظلمة
 فهم فقرا حوز لهم الاخذ من الزكاة حيث لم يكن لهم صنعة تليق بهم
 وان كان عندهم اموال كثيرة اوله مال حلال لكنه لا يقع موقعا
 لمن يملك اربعة وهو محتاج لعشره وقوله ولا اكتسب اي حلال الاق
 به يقع موقعا بان لم يكن له كسب اصلا اوله ذلك لكنه حرام او
 حلال لكن لا يليق به او يليق به لكنه لا يقع موقعا من كفايته
 من يكتسب اربعة ولا يكتفيه الا عشرة **قوله** يقع اي كل منهما او مجموعهما
 اي لا يقع كل واحد على انفراده موقعا ولا مجموعهما كذلك والمراد كفايته
 بقية العمر الغالب وهو اثنان وستون سنة فان بلغ ذلك اعتبر
 كفاية سنة بسنة مطعيا وملبسا ومسكنا وغيرها مما لا بد منه
 على ما يليق بحاله وحاله مونة من غير اسراف ولا بقتير قاله
 بعد تعريف الفقير بجوامد كزنا وقضية الحد ان اكتسب غير فقير
 وان لم يكتسب ان وخدم من يستعمله وقد روي عن ابن عمر
 لا تحتل عادة وحل له بقا طيبه ولاق به ولا اعطى وان ذاك المال
 الذي عليه مدره دينار ولو حال الا على المعتمد غير فقير ايضا ولا يعطى

من سهم الفقرا حتى يصرف مائة في الدين اه باختصار والاول
ان يزيد المصنف في التعريف ولم يكن بنفقة من تلزمه نفقته
لاخراج الزوجه والمكفي بنفقة اصل او فرع فلا يعطيان وان
سقطت نفقة الزوجه بنشوز لقدرتها على تحصيلها حال الباطنة
قوله ولا يمنع الفقر بالنسب مفعول مقدم على الفاعل وكالفقر
المسكنه فلو اخرج هذا عن تعريف المسكين وقوله ولا يمنع الفقر
والمسكنه ان كان او لا كان فاعل في الشئ معترضا له على اصله
المساوي لعلامه هنا فبحان من لا يسكنها **قوله** مسكنه
اي الذي يحتاجه ولا يق به فان اعتماد المسكين بالاحياء او في
المدرسه ومعها من مسكن اوله مسكن خرج عن اسم الفقرا عامه
كاجته السبكي وانما لم يبع المسكن هنا ويبيع على المفلس لان
الزكاة حق الله تعالى فتخرج فيها بخلاف حق الادمي اه شمس العباد
وبعضه في **مرر قوله** ويأبى اي ولو للتميل بها في بعض ايام السنة
ولو تعددت حيث لاقت به ومثل ذلك حلي المرأة اللانق بها
الحجاج اليه الزينة وفرض المساله اليها غير موجه والامكان
مستغنيه بنفقة الزوج فلا تاخذ من الزكاة كما مر افاده **مرر** زياده
قوله وعنده الذي يحتاجه لخدمته او نصيبه بخلاف من يحتاجه
لزرعه ومثل العبد كتب الفقيه الذي يحتاجها ولو نادر اكره
في السنة وان تعددت من فنون مطلقا فان تعددت من فن
واحد فان لم يكن صاحبها خومدرس يبيع ما زاد على واحد منها
ويبقى المبسوط ويباع الموجر الا ان يكون فيه مالين في المبسوط
ويبقى الاخر لا الاحسن فما لو تعددت نسخ من كتاب وان كان
صاحبها خومدرس بقتل له كلها ولا فرق في ملك الكتب بين
ان تكون كتب علم شرعي او آله له او كتب طب وليس ثم من
يعتني او وعظ لنفسه او غيره وان كان في البلد واعظ لانه

يعطى من نفسه ما لا يعطيه من غيره افاده **مرر** في **قوله**
وما له الغائب من حلت له اي فياخذ الى ان يصل له لانه معسر
الان ومثل الغائب الحاضر وقد حمل بينه وبينه فان كان دورها
ولا حائل فحكمه كالحاضر وقوله والموجر اي فياخذ الى ان يحل
لما مر ولا فرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ام لا
لان الدين لما كان معدوما لم يعتبر له زمن بل اعطى الى حلوله
وقدرته على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب
المسافة وبعد ما اه افاده **مرر** في **قوله** لا يليق به اي شرعا او عرفا
لحرمة او احتلاله بمرورته فهو كالمعدوم حينئذ فلو لم يجد من يستعمله
المن ماله حراما وفيه شبهة قوية او كان من ارباب البيوت الذين
لم يخرجوا عنهم بالكسب وهو محل بمرورته كان له الاخذ من الزكاة
فيها واما قوله في الاحياء ان ترك الشريف نحو النسيج والخطاطه عند
الحاجة حماقة ورعونة نفس واخذة الارواح عند قدرته اذهب
لمروته فمحمول على ارشاده للاكل من الكسب افاده **مرر** في **قوله** والمسكين
من قدر على ما اراد من عنده مال كما مر وقوله او كسب اي حلال
لائق كما مر ايضا وقوله يقع موقعا من كفايته اي وكفاية موهبة من
مطعم وغيره مما مر اي يقع موقعا من ذلك لو قدر على نفسه ولا يكفيه
ان لم يفتقر قاله مريكت يحتاج عشر فيجد سبعة او ثمانية ولو ملك
نصابا او نصابا اذا كانت حيث لو وزعت على عمر من لا يحسن التجارة
لا تكفيه للمع الغالب ومن ثم قال في الاحياء قد يملك الفار وهو فقير
وقد لا يملك الفاساد وحبل او هو غني اما لو كان يحسن التجارة وعنده
الف مثلا ولو وزعت على بقية عمر لا تكفيه لكنه يخرج منها ما يكفيه
وموته فلا يجوز له الاخذ من الزكاة ولا يمنع المسكنه المسكن
ومائة مما مر مبسوطا والمراد بالكفاية هنا ما مر في الفقير لا يقال
ليزمر على ذلك اخذ اكثر الا غنيا بل الملوكة من الزكاة لانا نقول

من يعمه مال يكتفيه زحاما وعقار يكتفيه دخله غنى والاعنياء غلهم
كذلك فضلا عن الملوك فلا يلزم ما ذكر وقد علم من ذلك ان المسكين
احسن حالا من الفقير واجتبه له بقوله تعالى اما السفينة فكانت
للساكين يجالون في البحر حيث سمي مالكها مساكين قد علم على
ان المسكين من يملك ما امر لاه من يملك سفينة يحصل ما يفتح
موقعها من كفايته عالما وهذا عندنا ونقله في المجموع عن خلافة
من اهل اللغة خلافا لما لك واي حنيضة رضي الله عنها ولكن
لا فائدة للخلاف هنالك عندها يجوز الدفع لواحد وانما تظهر غرضه
في الوصية فلوا وصى للارواح من الفقير والمسكين اي للاخروج
سماها عندنا تصرف للاولى وعندها للثاني اه باحصار وزيادة
واستدل بعضهم لمنهنا ايضا بانه صلى الله عليه وسلم يقول من
الفقير في حديث الصحيحين وسال المسكين في حديث الترمذي
لكنه من ويفرض محنته في المسكين التي سالها التواضع وان
لا يحسن في رتبة التكريم والاعنياء المترفعين على انه روى انه
استغاث من المسكين ايضا وحمل على انه استغاث من فتنة الفقر
والمسكين كالضيق والسخط الحاصلين بسبب ذلك عادة لاهل
حالة الفقر والمسكين كما استغاث من فتنة الغنى كالاستغاث من
لاهل حالة الغنى لانه صلى الله عليه وسلم مات مكفيا بما افاد الله
عليه **قوله** والعامل العامل استحقاقه من الزكاة اذا فرقها الإمام
ولم يجعل له جعل لاه بيت المال فان فرقها المالك او جعل للإمام له
ذلك سقط سهم العامل قاله في شرح المنهج **قوله** كساع هو البعوث
لاخذ الزكاة ويعتبه واجب ومنه العامل بستة اشله واتى بالكاف
اشارة الى انه لا يخصص فيما ذكر اذ منه العريف وهو الذي يعرف ارباب
الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة ومنه الجندي اي المستدان
احتج اليه والكيال والوزان والعداد الذين يميزون بين انصبا

المستحقين

المستحقين فان ميزوا الزكاة من مال المالك فاجرتهم عليه قاله في
شرح المنهج **قوله** وكاتب يكتب ما وصل من ذوي الاموال وما بقي
عليهم **قوله** وحاشاي جمع ذي الاموال او ذوي السهامات **قوله** وقاسم
اي يقسم بين المستحقين قاله في شرح المنهج **قوله** وحاسب اي لاهل
الزكاة كان يقول في الاول من عشر من حقه او خمسة وعشرون بيت
لنوت **قوله** وحافظ للاموال اي لا قاض ووال فلا حول لها في الزكاة بل
رزقهما في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة ان لم يتطوعا بالعمل
لان عملهما عام ويوجد من العلة المذكورة انه لا فرق بين ان ياخذ
القاضي على الحكم سيما من بيت المال ولا فلا وجه لتقييد بعضهم له
بالمترق ووجه ان عمر رضي الله تعالى عنه شرب لبنا فاعجبه فقيل له
انه من نعم الصدقة فادخل اصبعه فيه واستفاد اه شرح المنهج بزيادة
قوله والمولفة جمع مولف من التاليف وهو جمع القلوب وهم الرعية
وكلهم مسلمون **قوله** وبنيت ضعيفة اي في اهل الاسلام والمدينة
الفتنة بان يكون عنده وحسنه منهم او في الاسلام نفسه مع المؤمنين
اي التصديق بنا على القول بترد فيهما وان المؤمنين يزيد بحسب
ظهور الراهين وكثرتها وغير ذلك كالاعطائها وينقص
بضد ذلك ومن ثم كانت ايمان الصديقين اقوى من ايمان غيرهم
وقيل معنى زيادته ونقصه زيادة متعلقة به من الاعمال او قلتها
وقيل ان الاعمال من مسماه بنا على ما قاله بعضهم من انه قول فعل
ونية فزيادته بزيادة الاعمال الى اخله في مسماه ونقصه بنقصها
وعلى هذين فالاعطاسبب في زيادة الاعمال والخلاف المذكور في
غير الانبياء امامهم فاما انهم لا يقبل الا الزيادة اتفاقا قال المحشي
اما الاسلام الذي هو الاعمال الظاهرة فلا شك في بقوله الزيادة
والنقص اه وفيه نظر لانه الاسلام التصديق بتلك الاعمال
لانفسها فمتعلقه احض من متعلق الايمان الذي هو جميع ما جاء به

الرسول صلى الله عليه وسلم وح فتمكن ان يراد بالاسلام حقيقته
لكن الاول اولى لعمومه تدبر **قوله** اوله شرف معطوف على قوله
ونبته ضعيفة اي او من اسلم ونبته قوية لكن له شرف ان يعطى
ولو امرأة كما قاله مر في هذا وما قبله فهذه ان القسما يعطيان
مطلقا كما نواذ كورا ولا احتجنا لم ام لا قسم الامام ام لا بخلاف القسمين
بعد فشرط في اعطائهما قسم الامام والذكورة والحاجة لم كان يكون
اعطاؤهم اهون علينا من تجهيز جيش **قوله** او متالف بفتح اللام
اسم مفعول اي او سلم متالف الخ لان الكلام في مولفة المسلمين
كما مر اما مولفة الكفار وهم من يرجى اسلامه او يخاف شرفه فلا يعطون
لامن الزكاة اتفاقا مطلقا ولا من غير ما على الوجه الذي انزلت نزلت
بالمسلمين والعياذ بالله تعالى كما سريعتهم ومجور الكفار على بعض
بلاد الاسلام وكانوا لا يندفعون الا ببدل مال اليهم فيعطون
ح الضرورة اما الغير ذلك فلا يعطون لان الله تعالى اعز الاسلام
واهله واعني عن التالف ولا يرد اعطاؤه صلى الله عليه وسلم
مولفة الكفار من الضمان لان ذلك كان من جنس الجنس وهو ملك
له بفعله فيه ما يشاء بخلاف غيره من بعده **قوله** على مانع الزكاة اي
على قتالين ذكر وقوله او اعد اننا اي سوا كانوا الكفار او مرتدين
او مسلمين كبقية **قوله** المكاتبون اي ولو الكفار ونحوها شئ وقوله
كتابه صححه قيد ويشترط ايضا اسلامهم كما يعلم ما ياتي وان
لا يكون منهم وفاء بالجور وان قدر را على الكسب وانما لم يعط
الفقر والمسلمين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تحقق يوما
يوم والكسب يحصل له كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفايته
الدين الا بالتدريج غالبا ويشترط ايضا كتابة الكل او البعض
وكان الباقي حرافا كان رقيقا كان او صمى بكتابة عبد نعيم الثلث
عن كل لم يعط وان يكون مكاتب الغير المترك اما مكاتبه فلا يعطى

من كانه

من زكاته مينا العود فاشدته اليه فجله الشروط جنسه ولا يشترط
حلول النجم بخلاف الفارم فانه لا يعطى حتى يحل الدين والفرق التوسيع
لطريق العتق لتسوف الشارع اليه ولا يشترط ايضا ان السيد
في الاغطا اه افاده مر في شرحه بزيادة **قوله** غارم لا اصلاح اي لرفع
خاضع بين شخصين او قبيلتين شاربعا في قتيل ولو غير رادى ككاتب
او مال متلف وان عرف قاتل القاتل ومثلق المال فيستدين ما يستد
الفننه وان كان ثم من يستكنها فيعطى ان حل الدين على المعتمد
افاده مر **قوله** ولو غنيا بشرط ان يستدين ولم يوف من ماله
اما ما لو لم يستدين بان اعطى من ماله ابتداء او استدان ووف
من ماله فلا يعطى اه افاده مر واما قول المحشى بثلاثة شروط
ذكر منها ان يدفع منها ما استدانه في ذلك نفية نظرا لانه لا يصدق
عليه ح انه غارم لا اصلاح **قوله** وغارم لنفسه الخ اي غارم شيئا
تد ائنه لنفسه لمباح اي يقصد ان يصرفه في مباح طاعة كان
او لا سواء صرفه في مباح او في معصية وتعرف قصد الاباحه بقرائن
الاحوال فان تد ائنه لمعصية كخر فقيه تفصيل ان صرفه في مباح
او في معصية وناب وظن صدقه في توبته اعطى او لم يتي لم يعط
شأنه صور المسئلة حسن **قوله** ان اعسر قبيد ثاان وهو معني قوله
في النهج فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه
بخلاف ما لو لم يحجج فلا يعطى اه **قوله** ان اعسر مع الدين
اي سواضين ياذن بان تبرع بالصمات بدليل ما بعده **قوله** وفي
سبيل الله كان الاول اسقاطا في لان العراة سهمهم سبيل الله
قاله مر وسبيل الله في الاصل الطريق الموصلة له يقال ثم كثر
استعماله في الجهاد لانه سبب العهد الموصلة الى الله تعالى
وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابله فكانوا افضل من غيرهم
اه اي فاطلق عليهم السبيل الذي هو اسم الجهاد مجاز التمسك به

على وجه الكل **قوله** غزاة لاني لم اى لاسهم لهم في ديوان المرتزة
بل لم **تطوعون** اذ اسطوا وخرج بذلك المرتزة فلا يعطون
من الزكاة بل من التي فان لم يكن في ذلك المرتزة فلا يعطون
وسمعه الامام واضطررناكم في دفع شر الكفار فان كان لهم مال
لم يحب اعانتهم او فقر الزم اغنيا المسلمين اعانتهم من اموالهم لامن
الزكاة ويدخل في الاغنيا الصبي والمجنون فيلزمهم الولي المخرج
من مالهما لان في ذلك دفعهما ما يحفظهما وما لهما من الكفار وهذا
التفصيل ما خوذ مما وقع للنووي مع الملك الظاهر لما اراد اخذ
مال الاغنيا لسكره اعانه لم على الجهاد وافتاه اهل عصره بذلك
فقال لم النووي هذا لا يجوز الا اذا لم يكن عندهم من المال شيء
ولا يجب على الاغنيا مساعدتك فانقادوا له **قوله** وابن السبيل
شامل للذكر والانثى ففيه تغليب سمي بذلك للملازمة السبيل
وهي الطريق واخذ في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة
والانفراد اه شمر **قوله** من سفر اي من بلد الزكاة وان لم
يكن وطنه وقوله او محبنا اي ما ربي بلد الزكاة وقوله وشطره
الحاجة اي بان لا يجد ما يقوم بحوائج سفره وان كان له مال
بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد
ويعرف بينه وبين ما من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود
مقرض بان الضرر في السفر والحاجة فيه اغلب ومن لم يفرقوا
فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة وبين غيره لتحقق
حاجته مع قدرته هناك دون ما مر **قوله** وعدم المعصية
بمسافة خرج ما اذا كان عاصيا في السفر كان شرب الخمر فيه فيعطى
من الزكاة **قوله** وشطر اخذ الزكاة الى بعد ان ذكر الشروط الخاصة
لكل صنف ذكر شروطا عامة ويعلم من الاختصار على ما ذكرناه يجوز
دفعها لما سبق الا ان علم انه يستعمل بها على معصية فيحرم وان

متطوعون

اجزا وكذا الماعى كاله دفعها وان كان الاولى توكيله في ذلك خروجا
من الخلاف افاده **قوله** وان لا يكون من بني هاشم وان لم يكن
شرفا كالعباسية والعلوية فلا يعطون وان منعوا حقهم من
حسين الخميني لم يسلم انما هي اوساخ الناس وانها لا تحمل الحمد والالال
محمد ومال الزكاة كل واجب كفارة ونذر بناء على انه يسلك به مسلك
واجب الشرع وحرر عليهم الاضحية الواجبة والمجبر من اضحية النطق
بخلاف بقيةها وصدة التطوع وغيرها وحرر عليه صلى الله عليه
وسلم الكل لان مقامه اشرف وحلت له الهدية لانها شاة الملوك
قاله مدرر ليس العامة المحضر الغير الشريف اذا كان فيه تلبس
بعدم ان لبسها ابقا او الحاجة فلا حرمة وتعيين الاشرف بها
حدث في زمن المامون قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه
بسنة كان ذلك في حدود الماتية وقيل في زمن السلطان
الاشرف بمصر امر بتعيين الاشرف عن العامة بعصائب خضري العام
سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة والعلامة التي توضع الان في العام
تسمى شطفه وهو لفظ مستحدث لم يذكره اهل اللغة وكانه بمعنى
خرقة صغيرة من قولهم في شطف في العيش اي قلة وضيق والاشرف
خصوص اولاد علي كرم الله وجهه من فاطمة رضي الله عنها **قوله**
ومواليهم اي عتقا لهم لخدمته في القوم منهم **قوله** نعم يجوز
ان يكون الحمال الا لان ما يخدمونه منها اجرة عملهم سواء وقعت
اجارة ام لا فتدفع في كونه من الزكاة وما يوجهه قوله من نعم
يجوز استجارته من انه لا بد من عقد الاجارة ليس مراد والكيل
والوزان ان ميزانين انصبا المستحقين لانها انما يكون من
سهم العامل فان ميزانها من المال فاجرتهم على المالك لامن
سهم العامل كما في شرح المنهاج **قوله** كافر او هاشميا اي وعبد كافر
مرد وعبارته نعم يجوز استجارته كافر وعبد كافر او هاشميا او

او نحوهم من سهم العامل لانه اجرة لان كاهه وبذلك يندفع توقف
السوري هنا **قوله** ولا يحري من كل منها اقل من ثلاثة اقل ما عمل
يجزي الاخراج لا اقل من ثلاثة حال كون الثلاثة كائنه من كل منها
وفي نسخة ولا يجوز وهي النسب لقوله ولا للمالك وعلى النسخة
الاولى بقدر عامل بذلك مناسبه كما صنع الشارع بقوله ولا يجوز
للمالك لان الاجز الاناسب بقلته بالمالك **قوله** اقل من ثلاثة
فان اعطى ثلاثة من كل صنف جاز ان تسم المالك ولم ينحصر
في البلد كفقراء مصر او انحصر او لم يوف بهم المالك فان انحصروا
بان سهل عدم ووفى بهم المالك وجب عليه التعميم كما يجب على الامام
مطلقا والحاصل انه يجب على الامام تقيم الاصناف والتسوية
بينهم وتقيم احاد كل صنف والتسوية بينهم ان اسوت الحاجات
وتجب همة الاربعة على المالك فان لم ينحصر ووفى بهم المالك معلوم
انه لا عامل في قسم المالك فان لم ينحصر ووفى بهم وجب عطا
ثلاثة من كل صنف فان اخل المالك او العامل حيث وجب عليه
التعميم بصدق غرم له حصته لكن الامام انما يغرم من الصدقات
او المالك بعض الثلاثة بان اعطى اقل منها غرم من لم يعطه
اقل ممتورا ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال وزكاة الفطر
وان اختلفت جوارح حوز دفع زكاة الفطر لثلاثة فقرا او مساكين
واخرون جوارحه لو احدى اطا بعضهم في الانتصار له بل نقل
الرويات عن الائمة الثلاثة واخرين جوارح دفع زكاة المال
ايضا الى ثلاثة من اهل السهات قال وهو الاختيار لتعدد العمل
بمذهبا ولو كانت الشافعي حيا لافى به ومحل وجوب التعميم
ايضا ان لم يقل المالك فان قل بان كان قدر الووزع عليهم لم يند
مسد لم يجب التعميم بل يقدم الاحوج فالاحوج اخذ من نظيره
في النبي اه ملخصات المنهج وشهه **قوله** وبالقياس عليه

اي على غيره

١٤٩
اي على غير الآخرين وقوله فيها اي في الآخرين وعبارته المنهج
وسرجه رجب اعطى ثلاثة فالكثير من كل صنف لانه اي كل صنف
في الية بصيغة الجمع وهو المراد بفي سبل الله وابن السبيل
الذي هو الجنس اه اي فالمراد من الجنس ثلاثة فالكثير قياسا
على بقية الاصناف الواردة بصيغة الجمع كما يستفاد من قوله
وهو اي الجمع المراد به وبذلك يندفع اعتراض المحقق هنا عليه
بقوله ان الجنس كما يصدق بالثلاثة يصدق بالاقل **قوله** الا
العامل استثناء منقطع لان فرض كلام المصنف فيما لو قسم المالك
وحينه فليس هناك عامل **قوله** ولا يجوز للمالك اي يحرم عليه
ولا يجزئه سرجه المنهج **قوله** اي الزكاة خرج بها الكفارة والنذر
والوصية لفقرا او مساكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على نقل
او غيره قاله مرر **قوله** لبلد اخر لو قال عين بلدها لكان اولى لانه
يحرم نقلها خارج السور الى محل تقصر فيه الصلاة وان لم تصل
الى البلد الاخر نعم ان خرج المستحقون مع المالك من البلد
وصرفها لهم في ذلك المحل جاز وقد يجوز للمالك النقل فيما لو خرج
تسقيص كعشرين شاة ببلد وعشرين باخر فله اخراج شاة
باجدها مع الكراهة وفيما لو حال الحول ببادية لا مستحق بها
فيفرق الزكاة باقرب محل اليه به مستحق ولا اهل الخيام الذين
لا اقرار لهم بصرها من معهم ولو بعض صنف كان بصفينة
في اللجة فان فقدوا فليس باقرب محل اليهم عند تمام الحول
والحلل المتمايزه بخومرعي وماء كل حلة كبلد فيحرم النقل
اليها بخلاف غير المميرة فله النقل اليها من بدوت مسافة
القصر من محل الوجوب اه افاده مرر **قوله** مع وجود مستحقها
فان عدت الاصناف في بلد وجوبها او فضل عنهم شي وجب
نقلها او الفاضل الى مسلم باقرب بلد اليه فان عدم بعضهم

او فضل عنه شئ بان وحدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم
شئ وكذا ان وحد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شئ وفضل
البعض او الفاضل عنه او عن بعضه عن الباقيين اي نقص
نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل الى غيرهم لاختصاص الاستحقاق
فيهم فان لم ينقص نصيبهم نقل ذلك الى ذلك الصنف باقرب بلد
اه افاده في شرح المنهج **قوله** في محل وجوبها اي وقت وجوبها
والمراد بهم من بينها ذلك الوقت وان لم يكونوا من اهلها فان لم يكونوا
فيها ذلك الوقت بل حضروا بعد وقت الوجوب لم يجز الاعطائهم
حيث كان فقر البلد محصورين فان لم يتحصروا كما هل مصر جائز
الاعطائهم حضروا بعد وقت الوجوب من الغرام اه قرره شيخنا
عطيه والذي يقتضي الزكاة للصبي والمجنون وليه قياسا
على غيرها من سائر التصرفات **قوله** صدقة تؤخذ من اغنيائهم
فترد على فقرائهم اعترض بان هذا لا يدل على المدعى لانه
ظاهرة جواز دفعها لسائر المسلمين ولو لغيا اهل البلد ولناج
الاستدلال به فيما مر على عدم دفعها للكاثر واجيب بانها جرد
علة وتامها قوله ولا امتداد الى فافاد بالحديث ان المراد فقراء
المسلمين وما بعده ان المراد مسلمي البلد لا غيرهم فالعلم بمجموع
الامرين او يقال ان الصمير راجع لمخصوص فقراء المسلمين
المرسل اليهم معاذ رضى الله عنه وهم فقراء تلك البلدة لا عموم
المسلمين فالاستدلال بذلك منظور فيه لاصل السبب **قوله**
لا زكاة متعلق يا متداد **قوله** فله اي الامام ولو بناثية فعلها
ولو امتنع المستحقون من اخذها فانها لهم الامام لان قبولها
فرض كفاية فيقال تلون على ذلك لتعطيلهم هذه السعار
العظيم لتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل اولى
ولا يصح ابر المحصورين رب المال منها بنا على انها تجب في

في العين والاعيان لا يبرأ منها اه افاده **قوله** ولو بناثية
قال مر ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم ولا امرئ
وان نص على ذلك اه ووجه ذلك ما يلزم عليه من اتحاد القا
والمقبض هذا ان لم يعين له قدرا فان عين له ذلك جاز له
الاحقة الانتفا العله **قوله** الباطنة سميت بذلك لعدم علم الغير
بها غالبا وقوله والحقوا بها زكاة الفطر ووجه ذلك انها متعلقة
بالسار والاعسار وهما امران خفيات **قوله** والظاهرة سميت
بذلك للاطلاع عليها غالبا كما علم ما مر **قوله** وصرها اي زكاة
الاموال مطلقا ظاهرة او باطنية الى الامام اولى ما لم يكن جائزا
فان كان جائزا ففي صرحها اليه تفصيل ان كانت عن الاموال
الظاهرة فصرها اليه اولى ايضا او عن الباطنة فلا فقه في قوله
لان يكون جائزا فيه التفصيل المذكور والمفهوم اذا كان فيه
ذلك لا يرد عليه اعترض فاندفع بذلك قول بعضهم ان قوله
لان يكون جائزا قيد في الاموال الباطنة فقط على المعتمد
واما الظاهرة فصرها الى الامام افضل ولو جائزا خلا فالظاهر
كلام المؤلف فيها اه والمراد بالجائز في هذا الباب الجائز في الزكاة
بان لا يصر فيها مستحقها وان كان عادلا في غيرها وبالعادل
ضده وتفرقة بنفسه افضل من تفرقة بوكيله **قوله** ولو
طلب الخ لانه قال ما تقدم من كونها صرحها الى الامام اولى محله
فيما اذا لم يطلبها فان طلبها ففي ذلك تفصيل **قوله** وجب
التسليم اليه الخ واذا اخذها فهو بطريق الولاية لا النيابة عن
المالك على المعتمد بدليل انه لا يتوقف اخذها على مطالبة المستحقين
وقوله بلا خلاف اي ولو جائزا **قوله** ليس للولاة نظر في زكاتها
اي فيصر عليها طلبها وان وجب الدفع لهم خوفا للفتنة والولاية
بضم الواو جمع وال كغزاة جمع غزاة والمعتمد اجز المكس عن الزكاة

بشروط اربعة ان يكون الاخذ الامام او نائبه وان يكون مسلما
وان يكون فقيرا وان ينوي الدافع عنه عن الزكاة ذكر ذلك مر
واقترع ش وفي اشراط الفقر اذا كان الاخذ الامام او نائبه
نظرا للصحيح انه ليس بشرط **باب قسم الغنيمه**
والف هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة حيث قال
الش كتاب الزكاة وما يذكر معها في بعد ان ذكر الاول شرع في
الثاني وذكر منه اربعة في ثلاثه ابواب لجمع الغنيمه والفن
في واحدة والقسم بفتح القاف مع سكوت السين مصدر بمعنى
القسمه ومع فتحها بمعنى البين وبكسر القاف وسكوت السين
النصيب والغنيمه فعله بمعنى مفعوله اي مغنومه من الغنم
وهو الرزح والفن مصدر فاء اذا رجع ورد ومنه سمي الظل بعد
الزوال فيا الرجوعه من جانب الى اخر ثم اسعمل في المال لراجع
من الكفار النبا استعمالا للمصدر في اسم الفاعل لانه راجع او
اسم المفعول لانه مردود وانما اطلق عليه ذلك لانه كان في
الاصل للمؤمنين اذ الاصل للايمان والكفر طاري عليه لانه
حين نزول ادم لم يكن كفرا في الانس وقيل امتناع ابليس
من السجود لم يكن كفرا في الجن فاذا غلب الكفار على شئ منه
فهو بطريق التعدي فاذا غنمه المسلمون منهم فكانه رجع
اليهم فكان لهم وان شئت قلت لان الله تعالى خلق الدنيا
وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد
عصاه وسبيل ما يبده الرد الى من بطعه والمشهور تغاير الف
والغنيمه كما يؤخذ من العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر
اذا افرد فان جمع بينهما افترا فاكالفقر والمسلكت وقيل الف
يطلق على الغنيمه لاسهام راجعه السادون العكس اه افاده
مزيد زياده وقدم هنا الغنيمه على الفنى لانها متفق عليها

والفنى

والفنى مقس عليها وعكس في المنهج اهتماما ببيان محل الخلاف
لان محل غنى عن الاهتمام به **قوله** من شئ بيان لما وعادته محذوف
اي ان الشئ الذي غنمه او اخذتموه من الكفار وحمله فان الله
خمس خبران وذكر الله للمفكره والافه للرسول ومن ذكر بعده فهذه
الخمسه تاخذ الخمس والاربعه للغنائم بطريق الاصل
لانه لم يخرج من المغنوم الى الخمس قال في شرح المنهج ولم يحل الغنائم
لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا ما لا من غير الحيوانات
جمعه فتاتي له نار من السما تاخذها اما الحيوانات فهي للغنائم
غير الانبياء املت اي ارجع للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت
في صدر الاسلام له خاصه لانه كالمقاتله كهم نصرة وشجاعة
بل اعظم ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي اه بزياده **قوله** ما افاده
الله على رسوله من اهل القرى كالنبيج والصفحة فله الاي فخمسه
لمن ذكر واربعه احاس للمرتزقه والغنيمه في هذه الآية اخذنا
من اية الغنيمه من باب حمل المطلق على المقيد كما قاله الشافعي
رضي الله عنه **قوله** ما اخذناه اي معاش المسلمين من مال او اختصا
كله نافع وقوله هو اولى اي لشئوا عبارته بما اخذه اهل الذمه
فيقتضى انه خمس وليس كذلك بل يفوزون به فليس فيا ولا غنيمه
قوله من اهل الحرب قيد خرج به ما اخذ من المرتدين هو في كتابي
او من الذميين فيرد اليهم وكذا من لم يلقه الدعوة اصلا او بالنسبه
لنبي صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق والافه كحربي وما اخذ
من صيد وحشيش دار الحرب فانه كسباح دارنا نكل من اخذه ملكه
وزاد في المنهج قيد بقوله مما هو لم لاخراج ما لم يكن لهم كان اخذوه
من المسلمين او من اهل الذمه واستولوا عليه فاذا اخذناه منهم لم
يكن غنيمه بل انه علم مال له فهو له والافه الضايح امره لراي الامام
اما ان يبيعه ويحفظ ثمنه للملكه او يصرفه في مصالح بيت المال

ويغرم للمالكه اذا حضر **قوله** فخر صفة مصدر محذوف اي اخذ
فخر باب كان بايجاف اي اسراج خيل او بغال او ابل او سفت
او رجالة او نحوها والمراد التهر حقيقه او حكمها ليشمل ما ذكره الخارج
بقوله ومنها ما انجزوا الخ ولما كان دخول ما ذكره في التعريف
يجوز الى تكلف كما علمت فصله بقوله ومنها ايضا ما صا حونا بيه عند
التقا الصفين او اهدوه لناس لان القتال لما قرب صار كانه موجود
بالفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه في
لانه لما يقع تلاق صار شائبه القتال بعينه وكذا اما اهدوه
لنا قبل القتال فانه ليس بيا ولا غنيمه **قوله** قبل شهر السلاح اي
اظهاره وكذا بعده من باب اولي ولو قال ولو قبل شهر السلاح
كما في شرح المنهج لكان اولي لكنه اقتصر على الصورة المذكورة لانها
محل التوهم وقوله حين ظنوا لانهم **قوله** اختلاسا اوسره هما
داخلات في التعريف بقولنا او رجالة بواسطه التعميم المتقدم
والخمس من ياخذ المال اعتمادا على الحرب والسارق من ياخذ
خفيه والمنتهب من ياخذ اعتمادا على القوة **قوله** في السير اي كتاب
الجهاد **قوله** كان جلوسه في الجيم واللام المنخفضه اي تفردوا وانكسروا
عنه وتركوه فقوله بعد او تركوه تفان ولو قال كما في شرح المنهج
كان جلوسه ولو اعير خوف كضرابهم اه لكان اخضر **قوله**
حونا ما ليس بقيد بل مثل ذلك ما اذا تركوه خوفا من الذميين
واخذناه فهو في **قوله** او صولوا عليه اي لا عند القتال فلا
يباني ما مر واعرض على تعريف النبي بانه شامل لما اهدوه لنا في
غير الحرب مع انه ليس بفي ولا غنيمه كما هو واجب بان قرينة
نفي القتال والاحتياط يدل على ان الكلام في حصوله بغير عقد
ونحوه وهذا حاصل بعقد ونحوه فاجبه الحكم عليه فانه ليس
بفي ولا غنيمه قاله مرتين **قوله** ومنه اي النبي **قوله** خراج اي ضرب

على ارض

142
على ارض صا حونا على انها لنا ويسكنونها خراج معلوم فهو حيشه
اجرة لا يسقط باسلامهم ويكون فيها وتكون الارض خراجيه
ايضا فيما اذا فتحها الامام فخر او قسمها بين الغانمين ووقفها
علينا وضرب عليها خراجا كسواد العراق وقد تقدم ذلك وسياتي
ايضا **قوله** وجزية وكذا عشر تجارة كما في المنهج قال مرر والمراد بملك
ما اخذ من اهلها ساوي العشر **قوله** وتركه مرتد وكذا تركه
كافر معصوم من ذمي ومعاهد ومومن اذا لم يكن له وارث اصلا
وان كان له وارث اخذ ماله سواء كان متفرقا ام لا ويرد على غير
المستغرق كسبت لان الرد لا يختص بالمسلمين ذكر ذلك المصنف
في شبه الفصول واما قوله في شرح المنهج وكذا الفاضل عن وارثه
غير جائز اي فانه في فقيدته بعضه حواشييه بمن لا يرده عليه
كزوجة ولا نعترا بما نقله بعض الحواشي هنا من عبارة مرر المطلقه
فانها مقيدته بما ذكرنا **قوله** هو اعلم لدخول نحو الاختصاصات وقوله
قتل او مات ليس من جملة المعرض بل يصح تعلفه بكلام المصنف
ايضا بان يقال وتركه مرتد قتل او مات **قوله** ويبيد اي وجوبا
وقوله في الغنيمه اي في حال قسمة الغنيمه او سعي من **قوله** بالسلب
يفتح اللام وهو لغة الاختلاس قال في القاموس سلبه سلبا وسلبا
اختلسه ثم قال والسلب بالسكون السير الخفيف السريع وسلب كخرج
لبس السلاب وهي الثياب السود والجمع سلبت كتب وسرها اخذ
ما يتعلق بقتل كافر من ملبوس ونحوه ويطلق سرها ايضا على الماخوذ
وعليه قول المصنف وهو ما معه **قوله** للقاتل اي فلا يجنس
وان اعرض عنه او كان المقتول خوفا من ربه وان لم يقاتل بخلاف نحو
المرأة والصبي فانه يشترط في استحقاق سلبه ان يقاتل قاله
مرر والمراد بالقاتل كل من ركب عرا كما سياتي ومما يقدم على
التعميم ايضا الموت كما ذكره في شرح المنهج بقوله ثم بعد السلب

تخرج الموت أي موت نحو المحفظ ونقل المال أن لم يوجد متطوع
به الحاجة أم وذلك كاجرة راع وجمال ونحوها ولا يجوز استيجار
من ذكر بأكثر من اجرة المثل لأن الإمام كولي اليتيم فأن وجد
متطوع بها لم يجز اخراجها ولعله إنما سقط ذلك هنا لعدم اضطراره
لسقوطه بوجود المتطوع **قوله** ولو رقيقا الخ لكن بشرط أن يقاتلوا
كأمر ولا بد أن يكون الرقيق مملوكا مسلما كما أنه بشرط إسلامه
المعلوم من الشرح وقوله أو أنثى مثله الخ **قوله** فخر الصحاح
هذا قاله أبو بكر حفصة النبي صلى الله عليه وسلم وأثره عليه
فينسب للنبي صلى الله عليه وسلم وصحح الاستدلال به وورد من
قتل قتلا عليه فيجوز له سلبه ذكره مرر ويوجد منه أنه لو ادعى
شخص أنه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل لأبينة **قوله**
من قتل قتلا اعترض بأن القتل لا يقتل وأجيب بأنه من
محارم الأول ويقال له محارم المصارفة كما في قوله تعالى حكاية الخ
أراي أعصر خرا والمعنى من قتل أي انزهق روح شخص بوسائل
أمره بعد الإزهاق إلى وصفه بكونه قتلا أي منزهقا ووجه
ومحتمل أن يجعل قتل بمعنى صدر أي صدر شخصا قتلا فيكون
المفعول الأول محذوفا واستعمال قتل في صدر استعمال للمصدر
في أثره لأنه يشاع عن القتل أي الفعل تصدير الشخص قتلا
والقتل ليس بقبيل كما يأتي قال ابن حجر قتل ويصح كون قتل على
حقيقته باعتبار أنه قتيل بهذا القتل لا يقتل سابق ونظيره
جواب المتكلمين عن المقالة المشهورة أن إيجاد المعدوم محال
لأنه الإيجاد أن كان حال المعدوم فهو جمع بين النقيضين أو حال
الوجود فهو تحصيل الحاصل بأننا نختار الثاني والإيجاد الموجود
أنما هو بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل الحاصل أه
قوله وهو أي السلب مامعه أي الجري من ثياب كفرة وجبة

قوله وران هو برء مهمله تنون بينهما الف فخر طويل لا قدم له
يلبس في الساق ويسمى بمصير السردينه وهي قطعة من جلد
أو جوح يلبسها في ساقه من يريد السفر ليمر عن غيره **قوله**
والأث حرب كدبر بدال مهمله وهو السمي بالزردية وجع الالات
لنقددها باعتبار أنواعها والافز لا يعطى من نوع نقدد كالسوف
الواحد أقال مرر ولوراد سلاحه على القادة فقامس مايات في
الحنية أنه لا يعطى إلا واحدة أنه لا يعطى إلا سلاحا واحدا وهو لا
أه والخبر في اختيار الحنية له فله أن يختار أي واحدة كانت من
الحنايب لأن كلا حنيتين من الزاد منعته وقياسه أن يقال في بقية
أه الحرب كذا لك والمراد بالحنية الحنيتين التي تقاد معه ولوبيته
مدبه لأنها إنما تقاد معه لركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها
أنقاله **قوله** ورانية عطف على حرب أي الالات رانية وفي بعض النسخ
ورانية أي الحرب أي ما يترتب به فيه لا غاظة المسلمين **قوله** كسوار
أي للمرأة حربية فأنزلت أو لرجل لأنهم لا يقتدرون بحربه **قوله** رنقه
أي معه بلبسها لا الخلفه في رحله وهي المسماة بالحقيبة قال في شرح
الفتح لأحقبيه مسدوده على الفرس بما فيها من نقد وغنم لأنها ليست
من لباسه ولا من حليته ولا مسدوده على بدنه **قوله** ونحوها
كطيلسان ومنطقه وهما من ثيابه وهو كيس الدرام المسمى بالنوار
وطوق مركوب والته كسرج والحام ومقود ومهمان وهو الركاب وقيل
ما يخص به والمراد المركوب ولولا القوة كان قاتل راجلا وعثمانه بيده
وفي السلاح الذي على الحنيتين تردد للإمام والظاهر أنه من السلب
لأنه إنما يحمل عليها فيقاتل به عند الحاجة إليه أه إفاده مرر زيادة
قوله وإنما يستحق أي القاتل السلب بركوب غير أي امرئ مخوف
وهذا شرط من شروط استحقاق السلب وتقدم شرط وهو كون
القاتل مسلما وبقي منها كون المقتول غير منهي عن قتل كصبي

وامرأة لم يقا تلأ اذ لا يستحق سلب ذلك الاعتد المقاتلة كما مر
وكونه غير عني ولا محذول ونحوه وكونه غير رقيق الذي كما مر
قوله يكفى به اي بالركوب او الغر السليم **قوله** في حال القتال
طرق لركوب **قوله** كان يزيل امتناعه اي قوته ومن اراله استأ
مالواغى عليه كلها عقور امثلا ورتق بعد اغرائه في مقابلته
حتى قتله وقول الرزكى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيها
لواغى عليه مجنونا او مجريا يعتقد وجوب طاعته مردود اذ
المقيس عليه لا يملك والمقيس يملك فالسلب للمجنون وما لك
الرتق لالمن امرها **قوله** كان يفتق عينه هذه مساوية لعبارة
المهاج وعدل عنها في النهج وغير بقوله او بعينه بضم الياء لان
عبارة المهاج لا تصدق بالوكان له عين واحدة فاعلمها فكانت
الاولى للمصنف ان يصنع هناك صنع في منهجه اما الوفاء عينها
واحدة مع كون الاخرى سليمة فلا يستحق سلبا **قوله** او يقطع
يديه او رجله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب اي جهل
لعمه الله تعالى لمخنيه ابني عفر رضي الله عنهما دون قاتله
ابن مسعود رضي الله عنه فانه جاءه وهو مخن وحلب على صدره
وضار بحز رقبة فقال له لقد رقي مرقا عاليا روي الغنم ومثل
ذلك ما لو قطع يدا ورجلا بخلاف يدا واحدة ورجلا واحدة
نظير ما مر في العين قاله مرر ولو قطع شخص يدا والاخر رجلا
بعده فالقياس ان يكون السلب للثاني لانه الذي اراد المنفعة
بخلاف ما لو قطعها معا فانها بشر كان وكذا الواشقة جمع في
قتل او اخذ فان السلب لهم ولو اخذت واحدة فقتله اذ السلب
للاول فان جرحه ولم يتخذ للثاني او امسكه واحد ولم ينه
الحرب فقتله اذ هو له ما فان منعه الحرب فهو له افاده **قوله**
او يأسره بكسر السين اي يسكه وينعه الحرب وان من عليه الامام

125
او ارقه او فداه بخلاف ما لو رماه من حصن او صف او قتله
غافلا او نائما او سغولا او نحو شحهم او اسير العدة او بعد انهم
الحريين بالحلية بخلاف ما لو حيزوا الى ذننه او قصدوا نحو خدعة
لبقا القتال فلا سلب في جميع ذلك لعدم التغير بالنفس الذي
جعل للمقاتل السلب في مقابلته افاده في شئ المهج بزيادة **قوله**
ما يعم الحقيقة اي المعنى الحقيقي وهو المزهو للروح بالهبة والمجاز
اي المعنى المجازي وهو المزيل للمنع حتى مما مر والمعنى الذي
يعمها هو المحصل ضرر اي العير فهو من باب عموم المجاز بان يستعمل
اللفظ في معنى غير ما وضع له ثم يراد من ذلك المعنى الفرد الحقيقي
وهو اخر مجازي من افراد المعنى الحكي ويصح ان يكون من
استعمال اللفظ في حقيقة وصحانه لكنه لا يناسب الشئ **قوله** ثم
يخمس باقتها اي بعد اخراج السلب والموت كما مر ولو بشرط الامام
عدم الخمس كان باطلا واوهم ذكر الخمس انه لا يصح شرط الامام
ان من عن شيا فهو له وقيل يصح وعليه الامة الثلاثة واما قوله صلى الله
عليه وسلم ذلك يوم يدبر فيما تكلم فيه ويتقدير ثبوته فغنا ثم يدبر
كانت له صلى الله عليه وسلم خايبها حيث يشاء **قوله** اي باق
القيمة فيجعل ذلك خمسة اقسام متساوية وتوجد خمس
رقاع ويكتب على واحدة الله تعالى او للمصالح وعلى اربع للعائمين
ثم تدرج في بنادق متساوية من طين او شمع ويخرج لكل خمس
رقعة فما خرج لله او للمصالح جعل بين اصل الخمس على خمسة
ويقسم ما للعائمين قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد اقراره بقرعة
كما عرف اه شئ المهج **قوله** ولا اقتراع في التي لان العائمين محصورون
وتجب دفع الخماس لهم حاله على ما ياتي فوجب القرعة قطع للذراع
كما في سائر الاملاك واما التي فامر موكوك الى الامام ولا مالك فيه
معين فلم يكن للقرعة فيه معنى ويكره تاخير القسمة له اذ قابل بحر

ان طلبوا تعجيلها ولو بلباس الحاله **قوله** فاربعة اجناسه اي
من عقار ومنتول من شهداء للاديه دفعه صلى الله عليه وسلم
واما كان العقار هذا لم خلافه في التي فان الامام يتخير بين
قسمته كالمنقول ووقفه وبيعه وقسمه غلته في الوقف ومنه
في البيع لان الغنيمه حصلت بفسهم وفعلهم فلكونها بشرطه
خلاف التي فانه احسان جاهد اليهم من خارج فكانت الخيره فيه
الى الامام افاده سم **قوله** لت شهد الوقعه اي بنيه القتال وان
لم يقاتل وان كان من لا يسهم له ولا يثبت وقاتل كاجير لم يفظ
انتفع وتاجر وعرف فمن لم يحضر اصلا او حضر بعد انقضاء الوقعه
كاسيات او قبل انقضاءها لا يثبت القتال ولم يقاتل لم يستحق
ويستثنى من لم يحضر اصلا جاموس ومكين ومن حضر ليس
العسكر من هجوم العدو والسرايا المذكوره فاذا دخل الامام او نائبه
دار الحرب فبعت سريه في ناحيه فبعت سائر جيش الامام
وبالعكس لا يظن ان كل منها بالاخري ولو بعت وهو دار الحرب
سريته الى جهة اسراكه الجميع فيما يغتم كل واحد منها وكذا
لو بعتهم الى جهتين وان تباعدت على الاصح اما لو كانت بدارين
وبعت سرايا دار الحرب فلكل سريه عنهما ولا يثبت كون فيه
الى ان تعاونوا واتخذ اميرهم والجهة وكلا لا يثبت كون لا يشاركهم
الامام وان قصد لوقتهم لدار الحرب او قربت منه لان السرايا كانت
تخرج من المدينه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغتم
فلا يشاركهم المقيمون بها **قوله** وان لم تشاهد هذا الضمير المستتر
للسرايا والبارز للوقعه **قوله** جمع سريه فعليه بمعنى فاعله
اي ساريه سميت بذلك لانها تسري من الجيش غالبا ثم تعود
اليه **قوله** وهي قطعة من الجيش اي قلت او كبرت وهذا هو
المراد هنا وان لم يوافق معناها اللغوي الذي هو تفسير مراد

وعليه

110
وعليه تكون مرادفه للفينه بخلافها بالمعنى الذي فان الفينه
اعم منها **قوله** يقال خير السرايا الخ لا منافاة بين كلام الجوهرى و
صاحب القاموس لان كلام الاول في بيان خير السرايا اي اعظمها
وافضلها بقطع النظر عن بيان مبداهها وغايتها وكلام الثاني
في بيان المبداه والغاية فذكر ان مبداهها خمسة اتفاقا وفي آخرها
خلاف والآخر من السرية مشرك كسجد ومنبر الى ثمانمائة ثم جئنا
وخمس لانقسامه خمسة اقسام مقدم وساقه وميمينه وميسره
وقلب الى اربعة الاف ثم محفل يجيم وحاميه لما زاد على ذلك الى
ما لا نهاية له وبعث صلى الله عليه وسلم سبعا واربعين سريه وغزا
بنفسه سبعا وعشرين غزوه **قوله** بعد انقضائها اي الوقعه
قوله مثل انقضائها اي بان كانت في الاشيا ولومات ح سقط حقه
خلاف ما لومات فرسه ح لان الفارس متبوع فاذا مات قامت
بالاصل والفارس تابع فاذا مات جاز ان يلقى سهمه للمتبوع وخرج
بالموت المرض والجرح فاذا حصل شئ منها في الاشيا لم يمنع من
المستحقاق وان لم يكن مرجوا ما لومات هو او فرسه بعد انقضائها
ولو قبل خيارة المالك فانها مستحقاق ويكون ذلك للوارث
بناء على الاصح من ان الغنيمه تملك بانقضاء القتال ولو قبل الجواز
وكالموت الجنون والاعما **قوله** للراجل سهم ولل فارس ثلاثة وان
غضب الفرس فله سهمها وعليه اجرة مثلها لصاحبها كما يعلم
من الغضب هذا ان غضبها من غير حاضر والافضل صاحبها كما لو
ضاع فرسه والحرب فوجده اخر فقال عليه فيسهم له الله ولو حضر
الفرس مشركه اعطيا سهميه شركه فان ركبها وكان فيه قوة
الفرس والفرس اعطيا اربعة اسهم سهمان لها وسهمان للفرس والفرس
سهمان لها فقط اه افاده مر **قوله** وسهمان لفرسه اي وان لم
يقاتل عليه بان كان معه او يقربه متبعا لذلك ولكنه قاتل

راجل او في سفينة بقرب الساحل واحصل ان يركب بخروج ويركب
لانه قد يحتاج اليها ولو قاتلوا في السفن اسهم لهم دون السفن
ولا يمكن ان يقال يرخص للسفن قاله العناني **قوله** ولا يزداد
عليها اي على الاسهم الثلاثة فاذا حضر اكثر من فرس لم يعط
الا واحد وهذا احد شرط الثلاثة للاسهام للمركوب وتقدم واحد
وهو كونه فرسا وترك واحد او هو كونه فيه نفع وجمعها في
التمتع وشرحه بقوله ولا يعطى ان كان معه فرسان للفرس
واحد فيه نفع عربي كان او غيره كبر ذوات وهو من ابواب عجيان
وهجين وهو من ابوة عربي وامة عجبية ومترق بضم الميم
وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس ذلك وهذه في الاصل ارضان
للادمي وصفت بها الخيل مجازا فلا يعطى لغزو فرس كعجبي
وفيل وفيل وحمار لا بها الا نفع للحرب صلاحة الخيل لها وبقا
بينها بحسب النفع فرسخ الفيل اكثر من فرسخ البغل وفسخ البغل
اكثر من فرسخ الحمار وفسخ البعير اكثر من فرسخ الفيل ايضا ان كان
هجين او لا فرسخ الفيل اكثر منه وهذا جمع من ربيته تناقض
وقع في كلامهم ولا يعطى الفرسان لانفع فيه للمكر والفروان
كان فيه نفع بالمركوب عليه كهمز وول وكسر وهرم وفارق
الشيخ الهرم حيث يسهم له بانه ينتفع برأيه ودعائه نعم
يرخص له **قوله** للاتباع اي الامراء المتبع وقوله رواه اي روى اللفظ
الذي عليه وهو انه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير بالفرس
وكان معه يوم حنين افراس فالامر المتبع عدم الاعطاء وهذا
اللفظ الذي عليه **قوله** هذا اي الاسهم لكل من الرجل والفارس
وقوله من اهل الفرض اي وجوب الجهاد بان كان مسلما بالغا
عاقلا حرا صحيحا فلا يجب الا على من اجتمع فيه هذه الشروط
ويسهم له وان كانت قليلة النجاعة بالنسبة لغيره ولما قال

سعد بن معاذ للنبي صلى الله عليه وسلم اعطى هذا اي من النجاعة
مثل هذا اي قوتها قال له النبي صلى الله عليه وسلم فكلتكم امك
يا سعد وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم **قوله** فان لم يكونا
اي الرجل والفارس **قوله** كرقيق اي ولو مبعضا فترخص له ويكون
الرضخ بينه وبين سيدة ما لم تكن مهاجرة وحضر في ثوبته تكون
الرضخ له وتكون الغنيمه اكتسابا لا يقتضي الحاقه بالاحرار في
يسهم له لان السهم انما يكون للحاكمين اهرم في **قوله**
ولو تمخص الغزاة غير كاملين كره لهم الغزو وبغير اذن الامام
غيره بغير اذن السيد والولي والزوج وتخص عنهم كالكاملين
قوله وانى ومثلها الختلى ما لم يثبت ذكوره ولا عجمي والزمن
وفائد الاطراف والتاجر والمختر اذ لم يقاتل ولا يؤيد القتال
ولا يشكل الزمن بالشيخ الهرم لان شأن الزمن نقص رايه
بخلاف الهرم الكامل العقل اهرم **قوله** وكذا اعداد الكاف
اشارة الى ان التقيد بقوله خرج الخ يرجع ملحقها فقط
وكالذي المعاهد واليومين والحرب ان جازت الاستعانة بهم
واذن الامام لهم **قوله** باذن الامام قيد وكالامام امير الجيش
ولا اثر لاذن الاحاد وقوله بغير اجرة قيد ثالث والمراد ما يشمل
الجماعة ويزاد قيد ثالث وهو عدم الكراهة الامام له على الخروج
فان خرج بلا اذن فلا شيء له لانه متهم بموالاة اهل دينه
بل يعززه الامام ان راي ذلك او باذنه باجرة فليس له غيرها
وان رادت على سهم راجل او اكرهه الامام او نأبته على الخروج
فله اجرة مثله **قوله** ارضخ لهما اي للرجل والفارس اللذين
ليسان اهل الفرض مع استحقاق القتال منهم الملب ان كان
مسلم الاختلاف السبب في رخص للفرس ولراجلها اذا كانت
واحدة امن ذكر ويكون مجموع رخصها دون سهم الرجل وفي

وفي بعض النسخ لها اي المذكورات ولو قال لهم لكان اوضح وعساة
التكلم وشرحه ويرض منها اي من الاجام الاربعه لعدد وصي ومجنون
وامراة وخشي حضر القتال وفيهم نفع وان لم ياذن السيد والولي
والزوج اه فلا يرضح لمن لا نفع فيه كطفل **قوله** والرضح اي لغة
اما شرعا فهو العطا القليل قاله **قوله** ويجهده بالامام في قدره
لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رايه اه **قوله** وبماوت بين
اهله الخ فيخرج المقاتل ومن قتاله اكثر والفارس على الرجل والمرأة
التي تلاوي الحرجي ويسمى العطاش على التي تحفظ الرجال
وتغاريه للنص عليه والرضح بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل
وايه كان الرضح للفارس على المصعد اه اي فيرضح للفارس
ولراكبها اذا كانت عبدا مثلا ويكون مجموع رضحها دون سهم
الرجل **قوله** وخمس الف اي جميعه خمسة اسهم متساوية خلافا
للائمة الثلاثة في قولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين محتجين
بان ايتيه ليس فيها خميس بخلاف اية الغنيمه واجيب بان
المطلق محمول على المقيده كما راي نزاد بيان التخميس في اية التي
احالة على بيانه في اية الغنيمه ويدل لنا القياس على الغنيمه
الخمسه بالنص بجامع ان كل اراجح اليان من الكفار واختلاف
السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اه وذكر المناوي في شرح الجامع
المصنعه انه كالغنيمه من خصوصيات هذه الامه فلم يحل
للامم السابقه **قوله** للمرضدين للجهاد اي المهيئين الحديث
بتعيين الامام لهم وهم المرتزقه كالعرب والحمليه والتكشيه بخلاف
المتطوعه ولا يعطون من التي بل من الزكاة عكس المرتزقه
ويشارك المرتزقه في ذلك قضائهم وامنهم ومودتهم فيعطى
الامام وجوبا كلام المرتزقه وهو لا يقدر حاجة موده من نفسه
وغريها يتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجه الزمان والمكان

والرضح

121
والرضح والغلا وعادة الشخص مودة وصدها ويراد ان زادت
حاجته بزيادة وله او حدوث تزوجه فاكثروا احتاج عبيدا
او افراسا اعطى ما احتاجه منها واعطى مودته فقط بخلاف الزوجات
يعطى لهن وان ردت على الحاجة لا يختارهن في الربح فان مات
اعطى الامام اصوله وروحاته وبناته الى ان يستغنوا بنحو سراج
او اربك وبنيه الى ان يستغلوا بكسب او قدرة على العز و من اجب
اثبات اسمه في الديوان اثبت والا قطع بان فضل عن حاجت المرتزقه
شي ورضع عليهم يتدبر مودتهم فلو كانت لواحد منهم نصف والاخر
ثلث اعطاهم من المفاضل بهذه النسبه وللامام صرف بعض
الفاصل في نفور وسلاح وحيل وخوها لانه معونه لم اه افاده
في النهج وشرحه **قوله** خمس ان فتكرت النسبه من خمسة وعشرين
حاصله من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه اعني خمس الخمس
قوله يتفق منها على مصالحه فكان يتفق منه على نفسه وعياله
ويخرج منه مودة سنة وكانت له الاربعه الاخماس السابقه فحمله
بما كان ياخذة احد وعشرين من خمسة وعشرين وبصرف لكل من
الاربعه المذكوره معه في الايه خمس الخمس وقيل كان يصرف
العشرين للمصالح قيل وجوبا وقيل ندبا وبويده حديث مالي مما افاد
الله تعالى عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم
الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وقيل كان التي كله له في حياته
صلى الله عليه وسلم وانما خمس بعد موته وقيل كان له في حياته
ثم نسخ في اخرها افاده مردود بتقديم ان الغنيمه كانت له صلى الله
عليه وسلم خاصه ثم نسخ وما كتبه قله هنا وادعى افادته من
كلام المصنف ليعن في محله **قوله** كسده الثغور هي مواضع الخوف
من اطراف بلاد المسلمين التي تلي بلاد الكفار فيخاف اهلها
منهم وسدوها شجها بالسلاح والمقاتلين وهو مفعول قول مرد

فتنحى بالعدة والعدد وقوله وعمارة الحصون كالقناطر **قوله**
ثم ارتاق الفضاة اي قضاة البلاد فيعطون ولو اغنيا لا قضاة
العلماء وهم الذين يحكمون لاهل الفى في مغازم فيرر قوت من
الاجناس الاربعه لامن خمس الخمس كما مر افاده في شرح المنهج
بزياده **قوله** والعلماء المستغنيين بعلوم الشرح والانتها مشدين
ولو اغنيا كما قاله الزركشى فيقلا عن الغزالي اه مر **قوله** والامية
والمودنين اي ائمة المساجد ومودنيها وسائر من يشتغل عن
حوكمة مصالح المسلمين كعلمى القرآن وان لم يكونوا علماء لانه
من المصالح الدينية ولعموم نفعهم والحق بهم العاجز عن الكسب
لامع الغنى كما قاله الغزالي والعطى الى راي الامام معتبر بسعة
المال وضيقة اه قاله مر **قوله** لا قصارة صلى الله عليه وسلم
انما انصرف عليهم لانهم لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاما حتى انه
لما بعث بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بني الاخريين بل
كانوا يؤذونه واجاب لما سألوه انه يعطيهم بقوله نحن وبنو
المطلب شى واحد وسبك بين اصابعه اه افاده مر **قوله** بني
عميم تنسبة عم ويوفى وعبد شمس يدل من عميمهم والاربعة
اشقا اولاد عبد مناف **قوله** من الله خرج بذلك الوصية للافاق
فيسوي بينهما بين الذكر والانثى لانها عطية آدمي **قوله** بالقرابة
الح والعمرة بالانتساب الى الابا فلا يعطى اولاد البنات من
بني هاشم والمطلب شيئا لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير
وعثمان مع ان ام كل منهما كانت هاشمية اه شه المنهج امام الاول
فهي صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وامام الثاني
فهي اروي بنت كرز بن بضم اوله وفتح ثانيه واسكان ثالثه وبأري
في اخره واروي بنت ام حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عممة النبي
صلى الله عليه وسلم وعلى هذا نقوله انها فيه تجوز بالقبيلة

لام الثاني فان ام حكيم ام امه كما قاله ع ش ولا يقال ان من
حصان نضه صلى الله عليه وسلم انتساب اولاد بناته له وان لم
يكونوا من بني هاشم والمطلب وذلك يقتضى اعطاء اولاد البنات
من الفى لانا نقوله بالانتساب له صلى الله عليه وسلم من حيث
شرف النسبة اليه والسيادة وذلك يعم اولاد البنات والابن منه
المعطى من الفى المراد هنا اه افاده مر **قوله** كالارث اي في الحمل
ولما في اخذ الجذع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مذل
بجهتين ومذل جهة ويستفاد من النسبة بالارث انهم لو
اعرضوا عنه لم يسقط حقهم **قوله** لا استحقاقهم ذلك فهو اوانه
يوفق للختى تمام نصيب ذكر وهو المعتمد وان قال بعضهم انه
كالانثى اه افاده مر **قوله** سوا فيه وكذا لا فرق بين صغيرهم
وعالمهم وصدعها اخذ من اطلاق الامة كما يوجد منه وجوب
تعميمهم **قوله** وقرينهم الى المراد بالقريب الحاضر في موضع الفى
وبالبعيد الغائب عنه ويحتمل ان يراد بالاول القريب لها سم
والمطلب وبالثاني المتراخي بنسبه عنهما **قوله** قال الامام هذا
تقييد لما قبله كانه قال محل استواء عنيتهم وفقيرهم ان اتسح
المال فان كان الحاصل الى **قوله** ولا يستوجب للضرورة اي وتصير
الحاجة من جهة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق لما مر من انهم
يعطون ولو اغنيا **قوله** صغير اي لم يبلغ بفس او احتلام لانه
لا يتم بعد احتلام سوا الذكر والانثى والختى اه مر **قوله**
لا اب له اي وان كان له جسد وشمل ايضا المنفى بلعانه واللفظ
وولد الزنا ما لم يستلحق المنفى او يظهر والد اللقيط والافستح
المدفوع اما المراد لا اب له حقيقة لاحق به معروف بنسب
اليه شرعا فدخل بكل قيد واحد من ذكر وبني فاقدم الام فقط
بنقطتها وفاقدتها لطيفا هذا في الاردميين واليتيم من الطير

من فقد امه واباه ومن البهائم من فقد امه **قوله** ويشترط
فقره اي او مسكنته فخرج بذلك من عنده مال وكذا المكتفى
بنفقة امه او جده وفائدة ذكره هنا مع شمول الفقراء المساكين
له عدم حرمانه وافراده بنفس كامل ويشترط ايضا اسلامه
كاسياني وكونه صغيرا او كونه لا ابيه كما استفيد من التعريف
فلا يعطى إلا بهذه الشروط الاربعه لكن لا معنى لاشتراط
الصغر وفقد الاب لاستفادته من التعريف كما علمت فالاولى
ان يقاد بالشرطين ولا بد من بينه لاثبات اسلامه او يثمه
او كونه هاشميا او مطلبيا ولا بد ايضا من البينة من الاستفاضة
في الآخرين لان هذا النسب اشرف الانساب ويغلب ظهوره
في اهله لتوفر الراعي على اظهار اجلالهم فاحتسب له دون
غيره ويلحق اهل الجنس الاول بمن يليهم في اشتراط البينة
لسهولة الاطلاع على حالهم اه افاده **قوله** الشاملين للفقراء
ولهما مال ثاب وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة فيجوز رجوع
نصيبهما من ذلك ليكون لهما ثلاثة اموال ولو اجتمع وصفان
في واحد اعطى باحدهما الى الغزو مع القرابة **نعم** من اجتمع فيه
بتم ومسكنه اعطى باليتم فقط لانه وصق لا يرز والمسكنه منفك
واعترض بان اليتيم لابد له من فقرا ومسكنه واجيب بانه يعطى
من سهم اليتامى لا من سهم المساكين اه **قوله** ومهم لابن
السبيل ويقبل قوله في كونه بملك الصفة من غير محرم وان
اتهم وملك المسكين **نعم** الواجب في مدعى تلف ماله له عرف
او عيال تكليفه ببينه اه افاده **قوله** ويشترط في الجميع
اي ولو ابن السبيل اه **باب الكفارة** اي المغلظة
اذ هي كما في التدريب مغلظة ومخففة والمخففة تدعى قديه
وقد عقد لها المؤلف بابا عقب هذا اه **قوله** ما خوزه

من الكفر

من الكفر هذا معناها لغة اما شرعا فهي مال او صوم وحب
بسبب من الاسباب الاربعه الانية **قوله** وهو السر ومنه الكافر
لانه يسترد الدين الحق بالدين الباطل ومنه سمي الزراعي كافرا
لانه يسترد الارض بالبدن **قوله** لانه يسترد الدين اي يحويه
من صفو الملكة بنا على ان الكفارات جوارب للمثل الواقع كجود
الشهو الجابر لمثل الواقع الصلاة ورجحه ابن عبد السلام وغيره
بانها عبادة تقتصر للنية او تخفف اثمه ومواراته عن الممثل
مع بقائه في صحتهم بنا على انهم راجعون العود لمثل الرب
كاحدود والفقار بزو الذي انحط عليه كلامهم انها جوارب
في حق المسلم واجر في حق الكافر ويجب فيها بان يتوحي الاعتقاد
ملا عنها التميز عن غيرها كالنذر ولا يكفي بنية الاعتقاد مثلا
الواجب عليه لتسوية النذر **نعم** ان علم وجوب عتق عليه
وشك اهو عن نذر او كفارة ظهارا رقتل اجزائه نية الواجب
عليه للضرورة ولا يجب اقترانه النية بنحو العتق لجوارب النيابة
فيه فاحتيج لتقديم النية كالزكاة بخلاف الصلاة ويؤخذ من
التشبيه وجوب اقترانها بعزل المال عند التقديم ولا يجب
تعيينها بان يقيد بظهار او غيره لانها في معظم خصاها بارعة
اي مائلة الى العرامات فاكفي فيها باصل النية دون تعيين
كما لا يجب تعيين المال المزكى عنه فلو اعتق من عليه كفارة
قتل وظهارا رقتين بنية كفارة ولم يبع اجزا عنهما او رقتيه
كذلك اجزأت عن احدهما مبهمه اه ابن حجر وله صفة الى
احداها ويتعين فلا يتمكن من صرفه بعد ذلك للآخرى ويمنع
عليه الوصل في الظهار قبل التصرف ولو عين وانطاك كان نوى
كفارة قتل وليس عليه الكفارة بظهار لم يجزه وانما صرح في نظيره
من الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذا لك ما هنا

واحترنا عظم الخصال عن الصور فانه لا غرامه فيه ولا يجب فيها
فيه الفرض لانها لا تكون الا كذلك ولا فرق في وجوب التكفير
بين المسلم والكافر الا ان ينه للتميز لا للتقرب ولا لكفر بالصوم
لانه عباده بدينه وليس له الانتقال عنه للاطعام لقدرته عليه
بالاسلام **قوله** ان عجز عنه لمرض لا يرجح بروه انتقاله للاطعام
ويؤى للتميز ايضا ويتصور مذك رتبة مؤمنه بخوارق من
قريبه او اسلام فيه او بان يقول مسلم اعتق عبدك عن كفاري
فنجيبه فان لم يمكن شئ من ذلك وهو مظاهر مؤمن منع من
الغضا لقدرته على ملكه بان يسلم فيشتربه واذا فعلت الكفارة
في اي وقت كانت اذا الكفارة الظهار فان لها وقت ادا وهو
بعد العود وقبل الجماع ووقت قضا وهو بعدها معا والمعتد
انها تجب على الفور في القتل وجماع رمضان وبما لو عصى بالحدث
وعلى التراخي فيما لو كان الحدث طاعة او سباحا وكذا في الظهار
فلا تجب فيه الا عند ارادة الوطى كما قرره شيخنا عطية خلافا لما
في حله **قوله** عمدا مفعول مطلق او حال اي جماعا عمدا او حال
كونه متعمدا وليس لمن تعدى بالفطر بغير جماع التكفير خروجا
من خلاف من اوجبه عليه فان بعض اصحابنا اوجب عليه
مدا وجماعة من السلق وغيرهم اوجبوا الكفارة العظمى وعطا
اوجب عتقا بدينه او بقره او عشرين صاعا اه نقله ش وعين
الايجاب **قوله** مرتبه اي ابتدا وانتهى فلا ينتقل لخصلة الا اذا اخرج
عن التي قبلها حسا او شرعا على ما سياتي وقوله والرابعة اي
كفارة النجس مرتبه اي انتها مخيرة اي ابتدا ايحي ثلاثه اشيا
الاعتاق والاطعام والكسوة فلا ينتقل للصوم الا اذا عجز
عن هذه الثلاثة وكان الاولى ان يقول مخيرة مرتبه ليوافق
الترتيب الخارج وما ينسب للحال ابن ابي شريف

ظهارا

12
ظهارا وقتلاريتوا وتمتعوا وصوما كما التحيم في الصيد والاداء
وفي حالف بالله ريب وخير **قوله** فذلك سبع ان حفظت فحبذا
ريتوا اي ابتدا وانتهى وقوله وتمتعوا اي تقدم الجماع على
وقوله وصوما اي كفارة الجماع فيه وقوله كما التحيم في الصيد
والاداء اي ان كفارة ذلك مخيرة ابتدا وانتهى كما ان الكفارة
فيما قبله مرتبه كذلك **قوله** رتبة اطلاقها على الرقيق محال
مرسل من اطلاق اسم الحزن على الكل وهي شاملة للذكور والانثى
انقافوا الختني على الاصح وقيل لا يجزى لان الخنثى عيب في المبيع
قوله مؤمنه اي ولو تبعه لاصل او دارا وساب ويجزى معلق
بعتقه بصفة كان دخلت الدار فانت حر عن كفاري وبشترط
كونه عند المعلق بصفه الحزن اقلو قال لعبد الكافر اذا اسلمت
فانت حر عن كفاري فاسلم عتق لا عنها ولو علق رقيقه المجزي
عن الكفارة بصفه ثم كاتبه فوجدت الصفه اجزاه ان كان وجودها
بغير اختيار المعلق ويجزى موهون وجان ان نفدتا عتقها
بان كانت المعتقد موهنا وان لم ينقطع خبره بغير خوف الطريق
ومغصوب ولو لم يقدر على انقاعه من غاصبه اذا علمت حياتها
ولو بعد الاعتاق والالم يجزى اعتاقها ويجزى حامل وان استثنى
حملها ويتبعها في العتق ويبطل الاستثناء في صورته ولا يجزى
موصى بمنفعته ولا مستأجرا اه افاده **قوله** قال تعالى اقام
دليلا على وجوب اعتاق الرقيق المومنه في الثلاثه على ما مر
قوله من نسائهم اي زوجاتهم اي مبعدين انفسهم منهم **قوله**
ومن قتل اي سوا كان مؤمنا ام كافرا ملتزما للاحكام وكذا المنقول
بقوله مؤمنا ليس بقيد وكذا خطأ اذ مثله الحمد وشبهه من
باب اولي **قوله** لرجل اسمه سلمه ابن صخر من بياضه البياض وقيل
سلمان واسماه لا يضاد لا يتعلق به غرض وكان ذلك الرجل

عالمها بالحرمة دون الكفار كما يدل له قوله في بعض الروايات
هلكت يا رسول الله وكذا جواب النبي صلى الله عليه وسلم له
ما سألني إذا الجاهل لا يفر حتى تلزمه كفارة **قوله** وقعت على
أمراف هذا الكناية عن جامعها إذ هو لا يفر عن وقوعها **قوله**
هل تجد الخ تجد هنا متعدية لمفعول واحد وما موصولة بمعنى
الذي أو تكره موصوفة بمعنى شيئا أو ما لمفعوله ورقبه أما يدل
من ما أو مفعول لتعني وعائده ما محذوف تقديره على البدلية
ما تقتضيه وعلى المفعولية تقتضي منه أو به وإنما حاز حذفة على
النائي مع أنه لم يجر بما حربه الموصولة بشرط حذف العائده المحرور
ذلك لأن محله فيما إذا كانت غير متعالت له والوجه الثاني وهو
كون رقبته مفعول لتعني أرجح لوافق قوله بعد فهل تجد
ما نظم ستين سكتين سكتين مفعول تطعم قطعاً ولا يصح أن
يكون بدلاً من ما إذ ليس المعنى فهل تجد ستين سكتين تطعم
كون ما مصدرية فلا تحتاج لعائده والتقدير فهل تجد اعتاق
رقبة بدليل فهل تستطيع أن تصوم أي الصوم أي فهل تجد
ما تحصل به الاعتاق ولا يخفى ما في هذا من التكليف **قوله** ثم
جلس أي ذلك الرجل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو وفاق **قوله** فأتى بضم الميم محتمل أن يكون أتاه ذلك
هذبه وأن يكون أمر باحضاره فجاء له به **قوله** بعرق بفتح العين
والرامل بفتح من حوص التخل يتبع القدر الذي بخلاف
الفرق بفتح الفاء والراء يقال له الزميل فإنه يتبع سنة عشر
رجلاً **قوله** تصدق بضم الهمزة أي كفرة فالمراد الصدقة الواجبة
بقريسة المال وقوله على فقر أي انصدق به على أخوج **قوله**
ما بين لا يثبتها ما نافية جازية وأهل بيت اسمها وأخوج خبرها
ربيه ظرف متعلق بأخوج على أنه حال منه وجاز تقديمه

مع أنه معمول للخبر المحتج التقديم على الاسم لأن الظروف يتوسع
فيها ما لا يتوسع في غيرها قال في الخلاصة
وسبق حرف جر وظرف كما بي أنت معنيا إجاز العلم
ويحتمل أن تكون تميمية وأهل مبتدأ وأخوج خبره وضمير لا يثبتها
للمدينة والثلاثان تثنية لآية وهي الحرة أي الأرض ذات الحارة
السود فاللثانان الحرة من جانبي المدينة الشريفية المحرورة
حرمها الشريف **قوله** فتصحبك النبي صلى الله عليه وسلم أي تعيها من
حال السائل جاءها كما استهفأ ثم انتقل لطلب الطعام لنفسه وأهله
والمراد بصحبك تبسم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحمله التسم حقيقة
الضحك في الأصل غير حقيقة التسم وأما قوله تعالى فتبسم ضاحكاً
في المقدره والقول بأنها مؤكدة وهم **قوله** أيابه مع ثاب ولكل
انسان كامل الخلقة اثنتان وثلاثون سناً أربع سنين اثنتان من فوق
واثنتان من تحت ومثلها رباعيات ثم أياب ثم ضواحك واثني
عشر سنة من فوق وستة من تحت وأربع نواجد اثنتان
من فوق واثنتان من تحت **قوله** أذهب فاطمة أهلك استشكل
بان الإنسان لا يجوز له إذا كفر عن نفسه أن يطعم من تلزمه
نفقته وأجيب بان المراد فاطمة أهلك الذين لا يلزمك نفقتهم
أو الذين تلزمك نفقتهم ويستقر الكفار في ذمتك لأعسارك
أو أن هذه خصوصية لهذا الأعرج أو أن محله المنع فيما إذا كفر
الشخص من ماله وهذه أخرجه عنه صلى الله عليه وسلم وثاني
الأجوبة هو الأرجح **قوله** وفي رواية أخرى بها بعد الأولى لبيان قدر
الثمر الذي في العرق وقوله خمسة عشر صاعاً وهي ستون مدالان
كل صاع أربعة أهداد **قوله** في أنها أي في الخطأ منطوقاً وفي غيره
مفهوم ما بالاولى فصحح ناس غيرهما عليها بإجماع حرمة السب وإن دفع
ما يقال أن حرمة السب ليست موجودة في آية القتل وبعضهم جعل

الحاج عدم الأذات في كل ويحتمل ان يكون من باب حمل المطلق
على المقيد كما حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
من رجالكم على المقيد في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
ومعنى الحمل على المقيد تفهيم المطلق بذلك المقيد فيكون
مخصوصا عليه لا مقيس فهو غير القياس المحتاج للأركان
خلاف الماتوهم بعضهم وقول الله بالحمل عليها حمل الأمرين
تدبر **قوله** سليمة عن عيب ذكر شرطين لأجزا اعتاق الرقبته
كونها مومنة وكونها سليمة وبقي منها كون اعتاقها بلا عوض
فان كان به كان اعطيتى او اعطاني تريد ان كانت حر عن
كفارتي لم يجز عنها لأنه لم يجز الاعتاق لها بل صم اليه قصد
العوض فيقع عتقه بطوعا وان لا تكون مستحقة العتق فلا تجزي
السؤاله والمكاتب كتابه صحيحه وان لم يود شيئا من النجوم بخلاف
فاسد الكتاب والمدير فانها يجزيان وتكون اعتاقها عن الكفا
يفيد تخليصها من الرف فلو اعنق بنفسى رقبتي عن كفارتها
جاز ان كان باقيا او باقى احدهما حر او سرى اليه العتق
ومعلوم انه لا يكفر بالاعتاق الا الحر اما الرقيق فلا يكفر
بالصوم لعدم ملكه **قوله** عن عيب انما عدك عن تعبير اصله
من مع ان ذلك يجوز الى تضمنت سلمية معن خلية او متاعه
بخلاف التعيين من لانه على ذلك التضمن تكون النكحة
وهي قوله عيب واقعه في خبر النفي معنى فتعم عموما شموليا
وهو المقصود بخلاف تعبير الأصل فان سلمية عليه يكون
باقيا على معناه فتكون النكحة في خبر الإثبات فلا تعم العموم
المذكور **قوله** يحمل بالعمل اي وان لم يسلم عما يثبت الرد في المبيع
ويمنع الاجزاء عن غرة الجنين اه خضر **قوله** ليقيم لا يشترط السلامة
وقوله فيتفرغ هو نتيجة القيام بالكفاية وقوله ووظائف الاحرار

عطف

عطف عام على خاص لشموله العبادات وغيرها كالقضا والالية
النكاح وعبارة شرح المنهج لان المقصود من اعتاق الرقيق
تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها
وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته انتهى وبها يتبين
فساد قول قل ان قوله فيتفرغ نتيجة العتق وقوله ووظائف
الاحرار عطف تفسيرية على عطف على يتفرغ وقوله بها اي بوظائف
الاحرار ولم يثبت حجة يرجع للعبادات ايضا لما مر من انها داخله
في وظائف الاحرار وقوله تكميل اعله للآتيان بها اي لاجل
التكميل وقوله وهو اي التكميل بمقصود العتق اي المقصود منه
وقوله لا يتأتى له ذلك اي الآتيان بها **قوله** فلا يجزي زمن الحج
تفريع على مفهوم المتن ومنطوقه والزمان عاهة في الحيوانات
تمنع الحركة كالزمن الجنين وان انفصل لدون سنة اشهر
من الاعتاق لانه وان اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحي
والجنون اذا كان زمن افاقته بها ان كان عمله فيه او كماله
كن لك اقل من زمن جنونه بخلاف من زمن افاقته في ذلك
اكثر او اسوى فيه الامر ان فيجري والاعمال كالجنون ان اطردت
العاده بتكرره في اكثر الاوقات ولا فلا يضر لان زواله مرجو
وبقا خويل بعد الافاقه يمنع العمل في حكم الجنون ايضا اه
افاده مر بزيادة **قوله** ولا فاقدر رجل اي اوبى او اسل احدها
لا يضر ذلك بعمله اصرار ايضا اه مر **قوله** خنصر وخنصر خرج ماله
فقد احدها فانه لا يضر وقوله من يد اي او رجل وخرج به ماله
فقد هاه من يدين او رجلين بان فقد خنصر يد او رجل وخنصر
اخرى فانه لا يضر او املتية اي اوقا قد املتية من اصبع غيرها
وهو المبهام او السبابة او الوسطى وخص الامتلية لنقد ان
فقد الاصبع غير الخنصر والخنصر يضر بالاولى فعبارته مساوية

لقول الحر وفقد املتت من اصبح كلفها اي فان كان فقد
 الاصبح غير مضر كالتصريف والنصر فاملته مثله او مضر كالتسايه
 فاملته مثله ولا يضر فقد امله من التسايه واملته من الوسطى
 ولا فقد انا ملة العليا من الاصابع الاربعة **قوله** او امله من الابهام
 وكذا من غير الابهام ان فقد املتته العليا لانه حينئذ كالابهام
 لبقائه على املتت اه قاله **قوله** ويجزي صغير حكمه باسلامه
 تبعاعه ما مزلوا بن يوم لانه يرجى كبره فهو كالمريض يرجى
 برؤه ونفقت في بيت المال وفارق الفرة حيث لا يجزي فيها
 الصغير بل لا بد من المير لا يخاف ادمي ولان غرة النحر
 خيار والصغير ليس منه واستشكل اجزاء الصغير بانه لا يعلم
 سلامته اذ لا يعرف بطش يديه ولا مشي رجلية ولا ابصار
 عينيه ولا اسماع اذ فيه واجيب بان الحكم بالاجزاء بناء على
 الاصل والظاهر منه السلامة فان كان خلاف ذلك نقص اه
قوله افرح وهو من لا يات برأيه لادائه ومثله اعرج عيونه يتابع
 المشي بلا سقفة بان يكون عرجه شديدا وافرغ اعرج معا
 واعور ولم يضعف عوره بصر عينية السليمة ضعفا تقل بالعمل
 واصم واخر من يفهم الاشياء ويفهم عضة لا فرق بين ان يكون
 خرسه اصليا او عارضا وكذا لا يضر كونه اصم اخرس معا ويشترط
 فحين ولد اخرس اسلامه يتبع او تاسارته المفهومة وان لم يصل
 والام يحز عتقه وكذا يجزي اخشم اي فاقد الشم وفاقد انفه
 او اذنيه او اسنانه وكذا محبوب وعيانت وقربا ورثا ومجذوم
 وابصر وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا
 واحرق وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه بيقينه وقبل من
 لا ينتفع بعقله افاده في شرح المنهج و**قوله** يرجى بروه اي
 وان لم يبرأ وان مات بعد اعتاقه لاحتماله ان يكون موته

لمؤخر

١٢٢
 لمرض اخر بل لو تحقق موته بالمرض الاول اجزاه في الاصح
 اما اذا كان المريض لا يرجى بروه كذي سل وفالج فانه لا يجزي
 ما لم يبرأ فان يرجى بروت اجزاه لان الغالب البر خلاف ما لو
 اعتق اعمى فابصر فانه لا يجزي لتحقيق باس ابصاره فكان عوده
 بعمه جديدة محضه واعترض هذا بما قالوه من انه لو جفت
 على بصره فاخذت دية ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول
 واجيب بان العمى هنا محقق اذ لا داعي للكذب فيه وهناك منظنون
 لاحتماله ان يدعيه من قام به لاجل اخذ الدية اه افاده مرهنا
 الا الجواب ففي حواشي شرح المنهج **قوله** فان عجز عنها اي حيا
 بان لم يجد لها فاضله عما يكفي موته العمر الغالب على المعتمد فان
 خاوره سنة بسنه او شرعا كان كان عنده رقيق لكنه يحتاج الى
 خدمته لمرض او كبر او ضخامة ما نفعه من خدمة نفسه او نصيب
 ياتي معه ان يخدم نفسه وهو في حقه حينئذ كالمجذوم وكذا من
 وجده يباع بياك من تمت مثله ولو قليلا او لا يعدل الى الصوم
 بل عليه الصبر الى ان يجده بتمت المثل وكذا لو كان عنده ضيعه
 او راس مال تجارة او ماشية لا يفضل دخلها عن كفاية موته
 فلا يلزمه بيع ذلك لتحصيل رقيق بل يعدل الى الصوم ومن العجز
 الشرعي ايضا الرق فاذا كان المكفر عبدا لم يلزمه اعتاق
 اذ لا يكفر بغير الصوم كما هو وليده خليله ان لم ياذن له فيه كما في
 الاحرام بالحي والعجز معتبر بوقت الاداء اي ارادة الاخراج اذ لا وقت
 لها معيات في غير كفارة الظهار على ما مر افاده في شرح المنهج و**قوله**
 صور شهرين فان تلف العتق اجزاه ولو بان بعد صومها
 ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه فيما ينظر اعتبارا
 بما في نفس الامر ويعتبر ان بالهلال وان نقصا لانه المعبر شرعا
 ولا بد من تبين النية كل ليلة وان ينوي الكفارة ولو لم يعلم

جهتها فلو صام اربعة اشهر بنيتها وعليه كفارتا وقاع وظهار
ولم يعين احرازات ما لم يجعل الاولى عن واحدة والثاني عن اخرى
وهكذا الانتفا التتابع لان الشرط لا يجب نيته كالاستقبال
في الصلاة قاله مرارا وما وجب صوم شهرين متتابعين
عند الحزم عن العتق هذا دون كفارة اليمين لان القتل ونحوه
من الكياثر فغلظ فيه ولا كذلك الخلق بالله تعالى في الجملة
وايضاً لما كان الخلق بالله تعالى يقع اكثر من غيره فحفف فيه
ما لم يخفف من غيره **قوله** لما سري من الآية والحديث ويعتبر
الشهرات بالهلاله ما امكن فان انكسر الشهر الاول بان ابتدا
الصوم في اثنائه اتمه من الثالث ثلاثين لتعذر الرجوع الى
الهلاله اه افاده في شرح التلخيص **قوله** ولو بعد راي يمكن معه
الصوم وقوله كسري مبيح للفطر ومثله خوف المرض والحامل
لامكان الصوم مع ذلك في الجملة فهو كفطر من احمده الصوم
وكذا بطل قوله كرض افاده مر **قوله** ولو كان الافطار في
اليوم الاخير اي او اليوم الذي نسبت النية له لنسبته الى نوع
تقصير وينقلب ما مضى فلا وان افسده بغير عذر اه افاده
مر **قوله** لا نحو حيف اي في كفارة المراه عن القتل لانه الذي
يتصور منها خلاف الظهار وجباة رمضان فانه لا كفارة فيها
عليها واما كفارة اليمين فالواجب عند العجز عن الحصال الثلاث
ثلاثة ايام ولا يشترط فيها الترتيب وبعضهم قال يتصور صوم
الشهرين المتتابعين ايضا في كفارة الظهار وجباة رمضان
بان يصوم عن مظاهر او نجاس في نهار رمضان ميت ترتب لها
او ياذنه ترتبه ورد بانه لا يلزمها فيه التتابع مع ان اللازم
للميت المذكور اصاله الاطعام والصوم سها بدله عنه ودخل في
نحو الحيف والنفاس الجبوت اذ لا اختيار للشخص فيه ومثله

الاغني المستغرق وتخلل عيد الفطر والنحر موجب الاستيناف
الشهرين ولو صام رمضان بنية الكفارة او نيتهما بطل صومه
ولو قطع الشهرين ليسانق اثم اذها الصوم يوم واحد او وطى
المطاهر فيها ليل العصى ولم يستأنق **قوله** لضرورة من بهاذلك
للافتار اي لانه لا يجوز اعنه شهر غالباً وتكليفها الصبر ليس
الباس خطراه **قوله** ومثله اي محل عدم انقطاع التتابع بالحيف
وقوله اذ لم يكن لها عاده الخ وذلك كثير في الحيف كما اذا كانت
دور هائلات كما هو الغالب واما في النفاس فقال النفوس
في تعليقه اذا افطرت بعد النفاس فان شرعت في الصوم
في وقت بكل لها تسعة اشهر في حال الصوم وجب الاستيناف
وان شرعت في الشهر السادس في زمن الحمل قبل تمام التسع لم يجب
لانها معدومة لان الغالب ان الوضع يكون بعد تسعة اشهر اه
قوله والاي باب اعتادت الانقطاع شهرين فاكثر شرعت في وقت
يخلله الحيف فانه ينقطع التتابع به اه افاده مر **قوله** فان عجز
المكفر اي ارتق يدوم شهرين ظناً بالعادة الغالبة في مثله او يقول
الاطباء والوجه الاكتفاء بقوله عدل منهم او لم يشفه سديده اي
لا تحمل عادة ولو لم تنج البسم فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم لها بالسق
ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيق فله العذر
الى الاطعام لعجزه لان عن الصوم كالوعجز عن الاعتناق الى
وعرف انه لو صبر قدر عليه فيجوز له العذر الى الصوم كما اقتضاه
كلامهم اه مر **قوله** عن صوم الشهرين اي او عن التتابع كما في
التلخيص **قوله** اطعام ستين اي مئتيكم وانما التعبير بالاطعام
لانه لفظ القران ولا يجوز حقيقة الاطعام وقياس الزكاة
للاكتفاء بالدفع وان لم يوجد لفظ مئتيكم افاده مر وبه يجاب
عن اعتراض المولف على المنهاج في تغييره بمثل ما عبر به هنا

سب قال وتعتبر بملك اولى من قوله كفر باطعام الاخراج
بالوعده او عساهم بذلك فانه لا يملك **قوله** ستين مسكينا اي
اهل زكاة والمسكين شامل للفقير كعكسه كما تقرر في قسم الزكاة
واختيار التعبد بالمسكين تاسيا بالكتاب العزيز وخرج ما اهل
زكاة غيره فلا يجزئ دفعها للكافر ولا لهاشمي ومطلبي والمخالفين
ولان تدرسه مؤنته ولا رقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها
صفات الزكاة واما خبر فاطمة اهلك هؤلاء اهل منجى وعن
الحنفية الاسلام ليس بشرط في اخذ غير الزكاة ككفارة ونذر
وصدقة فطر **قوله** لكل منهم مد ويكفي ان يملكهم حيلة الامداد
فلوجع الستين ووضوح الطعام ببيت ايديهم وقال ملككم هذا
وان لم يقل بالسوية فقبلوه اجزا ولحم في هذه الفسمة بالتفاوت
مختلف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزيه ان
اخذوه بالسوية ولما لم يجزى الا من اخذ مد الادوية ويفرق
بين هذه وتلك بان الملك ثم بالقبول الواقع به التساوي قبل
الاخذ وهنا لا يملك الا بالاحد فاشترط التساوي فيه اه مر
ثم قال قبل ذلك ولا يملك اقل من الستين حتى لو دفع لواحد
ستين مد ففي ستين يوما لم يجزه وحاصل الفرق المذكور انه بمجرد
قبولهم ملك كل منهم مد فاعراضه عن بقية بعد ذلك فيما اذا حصل
تفاوت لا يصح **قوله** لما امر ابي من الامة والحديث حيث قال فهل
يحد ما تطعم ستين مسكينا **قوله** المجزي في الفطرة كبر وشعر
واقطولين ولا يجزي لحم ودقيق وسويق اه شرح التلح قال مر
بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقطول
البلدي والعبرة ببلد المودى اه ويعلم من قوله في غالب السنة
انه لا يعتبر فوق قوت وقت الوجوب ولا رقت الاخراج كما قيل اه
قوله اقتصارا على الوارد فيه اي من الاعتفاف ثم الصوم ونفيه

التفصيل

التفصيل المذكورات الكفارة لا يدخلها القياس بل المتع فيها
النص واما قول ابن السكيت في جمع الجوامع ومنعه اي القياس
ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتقدير انتهي
المقتضى كون الصحيح عنده الجواز في الكفارات فلا يرد على
ما قاله الفقهاء لانه لا يلزم من كونه صحيحا في الاصول ان يكون
صحيحا في الفروع فقد يتخالفان في مسائل كثيرة **قوله** وحمل
المطلق على المصداق جواب عما يقال هذا حمل المطلق على المقيد
وهو اية القتل فانها مطلقة عن ذكر الاطعام اي لم يذكر فيها ذلك
على المقيد وهو اية الظهار ووقوع رمضان المذكور فيها ذلك
فليس المراد بالمطلق اللفظ المفرد الدال على الماهية بل المقيد
قوله انما يكون في الاوصاف اي التوابع كالامانة الذي هو
وصف للرقبة وقوله لاف الاصول اي الحاصل المستقلة كالاطعام
فانه حمله مستقلة من خصال الكفارة قال في شرح المنهج كما حمل
كما حمل مطلق اليد في التيسر على تقييدها بالمرافق في الوضوء ولم
يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ما ذكرهما في الوضوء لا يقال
المرافق ليست وصفا لليدين لانا نقول المراد بالوصف التابع
كامر ولا شك ان الجزع تابع للحل **قوله** وحمل ذلك اي عدم الاطعام
في القتل وقوله في الحياة اي في حال حياة المكفر **قوله** اخذ بالينا
للمنفوك ومد بالرفع نائب فاعله **قوله** لكن لا بد لا اي عن العتق
بل فدية مستقلة والوارث مخير بين ذلك وبين الصوم لان
الامداد لو كانت بدلا عن العتق واخرجها ثم قدر عليه بعد ذلك
لزمه مع انه لا يلزمه كالاطعام لعجزه عن صوم رمضان ثم قدر
على الصوم فانه لا يلزمه صوم ما اطعم عنه **قوله** وواجب الاخر
وهي كفارة اليمين الخ سميت بذلك لسرها الذنب كما مر فان كان
عقد اليمين طاعة وحلها مغصية كوالله لا اذني فان رضى كبرت

اسم الحنث وان كان عكسه كوالله لا اصلي فان صلى كفرت اثم اليه
وان كان العقد والحل مباحين كوالله لا اليس هذا تعلقت
الكفارة بهما وهي بالحنث احق لاستقرار وجوبها به ولو كتب
في ايمان القسامه وجب عليه خمسون كفارة او في ايمان الظهار
فارتجى اه افاده زني **قوله** اطعام عشرة مساكين اى فلا يجوز ان
يطعم دون عشرة ولو في عشرة ايام ولا ان يطعم عشرة لكل واحد
دون مد ولا ان يطعم خمسة ويكسو خمسة اه افاده مرر ويكفي
الاطعام ولو من الخاف لان عينه منعقة بخلاف نذره **قوله**
مساكين اى او فقر لانهم اسوا حال الامم او البعض والبعض
اه من اوى **قوله** من غالب قوت البلد اى من جنس الفطرة
كأمر والمعتبر غالب قوت بلد المكفر ولو اذن لا يجنب في ان
يكفر عنه اعتبرت بلد الماذون له لا الماذن ولا ينافيه ان قياس
ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لان تلك طهارة للبدن
فاعتبر بلده ولا كذلك هذه اه مرر **قوله** مما يعاد لبيسه ولو زوجه
او قميصا بلام او عمامة وان قلت او ازار او مقنعة او رداء لا نحو
خف مما لا يسمى كسوة كدرع من نحو حديد وفارس رهايا بعملا
للبدن وحشيات يقطن ومنطقة وهي ما تشد في الوسط
وجوزب وتلك وخاتم وشان لا تصل للركبة وبساط وهما ثوب
طويل اعطاه لعشره قبل تقطيعه بينهم لانه ثوب واحد وبه
فارق ما لو وضع لهم عشرة امداد وقال ملككم هذه ابا لسوية او
اطلق لانها امداد مجتمعة فكل هذه لا تجزي والجلود ان
ان اعتيد لبسها اجزات والافلا اه من شرح مريع من المنهاج
قوله كعقبة اعتد من بان العرق به التي تجعل على الراس كالقاروف
والحمولة والطاقي والطربوش لانكفى واحب بان المراد بها
ما يجعل فوق راس النساء يقال له عرقه او ما يجعل على الدابة تحت

الشرح ونحوه سمي بذلك لانه يقبها من العرق اه قاله مرر **قوله** اه
سند يل المراد به المنديل الصغير الذي يجعل في اليد كما قاله مرر كما نشفه
التي تشتري من مولد السيد البدوي رضى الله عنه وقيل المراد به
ما يجعل على العمامة المسمى بالطرحة وقيل المراد به العمامة كما هو اصطلاح
اهل خراسان وكل ذلك يصح اذ رادته هنا **قوله** او لم يصح للمرء ان
له كقميص صغير وعمامته وازار وسراويله لكبير وحرير لرجل اه
شرح المنهج قال مرر ولو متحسنا لكن يلزمه اعلامهم به ليلا يصلوا
فيه وقضيته ان كل من اعطاه غيره ملكا او عارية ثوبا مثلا به نجس
حتى غير معقوعه بالنسبة لا اعتقاد الاخذ وجب عليه اعلامه به
حدرا من ان يوقعه في صلاة فاسده ويؤيده قولهم من رأى
مصليا به نجس غير معقوعه اى عنده لزمه اعلامه به وفارق
التبان السراويل الصغيرة بان التبان لا يصلح ولا يعد ساتر عورة
صغير فضلا عن غيره فان فرض انه يعد ساتر عورة صغير فهو
السراويل الصغيرة **قوله** ولو ملبوسا اى وان كثر لبسه ونوله ثم نذره
قوته اى باللبس بخلاف ما ذهبت قوته به ومثله سهل ليل السج
الذي لا يتقوى على الاستعمال ولو حده اه مرر **قوله** او تحري رقبته
هي افضل الخصال الثلاثة وان كان رزمن غلا خلافا لابن عبد
السلام قاله مرر وكن اقدمها في المنهج كما صله ولم يرتكب ذلك هنا
موافقه لترتيب الآية **قوله** بقيد رذته اى من العلوم انه
يعتبر جميع ما تقدم ايضا من القدرة على العمل وغير ذلك فله
خص الايمان لانه اعظم الامور المعتبرة في الرتبة **قوله** فان عجز
عن ذلك اى عن كل من الثلاثة بغير عيبه ماله كرق فلو كفر سيد
الرفيق عنه بغير صوم لم يجز له ويحزي بعد موته بالاطعام والكسوة
لانه لا يرق له بعد الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه بهما باذنه
وللمكاتب ان يكفر بهما باذن سيده اما العاجز بغيره ماله فان كان

ولو فوق سافة القصر فكيف العاجز لانه واحد فينتظر حضوره باله
فان كان له رفيق غائب تعلم حياته فله اعتاقه في الحال فان كان
العاجز امة محل سيدها لم يقسم الا باذنه وان لم يقسمها الصوم في الخدمة
وكذا غيرها من امة لا تحمل له وعيد والصوم يقسم اي غيرها في
الخدمة وقد حثت بلا اذن السيد فانه لا يصوم الا باذن وان اذن
في الخلق فان اذن في الخلق صام بلا اذن وان لم ياذن له في الخلق
والمبعض كالحر في غير الاعتاق لعدم اهليته للولا افاذه في شرح
النهج **قوله** ولانه امة الضيق للشاة ولانه به انها بالاخو في
الاية بخلاف غيرها قاله قل **قوله** اي فلم يستقر دفع بذلك ما يقال
انها قد ثبتت وقراها ابن مسعود فاذا ان المراد بعدم ثبوتها
عدم استقرارها وقد يقال الاستقرار مرادف للثبوت الا ان يقال
المراد به الاستمرار ولو عريه لكان اولى **قوله** استقرت اي الخصال
كلها في ذمته مرتبة على المعتمد بينهما وقيل المستقر هو الخصلة الاخيرة
وقيل احدى الثلاث وقيل كلها مجزئة وقوله فاذا قدر على خصلة
فعلها اي اولا كرمها رب لا يقال لو استقرت في ذمته لاسر النبي
صلى الله عليه وسلم الاعراب باخراجها بعد لانا نقول لو سلم عدم امره
شاخرا اليك الى وقت الحاجة وهو هنا وقت القدرة جائز ولا
يستعصم العتق ولا الصوم فلا اثر للقدرة على احدها فلو اراد ان
يعتق نصف عبده ويصوم شهره لم يصح بخلاف الاطعام فلو وجبه
بعض مد اخرجته ويبقى الباقي في ذمته يخرج به اذا اليسر فلو قدر
بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالرفقة او الصوم لم يجب
الايات به لانه متى شرع في حصيله ثم قدر على اعلی منها لم يلزمه
الانشاق لشرعه في المقصود ولكن يندب له ذلك **قوله** وما تقر
بمسقط توقع من وهنا وانما استقرت الكفارة في ذمته عند العجز
لان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز عنها وقت وجوبها فان كانت

لا يسبب

لا يسبب من العبد كزكاة الفطر لم تستقر او يسبب منه استقرت
سوا كانت على وجه البدل كجرا الصيد وقديرة الخلق او لا كفارة
الظهار والقتل ويؤخذ من استقرارها في ذمته انه في صورة
الظهار لا يطاح به بكفر وهو المعتمد **قوله** ان خاف العنت حث
له الوطى لكن بقدر ما دفع عنه خوف العنت ولو تركه جميع
الخصال مع القدرة عوقب على ادائها او فعل الجميع انيب على
اعلاها فرضا والباقي يقع له فلا يجوز له الجمع ان لم يعتد
ان جميعها واجب عليه مع علمه ولا فلا يجوز له استدار على
الشاة بل لا يبعد تكفيره بذلك ومثل ذلك ما لوجع بين الوضو
والتيمم لفقد الماء شرعا كبري بات تيمم ثم تجسم المسئلة وتوضا
اما اذا تيمم لفقد الماء حيا فلا يصح **باب الفدية**
شروع في رابع الاشياء المذكورة مع الزكاة وهي من جملة الكفارة
التي ان ما تقدم يقال له كفارة عظمى وهذه كفارة صغيرة ومخففة
ويفترقات في ان الاولى تجب الاجتناب ذنب غالبا لتخرج القتل
خطا بخلاف الثانية وهي تكون في الصوم والحج وحيث وجبت
في الشرع فهي مقدرة بمد الافدية الاذني فممددين وعلى التراقي
الما اذا كانت بسبب تقدي به كان نذر صوم الدهر فاستد
يوما تقديا فانها تجب نولا وسميت فدية لفقد المجني عليه
وهي كاللغة جارية في حق المؤمن لتحلل العبادة ان لم يكن
ائم ولا كفارة **قوله** ثلاثة انواع اي مد ومدان ودم وذكر من
النوع الاول منار شرعا اثني عشر سنة متعلقة بالصوم وستة
بغيره ومن الثاني سنة ومن الثالث ستة عشر فجملة ذلك اربع
وثلاثون وجعلها ثلاثة انواع نظر اللغالب فلا ينافي ما ساق
في كلامه من انها تكون عن قطع نبات لا يساوي مدا وعن
ارالة شعرات كغيره غير متواليه فانه يلزمه امداد بحسبها **قوله**

مد وهو رطل وذلك وهو نصف قدح بالكيل المصري والمعتبر
الكيل لا الوزن وأما فدية استظهار الحامل **قوله** في رمضان
متعلق بالافطار أو بالصوم أي الصوم الحائض في رمضان
وخرج به الكفارة والنداء وقضا رمضان فلا فدية للافطار في
شي من ذلك **قوله** حامل أي من روح أو سيد أو شبهه أو ربا
ولو غير آدمي وقوله أو مرضع أي ولو كانت الرضيع حريبا تبعا
لأحد أبويه لأنه معصوم إذا حرم قتله أو كان غير آدمي فإذا
استوجرت امرأة لارضاع سخله كان حكمها كما ذكر ولا فرق في المرضع
بين أن تكون أما أو مستأجرة أو منطوعة وأن وجد مع المستأجرة
أو المنطوعة مرضعه مفطرة أو صائمه لا يضرها الارضاع ولا بين
أن تكون هي والحامل مسافرا بين أو مريضتين **نعم** أن
افطرت لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا أن اطلقت في
الوجه بخلاف ما لو افطرت لأجل الحمل أو مع الرضاع فتجب ثم الكلام
في الحرة أما الفقة فلا فدية عليها قبل العتق وكذا بعدة على الوجه
ولا تستقر في ذمتها بل الواجب عليها مجرد القضاء في جميع الصور
ونظر كل من الحامل لأجل ما ذكرنا من وجوب أن خفي نحو هلاك
الولد ولا تعدد الفدية بتعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم
بخلاف الحقيقة لأنها فدية عن كل واحد أفاده مرفى في زيادة
ولا عبرة بما قاله بعضهم هنا مما يحال ذلك **قوله** أي للخوف على
الولد بأن خافت الحامل من إسقاطه والمرضع من أن يقل
اللبن فيهلك الولد والمراد خوفهما على الولد فقط فإن خافتا
على أنفسهما فقط أو مع ولدهما فلا فدية وتجب القضاء وإنما
وجب عليهما الفدية في الأولى لأن نظرهما تابع غير محتاجين
إليه فإن قيل إذا خافتا على أنفسهما مع ولدهما فهو فطر ارتفق
شخصان فكان ينبغي الفدية أيضا أحجب بأن الآية وهي **قوله**

فمن كان منكم مريضا أو وردت في عدم الفدية فيما إذا افطرتا
حوا على أنفسهما فلا فرق بين أن يكون الخوف مع غيرها
أولا إذ يصدق على من افطر لخوف على نفسه وغيره أنه افطر
لخوف على نفسه وكما للحامل والمرضع في هذا التفصيل من افطر
لأنقاذ من في هلاكه بفقر أو غيره ولم يكن تخلصه إلا بالفطر
سواء كان آدميا معصوما أو غير آدمي كحيوان محترم بخلاف المال
ولو غيره فإذا افطر للخوف على المشرف فقط وجب عليه القضاء
والفدية أو للخوف أو نفسه والمشرف وجب القضاء فقط **قوله**
فيها أي الحمل والرضاع فالمراد بالولد ما شمل الحمل ولو زاده كان
أولى إذا حمل لا يطلق عليه ولد إلا بحار **قوله** قال ابن عباس
إنها نسخت هذا جواب عما يقال أن من يطبق الصوم يجب
عليه ولا يكتفيه الفدية وحاصله أنها منسوخة ومعناها أنه كما
في ابتداء الإسلام التحريم بين الصوم والفدية من غير قضاء
لمسقه الصوم عليهم بعدم اعتيادهم له كما يصرح بذلك إيه فمن
يقطوع حرا أو حرة أو ولد أو نسل أو نسل أو نسل أو نسل أو نسل
بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية في حق الحامل والمرضع
فإن التحريم في حقهما ياف إلا أنه يلزمهما عند الفطر القضاء
زائد عما كان عليه أول الإسلام من ورخصة وعزيمة في
حقهما باعتبار من ولزم القضاء ما حوذه من القياس على الرضع
كما سيأتي في باب الافطار في الصوم وتقييد الفدية في حقهما
بالخوف على الولد وحده ما حوذه من العلة العقلية وهي أنه
فطر ارتفق به شخصان ولم يقررت به مانع من الخوف على
نفسهما وقيل إن الآية محكمة أي غير منسوخة لأنها موقوفة
نقيل إن النفي مقدر أي لا يطبقونه لا يقال لا قرينه على ذلك
لأننا نقول لا مانع من وجود قرينة حالية عند النزول فهم منها

ذلك ولا يصح عدم بقائها كما قاله سم وعلم هذا فليس في الآية
عرض لحكم الحامل والمرضع وقيل المعنى يطبقونه في الشباب
ثم يعجزون عنه في الكبر وقيل معني يطبقونه انهم يكفون به
فلا يطبقونه بدليل فترأ يطبقونه بتقديره الوافان
معناها ما ذكر **قوله** عنه اي عن ابن عباس **قوله** ويستثنى
اي من الحامل والمرضع فقوله المستثناة اي الحامل والمرضع اذا
افطرتا خوفا على الولد وحده او لانقاذ مشرف على هلاك على
ما مر **قوله** فلا فدية عليها اي اذا افطرت ستة عشر يوما فاقبل
فان افطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما مر اذا لانها اكثر
ما يحتمل فسادها بالحض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع
القضاء فدية اربعة عشر يوما منه عليه الجلاء البلقيني اذ
مر وهذا اذا كانت رمضان كاملا فان كانت ناقصة وجب عليها
فدية ثلاثة عشر يوما **قوله** للسك اي في وجوب صوم ما افطرت
في رمضان عليها باحتمال حيضها **قوله** او كبر اي لشخص بان
صار شيخا هرم لا يطبق الصوم في ربه من الارمان والارمة
ابقاعه فيما يطبقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سوا
رمضان وغيره لزمانه او مرض لا يرجى بروه كما سياتي او مشقة
شديده تلحقه ولم يكلفه ثم الفدية واجبه عن كل من ذكر ابتداء
لا بد لاعتن الصوم لانه لم يخاطب بالصوم ابتداء بل بالفدية
وبه فارق نظيره في الحج عن مفصوب قدر بعد لانه خوطب
بالحج ابتداء او ما حازت له الانابة لغيره وقد بان عدمها
ولان الحج وظيفه العمري ربه من قدر عليه فيه وقته موجود
ولا كذلك الصوم فان تكلف من ذكر الصوم فلا فدية عليه
كالو كلف من سقطت عنه الجمعه حيث اجزأته عن واجبه
لكن تكلفه الصوم حرام وان اجزأه الا ان الفرض انه يحصل به

مشقة

شفقة شديده ولا يصح عدمه صوما لما ذكر من حرمة ولو
اخر من ذكر الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شيء للتأخير
وكذا الحامل والمرضع وليس من ذكر ولا الحامل والمرضع تعجيل
فدية يومين فالمرء لم تعجل فدية يومين او في ليلة اذ
مر بزيادة واذا قدمها في ليلة صدق عليه انه قدمها على
السيبي معا وهما طلوع الفجر والعجز في رد على القاعدة المتقدمة
في تعجيل الزكاة فتكون اعليه هكذا قاله الرحاني وفيه نظر
لان العجز بالكبر ونحو المرض حاصل وبالأصل استمراره فلم يقدم
الا على سبب واحد وهو طلوع الفجر **قوله** من قام به الحج فاعل
يطوق والضمير في به عائد عليها وفي قام عائد على الكبر والصوم
مفعول وانما ذكر الفاعل ولم يقل بان لم يطوق الصوم لدفع توهم
بنا يطوق الحج والجموع والصوم نائب فاعله وبه نظر لما
يلزم عليه من تصوير عذر الكبر بعدم الإطاعة مطلقا ولو عن
غير كبر وذكر فاعل الكبر معين بقوله لستخص لدفع توهم ان الكبر
للاثنى بقربينة ما قبله فاسأله بذلك كل الى فاشك لم تكن في الأصل
وان كان حذفا فما كان في شرح الأصل لا يخل للعلم بالفاعل من المقام
قوله لا يرجى بروه اي بقوله عدلين من الأطباء او عدل عند
من اتفق به في جواز التيمم للمريض كما مر فلو يرى بعد ذلك ولو
قبل اخراج الفدية على المعتمد لم يلزمه القضاء كما مر ومثله
المريض الذي لا يرجى بروه من حصل له مشقة بعدم اكل التيمم
او الانبويه لا اعتياده ذلك فيفطر ويطعم عن كل يوم مائة او هذه
من المسائل التي يجب كتمها عن العوام **قوله** وتأخير قضاء من
اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وهو الخرج على حد الانساق
الانساق من دعاء الخير اما الفن فلا فدية عليه ولو بعد عتقه
على الاقرب كما مر عن مر **قوله** من رمضان اي وان اوجب فطرة كفا

على المعتمد لان الفدية للتأخير والكفارة لهتك حرمة الصوم
فان قلت الصلاة افضل منه ولا يلزم بتأخيرها شئ قلت انقصوا
في ذلك على الوارد من غير قياس لكثرة ثبوتها وانما حاربتا تأخير قضا الى
ما بعد صلاة اخرى مثلها بل الى سبيل لان تأخير الصور الى رمضان
اخر تأخيرها الى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كذا خيرة عن الوقت
بخلاف قضا الصلاة فانه يصح في كل الاوقات اه قاله ش ونقلنا
عن الامام قاضي **قوله** لو سكت في رمضان الذي فاته بقدر
او بعد ذلك كان تاما او ناقصا فهل يلزم التام لغير ابيقت
ام يكفي الناقص لانه المتيقن كل محتمل لكن رجع الاذرعي الثاني
وفرق بينه وبين ما مر في الفوائت بانه شئ يتقن شغل الزمان
بها فلا بد من اليقين وهناك يتيقن شغل ذمته بيومين ثلاثين
قال بل الكلام في صحة القضاء عنه لعدم حرمة النية للشك في لزومه
اه **قوله** بلا عذر يتعلق بتأخير فلا بد ان يكون التأخير بلا عذر
واما فوات ذلك اليوم فلا فرق فيه بين ان يكون بعد او لا
واما قوله في الحديث لم يرض فليس بقيد بل مثله ما اذا افطر
بلا عذر من باب اولي **قوله** الى رمضان اخربا التنوين مصروفا
لانه نكرة اذ المراد به غير معين بدليل وصفه بالنكرة وهي
اخر فوات منه احدي العليتين وهي العلمية وبها الاول والثاني
الراشدتين لا يقتضي منعه من الصرف قال ابن مالك كذا كن
حاوي رايدي فعلا ان اي علم حاوي الخ وكذا يقال في الحديث
قال ق لوقال عن رمضان الحيات اولي لانه المراد بديل الحديث
المذكور اه وبيانه ان معنى تأخيرها الى رمضان انه لم يحصل
قضا حتى دخل رمضان ويقتضي ذلك ان رمضان وقع فيه
قضا وليس كذلك لانه لا يقبل صوم غيره واجاب المحقق
بقوله وقد يقال انه الكافي باللازم لانه يلزم من تأخيرها اليه

تأخير عنه

تأخير عنه لان رمضان لا يقبل غيره ولو قضا عنه ولفظ الحديث
موافق لكلام المصنف اه واقول الى ان مراد مدفوع من اصله لان
معنى تأخيرها الى رمضان انه لم يحصل قضا في انشا السنة حتى
دخل رمضان فيستبين بدخوله لزوم الفدية وليس المراد انه
الى رمضان فانه تقضى فيه حتى يرد انه لا يقبل القضاء وان الاولى
ان يقول عن رمضان لان ذلك انه يقتضي انه لا يلزمه الفدية
الى تأخير القضاء عن رمضان مع ان مقتضى لزومها مجرد دخول
رمضان وان لم يكن الزمن قابلا للقضا وهذا في حق الحي
اما الميت فلا يشترط في لزوم الفدية له دخول رمضان فلو كان
عليه عشرة ايام واخر الى ان بقي من شعبات خمسة ايام مثلا ثم مات
لزمه خمسة امداد لا اول ولا يتوقف على دخول رمضان وقول بعضهم
خمسة عشر عشرة منها اصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش
لم يكن له الا قضا خمسة اه صحيح في ذاته لكن كلامنا في فدية
التأخير فقط وهو الخمسة فالمناسب للاقتصار عليها **قوله**
من ادرك رمضان جعل الشخص في اول الحديث مدركا لمضا
وفي اخره بالعكس لان كلاما مدركا للاخر وقوله صام الذي
ادركه اي رمضان الذي ادركه **قوله** لكن ضعفه الخ ولا
يلزم من **قوله** ضعف الحكم اما لكونه روي من طريق اخرى
صحيح او ان هناك دليلا اخر غيره وعبارة من رخص فيه ض
لكنه روي موقفا على رواية باسناد صحيح ويؤيده افتا
سته من الصحابة ولا يخالف لهم اه **قوله** ويكرر المد في
شرح المنهج فلو اخرج القضا المذكور اي قضا رمضان مع تمكنه
حتى دخل رمضان اخر فوات اخرج من تركته لكل يوم مدان
مد للفوات ومد للتأخير ان لم يصم عنه ولا وجب مد واحد
للتأخير اه باختصار **قوله** يتكرر السنين لان المحقوق المالى

ضعفه

لاستدخال خلافه في الكبر وخوفه لعدم التقصير اه شرح المنهج
ويستخرج ان تكون التأخير في كل سنة بلا عذر ولا يكفي عدم
العذر في السنة الاولى كما استقر به من وقرره شيخنا عظيمه
وتلخص من كلام المصنف ان الفدية يجب بقوت الصوم وبفوت
وقته وتأخير القضاء فالاول لفطر تكبير او مرض لا يرجي بروه
والثاني للحامل والمرضع وما في معناهما من منقذ مشرفا على
هلاكه والثالث ما في المسئلة الاخيرة اما تأخيرها بعد راي
سوا كان الفوات بعد اتمام الايام من العذر النسيان والجهل
فلا فدية المتأخير على الناسي والجاهل والمراد به الجاهل بحرمه
التأخير وان كان مخالطا للعلماء لمخالف ذلك لا بالفدية فلا
بعد لجهله بها نظير ما مر في الوعلم حرمة التبخير وجهل الطلاب
به اه بن حجر قاله مروسلما اية الجهل والنسيان الزكراه وموته
في انشا يوم طلع فمكته بيه اه **قوله** وانزاله شعرة الخ من فضة
اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله اية انزاله الشخص
شعرة الخ من نفسه حيث كان محرما او من محرما اخر يعني اذنه
سوا كان المنزل حلالا او محرما وعبارة مروسلما خلق محرما
او حلالا راس محرما يعني اختياره قبل دخول وقته بالدم على
الحالق كالوفعل ذلك سائما او مخنونا او غير مبر او مخفى عليه
اذ هو المقصود لان الشعر في يد المحرم كالوديعه وللحالف
مطالبته به وان قلنا ان الوديع لا يخص لان نسكه يسم
بإدائه ولو جوبه بنسبه اما لو كان بامر او مع مكره
وقدرته على الدفع فالتقدي به عليه لتفريطه فيما عليه
حفظه ولا ينهيا وان استقر كافي الحرمة في صورة الامر فقد
انفرد الخلق بالترفيه وحل قوكم المباشرة مقدم على الامر
بالم بعد الدفع على الامر ولو طار است ناز الى شعرة فاحرقته

واطلاق الدفع

101
واطلاق الدفع لرسته الفدية والا فلا ولو انزال المحرم ذلك من
حلال لم يجب عليه فدية المحرم ولو بقي اذنه اذ لا حرمة لشعرة
من حيث الاحرام اه باختصار والمعمد انه اذا عجز من لزمه
المرغنة استقر في ذمته كال كفارة ولا يصوم بدلائله ولا فرق
في الشعرة او بعضها بين ان يكون من راسه او غيره وخرج
بار التماسقها نصفين فلا شيء فيه فان قيل لم وجبت فدية
كاملة بسبق بعض الراس ودهن الشعر حيث ظهر به راسه
ولم يجب بار الة شعرة او شعرتين قلت الخلق انظر باسم الجمع
خلاف اللبس والذهن افاده من **قوله** وتقليم ظفر من يده
او رجله او من محرما اخر يعني اذنه على ما مر ولو حذف لفظ
تقليم وعطف ظفر على شعرة الحلق اخضر للاستغناعت ذلك
بالانزاله الشاملة له ايضا فالتقليم ليس بقيد بل المراد مطلق
الانزاله فيما اعترض به على المصل كما في التعبير بالتشويق فيه
بالشبه للتعبير بالقلم **قوله** او بعضها اية وان قل وكذا ما بعد
واشار به ذلك الى ان المراد بالشعرة والظفر الجنس الصادق
بالواحد من ذلك وسعصه ولا يرد ان المجلس يصدق بالاكتر
لان ذلك خارج بما سياق في كلام المصنف **قوله** في الاحرام يرجع
الحل من الانزاله والتقليم اية قبل التحليلين **قوله** او بعمرة اية
او بها مطلقا **قوله** الا ما يضيقاوه اية فلا فدية فيه وانما لزمست
في حلق الشعر بكثرة القتل لان الاذى حصل من غير المزال بخلافه
هنا اه سر اية ان الاذى ثم حصل بالقتل لا بالانزال الذي هو
الشعر وايضا الضمير هنا اشدد قال ش ولو قتل المحرم قسمة
من راسه او لحيته خاصة فدى ندبا ولو بقلبه خروجا من
حلال من اوجب ذلك لانه مكره المعرض له كما تقرر لئلا ينتف
الشعر والحيات اقل فدية وحقيقة الفدية ليست للقتل بل للتركة

وتس

بارأله الماذن عن الرأس وخرج بالقبل نحو الرأغب فلا شيء فيها
قطعا وكان الفرق ان الترفه بارأله القبل استدمته بارأله الرأغب
لان ذلك اعظم ايدا **قوله** كظفر منكسر وتاذى بذلك فقطع المؤذي
منه فقط فلا فدية ولا حرمة لانه مؤذي بنفسه كالصيد الصابل
خلاف الحلق للعالم ففيه الفدية انتهى شرح البهجة وهو في
مر بالمعنى **قوله** او قريب لها كما جبه او راسه بحيث ستر يصح
فانه لا يحرم قطع السائر منه فلا فدية فيه وخرج بعينه او قريب
منها غيرهما كما نفع فاذا ثبت فيه شعر وتاذى به ثم انزاله
فانه يجب عليه الفدية **قوله** اعم من تعبيره بالتق لشموله
غير التق من خلق واحراق وقص وتوراى ازالته بنورة وفي
بعض النسخ اعم من قوله بالتق وفيها نظر لان الاصل لم يعبر بالتا
قوله وترك مبيت ليلة اي غير الليلة الاخيرة وهي الثالثة
اما هو فلا شيء في تركها اذا نفر قبل غروبها وبات الليلتين
قبلها والام يسقط مبيتها ولا ربي يومها قال في المنهج وشرحه
فان نفر ولو انفصل من منى بعد الغروب او عاد استقل في اليوم
الثاني بعد ربيته وبات الليلتين قبله او ترك مبيتها العذر
جاء وسقط مبيت الليلة الثالثة ورعي يومها قال تعالى فمن
تجمل في يومك فلا اثم عليه **قوله** من ليالي منى وهي ليالي
ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر **قوله** بلا عذر اصابه كاهل
السقاية ورعا الابل اعنى ابل الحجج فلم ترك المبيت كما ياتي
ومن عزبت عليه الشمس عفى من الرعا الزمة المبيت والرعي
دون اهل السقاية لان عملهم ليلا اه رحمان **قوله** او ترك
رعي حصاة من الجمار اي من رعي اليوم الاخير الى الجمره الاخيرة
لان كل حصي تركه قبل ذلك يكمل ما بعده ولو ترك غيره فاذا
ترك رعي اليوم الاول ثم رعي في الثاني وقع على الاول او ترك

رعي الثاني ورعي في الثالث وقع عن الثاني وكذا يقال في ترك
الرعي للجمرة الاولى مع الرعي للثانية او الثانية مع الرعي للثالثة
ولم يقيد ترك الرعي بقوله بلا عذر بخلاف ما قبله اشاروا الى انه
لا يسقط مع العذر اذا لا وقت له بخلاف المبيت ويؤثر لذلك
ان رعا الابل واهل السقاية يسقط عنهم المبيت كما مر بخلاف الرعي
وعبارة المنهج وشرحه ولو ترك رعي يوم النحر او ايام
التشريق عمدا او سهوا قد اركه في باقي التشريق اي ايامه ولياليه
اذا بالنقص في الرعا واهل السقاية وبالقياض في غيرهم وانما
وقع اذا لانه لو وقع قضا لما دخله التدارك لان اعمال الحج لا
تند اركه بعد النوات كالوقوف بعد فوته وحجبه الترتيب بينه
وبين رعي ما بعده فان خالف في رعي الايام وقع عن المترك
وتجوز رعي المترك قبل الزوال وليلا اه باختصار **قوله**
من نبات الحرم اي الذي حرم التعرض له وسياحي في محله ومثله
الصيد المذكور اه قال **قوله** او من صيده في هذا العطف نظر
لستلظ قطع عليه فيصير المعنى وقطع شيء من صيده ويمكن
ان يوجه ذلك بانه اذا منع من قطع جزء منه فذعه من كله او في
لكل الكل يضمن غير المؤذي منه بمثله ان كان له مثل ولا يفيق منه
بحكمهما عدلان كما ياتي **قوله** وقيمتها الواو للحال وكذا اما ياتي **قوله**
اقل منه المعتمد اخراج المدونات كانت قيمة الشيء لا تساويه كالجمره
بقوله وقيمتها قيمة المدوحه من اهر رحمان وانظر من ابن
يوحنا يقيم المدفان عبارة شرح المنهج ومرر لاندك الاعلى وجوب
القيمة في ذلك فقد قال في شرح المنهج فانها اي الشجره الصغيرة
لو صغرت جدا فالواجب القيمة كما في الخسيس الرطب ان لم يحق
ولا فلا ضمان وقاله رفات صغرت اي الشجره جدا ففيها القيمة
ثم قال وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من النباتات والواجب فيه

القيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه وقال في المنهج قيمة
 ما لا مثل له منه اي ما لا ينقل فيه كجراد وعصافير فانه يحكم به
 عدلات عملانا الاصل في المتقومات وذكر مررت به وقرر شيخنا
 عطية ان هذا المحسنى ينقل نظره من الصوم الى القيمة وذلك انهم
 ذكروا انه اذا قتل صيده الى قيمته بخير يبيح ان يخرج القيمة طعاما
 او يصوم عن كل مد يوم ما فات انكسره صام عنه يوما ولا يتبع
 الصوم فان قيل نظره من ذلك الى القيمة وجعلها لا بد ان تكون
 مد او لا يتبعه المد اه وقرر اخرا موافقة المحسنى المذكور والحق
 ان كلام الله رحيمة والاعتراض عليه ليس في محله كما سمعت
قوله فيخرج عنه مد هذا على الجديد والقديم لا يسعى الا طعام
 بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر
 من مات وعليه صيام صام عنه وليه هذا كله فيمن مات من مات
 مسلما فان ارثه ومات لم يصم عنه ويتبعه الا طعام قطعا والولي
 الذي يصوم اى قريب كان وان لم يكن وارثا والولي مال ولا عا صا
 والوجه كما بحث الركنى في الخادم اشتراط بلوغه ولا يشترط
 في الاذن والمأذون له الحرية لان القن من اهل فرض الصوم
 بخلاف الصبي ويؤيده ما ياتي من اشتراط بلوغ من يحج عن
 الغير وانما اشترطت حرمة لانه القن ليس من اهل حجة الاسلام
 فهو كالصبي ثم بخلافه هنا انه يقرر **قوله** وكذا الصوم الهراكي
 حيث صح نذره بان لم يخف به ضررا او فوت حق كما في المنهج **قوله**
 النوع الثاني مدات تقدم انه ذكر منه ستة اشيا اربعة منها وانما
 ش **قوله** لان الله شرع يبيح اي متواكفين او لا وكذا قوله او ظفرين
 ويكره الامساك وحك الشعر نحو الظفار لا بالانامل ولو شكت
 في شعر هل انتفى بنفسه او بفعله فلا فدية لان الاصل سبلة الله
قوله في الاحرام اي قبل التحلل الاول ايضا اه عبد الله **قوله**

و محل ايجاب المداي او المدين **قوله** في الشعر اذ فيه وفي الظفر
 للجنس الصادق بالواحد والاشياء وقوله اذا اختار دما
 اي في كمال الفدية وتحمل في ذلك شعرات او ثلاثة اظفار
 فيخرج به ذبح شاة او التصد بثلثة اصع او صوم ثلاثة ايام
 قال تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فدية من
 صيام او صدقة او نسك اي دم فاذا اراد شعرة او ظفرا او شعرا
 او ظفرين بهوله لو فرض وانزلت ثلاث شعرات او ثلاثة
 اظفار ما اذا اختار ان قال كنت اختار الطعام قلنا له يجب عليك
 في الشعرة او الظفر صاع وفي الشعرة او الظفرين صاعان
 لان ذلك من جنس الواجب في كمال الفدية وهو ثلاثة اصع
 وان قال كنت اختار الصوم قلنا له يجب عليك في الشعرة او
 الظفر صوم يوم وفي الاثنين صوم يومين لان ذلك من
 الجنس كما مر وان قال كنت اختار الدم قلنا له يجب عليك في الوا
 وفي الاثنين مدان اذ ليس للدم شيء من جنسه يرجع اليه
 فتعين الرجوع الى الامداد لانها قد عهد التنويم بها في الاحرام
 هكذا قال المصنف هنا وفي شرح المنهج وهو قول ض تبع فيه
 جماعة والذي جرى عليه مرفي شرحه ببعالافنا والله ايجاب
 المد او المدين مطلقا سواء اختار دما على تقدير كمال الفدية ام لا
 فان خالف وفعل على هذه الطريقة لم تكف الصوم واما الصاع
 او الصاعان بدل المد او المدين فيجزي بالاولى فيقع المد
 او المدان من ذلك فرضا والباقي بطوعا وافق مرفي ذلك تلامذة
 العنادي وغيره وقرره شيخنا قال شروا وشكل الاول اياه
 يؤوله الى التحريم بين الصوم والصاع والمد ومعلوم ان المد
 بعض الصاع فيلزم عليه التحريم بين الشيء وبعضه وهو متفق
 واجيب بان ذلك معهود فان المسافر مخير بين الفطر والامام

ومن لا ينكره الجمع مخير بينهما وبين الظاهر وهذا الجواب
بان كلامه المقصود والتام والجمعة والظهور صلاة مستقلة
الآخرة ان نيتها مختلفة وكفى بهذا مما يخالف المدو
الصالح فانه لا مخرج بينهما للاتحاد بينهما ومن يعطيان اليه
فمحقق التخيير بينهما الى التخيير بين الشيء وبعضه من كل
وجه فلذا كانت المعتمد ايجابيه مطلقا اه بايضاح **قوله** وقتل
صيد حرمي اي ولو في الحل وقوله اوفي الاحرام اي وان لم يكن
الصيد حرميا بشرط ان يكون بريئا وحشيا ما كولا **قوله** وقطع
شجرة اي او قلعها بالاولى ولو اخذ غصنا من شجرة حريمه فاحرق
مثله في سنته بان كانت لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم
يخلق منه او اخلق لا مثله او مثله لافي سنته فعليه الضمان
فان اخلق مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كالوقوع
من شغور فنبت ويجوز اخذ اوراق الشجر بلا خيط لئلا يضرها
اذ خبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم
على جواز اخذ ثمرها سهرا **قوله** نظير ما مر اي في قوله وقيمتي
قيمة المد **قوله** كتقليم ظفرين الخ ليس مكررا مع ما مر للاختلاف
العرض اذ غرضه من ذكر ذلك هنا بيان انه من زيادته وذكره
ثم لما نسبته للشعريين في الحكم **قوله** وتركه مبني لتبني
اي وبان الثالثة والاربعه دم وان نفر النفر الاول تركه جنس
المبني اه قل **قوله** اوردى حصانين اي من الجموع الاخيرة
في اليوم الاخير كما مر النوع الثالث دم في سنة عشر موضعا
كما مر وكلها في الاحرام والمناسك اه **قوله** كقتل صيد اي مثلي
فيخير فيه بين ثلاثة اشيا ذبح مثله ويقصد به على مساكين
الحرم او اعطاهم بقيمته طعاما او صور لكل مد يوما فان
لم يكن مثليا خير بين شيئين يصدق بقيمته طعاما او صوم

فان انكر

فان انكره في القسمين صام يوما فدم هذا ادم تخيير وتعديل
ومثله قطع الاشجار الا ان كان الاول ضم احدها للآخر الصبي
هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن اخذه الى حبله والاصطياد
اخذ الشيء بحبله **قوله** ووطئ من تحرر وفيه شاة وقوله بعد
الافساد اي بالوطئ الاول اما قبله بان ووطئ ابتداء فيه بدنه
وقوله او التحلل الاول اي او بعد التحلل الاول خذ به الوطئ
قبل التحللين ففيه بدنه ايضا وفي بعض النسخ اسقاط النظم
الاول والمعنى عليها والوطئ بعد الافساد بوجده في الحج والعمرة
تحللان الوطئ بعد التحلل الاول فانه لا يوجد الا في الحج اذ ليس
للعمرة التحلل واحد وجوب الشاة او البدنة على الرجل دون
المرأة وان فسد نسكها بان كانت محرمة ميرة مختاره عالمه بالتحريم
كما في كفارة الصوم وفي عنه فقط سوا كان الوطئ زوجا ام سدا
ام وطئا بشبهة ام راينا اه افاده مرر والظن ان الشاة واجبة في
الوطئ المذكور وان تكرر وبدل لذلك قول ابن المقري في الاول
بروطئ شيء اي كرر ودم الوطئ ونحوه دم تخيير وتقدير وذكور
من افراد ذلك خمسة **قوله** شعرات بفتح العين جمع شعرة يسكنونها
واشار بالجمع فيها وفي الاظفار الى ان حكم ما فوق الثلاثة
حكمها كما فهم بالاولى كالوخلق شعرا سه وسعريته ولاء او
انك اظفار رديه ورجليه كذلك لرمه وذية واحدة لانه بعد
بغلا واحد افاده مرر وبعض ذلك ككلمة فلو قطع من شجرة بعضا
ومن اخرى بعضا ومن اخرى كذلك ولاء وجبت المقدية وكذا يقال
في الاظفار **قوله** دفعة واحدة اي بان يتخذ الزمان والمكان
عرفا اي مكان الاشارة لامكان الشعر وهو الرأس فان اختلفوا
عرفا وجب مد في كل شعرة او بعضها او ظفر كذلك فلو اخذ من شعرة
او ظفر ثلاثة اجزاء قطع الزمان او اختلاف المكان فلهذا

امداد كمال الاله ثلاثا في ثلاثه ارسنه او امكنه ولا في
وتوله كذلك اي دفعة واحدة **قوله** وتطيب اي للمحرم ذكر
كان او غيره ولو اخشم بما يقصد منه راحته الطيبه ولومع
غيرها مسك وعود وكافور وورس وورعقات وورحات
وررد وياسمين ويزجيس واس وغيرهما يطيب به
وسرط الرياحين كونها رطبه ومثلها الفاغبه وهي غير الحما
ويعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كرهت بنفسه
او ورد والمراد به نحو سنج يطرح فيه ذلك اما لو طرح نحو
البنفسج على نحو السمس فاحذر تحريمه ثم استخرج دهنه فلا حرمة
فيه ولا فديه وسوا في حرمة ما ذكرنا ان استعماله لذلك في
ملبوسه من ثوبه او غيره كتحق او نعل او في بدنه ولو باطننا
كامل او اسعاط او احتقات فيجب مع التحريم في ذلك الفديه
ان كان استعماله على الوجه المعتاد فلو شد نحو مسك او غيره
في طرف ثوبه فلا حرمة ولا فديه ويعتبر ايضا لو حوب الفديه
في كل من لو كون المحرم عامدا عالما بتحريمه وبالاحرام ويكونه
طيبا وان جهل وجوب الفديه في كل من انواعه او جهل الحرمة
في بعضها فاختار اقلها الا السكران لحرمة النظر حينئذ ولو
لطخه غيره بطيب غير اذنه فالفديه على الملتصق وكذا عليه
ان توافي في ازالته اه من مر **قوله** وليس الخ اي ليس فيخط
بضم الميم وبجهله على ما يعتاد فيه ولو في عضو بخياطة كقص
او نسج كرد او عقد كجبه لبد ولو ارستى بالمقيض او القبا
او التحق بها او اترى بالسر او بل فلا فديه ولو بكر الملبوس كان
ليس ثلاثه اثواب تكلمت الفديه ان ستر كل ثوب غير ما يستره
الاخر كان بعضهما اطول من بعض ولا فلا هلكنا سمعناه
من مشايخنا ونقله خضر **قوله** وترك الاحرام من الميقات الدم الواجب

فيه وفي نحوه دم ترتب وتقدير وذكر من افراد ذلك خمسة
قوله الا لم بعد اليه قبل تلبسه بنفسك ركنا كان كالوقوف
او سنة كطواف القدوم اما اذا عاد اليه قبل تلبسه بما ذكر
ولو بعد احرامه فلا دم عليه مطلقا ولا اثم بالمجاورة ان نوى
العود فان لم ينو اثم فيتوب الى الله تعالى اه ثمة المنهج **قوله**
او ترك طواف وداع او قصر نحو حائض اما هي فلا يلزمها شي وعساره
المنهج وشرحه ويجب على غير نحو حائض كنفسا طواف وداع بفراق ملكه
ويجب تركه من وجب عليه دم لتركه بنفسك واجبا واستثنى منه الملقين
بعض المرويات المتقدمة اه **قوله** او ترك مبيت ليالي من اي الثلاثة
او الاثنين وتعميل التفردات بآية الليلة الثالثة فقط لزمه مدان
كامر **قوله** او ترك الري اي رعي يوم النحر وايام التشريق اي ترك
ذلك كله او ثلاث ريات فاكروا لو سهوا فلا فرق بين المعذور
وغيره بخلاف المبيت فلا يلزم المعذور فيه الفديه كامر **قوله**
او ترك مبيت بمنزله اي بنا على المعتمد من انه واجب والمبيت ليس
بقيد بل المعتد بالحصول فيها الحظ من نصف ثلث من الليل للثقل
تسمى مبيتا اذا الامر بالمبيت لم يرد هناك بل لا يتم لاصلونها حتى
يمضي ربح الليل ويحوز النفع منها بعد نصفه ونقبة المناسك
كثيرة ساقه فسوح في التحقق لاجلها فمن لم يكن بها في النصف
الثاني بان لم يبيت بها او بان لم يكن تقربله ولم يقدر اليها فله لزمه
دم افاده في شرح المنهج وعلى القول بان المبيت سنة يكون الدم عند
تركه سنة ايضا **قوله** وقطع اي او قطع شجرة حرمية وقمتها فوق
قيمة المدين كالفهم مما مر **قوله** ففي الكثير اي فيجب في قطع او قلع
الشجرة الحرمية الكثير بان تسمى كبيرة عرفا بقدره سواء اختلفت
ام لا واليدنه في معنى البقرة وانما لم يسمى بها عن البقرة ولاعت
الشاة في جز الصيد لمراعاهم المثل بخلافه هذا اه مر **قوله** وفي

الصغيرة منها الى ان قاربت سبع الكبيرة فان صغرت جدا ففيها
 فان جاورت سبع الكبيرة ولم تنفث الى حد الكبر وحيت ساة
 اعظم من الواجب في سبع الكبيرة قاله مرور المعتمد في الشاه والبق
 والبدنه الاخر في الاضحية وكذا سائر ذوات الحج الاخر الصيد **قوله** ان لم
 يكن المتمتع والقارن من حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه
 وهم من مساكنهم دون مرحلتين من الحرم لقرينهم منه والقريب
 من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت
 حاضرة البحري قريه منه والمعنى في عدم لزوم الدم لهم انهم لم
 يجاوروا الميقات فمن جاور الميقات في الافاقيين ولو غير مريد
 تنسكا ثم بدله فاحرم بالعمرة قرب دخوله مكة او عقب دخولها
 لزمه دم التمتع لانه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان ومن
 اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا
 المسجد الحرام بعد عامهم هذا او بقى من شروط لزوم الدم ايضا
 عدم العود للاحرام بالحج الى ميقات فاذا عاد اليه واحرم بالحج
 فلا دم وان يعتمر المتمتع في اشهر حج عامه فلو وقعت العمرة
 قبل اشهره او فيها والحج في عام قابل فلا دم وكذا الواحدر بها في غير
 اشهره وان بجميع افعالها في اشهره ثم حج افاده في المنهج وشرحه
قوله ونوات تنسك اي حج لانه الذي يتصور فوته نفوات
 الوقوف بعرفة واما العمرة فلا نفوت اذا لا اخر لوقتها قال في
 المنهج وشرحه وعلى من فاته وقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة
 ودم واعاده فور الحج الذي فاته نفوات الوقوف تطوعا كان
 او فرضا اه قال مرور المراد بالاعادة معضاها اللغوي وهو الادا
 اه **قوله** واحصا عنه اي المنسك بعد ويمنعه من جميع الطرق
 او مرض فيجب عليه ان يدخ ما يجزي في الاضحية ويجلج مع
 الشيه فيها لاحتمالها لغير التحلل وسياتي ايضا في ذلك في موضعه

قوله وانساده اي للمنسك بوطى فيحرم بالاجتماع على المحرم
 احراما مطلقا او حج او عمره او بهما ولوليهم في قبل او دبر يدرك
 متصل او مقطوعه ولو من بهمة او بقدر الحسنة من فاقدها
 حتى يحرم على المرأة الحلال تملك المحرم منه ويحرم على الرجل
 الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرط الاخت
 له قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي ترفثوا
 ولا تنفسوا فلفظه خير ومعناه الهوى اذ لو بقى على المحرم
 امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق قطع مع ان ذلك
 وقع كثيرا اذ الحاصل في النهي الفساد والرفث نسره ابن عباس
 بالجماع ثم مر **قوله** ففيه الانسداد بالوطن بدنه على الرجل دون
 المرأة فليس عليها سوى الاثم اه شر المنهج وتقدم ايضا **قوله**
 فانسداد العمرة اي مفردة اما غير المفردة فتابعه للحج صحة وفساد
 وقديه افاده في شر المنهج **قوله** لسراي شعر راسه او خيشه بدهن
 ولو غير مطيب كزيت وسمن وزبد ودهن لوز نفى ذلك الفدية
 ومثل ذلك بقية شعور الوجه كحاجب وعنفقه بخلاف شعور
 بقية البدن افاده في شر المنهج **قوله** بيان انواع هذه الدما اي
 انها اربعة كسياق مع بيان افراد كل نوع وحكمه من كونه دم تربيب
 او تحبير وتقدير او تعديل وكونه يجب الاطعام او الصوم بدله
 على ما سياق وانما ذكرت الفدية هنا لمناسبه الكفارة
كتاب الصوم ويقال الصيام واصله
 صوام فقلبت الواو ياء للمكسرة قبلها وكل منهما مصدر صام ونرض
 في سبعين في السنة الثانية من الهجرة يصام على الله عليه وسلم
 تسع سنين لان مدة مقامه بالمدينة عشرين سنين وعمله ثلاث
 عشرة سنة والتسع كلها نواقص الاسنة تكامله وقيل اربعة نواقص
 وخمس كوامل **قوله** ومنه اي نذرت للرجل صوما ومنه ايضا

قول العرب وقت المهاجرة صام النهار لا مساك الشمس فيه عن
السير وفرنس صائم اي وافق قال النابغة الدسوقي
خيل صيام وخيل غير صائمه تحت العجاج واخرى تعلك النجاء
اه اي خيل مسكه عن السير والكروا الف وخيل غير صائمه اي
غير مسكه عن ذلك بل سانه للكر والف وقوله تعلك النجاء اي
تمضح لجرها متهمه للسير والكر والف **قوله** صمتا اي اسماكا عن
الكلام ولو عير به لكان اول كالا يخفى **قوله** وشرعا اسماكا الخ
هذا التفريق يشتمل على اركان الصوم وشروطه صريحاً وصحفاً
فالاسماكا ركن اول وهو يستلزم المنسك اي الصائم الذي هو
الركن الثاني وقوله على وجه مخصوص دخل فيه النية التي هي
الركن الثالث وكذا شروط الصحة والوجوب من كون المسماكا
جميعها قابل للصوم من مسلم حيز مطبق للصوم مسالم من الحيض
والنفاس والولادة ولو بلابل في جميعه ومن الاعما والسكرفي
بعضه ومن كون النية ليلا في الفرض وغير ذلك **قوله** كتب
اي فرض اخذ من على والامر بعده اعني فليصمه وقوله كما كتب
على الذين من قبلهم قيل ما من امة الا وقد فرض عليهم رمضان
الا انهم صلوا عنه قال الحسن كان صوم رمضان واجبا على
اليهود ولكنهم تركوه وصاموا بدله يوما من السنة وهو يوم عاشوراء
زعموا انه يوم اغرق الله تعالى فيه فرعون وكذبوا في ذلك الصادق
المصدوق تبين صلى الله عليه وسلم وعلى انصاره لكنهم
بعد ان صاموه زمانا طويلا صا د فوافيه الحر الشديد وكان
يشق عليهم في اسفارهم ومعارسهم فاجتمع رأي علمائهم وروسائهم
ان يجعلوه في فضل الربيع لعدم تقيده وراذليه عشرة ايام كفارا
لما صنعوا فصارا ربيعاً ثم ان ملكاً مرض فاجعل لله ان هو يري
ان يصوم اسبوعاً فيرى فزاده اسبوعاً ثم جاء بعد ذلك ملك

فقال

نقال ما هذه الثلاثة فاتم حسنة اي انه زاد الثلاثة باجتهاد
منه وهذا معنى قوله اتخذوا اخبارهم ورهبانهم ارباباً من
دوت الله وقيل اول من صام رمضان نوح عليه السلام لما خرج
من السفينة وقيل غيره لك وعلى هذا التشبيه من كل وجه
اعني في وجوب الصوم وكيفية ايامه وخصوص وقته وقيل لم يجب
خصوص رمضان الا على هذه الامة والواجب على الامة السابقة
صوم اخر وعليه التشبيه في اصل وجوب الصوم لاني كمية ايامه
وخصوص وقته وقوله اياماً منصوب باضمار صوموا لالة الصيام
عليه والمراد بتلك الايام رمضان وجميعها جمع قوله في قوله معدوداً
ليهودها وليس منصوباً بالصيام المذكور في قوله كتب عليكم
الصيام المفصل بينهما والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله
ولا يتقوت لانه معموله محذوف تقديره تتقوت المعاصي
قال ابن عبد السلام رمضان افضل الاشهر حديث رمضان
سيد الشهور **قوله** وقوله من شهد منكم الشهر فليصمه
ثببات الشرط وهو العلم بالوقت وان الكتب في الاولى على سبيل
الفرض كما مر ومعنى شهد حضوراً او علم او ظن بقوله غيره
والحاصل ان صوم رمضان يجب باحد امور اربعة كمال شعبان
ثلاثين يوماً او رؤية الهلال في حق من رآه وان كان فاسقاً
او يوثقها في حق من لم يره بعدل شهادة او اخبار عدل روايه مؤثقة
سواء وقع في القلب صدقه ام لا خلافا لما ذكره في شرح المنهاج وان
تبعه بعض الحواشي هنا وغير مؤثوق به كفا سبق ان وقع
في القلب صدقه ولو رآه فاسق جهل الحاكم نسقه حار له الاقدام
على الشهادة بل وجب ان يوقف ثبوت الصوم عليها ويعمل
الحاسب بحسابه سواء قطع بوجود الهلال ورويته او بوجوده
وامتناع رويته او بوجوده وخوار رويته فله الهلال ثلاث حالات

وعمل الحاسب بحسابه شامل لها واذا صمنا بروية عدل او عدلين
ثلاثين افطرونا وان لم نزال لاله بعد ها وان روى بحمل لرحمة
مخلافه بجماله ويحصل القرب باعتماد المطلاع قال بعضهم بان
يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في البلد ينت
في وقت واحد كبغداد والكوفة فان غروب شئ من ذلك او طلع
في احد البلدين قبله في الاخر او بعده لم يجب على من لم يرو بروية
البلد الاخر كالخارج والعراق ومصر حتى لو سافر من احد البلدين
الى الاخر فوجدهم صائمين او مفطرين لرسمه موافقتهم في اول
الشهر واخره وهذا امر مرجعه الى طول البلاد وعرضها وسواقيت
المسافة او بعدت ولا نظرا الى سافة القصر وعدها واعلم انه
مضى حصلت الروية في البلد الشرقي لزم رويته في البلد الغربي
دون عكسه اه وهذا بيان لاتحاد المطلاع عند علماء الفلك والذي
عليه الفقهاء في اتحاد المطلاع ان لا تكون مسافة ما بين المملكتين
اربعة وعشرين فرسخا من اي جهة كانت فان كانت مسافة
ما بينهما كذلك كانت مطلاعها مختلفا بعد علماء الفلك جميع الاقليم
المصري مثلا مطلاعهم متحد وعند الفقهاء ضابط اتحاد ما علمت
اه ذكره ح ل على المنهج وقرر شئنا عطية **قوله** شرط صحتها
مفرد مصنف فيعم ولذا صح الاخبار عنه باربعة ومثله يقال فيها
بعد واستاريد **كروا** ربعة الى ان الخبر مجموع الامور المذكورة
وان العطف ملاحظ قبل الاخبار فليس فيه حذف الخبر من
المتن لان ذلك لا يجوز هذا ولا يلزم من الصحة الرجوب
الاترى ان الصبي يصح منه الصوم ولا يجب عليه **قوله**
اسلام اي في الحال فلا يصح من كافر اصلي ولا مرئيد بخلاف
الاسلام فيما ياتي فان المراد به الاسلام ولو فيها مضى فيشمل
المرئيد **قوله** وعقل المراد به التمييز فيخرج به المجنون ويحلوه

والصبي

والصبي اذا تميز عنده وليس المراد به العقل العربي لانه
لا يخرج به ح الصبي ولو غير بالتكليف بدل العقل لكان اول
لشؤله من ذكر واورد على هذا الشرط النائم والمجنى عليه والسكران
اذا افاق لحظة من النهار فانهم لا يميز عندهم مع صحة صوم الاول
مطلقا والاخرين بالشرط المذكور واجيب بان المفهوم فيه تفصيل
فلا يعترض عليه به اي لان عدم التمييز ان كان لغيره مطلقا
اولا عما او سكر صح ان وجدت افاقة لحظة من نهار او جنون
لم يصح مطلقا كنفاً وكذا الولادة ولو لم تعلق او مضى وان
لم ترد ما يحرم على المجانن والنفوس الماسكان لنية الصوم والافلا
يجب تقاضي مفطر وكذا نحو العبد الكفا بعدم النية اه روى
واعلم ان هذه الشروط الثلاثة يقتدر وجودها في جميع النهار
فلو ارتد او زال تمييزه بجنون او وجد نحو الخبيث في جزء
منه بطل صومه وعبارة المنهج وشرحه وشرطه اسلام وعقل
ونفا عن نحو خبيث كل اليوم فلا يصح صوم من انصف بضد شئ
منها في بعضه كالصلاة اه فكان الاولى ان يقيده هنا بالقيده
المذكور ثم وعلم بالوقت المراد به ما يشمل الظن من استعمال
اللفظ في حقيقته وصحانه او من باب عموم المجاز ايج
استعماله في امر عام مجازاً ثم المناسب لحدوث ذلك الاولى في قوله
ولا من جهل دخول وقت الصوم ان يراد بالعلم بالوقت
عليه بطريق من الطرق السابقة من كان شعبان ثلاثين
يوماً او روية الهلاك الى اخر ما مر والناسب لما ذكره اولاً من
كون الوقت اعم من تغيير اصله بالسهرة ان يراد بالعلم بالوقت
العلم بكونه قابلاً للصوم ليجرح نحو العبد قبيح مقتضى كلامه
شأن فكان الاولى ان يقول في المجزئ ولا من لم يعلم كون
الوقت قابلاً للصوم **قوله** وهذا اعني المصل من فروضه

اي اركانه اي مع ان المناسب ما هنا وهو عده من الشروط
لانطباق ضابط الشرط وهو مكان خارج الماهية عليه وقوله وغير
عنه بالعلم بالشهر اي مع ان التغيير بالوقت اعم لشموله ما لو
نذر صوما معينا او صوم الاثنين والخميس فيشرط في صوم ما ذكر
العلم بكون الوقت اي النهار الذي يصومه قابلا للصوم يخرج
العيد وايام التشريق كما مر بخلاف ما عده به الاصل فانه لا يشهد
ذلك بل هو خاص برمضان فالاعتراض عليه من وجهين كان
قوله فلا يصح صوم كافر اي اصلها كان او مرتدا ولو في اشاء اليوم
فلو قضاؤه بعد اسلامه لم ينعقد ومحل في غير اليوم الذي
اسلم فيه اما هو فيستحب قضاؤه ولا يجوز له سئل اعانته على ما
لا يحل عنده كالحل والشرب في النهار بضيافة او غيرها واذا
ترك المسلم صوم رمضان مع اعتقاده وجوبه كان قال الصوم
واجب على ولكن لا الصوم لا يقتل بل يحبس ويمنع الطعام
والشراب نهالا لتصل له صورة الصوم ورجا حمله ذلك على
تبييت النية فتحصل له حقيقة الصوم فان تركه حاد الوجوه
كفر لانه مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ما لم يكن جاهلا
معدورا القرب عهده بالاسلام او انشابه بعيدا عن العلم
ولو اعتقد من انواه مسلمات كفر في اشاء صومه لم يضر وعند
النية لم ينعقد بخلاف ما لو اعتقد ذلك في صلاته فانه يضر
مطلقا سوا في الاشاء او عند النية لم ينعقد والفرق ان الصلاة
تأثر بنية الابطال مطلقا واعتقاد ذلك وان لم يضر به مرتدا
لعدم تكليفه ابطالها ولا كذلك الصوم ومثله الوضوء
والاعتكاف والجماع **قوله** لم يفق بضم الياء من افاق قيد في المعنى عليه
ومثله السكران ولو تعدى بابتسار ان يبييت النية لم يلزم
بخلاف النائم فيصح صومه مطلقا حيث يبيت النية لئلا ينعكس

المجنون

المجنون فلا يصح صومه مطلقا ولو جرت لحظة كما مر والفرق
بين من ذكر ان المجنون اسد استيلا على العقل من غيره فتا في
الصوم مطلقا واليوم اضعف استيلا من غيره فلم ينافه مطلقا
واستيلا الا على السكر فوق استيلا النوم ولذا اوجب قضا الصلاة
الفاسدة بخلاف الفاسدة بالانها ودون استيلا المجنون بفضل
نيهما ان استغرقا النهار ضارا لا فلا وعبارة مر مع منق المنهاج
والظاهر ان الاعمال لا يضر اذا افاق لحظة من نهار اي لحظة
كانت اكتفا بالنية مع الافاقه في جبر لانه في الاستيلا على العقل
فوق النوم ودون المجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر منه
كالنوم لا الحقا الاضعف بالا قوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقه
في لحظة كافيه ثم قال ولو مات في اشاء النهار بطل صومه كالومات
في اشاء الصلاة وقيل لا كالمومات في اشاء سكره ولو شرب السكر
ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضا وان صحى في بعضه
فهو كالاعمى في بعض النهار اه والمتبادر من قوله اي لحظة
كانت الاكتفا بافاقة المعنى عليه او السكران مع طلوع النحر
او الغروب لانه يصدق على ذلك انه لحظة من نهار **قوله** ولا من
دخل دخوله وقت الصوم اي لم يعرف دخوله بان ظن عدم دخوله
او استوفى المرات عند كثر على ما فيه **قوله** وشرطا وجوبه
ثلاثة اشياء اذ في شئ المنهج شرطان وهما الصحة والافاقه وخرج
بالاول المريض اي مرضا يرجح رده حيث ضره الصوم فلا يجب
عليه وان لزمه القضا وبالنسبة الى المسافر سقر قصر ثم قال
وجوبه عليها وعلى السكران والاعمى عليه والحائض وخوها
عند من عجز به وجوب اعتقاد سبب لوجوب القضا عليهم اه
والسبب هو كمال سفاهة ثلاثين يوما الى ما مر وما خرج بالصحة
خارج بالاطاقه لان المراد الاطاقه حسا او شرعا كما عده به

في شرح المذهب ايضا ولا شك ان المريض الذي يرجى بروه وبصره
 الصور غير مطبق فلم يحالف ما خرج به ما خرج بالاطاقة الامن
 حيث لزوم القضا فلفظ ولعل نكته اسقاط ذلك هنا ما ذكر **قوله**
 اسلام اي ولو فيما مضى فيسقط الرد لانه مخاطب بالاداء المأمور
 لسبق اسلامه فهو من استعمال اللفظ في حقيقته ومعانته
 لعلاقة اعتبار مكانه والفزينة قوله بعد فلا يجب على كافر اصيل
قوله وتكليف اي بلوغ وعقل وبها عرفت انتهاء معناه
 انه لا يطالب اي مناطب ادا امان الشارع فهو مناطب طلب
 ادا بان يسلم فياخذ به دليل معاقبته عليه في الاخره وما ذكره
 المحقق هنا تبعا لظاهر كلامه قال من انه غير مطالب به من
 الشارع طلب ادا غير مناسب **قوله** كالمسلم بتبنيه للمنفى للنفى
 والمدعى لا يطالب به مطالبه كطالبة المسلم فالمطالبه المذكورة
 منتفیه والموجود مطالبه غير ها **قوله** والاي والافقولا انه
 لا يطالب به بان قلنا انه لا يطالب فلا يصح لانه مخاطب اخرج
 وقوله بفروع الشريعة اي الجمع عليها دون المختلف فيها
 كما مر وما عاقب عليه تركه تركه الفطر لانها وان لم يجمع عليها
 لكنها صارت كالجمع عليه بل صرح بعضهم بانها يجمع عليها **قوله**
 على الاصح اي في الاصول وقوله ولا على صبي خرج بالبلوغ
 الداخل تحت التكليف اي لا يجب عليه وان صح منه اذ لا يلزم
 بين الصحة والوجوب كما مر وقوله بمنع اخرج بالاعتقل
 الداخل تحت ما ذكر ايضا ولا فرق في عدم الوجوب على الثلاثة
 المذكورة بين ان يحصل منهم تعد او لا اما القضا فيجب على السكران
 سكر مستغراقا والغنى عليه مطلقا لكن على النور عند التعدي
 وعلى التراخي عند عدمه ويجب على المجنون عند التعدي
 قرره شيخنا عطية خلافا ما ذكره قال هنا وقوله ولا على من

لا يطبقه

لا يطبقه محذور الاطاقة **قوله** لا يرجى بروه قيد للبرء والخراج
 بعده ولا فلا يجب على من يرجى بروه ايضا وان لزمه القضاء بعد
 الصحة اه قال **قوله** ويلزمه لكل يوم مدفان اخرجه في حال
 مرضه كفاء وان يرجى بروه وان لم يخرج استقر في ذمته وبكفيه
 اخراج المدوان يرجى بعد ذلك فلا يلزمه الصوم خلافا لما ذكره
 قال هنا وبشارة مردوانا لم يلزم من ذكر قضا اذا قدر بعد
 ذلك اسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو المخرج في المجموع
 من ان التذرية واجبه في حقه ابتداء لا بد لاهن الصوم ومن ثم
 لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه
 قضاؤه ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه واذا عجز عن الفدية
 ثبتت في ذمته كاللغاره اه باختصار وتقدم نظره في باب الفدية
قوله وفرضه مبتدأ وهو مضاف اي فروضه فصح الاخبار عنه
 بثلاثة كما مر نظيره ويصح عطف فرضه على وجوبه اي بشرط
 مرضه بغيره مفروضه اي المفروض منه ولو نذر ان كان
 تقصير المولى لقوله اي تركه يبعده وينافي به ايضا قوله بعد
 وصائم وترك منظره بياض في النفل ايضا وكذا النية نعم
 قوله ليلا خاص بالعرض كما ذكره وايضا فالمدكورات ليست
 شروطا بل اركان فان اريد بالشرط ما لا بد منه كان تكلف
 لا داعي اليه فالمعتك الوجه الاول **قوله** نية بان يستحق ذات
 الصوم اي الامساك ويقربها بالنية اي بقصد نيته وتحققه
 واليقاض به ولو تكرر لصوم او شرب لرفع العطش عنه فمالا
 او امتنع من الاكل او الشرب او الجماع خوف طلوع الفجر كان نية
 ان خطر الصوم بباله بصفاة الشرعية لتضمن كل منها قصد
 الصوم وانما اشترطت النية فيه مع انه ترك وهي لا تجب في
 التروك لانه كفي قصد لقطع الشهوة والتحق بالعقل فحلت القلب

ولا تكفى باللسان تطعانا لا بشرط التلفظ بها قطعاً **نعم**
يوسد ذلك ليساعد اللسان القلب ويعلم من كونه محلها ما ذكر
انه لو نوى الصوم بقلبه في انشاء الصلاة صحت نيته وكالصوم
في ذلك الاعتناء على المعتمد ونحوه نية الصوم ايضاً حال الجماع
بخلاف نية الحج والعمرة والفرق انه لو صحت نيتهما احصاها
بالعبادة في حال جماعه ولا كذلك نية الصوم فانه لا يتكسب
بالصوم الا بعد ما علم من اشتراط تبينها في الفرض واشتراط
عدم المنافي بها في التقليل فلم يلزم من اقرار نية الجماع
التكسب بالعبادة اذ لا يتكسب بها الا بعد الفجر فافترق الصوم
مع ما ذكر وان كان كل نفسه الجماع بعد انقضاءه ونحوه النية
وان اتي بعد ما مناف للصوم كان جامع او استقاء او حرام
حاضت المرأة او نفست وقد غم في الليل اكثر الحيض او النفاس
او تم قدر عاداتها فيه وان لم ينقطع الدم بينهما خلافاً لما ذكره في
المنهجي لان الزنا على ذلك استحاضه بخلاف ما لو اتي بمناف
للنية كان رفضها او ارتد بعدها ولا يصح **قوله** ليلا اي بين
الغروب وطلوع الفجر **قوله** لكل يوم فلو نوى ليلة او رمضان
صوم جميعه لم يكن لغفر اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل
له صوم اليوم الذي نسيها فيه عند ما لك كما ليس له ان ينوي
اول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند اي حنيفه
وواضح ان محله ان قلده والا كان يتكسب بعباده فاسده في اعتقاده
وهو حرام ولو شك بها اهل نوى ليلا او لافان تذكر قبل
الغروب قال الا ذرعي او بعده او بعد ستين يوم والاف لا
ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح لان الاصل
عدم وقوعها ليلا اذ الاصل في كل حادثة تقديره باقرب من
مخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر او لا لان الاصل عدم

171
اما لو شك هل طلع الفجر او لا ثم نوى فانه لا يصح للتردد في
النية فالخاص ان اذ اطر السك في طلوع الفجر بعد النية لم يصح
وان سبقها ضرر ولو شك بعد الغروب اي بعد فراق صوم اليوم هل
نوى او لا ولم يتذكر لم يؤثر لمصلحة اعاده الصوم بخلاف الصلاة
ولا يرد ان العلة المذكورة موجودة في الحج مع وجوب اعادته لانه
وظيفة العمر فاحتبط له **قوله** ولو نوى قبل الغروب او مع طلوع
الفجر لم يجزه لظاهر خبرنا اما الاعمال بالنيات اعادة نوى ومثل
النية في رمضان نوى الصوم عند من رمضان فلا بد من الاتيان
بقوله من رمضان على المعتمد لان التعيين شرط في نيته ولا يحصل
الا بدلك لا يحج ذكر الغد فان جمع بينهما كان اكمل فالغد مثال
للتعيين ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال
للتعيين وعبارة المنهجي وشرحه وكما هي اي النية ان ينوي صوم
عذ عن اذ افرق رمضان هذه السنة لله تعالى باضافة رمضان
وذلك لتبين عن اضدادها قال في الروضة ولفظ الغد اشهر
في كلامهم في تفسير التعيين حيث قالوا بان ينوي صوم غدا
وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين اي لا يتوقف التعيين
عليه ولا يحصل صوم رمضان مع الانتصار عليه واما وقع ذلك
من نظرهم في التثبيت حيث قدره بتفسيره الاول ابقاء النية
ليلا والثاني نية الغداه بزيادة فالمراد ويستثنى من وجوب
التعيين ما لو كان عليه قضا رمضان او صوم ذل او كفارة من جهات
مختلفة فنوى صوم عذ عن قضاء رمضان او صوم ذل كفارة جاز وان
لم يعين عن قضاهما في الاول ولا النوع في الثاني لانه كله جنس واحد
ولو نوى صوم عذ وهو يعتقد الاتيان فكان الثلاثا او صوم رمضان
هذه السنة وهو يعتقد هاسنه ثلاث فكانت سنة اربع صح صومه
والعبارة بالظن البين خطأ وبخلاف ما لو نوى صوم الثلاثا

ليلة الاثني عشر ولم يحظر به السنة الحاضرة لانه لم يعين الوقت
الذي يؤكل فيه ليلة ولو نوى صوم عند مثل يوم الاحد وهو غيره
صح على الوجه في الغالط دون العامد لتلاعبه ولوعين سنة
او يومين واخطافات لا حط مع ذلك لعدم يضر مطلقا والاضر
ان غلط بالتقدم ولو صام يومين احدهما نفل والاخر فرض
ثم علم انه لم ينوي احدهما ولم يدر اهو الفرض او النفل لزمته
اعادة الفرض واقل النية في المتدور وان لم يعين نوعه وفي
الكفارة شبه الكفارة وان لم يعين نوعها به باختصار وزيادة
قوله لم يبين المصام اي نية والمراد بتبنيها اي قاعها
في اخرجها الليل من الغروب الى الفجر كما مر بقوله فلا يصيام له
اي صحيح كما هو الاصل في المنفى من توجهه الى الحقيقة خلافا
للمنفية فلا يصح صومه عن رمضان بل الاطلاق ولا نفلا على
الوجه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان
لا يقبل غيره ومن سمى كان الوجه فيما لو نوى في غير رمضان
صوم خوقضا او نذر قبل الزوال انعاده نفلا ان كان جاهلا
افاده مرروا الخبر المذكور دليل لقوله ليلة الذي هو معنى التبييت
الواقع في كلام غيره واما قوله لكل يوم قد ليله ظاهر الخبر ان
ظاهرة التبييت لكل يوم لعدم المحض ودليله ايضا ان كل يوم
عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما ينافي الصوم كالصلاة
يتخللها السلام وهذا اي وجوب ايقاع النية ليلا بمعنى وجوب
التبييت وقوله في الفرض اي ولو نذر او نفلا او كفارة او كان
الناوي صيبا او امر به الامام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفل
يشترط فيه التبييت الى الصوم الصبي فيلغزبه وبنالك لنا صوم
نفل يشترط فيه تبييت النية **قوله** اما صوم النفل اي وان
وجب اتمامه بنذر او غيره اه فله **قوله** فيكفي فيه نية بالتهار

قبل الزوال الى الوعلق طلاقا بفطر زبد قبل الزوال فقبل لا يقع
حتى تزول الشمس وهو غير ناو لتحقق المعلق عليه ولا يكفي
نية صوم الزوال كما لا تكفي مع الفجر والمعتمد الوقوع بالفجر
فاذا نوى الصوم ولم يتعاطى مفطرا الى الزوال تبين عدم
الوقوع كالمعلق بمضها فانه بروية الدم يحكم بالوقوع فاذا
انقطع قبل اقله تبين عدم الوقوع افاده **قوله** قبل الزوال
وقيل تكفي بعد الزوال قياسا على ما قبله حكاه في المنهاج **قوله**
شرط انتفا الموانع قبلها اي قبل النية وعبرة المنهج وشرحه ان لم
يسبقها مناف الصوم كاكل وجوع وكفر وخبث ونفاس وجنون
والا فلا يصح الصوم اه وخرج بالمنافي ما لا ينافيه قال مرروا
اصح ولو ينو صوما ثم تضرعت ولم يبالغ فسبق ما اذا المضضه
الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح فكذلك ما لا يبطل الصوم كالاكراه
على الاكل والشرب قال النووي وهذه مسئلة نفيسة وقد طلبتها
سنيك حتى وجدتها فله الحمد ومثل ذلك ما اذا بالغ لانه نجسا
فيه او اذقه فسبقه الما فانه لا يضر كيايات اه بزيادة ومن المعلوم
ان ما لا ينافي الصوم لم يدخل فيما ينافيه فلا وجه لاستثنا بعضهم
له من هذا ويستفاد من كلام المنهاج قوله بصحة الصوم بعد
تقدم المنافي حيث قال والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من
اول النهار قال مرروا مقابل الصحيح لا يشترط ما ذكره **قوله**
كالعاقبة في البيع الخ وانما لم يعدد المصلي ركنا في الصلاة لان لها
صوره في الخارج ممكن تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل
ولا كذلك من الصوم والبيع فانها امرات غدييات اي وجود
لها خارجا فلا يمكن تعقلها بدون الصائم والعاقبة فحسب
عده ركنا في كل منهما **قوله** وترك مفطر هو معنى قول غيره وامساك
عن المفطر **قوله** وغيره عطف على تناول اي غير تناول الطعام

أهم من أن يكون تناوله غير طعام أو دواء أو شئ في غير مخرج
غير النعم كادخال عود في اذن أو جراحه أو اخراجا كاستقاءه و
هذا أولى من عطنة على طعام إذ لا يشمل في الصورة الأولى
من الصور الثلاث المذكورة **قوله** أربعة اشياء أي باعتبار وصفه
من وجوب وندب الح و لم يذكر من جملة ذلك المباح لأنه الصوم
لا يكون كذلك وأما قول المحقق لأن مكات الأصل فيه النذب لا تقتر
المباحه وصوم غير رمضان الأصل فيه النذب ففيه نظر لاقتضائه
أن هذه الأوصاف المذكورة لشي واحد أصله النذب وطرا له
الوجوب والحرمة وغيرها وليس كذلك بل الموصوف بالنذب
غير الموصوف بالوجوب وغيره كما هو واضح **قوله** ومكره الأدب
ما يشمل خلاف الأولى لما ساق من قوله وصوم عرفه للحاج خلا
الأولى **قوله** ثلاثة أنواع ذكر من أفراد الأولى خمسة ومن
أفراد الثانية كذلك ومن أفراد الثالثة اثني عشر فالجمله
اثنا وعشرون **قوله** أو لا كعترا الأولى العكس بأن يقول من
أن يكون التتابع **قوله** ما يجب تتابعه أي مالا يحصل المقصود
به إلا إذا كان متتابعاً أهم من أن يكون التتابع شرطاً لصحته
كمضات أو لا كغيره وليس المراد ما يحرم الإفطار فيه ولا
الاختصاص برمضان إذ كفاية نحو القتل يجوز الإفطار فيها ولا يحرم
غايته أنه إذا افطر لم يحصل المقصود وهو التكفير وكذا يقال
فيما يجب تفرقه فالمراد به مالا يحصل المقصود به إلا إذا كان
متفرقاً وليس المراد به حرمة الصوم متتابعاً فيه لأنه الممتنع
مثلاً إذا صام ريادة على الثلاثة حان لكثرة لا يحسب ما زاد على
العشرة **قوله** وهو صوم رمضان الح التتابع فيه غرض لأنه
أما جاز من ضروريات الوقت ولذا كان تركه مقتضياً للآثم
نقط ووجوبه لدفع ذلك مع أجزاء المهرق بخلاف تتابع غيره

فانه

فانه إذا كان تركه مطلقاً ووجوبه للاعتداد بالصوم
ففضل الفرق بينهما **قوله** شرط فيه تتابع فإذا افطر يوماً بطل
تتابعه وحسب ما صامه نفلاً مطلقاً أن افطر يوماً أو جاهلاً
ولاً فلا **قوله** تمتع هو تقديم العشرة على الحج والقران الآخرهما
معاً أو بعده ثم يحج قبل شروعه في شئ من أعمالهما على ما يأتي
فيجب على كل من الممتنع والقران دم بشرطه فإن عجز عنه صام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع **قوله** وفوات نسك بان
فاته الوقوف بعرفة واستكمل ما هنا من الصور في صلاته
وفي ترك خوطواف الوداع بان رزمن الح انقضى فكل من يقال
ثلاثة في الحج واحاب عنه البلقين بان كونها في الحج فيما يمكن
فيه ذلك كالثلاثة الممتنع والقران بان أحرم قبل يوم عرفة بأربعة
أيام فأكثر ما عيره فالمراد بكونها في الحج أنها في مكة أه خضر **قوله**
وترك واجب فيه أي النسك كتركه الآخر من الميقات أو الري
أو المبيت عني أو مجرد لفته أو طواف الوداع فيدخل تحت ترك
الواجب خمسة تضم للثلاثة المتقدمة فالجمله ثمانية أشار لها
ابن المقريء بقوله أو لها المرتب المقدار تمتع قوت الح **قوله** يفرق
فيها أي في هذه المواضع بين الثلاثة والسبعة وأما نفسه
الثلاثة أو السبعة بجوار التتابع والتفريق والأولى قال
في المنهج وسن تتابع كل من الثلاثة والسبعة إذا وقضاه مبادء
للواجب أه وبصور كون السبعة فصلاً بان يموت قبل فعلها
فيفعلها الولي عنه على القديم فيندب له التتابع قال من رزمن
لوا حرم بالح من سادس الح لزمه أن يتابع في الثلاثة لضيق
الوقت لا للتتابع نفسه أه **قوله** أي التتابع والتفريق
قدم التتابع لأنه افضل **قوله** وهو تضار مضات أي وقد فات
بعدد ولم يضيق الوقت بان كان بينه وبين رمضان أكثر

من رايته اما اذا فات بلاعدرا وضاقت الوقت عنه فيجب
تتابعه ولم يذكره المصنف في قسم ما يجب تتابعه لان المتتابع
فيه عارض بسبب ما ذكر **قوله** وكفارة جماع الخ ولو صام الغريب
عن الميت كفارة يجب تتابعها لم يلزمه المتتابع كعناش وفي باب
الحيض لبعضهم تقلل من مر وهو الحق فلا وجه لتردده هنا وقوله
في احرام اي واقع في حال احرام اي قبل الخلل الاول فالجماع مفسد
فيجب به بدنة فبقره فبيع شاة فطعام بقية البدنة فصوم رعت
كل بدنة ما قاله في شرح المنهج **قوله** وكفارة ميت اي يتابع في هاتين
الثلاثة او يفرق كما ذكره المؤلف فيما مر **قوله** وفدية الخ اضاف الفدية
لثمانية انواع خمسة منها دمها دم تخير وتقدير اثنتان وهما الصيد
والاستحباب ودمها دم تخير وتقدير واحد وهو الاحصار دمه دم
ترتيب وتعديل وتقدم مادامه دم ترتيب وتقدير فقد اشتمل
كلامه على انواع الدماء الاربع **قوله** او لحينه الاولى ان يقول وجهه
ليشمل بقية شعوره على ما هو المعتمد افادته في **قوله** مطلق اي
عن المتتابع والتفريق فلم يقيده واحد منهما **قوله** والنفل من الصوم
محل كونه نفلا ما لم يقع في واجب كان يقع اثناء رمضان او كفارة
او نذر لان الاستكفار منه مطلوب السات والنات ابدا فان لا الطلب
والالفسد المعنى كما لا يخفى ووجه التعليل المذكور انه لما طلب الشارع
الاكثار منه كثر انواعه ليحصل الاكثار منه والالوكات قليلة لم يحصل
منه اكثار لعدم تاتي ذلك القليل لبعض الناس او في بعض الاوقات
فلا يحصل مطلوب الشارع **قوله** والمؤكد منه الخ وهو لان اقسام
الاول ما يتكرر بتكرار الاسبوع كصوم الاثنين والخميس والثالث
ما يتكرر بتكرار الشهر كصوم ايام البيض واليهود يعلم ذلك من
تتابع كلامه **قوله** صوم الاثنين قدمه لانه افضل من صوم الخميس
لانه صلى الله عليه وسلم ولد وتوفي في ذلك اليوم وكذا بقية اطواره

كانت فيه ولذا ليس للقاضي دخول البلد فيه رسي الاثنين
لانه ثاني الاسبوع كما سمي الخميس بذلك لانه خامسه وهذا بناء
على ان الاسبوع الواحد والمعتمد الذي عليه الاكثر انه السبت
كما افاده مرر واستشكل استعمال الاثنين بالياء والنون مع نفيهم
بان المنى والمحقق به تلزمه الالف اذا جعل علما واعرب بالحركة
واجيب بان عايشه رضي الله عنها من اهل اللسان فيستدل
بنطقها به كذلك على انه لغة واعلم انه قد يوجد للصوم سميات
كوقوع عرفه وعاشوراء يوم الاثنين او خميس او في سنة مثوال
من زادنا كره رعاية لوجود السبت فان نواها حصل كالصدقة
وصلة وكذا النوى احدها فيما يظهر **قوله** يتحرى اي يقصد
وقوله تعرض الاعمال اي اعمال ما بينهما معهما تعرض اعمال
الثلاثاء والاربعاء والخميس في الخميس واعمال الجمعة والسبت
والاحد والاثنين في الاثنين عرضا اجماليا وكذا في ليلة النصف
من شعبان والقدر وهناك عرض تفصيلي وهو عرضها كل يوم
وليلة فتجتمع ملكة الليل والنهار عند صلاة العصر ترفع
ملكته النهار وتلازم ملكة الليل ويجمعان عند صلاة الصبح
وترفع ملكة الليل وتلازم ملكة النهار وهذا معنى قوله
صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار والعرض بانواعه الثلاثة على الله تعالى وفائده
اظهار شرف العاملين عند الملائكة والافهون على الاخفى عليه
خافيه فتلخص ان العرض اجمالي في كل اسبوع مرتين وفي كل
سنة كذلك والتفصيل في كل يوم مرتين ذكر ذلك ابن حجر وقرره
مشايخنا **قوله** وانما صام اي متلبس بالصوم حقيقة لان العرض
قبل الغروب لما مر من ان الذي يقع منه العرض ملكة الليل
والنهار معا ومن عند العصر تعرض اعمال كل يوم فلا حاجة لتقدير بعض

وانما على ان الصور قدرة شيخنا عليه **قوله** وعشر المحرم اي العشر
الاول منه وقوله والاشهر المحرم اي كلها فهو من عطق العام
على الخاص لان عشر المحرم دخل فيها كما ان عاصورا وتاسوعا
داخلة في العشر المذكور فينا كد صومهما للسبب كما يتاكد صوم
العشر المذكور لذلك **قوله** ذي القعدة مجزئ بربله ما قبله وفي
مصحف بالرفع على الخبرية اي وهي ذو القعدة بفتح القاء والنح
بكر الحاء على الاشهر فيها وسميا بذلك للعود عن القتال في الاول
ولوقوع الحج في الثاني وسمى المحرم بذلك لحرمة القتال فيه في صدر
الاسلام وقيل لحرمة الجنة فيه على ابليس ودخلته اللام دون
غيره من الشهور لانه اولها على ما ياتي فعرفوه كانه قبل هذا
الشهر الذي يكون ابد اول السنة وسمى رجب بذلك لان مصاب
الحجرات فيه ويسمى الاصب ايضا لذلك وللصم لعدم سماع تقففة
السلح فيه وهذا الترتيب الذي ذكره في عدد الاشهر فيه وجعلها
من سنتين هو الصواب كما قاله النوري في شرح مسلم وعددها الكونون
من سنة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر
فائدة الخلاف فيما لو نذر صيامها مرتبة فعلى الاول يبدى
بذو القعدة وعلى الثاني بالمحرم وهذا خلاف حسب اللغة اما
بحسب الفضلية فيأتي **قوله** ورجب ولا يقال شهر رجب
اذ لا يضاف شهر الى اسم شهر الا في ثلاثة اشهر كما اشار الى ذلك
بعضهم بقوله ولا تضاف شهر الى اسم شهر الا في اوله الرافد
واستثنى من ذلك رجبا فيمتنع لانه فيما روي ما سمع والذي
اوله الراعي رجب رمضان والربيعات وهذا هو الاصح والاول
قالا صافه خاتمة على خلافه **قوله** لشرها على بقية اشهر السنة
للمرضات فانه افضل الشهر مطلقا اقول **قوله** وانضالها
المحرم اي بعد رمضان كما مر ويأتي في الحديث وبعد المحرم رجب

فدوالحج

فدوالحج فذو القعدة تشعبات وهذا هو المعتمد بهذه سنة
شهور نصوصا على ترتيبها وظاهرها ان بقية الشهور على حسبوا
قوله شهر الله اما اضيف لله تعالى لان اسمه المذكور لم يكن في
المجاهلية بل كان يسمى صفر الاول **قوله** ويوم عرفه قال مروقد
عنت البلوى كثر اثبتت هلال الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث
الناس بربوبته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت بهل يندب صوم
السبت لكونه يوم عرفه على تقدير كمال ذي القعدة او محرم لاحتمال
كونه يوم العيد وقد افنى الوالد الثاني لان دفع المفسدة للزم
مقدم على تحصيل مصلحة المندوب لكن ان كانت المفسدة مظهره
او محققه فتقدم دفعها على تحصيل المصلحة واجب وان كانت
متوهمه فتقدمها عليها اولى فقط انه بزيادة وبه يرد ما ذكره شرح
هذا **قوله** يكفر السنة الماضية هي التي تتم بفراغ شهره والسنة
المستقبله هي التي اولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور فالسنة التي
التي اخرها ذو الحجة والمستقبله هي التي اولها المحرم والزم من
الذي هو فيه من السنة الماضية ولكونه السنة التي قبله لم تتم
اذ بعضها مستقل كالسنة التي بعده الى مع المضارع بان المصدرية
التي تخلصه للاستقبال والاولى كانت الاولى لان المناسب التعبير
فيها بالماضي والحديث عام يشمل الكائن والماضي وما بعد الحقوق
الادميين وفضل الله تعالى واسع لا يحجر فلا وجه لتقييد بعضهم
العقبات بالصغار والتكفير اما معنى العقبات او بمعنى العصية
حتى لا يفتى ثم ما ذكر من التكفير فمرد له صغار والاريد في حسنة
ويوم عرفه افضل الايام لان صوم كفارة سنتين كما مر افاده مر
قال ابن عباس رضي الله عنه وفي الحديث بشري بجاه سنة مستقبل
لن صامه اذ هو صلى الله عليه وسلم يشركفان بها فذلك لصانته
على الحياة فيها وهو صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو

الاوحى يوحى اه **قوله** وتسع ذى الحجة اي التسع من اوله وهذا
التعبير اوله من تعبیر بعضهم بعشر ذى الحجة لانه يدخل في ذلك
يوم العيد مع انه لا ينعقد وصور التسع المذكورة افضل من صوم
عشر المحرم وعشر رمضان افضل منها لان رمضان سيد الشهور
ويدخل الشك في ناسخ ذى الحجة كانه قد كان في حرم صومه
عن ذلك ولا ينعقد قال مرر والحكمة في صومه مع عاشوراء
للاحتياط لاحتمال الغلط في اول الشهر والمحالفه للشهود فانهم
يصومون العاشر فقط وليس معهم ما صوم الحادي عشر ايضا
فحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون
بالقديم وبالتأخير وانما لم يبين ههنا صوم الثالث احتياطا
لحصوله بالتاسع **نعم** يبين صوم الثمانية قبله نظرا لما في
الحجة اه باختصار **قوله** وعاشوراء بالمدينة وفيما قبله منوع من
الصوم لاني الثاني الممدودة وصومه افضل من صوم تاسعا
وانما قدمه المصنوع عليه موافقة للترتيب الخارج وقدمه
عليه في المنهج نظرا للانضائية وهو اولي ولا يكره افراد عاشوراء
بالصوم قال في الجلام لا بأس بافراجه وحصل ثوابه وان صامه
في قضا او نذر على المعتمد قاله مرر وقوله عن صومه اي صوم
يوم عاشوراء **قوله** بغير السنة الماضية الخ وفارق عرفه بانه
من خواص هذه الامة بخلاف عاشوراء مستأجرة موسى لثانيه
اه قال وهو اول من قول مرر لان صوم عرفه محرم وصوم عاشوراء
موسوي وبني اسرائيل الله عليه وسلم افضل الانبياء اه لانه يرد عليه
ان صوم عاشوراء محرم ايضا لان شرع من قبلنا ليس شرعنا
وان ورد في شرعنا ما يقره وقد يقال المراد بكونه موسويا
انه من شريعة موسى عليه السلام مع كونه شرعا ايضا على لسان
نبينا صلى الله عليه وسلم وليس المراد انه من شريعة موسى فقط

وان صومنا له

وان صومنا له تبع لموسى لكن هذا لا يمنع الاوليه **قوله** الى قابل بالقر
اي الى عام قابل وجهلة الخطية بمنعوت من الصرف لانهم لا يفرقون
بين المنصرف وغيره بل ولا بين الارباع والبناء **قوله** وصوم وفطر
يوم يمسك الشهاب من رحمت يصوم يوما ويفطر يوما فان
يوم فطره يوما مما يطلب صومه كيوم الا شيت والخميس هل فطره
افضل او صومه ولا يخرج بذلك عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب
بان افضل صومه ولا يخرج به عما ذكره من ض وهذا هو المعتمد
ونقله قل اخر اخلافا لما نقله قبل ذلك من اوله **قوله** وصوم يوم
ولا يجده فيه ما ياكله اي ما يطعمه سواضه عدم ذلك من اوله
او قبل الزوال بشرطه المتقدم وهو انتفاء الموانع قبل النية وله
تعلق النية فيه على وجود ما ياكله قاله قل **قوله** وصوم شعبان
اي كله **قوله** يصوم حتى يقول الخ اي يتابع الصيام ويتابع الفطر
ولا يبرد انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رجع منه امر داوم عليه
لان المراد احب الموطبة عليه لانه داوم بالفعل ونقول بالثبوت
او باليا وبالنصب وهو الاكثر ويجوز رفعه على ان حتى ابتداء اتيه
معنى فاء التفرع **قوله** الاربعين وانما لم يستكمل شهر اغير رمضان
لئلا يظن وجوبه ذكره في المجموع اه عند البر **قوله** وما رايته
اي رايته صيامه وقوله اكثر منه اي من صيامه فخر صيام عم
اخي به عيسى بن محمدا عن المصنف اي ما رايته صيامه في شهر اكثر
من صيامه في شعبان بل صيامه في شعبان اكثر من غيره
وهذا الدليل لا يطابق المدعى اذ لا ينتج نذب صوم شعبان
كله وجواب قل عن ذلك بقوله الا ان يقال اكثر منه على غيره
مستعمل جميعه غير صحيح لان ذلك ينافيه قوله قبل ذلك وما رايته
استكمل صيام شهر فقط الاربعين فان شعبان داخل في الشهر
الذي هو غير رمضان فيفيد انه لا يستوفى جميعه فلا جعله اكثر

شامله لجميعه الثاني اول الكلام اخره قاله الرجماني فان قلت
وذكر ان افضل الشهور بعد رمضان هو المحرم فكيف اكثر من
الصيام في شعبان دونه قلت اعلم صلى الله عليه وسلم لم يعلم
فضل المحرم الا في اخرجاته قبل التمكن من صومه وانه كانت
عرض له فيه اعتذاره عن من اكثار الصوم فيه كسفر او مرضه
بالمعنى **قوله** وصوم ستة ايام من شوال وتحصل السنة بصومها
مفرقة منفصلة عن العيد تلك تتابعها واصحابها بيوم العيد
افضل مبادرة للعبادة وتقوية نفوات شوال ولوصام فيه قضا
عن رمضان كما شورا او نذرا او نفلا اخرج حصل له ثواب تطوعها
اذ المدا على وجود الصوم في ستة ايام من شوال وان لم يعلم بها
او بقاها او صامها عن واحد مما تركت لا يحصل له الثواب
الحامل المرتب على المطلوب لا بنية صومها عن خصوص
الست من شوال لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لانه
لم يصدق عليه انه صام رمضان واتبعه ستامن شوال ومسا
افق به الوالد رحمه الله تعالى ايضا من انه يستحب لمن فاته رمضان
وصام عنه شوالا ان يصوم ستامن ذي القعدة لانه يستحب
قضا الصوم الراتب بحول على من قصد فعلها بعد شوال فيكون
صار فاعن حصولها عن السنة فسقط القول بانه لا يتاقي الا على
القول بان صومها لا يحصل بغيرها اما اذا قلنا بحصوله وهو
الظاهر فلا يستحب قضاها ان افادهم مرر بزيادة **قوله** نعم
اتبعه الخ يفيد ان من افطر رمضان لم يصومها لعدم تبعيته حاله
مع انه يمين له صومها اذا افطره بعد روات لم يحصل له الثواب
المذكور لانه في الخبر على صيام رمضان قبلها فان افطره فقد
حر عليه صومها لما فيه من تاخير القضا النوري ويفيد ايضا
انها لا تحصل قبل قضاها مع انه مر خلافه وانها تحصل بقضاء

سؤال عن رمضان وتحصل بعده ايضا فيما اذا قصد فعلها بعد
سؤال وقد يجاب عن الاول بان التبعيه تشمل التقديرية فاذا
قضا رمضان بعدها وتبع عما قبلها تقدرا بعد تقديمها رمضان
فم تبعته تقدير او من الثاني في الجملة بان التبعيه تشمل المتاخر
كما في نفل الفرائض التابع لها وانما قلنا في الجملة لانه لا يشمل الا الصوم
الثانيه وهي ما اذا اخرها عن شوال لكرهه قصد فعلها بعده
دون ما قبلها وهي ما اذا لم يقصد ذلك فانها تحصل معه وقد
يقال ان التبعيه في هذه حاصلة تقدير ايضا فلا حظ تقدم قضا
رمضان عليها وتأخرها عنه وان حصلت منه والمرا ببعيتها
لرمضان الايمان بها بعده ولو مع التراخي فيحصل له هذا الثواب
حينئذ وتقوت نفوات شوال كما مر لان الثواب توقيفي **قوله** ستا
من شوال انما حذفنا الثاني مع ان المعدود مذكور لكونه
محدودا وعند حذف المعدود يجوز تذكيره عدده وتاثيره والحذف
افصح ولذا اثاره في الحديث هكذا قال مرر ببعه بعض الحواشي
هذا الذي ذكره المشهور في شرح الخلاصة خلافا وعبارته هذا
اي اثبات التا وعدم اثباتها الا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في
اللفظ نا الفصح ان يكون كالدكر فنقول صحت حجة تريد اياما مرر
حسنا تريد ليالي وتجوز ان تحذف الثاني المذكور منه واتبعه
ستامن شوال **قوله** كان كصيام الدهر اي اذا اطلب عليه او المراد
بالدهر السنة وذلك ان صيام رمضان بعشره اشهر وصيام ستة
ايام بشهرين فلا لك صيام سنة اي كصيامها فزطا والافلا يخفى
ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لان السنة بعشره اشها
مطلقا قاله مرر اي فلا يقال اذا صام رجيا مثلا واتبعه ستامن
شعبان او صام رمضان وستة من غير شوال كان كصيام السنة
لان هذا كصيامها نفلا وما قبله فرضا اي يثاب عليه ثواب الفرض

قوله ايام الليالي اشار بتقدير ذلك الى ان نسبة البياض والسواد
للايام بجارته اذ الوصف بهما حقيقة هو الليالي اما الايام نكلها
بيض فلا يتصف بمجموع الامر من منون مجاز المجاورة والحد
في ذلك خلافا لبعضهم ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض
بطلوع القمر فيها وضعت ايامها وايام السود بالصوم ليعلم الليالي
الاولى بالنور والثانية بالسواد فتاسب صوم ايام الليالي الاولى
شكر الله تعالى والثانية طلبا لكشف السواد عن القلب او السواد
الحاصل بعدم القمر ولان الشهر ضعيف وقد اشرق على الرحيل
فتاسب نزوله بذلك اه افاده من حجر وهو في مر ايضا قال بن حجر
واذا فاته صوم ايام البيض فاذا ان بصوم ايام الثالث عشر واليائه
اي الرابع عشر والخامس عشر والواوجه ان بصوم من الحجة
السادس عشر لثلاث صوم الثالث عشر من ذلك مر اذا هو ثالث ايام
الشريف والاحوط ان بصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من
حلال من قال انه اول الثلاثة اه قاله مر **قوله** لا مرد بذكر
قال مر والمعنى فيه ان الحسنة بعشرة امثالها فصوم الثلاثة
كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير ايام
البيض على المعتمد فان صام ايام البيض اى بالستين
اه باختصار **قوله** وايام الليالي السود وصفت بذلك لاسودادها
بعدم القمر نظير ما مر **قوله** وهي الثامن والعشرون وثاليائه وينبغي
ان يصام معها السابع والعشرون احتياطا نظير ما مر ثم ان
خرج الشهر كاملا فلا يصح ظاهرا وباقصا عوض بدل الاخير
يوم من او الشهر كاملا الذي يليه وهو اول ايام السود ايضا
لان ليلته كلها سود اه افاده مر **قوله** اعلم ان الصوم الرب
يندب قضاؤه ومن قال لا يندب قضاؤه كالاضحية والنافلة
ذات السبب يرد بانه الاضحية يخرج وقتها زال عنها اسم الاضحية

فمن الظالمين

فمن الظالمين من حيث كونها اضحية ولم يندب سدا لكها من تلك
الحقيقة المذكورة لتعد لها ولا كذلك ما هنا فانه يفوت الوقت
لايزول اسم الطلب عنه فطلب تداركه كندرك رواتب الزايف
اذ لا فرق بينها وبين ذوات السبب لا تختص برب بل تعرض
بعروضه وتنتفى بانتفائه فاشبهت الاضحية ولا كذلك ما هنا
اه افاده من وتقلعن الاحتاف **قوله** يوم الريف اي ان
خاف ضرايب التيمم اي توهمه فيكره له الصوم حينئذ ولكن
نظره مباحا فان تحقق الضر او غلب على ظنه ذلك حرم عليه
الصوم وان تحقق عدمه حرم عليه الفطر وعمله التيمم وبياح
تركه بنية الترخص لمريض بضرعه صوم صرايب التيمم اه
وتبعه مر على جعل المريض المبيح للفطر هو المبيح للتيمم حيث قيد
كلام المنهاج بذلك ثم قال في الانوار ولا اثر للمريض اليسير كصالح
ووجع الاذن والسن الى ان يخاف الزيادة بالصوم وقال ابن حجر
وتبعه روي ان المريض المبيح للتيمم يوجب الفطر ويمكن حمله
على ما اذا تحقق معه الضر او غلب على ظنه ذلك ورض المسألة
انه لم يصل الى حالة الهلاك والواجب فطره باتفاق **قوله** مشقة
شديده هي بالنسبة للمريض ما تبيح التيمم وبالنسبة لغيره
ما لا يحتمل عادة وان لم تبيح التيمم فتلخص ان المريض ان
خاف المشقة التي تبيح التيمم كره الصوم في حقه وان تيقنها حرم
عليه ذلك وهو محل قوله وقد يقضى ذلك الى التحريم فان يفتن
عدها حرم عليه الفطر اه قرر شيخنا عطيه وعلى المريض حيث حضر
معه بحيث لا يباح معه تركه الصوم ان ينوي قبيل الفجر ان عاد
له المرض كالحج انظر والم فلا وان علم من عادته انها تقو عن قرب
ومثله الحصادون فيجب عليهم تبنيب النية في رمضان كل ليلة
ثم من لحقه منهم مشقة شديده افطروا فلا ولو كان المريض مطلقا

فله تركه النبي من الليل ولان غلب عليه الجوع او العطش حكم الرض
اه افاده **مر قوله** وقد يفيض ذلك الى الحرم اي عند نيقن
المضرك **مر قوله** وعليه فضا يض الواو الحال وقوله منه اي الصوم
وقوله فانه بعد رخرج ما لو فاته بغير عذر فيحرم النفل لضيق
الوقت كما **مر قوله** حرر الطلوع اي من حيث تاخير الفرض
اما نفس الصوم فهو مندوب صحيح وكذا يقال في المكره فباله
وبعده افاده **مر قوله** واذا اخرج الكراهه منه من حيث الافراد
كما ان نفس الصوم فهو مندوب ولذا يصح نذر ان لم يقيد
بالافراد ومحل كراهه افراد ما ذكر حيث لم يوجد له سبب اما اذا
صامه لسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما
منها فلا كراهه كما في صوم يوم السبت وخرج بالافراد جمع اشياء
فيها ولو اجمعه والاحد او جمع غيرها معها قبلها او بعدها فلا
كراهه لان المجموع لم يقضه احد افاده **مر** ويلغى ذلك فيقال
مكروهان اذا انضمت اليه الكراهه ويقال ايضا حرامان اذا
انضمت اليه الحرمه وهما الما القليل المتجسس بحرر استعماله
فاذا انضم لثله وبلغ قلت كانت الحرمه اه رجائي قال
الاحموري في حواشي الخطيب فلو قصد الجمع وصام يوم الجمعة
مثلا ثم غلب له التمر قبل صوم السبت هل تنفع الكراهه نظر الى
انه لم يقصد الافراد او لا ينتفي نظر الكونه افراد صورة استقر
شخصا الثاني واقول لو قيل بان تنافها لم يكن بعيد او يوده
ما صوابه في سجود السهو من انه اذا توى الاقتصار على سجدة
وشرح فيها بطلت صلاته بخلاف ما اذا لم ينو ذلك ثم سجد
واحدة واقتصر عليها فانه لا ينقض **قوله** للنهي عنه في الاولين
وحكمه النهي في يوم الجمعة ما يلزم عليه من الضعق في يومها
عن القيام بوظائفها وفي يوم السبت ما سيذكره من تعظيم اليهود

179
قوله وصوم الدهر اي غير العبد وايام التشريق وقوله ان خاف
به ضررا اي يبيح التيمم فان تحققه حرم على ما مر وقوله او
فوت حق اي او خاف به فوت حق واجب او مندوب كصلاة النسي
والتراويح وغيرها من الوافل لان نفل الصلاة افضل من نفل الصوم
فان تحقق او غلب على ظنه فوت الحق الواجب حرم عليه الصوم
نظير ما مر وانما كره صوم الدهر عند خوف ما ذكر لما صرح من قوله صلى
الله عليه وسلم لا يدرى الما نفل ذلك فتبدلت ام الدرد ان
عليك حقا ولا اهلك عليك حقا وروى عليك حقا فطم واظطر
وقم ونم وات اهلك واعط كل ذي حق حقه فان لم يخف ما ذكر
ندب له صومه لانه كمل الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيق
عليه جهنم هكذا وعقد تسعين اي عقده التسعين وهي في
عرف اهل الحجاز ان يضم السابعة تحت الاربعة صا مئديا ويرفع
الاربعة عليها وينشر الاصابع الثلاثة ونها تسع انا مل كل امله
بعشرة ومعنى ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها او لا يكون
لها فيها موضع ومع نذبه فصور يوم وفطر يوم افضل منه لخير
افضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولو نذر
صومه ان فقد نذره ما لم يكن مكروها واذا فاته صوم يوم حسنته
لشقه سقط عنه وكانت مستأني شرعا اذا لا يمكن قضائه وتقدم
انه يلزمه مد اذا افطر فيه يوما بعد **قوله** للحاج اي الذي
يصل عرفه بها الامان لا يصلحها الا ليلا فيستحب له صومه وعيانه
التحج وشرحه من صوم يوم عرفه لغير مسافر وحاج بخلاف
المسافر والحاج فانه يسن له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف
انه يصل عرفه ليلا او كان مقيما سن صومه والسن فطره
وان لم يصغفه الصوم عن الدعاء واعمال الحج اه **قوله** خلاف
الاولى هو المعتمد ولو صومه لما قبله وعليه نذر بالما كره في كلامه

والأما بعد خلاف الأولى كما مر **قوله** والخزامى لذاته أو لعارض
من حيث الوقت ولا يتعقد أيضا والحرمة فيه من حيث التلبس
بعبادة فاسله اه افاده **قوله** صور العبد من أي ولو صامها
عن واجب كما قاله **قوله** أيام التشريق أي تقديم اللحم بالشقة
وهي الشمس **قوله** ولو من متنجح انت بذلك الرد على القول الظاهر
وعبارته ر ولو كان صومها المتنجح عادم للهدى لعموم التهي
وفي القديم له صياها عن الثلاثة الواجبة في الحج للحج التجاري
فنها **قوله** وشرب المناسب لما قبله قرأته بفتح الشين ويجوز
الضم فصارا بيان معنى واحد والفتح أقل الغنيان كما قاله في
النهاية وبما قرأ أبو عمر في قوله تعالى وشرب الهميم أي الأبل
التي بها الهيام بضم الهاء وهودا يشبه الاستسقاء جمع اهم وهما
والمراد انها أيام لا يجوز صومها **قوله** وهو يوم الثلاثاء الخ ومثله
تاسع ذي الحجة اذا شك في كونه يوم عرفه او يوم العيد كما تقدم
نقله عن **قوله** اذا تحدث الناس الخ اما اذا لم يتحدثوا برؤيته
ولم يشهد بها احدا وشهد بها واحد من ذكر فليس اليوم يوم
شك بل هو من شعبات وان اطبق الغم لخبر فان غم عليك
فيكرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم شك اه **قوله**
بزياده **قوله** اذا تحدث الناس برويته أي ولم يعلم من رآه
قوله او شهد بها الاولى ان يقول اخبر لانه لا يشترط ذكر ذلك
عند حاكم والشهادة لا تكون الا بين يديه اه افاده روي قال
في شرح المنهج وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يتبين
كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر
صح منه صومه بل يجب عليه ويقع عن رمضان ان تبين
كونه منه وتقدم في الكلام على انه صحة نية ظان ذلك
ووفوق الصور عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي

بين ما ذكره النووي في المواضع الثلاثة حيث ذكر في موضع
انه يجب ويجزي وفي آخر حرمة ولا يجزي وفي آخر حرمة ولا يجزي
لحمل كل ما في موضع على حاله اه بزياده وهذا احسن الاجوبة
عن ذلك واجيب باجوبة اخرى ذكرها **قوله** عدد الخ انما
اعتبروا في التحريم هنا العدد فمن رأى خلافه فبما رآه اتقوا
برؤية عدل واحد في وجوب الصواحيطا للعبادة فيهما
وقلا وتركاه اه افاده في شرح المنهج **قوله** او فسقه أي او نسا
او كفارا **قوله** وذلك أي حرمة صوم يوم الشك قبل والمعتق
فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهه صوم
شعبات ويرد بان ادما ان الصوم يقوى النفس عليه فليس
في صوم شعبات اصعاف بل يقويه بخلاف صوم يوم الشك فانه
يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاج للعبادة مع كسل
وضيق وهو غير مناسب ومن ثم حرمت الصوم بعد نصف شعبات
بلا سبب مما ياتي ان لم يضل بما قبله اه افاده **قوله** هذا أي
حرمة صوم يوم الشك **قوله** والاي بان صامه بسبب **قوله**
كان يكون عليه صوم عبارة المنهج اما بسبب يقتضيه كقضا
ونذر ورد فيصح صومه اه ولا فرق في القضاء بين قضا الواجب
والمندوب كان شرع في صوم نفل فانه ليس بقضاوه كما قاله
قوله وكان الاولى هنا ان يعبر بذلك كما عبر به فيما سياتي
فيتمثل الثاني وقوله ونذر بان نذر صوم يوم توافق يوم
الشك اما لو نذر صوم يوم الشك ابتداء فانه لا يتعقد لانه
معصية كنذر العيدين والتشريق **قوله** او وافقه عادة له
كان اعتاد صوم الدهر او صوم يوم وفطر يوم وعبارته ر بعد
نظير عبارة الهات هنا سواء كان نسي الصوم ام بصوم يوما
معينا كالاشعي والخميس ام بصوم يوما ويفطر يوما توافق

صومه يوم الشك فله صياحه وتثبت عادته المذكور بمكة كما
اثنى به الوالد رحمه الله تعالى ويجب ان يفطربين الصومين
نفلا او فرضا اذ لو صال حراما قال ع ش فلو صام في اول شعبان
يومين متفرقين ثم افطربا فيه فوافق يوم الشك يوما لو ادام حاله
الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصومين
صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الانتصاف علم انه موافق اخر شعبان
وافيق ان اخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادته
قوله بل يجب اي في الاول وهو ما لو صامه عما عليه على ما مر وقوله
او ليس اي في الثاني وهو ما لو وافق عادته له **قوله** كنظيره علة لقوله
فلا يحرم خلافا لما قاله قال من انه علة للنبح وعدم الصحة وعساة
مرر له صومه عن القضا والتذر المستقر في ذمته والكفارة فيحل
بلا كراه مسارعة الى براءة ذمته كنظيره في الصلاة الخ اه وهي
مصرجه بما قلنا ويوجد من التطهير بالصلاة المذكورة بطلانه عند
الحرى وهو كذا كما قاله زكي **قوله** خبر اذا انتصف شعبان
الخ قال مرر ويوجد منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر
السادس عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد
الانتصاف لم يوصل بما قبله اه **قوله** الا ان يصله بما قبله اي بان
يصوم خامس عشره وتاليه ويستمر ولو افطر بعده يوما ولو بعد
كسفر او مرض او حيف امتنع الصوم بعينه كما مر عن مرر قال قال
وفيه بحث ظاهر لانه ثبت له عادته بما صامه منه اه وهو مردود
لان العادة التي تثبت بمصرعها ان يكون قد تقدم له نظير
ما يريد صومه كان صام الاثنى عشر مرة مثلا ثم اراد ان يصومه
فيقال انه قد ثبت له عادته ولا شك ان ما مر من الشهر ليس
نظير ما يريد صومه **قوله** ان وافق صومه اول اليوم
الذي يريد صومه ثانيا صدق على ذلك انه عادته له ولكن

لا يعمل بتلك العادة لعدم تقدمها على النصف الثاني فلا عبرة بها
وعساة الخطيب ولو اوصل النصف الثاني بما قبله ثم افطربه يوما
حرم عليه الصوم الا ان يكون له عادته قبل النصف الثاني فله صوم
ايامها اه نقيض العادة يكونها قبل النصف الثاني **قوله** لسبب
اي يجوز بقدر السبب واذا فرغ امتنع غيره وكذا يقال في العادة
ويكتفى فيها ولو مرر كما مر نظيره عن مرر وقوله كقضا ولو انفل
كما مر عن مرر ايضا **قوله** بل يجب راجع لقوله كقضا بالنظر لبعض صور
كما مر وقوله او ليس راجع لقوله او موافقة عادته اه **باب**
فسد الصوم اي بعد انعقاده كما هو شأن المفسد وذكر من ذلك
الربيعه وبقي منها خمسة الحيض والنفاس والجنون والاعشى كل اليوم
والردة فحلتها تسعة وجعلها ابرشجاع عشرة بزيادة الحقة وهي
داخله في وصول العيين هنا وكلها يجب فيه القضا بالكفارة الى الوصل
على ما ياتي **قوله** وان علم بعضه اي بطريق المضموم مما مر في الشروط
والاركان واعترض بانه ان اراد علم ذلك من قوله في الاركان
وقرر كمنظر جميع ما هنا معلوم منه لا بعضه وان اراد علم ذلك
من قوله في الشروط اسلام وعقل الخ فلم يعلم منه منى ما هنا اذ المعلوم
من ذلك هو نحو الكفر ونحو الحيض ولم يذكر ذلك هنا الا ان يجاب
بان المراد علم بعضه من الشروط لا بقيد كون ذلك البعض المذكورا
لكن لا يردح انه لا حاجة لذلك لانه انما اتى به لدفع توهم التكرار
مع ما مر وقد علمت انه لا تكرار لعدم استفادة ما هنا مما مر فلو اسقط
لفظ بعض لكان مستقما ويراد العلم من قوله في الاركان وترك
مفطر **قوله** وصولا لوجوب الاتصال لكان اولي لانه يشترط العهد
قوله والاختيار كما سيأتي **قوله** عية وان قلت كسميه اولم توكل
كخصة اه مرر ونقل عن ابي حنيفة ان الاولى لا تقطر وكذا ما بقي
من الطعام في حلاله الاسنان وخالف بعضهم في الاطوار بالثانية ايضا

والمراد عين من اعيان الدنيا اما لو كانت من اعيان الجنة كانت
 اخبره معصوم بذلك فلا يضر وصورها كما قاله من روى عن شيخنا
 ومن العيون الدخات المعروفة فيفطر به وان كان ظاهر كلامه
 يقتضي عدم الافطار ولا فرق في الافطار به بين ان تكون
 البوصه حديدية او لا اما دخات الجور فلا يفطر به **قوله** من
 منفذ بفتح الفاء كما ضبطه النووي كما دخل والمخرج اي منفذ
 مفتوح اي منفذ مفتوح لانه المراد عند الاطلاق **قوله** جوفه
 من مري ما يسمى جوفاً وان لم يكن فيه قوة خيل الفداء والروا
 كخلق ودماع وباطن اذن وبطن واحليل ومثانه بمثلته
 وهي مجمع البول ولو كان براسه ما مومه فوضع عليها دوا فوصل
 خريطة الدماغ افطروا ان لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرازي
 عن الامام واقره ومثل ذلك الامعاء فلدوضع على جانبيه بيطنه
 دوا فوصل جوفه افطروا ان لم يصل باطن الامعاء وينبغي الاحتراز
 حالة الاستحباب لانه متى ادخل طرف اصبعه دبيرة افطروا ولو ادنى
 شئ من راس الامعاء وكذا الوغلة به غيره ذلك باذنه ومثله
 فخرج الانسان ولو طعن خنفسه او طعنه غيره باذنه فوصل السكين
 جوفه او ادخل في احليله او اذنه عودا فوصل الى الباطن افطروا
 افاده مرهه ان لم يتوقف خروج نحو الخارج على ادخال اصبعه
 في دبيرة ولا ادخله ولا افطروا قال الجمهور على الخطيب ومثل
 الاصبع عايناه خرج منه ولم ينفصل ثم ضم دبيرة فدخل منه شئ
 الى داخله فيفطر حيث تحقق دخوله شئ منه بعد بروره لانه
 خرج من معدته مع عدم حاجته الى الضم وبه يفارق مقعدة
 المسور اذ في ذلك شئ يشكنا العلامة منصور الطبرلاوي
قوله ولو جفنه هو دوا يجعل للمريض وتصيب في دبيرة ببوصه
 مثلاً للاسهال اي اخراج الرطوبات المتعقبة في المعدة فالبارية

او معصوم

او بمعنى من التبعية اي ولو كانت العين حقة او ما يخفى به
 اي نقصاً من ذلك بل وضع الاله مفطروا ان لم يزل الدوا الى جوفه
 ويصح جعل الحقة بمعنى الاحتقان والبالسية اي ولو كانت
 وصوله العين بسبب احتقان وفيه انه لا يتناسب ما بعده
 وهو قوله او ما مضى من القسم ان قدر له مضاف اي او اذ حال
 ما مضى من القسم ان قدر له مضاف اي او اذ حال
قوله مبالغه البالسية او بمعنى مع والمبالغة نوعان احدهما
 ان يصعد الماء الى اقصى الخنك او الخشوم وثانيهما ملأ القسم
 او الانق به على خلاف العادة وان لم يحصل تصعيد وكلاهما يصح
 ارادته هنا ولا يضر بلح ريقه اثرها المضمضة وان امكنه مجرى
 لعسر التحرز عنه **قوله** لقوله تعالى رجه الدلالة منه ان لم يصب
 الكل والشرب الا لئلا حيث عين ذلك بقوله الى الفجر فيؤخذ منه
 بطريق المهورات الكل والشرب بعده يفطره يقاس بالاكل
 والشرب غيرها اذ المار على وصول العين قال مرر وصح عن
 ابن عباس اما الفطر بما دخل وليس مما خرج اي الى اصل
 ذلك فيستثنى من الاول دخول الذباب وغزلة الدقيق ونحو ذلك
 ومن الثاني خروج نحو دم الحيض والنفاس والولادة والاستقاء
 والاستحسان فان القسم الاول لا يضر وهما ما دخل والثاني يضر وهو
 مما خرج **قوله** كلوا واشربوا التلاوه بالواو ولكن لا يضر ذلك في
 الاستدلال ولا يضر فيها للاباحه والخط الابيض بينه بقوله من
 الفجر والخط الاسود هو بقية الليل كما قاله المفسرون اي غبشه
 الحاصل في بقية وترك بيانه كقناعه ببيان مقابلة وبينين
 بمعنى يتميم هذا من هذا وفي تسمية ما ذكره خطا بجماد استعاره
قوله وللنهي عن المبالغة في الصوم حيث قال صلى الله عليه وسلم بالغ
 في المضمضة والاستنشاق الا ان تكون صائماً اهـ ولولا ان الفطر

حصل بالمبالغة لما نهي عنها **قوله** بلا مبالغة وكذا يجب الخ
لخوارق الجاسة فيه أو انقه اخذ من العلة المذكورة اه افاده
مر **قوله** لقوله من ما مور به يفيد ان سبق ما الغسل من حيث
او يقاس او جناية او من غسل سنون لا يفطر به كما افق به
الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة
وخوضا سبق الماء الى الجوف منها لم يفطر ولا نظر الى امكان
امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعنه وينبغي كما قال الاذرع
انه لو عرف من عادته انه يصل المأمنة الى جوفه او دماغه
بالانغاس ولا يمكنه التحرر عنه انه يحرم بالانغاس ويفطر
وعمر قطعا **نعم** محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة
ولم لا يفطر فيما يظهر وخرج بقوله ما مور به كان كانت المضمضة
والاستنشاق غير شرعية بان جعل الماء في فيه أو انقه بلا
غرض او تغمض او استنشاق مرة رابعة يقينا وكذا الوضوء بالغسل
التبرد الى جوفه لان ذلك غير ما مور به بل منهي عنه في الرابعة
وبقوله بغير اختياره ما اذا اتى من ما مور به باختياره وهي
حالة المبالغة السابقة اه افاده مر **قوله** فلا يضرب وصوره
بالشم وكذا من الفم قال مر ومنه يؤخذ ان وصول الدخان الذي
فيه رائحة الخور او غيره كالريحان الى الجوف لا يفطر به وان
تعد فتح فيه لاجل ذلك لما نقر انها ليست عينا اي عفا اذا المدا
هنا عليه وان كانت ملحقه بالعلات في باب الاحرام اه باختصار
وخرج بدخان الخور وغيره مما لا على فيه ما فيه عين الدخان
المحاذات المسمى بالتدخين لعن الله من احدثه فانه من البدع
التي يحرمه في فطره كما مر وقد افق الزيادي والابانه لا يفطر
لانه اذا كان لم يكن يعرف حقيقة فلما رأى اثره بالبوحة
التي يشرب بها رجوع وافق بانه يفطر ولو خرجت معه المسك

الآن

ثم عادت

ثم عادت لم يفطر وكذا ان ادعاها على الاصح لا اضطراره اليه
ومنه يؤخذ انه لو اضطر لدخول الاصح معها الى الباطن
لم يفطر ولم افطر وتقدم ان الانثى اذا دخلت اضبعها
فرجها حالة الاستحباب افطرت اذا لا يجب عليها الا غسل ما ظهر
نعم ان اضطررت الى غسل الداخل فالظاهر انه لا يضرب **قوله**
ولا وصول الطعم اي الكيفية كالحلوه وضدها من غير وصول
عليه من المذوق **قوله** فلا يضرب الى كمال اي ولا يكره في تها رخصا
لانه لم يرد فيه نهى **نعم** هو خلاف الاولى تركه خروجا من
خلاف ما لك فانه مفطره عنده **قوله** وان وجد به طعم الكحل
خرج ما لو وجد عينه كان ظهرت في نحو حمامه فان ابتلعها
ضرب ولا **قوله** الدهن بضم الدال كالزيت **قوله** يشرب المسام
يشديد اليم الاخيرة جمع من يتلث السمين والفتح افسح وهو
جمع على غير قياس كما من جمع حسن والمراد ما ثقب البدن
الخارج منها الشعر **قوله** ما لو طعن فحده ولو باذنه بخلاف ما لو
طعن جوفه كما مر من رر وقوله مثلا اي او ساقه وعبارة مر وخرج
بالجوف ما لو دوى جرحه على لحم الساق او الفخذ فوصل الدوا
داخل الخ او اللحم او غرس فيه حديد فانه لا يفطر لانها الجوف
ولا يرد عليه ما لو دسيت لثته ففحق حتى صفي ريقه ثم ابتلعه
حيث يفطر في الاصح مع انه لم يصل لجوفه سوى ريقه لان الريق
لما تنجس حرما ابتلاعه وصار عبارة العيون الاجنبية ثم قال بعد
ذلك ولو عمت بلوى شخص يدي لثته بحيث يجري دائما او غالبا
مخرج مما يشق الاحراز عنه ويكفي بصقه ويعفى عن اثره ولا يسيل
الى شطبيه غسله جميع بهاره اذ الغرض انه يجري دائما او يشرح وربما
اذ اغسله زاد جريانه كما افاله الاذرع وهو فقه ظاهر اه **قوله**
او هو اجره اي غير الشافد فوصل الى الخ اما الواصل بذلك من المبالغة

فقطر هكذا قاله قاله وفيه ان وصول الدوالي الى الخ من الجرح
غير النافذ لا يكون الا بشرب المسام وذلك ان على الرأس
جلد ايليه لحم رقيق يسمى سماقا عليه عظم فيه الخ فادام يكسر
العظم ويصل الدوالي الى الخ لم يضروا وصل اليه بشرب المسام
وحيث كان المراد الوصول الى ذلك بشرب المسام كان مستغنى
عنه بما قبله فالاولى ما قاله المناوي من ان المراد بالخ الخ الساق
اي دهنته ومن المعلوم ان ذلك غير نافذ **قوله** واستقاء اي طلب
قل قبل ذلك بقوله اي غير النافذ **قوله** واستقاء اي طلب
التي اي تعده فلا يضروا عليه ولم يعد منه شيء باختياره اما اذا
عاد باختياره فنضروا واصبح وفيه خيط متصل بجوفه كان
اكل بالليل كنافه وبقي منها خيط يفهم تقارض عليه الصور و
الصلاة لبطائه بابتلاعه لانه اكل عمدا ونزعه لانه استقاءه
وبطلانها ببقائه لاتصاله بنجاسة الباطن قال مر فطريقه
في صحتها ان يفرغه منه اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن
من دفع النازع اضطر اذا التزم موافق لغرض النفس فهو ج
مسوب اليه قال الزركشي وقد لا يطالع عليه عارف بهذه
الطريق ويريد الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه
ولا يفطر لانه كالمكره وحيث لم يتفق شيء من ذلك وحيث
نزعه او ابتلاعه محافظه على الصلاة لان حكمها اعظم من
حكم الصوم لقتل ناركها وونه ولهذا لا تنكره بالعذر بخلافه
به هذا كله اذا لم يتأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الدم
فان تاتي وجب القطع وابتلع ما في حد الباطن واخرج ما في
حد الظاهر وادراعي مصلحة الصلاة فينبغي ان يبلغ الخيط
ولا يخرج له لئلا يؤدي الى تنجس فيه اه باختصار ولو ادخل
دبره او اذنه عودا واصبح صائما اخرج به بعد الفجر لم يفطر

لانه لم يشبه الاستقاء بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخ لبيلا
واصبح صائما لم يجب عليه الاستقاء على المعتمد وليس من
الاستقاء قطع النخامة من الباطن الى الظاهر فلا يضرب على
الاصح مطلقا سواء قلعهما من دماغه ام من باطنه لتكرار الحاجة
اليه فترخص فيه اما لو نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في
الظاهر او كانت بقلبه سعال فلفظ ذلك فلا بأس به حينما
او ابقى في محله فلك لك فان ابتلعها بعد خروجها واستقر ارضا
في ذلك الحد افطر حينما فالطلب منه ان يقطعها من
مجرها ويجعلها ان يمكن حتى لا يصل منها شيء الى الباطن فان كان
في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها الا بظهور خرف في
لم يتطبل بل يتعين مراعاة مصلحتها كما يتخرج لتعذر القراءة
الواجبة فان تركها مع القدرة فوصلت بنفسها الى الجوف
افطر في الاصح لتقصيره فلو لم يصل الى حد الظاهر من الدم وهو
يخرج النخامة العجوة عند الرافعي والمهمل عند النووي بان كانت
في حد الباطن وهو يخرج الحمرة والمها وحصلت في حد الظاهر
ولم يقدر على قطعها ومجها لم يضرب اه اذ مر مع من المنهاج
ومن الاستقاء اخراج ذبابة وصلت الى مجز الحالمهملة
فمفطر بذلك مطلقا ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضرع بقاؤها
كاسيا في ولو شرب خمر بالليل واصبح صائما فزنا فقد تقارض
عليه واجبات الامساك والتي فتراعي حرمة الصوم فيما يظهر
للاتفاق على وجوب الامساك فيه وللإختلاف في وجوب التي
على الصائم اما النفل فلا يبعد عدم وجوب التي وان جار محافظة
على حرمة العبادة **قوله** وان يتبين انه لم يعد الخ كان تقايا منكوبا
بغا على ان الاستقاء مفطرة لعينها لا لعود شيء قاله مر وكالتي
النجس فان تعذر وخرج منه شيء من معدته الى حد الظاهر

افطروا ان عليه ولا قاله الحطيف **قوله** وانزال مني اي من فرج
الواضح وكلا فرجي المشكل فلا يضربا نواه باحد فرجيه وان
حصل من وطئ لاحتمال زيادته **نعم** لو امكن من فرج الرجال
عن مباشرة وراى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقل
مدة الحيض بطل صومه لانه افطر بقاء الانزال او الحيض
وما من من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من
طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولوقبل او بغيره
الفرج فامدى ولم يمت لم يفطر قطعا كالبول اه **قوله** شر مر
بلمس بشرة اي ملاقاتها بالاحائل اذا الشرة ظاهر الجسد
ومسها محترى ذلك بقوله او ضم امرأة الخ وكان الاولى ان
يقول كما في شرح المنهج ولو لم يمس لم يدخل في ذلك انزاله بسبب
قبله وخروج نحو اللبس استمناؤه بيده او بد زوجته او جاريته
فانه يفطر به ولو جائل حيث كان عامدا عالما فحتملا وحمل
الافطار بلبس البشرة اذا كانت الماموس ينقص لمسه الوضو
ولو فرجا سبانا حيث بقي اسمه اما ما لا ينقص لمسه ذلك كحبه
ولا يفطر بلمسه وان انزل حيث فعل ذلك المشقة او الكرامة بخلاف
ما فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو المباني لا يفطر بلمسه
ولو بشهوة وان انزل اذا جردته الدم حيث لم يخف من قطعه
محد وثيم ولا افطراه افاده مر واستثنى ربي مما لم ينقص
لمسه الوضو المبرد فلا يبطل صوم من انزل بلمسه وان كان
بشهوة وبلا حائل لانه ليس محلا للشهوة بخلاف المحرم فانها
محل لها في الجملة فنقصل فيها فتره شيخنا عطيه **قوله** بشهوة
ليس يقيد فكان الاولى اسقاطه كما قال ابو شيخان والاولى ان مباشرة
وقوله بل اولى اي لا انزال هو المقصود بالوطئ **قوله** الا في نوم
الخ في الظرفية الا في حال نوم اعم من ان يكون خروج المني

او غيره

او غيره كان اخرجه خورا وجته وهو نائم لكن استناخروجه
بالاحتلام مما قبله وهو الانزال منقطع اذ يشترط في الانزال
العمد الخ ما يأتي **قوله** او ينظر او فكر الى اللسيه وحيث اختلف
معنى الحرفين لم يستغن باحدهما عن الاخر خلا لما ذكره
قاله حيث جعل في معنى الباء يستغنى بها عنها وفيه انه لا يشل
ح احدي الصورتين السابقتين وحمل عدم الافطار من الانزال
بالنظر او الفكر ما لم تكن عادته الانزال بها فان كانت عادته
ذلك او استدامها حتى انزل افطر على المحمدم ما لم يصير الانزال
علة ملازمة له ولا يفطر به افاده مر بزيادة **قوله** او لمس
بلا شهوة استثناءه اظاهر كما مر فكان الاولى اسقاطه و
عبارة ش ومقتضى كلامه ان اللبس بلا حائل اذا كان بغير
شهوة وحرك الشهوة فامنى انه لا يفطر وهذا محال في الكلام
حيث قالوا ان خروج المني بلبس او قبلة بلا حائل يفطر
ولم يفصلوا في اللبس بين ان يكون مبدؤا وبشهوة او لا
في الحاصل ان الاستمنا مطلقا والانزال بلبس بلا حائل ولو
بلا شهوة حال اليقظة مفطر بخلاف خروج المني في نوم
او ينظر او فكر واللبس محائل فانه لا يفطر ولو بشهوة في الاربعه
قاله مر ولوحك ذكره اعراض سودا او حركه فانزل لم يفطر
على الاصح لانه بقاء من مباشرة مباحه فلو علم من نفسه انه
اذا حكه انزل فالقياس المفطر ولو قبل زوجته وفارقها ساعه
فان كانت الشهوة مستحبه والذكر قائما حتى انزل افطر ولا فلا
اه باختصار **قوله** او ضم عطن على نظري او انزل بسبب بجم
وهذا محترى قوله بشرة كما مر وقوله بجائل اي وان رقت
قوله لا تنف المباشرة اي في اربع صور النوم والنظر والفكر وضم
المرأة الخ وقوله او الشهوة اي في صورة وهي في قوله او لمس

بلا شهوة وهذا ابتاع على طريقته السابقة **قوله** ووطى الاث
علت عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل اما اذا انزل فانه
يفسد صومها كالانزال بالمباشرة فيمادون الفرج ويبطل به
صوم كل من الفاعل والمفعول به وان لم يحصل دخول لجميع الخشقة
لانه يصدق عليه وصوله الى جوفه **قوله** قبله او دبر اي
من ادعي او غيره ولو زانيا او اشبهه بذكر ولو زانيا كذلك
انزالا **قوله** في فطر الوطى الادمي وان كان الموطى ليس ادما
وعكسه وتفطر الادمية باذخالها ذكر امثالا وعكسه ولا شيء
على صاحب الفرج المبين من ذكر او انثى خلافا لما توهمه الاعيان
من طلاب العلم اه قل على ط **قوله** ذلك كله اي من وصول
غير الى هنا وقوله واختاره اي ذلك فكذلك ما بعد والتقيد
بالحد والاختيار غير محتاج اليه بالنسبة للاستقامة لاستلزامها
ما ذكر على جعل السين والتالطلب وانما ذكر الاحتمال لزيادة
فكل واحد من الامور الاربعه محتاج الى التقيد بمجموع القيود
الثلاثة لا بكل واحد منها **قوله** لثبوت بعض ذلك بالنص وهو
وصول العاني والاستقامة والوطى وقوله وبعضه بالاجماع وهو
الانزال وهكذا قاله الحواشي هنا اما دليل الاول فقد ذكره في النس
فانها تؤكد له واما دليل الثاني ما رواه ابن حبان وغيره
وصححه وهو من دعيه التي اي عليه وهو صائم فليس عليه قضا
ومن استقام فليقض واما دليل الثاني فهو قوله تعالى احل لكم
ليلة الصيام الرفث الى نفسائكم والرفث الجماع فحل الوطى لئلا
يفيد حرمة بها او دليله ايضا الاجماع فهو ثابت بها كما في شهر
واما الانزال فلم يذكر الشارح له هنا وفي شرح المنهج لا القياس
وكذا امره بالمعروف ان يراد ببعض الثاني الوطى والمراد بثبوته
بالاجماع مع النص ويحتمل رجوع اسم الاشارة لما لم يذكر دليله

وهو الاستقامة والوطى بالنص في الاول والاجماع في الثاني وهذا
هو المناسب اذا لمعنى لتقليل ما ذكر تعليقه **قوله** او اكراه ما لم يكره
على الزنا فانه يفطر به كما قاله غيره فاسم ويدل له بتقليله في شرح
الروض وقال الشيخ من لا يفطر بذلك لوجوه الاكراه وان كانت
الزنا لا يباح به واعتمد على الاول وقرره شيخنا عطية **قوله** او جهل
بالحد من قال زنى ولا يلزم من ذلك عدم صحة نيته نظرا الى ان الجهل
بجرمه الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما يجهل بحقيقته لا يصح
نيته لان الكلام فيمن علم حرمة شئ وجهل كونه مفطرا فلا يعذر الله
كان من حقه اذا علم الحرمة ان يمتنع اه ويقال انه علم كون جنس الاكل
مفطرا او جهل كون بعض افراده كالسمسمه والنواة مفطرا **قوله** للمعذر
تقليل لقوله فلا يفطره الخ يفيد ان الكلام في الجاهل المعذور
بجهل بد لك في شرح المنهج بان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا
عن العلم اما غيره فيبطل صومه بذلك **قوله** في سائر احكامه من
اسناد العباد ووجوب الطهر والحد والكفارة والعدة وثبوت
الرجعية والمصاهرة وتقرر المسمى في السكاح الصحيح ومهر المثل
في الفاسد وغيرها اه ح **قوله** الا في حل حمله ما استثناء المصنف
من ذلك ثمان مسائل ست متشابهة ثلثان شئ والمراد بالحل عدم
الحرمة فالوطى في قبل زوجته وامته حلال وفي دبر احديهما
حرام وقد عده ابن حجر بن الكبار وغيره بفعله ان عاد بعد ما
منعه الحاكم وتبطل به الحصاة المشروطة في حد القذف اما قبل
او دبر غيره زوجته وامته فعلى حد سواء في الحرمة **قوله** ان الله
لا يستحي من الحق اي لا يامر بالاستحياء من بيان **قوله** للزوج الاول
وهو الذي طلقها بالانا وضريح له عامدا الى التحليل اه قل **قوله** والخبر
ورد فيه في الصحيحين هو ان امرأة رفاعة القرظي جات الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قد طلقني رفاعة فترجعت

بعده بعد الرحمن بن الزبير يفتح الزاي بوزن امي والجامعة مثل
هذه النوبة فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انريد
ان ترجع الى رفاعه لاحق ندوفا عسلته ويدوق عسلتك
اه ووجه الدلالة ان ذوق العسله لكل منهما معنى اللذة
لا يكون الا بالوطى في القبل دون الدبر وايضا فالوطى عند
الإطلاق في عرف الشرع لا ينصرف الى اللوطى في القبل اما ذوق
العسله فيحصل بالوطى في الدبر او يقال المراد ذوقها الارباب
الطباع السليمه فلا يرد ذلك **قوله** وفي تحصيل اي لا يصير
احد الزوجين محصنا بوطى الزوج في دبر زوجته اه قل **قوله**
لانه لا يحصى اي الاحصان المبرور منه التحصن فضيله لانه
اذا صار محصنا يجد قاذفه بخلاف ما اذا لم يصير محصنا فان قاذفه
يعزروا المحصن الذي يجد قاذفه سلم حر عفيف عن وطى غيره
وعن وطى محرمة مملوكة له وعن وطى حليمة في دبرها بان لم يطا
اصلا او وطىها في قبلها بخلاف المحصن الذي يترجم فاته لا يشترط
فيه الاسلام ويشترط فيه زباده على ما ذكرنا ان عيب حشفته
في القبل في نكاح صحيح **قوله** والعنه هي مرقص في الكبد او الدماغ
يمنع من انتشار الذكر فيضرب له مده كما سيأتي فاذا وطىها
في الدبر في تلك المده لم ينسقط عنها طلبها بالوطى وكذا الانسقاط
طلبها به لو وطى قبل ضربها **قوله** اذا لا يحصل بذلك مقصود الزوج
وهو الوطى والتحصيل وكذا الانسقاط طلبها فيما لو قدر على
الوطى في الدبر دون القبل فنرفع امها مرها الى القاضي ويترتب
مقتضاها **قوله** لذلك اي لعدم حصول مقصود الزوج **قوله**
به اي بالوطى في الدبر وقوله في الاستيناد بالنطق اي لانه
يكفي في البكر مسكونتها اذا استودنت في النكاح دون الشجب
ولا تحصل بنيتها بوطىها في الدبر فلا تنتقل به من السكوت

الى النطق

الى النطق لبقا البكاره كما سيذكره وكذا يقال في قوله وعدم الاجابة
قوله وجعل الرفاف ثلاث ليال ودخولها في الوقت على البكار
والوصيه لهن والسلم فيهن قاله ش **قوله** لبقا البكاره اي بقا
حكمها حتى لو وطيت في دبرها فزال بكارتها بغير الوطى كان
حكمها حكم البكر ايضا وان ازبلت بكارتها حسا **قوله** وفي غيرها
اي منه المصدق بدنيا اذا وطى في اقبال الحيض فيطلب
في القبل دون الدبر واما المصدق بنصف دينار فيطوب
في كل معصيه كما مرق الحيض ومنه افتراض السيدامه فتصير
فراشاله ان وطى في القبل دون الدبر وشارفي البهجه الى
بعض المذكورات ههنا بقوله الدبر مثل القبل في الاشياء لا الحمل
والتحليل والاحصان وفيه الايلا وتفي العنه والاذن نطقا
وافتراش القنه وزاد بعضهم عليها بابقها بقوله ومنه الرفاف
واختياره يعيب بعد وطى الشاري وزاد بن حجر في شرح الارشاد
على ذلك وجوب الحد على من وطى محرمة المملوكة له او امه فرعه
في الدبر دون ما اذا وطىها في القبل اه وتزيد على ذلك صور منها
ان الدم الخارج منه ليس بحيض وان القبل يقدم عليه في
الستر عند وجود ما يستأجر احدهما وان الزوج لا يصير موليا
بالخلق على ترك الوطى فيه ويعزروا بوطى زوجته او امه فيه
اذا عا د بعد ما منعه الحاكم وتبطل الحصانه به ومنها ما لو كان
يما معها في الدبر فلا ينفي الولد على الملاحم بخلاف القبل وما لو خلق
على الوطى لم يخلص بالوطى في الدبر كما لمفعول به اي رجلا كان
او امراه لكن محل الافتراق هو المرأة فاذا وطيت في دبرها فانها
تخلد وتزب مطلقا بخلاف ما اذا وطيت في قبلها فيفصل بين
كونها محصنه او لا وقوله وان كان محصنا بان عيب الرجل حشفته
في قبل في نكاح صحيح ووطيت المرأة في قبلها فيه ثم وطى احداهما

في دبره فختار اناته يحل ويضرب بخلاف ما اذا كان مكرها
فلا احد **قوله** وكل الوطى المشتري البكر في قبلها اي في الت
بكرتها ونوح عيب حادث يسقط به الرد الفهرى اذا اطلع
فيها على عيب قد تم بخلاف ما اذا اطلع عليها في دبرها فلا يسقط ذلك
لانه ليس عيبا فنقوله لا ترد اي فخر او كذا ما بعد وخرج بالبكر الشيب
فان للمشتري ردها بالعيب وان وطئها في قبلها لعدم حدوث
عيب بها عنده **قوله** بخروج المني منه اي من الدبر وقوله فان
فيه تفصيلا هو انه ان قضت شهوتها وجب عليها اعادة الفسل
لانه من منبها ومنه والاكالات كانت بائنه او صغيرة او مكرهه
فلا لانه ح من خصوص مني الواطى **قوله** لان وجوب علة
لقوله تركت وقوله ثم اي فيما اذا خرج من قبل الزوج وقوله بل
لخروج مني الموطوء اي ومني الموطوء لا يمكن خروجه من
الدبر ثم يفرق بينهما فان اراد مني الواطى فلا فرق بين خروجه
من القبل والدبر في عدم وجوب شى على الموطوء فلم يتفرقا
قوله ويجب عندنا وعند اكثر العلماء مع القضاء الكفارة العظمى
والتعزير **قوله** على من الخ ذكر غايته شروطا واخذ محترز بالانه
منها الاول من اي واطى كما عير به المنهج فخرج به الموطوء فلا
يجب عليه الثاني قوله افسد فلا يجب الا اذا كانت الوطى مفسدة
بان يكون من عامدا اكر للصوم فختار عالم بتجرمه وان جهل
وجوب الكفارة او جاهل عند معدور الثالث قوله صور خرج
به الصلاة والاعتكاف فلا يجب الكفارة بافسادها الرابع الضهر
اي ان يفسد صور نفسه فخرج به ما لو افسد صور غيره ولو في
رمضان كان وصى مسافرا ونحو امراته ففسد صورها الى اس
قوله رمضان السادس قوله يجمع وسياتي محرزها السابع
قوله ثم اي ان يكون اجماعا فخرج به ما لو كان صبيا وكذا

لو كان مسافرا او مريضا وجامع بنية التخص فانه لا اثم عليه
الثامن قوله للصوم اي فقط وسياتي محرزها ايضا وبقي شرطان
ذكرهما في المنهج احدهما ان يفسد صور يوم ويغير عنه باستمراره
قوله للصوم بقية اليوم وثانيهما عدم الشبهة فخرج بالاول ما لو وطئ
بلا عذر ثم جن او مات في اليوم لانه بان انه لم يفسد صور يوم
وبالثاني ما لو طعن بقا الليل او دخله او شك في احدهما فبات
نهارا او اكل ناسيا وظن انه افطر به ثم وصى عامدا او قوله في
رمضان اي يقينا فخرج به ما لو اشتبه الحال وصام بتحرر ووطئ
ولم يكن الحال فلا كفارة عليه وح تكون القيود احدى عشر واورد
عليه انه لو صام يوم الشك عن قضا او نذر ثم افسد يجمع ثم بين
انه من رمضان فانه يصدق عليه انه افسد صور يوم في رمضان
يجمع اثم به لاجل الصوم ومع ذلك لا تجب عليه كفارة لانه لم ينو
عن رمضان فلو عير بقوله بافساد يوم عن رمضان لم خرجت
الصوره لانه في رمضان لا عنه لكن لو عير بذلك لورد عليه
القضا فانه عن رمضان لافيه فالسالم من الاعتراض التعزير
باداء رمضان **قوله** يجمع ولو لو اطا واتيان بهيمة او ميت وان
ينزل واورد على عاكس الضابط المذكور ما اذا اطلع الفجر وهو
يجمع فاستدل فانه لا ينعقد صومه ويجب عليه الكفارة
مع انه لم يفسد صوما واجيب بعدم وروده انفسد الا فساد
بما يمنع الانقضاء بخوارا بخلاف نفسه مما يرفع عنه وان لم
يفسده فهو في معنى ما يفسده فكانه انفسد ثم فسد **قوله** للصوم
اي لاجله فقط كما سياتي اولى من قوله عهد اي لان قوله
المذكور يشتمل مسئلة الا فطار بالزنا الاية اذ يصدق على المسافر
الذي افطر بالزنا انه افطر يجمع عهدا مع انه لا كفارة عليه
لانه لم ياتم للصوم وحده بل للزنا وحده او لهما على ما ياتي

قوله فلا كفارة إلا شروج في محترقات بعض القنود وقد علمت
بقية **قوله** بغير جوع كامل واستمنا ومثل ذلك ما يفعله جماع
مع غيره فلا كفارة عليه لأن اسناد الانسداد إلى الجماع ليس أولى
من اسناده إلى المفطر الآخر والأصل براءة الذمة وهذا خارج
أيضا لقوله جماع إذا المتبادر منه جماع وحده فيخرج به غير الجماع
والجماع مع غيره سواء تقدم ذلك الغير على الجماع أو قارنه فنسقط
الكفارة بتقديم المانع على المقتضى ولو أوجب رجل في فرج خنتى
وهو في امرأة افطر الخنتى ولا كفارة عليه لاحتمال كونه موطوءة نظر
المرأة أيضا لا الرجل إن لم يفرز فان كان الخنتى ذكر الزينة الكفارة
أو أنفق افطر الرجل ولزمته فان أوجب الرجل في دبر الخنتى افطر الزينة
الكفارة أو خنتى في دبر مثله أو فزجه افطر الموطوء فيه لا الموطوء
ولو أوجب ذكره في دبر نفسه حد ويحقق بالحد باقي الأحكام من
اجاب غسل ونسأد حج واجاب الكفارة إن كانت في رمضان
ولو جامع في يوم من لزمه كفارتان لأن كل يوم عبادة مستقلة
فلا تدخل كفارتها سوا كفر عن الجماع الأول قبل الثاني أو لا
كجتين جامع بينهما ولو جامع في جميع أيام رمضان لزمه
كفارتان بعددها فان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان
كان بأربع زوجات **قوله** لأن النص إنما ورد في انفساد يوم
رمضان أي وهو افضل السهور ومخصوص بفضائل لم يشترط
فيها غيره فلا يقاس عليه **قوله** ولا على مسافر أي سفر قصر
الفطر بخلاف من أصبح مقيما ثم سافر ووطئ فليزيمه الكفارة
خلاف للأئمة الثلاثة لأن الفطر لا يباح له بطريبات السفر قال
في المنهاج وشرحه ويباح تركه لمرض يضرمعه صوم وسفر قصر
لأن طر السفر على الصوم أو زال أي المرض والسفر عن صائغ
فلا يباح تركه تقليبا لحكم الحضرة الأولى ولزوال العذر في غيرها

٧٩
وهو وأما لم يوجب الفطر عند طريبات السفر بخلاف طريبات المرض
لأن طريبات السفر إنما يكون بالاختيار ولا كذلك المرض وكالسفر
المرء فحذرونها لا يسقط الكفارة تقلظا عليه وإن بطل صومه
وأما سقطها بعد وجوبها أحد أمور ثلاثة طر والموت إن شاء الله
أو الجنون الذي لم يثبت فيه وانتقاله إلى بلد رآهم فيه معيدين
ومطلعهم مخالف لمطاع بلده الذي وجبت عليه فيه لأن الساقط
لا يعود وكذا لو جامع في يوم لا يجب عليه صومه كونه عديم انتقال
إلى بلد مخالف لبلده في المطاع فزأهم صياما فلا تحب الكفارة **قوله**
لأن أمه ليس للصوم أي وحده وقوله بل له مع الزنا أي إن لم
ينفطره الترخيص أي أرى كتاب الرخص إذا الفطر لا يباح إلا بترك
النية فان نوى ذلك كان أمه للزنا وحده وعليه يحمل ما في المنهاج
ولا كفارة على كل الحالين ويجب مع القضاة ذكرسته مواضع يجب
فيها الإمساك وخمسة ليس فيها ذلك **قوله** لا في غيره أي كندر
وقضا وكفارة وأما اختص رمضان بذلك لحرمة الوقت ولأنه
اختص بفضائل لم يشركه فيها غيره فلا يجب في غيره الإمساك
على سجد الفطر لأن شرف الوقت كالكفارة في ذلك أهافاهم
قوله على سجد فطر في بعض النسخ على سجد فطره وهي أولى
لخروج من تعدد الفطر وهو جائز لمساكن ومريض فلا يجب عليه
الإمساك كما يؤخذ من قوله لتعديه الحج إن التعدي مفقود فحين
ذكر أهافاهم قال **قوله** وعلى تارك النية أي يجب عليه الإمساك
ويجب عليه بعد ذلك القضاء فوراً إن تعذر تركها وإلا فلا إعتد
بني وله تقليد أي حنيفة فينوي بها في الفرض اعتراض
بان الكلام في رمضان فلا معنى لهذا التقييد واجيب بأنه
احترار عن الصبي فان صومه ليس رضائي حقه وإن صدق
عليه أنه من رمضان فإذا ترك النية لم يلزمه يجب عليه الإمساك

قوله لتقصيره اي حقيقته ان تعد التركة او حكما ان لم يتعد كان
كان ناسيا او جاهلا اذ المراد بالتارك في كلامه ما يعم العامد
وغیره قال مر بعد قول المنهاج او ينسى النية من الليل لان
نسيانه يشعر بترك الاهتمام بامر العبادته فهو ضرب تقصير اه
قوله او افطر طائفا الغروب اي كما يقع الان كثيرا بسبب جهل اللياقته
قوله بينهما اي في مسلكي التمسك ولا نظار **قوله** كذلك لتقصيره حقيقته
ان كان بغير اجتهاد والافحاح ويؤخذ من ذلك ان الظن المذكور
في الموضوعات ليس بقيد اه افاده قال **قوله** وعلى من بات اخ
اي وهو من اهل الوجوب وقوله يوم الثلاثاء سبعيات بالاضافة
التي على معنى من او اللام ولم يقل يوم الشك كما عير به في المنهاج و
اصلها مع انه اخضر إشارة الى ان المراد يوم الشك هنا عند من عير
يوم الثلاثاء من سبعيات سواء تحدث الناس برويته ام لا
بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه افاده مر **قوله** لانه كان
يلزمه الصوم الخ قال مرشم ان ثبت قبل نحو انهم يذب له نية
الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الاظفار لانه يباح له الاكل
مع العلم بانه من رمضان كما مر اه ويؤخذ من ذلك مع ما قاله
انه فاعدتات وهما ان كل من جاز له الاظفار مع علمه بحقيقته
اليوم لا يلزمه الإمساك بل ليس وكل من لا يجوز له مع ذلك يلزمه
الإمساك وسيدكر في الشرح للقاعدة الاولى خمس صور وذكر
للمتأني في المتن ست صور كما مر **قوله** بلغ مفطرا ولا يجب
عليه القضاء اما لو بلغ صائما فيجب عليه اتمامه بالقضاء ايضا
لصيرورته من اهل الوجوب في أثناء العبادته فأنسبه ما لو دخل
في صوم بطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته
الكفارة اه افاده مر **قوله** ومجنون افاق مفطرا او اسلم
مفطرا كان في قبله لعدم صحة صوم المجنون والكافر فلا يوجد

الافاق والاسلام الا وهما مفطرات فلا معنى لتقصيدهما بذلك
قلله دره ما اذت صنيعة فلورال عذرهما وهو السفر والمريض
بات وصلت السفينة دار الإقامة وشفى المريض وقوله بعد
الفطر اما لوزال عذرهما صائمين فيجب الإتمام عليهما كالصبي
والصبي صومهما كالصبي فيدهما بقوله بعد الفطر **قوله** لا يجب
عليهم الإمساك اي بل يستلزم له كما مر **قوله** اذ لا تقصير من هذه
العلة لا تجري في الكافر فكان الاولى ان يعطى بالعلة التي ذكرها
في شرح منتهج وهي لعدم التزامهم الصوم والإمساك ثم
قال ولان غير الكافر افطر لعذر اه فافطر حيث اخرج الكافر
من العلة المذكورة **قوله** ثم المسك ليس في صوم بخلاف فاقد
الطهورين فانه في صلاة شرعية والفرق ان المفقود هنا
يكن وهناك شرط وانما انيب المسك مع انه ليس في صوم
لانه قام بواجب فوطب به تنوابه من تلك الحثية لانه
الصوم **قوله** فلورال تلب فخطور كالجاء لاشي عليه اي لا كفارة
عليه ولو ارتكب مكروها كسواك بعد الزوال ومباغته كره في
حقه ذلك كالصائم **باب — الافطار في رمضان**
اي باب اسمائه واحكامه وهذا الباب كحاصل ما من اول
باب الصيام الى هنا الى انه خل يقسم وهو وجوب القضاء مع
الكفارة العظمى اذ المذكور في كلامه وجوبه مع الفدية فكان
عليه ان يذكر ذلك وقيد بقوله في رمضان لان جميع الاقسام
التي لا تملك في غيره وان امكن فنية بعضها كالوندر صوم
يوم معين فافطره لمريض مثلا فيجب عليه القضاء لان النذر
يسلك به مسلك واجب الشرع وكالوندر صوم الدهر فافطره
يوما مثلا فيجب عليه الفدية فقط لتقدر القضاء **قوله** انواع
سته اعترض بانها باعتبار الحكم اربعة واجب كما في الحائض

وجازى كفى المسافر ولا ولا كما في المجنون ومحرر من آخر قضاء رمضان
 مع تمكنه حتى ضاق الوقت عنه وباعتبار ما يلزم من ربحه أيضا
 ما يلزم فيه القضا والفدية وما يلزم فيه القضاء دون الفدية
 وعكسه ولا ولا ومقتضى كلامه أن الأنواع الأربعة المتأخرة
 لا يجوز ولا عدمه وليس كذلك إذا لا يخرج كل واحد منها عن
 كونه واجبا أو جازيا أو محررا فكان المناسب له أن يستدل
 في التقسيم ما ذكرنا وجاب عنه بأنه تقسيم اعتباري وهو
 لا يضر فيه تدخل الأقسام **قوله** مع القضاء أي مع وجوبه بامرجه
قوله ونفسا أي ولو بين علقه أو مضغة أو بلابل ولا يجب عليها
 ولا على الحائض تعاطي مفطر فانه يحرم عليها الأسماك بقصد
 الصوم **قوله** للاجماع قدمه لانتاجه للدعوى وجوب الإفطار
 وجوب القضاء بخلاف الحديث فانه لا ينتج إلا الثانيه وأيضا
 فقوله كذا يوم محتمل أن يكون على طريق المذهب فلا ينتج المدعى
قوله كذا يوم يقضا الصوم الخ أما وجب قضاؤه دون الصلاة
 لعدم المسئلة في قضاؤه بعدم تكرره بخلافها وكالحائض و
 النفس في ذلك المعنى عليه والسكران غير المتعدي والحاصل
 أن الناس بالنسبة لقضا الصلاة والصوم على ثلاثة أقسام قسم
 لا يجب قضاؤها عليه وهو الصبي والكافر الأصلي والمجنون
 غير المتعدي وقسم يجب قضاؤها عليه وهو المريد والمجنون
 والسكران والمعنى عليه المتعدين بذلك وقسم يجب عليه
 قضا الصوم دون الصلاة وهو نحو الحائض **قوله** للمريض الخ
 ثم المرض أن كان مطبقا فله تركه اليه والآخر وقتادون
 وقت فان كان محمولا وقت السرخ أي وقت صحة اليه
 جاز له تركها ولا فعلية أي ينوي فان عاد المرض واحتاج
 إلى الإفطار افطروا غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض

ومنه الحصادون والفعلاء والصوم كما مر كله عن **قوله** خاف
 مسقه شديد أي تبج التيمم على المعتمدات تحقيقها أو غلب
 على ظنه حرم الصوم ووجب الفطر كما إذا انتهى الأمر إلى الهلاك
 بات صام انعقد على الوجه فالمراد بالجواز في كلامه ما هو الظاهر
 منه ما يعم الوجوب كما قيل أنه لا يجب إلا عند تحقق المسقه لا عند
 خوفها أي بوجهها فان كان المرض يسيرا لم يحصل منه مسقه
 تبج التيمم كصداخ ورجع أدب أو سن لم يجز الفطر بل إن يخاف
 الزيادة بالصوم فالمرضى ثلاثة أحوال أن خاف أي توهم
 ضررا يبيح التيمم كترك الصوم وجاز له الفطر فان تحقق
 الضرر المذكور ولو بقلية ظنه أو انتهى به العذر إلى الهلاك
 أو ذهب منفعة عضو حرم عليه الصوم ووجب الفطر فان كان
 المرض خفيفا حرم الفطر ووجب الصوم وقد مر ذلك أيضا
قوله والمسافر أي فيجوز له الفطر سواء خاف مسقه شديده
 أو لا وقوله سفر قصر أي بان يفارق ما يشترط مجاورته كما مر
 في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا فلو نوى لبلا وسافر ثم شك
 هل سافر قبل الفجر أو بعده لم يجز له الفطر ويستثنى من كلامه
 عدم السفر فلا يباح له الفطر لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب
 بالحكمه إلا أن يقصد قضا في أيام أخرى سفره ومثله من علم
 موته عقب العيد فيجب عليه الصوم إن كان قادرا فجواز
 الفطر للمسافر إنما هو فيمن يرجو إقامة يقضى فيها فان تضر
 بالصوم فالفطر أفضل إلا أن طرأ السفر على الصوم أو زال فلا
 يباح له الفطر على ما مر وشمل إطلاقه القدر المعين في وقت
 والقضا وخصوص الدليل الذي ذكر لا ينافي ذلك **قوله** أما
 الجواز الخ استدلال على طريق اللزوم والشر المرب وتوله أي
 فافطر إشارة إلى أن في الإيه حذف الفاعل ما عطفقت لتوقف

الكلام عليه فهو من دلالة الانتضا **قوله** لخوف على غيره اي
في حيوانه معصوم ولو غير ادمي ككلب محترم والفطرية
واجب ان توفى الانتقاد عليه اما المال فالنظر لانقاده جائز
ولا فدية لانهم على الارواح بها بانه بطر ارتفق به شخص
وذلك انما يكون في الحيوان فكان الخائف على المال الحامل
والمرضع فالنظر في حقهما جائز لا واجب **قوله** لانقاذ مشرف
اي حيوان مشرف كما مر **قوله** على غرق اي او غيره فلو غير بقوله
على هلاكه لكان اولى **قوله** خوفا على الولد اي وحده فلا فدية
في خوفه على نفسه ولو مع الولد وكذا يقال في المشرف قبل فاته
انظر المنقذ له الخوف على نفسه ارفع المشرف فلا فدية او على
المشرف وحده وجبت **قوله** فلما مر اي في بابها حيث قال في قوله
تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية انها نسخت الا في حق الحامل
والمرضع وهذا الدليل لا يشمل من افطر لانقاذ المشرف فلو علل
بقوله لانه فطر ارتفق به شخصات ليشمل ذلك ولا شك ان
هذا التعليل لم يتقدم خلافا لما ذكره قل **قوله** فكان لا فطار
للمريض اي جماع العذر وقوله ويستثنى من ذلك اي ممن
افطر لخوف على غيره وقوله فلا فدية عليها اذا افطرت
اي سنة عشر يوما فاقل فاته افطرت ان زيد من ذلك وجبت
الفدية لما زاد لانه لا يشتمل فساد به بالدم وقوله لشي مما مر
اي من انتقاد مشرف او ولد **قوله** فاته افطر اي من ذكر من
المنقذ للمشرف والحامل والمريض وقوله على نفسه اي وحده
او مع غيره وهذا محترز بقوله خوفا على الولد ومنه يعلم ان مثل
الولد المشرف على الهلاك كما مر وما نقل عن المحسن من اعلماء
خلاف ذلك ليس بظن والفدية بهما ذكر وفيما ياتي مد لكل يوم
ويلزم بالخروج ويجوز تقديمه من الغروب فلو قدم فدية يومين

اجزاء عن الاول فقط كما لو عجل زكاة عامين **قوله** وتأخير قضا
رمضان عطف على الافطار في كلامه مسامحة لان التأخير
ليس من جنس الافطار والتقدير والافطار مع تأخير
الحكم لكن لما كانت التأخير شرطا صار كان الافطار موجب لهما
نظير الافطار لخوف على غيره مما مر **قوله** مع امكانه خرج به من
استقر به السفر او المرض حتى اثار رمضان اخر او اخره لنسيان
او جهل بجملة التأخير وان كان مخالطا للعلماء لم يفتا ذلك لا بالفدية
فلا يعذر لجهله بها نظير ما مر فيمن علم حرمة التمتع وجهل
البطلان به كما مر **قوله** حتى ياتي رمضان اخر يتقدم ما فيه
وانها تنكر تنكر النبيين ويستقر في ذمة من لزمته وان
عجز بعد ذلك **قوله** ولو نذر سبعين ايدا وافطره هو ورمضان
واستمر من غير قضا الى رجب صامه عن رمضان وصام شعبا
عن الاد او بقي القضاء في ذمته وان بقي شعبا فقط صامه
عن رمضان القضا ربي عليه قضا شعبان سنتين **قوله** لما مر
في باب الفدية وهو خير من ادرك رمضان فافطر لمريض
ثم صح ولم يقضه حتى ادركه رمضان اخر صام الذي ادركه ثم يقضي
ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا اه **قوله** وموجب للفدية
دون القضاء اي التراخي أصالة لا بد لا كما مر فلو قدر على الصوم
لم يلزمه ولو قبل اخراج الفدية لانه لم يخاطب به ابتداء بل بالفدية
وبهذا افارق المعضوب في الحج واذا اختلف مع العجز اجزاه فلا
فدية **قوله** وهو لا يشترط كبر اي لم يستطع الصوم في جميع الارما
فان قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير الى الزمن الذي
يقدر عليه **قوله** لما مر الا في ان يقول كما مر اذ لم يتقدم تعليل
ذلك في باب الفدية **قوله** وناسب للنية لم يقل وتاركة حتى
يشتمل التعمد لدخوله في قوله بعد ومتعد بفطره فلو عجز بعد ذلك

لزم التكرار **قوله** بغير جماع شامل لتارك النية عمدا كما مر
وقوله نذر كاعلة لوجوب القضاء المفهوم من قوله اي موجب
للقضاء **قوله** والاصل عدم اي الوجوب وقوله ولان الاعمال
مرض اي ولا فدية في الفطر بالمريض الذي يرجح بروه وتقدم
ان الفطر المذكور لا يوصف بجوار ولا عدم وهذا دليل خاص
بالاعمال بعد الدليل العام له وغيره **قوله** اجنب اي ان لم يتعد
جنبته **قوله** لعدم تكليفه ومثله الصبي والكافر الاصل في القضاء
والقضاء في جميع ما ذكر على التراخي الا فيمن اغم بالفطر والمريد
وتاركه النية لئلا يعمد على المعتمد افاده ق ل ولكن اذا خاف
الوقت قبل رمضان الثاني بان لم يبق الا ما يسع القضاء فيجب
القضاء فوراً **باب ما يكره في الصوم** لاجله اعي
الصوم اي من حيث الصوم وان كان حراما او غير حرام لغيره
كالشائمه فانها من حيث الصوم مكروهة ومن حيث الايداء
حرام ابتداء اما في مقابلة شتم الغير فان كان بوذي بها حرمت
ولا كقولها يا احمق فلا تحرم بل تكره لان الانسان لا ينفك
عن الحق اي وضع الشيء في غير محله ولو في بعض الاحيان
فابتداء الشتم حرام مطلقا ابتداء وردا وان كان فيه فان حصل
به فلاف حرم وان لم يحصل له ذلك كالوصف بالحق والظلم فلا يحرم
لا ابتداء ولا رجاءه والاول اوجه **قوله** وهو عشرة الخ المحصر فيها
اضافي اي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والافهني اكثر من
ذلك فمنها الخلق بالحنافه الذي على فم العبادة وعلة كراهته
انه خلق بغير الله ووجه ايضا بانه لا يختم الاعلى اقواء الكفار
كافي اية التورم تختم على انوافهم وبنيه نظرا لان ذلك لا يبيح
الكراهة الشرعية بل مجرد كراهة اللفظ وايضا فذلك الحتم
انما يكون في الاخرة لا في الدنيا على ما ياتي انما قال ذلك لئلا

يرد عليه

يرد عليه ان الاحكام والقوله خلاف الاولى كما ياتي فاشار
بذلك الى ان قوله هنا عشرة بنا على قوله في بعض ذلك فهو
كلام مجمل ياتي بتحريره مشائمه المراد بها اصل الفعل اي الشتم
وهو من احد الجانبين فان المفاعلة قد تاتي لذلك كما تله
الله وفعل الشتم شتم من باب ضرب وهو السب بمعن واحد
وهو مشائمه الغير بما يكره وان لم يكن فيه حد **قوله** كيا احمق
باطال والقذف اخص منهما اذ هو الرمي بما يوجب الحد غالبا
قوله وقد تحرم اي ان لم يكن الوصف في المشتم او كان كالحق
وحصل له منه تاذو كان الاولى اسقاط ذلك لان حرمة المشائمه
ح ليست للصوم فهو مستغنى عنه بقوله لاجله **قوله** فليقل
اي صائم اي يخبر الصيام عنه فاذا كان احدهم صائما فلا يرفق
ولا يجهل فان امره فاقله او شائمه فليقل اي صائم مرتين
يقوله بلسانه بنية كلف نفسه ووعظ الشائمه ودفعه بالتي
هي احسن فان جع بلسانه وقليه فحسنت قال النووي
ويستكرره مرتين او اكثر لانه اقرب الى امساك صاحبه عنه
وقوله الزكري لا اظن احد يقول مردود بالخبر الماراه افاده
مرروا ذكره من كون القصد بذلك الوعظ في دفع ما يقال
ان العبادة يستحق اخفائها فليقل طلب منه ان يتلفظ بقوله
اي صائم وما احسن ما قاله بعضهم هتاء هتاء
اغضض الطرف واللسان كلف وكذا السمع صنه حين تصوم
ليس من صنع الثلاث عندي بحقوق الصيام اصلا يقوم
قوله وتأخير فطر خرج به نفس الفطر من الصوم فانه واجب
لان الوصال حرام اذ هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم
قوله لمن قصده الخ اي فلا يكره لغير ذلك لفقد ما يفطر عليه
او انتظار جماعة او حضور ما كوله او نحو ذلك ويندب كونه

على رطب فبسر فتمر فان من مفاغيرها فخلوكتين وروبيوب
وعنهما من الفواكه ونصب فشربات فخلو بالمد والقصر اي
المصنوعة المعروفة بالخلوة والحكمة في ذلك التناول بالخلوة
وقيل لنفع البصر وقيل لكونه غير مدخول النار في بعض احواله
ويؤخذ من الحكمة الاولى تاخير اللبث عن العسل لانهم نظروا
للخلو في هذا المحل بعد فقد التمر والماء وخوها مما هو رد قال
مر والسنة تثبت ما يفطر عليه من رطب وغيره **قوله** وراى
الحق ان لم يرد ذلك ولم يقصد التعجيل لم يكره كما مر بل يكره
منه وبما حيث تحقق الغروب او ظنه باماره ولا تحصل سنة
التعجيل لا يتناول شي لا بالجماع لما فيه من اضعاف القوة والضرر
فان ظنه باماره لم يرد بان لم يوجد اماره او سكت فيه حرم التعجيل
اه افاده مرر ولا عده مما قاله بعضهم هنا ما يخالفه **قوله**
ما عجلوا الفطر ما مصدرية ظرفية اي مدة تعجيلهم ذلك
وبين ان يقول عقيب تناول الفطر اللهم لك صمت وعلى
رر قك افطرت وبك امنت وعليك توكلت ورحمتك رحوت
واليك انبت ذهب الظن بالجموع والقصر اي العطش وابتمدت
العروق وثبت الاجران شا الله تعالى ويقول ذلك وان افطر
على غير ما اتباعا للوارد وان لم يكن عنده ظن اصلاوح لان
المراد حل وقت اذهاب الظن وورد انه صلى الله عليه وسلم
كان يقول يا واسع الفضل اعرفني الحمد لله الذي اعانني
نفسه وورقني فافطرت اه فيسن الايات بذلك عقيب
ما مر **قوله** واخروا السجود وهو يقسم السجود الاكل وبقائها المأكول
ويصح ارادته في الحديث على تقدير مضاف اي تناول السجود
ويدخل وقته نصف الليل وقيل بالسدس الاخير وحمل الاول
على معناه الشرعى المراد هنا والثاني على اللغوي ونسب

فيه ما ندب في الفطر من الرطب والبس الخ ما مر ولا يرد رواية
ما بات التمر في جوف الا انفسه حل على الكثير منه او السجود
ليس بيانا واعلم ان السجود سنة مستقلة لما ورد من قوله
صلى الله عليه وسلم تسجروا فان في السجود بركة بالنصب اسم
ان والبركة قبل المراء بهار زيادة القوة على اذا الصوم والنشاط
وعليه السجود بالفجر والعين كلوا واشربوا ليالي رمضان
قبل الصبح فان المأكول والمشروب في ذلك الوقت يزيد القوة
ويشطو ويحصل بسببه الرغبة في الازدياد من الصيام لثقة
المستقة فيه على التسحر وقيل المراد بهار زيادة الاجر والثواب
والمعنى الاول ويؤيده حديث استعينوا بطعام السجود
على صيام النهار وبالقياس له على قيام الليل دل ذلك على ان
الحكمة في مشروعيته التقوي على اداء الصيام وحديث العرب
بن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
السجود فقال هلم الى الغدا وهو بكسر العين والمد اسم لما يتغذى به
من الطعام والشراب وتأخيره سنة اخرى وضبط الذي يحصل به
سنة التأخير بما ورد في قول بعض الصحابة تسعون مائة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قمت الى الصلاة وكان قد رما بينهما
خمسين ايه وحصل السجود بقليل المطموم وكثيره خير تسجروا
ولو بجرعة ما وحمله استحبابه **قوله** اذا رجي به منفعة او لم
يكن به ضرر فان كان شبعان لم يمس له ان يتسحر **قوله** بكسر
العين وهو ما يوضع اي الشيء المأكول كالذبح معنى المذبوح وهو
شيء عند العطار يقال له موميا كلما مضغه قوي وصلب واحتج
ومثله اللبث الابيض فيكره علكه اذا كان بحيث لو مضغ بسبب
واستد والاحمر لان محل كراهة العلك في غير ما يتفتت اما هو
فان يتفتت ويصل بعض جرمه عدا الى جوفه افطر وحينئذ

بحرم مضغه بخلاف ما اذا سك او وصل طعمه او ربحه لانه
مجاوراه افاده مراما العلك بالفتح فهو بالمضغ ويصح ارادته
هنا ايضا جعل الاضافه للبيان **قوله** لانه يجمع الرقيق اي لانه
يتهم بالانقطاع اذ كل من رآه من بعد بظنه كلاما وقال صلى الله
عليه وسلم من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فلا يقف موافق
الهم **قوله** فان ابتلعه الخ من تمام العله وقوله انظر في وجه
اي ظاهرات لم يصل شي من العلوك الى جوفه والانظر قطعا
كما مر وقوله وان القاء اي الرقيق **قوله** علك الخبز بفتح العين
مصدر بمعنى المضغ اي علك للخبز فهو من اضافة المصدر
لفعله ويصح الكسر على الاضافه اليه اي مملوك هو
الخبز وغيره **قوله** مثلا راجع لكل من له ولد فولد غيره كولد
وغير الولد كالشيخ الكبير والحيوان غير المادي والطائر
كالولد وكذا قوله الماضي له ليس بقيد فلو اخر مثلا عن ذلك
لكان اولى **قوله** وذوق طعام اي او غيره قاله في النهج وتقييد
الاصل بذوق الطعام جري على الغالب اه وعبارته هنا عبارة
الاصل الذي اعترضها فحل من لا يسهو **قوله** خوف الوصول الى
حلقه اما الطباخ رجلا كان ام امرأة ومن له صغير يعمله فلا يكره
في حقها ذلك قاله رضي **قوله** اي تعرضا للافطار وقيل معناه
يطل اجز صيامها او نقص فكان صار مفطرين لانها كانتا
يغنيان فان اصل الحديث ما رواه العقيلي عن ابن مسعود
قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجلين يحجم احدهما الآخر
فاغتتاب احدهما الآخر ولم ينكر رعيه فقال صلى الله عليه وسلم
ما ذكر قال بن مسعود لا التحامه بل للغيبه وقيل انه منسوخ
خير البخاري انه صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم والحاصل
ان الحديث احتج بظاهره من الامة جماعة منهم احمد واسحق

فقالوا

مع والوا يفطر من ذكر وغيرهم لم يحتج بظاهره وقال انه موول
او منسوخ **قوله** لانه لا ينافي الخ يؤخذ منه عدم الكراهه في حق
الفاصد كما ساقى لان المعنى المذكور لا ينافي فيه وقوله الحج
يكسر اليه الا وفي اسم لاله الحج **قوله** هو ما جز منه في الروضة
ض وقوله خلاف الا وفي معتمد وحل بعضهم الاول على ضعف
البدن والثاني على قوته وهو قريب بالنسبه للمعتمد **قوله**
الاقتصاد وهو طلب الفعل بان يقول اقصدي وهو ليس بقيد
بل هو خلاف الا وفي في حق المقصود وحده اخذ من العله وان
يكن من العله وان لم يقل ذلك وكذا يقال في فيكره في حقه او
ما كان خلاف الا وفي سوا طلب او لا **قوله** وقبله هو اللبس بالغنم
سوا كانت في فم او غيره ولذا يقول قبلت يده وسوا كانت من
رجل المرأة او عكسه والمعانقه والمباشره باليد كالتقبيل افاده
مر **قوله** والابان حركت شهوة حرمت اي ان كانت الصور فضا
بخلاف النفل لان قطعه جانن وضابط تحريك الشهوة خوف
الانزال كما في المجموع اه افاده مر فان قلت المبالغه في
المفمضه مكروهه وان خيف الافطار فما الفرق قلت يفرق
بان المتى ساقى فلا يكره رده لانه ما زاد افق بخلاف الماويان فيه
افساد صور شخصيات غالبا وبانه لا اصل له مطلوب بخلاف
المبالغه ورفع سوال الثاني رضي الله تعالى عنه صورته
سبل العالم المكي هل في تزاوره وضمة مشتاق الفواد جناح اه فاجاب بقوله
فقلت معاذ الله ان يذهب النقي **قوله** تلاصق الكباد لهن جراح
فساله الربيع عن ذلك فقال تفرست في هذا السائل انه ليس
مراده الجماع اي وانما مراده طفي حرارة الشوق بالمعانقه والقبلة
مع امنه من الانزال وذلك انه عرس في رمضان وهو حديث
العمل فذهب للسائل فوالله ما ارادني عما قال الامام شجيت

من فراسته قال الرخاوي والفراسه بكسر الفاء وهي الاطلاع على
ما في الصنائع يسواطع النوار اشرفت على قلبه قال بعضهم من
عض بصرة عن المحارم وامسك نفسه عن الشهوات من جلال
وعزله وعمر باطنه بدوام المراقبة لله وظاهره باتباع السنة
وتعود اكل الحلال للتقوى على عبادة الله تعالى لم تحط فراسته
اما الفراسه بفتح الفاء في الخذف في ركوب الخيل **قوله** اربعة
بكسر الهمزة وسكون الراء المهملة قبل الموحدة بمعنى الحاجة
وهي هنا منع انزال النبي اي يقدر ان يمنع ذلك وقيل معناه
الذكر اي ملك ذكره فلا ينزل منه شيء والذكر المحذون يرويه
بفتح الهاء والراء بمعنى الحاجة الغير للاغني **قوله** والشاب بنفسه
صومه الخ والحديث جري على الغالب فلو انكس الامريان لم يملك
الشيخ اربعة وملك الشاب انعكس الحكم تنحرم على الاول لا الثاني
لان الحكم يدور مع علمته وجودا وعدما **قوله** وهو المعتمد بعقده
ونص الامض **قوله** ودخول حمام اي من غير حاجة وكان
يحصل له تاذ اما من احتاجه لغو حياية او حصل له منه تاذ
لاعتياده ذلك ولا كراهه وان لم يكن للثاني حاجة لفقد الضيق
في حقه وقال من خير لا فرق لان في دخوله تنجها فهو اولى من
شم الرياحية **قوله** وسواك بعد الزوال اي او عقب الفجر
لمن واصل الصوم لعدم مفطر او ارتكب الحرمة فانزوله كراهة
الاستياك في حقه بالغر وبوتقود بالغيرة والوصال ان يستديم
او صاف الصائمات والجماع ونحوه مما ينافي الصوم يمنع الوصال
على المعقده ومحل كراهة الاستياك بعد الزوال ان لم يكن له
سبب يقتضيه اما لو اكل ذراخ كثر به كبصل ناسيا للصوم لم
يفطر ولم يكره له الاستياك بل يسوغ وكذا الوضوء بعد الزوال
وتغير فيه **قوله** لانه يزيل الخلو في بعض الخاريجة الفهم الصيام

والشارع طلب ايقاره بقوله الخلو في فم الصائم اطيب عند الله
من ربح المسك اي المطلوب في يوم الجمعة واطيبيته تدل على
انها نية فكرهت ان الله اي بخصوص السواك فلوانه باصبعه
فلا كراهة لانها لا تسمى سواكا بخلاف ان الة دم الشهيد
فانها حرام لان فيه ازالة فضلة على الغير وان كان مفضولا
بالنسبة للخلوف وافضل منهما مداد العلماء وان تكره ان الله
فلوانه الشهيد الدم بنفسه قبل موته او ان اجري سواك
غيره بغير اذنه كره في الاول وحرم في الثاني والمراد بالخلوف
في الحديث الخلو بعد الزوال بدليل ما ورد من قوله صلى
الله عليه وسلم اعطيت امي في شهر رمضان خمسمائة مظهر
نبي قبلي اما الاولى فانه اذا كانت اول ليلة من رمضان نظر الله
تعالى اليهم اي نظر رحمة ومن نظر الله اليه لا يعذبه ابدا واما
الثانية فانهم المفضل عسوت وخلوف اقواهم اطيب عند الله
من ربح المسك واما الثالثة فان الملكة تستغفرهم في كل يوم
وليلة واما الرابعة فان الله يامر جنته ويقول لها استعدي
وتريني لعبادي او مسك انت يستعديا من تعقب الدنيا
الى دار كرامتي واما الخامسة فاذا كان اخر ليلة غفر الله لهم جميعا
فقيل اهي ليلة القدر يا رسول الله قال لا ولكن العامل يوفي
اجره عند فراخ العمل اه ومن المعلومات المسال يكون الاعد
الزوال لا قبله **قوله** ونظراخ النظر ليس بيقيد وعبارة
المنهاج مع شرح مرر وليص نفسه عن الشهوات من المسوغات
والمبصرات والمسبوبات والملايس اذ ذلك سر الصوم ومقصود
الاعظم لتكثرف نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى تكلف
جوارحه عن تقاطع ما يستهيه اه **قوله** لما قيل له التمتع به
لطيب من مسك وغيره ونزجس وريحان وطبل بار ونحوه

ومن ذلك حليته من زوجة أو أمة فشم ذلك واستماعه
ولمسه والنظر إليه خلاف الأولى خلافا للمصنف حيث عد من
المكروهات وعمل كراهة النظر للمراحم وسائر المشروبات
ما لم يتقاطب معها مثلا ولا فلا كراهة في حقه **قوله** أما النظر
لما لا يحل فحرام الخ أي فلا يعد من المكروهات هذا مراده وفيه
نظر لأن حرمة من حيث ذاته فلا ينافي كراهته من حيث
الصوم كما هو موضوع الباب فكان الأولى إسقاط قوله لما يحل
التمتع به ويدكر بدله ما يحرم التمتع به فإنه مكروه من حيث
الصوم كما علمت ومن المكروهات كما في مررات يتمضمض بها
وبجها لأن ذلك شبهه بالسواك للصائم **باب ما يصل**
إلى الجوف أي أفراد ما يصل إليه وذكر منها سبعة وقوله ولا يفطر
أشار به إلى بيان حكم تلك الأفراد ولو قال باب ما لا يفطر بها
وصل إلى الجوف لكان أنسب قاله ق ك ووجهه يتعلق الفرض
بها كذلك فالمناسب تقديم ما هو المقصود لأنه أهم وهذا
دقيق خلافا لمن جعله غير ظاهر والله الحمد **قوله** ما وصل
إليه أي من الأعيان من منفذ مفتوح على ما مر وقوله
بنسيان أي للصوم والباله المحبة أو السببية والأول أنسب
لأنه مطوف في قوله أو كان غير طريق ليس سببا في وصوله
بل السبب فيه فتح الفم مثلا أشار له ق ك ولا غيره يقول بعضهم
إنه غير ظاهر فقد علمت ظهوره والله الحمد **قوله** أو جهل أي
معد وريان قرب عهد بالاسلام أو نسيان بعيد أغت العلماء
بغيره كالعلم بفطر ومثله من علم التمرم وجهل الفطر لأنه
حقه الامتناع ولا كفارة عن من جامع عامدا بعد الأكل ناسيا
وظن أنه افطر بالأكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وإن كان
الإنح بطلان صومه بهذا الجماع وحرمة **قوله** أو أكرهه

المحار بالصيب في حلقه اه ق ك **قوله** والأصل فيه أي النسيان
ويقاس غيره بجامع العذر ولعل اقتصار الأصل عليه للمحدث
المذكور أي لأن الحديث خاص به أفاده ق ك **قوله** من نسي
مفعوله محذوف أي صومه بقربية قوله وهو صائم والوافر
للمحال وحسن الأكل والشرب من بين المفطرات لغلبتهما وإضاف
الصوم إليه في قوله فليتم صومه إشارة إلى أنه لم يفطر **قوله** وإنما
أمر بالاعتناء لفوات ركنه ظاهرا ثم علل عدم الإفطار بقوله فإنما
أصله الله وسقاه أي من غير حيلة منه وليس له في ذلك مدخل
فكانه لم يوجد منه فعل ولا فاعل والمطعم والساق في صورة الحمد أيضا
هو الله تعالى لأن جميع أفعال العبد منسوب له تعالى لكن لما كانت
للعبد حيلة ومدخل فنسب الفعل إليه لحصوله ظاهرا بقدرته
قوله أو جربان عطف على نسيان وأعاد حرف الجر لطول الكلام
وأشارة إلى أن العبد **قوله** خاص بذلك لعدم ثابته فيما قبله
قوله طعام أي أو نخامه أو فريه فإذا شرب فريه قبيل الفجر ونسي
أنه لما بعده فإن بلغ ريقه المتغير بها عمد مع قدرته على مجبه
افطر ولا فلا يوجب الكلام على إطلاقه خلافا لبعضهم **قوله**
أو كان عطف على نسيان ولذا أقر الشيخ قوله أو وصل إليه أي
الجوف إشارة إلى ذلك **قوله** غير طريق سوا كان طاهرا أم نجسا
ولو من مقلظ فلا يفطر بذلك وأما غسله وإن تعمد فتح فيه
وجب ولا فلا وهذا هو المعتمد كما قاله ع ك خلافا للمزيد
قوله عمد أي تعمد فتح الفم ولو لأجل الوصول ثم حصل الوصول بعد
ذلك بغير فعله أما الوصول بعد فتح فمه يتلفق به الغبار من
الهوا فإنه يضربه أجارا في الغرلة وما بعدهما فلو أخره عن
ذلك لمحت أولى **قوله** أو غرلة مصدر غرل قال ابن مالك فغلل أو غلله لفعل لا
وهي إدارة الحب في الغرل بكسر الغين أو الدقيق في المنخل

ليخرج خبيثته ويبقى طيبه وفي كلام العرب من غزبل الناس مخلوه
اي من فتن على اصولهم وعيوبهم فتشوا على ذلك في حقه استد
تفتيش وفي الحديث كيف يكف ويبرمات بغزبل الناس فيه يذهب
خيارهم ويبقى اراة لم ذكر ذلك الخطيب والطريق والرفيق ليسا
بقيده وفي كلامه تناسهل والتقدير او كانت في غزيلة الرفيق
قوله ذبا باطائر الخ اي لا يضر وان فتح فاه عهد الاجل دخول
ذلك على ما مر فان اضرت الذبا به جوفه اخرجها وافطر ووجب
عليه القضاء به على ذلك ابن حجر **قوله** لشقة الاحمر الخ اي
شانه ذلك فلا يرد صورة العمد **باب الاعتكاف**
لم يترجه بكتاب نظر الشدة مناسبه للصوم من حيث انه يندب
فيه وقد يجب بالنذر وبعض الامم يرى انه شرط فيه وترجه
في المنهج بذلك نظر الكونه يصح من المفطر وهو بالمعنى اللغوي
من الشرايع القديمة قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان
طهرا بيته للطائفين والعاكفين والذي من حصان نصنا
الهيئة المخصوصة اي كونه في مسجد يئنه من مسلم عاقل
ظاهر من نحو حوض الى اخر ما ياتي وهو لغة اللبث اي الإقامة
على الشئ اي ملازمة وحبس النفس عليه يقال اعتكف
وعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكفا وعكفته بكسر الكاف
عكفا لا غير يستعمل متعديا ولازما كرجع ورجعته ونقص
ونقصته واللبث بضم اللام مصدر سماعي لللبث بكسرها
وقياس مصدره لبثا بفتح اللام والبالا لانه لازم قال في الخلاصة
وفعل اللام ربابه بفعل وذكر في المختار ان مصدر لبثا بفتح
اللام وسكون الباء كهم منها قال شيخنا عطية مع سكون الباء
اه وقد يقال ان المصدر الذي ذكره في المختار ايضا سماعي فلا
يدل على كونه متعديا وعبارة القاموس اللبث المكث لبث

هذا حديثه في
الاعتكاف

كسح

كسح وهو نادرا لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتحريك
والبسته ولبسته واستلثته اسقاطه اه المراد منه وهو يدل
لما قلنا لانه لم يذكر التعدي في لبث الثلاث **قوله** خيرا كانت
اي اللبث او سرائف الاول قوله تعالى ولا تبأسوا منهن وانتم عاكفون
في المساجد ومعلق تبأسوا منهن محذوف اي تبأسوا منهن في
بيوتكم لانهم كانوا يخرجون من المسجد لمباشرة فيهما واما في
المساجد فهو متعلق بما كفون اي مقيمون فيها بنية الاعتكاف
والقصد بذلك بيان شرطه وهو المسجد وليس متعلقا بتبأسوا
لان ما سرتهم متنوعة ولو خارج المسجد فاذا اخرج منه لغير
قضا حاجة امتنع عليه ذلك ومن الثاني قوله تعالى فانوا على قوم
يعكفون على اصنام لهم وقوله لن تبرج عليه عاكفين **قوله**
وسرا اللبث اي لبث قدر يسمى عكفا اي اقامة ولو بلا سكوت
بحيث يكون راسها فوق راس الطائفة في الركوع ونحوه ورأسها
بقد رسجات الله فلا بد في الاعتكاف ان يريد على ذلك ولو نذر
اعتكافا مطلقا كناه لحظه والمراد اللبث حقيقة او حكما فيتمثل
التردد بخلاف المرور بلا لبث فانه لا يكفي على العمد وقيل
يكفي كالوقوف بعرفة حكاة في المنهاج وعليه فيس ان ينوي
الاعتكاف كلما دخل المسجد ولو مالا يحصل فضله على هذا القول
ان قلد القائل به والاكات متلبسا بعبادة فاسده وينبغي
لفظ الب العلم اذا دخل المسجد نحو الحضور ان يقول لله على ان
اعتكف في هذا المسجد ثم يقول نويت الاعتكاف المنذر للباب
نواب الواجب وقيل بشرط مكث نحو يوم اي قريبا منه حكاة
في المنهاج ايضا وقله عند مالك يوم كامل ليس عندنا زوجا
من خلافه **قوله** في المسجد وهو ما وقفه الواقف مسجد لا رباطا
ولا مدرسه **قوله** من شخص مخصوص اي مستجمع للشرط الاربعة

وعبارة من روى عن النبي في مسجد يقصد القرية من مسلم من عاقل
ظاهر عن الجناية والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة
الفرج مع الذكر والعلم بالتميز ان فيصح من صبي ميمر وحنث
وعبد وامرأة باذات السيد والزوج مع الكراهة ان كانت ذات
هيئة ويحرم بدونه مع الصحة ويجب بالنذر وليس فيما عدا
ذلك وهو الاصل فيه فلا تعذبه الاباحة **قوله** بنيتها ولا بد
ان يقع حال الإقامة او الرد فتنكفي عند اوله وهو الالتفات
لانه اول العبادات ولا تنكفي حال المرور حتى يستقر وهذا التفريق
مستعمل على الاركان الاربعة الاربعة **قوله** الاوسط اعني فيه لنظر
العشر وفي قوله الاواخر معناه واعتكف ايضا العشر الاول منه
كما ورد في رواية وذكر اعتكاف او رواجه وما بعده لدفع توهم
اختصاصه بالذكر وبرمضان وفيه ايضا دليل لحوار اعتكاف
المفطر لان المراد بالعشر من شوال العشر الاول كما ورد في رواية
ذكرها من روى يوم العيد وهو لا يجوز صومه اجماعا **قوله**
كل وقت اي في رمضان وغيره بالاجماع ولا طلاق الادلة قال
الزركشي فقد ورد من اعتكف فواف نافذة فكانما اعتكف نفسه
اه ح ط وفواف بضم الفاء واخره قاف اي مقدار من جلدها يسكو
اللام وقيل هو ما بين الحلبتين في الوقت لانها تحلب ثم تترك
ساعة برصعها ولدها المدر ثم تحلب يقال ما قام عنده الفواف
وفي الحديث العبادات ودر فواف نافذة وقوله تعالى ما لها
من فواف يقرأ بالفح والضم اي ما لها من نظرة وراحة وفاقه
والمراد بالنسبة الرقيق **قوله** وطلبها ليلة القدر اي لادراكها
فنجيبها بالصلاة والقرأة وكثرة الدعاء دينا ودنيا فانه افضل
ليالي السنة قال تعالى ليلة القدر خير من الف شهر اي العمل فيها
خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة قدر ولا لزوم تفضيل

الشي على نفسه

الشي على نفسه عراب وكون الاجر على قدر التعب امر اعلو وهي
من خصا نص هذه الامة والتي يفرق فيها كل امر حكيم وباقيه
الى يوم القيمة اجماعا ونرى حقيقة نيتا كطلبها والاجتهاد
في ادراكها كل عام والمراد برفعها في خبر نزعته وعسى ان يكون
خير لكم رفع علم عينها والام بامر فيها بالتماسها ومعنى عسى
ان يكون خيرا لكم اي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي
وليس كرا فيها وفي يومها من العبادات بالخلص وصحة يقاين
وفي قوله اللام انك عفو كرم تحب العفو فاعف عنا وبتلك احيا
جميعها وجميع يومها بذلك وليس لمن رايها ان يكتفها لان رويها
كرامه اذ هو امر خارق للعادة وهو ينبغي كتمه باتفاق اهل الطريق
وحصل فضلهما للعامل وان لم يطلع عليها ومن قال لا ينال فضلها
الامن اطلع عليها فهو على فضلها الكامل ومثل الشافعي رحمه الله
تعالى انها ليلة حاد او ثاثة وعشرين نكل ليلة من ليالي العشر
محتملة لها عنده لكن ارجاها ليلي الوتر وارجاها من لياليه
ما ذكره فندهبه انها تكثر ليلة بعينها وعن ابن عباس انها
ليلة سبع وعشرين اخذ من قوله سلام هي حتى مطلع الفجر
فان لفظ هي تمام السبع والعشرين حرفا وفيها للعلماء نحو ثلاثين
قولا وعلامتها عدم الحر والبرد فيها وان تطلع الشمس صبيحتها
بيضا بلا كبير شعاع ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرم وحكمة ذلك
كثرة اختلاف الملائكة ويزولها وصعودها فيها فاستمر باجتهادها
احسانها اللطيف ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفت
صفتها بعد فواتها بطلوع الفجر ان يجتهد في يومها لان ذلك سنة
كامر وان يجتهد في سألها من قابل بنا على عدم انتقالها
وورد عن ابي هريرة ان من صلى العشاء الاخير في جماعة
من رمضان فقد ادرك ليلة القدر وعن الشافعي رضي الله عنه

العشا والصبح وسميت ليلة القدر لعظم قدرها عند الله تعالى
اولا انه تعالى يقدر فيها ما شاء من حوائجها انه لا يتعقد فيها
مطفة كافر وهي ليلة ينكشف فيها شيء من عجائب الملكوت
والناس في هذا الكشف متفاوتون فمنهم من ينكشف له عن
ملكوت السموات والارض ويرى الملكة بين ركن وساجد
ومنهم من يرى طاقه من نور وغير ذلك اه افاده مرر بزيادة
وليلة مولده صلى الله عليه وسلم افضل من ليلة القدر على الاطلاق
فهي افضل اليا على الاطلاق وبعدها ليلة القدر فليست
الاسرافرة فالجمعة تنصف شعبات فالجمعة والليل افضل من
النهار ولعل قبل دخول العشر الاخير من رمضان طلاقا مثلا
بليلة القدر كقوله انت طالق ليلة القدر طلقت باول اربع ليلة
من ليالي العشر المذكور لضي تلك الليلة او علقه في اثنا ثمة
طلعت باول اربع ليلة من سنة تنضي عليه لانه قد مر له ليلة
القدر **نعم** لو راها بعد التعليق او اخبره من اعتقد صدقه
انه راها في سنة التعليق كليلة الثالث او الخامس او السابع
والعشرين فينبغي الوقوع اه افاده الرجائي **قوله** ونية وحجب
نية فنية في بذره بان يقول نويت فرض الاعتكاف او الاعتكاف
المندور ليمتد من النفل واعلم انه اذا اطلق بان لم يقدر له
مدة كفته نية وان طال مكثه لكن لو خرج من المسجد بلا عزم
عود وعاد جدها ان اريد الاعتكاف والا فلا تجب لانه قد
انقطع سوا اخرج لتبرأ من غيره فان عزم على العود للاعتكاف
سوا كان المسجد الذي خرج منه ام لغيره كانت هذه العزيمة
قائمة مقام النية ولو قيد بمدة كيوم او شهر وخرج لغير تبرأ
سوا كان بما ينقطع التتابع كعبادة مريض وبسيان نية ام لا
كفرض وحيف وعاد جده النية ايضا وان لم يطل الزمن مالم يكن

عازرا على العود والا فلا يحتاج للتجديد كالي بياها على المعتمد
وان تقل الشهاب مر خلافة بخلاف خروجه للتبرأ فانه لا يجب
تجديدها وان طال الزمن لانه لا يدرى كالمستثنى عند النية
ولو قيد المدة بالتتابع سوا كان مندورا ام على المعتمد وخرج لغير
لا ينقطع التتابع ككل وقضا حاجة وعاد لم يلزمه تجديده بخلاف
ما ينقطع كعبادة المريض والحاصل ان المراتب ثلاثة الاطلاق
والقييد بالمدة وبالتتابع سوا في الثلاثة المذكورة كان مندورا
ام لا فلو اطلقه وكان مندورا والكسوف الاعتكاف المندور وروح
كله واجبا على المعتمد وان امكن تجزيته والقاعدة المقررة محلها
فيما اذا كان للشئ اقل واكمل كالركوع ومسح الرأس والاعتكاف
لم يجعلوا له الا اقل ولا يفرج عنه خارج المسجد في المراتب الاولى
حال خروجه لعدم مسافاته للنية كما اعتقه **قوله** اسلام وعقل
الح فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمعنى عليه
والسكران وغيرهم اذ لانية لهم ولا اعتكاف حائض ونفسا
وعجب لحرمة مكثهم فيه وتضيئه عدم صحة الاعتكاف كل من حرم
عليه المكث فيه كمنى جروح وقروح واستحاضة ونحوها حيث
لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك على المعتمد **نعم** لو اعتكف
في مسجد وفق على غيره دونه صح اعتكافه فيه وحرم عليه في الاصل
فان طرأ عليه في اثناء اعتكافه لم يبطل وحسب ربه من
الاعتكاف اذ لم يخرج من المسجد كما هو صورة المسئلة وتقدم انه
يصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئة كزوجهن
جماعه وحرم غير اذن سيد في الرقيق ذكر او انثى وزوج
نعم ان لم تفت به منفعة كان حضور المسجد باذنها فتوباه
حائرا ويجوز من المكاتب بلا اذن ان امكن كسب في المسجد او كان
لاجل به فان عجز عن مؤنته فليس بدينه منعه ومن بعضه شر

ولامها بآية كالف والاكات في نوبته كحروف في نوبة سية كقن
اهم **قوله** كالطواف وحجة المسجد وليس لنا عبادة يتوقف
فعلها على المسجد الا هذه الثلاثة ومنها المندور ففعلها فيه
الا ان الطواف يتوقف على مسجد مخصوص وهو المسجد الحرام
فالكاف في قوله كالطواف تمثيليه اذ لم يذكر المندورة في المتن
فلا حاجة لقول بعضهم انها استقصائية **نعم** لم يذكر في الشر
الا الثلاثة المذكورة ووجهه ان يتوقف المندورة على المسجد عارض
بسبب التذرع فيصح جعلها استقصائية واستعمالها
للاستقصائية كثر عند الفقهاء وان لم يتساهل العربية لان الفقهاء
ثقة لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند منها بالمسجد الباء
داخله على المقصور عليه لان هذه الثلاثة مقصور على المسجد
وليس هو مقصور عليها اذ يصح فيه الصلاة وغيرها والمراد
بالمسجد بالنسبة للاعتكاف الخالص المسجدي ولا يكفي في
المساج كالوقوف بعض داره مسجد اشياء عدا ذلك التجه فانها
تجوز فيه ولا فرق بين ان يكون متيقن المسجدي او مظنونها
لكن في الظن ان كان كذلك باطنا وله اجر قصده فقط رسته
سطحه ورجسته ورجسته المعذورة منه وهواه وعرض شجره
خارج عنه واصلا فيه كعكسه هكذا قاله المحشي وهو في
الصورة الاولى معتمد في الثانية فقط بخلاف الروشن الذي
للمسجد اذا اعتكف فوقه فانه يصح وان كان خارجا عن هو
المسجد والفرق بينه وبين الفصل الخارج ان الروشن جزء
من المسجد حقيقة بخلاف السجود ورجسته محوط عليه لاجل
صيانته وان لم يعلم دخولها في وقفه سواء اتصل بينهما طريق
عند حدوده او شك فيه ام واما حرجه فهي ماهي لا القاصو
فامانه وليس له حكمه كالشارع كما قاله مرمره محتمره

اي مستاجر

اي مستاجر اذ المسجد ما فيها من البناء ونهاية ان يبنى
فيها ارضه محتمره مصطبة او بلطة ووفق ذلك مسجد اصح
قال ق ل وان ازيل بعد ذلك وافق رى بانه لو سمي في
ملكه حصلا ارفره او سجاده او بنى فيه مصطبة او اثبت
فيه خبثا ووفق ذلك مسجد اصح واجرى على ذلك احكام المساجد
فيصح الاعتكاف عليها وحرم على المنيب وخو الممكت عليها
ونحو ذلك وان ازيلت كما مر فلا يصح وقف المنقول كالسجادة
مسجد للاعتكاف عليه اه بالمعنى **قوله** والجامع اي والمسجد
الجامع اي الذي جرت العادة باقامة الجمعة فيه فواخص
من المسجد في كل جامع مسجد ولا عكس لان افراد المسجد في ارواها
اذ هو محل سجود لا اقامة جمعة **قوله** اولى من بقية المساجد لكثر
جماعة فيه ولتلاخيتاج الى الخروج الى الجمعة وخروجها من خلاف
من اوجبه بل لو نذر متابعه فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه
الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها يبطل
تتابعه لتقصيره بعدم اعتكافه فيه والجامع اولى وان كان غيره
الترجمة منه على المعتمد **نعم** ان عين غيره فالمعني اولى
ان لم يجتز خروجه للجمعة ولو عين في نذره مسجد مكة او المدينة
او الانقي بغيره فلا يفرغ غيرها مقامها المراد فضلها ويقوم الاول
مقام الآخرين والثاني مقام الثالث والمراد مسجد مكة الكعبة وما حولها
لا خصوص المطاف ولا يتعين جبر من المسجد بالتعيين وان
كان افضل من بقية الاجزاء فلونذر اعتكافا في الكعبة اجزاه
في طواف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها والمراد بمسجد المدينة
ساكن في رسته صلى الله عليه وسلم فالتمثيل مختص به دون
القدر الذي لا يدنيه ولو عين مسجد غير الثلاثة بقيت
لثلاث قطع **التابع** **نعم** او عدل حجة خرج لمقضا الحاجة

الى مسجد اخر مثل مسافته فاقبل جاز لا تتفاد المجدور ولو كان
للاعتكاف زمانا معين فلو قدمه لم يصح واخره ففضا وان
تعمده والفرق بينه وبين المكان ان يتعلق العبادة فيه أقوى
بدليل انه يذهب جزء منه معها بخلاف المكان اه ما يخص
منه المخرج ومرد **قوله** ويفسد المراد بالفساد ما يعجز عن الانقضاء
بان وجدت هذه الامور قبل الاعتكاف وقادرت انقضاءه او طرأ
بعده **واعلم** ان الكلام على الاعتكاف من هنا الى اخر الباب
مختصر في ثلاثة اطراف الاول فيما يفسده وذكر منه تسعة
ستامثا وثلاثة ثم وشار الى ذلك بقوله ويفسد بوصول الخ
والثاني فيما يجوز الخروج له وذكر منها ثمانية عشر خمسة عشر
وثلاثة ثم وشار الى ذلك بقوله ولا يجوز الخروج الى الاشياء و
الثالث فيما يتعلق بالقضا وذكره اخر الشرح وسياتي الكلام عليه
قوله مطلقا هو في مقابلة التقييد اللاحق اي سوا كانت
منذ وراهم لا متتابعة ام لا **قوله** ومع ما مضى اي من حيث التتابع
ولا يمتنع عليه بل يستأنق اما الثواب فلا يبطل الا بالردة
وكذا يبطل بها العمل ان اتصلت بالموت ولا يحيط بها ثواب
ما فعله حال الصبا انه عاد للاسلام والاحتياط الجميع **قوله**
سته اي بالنسبة للمائة وسيزيد عليها ثلاثة في الشك كما مر **قوله**
ان كان منذ ورا متباعدة فبدلت وكذا اقول مع العهد والوهل
متعلق بنفسه فحيلة الفتور خمسة لا بد منها في كل من المقتضا
المتبع **قوله** بوطى يدل من سته واللام في معلق حر في جزمه
واحد بعامل واحد **قوله** من قبل او دبر اي ولو مبائنا او من بجمه
او ميت او جنين حيث اوجب عليه الغسل بان اوج او اوج قتيه
اما وطوه وكذا امثاله باحد فرجيه فلا يضر لاحتمال زيادته
ولو خارج المسجد فيما لو كانت اعتكافه واجبا بان قتيه بمدة

متابعة

192
متابعة ثم خرج لقضا حاجه او اذات او غير ذلك مما سياتي
فان حكم الاعتكاف مستحب عليه فهو معتكف حكما في نفسه
ابا الوطى اما اذا لم يكن واجبا فانه ينقطع بمجرد الخروج واعلم
ان الوطى والمباشرة بشهوة حرام في المسجد مطلقا ولو من
غير معتكف وكذا خارجه في الاعتكاف الواجب دون المستحب
لخوارق قطعه ولا يبطل اعتكافه بعينته او شتم او اكل حرام
نفس يبطل ثوابه بذلك ولو نوى الخروج من الاعتكاف
بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم اما دمه **قوله** ليس يشتر
اي بلا حائل لما ينقض لسه الوضوء ولو عضوا مبائنا او خرج باللس
اربعة اشياء النظر والفكر والاحتلام والنوم فكان الاولى للسه
ان يذكر الاحتلام مع النظر والفكر والشهوة النظر بلا شهوة
كما اذا قبل بقصد الاكرام او نحوه او بلا قصد فلا يبطل اعتكافه
اذا انزل كما قاله من روى عنه من اوان صعدوا ذلك في باب
الصوم حيث يبطله بالانزال ولو بدون شهوة والاستمناء كالانزال
باللس بشهوة فيبطل الاعتكاف مطلقا سوا كانت حائل ام لا
بيده ام لا **قوله** لا خارجه نفسه الخ راجع لكل من الوطى والانزال
وقوله بخلاف ما لو انزل بنظر الخ اي لان هذه جنابه غير
مفطرة فالذي المنهج وجنابه مفطرة لا غير مفطرة فكل ما يبطل
الصوم يبطل الاعتكاف وما لا فلا كما مر **قوله** بلا شهوة قيد
في اللبس فقط اما الانزال بالنظر والفكر فلا يبطل ولو بشهوة
الا ان علم من عادته الانزال بذلك واستدامه وقصد الانزال به
وكا لللس بلا شهوة اللبس بها حائل **قوله** فلا يفسده اي
بما ذكر من الانزال بالنظر وما عطف عليه وقوله فيما مضى من
التتابع اي المقيد بالتتابع فينبغي على ما مضى منه **قوله** ويفسده
اي فتقيد الانزال بكونه بمباشرة لا اجل المتدور

المتتابع لان كلامه فيما هو من ذلك **قوله** مع الجنابة متعلق
بلا يجب والى في الجنابة للعهد اي الجنابة الحاصلة بالنظر
وما بعده لان الكلام في ذلك وان كان مطلق الجنابة يفسد
الاعتكاف في الحال **قوله** خلاف الاغنى قال في المنهج وحسب
اغنا فقط كالنوم قال ربي وصورة المسألة انه لم يخرج من
المسجد اه ولا فرق بين ان تستغرق الاعنام مدة الاعتكاف
اولا ولا بشكل بما مر في الصوم من ان شرط صحته معه الاتفاق
في جزء لانه قد افاد هنا في جزء وهو الذي اوقع النية فلا
يتصور هنا الاستغراق لجميع الزمن بخلاف الصوم لتقدم النية
على رسته هكذا قال في ربه وفيه نظر لان الزمن النية ليس من
مدة الاعتكاف اذ لا يتحقق الا بها فمنه ما بعدها كالصوم غاية
ما هناك ان الزمن الاعتكاف يتصل بنية خلاف الصوم فقوله
فلا يتصور بالاستغراق لجميع الزمن في محل المنع فلا فرق في
ضرر الاستغراق بين الصوم والاعتكاف وكالاغنى السكري لا ينع
قوله كالنوم اي بخلاف الجنون فيبطل متابع الاعتكاف وان لم
يخرج من المسجد لمنافاته العبادة **قوله** وسكر يتعد فيبطل به
متابع الاعتكاف ومثله جنون يتعد كما قاله ربي **قوله** لما مر
اي لا يخرج نفسه عن اهلية الاعتكاف وخروج من المسجد
اي بطل بدنه اما خروج بفضه كراسه او يده فلا يضر فلو اخرج
احدى رجلية واعتمد عليها لم يضر لعدم صدق الخروج عليه
نظير ما لو حلق لا يدخل هذه الدار فادخل احدى رجلية
واعتمد عليها فانه لا يجب عملا بالاصل فيها افاده مرفقات
اخرج رجلا واعتمد عليها فقط بحيث لو زالت سقط ضرر بخلاف
ما لو دخل المسجد باحدى رجلية واعتمد عليها ونوى الاعتكاف
فانه لا يجزى استصحابا بالاصل فيهما **قوله** وخروج من المسجد

اي مع العهد

بمع العهد والاختيار والعلم بالتحريم كما مر **قوله** بالاعتكاف رابع
من الاعتكاف لانه كان خرج الشيء يمكن فيه في المسجد وان قل
رسته لمنافاته اللبس اذ هو في زمن الخروج غير متكلف والاصل
وان امكن في المسجد لكنه يسمى منه عادة بخلاف غيره **قوله**
اولا قامة حد متعلق بخروج ولو عد بالقد كان اولي لشمولها
التقرير **قوله** ثبت اي موجه باقراره فينقطع به المتتابع لتقصيره
وقوله لا يبينه اي لا ان ثبت موجه ببيته ومثلها القضاء بالعلم
اي جوازها ان الحرمة لا تتركب لاقامة الحد فلا ينقطع المتتابع
بذلك حيث ان بالرجوع قبل الاعتكاف فان اتى به حال الاعتكاف
كان خلاف غيره انقطع المتتابع بذلك **قوله** لتقصيره اي بالخروج
المذكور بالاقرار وعدم الوفا او اثبات اعساره فهو علة للثلاث
المذكورة ويعلم منه ان كل ما خرج مكرها بحق كالزوجه والعبد المعتكفين
بلا اذن ينقطع متابعه **قوله** كالرذة اي يبطل بها الاعتكاف من حيث
تتابعه اما نفس العمل فلا يتطلب الا اذا اتصلت بالموت واما ثوابه
فيبطل مطلقا كما مر **قوله** في انفسد الاخير بين زهيا الحوض والنقاس
قوله ان تخلق المدة الخ اي اذا اندرست المدة ان تعتكف مدة ثم طرأ
عليها في اثنائها حيف او نقاس نظرات كانت المدة تخلوع عنها ينقطع
الاعتكاف بهما لتقصيرها بنذرهما تلك المدة مع امكانها ان تنذر اكثر
منها وان كانت لا تخلوع عنها لم ينقطع بهما وضابط المدة التي تخلوا
عن الحيف غالبا ان تكون خمسة عشر يوما فقل واجل التي تخلوع عن
النقاس غالبا ان تكون تسعة اشهر فاقل اذا كانت غير حائل
فان كانت حائلة ونذرت ان تعتكف عشرة ايام مثلا ووقع منها
النذر قبل شهرها التاسع من حملها فاحزت الاعتكاف الى ان بقي
من الشهر اقل من عشرة ايام فانه ينقطع بنقاسها بخلاف ما لو نذرت
شهرين او التسعة واعتكفت فلا ينقطع بذلك اما الاكثر من خمسة عشر

ولو لم يحظه ومن التسعة أشهر لغير الحامل فلا تخلو الحامل عن ذلك لان اقل الطهر خمسة عشر يوما وان ادخلها بحمل طرق الحيض منه اه ترره شيخنا عطية وعبارة مرر وضبط جرح المدة الحب تخلو عن الحيض غالباً باكثر من خمسة عشر يوماً ويتبعهم المصنف ونظرفيه اخرون بان العشرين والثلاثة والعشرين تخلو عنه غالباً اذ هي غالب الطهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دونها الحيض ولا ينقطع ما فوقها وجواب عنه بان المراد بالغالب هنا ان لا يسح رسن اقل الطهر الا اعتكاف لا الغالب المفهوم مما سرف باب الحيض ويوجه بانه متى زاد رسن الاعتكاف لا الغالب على اقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعدت لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتحرك اه وهو صحيح في ان الاعتبار غالب عادة النساء هو الظاهر كما مر وقال الزبادي تعتبر عادتها نقط فاذا تدرت عشرة ايام مثلاً متابعه فاعتكفت عشرة في رقت بطرفها الحيض فيه فطرفها انقطع متابعها وان تدرت شهر افاعتكفت فطرفها الحيض فيه وكان عادتها الطهر شهر انقطع متابعها ان اعتبر عادتها ولو اعتبر عادة غالب النساء ينقطع **قوله** ولا يجوز الخ هذا هو الطرف الثاني كما مر اي جزم اخذ من تعبيده بالواب لان المندور يجوز قطعه وان كانت ما يبطل الواجب يبطله **قوله** خروجه اي المعتكف وقوله منه اي المسجد **قوله** اذا كان اعتكافه واجبا اي يتدرو وهو مفيد بمدة متابعه كعشر ايام متابعه او معنى مدته كهل الشهر فخرج المندوب المتدور المطلق والمفيد بمدة لم يشترط متابعها ولم يتعين كله على اعتكاف شهر فلهذا كله لا يخرج المندور من المسجد في انشائه واما قوله ط على الغاية ولا يخرج من المسجد في الاعتكاف المندور

ولو غير مفيد بمدة ولا متابع ومعناه انه لا يخرج مع بقائه على الاعتكاف فلا ينافي جواز خروجه مع عدم بقائه على ذلك حيث لم يعز على العود على ما مر **قوله** قبل ان ينقض اي الاعتكاف على تقدير مضاي اي مدته **قوله** وان امكن فيه اي بغير شقة وقوله لم يمكن فيه اي بان لا يكون في المسجد ماء **قوله** بخلاف الكل فانه قد يستحي وينشق عليه ويوجد من ذلك ان محل جواز الخروج له اذا كان المسجد كطرفه وقوه ولم يكن مختصا بجماعة معينات فان كطرفه وقوه وكان مختصا بمن ذكر كالمجاورين في المزرع لم يخرج الخروج له **قوله** وهي البول والغائط او مانعة خلو فتجوز الجمع قال مرر ومنها السج فيما يظهر اذ لا بد منه وان كان خروجه لذلك العارض نظرا الى جنسه ولا يشترط ان يصل الحد الضرورة **قوله** فلهذا اي الحاجة وقوله في سقاية المسجد هي ما جعل لقضا الحاجة ويقال لها الميفضة لاسفاته الشرب ومحل عدم تكليفه ذلك حيث كان يحتملها بان كانت عامه وهي محتمل مروته بقضا حاجته فيها فان لم يحتملها لكونها مصونة فخصه بالمسجد لا بد ظلها لاهل ذلك المكاتب او لم يحتمل مروته بذلك لم يخرج الخروج افاده مرر **قوله** ولا في دار صديقه اي لما فيه من المنه **قوله** الى ان تفاحش البعد الخ صابط التفاحش ان يذهب اكثر الوقت المندور في التردد الى الدار بان يكون زمن التردد اذا الفقه انه اكثر من زمن المكث في المسجد فلا يضبط التفاحش بالعرف ولا يعتبر كل يوم على حدته على المعتمد فيها **قوله** الا ان يجد استسنا من المستثنى قبله وهو قوله الا ان تفاحش المفيد عدم جواز الخروج عند التفاحش **قوله** والمعنى الا ان يجد الخ فلا يضر فحس البعد وقوله لا يليق او وجد ولكن لا يليق الخ **قوله** ولا بعد الخ قيد ثبات في جواز الخروج الى داره فهو مقطوف

في المعنى على قوله الا ان تقاضى فكانه قال له المخرج الى داره
بقيد عدم التقاضى وان لا يكون له دار اخرى اقرب منها
وعبارة المنهج وشرحه لا يخرج وجه لتبرزه ولو يدركه لم يقض بعد
عن المسجد ولا له دار اخرى اقرب منها او فحش ولم يجد طريقا
مكائنا لا يقابله فلا ينقطع التسابع به فلا يجب تبرزه في غير
داره كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للمسقة في الاولى
والمنه في الثاني اما اذا كان له اخرى اقرب منها او فحش بعدها
ووجد مكائنا لا يقابله فينقطع التسابع بذلك لا اعتناؤه بالاخر
في الاولى واحتمال انه ياتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى
طوي يومه في الذهاب والرجوع **قوله** ولا ياتى اى لا يتباطى
هو حكم مستقل وعبارة مرزواذ اخرج لا يكلف الاسراع بل عيشى
على سجيته وان تاتى اكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة
عن البحراء ولا يضرك تكرير قضا الحاجة كما مر وله في كل مرة فغل ما جاز
في المرة الاولى **قوله** وله التوضيح اى حين خرج لقضا الحاجة
قال في المنهج واذا فرغ منه اى التبرز واستجى فله ان يتوضى
خارج المسجد لانه يقع تابعه لذلك بخلاف ما لو خرج له مع
امكانه في المسجد والحاصل انه لا يجوز الخروج للتوضوء
استقلا ولا ولو عن حدث ما امكن في المسجد فان لم يكن فيه جاز
الخروج للواجب لا المندوب اما يتبعه فيجوز ولو مضى به
ويؤخذ من ذلك ان الوضوء في المسجد جائز وان تقاطر فيه
ما وه لانه غير مقصود فلا يحرم ولا يكسر ولا يشكل بطرح
الماء المستعمل فيه بانه قبل حرمته وقبل بكماله وهو العمد
حيث لا تقدير لان طرح ذلك مقصود بخلاف المقاطر من
اعضاء الوضوء **قوله** اذا لم يطل اى العبادة اى ركنها او في
نسخة بطل بفهم اليا اى وقوفه بان لم يقف اصلا او وقف يسيرا

بان اقتصر على السلام والسؤال وقوله ولم يعدك عن الطريق
اى بان كان المريض فيها فان طار وقوفه عرفا او عدك عن
طريقه وان قل ضرر وكفاية المريض في ذلك زيادة القادم
قوله وله صلاة الجنازة اى ولو مرار على المعتمد وكذا عبادة
المريض ويستقر في جوار صلاة الجنازة ان لا ينتظرها وان
لا يعدل عن طريقه اليها جاز ولا فلا وهل عبادة المريض
وخوها له افضل او تركها اوها سواء وجوه ارحمها او لها **قوله**
وضبط عدم الطول بحمل ان يكون ما صنما مبنيا للمجهول
وان يكون مصدر افتح الصاد وسكونها البامبتد خيره
بقدرها اى ضبط عدم الطول في عبادة المريض بقدر صلاة
الجنازة باحق ممكن وعبارة لاي عند قوله المنهج فان طار
اى وقوفه في عبادة المريض بان زاد على اقل مجزي في صلاة
الجنازة اما قدرها فمحمل لجميع الاعراض ولا ينافي ذلك ما مر
عن مرز من ضبط ذلك بالعرف لان اقل مجزي في صلاة الجنازة
هو ضبط عدم الطول عرفا **قوله** واذا ان قيدا اول والمسيور قيد
ثان وقريبه ثالث ورابع فجملة القيود اربعة واما قوله
لا لفه صعودها والى الثامن صورته مما تعليل كما يدل له
صنيع مروان كان ضيعة في المنهج يقتضى انها قيدان
ويدل لعدم كونها قيديين عدم اخذ محرز قيديها وكذا لا ذات
ما الحق به كقراء العشر على المنارة المسمى ذلك بالاول والثانية
والثالثة وكذا السلام المعروف والسيح في الليل كما استقر
ذلك عن حن خلافا لما ذكره زبي **قوله** على منارة بفتح الميم اصله منورة
بورت مقعلة من النور نقلت حركة الواو الى النون ثم قبل تحركت
الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها لان فقلبت الفاء فصار منارة
وجمعها ساور بالواو وهو القياس لان صرف المد اذا وقع تالفا

في المفرد وكان اصلها يصح ولا يبدل هذا بخلاف ما اذا كانت
رائدا قال في الخلاصة والمدريد ثالثا في الواحد ههنا
يرى في مثل كالفلاسند ويجوز من اثرها لغير تشبيهها للاصل
بالزائد كما هو في مضارب مع ان اصله مصاوب وما نقل عن
سبويه من ان ذلك غلط يتعين تأويله فقد قرئ هذا
معانفش بالهمز والقياس معانفش بالياء لانها اصلية هكذا قيل
وفيه نظرات مثل ذلك لا يثبت الى ما السماع ولم يسمع من اثر
بالهمز وسماع ذلك في معانيس ومضارب لا يقتضي جواز
في من اثر لعدم جواز القياس في مثل ذلك **قوله** للمسيح اضاقة
المناث اليه للاختصاص وان لم يتبين له كان خرب مسجد وبقيت
سائرته في رد مسجد قريب منها واعتبه الاذات عليها فحكمها
حكم المبنية كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسألة في منارة
مبنية له جري على الغالب فلا منوم له اه سرور وقال قبل
ذلك وجبت الاذات في امتناع الخروج للمناث فيها اذا حصل الشك
بالاذات يظهر السطح لعدم الحاجة اليه وكالمناث محل عال يقرب
المسيح اعتبه الاذات عليه وكذا انه لم يكن عاليا لكن توقف
الاعلام عليه لكون المسجد في منطلق مثلا اه بالحرف **قوله** قربه
منه اي عرفا ولا بد ان تكون متفصله عنه كما خرج به في المنهج
واصله فالمراد بان لا يكون باها فيه ولا في رحبته المتصلة
به فان كان باها فيه او في رحبته لم يصح صعودها ولو بقيت
الاذات وان خرجت عن سمة بناء المسجد وتربيعه اذ هي
في حمله كمنارة مبنية فيه مالت الى السارح فيصح الاعتكاف
فيها وان كانت المستقلة في هو السارح ويوجد من ذلك انه
لو اتخذ للمسجد جناح الى السارح فاعتكف فيه صح لانه تابع له
اه بتصرف **قوله** راتب المراد به من سبق له الاذات عليها ولو لم

هو محله ولا فرق بين ان يكون باجرة او مستعرا خلافا لما يقتضيه
كلام الرجائي قال سم وهو ثابت الراتب كالراتب مطلقا واستنابه
عذر اولافيه نظرو الثاني اقرب اه **قوله** لالفه اي المودت
يعودها بوجد من ذلك انه محرم عليه الخروج وينقطع الشايع
خروجه للاذات اول مرة وهو كذلك كما يوجد ايضا من قوله راتبا
ولا بد ان يكون مرتبا قبل الاعتكاف ولو بعد النذر لان تعليقه
قبل الاعتكاف صبر ذلك كالوصف الملازم له فكان من اذانه كالمستخ
بخلاف ما لو رتب بعد الاعتكاف لانه لزم منته وهو خارج
عن التعليق فامتنع عليه الخروج لذلك وجعل هذين التعليلين
في شرح المنهج فيدين وزاد كون المنارة متفصله فتكون القيود
سيعة وتقدم لك ان الاولى ما هنا ولعله لم يزد قيد الانفصال
لعلمه من قوله قربه اذ المتبادر منه ذلك لان الاصل المتصل
لا يقال فيه انه قريب **قوله** بخلاف خروج الخ لم يرب في اخذ
المحررات وقوله وخروج الراتب لغير الاذات كنوم واكل وشرب
وهذا المحررات اذ **قوله** لكن بعينه عنه فالمراد لم يتعرضوا
لضبط البعينة ولا قرب الرجوع في ذلك للعرف وان ضبطه
بعضهم بكونها خارجة عن جوار المسجد وجاره اربعون دارا
في كل جانب وبعض اخر ما جاور حريم المسجد اه **قوله** وجنابه
اي غير مفطرة كما رحتي يكون الاعتكاف صحيحا اما اذا كانت
مفطرة فالاعتكاف باطل لما مر ان كل ما يبطل الصوم يبطل الاعتكاف
قوله يعني اي مع شئ او اليها للملازمة وقوله فلا يقع الخروج
له التتابع الاولى ان يقول فيجوز الخروج له لان الكلام الى ان
في ذلك لا في القطع وعدمه **قوله** الا ان يكون اي المتكوريين
الحبش والنفسان هذا على نسخة عنهما بضمير التشبيه وفي اخرى
عنه وعليها نيكون الضمير عائد الى الحبش فقط **قوله**

يشق معهما الإقامة في المسجد بان يحتاج لفرش وحادم وتردد
طبيب أو نجاف منه تلويث المسجد كاسهال وإدرا بوله وفي معنى
المرض الخوف من لحن أو خرق حيث لم يجد مسجد أو قريبا يامن فيه
من ذلك فان الخوف عاده لمكانه وبني على ما فعله بخلاف ما إذا
لم يشق ذلك بان كان المرض خفيفا كصداع وحى حفيفه فلا
يجوز له الخروج لأجله وينقطع به تنابعه **قوله** وذكر القيد الخ الصحيح
ان ذلك ليس بقيد بالنسبة للأغيا والجنون ولا فرق بين امكان
حفظهما في المسجد وعدمه هذا بالنسبة لجواز الخروج النكاح
الكلام فيه اما بالنسبة لقطع التنابع فيقال ان امكان حفظهما
في المسجد بلا مشقة فخرجا واخرجا بطل تنابع اعتكافهما على العمدة
فالقيد المذكور بالنسبة لذلك ولا يعارض ما ذكرناه أولا في قوله
ليس بقيد لان ذلك بالنسبة لعدم جواز الخروج فما ذكره المحسن
هنا من اعتماد كلام المصنف غير مناسب لان الكلام فيها يجوز
الخروج له الا فيما يقطع التنابع **قوله** وعده الخ اذا كانت المرأة
معكفة ثم طلقها زوجها او مات وجب عليها ان تخرج من المسجد
لنقته في بيتها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فان لم تخرج
عصت وصح اعتكافها لان الحرمة لا مرعاض الذات الاعتكاف
وح فالمراد بالجواز في قوله سابقا ولا يجوز الخروج الا لاسيا
ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب **قوله** ليست بسبب المرأة
تيد وكذا قوله ولا قدر الخ لا يقال حيث كانت مختارة للنكاح
كانت العدة باذنها الا بالقول النكاح سبب بعيد لا يباشر العدة
قوله بخلاف ما اذا كانت الخ اي فيمنع عليها الخروج في هاتين
المصورتين فتعند في المسجد وان حرر عليها بمشيئتها اي بان
قال لها طلق نفسك ان شئت وبشرط جوابها فوراً وكالتطبيق
ما لو فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها وهي معتكفة

حمل حاله

بحمل حاله من الضمير في قالت وهي حال الارملة **قوله** وبخلاف
ما اذا قدر الزوج الخ كان اذن لها في عشرة ايام ثم مات او طلقها
قبل مضي خمسة منها مثلا فخرجت فلا يجوز لها ذلك وينقطع
التنابع لان المدة استحققت قبل العدة فقد رت فيها فخرجها
لان بغير عذر لانه لا يلزمها الاعتداد في بينها الا اذا انقضت
مدة اعتكافها المقدرة لها وكذا لو اعتكفت بغير اذن ثم طلقها
واذن لها في اتمام اعتكافها فلا يجوز لها الخروج وينقطع به
التنابع **قوله** وفي مثله نصد وحجامة لا يمكن تأخيرها **قوله**
وحوف قاهراي شخص قاهراي مكره على الخروج اي خاف
ان يضربه مثلا فيجوز له الخروج وقوله بغير حق متعلق بقاهر
بخلاف ما اذا كان بحق كزوجة وعبد اعتكفا بلا اذن فقتضاه
انه لا يجوز لهما الخروج وليس كذلك بل يجب عليهما والمفهوم
معطل لعدم صحح بالنسبة للقطع فانه اذا كان بغير حق
ينقطع به اعتكافهما وحوف انه دام المسجد اي بان علم ذلك
أو ظنه ولم يبق منه محل يجلس فيه وان لم يتهدم كاقرة شيخنا
عطية وقررة شيخنا الحنفى انه لا بد من انه دامه بالفعل ثم ان
كان اعتكافه مستاعا لزمه الذهاب نول المسجد اخر من البلدة
ليتم فيه او غير متتابع جار له انتظار سنا المجد الاول **قوله** وقوع
تغير يفتح التوث وكسر الفاء صلا كزفير وشهيق بمعنى هجوم
العدو اي خوف ماسي من وقوع الهجوم بالفعل فهو واقع ولكن
خاف ان يصل له ضرر وليس المراد خوف ان يقع التغير كاتوم
فاضافة خوف لما بعده على معنى من الابتداء فيه ووقوع لما
بعده من اضافة الصفة للموصوف اي تغير واقع اي حاصله
بالبلد كان احتياط الكفار لها فذات الوقوع ليست عذرا بل
الخوف الناشئ منه ولذا قرره الشارح فاذا زال ما ذكره عاد للمعام

قوله لانه كان يمكنه الحج فلو اقيمت في غير مسجد لضيق مسجد
البلد او لعدمه او حدث مسجد بعد اعتكافه كان عذرا وليس
من العذر ذهابه لبلد اقامتها لعدم صحتها في بلده اذ ليست
واجبه عليه **قوله** وادى شهادته اي عند القاضي **قوله** تقينا
اي الدفن والاداء وقوله ان تعين التحمل اي تحمل الشهادة فيها
اي الثانية ايضا كما تعين الاداء **قوله** والايحي بان لم يتعين
عليه واحد منهما او تعين عليه احدهما دون الاخر بطل التتابع
كما اذا تقينا وامكن ادائها في المسجد واما لم يجب الا شهادته على
شهادته للمصلحة من لا يتيسر كل وقت من تشهد عليها وتحمل
بطلان التتابع عند تعين الاداء فقط اذا تحمل بعد الشروع
في الاعتكاف اما لو تحمل قبله فلا يبطل التتابع بخروجه للاداء
وان كان مستمرا على التحمل وقوله لانه في الشق الاول وهو
ما اذا تعين عليه التحمل لم يتحمل بداعيته اي بطبيعته واختياره
بل بداعيته الشرع لانه قهره على ذلك وقوله خلافه في الثاني
اي ما بعد الاضادق بثلاث صور كما مر فانه تحمل منها بدعيته
فلم يعذر في الخروج للاداء وفيه ان من حمله الشق الثاني
تعين التحمل دون الاداء ووضح مقرر لم يتحمل بداعيته فكان
الاولى ان يعطل بما عطل به من روعبارته ولو خرج لاداء شهادته
تعين عليه تحملا وادائها لم ينقطع تتابعه لا اضطرا الى
الخروج والى سببه خلاف ما اذا لم يتعين عليه شئ منهما
او تعين احدهما فقط لانه اذا لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن
عن الخروج ولا يتحملها اما يكون للاداء فهو باختياره وفيه
الشرع محتمل اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والافلا
ينقطع الواكلا لو نذر صوم الدهر نفوسه بصوم كفارة لزمته
قبل النذر ولا يلزمه القضاء لفصل احتلام ليس بقيد وعبرة

١٩٨
مدر كفضل جنبابة وانزاله حاسة ورعاف اه فالجنبابة في كلامه
شاملة للاحتلام وللانزال بفكر او وطى غير مفسده او ولادة
وكما لغسل في ذلك التيمم ثم قال ولا يجوز الخروج لغسل
خروجية كما ذكره الخوارزمي **قوله** وان امكن في المسجد اي سوا
المكن او لم يمكن لكن ان امكن فيه بلامك كان غطس بركته
وهو ماش او قائم كان خروجه جائزا او يلزمه ح ان يبادر به
لئلا يبطل اعتكافه وان لم يكن اصلا او امكن بمكث كان واجبا
لان مكثه في المسجد مقصوده اه افاده في المنهج واصله وكلامه
هنا محتمل لذلك كله **قوله** واذا اراد ما ذكر اي مما لا ينقطع
تتابعه بالخروج لشي من عاد المينا اي ان لم يكن خرج من
الاعتكاف ولا يلزمه عند العود بتجديده **قوله** على الفور
متعلق بعاد فأت لم يجد على الفور انقطع التتابع وتعد البناء
قوله ويقضى اي من خرج لما لا ينقطع التتابع بغير شرط وهذا
هو الطرف الثالث كما مر وقوله ما قامت اي من زمن وقت
البيت وخوذلك وقوله غير اوقات قضاء الحاجة ومثلها كل ما قصر
زمنه كغسل جنبابه وحواكل واذا ان **قوله** وغير الزمن من
المصروف الحج لم يذكر ذلك هنا وذكره في المنهج بقوله ولو شرط
مع تتابع خروجها لارض مباح مقصود غير منافي للاعتكاف
كلما سلطان لغمر يفرج في الشرط لان الاعتكاف اما يلزم
بالالتزام فيجب بحسب ما التزم فلو عيت نوعا او فردا كعبادة
المرضى او زيد يخرج له دون غيره فلو اطلق العارض والتفصل
خرج لكل مهم ديني كالجمعة او ديني مباح كلما الامر بخلاف
غير العارض المحرم كسفرة وغير المقصود كتنزه والمناخي
للاعتكاف كجماع فانه لا يصح الشرط بل لا ينعقد نذره **قوله**
ان كان الشاق لا ينقطع التتابع كحيف لا يخلو عنه مدة الاعتكاف

عالباصح شرط الخروج له ولا يجب تدارك ركن العارض المذكور
ان عين مدة كهد الشهران قال الله على ان اعتكف هذا الشهر
الا اني اخرج للقاء السلطان مثلا فلا يقضى ركن ذلك العارض
لان التدارك في الحقيقة لما عداه فان لم يقينها كشرها قال الله
على ان اعتكف شهرا متابعا الا اني الخ فاعتكف اياما وخرج
لما ذكر وجب قضاء سنة لتتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل
ذلك العارض منزله قضا الحاجة في ان المتابع لا ينقطع
به فان قال الله على ان اعتكف شهرا متابعا ولم يستثنى فاعتكف
اياما ثم خرج للقاء السلطان مثلا انقطع المتابع فيمتانف
قالوا لا ثلاثة ايام فاده في شرح المنهج بزيادة قال قل ويصح
شرط هذا العارض في الصلاة والصوم كان يقول بوقت صوم
هذا اليوم الى ان يطرا الى شغل كذا او جاني ما اكلمه
كتاب النكاح عن غيره بكتاب الحج والعمرة وغير
هو بالنكاح لانه صار علما بالغلبة الحقيقية عليها لكونه
قد سبق له استعمال في غيرها اذ هو الاصل في مطلق العبادة
من صلاة وغيرها وهو من الشرايع القديمة بل ما من نبي
الا خرج خلافا لمن استثنى هو او صاحبا وروى ان ادم حج
اربعة سنين من الهند ما سبى وعيسى يحتمل انه حج قبل
رفعه الى السما او انه حج حين ينزل الى الارض وجاءت
الملائكة طائفا بالبيت قبل ادم بسبعة الاف سنة والصلاة
افضل منه خلافا للقاضي حيث فضله على سائر العبادات
لاشتماله على المال والبدن والجمهور على انه فرض سنة ست
وقبل سنت خمس وجمع بينهما بان الفرض وقع سنة خمس
والطلب انما توجه سنت ست وقيل فرض قبل الهجرة وهو
خلاف المشهور ويعتصم صلى الله عليه وسلم ايا بكر سنت سبع

فحج بالناس وياخر ميا سائر الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنهما من غير شغل بحرب ولا عدو حتى جوامع
صلى الله عليه وسلم سنة عشر وكل هذا دليل لوجوبه على الترابي
وهو حيث كان مبرا ولا يكفر الكفاية والصغار حتى التبعات
اي حقوق الامميين على المعتمد بشرط ان يموت في نسكه
او بعده وقبل تمكنه من ادائها اما من رجع سالما وعلم منه
ثم فانت فانها لا تسقط عنه وتكفي ما ذكر بالنسبة للاخوة اما
بالنسبة لامور الدنيا فلا حرج لورني ثم حج لا تقبل شهادته الا بعد
الاستبراء بسنة ولا يجد قاذفه لان العرض اذا انكلم لا تنسد
ثلمته ونظير ذلك ما قالوه في قوله صلى الله عليه وسلم التائب
من الذنب كمن لا ذنب له والتكفير يحصل بالحج وان لم يقم به توبه
لانها مكفرة استقلا لا بدون حج ثم اعلم ان النكاح اما فرض
عين على من لم يحج بشرطه او كفاية على جميع المسلمين الاحياء المكعبه
كل سنة ولا يشترط في العدد المجهولين لهذا الفرض وقد مخصوص
بل المدا على وجوده من بعض المخالفين ولو واحدا في كل سنة
مرة او تطوع ويتصور في الارقا والصبيات اذ فرض الكفاية
لا يتوجه اليهم ولا يثبت الاحياء يعلم عن المخالفين على المعتمه
كرد السلام وصلاة الجماعة والجمعة بخلاف صلاة الجماعة وفرض
الجهاد وان الحج فضائل لا تخصي منها خبر من جاحا جابر
وجه الله تعالى فقد عفى الله له ما تقدم من ذنبه وما تاخر
ويستغفر فمن دعاه وخبر من قضا نسكه وسلم الناس لسانه
وبده غفرله ما تقدم من ذنبه وما تاخر وانفاق الدرهم الواحد
في ذلك يعدل الن الق فيما سواه رواه الترمذي وروى ابن حبان
عن ابي عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج حين يخرج
من بيته لم يخط خطوه الا كتب الله له بها حسنة وخط عنه بها خطيئة

فاذا وقفوا بعرفات باهى الله تعالى بهم الملكة يقول انظروا
الى عبادى انوني شعثا غبرا اشهدتم اني عفرت ذنوبهم وان
كانت عدد قطر السماء ورمي على ارجلهم الجبال لم يدركهم ماله
حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيمة واذا خلق شعرة فله ثقل شعرة
سقطت من راسه نور يوم القيمة واذا قضى اخر طوافه بالبيت
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه اه وفي الشفاعة سعدون
المولاي ان قوما اتوه بالمستبرف كان بالقيروان فاعلموه ان كنانه
قتلوا رجلا ناضرا عليه النار طول الليل فلم يعمل فيه وبقي
ابيض اللون فقال له له حج ثلاث حج قالوا نعم فقال هذا املاق
حديث من حج حجه ادى فرضه ومن حج ثابته دلتين ربه
ومن حج ثلاث حج حرم الله شعرة وبشرة على النار وورد ان
البيت الحرام حجه كل عام سجون الفان البشر فاذا نقصوا عن
ذلك اتهم الله عز وجل من الملكة واذا ارادوا على ذلك يفعل
الله ما يريد والبيت المعمور في السما الرابعة حج اليه الملكة
كما حج البشر الى البيت الحرام **قوله** من حج وعمره وجب كل منهما
بشرطه الاية مرة واحدة باصل الشرع وجب اكثر من ذلك
لما روى كندرو فضا عنه افساد الطوع وجوب كل منهما على
التراخي فيجوز تأخير عن سنة الامكان بفطر ان يعزى
على الفعل بعد الاستطاعة وان لا يتضيق بنذر او غضب
او افساد فلو قال الله عي ان حج حجة الاسلام في هذا العام
او خاف عضبا بعد عامه او افسد نفسه وجب فعله في ذلك
العام في الاول وفي العام القابل في الاخيرة ولا يغني الحج
عن العمرة وان اشتمل عليها لانها اصلان بخلاف الغسل فانه
يفنى عن الوضوء لانه الاصل والوضوء بدل عنه وذلك لانه الغسل
كان واجبا لكل صلاة بالنسبة للمحدث الاصغر فشرع الوضوء لكل صلاة

بدل عنه

بدل عنه تخفيفا ثم سقط عنه وجوبه لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل
قوله بفتح الحاء وكسر هاء وما قرع في السبع في قوله تعالى والله
على الناس حج البيت وقوله لغة القصد اي المعظم كما قيل به بعضهم
والصحيح خلافة **قوله** قصد الكعبة اي مع الاعمال فلا يردانه يلزم
على كونه حصول الحج لمن يمر سلا بحد تصد الكعبة ولو قال لا يقال
المقصود لكان اول ثلاث الركعات الاية لها القصد اذ هو امر قلبي
فجعلها الركعات على طريق المحال وعبارة مرر شرعا بقصد الكعبة
للافعال الاية واعتدض بانه نفس الافعال الاية واستدل
بجبر الحج عرفه ومعلوم ان الموافق للعقاب الاول من ان المعنى الشرعي
يكون سمي على المعنى اللغوي بزيادة ولادلالة له في الخبر لان
معناه المقصود منه عرفه لكن يؤيده قولهم اركان الحج خمسة اوسته
وجاب بان هذه اركان المقصود لا للقصد الذي هو الحج فتبينها
اركان حج على سبيل المجاز اه باختصار **قوله** للنسك الات بيان
فيها اركانها الاية وواجباتها فاوعد بانيانه في كل قيد يخرج للاخر
سقط ما يتوهم من اتحادها فها وان اتحاد اللفظ مختلفا مع اتحاد
قوله لغة الزيارة اي سوا كانت لكان عامرا ولا خلافا لمن خصه
بالاول اخذ من مادة العمرة وقوله وشرعا بقصد الكعبة اي او نفس
الافعال المقصود على ما مر **قوله** واموال الحج والعمرة لله قيل احكمة
الامر بالاتيان بهما لله تعالى انهم كانوا يقصدون معهما التجارة
فيستحب لقاصد الحج ان يكون خاليا من التجارة في طريقه فان
قصد هاج الحج حجه وامانوا به فينظر فيه للبائع ان غلب
البائع الاخرى اشيب بقده والافلا ياب اصلا على المعتمد
وقيل يباح دون ثواب الخالي عن التجارة ويجب عليه ان
يقصد الحج وجه الله تعالى ولا فلا ثواب له فقد روى الخطيب
البغدادي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يأتى على الناس زمان يحجبونهم للزينة واساطير للتجارة
وقراهم للربا والسعة ونفراهم للمسانة ولهذا كانت عمر يقول الوفد
كثير والحج قليل وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا كان يوم عرفه عرف الحاج المخلص فإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله
للحجاج فإذا كان يوم منى غفر الله للمسلمين فإذا كان عند جمرة
العقبة غفر الله للسؤال ويستحب أن يحترق على ما جلال
ينفقه في سفره فإن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا وفي الخبر
من حج بمال حرام إذا لم يلبس ولا يسعديك وحكم مردود
عليك ومن حج بمال مغضوب اجزأه حج وإن كان عاصيا بالغصب
وقال أحمد لا يجزيه اه **قوله** أي استأجر ما تامين أي شتمت من
الشروط والأركان ودفع هذا ما توهه ظاهر الآية من أن
الواجب أنما هو أنما بعد الشروع فيها وأما الشروع فليس
بواجب وهذا التاويل صارت الآية ناطقة بوجوب الابتداء
والانتهاء لأن تأمين حال مقيد لما قبلها والقصد الأمر لكل من
التقيد والمقيد كما يدل بذلك قراءة بعضهم وأقيموا الحج بالقاف
قوله وشرط وجوب الحج هذه خامس مرتبة من مراتب جنس أفعالها
الصحة المطلقة عن التقيد بالمباشرة والوقوع عن فرض الإسلام
والوجوب وشرطها الإسلام ولا يوجب من كافر أصلي ومرتب لعدم
أهليته للعبادة ولا يشترط فيها تكليف قولي ماله ولو ما ذرعه
وإن لم يولد نسكه أو أحرمه أحرام عن صغير ولو صبيته أو عن مجنون
بأن ينوي جعلها محرما فيصير من أحرم عنه محرما بذلك
ولا يشترط حصوله ومواجهته وقت الإحرام وخروج من ذكر
المعنى عليه فلا يجرم عنه غيره لأنه ليس بمرسل العقل ومردود
مردود على القرب ويؤخذ من ذلك أنه لم يرد من كونه كالمجنون
فيحرم عنه ولله ومثله السكران تأنيها المباشرة وشرطها مع الإسلام

التميز

التميز فلم يرد أحرام بإذن ولي من أب ثم حد ثم وصي ثم حاكم أو تم
لا كافروا للغير حمير ولا يميز لم ياذن له ولله تأنيها صحة النذر
وشرطها مع الإسلام والتميز البلوغ رابعها الوقوع عن فرض
الإسلام وشرطها مع الثلاثة المذكورة الخمسة ولو غير مستطيع
فيخرج من ذلك من فقير لا صغير ورقيق إن كمل بعده فأن كمل
مثل الوقوف أو طواف العمرة أو في إنشائه اجزأها وأعاد السعي
إن لم يسعيا بعد طواف القدوم **قوله** والمستطاعه أي بالبدن
والمال أو بالمالك فقط في حق المغضوب وسيعقد لذلك بالبدن
لم يكن مستطاعا لم يجب عليه الحج لكن إذا بغله اجزأه **قوله** وهو
أي وقت الإحرام بالحج أي سنة الدخول فيه فهذا الزمن الكلي من
للأحرام أما ببقية الأفعال فلها من مخصوص من هذا الكلي وليس
كله زمانا وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة قوله تعالى
الحج أشهر معلومات بذلك أي وقت الإحرام به أشهر معلومات
وأطلاق الأشهر على شهرين وبعض الثالث تغليب البعض
الشهر على كله أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد وقوله سؤال
الحج يؤخذ منه أنه يصح إحرامه بالحج إذا ضاف وقت الوقوف
عن أدراكه وهو كذلك حيث كان متمكنا من إيقاع بعضه في الوقت
تظيره في الجملة لبقا الحج حجا بفوت الوقوف بخلاف الجملة فانها
إذا خرج وقتها لا تبقى جملة بل تنقلب ظهرا فلو لم يتمكن من ذلك
كانت كالمحصر وأحرم بالحج ليلة النحر لم ينعقد حجا على المعتمد
بل ينعقد عمره وإن كان من أهل الخطوة فلا نظر لحرق العادة
قوله وذو القعدة يفتح القاف أفصح من كسرهما سمي بذلك لعودهم
عن القتال فيه وقوله وعشر ليال أما الأيام فتسعه فقط فلو أحرم
الحج قبل فجر يوم النحر لم يخطئه أو وفق بعرفه وأي ببقية الأعمال
اجتزأ ذلك **قوله** من ذاب الحج بكسر الحاء أفصح من فتحها سمي بذلك

لوقوع الحج فيه اي هيئته او المدة منه فان الحج بالفتح المجرى
وبالتكرار الهيئته وكل منهما يقع فيه **قوله** وذلك اي استراط الشروط
المذكورة للاجاء وقدمه لعمومه في جميعها بخلاف الآية فانها خاصة
بالاستطاعة ولم يقدمها ويقيدها لئلا على اصل وجوب الحج
للاختلاف في اعراجها الحج مبتدأ والله خبره ومن استطاع
فعلى فعل الاوجه لانتاج الوجوب المطلوب وعاما قيل في اعراجها
ان حج مبتدأ والله خبره ومن استطاع بدله فمخصص ولا يلزم عليه
الفضل بين المبدل والمبدل منه باجتناب وهو المبتدأ لانه في نية
التقديم والرباط محذوف اي من استطاع منهم والتقدير روح البيت
واجب لله على الناس المستطيع منهم واليه متعلق سبلا اي طريقا
اليه وقيل من مبتدأ اخره محذوف وقيل شرطا وجوبه فمحدد
والتقدير عليهما فانه يجب عليه الحج او قل الحج ويلزم على هذين
وجوب الحج على جميع الناس لانه تم الكلام عند قوله على الناس
حج البيت واما ما بعده فهو كلام مسانق وقيل ان من فاعل
بالمصدر ويلزم عليه ان المعنى ويجب لله على الناس ان يحج
المستطيع وهو فاسد لان الانسان لا يجب عليه فعل غيره اذ
ليس في وسعه هذا ان جعلت ال في الناس للاستغراف فان
جعلت للعهد التكريمية الناس الذي جرى ذكرهم وهم المستطيعون
لم يرد ذلك وتوجيهه ان رتبة المبتدأ او متعلقاته التقديم
فالتقديم حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس
المذكورين بل هذا اول من جعلها للاستغراف لما انكر اليهود
وجوبه نزلت فوضح ومن كفر فوضح ومن لم يحج فأكيد الوجوبه
وتغليظا على تاركه فتسمية تركه كفرا من حيث انه فعل الكفره
او محولا على تاركه فمحدد الوجوبه لحديث من مات ولم يحج فليمت
ان شاء الله يهوديا او نصرانيا او مذكورا في البيت اذ الحج في

السبيل الطريق وهو الزاد والراحله فلو كان من ارباب المخطوء
لم يجب عليه الحج على المعتمد لان هذه حاله خارقة للعادة و
الامور الشرعية مبناها على العرف المعناد واذ حج الصبي كتب
له ثوابه كفراه من الطاعات ولا يكتب عليه معصية بالاجماع
قوله فلا يجب على كافر ولا يصح منه ولا عنه لعدم اهليته
للعباده وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالسمع فان اعتقد
الكفر وهو ظاهر اذ اعتقاده منه كفر نصم ان اعتقده مع
احراز لم ينعقد لان غايته انه كنية لابطال وهي هنا توضح
في المبتدأ ادوات الدوامه **قوله** بالمعنى السابق في الصوم
اي معنى انه لا يطلب به منا في الدنيا وان كان مطالبا من الشارع
بالحج انه يعاقب عليه في الداهر الاخره بنا على الامر من ان
مخاطب بفروع الشرايع المجمع عليها **قوله** فلا اثر لها اي الاستطاعة
في الكفر الاصل وقوله بخلاف المرتد محذور اصلي **قوله** يستقر
في ذمته الحج فان مات مرتد لم يحج عنه لانه ماله صار فيا وان
اسلم حج عن نفسه ان تمكن فان مات بعد الاسلام وقيل يتمكن
حج من تركته واستشكل اعتبار استطاعته في الرده على القول ببروال
ملكه بها اما على المعتمد من انه موقوف فلا اشكال **قوله** في الرده قيد
بذلك لانه محل التوهم اذ لو استطاع في الاسلام ثم ارتد وجب عليه
من باب اوله وفيه التفصيل المتقدم ولكن هذه ليست محل توهم
لانه لم يجب الحج الا على مسلم **قوله** ولا على غير مكلف الحج عبارة شرح المنهج
ولا على غير مميز كساكن العبادات ولا على صبي مميز لعدم بلوغه
ولا على من فيه رفق لان منافعه مستحقة لسيئه فليس مستطاعا
قوله ومن لا استطاع له فان تكلف اجزاء قال في شرح المنهج في
من فقير لا صغير ورفيق وقدم ذلك **قوله** قبل مجيئه اي وقت
الحج استطاع في رمضان ثم افتقر قبل مجيئه سؤال **قوله** بعد حجه

أي أهل بلده المعلومين من المقام وإن لم يتقدم لهم ذكر أي بشرط
في الاستطاعة أن توجد فيما بينك أن يتهيأ أهل بلده للحج ويعودهم
اليه وإن انتفى في غير ذلك لم يستطع في جرة من ذلك لم يجب علينا
وإن استطاع في غيره فإذا كان عنده مال يستطيع به وتلق قبل
رجوع أهل بلده إلى وطنهم لم يستقر الوجوب عليه بخلاف
ما إذا استمر عنده حتى رجعوا إلى وطنهم بعد ذلك فيستقر عليه
ح ويجب على التراجي **قوله** لمن يعتبر في حقه الحج أي وهو الشخص
الذي قصد الذهاب والياب إما من قصد الإقامة ماله فيعتبر
في حقه الاستطاعة مدة الذهاب فقط وذلك أنه في الصورة الأولى
لو خرج مع أهل بلده لاقتصر إلى المال الذي يرجع به إلى بلده بخلافه
في الثانية **قوله** فيجوز لأحرامهما في أي وقت ساد ذلك لزوم
في أوقات مختلفة في الصبي حاكم فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم
اعتمر أربع عمر عمره في رمضان وعمره في شوال وعمره في ذي القعدة
واسم الإشارة للأحرام بالعمرة وعمره في رجب **قوله** نعم استدرأه
على قوله في أي وقت شاء واسم الإشارة للأحرام بالعمرة **قوله**
على المقيم بمن ليس بقيد بل متى كان عليه شيء من بقاء أعمال الحج
امتنع عليه الأحرام بالعمرة وإن لم يكن مضي فلا يجوز للأحرام
وعليه شيء من أعمال الحج فإذا أحرم بها قبل التفرغ الأول أي
الانتقال من متى ملكه في ثاني أيام التشريق لو بعد النفر وقبل
التحلل الثاني فإنه لا يصح لأن بقاء أثر الأحرام وهو الرمي
والمبيت كبقائه ولا امتناع إذا خال العمره على الحج إن كان قبل
التحللين ولعمري عن الشاغل بعلمها إن كان بعدها وقبل النفر
لبقاء الرمي والمبيت فإن أحرم بها بعد النفر الأول وقد تحلل
التحللين جاز لأن مبيته الليلة الثالثة ورميها يسقطان
به وشك بعد النفر الثاني بالأول ويمتنع الأحرام سجدتها أيضا

في صورة

في صورة أخرى وهي ما إذا كان محرما بعمرة لأن العمرة لا تدخل
على العمرة قال مرسم قال ويمتنع حجات في عام واحد أي من
شخص واحد لعدم إمكانهما منه وأما عنه فيمكن كان نذر حجات
وغضب واستناب عن جميعها في سنة فتقع عنه اه باختصار
قوله لا اشتغاله بالرمي والمبيت أي اشتغاله بدمته بها وليس المراد
الاشتغال بهما بالفعل حتى لو أحرم بها وأحرقها لهما عن النفر
من متى أوافق بها في وقت من تلك الأيام غير متغل فيه برمي
والمبيت لم يصح ولم يكن لأحرامهما بها ما نفع من إتيانه بالرمي
والمبيت فمضى اشتغاله بذلك أنه مخاطب ببقية آثار الحج فلم
يصح منه ما دام مخاطبا به لبقا حكم أحرامه الذي هو كبقية نفس
الأحرام فكان الأول في التعليل أن يقول لبقا أعمال الحج لأن
عبارة توهم أن المراد الاشتغال بالفعل **قوله** وأنواع النسك
أي الحج والعمرة هي أنواع لكل واحد منهما أي أقسام كل باعتبار
وصفة من قضاء الحج أربعة وهي ترجع لثلاث فرض وهي الثلاثة
الأول ونفل وهو الرابع ويتصور اجتماع الثلاثة الأوليات
شبه عبادة ثم نذر بعد عنقه واستطاعته حيا ففعله حجة
الإسلام والقضاء والنذر بلا خوف ويتصور أيضا في صبي جامع
عامد إذا أصبح أنه يلزمه القضاء فإذا أخره إلى البلوغ ثم استطاع
ونذر حجا لزمته الثلاثة فإذا أراد فعلها لزمه ترتيبها هكذا
: بأن يقدم حجة الإسلام لأصلاتها ثم القضاء لوجوبه بأصل الشرع
ثم النذر لأنه أهم من النفل فإن خالف هذا الترتيب كان أحرم
بالمندورة وعليه القضاء أو به وعليه حجة الإسلام لغت نيته
ورفع عن الترتيب المذكور فقد نوى في هذه الصورة ما لا يقع
لأنه نوى شيئا ووقع عن غيره وقد نوى الشخص ما لا يقع
نفي صوما في رمضان عن غيره فإنه لا يصح عنه لعدم نيته

ولا عما نواه له لان رمضات لا يقبل غيره وقد ينوي شيئا وجوبا
او جوارزا ويفعل غيره كمن لم منه الجمعة وادرك امامها بعد
ركوع الثانية فانه يجب عليه نيتها ويصلي الظهر وتكون نوى القصر
ثم عرض له موجب الاتمام ولا ينافي ما ذكر حديث وانما لكل امرئ
ما نوى لان المراد الغالب اذ الاصل ان النوى ينوي ما يفعل
كمن لم منه الجمعة وادرك امامها بعد ركوع الثانية فانه يجب عليه
نيتها ويصلي الظهر وتكون نوى القصر ثم عرض له موجب الاتمام
ويفعل ما ينويه فلا يرد ما استثناه له ليل **قوله** وقضا اي الحج
او غيره ويصور قضا وهالات وقتها الا بد فيها لو نذر هاتين وقت
معين ثم فأت فانه يقضيها **قوله** في نقل ولا يتصور الا من العبيد
والصبيان لان نرض العين والكفاية لا يتوجهات اليهم ولا يتوجه
حكمهم نرض الكفاية على المكلفين على المعتمد كما مر اما الثلاثة الاول
مما في وقت من البايع لانفع الا فرضا **قوله** ويوردى النسكات
اي الحج والعمرة باوجه اي كيفيات **قوله** ثلاثة اي فقط ولهذا عبر
بجمع القلة في قوله باوجه ووجه الحصر فيهما ان الاحرام ان كانت
بالج اولافا لا فزاد او بالعمرة او لا فالمتنع او بهما معا فالفران على
تفصيل وشروط لبعضها ستاتي وعلم من هذا انه لو اتى بنفسك
على حديثه لم يكن شيئا من هذه الوجة كما يشير اليه قوله النسكات
بالشبهة اما اذا التمسك من حيث هو فعلى خمسة اوجه هذه
الثلاثة المذكورة وان حرم الحج فقط او عمرة فقط اي لا يقع منه
في عمرة الا احدهما وحوت بعده بلا فعل للاحرام اه افاده **قوله**
افراد بالرفع خير مبتدأ محذوف بعد نية احدهما او بالجر مبتدأ
مما قبله وبداهة لانه افضلها على ما ياتي **قوله** بان حج ثم يعتمر
اي يحرم بالعمرة ولو من غير ميقات بلده ثم ياتي باعمالها في أشهر
الحج **قوله** ثم حج اي سوا احرم بالحج من مكة ام من ميقات آخر بالعمرة

منه ام مثل مسافته ام من ميقات اقرب منه والتفضيل الاخي
بين احرامه من الميقات وعدمه اما هو في لزوم الدم الى التسمية
وسمى الاخي بذلك مستغنا لمتنعه بمحطورات الاحرام ميقات
النسك اي انتفاعه بفعلها بينهما ولا يقال ان هذه العمل جارية
في المفرد لانا نقول علة التسمية لا توجب التسمية وقبل سمي بذلك
لتمتعه سهو طالعود للميقات عنه الاول قدم الحج فوجب عليه الحج
للاحرام بالعمرة الى ادنى الحل اه افاده في ش المنهج بزيادة **قوله**
ولو عتمر في غير عامه لكن لادم عليه هناك سياقة ويعلم ان الحج
اما يكون في أشهره ويستفاد من الغائبيات في الشئ ان صور المتع
اربع **قوله** وقرآن مصدر قرئت بقرن كضرب من قرئت اذا جمعت
بين الشئتين يقال قرئت ببيت العمرين اذا اجمعت بينهما بحيل
والفارت الجامع بين الحج والعمرة يقال قرئت بين الحج والعمرة قرأنا
جمع بينهما ويقال قرئت في لغته قليل **قوله** بان يحرم بهما اي في أشهر
الحج وهذه هي الصورة الاصلية للقرآن اذ الثانية ليس فيها قرآن
بين النسكيتين في نية واحدة وكل فعل فعله في الصورتين من
طواف وسعي وحلق تقع على النسكيتين معا لكن الصحيح ان ذلك
الحج قصد او للعمرة بعبادة لا بد راحها فانه وقيل لها ولا فرق في الصورة
الاولى بين ان يقدم التلفظ بالحج على العمرة او يعكس **قوله** او حرم
بالعمرة اي الصححة فلو اسندها ثم ادخل عليها الحج انعقد احرامه
به فاسد او قوله ثم يحرم بالحج اي في أشهره تصور القرأت الثلاثة
فقط **قوله** قبل شروعه اي ولو احتملا فلو نسك هل احرم بالحج قبل
الشروع او بعده هي احرامه لان الاصل جوارز ادخال الحج على العمرة
حتى يشبه المنع نصارك احرم وتزوج ولم يدرك هل كان احرامه قبل
تزوجيه او بعده فانه يصح تزوجه **قوله** في اعمالها اي في اول اعمالها
من الطواف ولو بخطوة وعبادة المسح قبل شروع في طواف في اوضح

من عبارته هذا وجه القيد وهو قوله قبل شروعه في اعمالها
فأرقت هذه الصورة صورة المتمتع السابقة **قوله** بان يحرم بالحي
اي في شهره لانه في غير شهره يتعقد عمر والعمر لا يدخل على العمرة
فليس ذلك من العكس بل صورته ان يحرم بالحي في شهره ثم ياتي
بالعمر واما قوله في شه المنهج ولو في شهره فاجابوا عنه بان الواو
الحال **قوله** لانه لا يستفيد الحج وذلك لان ذمته صارت مشغولة
باعمال الحج بالاحرام به ومن جملة اعماله اعمال العمرة فتكونت
بنتها لانه لان اعمالها مبنية في ضمن الحج بخلاف العكس فان
بعض اعمال الحج لم يدخل في العمرة فكانت ذمته بعدها معتبرة
قوله بخلاف ادخاله عليها الحج ولانه تمتع ادخال الضعيف على
القوى كقراش النجاش مع قراش الملك لقوة الاول جاز ادخاله
على الثاني دون العكس حتى لو نكح اخت امته جاز له وطئها
بخلاف ما لو ملك اخت زوجته فانه يمتنع عليه وطئها حتى
يحرم بالاولى كما سيأتي قال في المنهج وشرحه والاضلها اي هذه
الاربع افراد ان اعتمر عامه اي فيما بقي من شهر ذي الحجة
وهو العزرون يوما بعد يوم الخرفوا اخرت عنه العمرة بان اعتمر
في عام اخرى كان الا افراد مفضولا لان تاخيرها عنه مكروه ثم
تمتع افضل من الفرائ لان افعال النسك فيه اكمل منها من
الفرائ اه بزيادة **قوله** ان لم يكونا اي المتمتع والفرائ والاخير
خاصات بالمتمتع **قوله** المقيس به القارن اي بجامع ان كلاهما
استفاد ميقا تايل القارن اولى بالدم لانه يعمل عملا واحدا او المتمتع
يعمل عليه كما مر ولا يعارض لزوم الدم لهما ما تقر من ان السنة
البلزير بآثارها شي وكل منهما قد ترك سنة وهي الافراد لان
ذلك محله في سنة داخله في النسك وما هنا في سنة يقع عليها
النسك وهي اقوى من تلك فليزيم فيها الدم او يقال ان ذلك

اغلي

اغلي كما سيأتي **قوله** فمن تمتع بالعمرة صلة تمتع محذوفه اي
تمتع بمحطورات الاحرام اي انتفع بفعلها الى الحج اي الى وقت
الاحرام به في استيسر اي تبسر من المصدي اي الدم فمن لم يجد
الهدي فصيام الحج وقوله ذلك اي لزوم الهدي او الصيام لمن اي
واجب على من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام فان كان اهله حاضري
فلا دم عليه فاللام جني على ويصح ان تكون على بايها ويقدر المتعلق
للازمنة وعند اي حنيفه الاسانيد راجعه لحل الاعمار في اشهر الحج
فيمتنع على حاضريه الاعمار في اشهره وهو بعيد من سياق الآية
وقوله اهله سياق ان المراد بهم الزوجية والاولاد دون غيرهم **قوله**
وم من دون اي من مساكنتهم دون مرحلتهم منه وان لم يكونوا
فيه لقربهم من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واستلمهم عن القرية
التي كانت حاضرة البحر اي قريبه منه اه قاله في شه المنهج **قوله** اي
من الحرم هذا لان القريب على نسخة ان لم من حاضري الحرم اما
نسخه ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام فوجه التفسير انه راجع
الضمير الى المسجد الحرام باعتبار مفعله وهو الحرم وضبط الحاضر مذكر
هو المعتمد للدليل الذي ذكره وقيل من مكة لان المسجد الحرام المذكور
في الآية ليس المراد حقيقة انفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين
وجمله على سكة اقل يجوز من جملة على جميع الحرم قال مر وحدود
الحرم مجموعته في قوله وللحرم الحدود من ارض طيبة
ثلاث اميال ارضه اتقانه وسبعة اميال عراق وطائف
وحده عشر ثم تسع جعراته ومن يمن سبع بتقدم سببته
سل ربك الوهاب برز ربك عزله وقد رايد في حد طائف اربع
ولم يرز جيور لذل القول غفراته والحدود المذكورة غير المواقف لان
المراد بها ما احاط بمكة وجعل الله حكمها في حرمه وسمى حرمها الحرم
لان تعالى فيه كثير مما ليس محرم في غيره ومسافته ستة عشر ميلا

في مثلها **قوله** لان كل موضع الى عبارة م ركعبارته ولا يشك على
 التعبير بكل قوله بعد فالجاف هذا بالاعم الغلب اولى كما توهمه
 ش وحيت قال لعل مراده بالكل الغلب والاشكل قوله فالجاف
 الحج ووجه عدم الاشكال لان الاستسنا معيا العموم فالمستثنى شامل
 للمستثنى منه وعنده فالمستثنى فزد من الامر الكلي فاذا اخرج كان
 الباقي بعد اخراجه هو الغلب وقوله اراد به الحرم اي لا غير يكون
 المقام لا يصلح الاله وكذا ما بعد بخلاف هذه الابه فان المقام صالح
 لان يراد به كل منهما فالحقناه بالاغم الغلب اذا علمت ذلك تعرف
 انه لا وجه لما قاله المحشى هنا **قوله** ومن له مسكنات ذكره اربع
 صور وقوله فان كان له مقامه باحدها اكثر اي وليس له في احدها
 اهل ولا مال او في كل منهما اهل ومال بدليل ما بعد قال من تقلا عن
 الطبري والمراد بالا اهل الزوجه والاولاد الذي تحت حجة دون
 الابا والاخته **قوله** فالحكم له اي في كونه من الحاضرين او غيرهم اخبر
قوله في ذلك اي في الاقامة وفي انه اي في كل سهم اهل بلا مال او
 مال بلا اهل فان كان له اهل في احدها وماله في الاخر اعتبر ما فيه
 اهله مقله ما على العزم المذكور اه قال **قوله** فالحكم للذي خرج منه
 ذكره مرتبه بعد ذلك وعبارته فان لم يكن له عزم فما خرج منه
 قال في الزخاير فان لم يكن له عزم واستويا في كل شئ اعتبر موضع
 احراره وعبارته ش وقوله فالحكم للذي خرج منه ثم قال ما احرره
 اه **قوله** لم يهرم اليه قال مرر والمعنى في ذلك انهم لم يرجوا مبيعات
 اي عاما لاهله ولبن مرتبه والافن المعلوم ان لهم مبيعات خاصا بهم
 وهو محل اقامتهم اه بزيادة **قوله** ولم بعد اي الحكم من المتمتع
 والقارت وكان الاولى ان يخلف قوله لاحرام الحج لان عود القارت
 اما هو لا سقاط الدم فقط هو محرم بالحج والعمرة معا في صورة
 القارت الاصلية وكذا الواحرم بالحج بعد العمرة في الصورة الثانية

فان عوده **قوله** سقاط الدم نعم قد يكون عوده فيها للاحرار
 بالحج بان يحرم بالعمرة ثم يريد ادخال الحج عليها بشرط وجوب الدم
 عليه ان لا يعود الى الميقات للاحرار بالحج هكذا قاله ري وفيه نظر
 لانه ح ليس قارنا فالاولى ما مر **قوله** ولو كانت غير الميقات الحج اي سوا
 كان الميقات الذي احرم بالعمرة منه كالمعجم او غيره **قوله** فلو
 عاد اليه اي الى الميقات لاحرام الحج على ما مر فلا دم عليه وكذا الواحرم
 من مكة او دخلها القارت قبل يوم عرفه ثم عاد كل منهما الى الميقات
 كما ذكره في ش المنهج **قوله** وترفعه عطف تفسير والمراد بقتعه انتفا
 بترك الميقات فينتهي ذلك بعوده اليه وليس المراد استماعه بحظرات
 المداير لانه لا ينتفي بذلك وعبارته مراد صرح في المراد وهي اذا انقضت
 للزومه نزح الميقات وقد ذكره بعوده اه **قوله** واعتمر المتمتع
 اي احرم بالعمرة سوا التي باعها لها قبل اعمال الحج ام لايات اخرها الى اشهره
 وفعالها بعده وهذا معنى قول الدحاوي وخضر والافرق في ذلك بين
 ان يقدم الحج على العمرة او يقدم العمرة على الحج اي ان المداير على تقديم
 الاحرام بالعمرة سوا قدم افعالها على افعال الحج ام اخرها فلا وجه
 الاعتراض المحشى عليهما **قوله** فلو اعتمر محررا اشهر الحج وما بعده
 محررا الاضافه في عامه والمراد باعتمر احرم بالعمرة قبل اشهره
 وان وقع الاعمال في اشهره كانت انطبق ابتداء احرامه بها على اخر
 لحظه من رمضان واما يشيوان ثم حج لانه لم يجمع بينهما في وقت
 الحج فاسببه المفرد فالمدار على الاحرام لا الايات بالاعمال ومعلوم
 ان هذه الشروط الاربعه معتبره لوجوب الدم والاشهر انها غير
 معتبره في تسميته متمتعا ولو كرر المتمتع العمرة في اشهر الحج لم يتكرر
 الدم على الدم اه افاده مر **قوله** لانه لم يجمع اي من حيث الاحرام كما مر
 وان جمع بينهما في العمل اه قال **قوله** في الاولى هي ما لواعتمر قبل اشهره
 والثانية هي ما لواعتمر في اشهر الحج وحج في عام قابل لم يهدوا بضم

من اهدى **قوله** من الميقات اي ميقات الحج الا في تفصيله ولذا قال
على ما سياتي بيانه اي من ان ميقات مصر والشام والمغرب كذا وغير
كن الحج والميقات مسكنه اذا كان بين الميقات والحرم **قوله** خرج اي
وجوبا الى ادى الحل اي من اي جهة شالحتر الصحيح ان صلى الله
عليه وسلم ارسل عائشة بعد فضا الحج الى التنعيم فاعتبرت منه و
التنعيم اقرب اطراف الحل الى مكة فلولم يكن الخروج واجبا لما ابرهابه
لضيق الوقت برحيل الحاج وحكمة وجوب ذلك ان الحج فيه الجمع بين الحرم
والحل بعرفه ولذا كانت ميقات من مكة هي كاسياي بخلاف العمرة
لما لم يكن فيها جمع بين ذلك وجب الخروج الى الحل ليحصل الجمع بينهما
قوله الى ادى الحل اي اقرب موضع منه الى الحرم ولو غطوه بضم الحنا
اي شئ قليل ولو باحد رجله معتمدا عليها فقط **قوله** فان لم يخرج الى
ادى الحل وقوله واعتراي اي بافعال العمرة بعد احرابه بها في
الحرم وقوله اجزائه عمرته اي عن عمره الاسلام لان اعتقاد احرامه
وايانه بالواجبات **قوله** وعليه دم قال في المنهج ومنزحه فان خرج
اليه بعد احرامه فقط اي من غير منوعة في شئ من اعمالها فلا دم
عليه لانه قطع المسافة من الميقات محرما وادى المناسك كلها بعده
فكان كما لو احرم بها منه اه **قوله** هو اولى اي لشموله النية ولان
الاعمال تشمل الواجب والمندوب **قوله** اربعة المعتمدين بها خمسة
بعد الترتيب ركن اي ترتيب جميع اعمالها قال في شرح المنهج وظاهر
ان الحلق او التقصير يجب تاخيره عن سعيها فالترتيب فيها
مطلق اي غير مقيد بالمعظم كالحج اه بزيادة وكانت الاولى للمصنف
عده لشمول التقدير بالاركان له ولو عطف بالمالا افاد ذلك
واما اسقطه اصله لانه جعل الشئ في مرتبة فهو معنى من
المعاني فلم يدخل في الاعمال التي عبر بها **قوله** معنى الدخول في
النسك بنية في العبادة قلب والاصل بمعنى نيته الدخول كما قيل

في قول

في قول اي سيجاء الاحرام مع النية وان الاصل النية مع الاحرام اه
ان مع زياده والنية يدل من الاحرام وذلك ان الاحرام يطلق شرعا
على نية الدخول وعلى نفس الدخول في حج وعمره او بينهما او مطلقا
بنية والاول هو المراد بقولهم الاحرام ركن والثاني هو المراد بقولهم
ينعقد الاحرام بالنية ونفسه الجماع ويبطله الرده سمي بذلك اما
لاقتضائه دخول الحرم اخذ من قولهم احرم اذا دخل الحرم ولاقتضا
تحريم الانواع لانيه اه افاده مرر وقال غيره ان المعنى الثاني الذي
يطلق عليه الاحرام هو الصفة الحاصلة لك اخل في النسك وهي التي
تفسدها الجماع الحج وكل صحيح لان الدخول يصدق انها فسدت اي فسد
المعنى بها وكذا البقية اه تدبر **قوله** بياض الصفا بالضم طروف
جبل اي قبس اه شرح المنهج وكان عليه صم يقال له اساف
وعلى المروة صم يقال له ناسله فلما امر المسلمون بالسعي بينهما حصل
عندهم ضيق فنزلت الآية لنفي الحرج **قوله** والمروة وهي افضل
من الصفا على الرجح لانها تقصد والصفا وسيلة والمقاصد افضل
من الوسائل ولانها محل مرور الحاج اربع مرات والصفا مرور ثلاث
مرات وافضل اركان العمرة الطواف بالسعي فالسعي فالحلق او التقصير
وليس من الاركان ما يستلزم فيه الطهارة والستر الى الطواف
قوله والافضل ان يحرم بهما من الجعرانة وانما امر عائشة بالاعتناء
من التنعيم مع ان الجعرانة افضل منه لضيق الوقت برحيل الحاج
اوليات الجوار فلا يرد ان القاعده ان المتأخر من قوله صلى الله عليه
او فعله ناسخ لما قبله وامره صلى الله عليه وسلم لعائشة بالاعتناء
من التنعيم افضل وحاصل الجواب ان محل ذلك ما لم يظهر لنا ان
المتأخر قاله او فعله لفرضه ولا فلا يكون ناسخا للتقدم **قوله** لم
بالجعرانة من بغيره فتقدم انه يحرم من الميقات ان كان امامه
والافضل مسكنه **قوله** من الجعرانة سميت بذلك باسم امرأة من قريش

كانت ساكنة بها تسمى جعرانه اه رجاء في قوله على الافصح عبارة
 مروية باسكان العين وتحقيق الراء من كسر العين وتثنية
 الراوان كان عليه اكثر المحدثين وحكى انه احرر منها ثلاثا شه
 نبي صلى الله عليهم وسلم اه باختصار قوله على سنة فرائض من
 مكة وعناية الحرم الى نصف مكانها قوله فالتعظيم سمي بذلك لانه
 في وادي نغيات وعن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل
 يقال له ناعم اه افاده مر قوله بتخفيف الياء على الافصح مقابلة
 بتشد يدها قوله يري اي مكان فيه يري يسمى عين شمس ففي
 عبارته تساهل وقيل شجرة قوله صغرت وسمى المكان بها قوله حدة
 بكسر اللام المهملة وتشديد الهمزة لاجل الجيم المعروفة قوله على
 سنة فرائض من مكة عند اخراجه وقال امامنا الشافعي رضي الله تعالى
 عنه ان الحرم الى نصفها وقيل انها على ثلاثة فرائض من مكة وظاهر
 كلامهم ان ما عدا هذه الثلاثة من اطراف الحرم سواء في الفضيل
 قوله فقدم قوله وهو احرامه من الجعرانه ثم اسره اي لغايشه من
 التمتع ثم هه من الحديثية اي فليس التفضيل بعد المسافة
 فان الجعرانه والحديثية ساقطتا الى مكة واحدة فان قيل ان الهم
 قدم على الفعل في صلاة الجنازة حيث قدم هه بالتكسير في الجوز
 عكس ما هنا قلت محل تقديم الهم على غيره ما لم توجه قبل الفعل ولا
 قدم عليه كما هنا قوله قال في المجموع الحج هو الرأى عند اهل الحديث
 والفقهاء وح فلا دلالة في ذلك على طلب الاحرام منها ليس فيه
 الى المرو عليها ولا يمكنه التي تبليها قدم عليها ايضا ولا يمكنه
 التي بعدها فقدم بالمرو عليها اللهم الا ان يقال قد نزل بها نزولا
 خاصا على وجه الاستعداد للدخول والنهي له مع امكان ذلك بغيرها
 فذلك على مرتبة لها ومناسبة خاصة بالنسك هكذا قال سم قال
 مش وان هذا لا يخلص اذ لا يلزم مما ذكره من المرتبة الخاصة

ان ذلك

ان ذلك للاحرار به بل قد يكون ذلك لا لخصوص الاحرام اذ لو كان
 كذلك الاحرام اليها ففضلها على غيرها لا يقتضي جعلها ميقاتا
 فليتامل وجه ذلك اه واجاب شيخنا ح ف بانه صلى الله عليه وسلم
 وحده ههات هم اولا بالاغتمار منها ثم رجع عنه واحرم من ذي
 الحليفة وهم بالدخول منها فقوله الشئ الى انه هم بالدخول الى مكة
 الحج اي بعد ان كان هم بالاغتمار من الحديثية ورجع عن هذا الم
 واحرم من ذي الحليفة قوله من ذي الحليفة تصغير حلفه وهو
 ميقات اهل المدينة المعروف بابيار على رضي الله عنه لزعم العامة
 انه قاتل الجح فيها وهو نعم باطل قال مروني يدب لمن لم يحرم من احد
 الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واذن ثم يحرم وليس الخروج
 عقب الاحرام من اي محل كان من غير مك بعد اه باب
اركان الحج واجباته وسنة فيه يفرج بان الركن غير الواجب
 وهو كذا في الحج فيهما متباينات بالنسبة له بيايا كلها لا يصدق
 احدهما على ما يصدق عليه الاخر كما يعلم من تعريفها اذ الركن ما يتوقف
 عليه الصحة والواجب ما لا يتوقف عليه لكنه يجبر تركه بدم كاسيات
 اما في غير الحج فالنسبة بينهما العدم والخصوص المطلق على الراجح
 تكل ما يسمى ركننا يسمى واجبا وما يسمى واجبا ويسمى ركننا
 ويتوقف الصحة على كل منهما والسنة ما لا يتوقف عليها الصحة ولا
 يجبر تركه بدم غالبا وقد يجبر بذلك كترك الجمع بين الليل والنهار
 في الوقوف بعرفة فانه يجبر بدم ندبا كاسيات قوله خمسة المعتمد
 انها ستة بالترتيب وسيات قوله احرام يعني نية الدخول في النسك
 لانه الملايم للبركة كما مروى بجوار مع الجنابة لما مر من ان جميع الافعال
 لا يشترط لها طهر الا الطواف وفضل اركان الحج الطواف على
 الراجح ثم الوقوف ثم السعي ثم انزال الشعر واما النية فهي رابطة
 للاركان قوله وقوف بعرفة اي وقوف من هو اهل للعبادة اما من

ليس اهلا لها كمنى عليه وسكرات ومجنونه فلا يجزئهم لكن المجنون
يقع حجه نقلا وفاقا وفيه بقاء في الاعمال والسكرات ان كان عقله
باقيا وقع فرضا وان زال وقع نقلا كالمجنون فيا في فيه ما مر والعمى
عليه لا يقع حجه فرضا ولا نقلا والعرق بينهما انه ليس له ولي يجرم
عنه لان الاعمار مرض علة لهما ولا فرق بين كونها مستديرة او لا
افاده **مر قوله** وتوف يعرفه دعوة اولى وقوله باي جزء ثانياه واقام
دليلا على كل منها **قوله** باي جزء منها ولو غامض في الماي ارضها
او ركبها على دابة فيها بل وتوفه ركبها افضل بخلاف ما لو ركب
على طير طائر في هوائها او على السحاب فلا يكفي لانه ليس لهواها
حكمها وكذا الوسعي او طاف طائرا لا يعتمد بها ولو كانت شجرة
اصلها يعرفه وفروعها خارجة عنها ووقوف على الفروع الخارجية
كفي نظرا للاصل كما في الاعتكاف بخلاف عكسه هكذا قاله زكي
والمعتمد ان ذلك لا يكفي لفقد الشراط كما لا يكفي ان يقف على قطعه
نقلت من عرفه الى غيرها على ما اعتمده من فلا فرق بين ان
تكون اصل الشجرة في عرفه او خارجها عنها بل لا بد ان يكون كل من
الفروع والاصل بها حتى يصح الوقوف بخلاف الاعتكاف فانه يكفي
على فروع الشجرة التي في المسجد اذا كانت اصلها خارجة بخلاف عكسه
لان هو المسجد له حكمه ولا كذلك هو اعرفه كما مر ولا يكفي الوقوف
على ما بعض اصلها يعرفه وبعضها في غيرها بالاولى فما اصلها
فيها وسميت عرفه لان ادم رحوها تقارفا فيها حين هبط من الجنة
ونزل بالهند وهي بجده وقيل ان جبريل عليه السلام لما عرف
ابراهيم مناسك الحج وبلغ الشعب الاوسط الذي هو موقف
الاسام قال له اعرفت قال نعم فسميت عرفات وقيل سميت
بذلك من قولهم عرفت المكان اذا طلبته ومنه قوله تعالى الجنة
عرفها لهم **قوله** او فاراح اشار بذلك الى انه لا يصح صرف الوقوف

لجهة اخرى

لجهة اخرى بخلاف الطواف لانه عبادة مستقلة ولا كذلك الوقوف
وكذا لا يصح جهله بالنقطة او اليوم وقوله ونحوه اي كعزم ودابه
شارده **قوله** الحج عرفه اي الوقوف بها وهذا حمله معرته الطرفين
فتفيد حصر الحج في الوقوف بها دون غيره وليس كذلك وجاب
بانه على حذف مضاف اي معظمه ذلك وان كان معصية مع ان
الطواف افضل من الوقوف لموات الحج بقوته ولا كذلك الطواف
قوله يوم ناسخ ظرف للزوال اي الزوال الكائن يوم ناسخ على
العكس من ان اليوم مناج وقوله الى طلوع الفجر اي فجر يوم النحر
فليلة النحر تابعة ليوم الناسخ على العكس من ان اليوم تابع لليلة
في حكمها المتقدمها عليه **قوله** ولو حصل غلط في العاشر بان غم عليهم
هلال ذي الحجة فأكملوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان ان الهلال
اهل ليلة الثلاثين وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك
بسبب حساب وهو اعتماد منازل القمر وتقدير سيرة **قوله** في العاشر
انتصاره على ذلك يقتضي انه لا يكفي الوقوف ليلة الحادي عشر
وليس كذلك بل يكفي على ما اعتمده **مر قوله** لا شذمه اي جماعة
قليلة عطف على مقدار اي لشذمه كثره لا لشذمه **قوله** صح
اي وتوفهم سوابك لهم عظمهم قبل انقصا ليلة العاشر بما لا يسع
الوقوف ام بعد انقصاها سوا قبل زواله ام بعده ولا تصاع عليهم
اذا لو كفوا به لم يأمروا وقوع مثل ذلك في القضا لان فيه مشقة
عامه وسميت لهذا العاشر احكام التاسع ولما بعلة احكام عيد
النحر والثلاثة التي تلي الحادي عشر احكام الشريق حتى لا يصح
الوقوف قبل زوال العاشر على المعتمد بل بعده لفجر الحادي عشر
وتكون اذا ولا يجزي قبل طلوع شمس الحادي عشر ومضى
قد ركتين وخطبتين وهذه الاحكام خاصة بالحجاج دون
غيرهم **قوله** لاني الثامن او الحادي عشر فلا يجزئهم لشدة الغلط

بها ولان تأخير العبادة عن وقتها اقرب الى الاعتدال بها لان
غاية ما يلزم عليه الموت وذلك يتدركه بالقضاء خلاف تقديمها
عنه **قوله** ولا في غير المكان مطلقا ولو اكثر واكثر والفرق بينه
وبين الزوال ان الغلط فيه بكثرة ما عتفر فيه ما لا يغتفر في
في المكان **قوله** وطواف افاضة اي انفصال خروج من عرفه
لمكة اي انفصالهم من ذلك وهو يقع بعد المبيت بمى ومى بعد من الله
بعد الوقوف **قوله** ويدخل رسته اي وكذا الرمي والخلق والاخر لوقت
الخلق **قوله** بان تصاب ليلة النحر اي لمن وفق قبله كما قيل بذلك
في التهج فان لم يتف قبله لم يدخل بذلك والمراد ليلة النحر ليلة
الحاكم عليها بذلك سواء كانت ليلة العاشر والحادي عشر في صورة
الغلط وان شئت قلت ليلة النحر حقيقة او حكما فمدخل ما ذكر **قوله**
مثل ما مر في العمرة بان يكون بين الصفا والمروة بحسب الذهاب
مرة والعود اخرى **قوله** ويعتبر ابتداءه بالصفا اي وختمه بالمروة
فلو عكس لم تحسب المرة الاولى وذكر شرطين من شروط السعي
ربقى منها كونه سعا ذهابه عن كل للآخر في السعي مرة وقطع
جميع المسافة بينهما وكونه في بطن الوادي وان لا يكون منكوسا
ولا معترضا كالطواف وعدم الصارف عنه كما يفعله جهلة الغوام
من المسابقة فجعله شروطه سبعة **قوله** بعد طواف الافاضة
وهو اولى من ايقاعه بعد طواف القدوم على المعتمد كما قاله زكي
والايناني ايقاعه بعد طواف الوداع **قوله** ما لم يتخلل بينهما اي
طواف القدوم والسعي والوقوف فان تخلل بينهما ذلك لم يجز السعي
ح بل يتعين تأخيرهما حتى يوقعه بعد طواف الافاضة بل لو طاف
للقدوم بعد الوقوف لعدم دخوله وقت طواف الافاضة بان
دخل مكة قبل اشتفاف ليلة النحر وطاف لم يجز سعيه ح فمن وفق
بعرفه اعتبر ايقاع السعي بعد طواف الافاضة وعبارة مر فلو وقف

بها لم يجز السعي الا بعد طواف الافاضة لدخوله وقت العرض فلم
يجز ان يسعي بعد طواف يقل مع امكانه بعد طواف فرض اه **قوله**
وان الة شعرات اي يخلق او غيره فالشعر بها اعم من الشعر بالخلق
والافضل ان يزيل الجميع دفعة واحدة لا متفرقة واذا زال اكثر
من ثلاث اتيب على الثلاث ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المندف
على المعتمد ولو نذر استيعاب جميع راسه وجب عليه استيعابه
بالخلق ولا يكتفى استيعاله بالفض ولا امرار موسى عليه بلا اتصال
هذه ان كان الناذر تكررات كان امره لم ينقطع نذرهما لذلك لانه
مكرره ونذر المرأة التقصير كنذر الرجل الخلق **قوله** من الراس
فلا يجزي شعر غيره وان وجبت فيه الفدية لورود لفظ الخلق او
التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الراس وشمل ذلك
المستسل عنه وبما لو ان لها متفرقة اه قاله مرر وانما لم يجز المسح على
المستسل في الوضوء لانه لا يسمى راسا وهما يسمى شعرا في الراس
قوله لتوقف التحلل عليه كان الاولى ان يزيد كما في التهج مع عدم
جبره بدم وقوله كالطواف اي كما يتوقف على الطواف وذلك ان التحلل
يحصل بفعل اشياء من ثلاثة طواف الافاضة وان الة الشعر ورمي
جمرة العقبة والثاني يحصل بفعل الثلاثة وسياتي ذلك **قوله**
قال الراغب في المعتمد **قوله** الواجب هنا وهو الترتيب المعظم وهو
في ثلاثة اركان كما ذكر النسب اما ترتيب الجميع فهو ستة فالسعي بعد
طواف الافاضة افضل منه بعد طواف القدوم كما مر عن الزيايدي
قوله بان يقدم الاحرام الخ تصوير للترتيب وعطف الة الشعر
بالواو اشار الى انه لا ترتيب بينهما وبين السعي **قوله** على ما مر
اي من ان محل وجوبه بعد طواف الافاضة ان لم يكن سعي بعد طواف
القدوم والاستسقاط عنه وتقدم ان الافضل تأخيرها عن طواف
الافاضة لتحصيل الترتيب بين الجميع ولا يسن اعادته لانه لم يرد نعم

يستثنى القارن فيس له ان يطوف طوافين وان لم يتبع سبعين
خروجاً من خلاف ابي حنيفة ولو سعى صبي او عبد بعد طواف قدوم
ثم بلغ او عتق بعرفه او قبل الوقوف ثم عاد لعرفه في الوقت وجب
اعادة السعي على الصحيح اه اياه سم **قوله** بانواعه وهي ستة طواف
الركن وهو طواف الافاضة وطواف الوداع وطواف القدوم وطواف
نفل غير طواف القدوم كان مقيماً بمكة فان تحية البيت بالطواف
وطواف نذر وطواف تحلل لمن فاته الوقوف بعرفة **قوله** اربعة
اشباهه عبارة غير محررة لان الذي ذكره في المتن ثلاثة وفي الشرح
اكثر من ذلك فلم يوافق واحد منهما الا ان يجاب بان عددها اربعة
باعتبار ما عتوت عنه بما يفيد الاستراط بخلاف قوله ويبتدئ على
فانه لم يسبقه مساق ما قبله واما قوله وكونه في المسجد فانه ساقه
مساق الثلاث المذكورة في المتن فعددها اربعة باعتبار ذلك **قوله**
طهاره اي بما اوتيتم فيجوز الطواف بانواعه بالتيمم عند العجز
عن الماء ولا يجب اعادته مطلقاً الا طواف الركن فانه يجب اعادته
ان تيمم بحمل يغلب فيه وجود الماء فان فقد الطهورين اشنع عليه
الطواف بانواعه بخلاف ما اذا فقد السرف فانه يطوف عارياً ولا
اعاده عليه وكذا فقد الطهورين المتجس بما لا يعني حقه ونحوه
فيمنع عليهم الطواف بانواعه وان حلت لهم جميع المحرمات ويلزم
غير نحو الحائض الاعادة ولا يحتاج من يعيد الى احرام اما الحائض
اذا حاضت قبل طواف الافاضة ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها
ان ترحل فاذا وصلت الى محل يتعدى عليها الرجوع منه الى مكة
جاء لها ان تتحلل بذكره وان الة شعر مع نية التحلل معها كالحجر
وتحلج من احرامها ويحوي الطواف في ذمتها الى ان تعود والاقرب
انه على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام لحزوها عن تسكها
بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم يجب معه الاعادة لعدم تحلله

حقيقه

حقيقه وسلكه فاقد الطهورين كما مر واذا احرمت لا تاتي الى الطواف
نقطه دون ما فعلته قبل كالوقوف ههنا اقاله مر وقال سم على من
حجرتا جميع النسيك وفي ذكر المصنف الطهارة والستر في الطواف
دون بقية الاركان اشارة الى انها لا يشترطان في غير حتى لو
وقى مثلاً عارياً او محدثاً ولو حدثاً اكر اجزاه ذلك **قوله** من الحدث
اصغر او اكبر **قوله** لو احدث اي او تجس ثوبه او بدنه او بما لا يغني عنه
وشل ذلك الرد فلا يتحل ما فعل قبلها وبنى اي وان تعمد ذلك بخلاف
الصلاة اذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والحكم سواء اطل
الفصل ام قصر لعدم اشتراط الولا فيه كالوضوء لان كلامهما عبادة
يجوز ان يحللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لكن ليس الاستيناف
خروجاً من خلاف من اوجبه اه ش المنهج **قوله** الا بالاعنى اي الا اذا
احدث بالاعناء والمجنون فيستأنق وان قصر الفصل وتطهر عن قرب
والفرق بينهما وبين الحدث ان الشخص يخرج بهما عن اهليه العباد
بخلافه **قوله** بان يجعل البيت تصوير لعدم تنكيس الطواف فلا يتحقق
عدمه الا بوجود هذه الامور الثلاثة التي من جعلتها عدم تنكيس
الطائف بان يمر على اسافل بدنه فان فقد واحد منها كان تنكيساً
للطواف فينبطل وهو ص بالنسبة للاخير وهو عدم تنكيس الطائف
فاذا مر على اعالي بدنه لم يبطل طوافه على المعتمد حيث جعل البيت
عن يساره وهذا المتبادر من قوله وعدم تنكيس ان المراد عدم
تنكيس الطائف فيكون هذا الشرط ضعيفاً كما علمت لكنه لا يناسبه
التصوير المذكور بعد لان جعل البيت عن يمينه ليس فيه تنكيس
للطائف بل للطواف فلو عذر عن هذا الشرط كما في المنهج بقوله وجعل
البيت عن يساره ما رتلقا وجهه واسقط قوله على اسافل بدنه
لحرر العبارة **قوله** ويمر تلقا وجهه اي وان كان مبطوحاً على بطنه
او مشلقياً على ظهره لاسيما ان كان معدوياً اه قاله مر **قوله** عن

حقيقه

يساره قيد وتلقا وجهه قيد ثا على اسافل بدنه ثالث وهو
مبنى على طريقته وقوله عن يمينه ولا يتلقا وجهه خرجا بقوله
عن يساره وجعل البيت تلقا وجهه ان يستقبل البيت وعشى
معتزضا ومثل ذلك ما اذا استدبره ومشي كذلك فالخارج بالقيد
المذكور ثلاث صور ولم يذكر محذورا تلقا وجهه وهو ما اذا رجع
القهرى نحو الركن اليماني فانه لا يكفي ولو وجد ذلك في جزء
من طوافه وقوله ولا مروءة على اعالي بدنه محذورا على اسافل
بدنه على طريقته **قوله** وان جعل البيت على يساره ض والمعمد
اجزائه وعبارة مر وقضية كلام المصنف وغيره انه متى كان
البيت عن يساره صح وان لم يطق على الوجه المأمور كان جعل
رأسه لاسفل ورجليه لاعلى او وجهه للأرض وظهره للسماء والمعمد
اجزائه مطلقا سواء قدر على الهيئة المشروعة ام لا كالوطاف حقا
او جوامع قدرته على المشي اه باختصار واعلم انه يتحصل من
المقام ثمان واجزء صور حاصلة من ضرب اربعة وهي جعل
البيت عن يمينه او يساره او امامه او خلفه في اثنين وهما
الذهاب الى جهة الباب او اليماني وعلى كل من الثمانية اما ان
يذهب معتدلا او منكسا رأسه الى اسفل او مستقيما على ظهره
او منكسا على وجهه او رجفا او جوا وكلها باطله الاسته وهي
ان يجعل البيت عن يساره ذاهبا الى جهة الباب بكيفية الست
على المعمد **قوله** ويستدي بالبحر الاسود الح فلوا ابتدى بغيره
كالباب ولو سهوا لم يحسب ما طافه فاذا انتهى اليه ابتداءه
ولو اربل والعياذ بالله تعالى من الحيوة الى ذلك الوقت وان كانت
يقع ولا بد وجب محاذاة محله وليس ح استلام محله وتقبيلها
والسجود عليه اه افاده في شرح المنهج **قوله** ومحاذية اي التحريف
مروءة وتكفي محاذاة جزءه وقوله يجمع بدنه اي شقه الانيسر

212
والمراد منكبه لاجميع شقه المذكور فالمراد على كونه لا يخرج جزء
من بدنه الى جهة باب البيت وان لم يحاذ جميع الحجر وعبارة مر
وصفة المحاذاة ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة
الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه لا يجب
عند طرفه ثم يتوى الطواف ثم مشي الى البيت ولو فعل هذا من
اول الامر وترك استقبال الحجر جازا لكان فائته الفضيلة وليس لنا
شي من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكر من مروءة
في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى منع في غيرها وهذا
غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدى بالطواف
فان ذلك مستحب وقطعا سنة مستقلة والمعتبر بمحاذاة الحجر الحقيقية
او حكما لا يدخل ما لو طاف راكبا او را حقا او على السطح وان شئت
قلت المراد محاذاة الركن الذي هو فيه ولو من اعلى او اسفل وليس
المراد محاذاة شخص الحجر بدليل صحة طواف من ذكر كان قبله من
اي الطيب **قوله** باستلام الحجر الاسود ومحله ان فقد مثله كما مر
وهو بآيوة من يواقيت الجنة نزل منها مع ادم استدياضا من
الدين فسودته خطايا اولاده كما في الحديث ونزل معه ايضا مقام
ابراهيم وكان مصفيا فاطفى الله نوره كالحجر الاسود وتوبقيا على
نورها الاصل هما ما بين المشرق والمغرب وهو الحجر الذي كان يقف
عليه عند بنا البيت فارتفع به حتى يضح الحجر والطيب ويهيئ
حق يتاول من اسمعيل وفيه الرقديمية ونادى عليه ياها الناس
ان الله تعالى بنى لكم بيتا نجوه فاجبته النظفة والاجته بلبيك
وقيل ان الله اكان على الجحون بفتح الميم وضم الحيم جبل بمحلة
ملكه وجمع بينهما بتعدد النداء ومن آياته الباهرة بقاؤه مع كثرة العائدين
جاهليه واسلاما على حاله ومع كثرة السؤل الحركة الاكبر منه وقيل
انه كان ملاصقا للبيت فرده عمر رضي الله عنه باجتهاده والاح

الاول وهو ياتي يوم القيمة وكذا الحجر الاسود ولهما السات ووجه
ليشهد لربك ان استلمتهما بحق ومما نزل من الجنة ايضا عود البخور
وعصى موسى من شجر الاسود واوراق التين التي كانت بيتا
وخاتم سليمان زاد بعضهم والحجر الذي ربطه نبينا صلى الله عليه
وسلم على بطنه **قوله** في المسجد اي رات وسبح حتى بلغ طرف الحرم
او حال حامل بين الطائف والبيت كالسوارح **نعم** بكرة من
خلف راسه وسقاية اما لو وسع حتى خرج عن الحرم فلا بد من
الحرم مع المسجد ولو في اخر بانه التي في الحرم واول من وسع المسجد
النبي صلى الله عليه وسلم واخذ له حد اراد ان القامة ثم وسعه
عثمان رضي الله عنه واخذ له الاروقه ثم وسعه الربيع رضي الله
عنه ثم الوليد بن عبد الملك وقيل وسعه ابو من قبله ثم المنصور
هو المهدي وقيل زاد فيه المأمور بعد المهدي اذا علمت ذلك قال في
المسجد للمعهد الذهبي اي الموجود لان حال الطواف لا ما كان
في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط افاده مرر بزيادة **قوله** والشاذ وان
يفتح الذال المعجم وهو قطعة من عرض اساس البيت تهرق عنها
نفقة تريس ويسمى تاريرا لانه كالانوار للبيت وارتفاعه عن
الارض نحو ثلثي ذراع والمراد بالسادر والذيق يفر الطواف عليه
هو ما كان من جهة الباب بخلاف الذي من جهة غيره فلا يشرط
الخروج عنه لانه حادث وما كان الطواف فوق الذي من جهة
الباب اما هو بحسب مكان اما لان فقد صار ههنا لا يمكن الطواف
عليه لكن متى من جدار البيت الذي فوقه او وقعت يده او حرقه
بدنه في هوانه لم يصح طوافه اما شابه فلا يصح وقوعها في هوانه
كما قاله من ويشترط كون الطواف ايضا خارج الحجر بكسر الحاء وسكون
الجيم المسمى بالحطيم فغير معنى فاعل لانه حاطم للذنوب وهو المحط
تحت الميزاب بين الركنين الساميين بجدار قصر بينه وبين كل من

الركن

الركنين فتحه فلو دخل من احدي فتحتيه او وضع يده مثلا
توق ببنائه او في هوانه لم يصح طوافه ايضا **قوله** كسقى اي للمسجد
بان كان على سطحه سوا للتخفص عن البيت او المرتفع عنه كالصلاة
على جبل اي فليس مع ارتفاعه عن البيت وكالطواف عند العوصه
عند ذهابه والعباد بالله تعالى اه افاده مرر وتقدم انه لا يصح
الطواف في الهواء حول البيت **قوله** وسرعوة اي مع القدرة ولو
لقد حره وقليل من الشا من يتنبه لذلك غير نساء الا واما
فينبغي تقليد من لا يوجبها اما مع العجز فيجوز له الطواف بسان
انواعه فلو نزل السر في طوافه جده ونج وان طال الفصل
او تعمد ذلك بخلاف الصلاة وتقدم الفرق بينهما **قوله** وكونه
في المسجد قيل هذا مكر مع قوله وكونه في المسجد خارج البيت الخ
واجيب بان الحجر ههنا تفههما للشرط الاربعه وهناك حال
والمعنى وليكن طوافه خارج البيت الخ اي حال كونه في المسجد
واحترق به لك عما اذا ضاق خارج المسجد فانه يصدق عليه انه
خارج عن ذلك مع انه لا يكفي وهذا وان كان مستفادا من الشرط
المذكور بعد لكن ذكره دفعا لما يقع في الوهم ابتداء او اعاد ذلك توطئه
للاستدلال بالقياس المذكور في قوله كما مر في الاعتكاف وقضيه
القياس انه لا يصح في المسجد المشاع ان فرض الحرم حول البيت
كان الاعتكاف كذلك بخلاف التحية كما مر وبقي من واجبات الحج
الطواف كونه سبعا فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجزه ونية الطواف
ان استقل بان لم يشمله نسك بخلاف ما يشمله ذلك وهو طواف
الركن والقدر ومفلا يحتاج الى نية لشمول نية النسك له اما طواف
الوداع فلا ينافي شمول النسك له لو وقع بعد التحلل فلا بد فيه
من نية على حدته وعدم صرفه لغيره كطلب عزم فان صرفه انقطع
طوافه الى ان نام فيه على هبته لا تنقض الوضوء فان كان على

هيئة تنقص جدد وفي جملة واجباته ثمانية **قوله** باستلام
الحجر الأسود أي لمسه بيده بعد استقباله **قوله** في كل طوفه أي
من الطوافات السبع أخرج من **قوله** هو أول من قوله في كل وتر
أنه لم يقل أصوب لاحتمال أن يريد الأصل بالوتر كل فرد لا ما قبل
الشفع وأنه اقتصر على الإكاد **قوله** وأن يقبله ويلزم من تقبيله
أن يفرق قدميه في محلهما حتى يعتدل قائمات رأسه حال التقبل
في جزء من البيت وبه يقاس من يستلمه واليهائي اهزي قال
مرروني من تحقيق القبلة بحيث لا تظهر لها صوت اه قال شيخنا
عطية فكذلك يفعل في تقبيل يد الصالح فما يفعله الناس قلة ادب
وجميع ما ذكر في الحجر يفعل مع العلماء والصالحين إلا أن يشرع باليد نحوها
فلا يسلم عليها معهم **قوله** فان حجر أي شق عليه شق شديدا
تذهب خشوعه اه قال وقوله عن ذلك أي التقبيل ووضع
اليمين وقوله بها أي بيده **قوله** وقبلها أي العصى أو نحوها ولو
قال وقبله لكان أولى ويكون الضمير راجعا لاحد الأمرين لا
العتق بأو **قوله** أشار بيده الخ قال مرروني في جميع ذلك تقدم
على اليسرى قال رزي فان قطعت لم يشر باليسرى كما حمله بعضهم
اه وقال رزق يشرعها وفرق ما هنا وبين التشهيد حيث لا يشرع
باليسرى مطلقا بات الصلاة هيئة تفوت بالإشارة بها وأيضا
فهي مبنية على ترك الحركة إلا ما ورد **قوله** ثم قبل ما أشار إليه ولا
يشرع بالغم إلى التقبيل اه شبه المنهج **قوله** وفي الركن اليماني
يستلمه عطف على أن يستلمه وأن فيه مقدرة وهو مرفوع قال
في الخلاصة وسند خلاف أن يضرب في سوا ما من البيت أي وأن
يسلم الركن اليماني بتحقيق اليانسة للموت واللق بديل من
أحد يأي النسب وتشد يد هالفه قليلة وعليها فاللق
زانله **قوله** ثم يقبل اليد فان عجز عن الاستلام بها استلم يمينه

فيها ثم قبل ما أشار به ولا يسلم تقبيله أي اليماني ولا وضح
اليمين عليه ولا يسلم في الركنين الشماليين وهما اللذان عندهما
الحجر بكسر الميم ولا في بقية أجزاء البيت من ذلك والسبب في
اختلاف الأركان في هذه الأحكام أن ركن الحجر فيه فضيلتان
كون الحجر فيه وكونه على قواعد إبراهيم وفي اليماني فضيلة واحدة
وهي كونه على قواعد إبراهيم وليس للشماليين شيء من الفضيلتين
المذكورتين والمراد بعدم تقبيل الأركان الثلاثة نفي كونها سنة
فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلافا للأولى
بل هو حسن أي مباح اه أفاده مرروني البيت عشر مرات فأول
من بناه الملك فادم فسيف إبراهيم فالعلاقة فقصى فقريش
فخبرهم فعبد الله ابن الزبير فالحجاج وبنائه هو الموجود الآن **قوله**
ولا يسلم للنساء ومثلهن الخنثى كان في مرروني **قوله** ويراعي ذلك أي
الاستلام وما بعده ويندب كونه ذلك ثلاثا ولا يكره تركه اه قال
وهذا مكر روي قوله سابقا وان يستلمه في كل طوفه ولكن أعاده
بوطنة لقوله وفي الأوتار كد ولو جعل اسم الإشارة راجعا
لقوله وان يقبله وما بعده لم يرد ذلك **قوله** وان يرمي الرجل أي
الذكر المحقق ولو صبيا والحكمة في استحباب الرمل أنه صلى الله
عليه وسلم أراد قدوم مكة هو وصحابه وقد هتفهم أي اضعفهم
حتى يئس فقال الكفار قبل قدومهم أنه يقدم عليكم غدا فوم هتفهم
الحج فلقوا منها شدة فلما قدموا جلسوا مما يلي الحجر بكسر الخاء فاطلع
الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوه فأمر أصحابه أن يركلوا
ثلاثه أسواط وان مشوا أربعا بين الركنين ليرى المشركون جلالهم
قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحج قد هتفهم هؤلاء احلوا
من كذا وكذا وشرح لنا ذلك مع زوال المعنى المذكور شكر التلك النعمة
الحليلة وهي اعزاز الإسلام وأهله وان لم يلاحظها وقدومهم مكة

كان في عمرة القضاء في السنة السابعة من الهجرة مستهل القعدة
منها وكان صلى الله عليه وسلم في الفيل وساق من المدينة ستين
بدره فخرها وأقام بمكة ثلاثة أيام ورجعوا وفتح الفتح في السنة
التي بعدها وهي سنة ثمان من الهجرة في رمضان **قوله** في الطواف
يسكون الواو على الألف ويجوز فتحها اخذ من قول الخلاصة
والسالم العبد الثلاث اسماء **قوله** اتباع عين فاء بما شاكل اعي
فان لم يكن سالم العبد جاز فيه الامرات وعدل عن تغيير غيره
بالاشواط لكراهة تسمية الطواف شوطا **قوله** بان يسرع تصوير
للرمل ويسمى ايضا خبيبا قاله في بعد عبارة المنهاج المساوية
لبشارة السنة اي لا عدد فيه ولا وثب ومن قال انه دون الخنث
فقد غلط **قوله** خطاه جمع خطه يضم الخافيهما اسم لما بين القدمين
اما الخطوة بالفتح وهو نقل القدم فجمعها خطا بكسر الخاء كركوه وركا
قال في الخلاصة فعل ونقله فعال لهما **قوله** ويمش في الاربع ايم فان
طاف راكبا او محمولا حرك الدابة رمل به الحامل ولو ترك الرمل
في الثلاث لا يقضيه في الاربع الباقية لان هيتها عدم الرمل
فلا يقدر كالجهر لا يقضى في الاحياء بين اما لو تركه في بعض الثلاث
فانه ياتي به في باقيها اه افاده **قوله** على هيتها بكسر الهاء وبالنون
اي ثمانية اي يمشي متصفا بذلك وفي بعض النسخ هيتها بفتح الهاء
وبالياء بعد الهمزة اي سجيته وطبيعته **قوله** يعقبه سعي مطلوب
اي مسرور اعم من ان يكون فاضلا وهو الواقع عقب طواف القدوم
او مفضولا لكنه محسوب وهو الواقع عقب طواف القدوم وكل منهما
يصدق عليه انه مطلوب فلا حاجة لزيادة بعضهم او محسوب فان لم
يعقبه سعي مطلوب كالطواف لمن احرم من مكة والراد الذهاب الى عرفه
وكالطواف الوداع فانه لا يشرح السعي عقب واحد منهما فلا يرمل فيهما
وكذا لو سعى بعد طواف القدوم لم يرمل في طواف الافاضة وان سعى

بعده لان سعيه ح ليس محسوبا اذ المحسوب ما وقع عقب طواف
القدوم ولا فاضلا لتقدم فعل مع كونه لا تسن اعادته **قوله** يضطجع
بأظفار الصاد فليس فيه ادغام تام ولا ناقص وهو ما خرد من
الضبط يسكون الموحدة وهو القصد ولا يعتد بالضبط بالتحديد
بل لو ليس لعذر اضطجع فوق ملبوسه اه **قوله** يرمل فيه اعي
يشرح الرمل فيه وهو ثلاثة طوافات الاول وان لم يرمل فيها بالنقل
قوله وكذا في السعي اخذ ذلك من اطلاق المتن لان حذف العول
يؤذن بالعموم قال في شرح المنهج وحيز بالطواف والسعي ركعتا
الطواف فلا تسن فيهما الاضطجاع بل يكره **قوله** على الصحيح اي قياسا
على الطواف بجامع قطع مسافة ما مور بتكريرها وسوا اضطجع في
الطواف قبله ام لا ومقابل الصحيح لا يضطجع في السعي لعدم وروده
افاده **قوله** وهو جعل اي كد اب اهل الشطارة وقوله ويسطر رداءه
بفتح السين على الافصح قاله **قوله** وطرفه على اليسر اما المنكب
الايمت فهو مكتوف ليس عليه شيء **قوله** المقيس به السعي تقدم الجامع
بينهما **قوله** به اي بالطواف ويسمى طواف القدوم وطواف القادوم
وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التجه قال في شرح المنهج
ويسمى ايضا طواف الصدر بفتح الصاد والذال اي الصادر بمعنى
القادم ويبدأ به قبل اكمال منزله وخطار حله وتغيير ثيابه وهو تحية
البيت فلذا بدأ به اما بقية المسجد فتحية الصلاة **قوله** في مكتوبه
اي او نافله تسن لها الجماعة سواء اتسع الوقت ام لا نعم
ان تيقن حصول جماعة اخرى مساوية لتلك في سائر صفات
الحال اتجه بان البدء بالطواف ح اولى لما فيه من تحصيل فضيلتين
البيت والجماعة نقله خضر عن العباب ومث **قوله** او تقام لها الجماعة
اي شرح في الاقامة لها بالفعل او قربت بحيث لا يسع الزمت
فيلها مرات الطواف السج او تكون عليه فائته اي مفروضة

وان لم يعص بتأخيرها وحمل ان فائتة النفل كذلك تقدم على
الطواف ولو في اثنتائه لات ماسوى العائته ينوت والطواف
لا ينوت ولا ينوت اب طواف القدوم بالجلوس في المسجد وتشييه
ذلك بتحيته اما هو بالنسيه لبعض صورها ولا بالتأخير نفسه
ينوت بالوقوف يعرفه اه افاده مرر ويعلم منه ان المرة اذا مضت
او نفست عند دخول مكة كان تأخيرها ولا ينوت بذلك **قوله** ولو قدمت
الحج هو من حلة الصور المستثناة معطوف على ان حجة الامام الحج اي
والا ان قدمت الحج مرر وهو مفيد كما يحتمل بعضهم مما اذا امت حبضا
بطور منته والحنى كالانتي كافي المجموع ولو جلس بعد الطواف
ثم صلى ركعتين فائتة حجة المسجد لانها تنوت بالجلوس عمدا وان
قصر الفصل اه **قوله** لا تبرز تفسير الشريعة افادته انه ليس المراد بها
خصوص من كانت من اولاد الحارث والحسن **قوله** لمن طاف
اي فرغ من طوافه **قوله** ركعتا الطواف ويجزي عنهما غيرهما بتفصيله
السابق في ركعتي الاحرام والافضل كونها خلق المقام للاتباع ومنه
يوجد ان تعلما خلفه افضل منه في جوف الكعبة لات فضيلة الاتباع
تزيد على فضيلة البيت ثم بالحج تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت
ثم في بقيته لانه افضل من سائر المسجد ومنه يؤخذ ان الكعبة لو كانت
مفتوحة كان تعلما فيها افضل منه في الحجر لكونه من الكعبة مع ان
ذلك ظني فتقديم الكعبة عليه اولى ثم الى وجه الكعبة لانه افضل
الجهات ثم في بقية المسجد لانه افضل من سائر الحرم ثم في بيت
خديجه ثم في بقية مكة ثم بالحرم ثم حيث شام من الامكنة فيما شام
الحرمه ولا ينوت بالامور فان قلت كيف هذا مع انه يغني
عنهما ونافله قلت لا يضر ذلك لاحتمال انه لم يصل بعبد
الطواف اصلا او صلى لك تنفي ستة الطواف وليس لمن اخرها
الراقة دم كدم التمتع وان صلاهما في الحرم بعد ذلك ويصليهما الولي

عن الامير

عن غير الامير ولا حيز عن مستاجر ولو في الحرم بعد ذلك ويصليهما
مقصوبا وله بلا كراهه ان يوالي بين اسابيع وبين ركعاتها والافضل
ان يصل عقب كل طواف ركعتيه اه ملخصا من زياده قال السيوطي
ويشترط فيها النية قطعا ولا يستحب عليها نية الاحرام لانها
محض صلاة فافتقرت اليها خلاف الطواف فانه بالوقوف اسببه
ولانها تابعان للطواف التابع للاحرام فلا يستحب نية على تابع
للتابع وهذا التحليل حسن طريق له نظير في العربية اه ونظير
ذلك جازيد وعمر واخوك فان اخوك بذلك من عمر والعامل
فيه ليس هو العامل في زيد المتبوع بل مماثل له لانه البدل على نية
تكرار العامل كان مسمى في طوافه ولزوم الاتباع رواه مسلم ولانه
اسببه بالتواضع والادب ويكره الزحف بلا عذر قاله في شرح المنهج
ولو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق صح كما قاله سم **قوله**
الا عذر ركض واحتاج الى ظهوره يستغنى عنه وطواف العذر
محمولا اولى منه راكبا صيانة للمسجد من الرواب ومحور ادخالها
فيه مع الكراهه حيث امن التلويث والاحرام ومثلها الصبيان
غير المهرن والمجانين وحمل الكراهه عند امن التلويث ان لم يكن
هناك حاجة والافلا كراهه ويستحب الحفا في الطواف ما لم يتاذبه
وان يقطر في المشي لتكثير خطاه رجاء كثرة الاجر له اه افاده مر
خلاف ما ذكره له هنا من ان ادخاله الى اية المسجد مع امن
التلويث مكروه سوا كان له حاجة ام لا **قوله** جاز بلا كراهه هذا هو
المعتمد لكنه خلاف الاولى ونفيه في الام على الكراهه يحمل الكراهه
غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى قاله في شرح
المنهج **قوله** ان تعلق بنسك اي ان كان في ضمن نسك وهو طواف
العمرة والقدوم والافاضة وقوله والاية وان لم يتعلق بنسك
كطواف نفل او نذر وكذا طواف الوداع لانه ليس من المناسك

قوله بيت الطوافات تقسم انه يفتح الرواد واسكانها **قوله** وان يقرب
اي الذكر في طوافه من البيت تبركا ولانه ايسر في الاستسلام والتبجيل
ثم ان تاذى او اذى غيره لغير زوجة فالعبد اولك اما الانثى والخنثى
فلا يقربان بل يسن لهما حاشية المطاف بحيث لا يختلطان بالرجال
الا عند خلط المطاف فليس لهما القرب **قوله** فان لم يمكنه الرمل مع القرب
اي لغير زوجة وقوله العذر رمل اي لان الرمل يتعلق بنفسه
العبادة والقرب يتعلق بمكانها والفضيلة المتعلقة بنفسها اولك
من المتعلق بمكانها كالجاعة في البيت فانها اولي من الفرد في المسجد
وحث الركعتين ان العبد الموجب للطواف لاس در ادر سجد والمقام
مكروه فترك الرمل اولي من ارتكابه اه افاده مرد واحد في كلامه
المصنف فقل ماض لا زما في طاف في مكان بعيد **قوله** قرب وترك
الرمل بحرر راعين ملاسته في الموديه الى انتفاض الظهر ولو خاف
مع القرب ايضا لمسه فترك الرمل اولي واذا تركه سن له ان
يتحرك في سببه ويرى انه لو امكنه لرمل كما في العذر في السجدة
في شرح المنهج **قوله** واجباته هذا هو القسم الثاني من الترجمة
واما اضاف الواجبات للحج مع ان العمرة تشاركه في بعضها لان
الكثرة لا يتأتى الا فيه اذ ما يتعلق بمنى ومزدلفه في المبيت **قوله**
يختص به خلاف الاحرام من الميقات فانه يتأتى في العمرة ايضا
اذ لها واجبات وهو التخرن عن محرمات الاحرام بخلاف طواف
الوداع فانه نسك مستقل ليس في ضمن حج ولا عمرة **قوله** خمسة
هذا بناء على ان طواف الوداع من مناسك الحج اه والمعتمد انه
ليس منها بل يجب على كل من اراد فراق مكة سواء كان حلالا او حائجا
او معتمرا فلو استقطه وذكر به له التخرن عن محرمات الاحرام كان
اولي وافاد بقوله خمسة ان الخبر مجموع المذكورات بان يلاحظ
العلق قبل الاحبار واما قوله وهي ما يجب فجملة معارضة

لتفسير

لتفسير الواجبات **قوله** من الميقات هذا محل الواجب والواجب
كونه من الميقات اما نفس الاحرام فترك كما مر **قوله** من دورته
اي من بعده الذي هو اقرب الى مكة اي من مكان دورته اقرب
منه الى مكة وفرض المسألة انه جاور الميقات مريد للنسك
فاذا جاوره غير مريد لذلك ثم اراده فاحرم لم يلزمه دم وكان
من مسكنه بين مكة والميقات فان ميقاته مسكنه فلادم عليه
والكافر كالسلم فيها لو جاور الميقات مريد للنسك ثم اسلم واحرم
دورته فيلزمه الدم خلافا للمرخي لما طنبه بالفروع **قوله**
يستثنى ما لو مرضت او عجز بالميقات غير محرم مريد للنسك
ثم بلغ او عجز قبل الوقوف فلادم عليه على الصحيح لانه عند المجاوزة
غير اهل للارادة ومجاورة الولي بوليته مريد للنسك به فيها الدم
افاده مرد بزيادة **قوله** ما لم يعد اليه قبل تلبسه بنسك صادق بان
لم يعد اصلا او عاد بعد تلبسه اي شروعه في عمل النسك ركنا
كان كالوقوف او سنة كطواف القدوم اما اذا عاد قبل تلبسه بما ذكر
فلادم عليه سوى نوى العود ام لا ولا اثم بالمجاورة ان نوى العود
اه افاده في شرح المنهج **قوله** سوا في ذلك اي لزوم الدم للمجاورة
الناسي اي للحكم المذكور الذي هو لزوم الدم والجاهل به وليس
المراد الناسي للميقات او جاهل به لان فرض المسألة انه جاوره
عامه الاجل الاحرام فافوقه وقوله وغيرها اي وهو العامد العالم
قوله ليالي منى بالصرف مراعاة للمكان وعدمه مراعاة للبقعة
قوله اي معظمها اي معظم كل ليلة منها بان يزيد على النصف
ولو لم يخطه لا معظم الليلتين الاولتين فقط والماضي الاستثناء
لان الليلة الاخيرة لم تدخل في دفع بالتفسير المذكور وجواب
استيعاب كل ليلة بالمبيت وبلاستدراك بعد وجوب مبيت جميع
الليالي الثلاثة واعتبار المعظم هنا نظير ما لو خلق لا يبيت

بمجان لايجز الا بمعظم الليل **قوله** وانما اكتفى بساعة في نصفه
الثاني من دلفه لان الشافعي نص فيها بمصونها على ذلك اذ يقبه
المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة منوم فيها الاجلها واما
ليالي منى هي الايام في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات
واما المعلومات فهي المذكورات في سورة الحج في قوله تعالى ويذكروا
الله في ايام معلومات وهي الايام من ذي الحجة اه افاده مرريه
قوله نعم ان نفر قبل غروب شمس الحج اي سار بالفعل وان
انفصل من منى بعد الغروب او عاد لشغل او غيره كزيادة اما لو غرت
الشمس وهو في شغل الارحالة فليس له السير بعد ذلك على معتمد
مرريه الجماعة خلافا لابن حجر بنعالمين المرفعي حيث قال ان له ذلك
لان في تكليفه حل الرجل والشاة شقة عليه ولا يجوز النفر في اليوم
الثاني الا بعد رميه ومبيت الليلتين قبله قال مر فلو لم يبيتها
بلاحد لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رعي يومها ولو نفر
بعد المبيت وقبل الرعي والافضل تاخر النفر الى الثالث لاسيما لالامام
الاحمد كمالا وخو به بل قال بعضهم انه ليس له ذلك لانه متبوع
فلا ينفر الا بعد كل المناسك واذا نفر الشخص في اليوم الثاني
ترك حصي اليوم الثالث او دفعها لمن لم يرم ولم ينفر بها واما
ما يفعله الثامن من دفعها فلا اصل له اه باختصار **قوله** وسقط
عنه مبيت الليلة الحج اي وان عاد الى منى ولو غير حاجة على
المعتمد وعزبت الشمس وهو بها كما مر او تبرع بالمبيت لم يوصل
الرحضة له بنفرو الجائز فله الخروج من منى قبل الفجر من غير
مبيت ويجزه من غير رعي لكن من الواضح انه لا يبدان ان لا يكون حال
نفرو عارضا على العود اليها واللم ينفعه نفرو لانه لم يعرض به عن منى
والمناسك وشرط نفرو ان يعرض به عن المناسك كما افاده كلامهم
اه افاده من **قوله** فمن تجمل في يومين الى به اعرض بان التاخير

لا اثم

لا اثم فيه فلا فاشد في نفسه واجيب بانه صرح بذلك رد اعلى
الجاهلية فانهم كانوا فنتاب فنته تعتقد ان في التاخير اثم واخرى
تعتقد ان في التقديم اثم او تطيبا لقلب من تجمل حيث سوي
بينه وبين من تاخر في نفي الاثم فدل على موافقه فعل كل منهما للشي
قوله والمبيت ليلة من دلفه كان الاول تقديمه على ما قبله كما في المنهج
واصله لانه الموافق للواقع ولعله انما اخره للاجتماع على ذلك دونه
ومر دلفه من الازدلاف وهو القرب لان الحجاج يتقربون منها الى
منى او من الازدلاف وهو الاجتماع لاجتماع الناس بها **قوله** ولو
حضور ساعه اشار به الى ان المبيت ليس بقيد بل المدار على
الحصول ولو من غير ملك يان كان ما راوان لم يعلم انها المزدلفة
كالوقوف بعرفة ولو بالانوم خلافا لما يتوهم من لفظ المبيت وانما لم
يجب هنا معظم الليل كما في المبيت بمنى وكل الوحلف لا يبيت بمكان
كما مر لان الامر بالمبيت لم يرد هنا بخلافه بمنى وبين الاكثر هنا
من التلاوة والذكر والصلاة وياتي هنا ما مر في عرفه من جهله وحصوله
فيه لطلب ابقى او خوه فيما يظهر اه افاده مرريه واما بالسلعة
القطعة من الرمي لا الفلكية **قوله** في النصف الثاني فمن لم يكن بها فيه
يان لم يبيت بها او يات لكن نفر قبله ولم يبع لها فيه لرمه دم لتركه
الواجب نعم ان تركه بعد تركات خاف او اتجه الى عرفه ليلة
النحر واشغل بالوقوف عن المبيت او افاض من عرفه الى مكة وطاف
للركن فقائه المبيت لم يلزمه منى اه افاده في شرح المنهج **قوله** الا
المبيت استثناء متصل ويعلم من تركه الاستثناء من الرعي انه واجب
حتى على الرعاية واهل السقاية ويلزم تركه ثلاث رميات فاكثر
دم لكن محل ذلك ان اتمت الرعي ولو نبيا به فان تعذر اصلا بان
منع الحجاج من منى كان اتفق بسبب فنته رفعت في بعض النسخ
بأن امراء الحج وامير مكة فلا دم ج اذ لا تقصير كما قاله حجر **قوله**

بهم الراي مع اثبات التاكاض وقضاء قال في الخلاصة
خوارزم ذواضطرار فعله . وقوله كرها ايضا اي فانه جمع راء وقوله
تكسرها اي مع المد كصاحب وصحاب قال تعالى حتى يصدر الرعافني
ضم الراء اي اثبات التاكاض والقصر ومع كسرها يجب المد وما في بعض
النسخ من حذف التامع الضم واثباتها مع الكسر غير صواب **قوله** واهل
السقاية بكسر السين المهملة موضع بالمسجد الحرام يستقي عليه الماء
ويجعل في حياض كالاسبله المعروفه فيسبلون ذلك للشاربين
وبعدونه من اعظم المفاسد في الجاهلية ويجعلون فيه تمرا وورسيا
لكرم الحاج ويقولون هو وفد الله تعالى واعتقدوا بسبب ذلك
انهم افضل من محمد واصحابه فرد الله عليهم بقوله اجعلتم سقاية
الحاج الالية وكانت السقاية في صدر الاسلام مع العباس ولذلك
ارخص له في تركه المبيت وعنده من هو من اهل السقاية في معناه
ولو كانت تحذره فليس بواجب عليها اي الرعا واهل السقاية
في معناه فيسقط عنهم المبيت قطعاً والفرق ان عملهم بالليل وعمل
الرعا بالنهار وكذا لا يجب المبيت الخ فالمستثنيات ممن يجب عليه
المبيت ثلاثة وقوله وغيرهما كالخوف من الاعداء **قوله** وطواف
الوداع عدة من الواجبات سواء على انه من المناسك والمعتمد انه
ليس منها بل يجب على كل من اراد فراق مكة سواء كان حاجا او معتمرا
او غيرهما هذا ان اراد فراقها المكان على مسافة قصر سواء قصد الإقامة
فيه أم لا فان اراد فراقها المكان دون ذلك نظر ان قصد الإقامة فيه
لزمه طواف الوداع وبلا كان خرج للجهت فلا **قوله** لا ينفرون
بكسر الفاء باب ضرب وقوله اخرعه بالرفع اسم تكويت وبالمبيت
خيرها متعلق بمحذوف مدره الله بقوله اي الطواف ويصح العكس
وقوله كارهوا اي بلفظ الطواف كارهوا مع هذه الزيادة **قوله**
لزمه دم اي وان لم يكن حاجا او معتمرا على ما مر وكذا يلزم الدم

في ترك طوفه منه او بعضها بخلاف ترك حصة او سبت ليله فانه
يلزمه مد كما مر والفرق ان الطواف اسمه الصلاة في أكثر أحكامه
فصار كالخضلة الواحدة فالحق تركه بعينه بترك كله ولا كما لك الذي
والمبيت قاله ابن حجر **قوله** ما لم يعد قبل مسافة القصر اي او قبل بلوغ
خو وطنه من مكان قصد الإقامة فيه لخوارجة ايام اذا كان نحو الوطن
دونه مسافة القصر على ما مر وتعتبر مسافة القصر من مكة وانما اعتبرت
منها الامن الحرم على خلاف ما مر في نحو التمتع من اعتبارها من الحرم
لان الطواف لاجل مفارقة البيت واعتبرت من بلدها اه افادش و
قوله الى الحائض ويلحق بها المعتدة والخوف ظالم او فوت رفقة وخرج
بالحائض المتحيرة فله ان تطوف للوداع فلولم تطف فلا دم عليها
والمستحاضه غير المتحيرة لاعود عليها ان نفرت في حيزها فان نفرت
في ظهرها لزمها العود ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبقى على إحرامها
وان مضى عليها احوار **نعم** لو عادت ببلدها وهي محرمة عادمة
النفقة ولم يكتفها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالحائض فيلزم بدخ
سنة وتقصر وتنوي التحلل معها هذا ان لم تعلم الحكم حتى وصلت
بلدها فان كانت عالمة به خرجت الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة
وتحللت بما مر ويقتضي متى شئت واذا ارادت القضاء قال في سنن
تنوي الطواف فقط وقال سم تنوي النكاح والمدركة مع الاول
وقد مر ذلك وبحث بعضهم انها لو كانت شافعية تقطع الإمام ابا حنيفة
فان الطهارة عنده واجبة في الطواف ليست شرطاً فاذا فعلته صح
مع وجوب بدنه على نحو حائض وشاء على محدث ولو جنباً به او الإمام
احمد على احد الروايتين فهمم وتطوف بالمبيت ويلزمها بدنه وتأنم
يدخلها المسجد حائضاً ويحرمها الطواف عن الفرض لما في بقائها
على الإحرام من المشقة **قوله** قبل مفارقة مكة اي هذا بيان ظهرت
قبل ان تفصل الى محل تقص فيه الصلاة وعبارة من نعم ان ظهرت

قبل مقارنة بنيان مله لرسها العود لتطوف بخلاف ما اذا ظهرت
خارج ملكه ولو في الحرم ولو رجعت لحاجه بعد ما ظهرت احتج
وجوب الطواف اه باختصار **قوله** وكذا اذا فقي يضم المهيبة مع ضم
الفا وسكونها نسبه للافق يضم الفا لا غير او يفتح تحتها نسبه لذلك
ايضا على غير قياس ففي المفرد ثلاث لغات وفي الجمع واحدة ولا
يجوز افاقي بالفتح والمد لانه نسبه للجمع وهو الافاق والنسبه
اليه لا يجوز الا اذا شبه المفرد في وصفه كالا يضار قال في الخلاصه
والواحد اذكرنا سببا للجمع ان لم يشابه واحدا بالوضع والافقي هو
القريب الذي ليس من ملكه **قوله** واداد الاقامه بملكه اي وان اراد
السفر بعد اه عتافي **قوله** اي رمي يوم النحر وهو سبب حصيات الى
جره العقبه وقوله وايام الشريق اي تقديم الميم بالشرفه اي الشمس
وهو ثلاثه وستون حصاة كل يوم واحد وعشرون الى الجمرات الثلاث
قوله بما يسمى حجرا ومنه الكذات بفتح فذال معجمه مسدده مفتوحه
وهو البلاط والمرمر وهو الرخام وهذا شرط لصحة الرمي وبقي من
شرطه ترتيب الجمرات في رمي ايام الشريق بان يرمي اولا الى الحرة
التي تلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى حرة العقبه وتكونه سبع
مرات فلورمي سبع حصيات مرة واحدة او حصيات كذا كذا احدها
بجميعه والاخرى بيساره لم يحسب الا واحدة سواء ترتبت في الدفوع
ام وقعت معا اما الورى ماها مرتبتين فترفعتا معا او مرتبتين فاشأت
اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى ولورمي حصاة
سبع مرارة او حلة الحصى اجزاء مع الكراهه لانه لا يرمى في الحرة الا
الحصى المردود اما المقبول فيرمي الله تعالى ولا يلقى وضع الحصاة
في المرمى لانه لا يسمى رميا ولانه خلاف الوارد وتكونه بيد فليكن
الرمي بغيرها كتوس ورجل ومقلاع وتصد المرمى وهو مجتمع
الحصى وضبط بثلاثة اذرع في كل جانب الى حرة العقبه فليس لها

الاجانب

الاجانب واحد وهو اقرب من قوله الشافعي الحرة مجتمع الحصى الى ما سأل
فلورمي الى غيره كان رمي في الهوى يسقط فيه لم يحسب وتحقق
اصابته بالحجرات لم يقف فيه كان تخرج وحج منه فلو شك في
اصابته لم يحسب فحمله الشرط سبعة **قوله** ولو من عقيق وبلور
هذا بالنسبه للاخير لا بالنسبه للجواز فلا يجوز الرمي بذلك حيث
ترتب عليه كسر واصاعة مال وعبارة مر **قوله** قال الاذرع
يحمل تحريم الرمي بالياقوت ونحوه اذا كان الرمي بكسرها او يذهب
معظم ما ليتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من اصاعة المال والشرف
والظاهر انه لو غصبه او سرقه ورمى به كفى كالاصله في المغصوب
اه باختصار **قوله** قبل استخراج حجه اي بصفه يثار ونحوها **قوله**
الحمل الخ اي وكذا الزلزل وبتروا ثم مد وجص واجر وخرق
وملح فلا يجزى بذلك كله ويجزى حجه نوره لم يطرح بخلاف ما طرح
منه لانه ح لا يسمى حجرا بل نورا افاده مر **قوله** والخاس وكذا ارض
وقوله بعد استخراج حجريها اي الخاس والحديد وانما يجز الرمي
بهما ح لشيءهما بالدرهم والد ناير **قوله** وسائر الجواهر المنطبقه
اي من ذهب وفضه بما يقبل **قوله** وذلك اي استراط كون الرمي
يسمى حجرا **قوله** وسنه اي الحج وكذا العمه بالنسبه لما ياتي فيها
وسنه المصنف على ذلك اخذ الباب **قوله** اللهم اصله يا الله حذف
منه حرف النداء وعوض عنه الميم في اخره فهو مفرقة منادى مبني
على الضم الذي على الها كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل في
ذلك فان لا لاجوز ان يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المستلذه
لانها بالعوضية صارت اخرا والبناء كالاعراب انما يكون في الاخره
كاعده اصله وعد حذف الواو وعوض عنها والاعراب عليها
فليكن البناء كذلك افاده اليهودي نقله عن القسبي واجاب عن من
بانه قياس مع القارن اذ التعويض في عدة عن جزء الكلمة تنذر بها

منها منزلة الجز قوي بخلاف الميم فانها عوض عن كلمة مستقلة
فتنزل بها منزلة الجز بعيد **قوله** ليبيك ايبيك بتكريرها بعد اللهم
مرتين هذه الصواب فتكون مرات التلبية اربعاً ما في بعض
النسخ من خلاف الثانية بعد اللهم خطأ ومعنى ليبيك انا مقم على
طاعتك اقامه بعد اقامه واجابه بعد اجابه اي لدعوة ابراهيم خليلك
وهو ما يؤخذ من لب بالمحلات لباً واللب به اليابا اذا اقام به ونصبه
على المصدرية بفعل محذوف واغراه كاعراب المثني لانه محذوفه اذ
لا مفرد له من لفظة وحذفت ثبوته للاضافه واصافته لغير الكاف
شاذة نحو لي زيد وليه وليس مثني حقيقة بل المقصد منه
التكثير كما مر **قوله** ان الحمد بكسر الهمزة على الاستيناف وهو كما قال النواوي
اصح واشهر ويجوز فتحها على التعليل اي لان الحمد الخ افاده مرروجه
منعق الفتح ان الاول كون التلبية مطلقة غير مقيدة بكون الحمد
لاستحقاقه لها لانه سواء استحق الحمد ام لا وان كان المعنى على
ذلك صحيحاً **قوله** والتعجب بالنصب عطفاً على الحمد وخبر ان قولك
لك اي كائناتك وبالرفع مبتدأ خبره محذوف مدلول له بذلك او خبرك
لك وخبر ان محذوف **قوله** والملك يندب ان يستكسك سكتة لطيفة
على كاف الملك ويبتدأ بقوله لا شريك لئلا يتوهم نفى الملك عن الله
بقاى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الخ بالرفع عطوف على الاكثار
والجر عطوف على الضمير في منها من غير اعادة الجار على مذهب ابن
مالك حيث قال وليس عندي لازماً اي والاكثر من الصلاة
الخ يفيد استحباب الاكثر منها ايضا **قوله** عند الفراغ منها اي بعد
فراغ كل ثلاث مرات من مرات التلبية وليس المراد فراغها كلها
كما يذهب ظاهر كلامه لانه لا يفرغ منها الا بعد زمي حصة العقبة
كما ذكره بعد تثليث الصلاة ايضا وان يكون صوته بها اخفض
من صوت التلبية بحيث يميز ان **قوله** الى حصة العقبة المراد الشروع

في التحلل

في التحلل بابتداء الزمي او الطواف او الحلق **قوله** وسواء الحنة
اي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر صريح المص
وشرح به ابن حجر وفعل ذلك هو التحلل وليس بقيد كما قاله شيخنا عظيم
قوله لكن لا تنس اي التلبية وقوله في طواف القدوم ليس بقيد
بل مثله طواف الافاضة والوداع وانما خص ذلك بالذكر لانه محل
الخلاف الذي اشار له بقوله على الحديث ذكر ذلك الله جواباً عن
عبارة المنهاج المساوية لعبارة هنا فكانت الاولى لا يقيد بذلك
فلا يجوز الى الاعتداد بالمتكبر لكن حل من لا يسهوا ومن انت
لا تكلم في اثبات تلبسته نعم برد السلام بذبا وان كره التسليم
عليه وقد يجب الكلام في اثباتها لعارض كانقاذ نحو اعم يقع في محله
وان يرفع رجل صوته بها بحيث لا يضر بنفسه في دوام احرامه و
يتأكد ذلك عند تغير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط
واختلاف رفقته وفراغ صلاة واقبال ليل او نهار ووقت سحر وخرج
بدوام احرامه ابتداءه فلا ييسر الرفع بل يسمع نفسه فقطوب بالرجل
المراء والخنثى فلا ييسر رفع صوتهما بان يسمعها غيرهما بل يكره لهما
رفعه ويزن بينه وبين اذا نهما حيث حرم فيه ذلك لانه يطلب
الاصح الى الاذان واشغال كل احد بتلبسته عن سماع تلبسته غيره
وظاهر ان التلبية كغيرها من الاذكار تكره في مواضع التحاسنة
تفريها لذكر الله تعالى ومن لم يركب ما يحبه او يكرهه ان يقول ليبيك
ان العيش عيش الاخرة اي ان الدعوة المطلوبة الهنية الدائمة هي
حياة الدار الاخرة هذه ان كانت محرماً فان كانت غير محرمة قال اللهم
ان العيش عيش الاخرة اه ملخصاً **قوله** لمن وقف بها وليس بقيد
فكان الاول اسقاطه لانه القائل بوجوب الحج لا يخصصه بذلك وقوله
خروجاً من خلاف من اوجبه وهو قول من عندنا حكاية في المنهاج
ومذهب مالك ايضا وعليه فيجب بركه دم بخلافه على المعتمد فان الله

سنة وعبارة المنهج وشروها فارقها اي عرفه قبل غروب ولم يعنه
اليها سن له دم خريجا من خلاف من اوجبه لان عاد اليها ولولا
لانه انما يبين له وهو الجمع بين الليل والنهار في الوقوف **قوله**
او قارت كان الاولى ان ياخذ غايه كما صنع مرقبان يقول ولو قارنا
لان القارت حاج والحاج ليس بقيد بل مثله الخلال كما مر واما العتمر
فلا يطلب منه لدخوله وقت الطواف المفروض عليه فلا يصح منه
قبل ادائه ان يتطوع بطواف فيما ساع على اصل النسك وقوله دخل مكة
قبل الوقوف خرج به ما لو دخلها بعده فلا يطلب منه لما مر في دخول
وقت الطواف المفروض عليه اه افاده في شرح المنهج قال ربي يوحنا من
هذا الدخول بعد الوقوف وقبل انقضاء الليل سن له طواف القدم
لانه لم يدخل من طوافه وهو يريد ما ذكره قل هذا فلا وجه لرد
قوله وسنة سعي المراد بها الاسراع وقوله من قبل الميل الاخضر الميل عمود
معلق بجدار المسجد عنه يابيه على يسار المذهب من الصفا فلينسج قبله
بلسته اذ رجع الى ان يتوسط بين الميلاين فليس على هنيئة وكنا عند
استدائه من الصفا فالاميال ثلاثة الاول لا مقابل له والاخران متقابلان
وبينهما عشرون ذراعا تقريبا وقد هدمت دار العباس الى ان وبين
موضعها رباط اي تكية للمجاورين واعيد الميل الاخضر كما كان
قوله وهو اي تحمل السنة وقوله على يسار المذهب صريح المذهب
ان لفظ بين منصوب على الطريقة طرف لسنة السعي وان سافه
ذلك ما بين الميلاين وهو صحيح اذا اريد الميلاين المتصوفات بجدار
المسجد بعد زيادة سنة اذ رجع قبل الميل الذي من جهة الصفا كما ذكره
وكلام الشنخالف ذلك لانه جعل لفظ بين مجرورا بالي وجعل الميلاين
هما اللذان علامه على نهاية السعي من جهة المروة والمعنى الى ان
يتوسط بين الميلاين ولا يخفى ان الحكم والمال واحد وهو ان الميلاين
اللذان بينهما سنة السعي هما اللذان بجدار المسجد وانما يختلف الاعراب

والمراد بالميلاين وما اشار له الشنخالف قوله هو الذي صرح به في شرح المنهج
حيث قال فيمنه واحق يتوسط بين الميلاين الاخضرين الذين احدهما
بركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضي الله تعالى عنه فيمنه
حتى ينتهي الى المروة فاذا عاد منها الى الصفا مشى في محل مشيه
وسعى في محل سعيه اولاه **قوله** ان يرقى بفتح القاف مضارع رقى
بكسرهما ومضدده رقا بضم الراء وكسر القاف والياء المسدده بمعنى الصعود
اما رقى يرقى بفتح القاف في الماضي وكسرهما في المضارع فهو من الرقا
بمعنى الإعادة واما رقا بالهمزة فمعنى قطع يقال رقا الدهق قطعه
والذي بين الرقالة هو الذكر اما الانثى والخنثى فلا يبين لهما ذلك
الا ان خلا الحمل عن الرجال غير المحارم كما ذكره في المنهج وشرحه **قوله**
والمروة بحسب ما كانت والافليس فيها الات ما يرقى عليه الاسطبة
فليس رقيها قاله ربي **قوله** والواجب على من لم يرقى انما كانت ذلك
واجبا لاجل ان يصدق عليه انه تطع المسافة التي بين الصفا والمروة
يقينا قاله قال وهذا كان قبل ستر جزء كبير من المروة بالارض
واما الات فلا حاجة اليه لانه ستر من كل منهما جزء كبير نحو ثلاث درجا
من الصفا ودرجة كبيرة من المروة اه اي فاذا لم يلصق عقبه ولا روي
اصابعه بذلك لم يقته سوى من المسافة التي بين الصفا والمروة لانه
راق على الدرج الذي استتر ولكن يبين له ان يرقى على الاسطبة
كما مر عن ربي **قوله** ان يلصق بضم اوله من الرباعي وقوله عقبه
ان كانت ماشيا وخافز ابته ان كانت راكبا وكذا قوله روس اصابع
رجليه وقوله وبينه اي وبينه له ان يوالي بين السعي والطواف
ولا يشترط فيه وكنا في بقية اعمال الحج ما عدا الطواف فاذا سعى غير
مظهر ولو حائضا او غير مستترح ويجوز فعله راكبا ويكره للساعي
ان يقف في سعيه الحديث او غيره قاله في شرح المنهج **قوله** وسنة السعي
اي العدو في بطن وادي محسر بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين

المشده وراء موضع فاصل بين مزدلفه ومنى ويقال له وادع
الناري يقال ان رجلا صاد فيه صيدا فنزلت عليه نار فاحرقته
وقدر ذلك الوادي خمسائة ذراع وخمسة واربعون ذراعاً ومن
لم يره ان يقوله ما قاله عمر رضي الله عنه تعدد قلما وصيتها معرضاً
في بطنها حبسها بمخالفاً بين النصارى دينها ومعناه ان تافى
بعد اليك مسرعه في طاعتك فلقا وصيتها والوصية حبل كالحزام من
كثرة السير والاقبال التام والاجتهاد البالغ في طاعتك والمراد بها
النافقه **قوله** حشر يفتح الحاء والسين واعب يفتح اوله اي تعيب
وهذا اساعلى انه دخل الحرم والمرجح انه لم يدخله بل تعيب قبل دخوله
لانهم اصابهم العذاب قبله قرب عرفه **قوله** وسدة السعي اي المسألة
قال فيه للعهد وكان في قوله الرقي المنهوم من قوله وان يرقى ولو بكرها
لا وهم ان المراد سعي ورقى غير المارين وليس كذلك **قوله** خاصات
بالرجل اما المرأة والخنثى فلا يندب لها سدة السعي ولو تجلوه ولبس
ولا الرقي الا ان خلا المحل عن الرجال غير المحارم فيما يظهر كما نبه عليه
وعلى الخنثى الاسوي قاله في سنة المنهج **قوله** والمغسل عطف على تلبسه
والنصرح بالمسئونه فيها وفي الخطب للتوكيد والافترض كلامه في
المسئونات **قوله** يوم السابع الخ وسمى ذلك يوم الرتبة لترتيب فيه
مردجهم ويسمى التاسع يوم عرفه والعاشر يوم النحر والحادي عشر
يوم النحر لا استقرارهم فيه مسمى والثاني عشر يوم النحر الاول والثاني
يوم النحر الثاني من ذي الحجة بكسر حائهما افصح من فتحها افاده في
سنة المنهج **قوله** بكمه اي على المنبر عند البيت فان لم يدخل الحاج مكة
في حطبه في غيرها وافتتحها بالتلبسه ان كان محرماً والامانة تكبير
ولكن السنة ان يكون محرماً والذي يخطب هو الامام ان خرج مع
الحجيج او نائبه كما مر الحاج ان لم يخرج معهم وبامرهم في تلك الخطبة
بالعد الى منى يوم الثامن المسمى يوم التروية لانهم يروون فيه الما

اي يأخذونه معهم ويعلمهم فيها المناسك فان كان فقيهاً فالهليل
سائل اه افاده **مر قوله** مبنى بكسر الميم يصرف مراعاة للمكان ولا يصرف
مراعاة للبقعة وذكر وهو الغلب ولا يؤتى وتحقق بفتحها اشهر
من تشديد يدها سميت بذلك لكثرة ما مبنى اي يراق فيها من دماء
الهدي والضحايا وقيل ان ادم لما اراد مفارقه جبريل قال له تمت
قال تمت الجنة وقيل التقدير الشعائر فيها من الله التي قدرة وهي
على فرسخ من مكة اه افاده **مر مر زياده قوله** بعد صلاة الظهر اي
او الجمعة ان كان خروجه يومها ولا يكتفى عنها خطبة الجمعة لان السنة
فيها التأخير عن الصلاة كما تقرر ولان الفصد بها التعليم لا الوعظ
والتحسين فلم يشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف اه **مر قوله**
ببهره يفتح بكسر او يفتح او كسر نسكوت قاله ش وفي حواشي المنهج **قوله**
وهي الخطبتان اي بخطبتهما في مسجد ابراهيم يبيت لم في اولاهما ما امامهم
من المناسك ويحرضهم على اكنار الدعا والتهليل في الموقف ونحفظها
بحيث يفرغ منها بعد فراغ المؤذن **قوله** يضم ان كان هذا استدراك
على قوله الا التي ببهره فقبلها اه **حضر قوله** حيث وجبت اي الجمعة
بان قاموا فامه تقطع السفر وكان هناك ابيته واربعون مستوطن
فيها وان حرم البناء لم يعلق حق البيت **قوله** وان حلق الرجل المراد به
ما قابل الانثى الشامل للصبي فلو عبر بالان كركا في المنهج كما كان اولي
والحلق استيصال الشعر بالوسى ولو لم يحلق الرأس وان كره والتقصير
اجتهاد ولو من اطرافه يحقص او غيره فبأنهم من القص الذي هو اخذ
بخصوص المقص اي المقاص المعروف قاله **مر** ولما لم يكون التقصير
قدراغله من جميع الرأس ويكتفى في الحلق مسماه ولا يستلزم الامعات
في الاستيصال بل يرجع في ذلك الى اعتبار عدم روية الشعر الذي النظر
عند قرب من الرأس اه باختصار اي اني ولو صغيره خلافاً لمن
استثنى الصغيره القولم تنفذه الى زمن بكروه فيه حلق شعرها وبكروه

الحلق أو نحوه من احراق او ازالة بنورة او تنق المرأة والخنف لانه
لها مثله ومن لو نذر احداهما لم ينعقد بخلاف التقصير ويستثنى
من الكراهة ما لو منع السيد لامه منه فحرم ركنه اذا لم يمنع ولم ياذن
ان لم ير منه فوات تمتع او نقص قيمة ومثلها الحرة المزوجة ان منعها
الزوج وكان فيه فوات استمتاع وما لو حلق رأس الصغيرة يوم سابغ
ولادتها للتصدق بربنته هيا فيستحب وما لو كان براسها اذى كحرب
ونحوه لا يمكن معالجته الا بالحلق وما لو حلفت براسها لتحنى كونها
امراة حوافل على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يساج لها لباس الرجل
في هذه الحالة فيجب وشملها الحنفى في بعض ذلك فالخلق لها تعزية
الاحكام الاربعه اه لمخصا من مر **قوله** فالخلق افضل يستثنى من ذلك
ما لو اعترف قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود راسه
من الشعر بالتقصير له افضل وما لو نذر الحلق في حج او عمرة فيتعين
ولم يجزه غيره لانه في حقه قربة بخلاف المرأة والحنفى ثم الناذر
قد يطلقه على الخلق او ان احلق فيكفيه ثلاث سعرات وقد يصرح
بالاستيعاب فيلزمه حلق الجميع ومثله ما لو قال لله على خلق راسي
لان هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تقيد العموم ولو نذر خلق بعض
الرأس لم ينعقد لكراهة الفزع وفرق بين التزام الفزع قصدا والتزام
ما يقصده كما مر ولو حلق له راسان فخلق احدهما في العمرة والاخرى
في الحج لم يكره لانتفا الفزع ولو استأصل الرأس بما لا يسمى خلقا حصل
التحلل وان أم ولزمه دم اه افاده مر **قوله** قاله في الثالثة اي باجتهاد
او بوجي في تلك اللحظة بدليل تركه في الاولى والذي في سائر المنهج ومر
والجلى قاله في الرابعة فاهنا سبق قلم **قوله** الى الخطبة التي يليها اسأله
الى تقيد اطلاق المات وهو ما صرح به الرافعي وغيره قبل وهو الاجل
لان المسائل العلمية كلما قلت حفظت وضبطت هذا والموجه ما اقتضاه
اطلاق المات وهو الاجل لترسخ في اذهانهم بما عادت بها في الخطب الاربعة

ولان كثير منهم لم يحضر فيما بعدها لكثرة استغفارهم اه ش وهو في مر
قوله جواز النفر اى في اليوم الثاني منه ايام التشريق **قوله** ويؤدى
عبارة غيره ويؤدعهم اى بان يقول جمع عن الله واياكم في قابل عافيه
وكان الصواب لله ان يعبر بذلك لان ظاهر عبارته ان المراد اتيانهم
بطواف الوداع عند خروجهم بعرفه وليس كذلك الا ان يقال معنى
يؤدى يعهم ان يعلمهم كيفية ما يؤدع بعضهم بعضا بان يقول جمع عن
الله واياكم الحج **قوله** ذكر مررانه يمين للمتمتعين والمكيبين قبل
خروجهم وبعد احرامهم طواف الوداع فيما مرهم به في الخطبة الاولى
للاربعة وعبارته ويامر فيها نداء المتمتعين والمكيبين بطواف الوداع
قبل خروجهم وبعد احرامهم بخلاف المفرد والقارن الا فاقبين لا يومان
بطواف واداع لانهم لم يتحللا من مساكنهما وليست مكة محل اقامتها اه
باختصار لانها لا يتحللات الا بعد الوقوف بعرفه وفراغ الاعمال
وليست مكة محل اقامتها حتى يطوف طواف الوداع عند خروجها
بعرفه بل لا يطوفان لذلك الا بعد مفارقتها بالكعبة واردة رجوعها
الى بلديها ولا يصح حمل الشر على ما قاله مررولان الطواف المستون الذي
ذكره قال فان وقته بالنسبة للمتمتعين والمكيبين لانه قبل خروجهم
للقوف وبعد احرامهم بالحج فلا فائدة في ذكر الخطيب له بعد فاعل ما قاله
الشر سبق قلم او انتقل نظره من الخطبة الاولى لالرابعة وعليه فالمراد
بالجواز ما قاله بل الامتناع فيصدق بالنسبة **قوله** بالمسعر يفتح الميم في الشهر
وحكى كسر هاسمى مشعر الحافيه من الشعانراى معام الدين وحرما الحرمه الصيه
وغيره لانه من الحرم ووقوفهم به افضل من وقوفهم بغيره من مزدلفه
ومن مرورهم به بلا وقوف ومن لم يتمكن من صعود الجبل وفق بجنبه ولو
فانت هذه السنة لم تجبر بدم **قوله** فزح بضم القاف وفتح الزاي اخره
حالة مهله ممنوع من الصرف للعلمية والعذر كمر **قوله** ويدعون اى
ويدكرت ايضا كان يقولون الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر

ولله الحمد ومن جله الدعاء اللهم كما وقفتنا فيه واريتنا اياه فوفقنا
لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق
فاذا انقضت من عرفات فاذكروا الله عند المسعر الحرام الى قوله و
استغفروا الله ان الله غفور رحيم ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه افاده مر **قوله** الى الاسفار تكبر
الهيئة اي الاضاه **قوله** للتابع اي لانها اشرف الجهات **قوله** ليلة عرفة
ليلة عرفة ليلة الذهاب لا عرفة وهي ليلة التاسع خلاف ما عليه
العمل الا انهم يبيتون بعرفة قال مروان بن البديع الفبيجي ما
اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها
وهو مستعمل على منكرات اه وسن ان يقصد واعرفه اذا اشرقت
الشمس على شجر جيل كبير عز دلفه على عتبة الذهاب الى عرفة
ماريين من طريق ضب وهو جبل مظل على منى وان يقموا بقرب
عرفة بجمرة الى الزوال ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم
فيخطب بهم فيه خطبتين كما مر ثم يجمع بهم العصر من تقدمها والجمع
للسفر لا للشك خلافا لابي حنيفة ويقصرها ايضا المسافر بخلاف
المكي وان يقفوا بعرفة الى الغروب وان يكفروا بالذكر والدعاء اليه
قوله يقصدوا من دلفه ويجمعوا بها المغرب والعشاء **قوله** ان
خاف موت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم في الطريق والجمع للسفر
لا للشك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار من وجد فرجة
اسرع اه افاده في المنهج وشرحه **قوله** بان لا ينفر اي النفر الاول
وهذا تصوير للسنة فمن ترك النفر واما المبيت اخر ليلة من ليالي
منى لم ينفر النفر الاول فهو واجب فلا يحسن عده من السنن
لكن لما كان مسببا عن ترك النفر اطلقه واراد سبه **واعلم** انه
قد اخنصت منى خمسين فصائل رفع ما يقبل من الاحجار وكن الخدأة
عن اللحم المنشور والذباب عن الخلو وقلة البعوض فيها واتساعها

قف اخنصت منى
خمسين فصائل

٤٤٥
للحج كاتساع الفرج للولد **قوله** اذا انقراي النفر الاول او الثاني
وقوله المحصب بضم الميم وفتح الميمتين ويتسديد الثانية واخره
موحده ويسمى الربط والبطحا وحق بني كنانة وهو اسم مكان
متسع بين مكة ومنى واقرب الى منى وحده ما بين الجبلين الى
المقبرة اه قل **قوله** ثم ياتي مكة اي بعد طلوع الفجر **قوله** فاذا فرغ
من طواف الوداع اي عند ارادة الخروج من مكة لما مر من انسه
يكون بعد فراق الشك عند ارادة مفارقتها **قوله** عند الملتزم
بضم الميم وفتح الزاي سمي بذلك لانهم يلتزمونه بصدرهم عند
الدعاء ولذا يسمى ايضا بالمدعى وبالتهود بفتح الواو وعجم اخرة اي
عمل التهود من النار فيس لصق صدره وبطنه بالمبيت ويسمى
يده اليمنى عليه الى جهة الباب والسر الى الركن الذي فيه الحجر الاسود
ثان بعد الوقوف بالملتزم حصل اصل السنة بالوقوف في عرفة من
الكعبة بالكيفية المذكورة **قوله** بين الركن والباب اي ركن الحجر الاسود
وباب الكعبة وهو من مواضع الاستجابة اه خضر **قوله** وشرب ما رزق
لانها مباركة طعام طعم وشفا سقم ويسمى ان يشربه لطلوبه في الدنيا
والآخرة بل ولطوب غير كما قاله بعضهم وان يستقبل القبلة عند
شربه وان يتصلح منه وان يقول عند شربه اللهم انه قد بلغني عن نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ما رزق لما شرب له وانا اشربه لك
او يدكر ما يريد ديناً وديناً اللهم افعل ثم يسمى الله تعالى ويشرب
ويتنفس ثلاثا وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني اسئلك علما
نافعا ورزقا واسعا وشفا من كل داء وقد شربوا جماعة من العلماء
فتالوا مطلوبهم ويسمى الخول الى البير والنظر فيها وان ينزع منها
بالدلو الذي عليها ويشرب وان ينضح منه على راسه ووجهه وان
يتردد من ماؤها ويستحب منه ما امكنه للتابع وما قيل من انسه
ينفي في الطريق فلا اصل له وان يشرب من نبيذ سقاية العباس

بالم يسكر وان تحتم القران بكلمه اه افاده مر ببعض زيادة **قوله**
ثم انصرف عبارة مروان ينصرف تلقا وجهه مستدير البيت ويكثر
الالتفات الى ان يقرب كالمحزن المتأسف على فراقه ويعلم منه انه
لا يمشي التهقير كما يفعل غالب العوام فتلك الهيئة مكرهه عندها
وان طلبت عند الحقيقه **قوله** والذكر عطف على التلبية وفي قوله
المسبوت انه معلوم من العطف **قوله** ابصر اي ولو بالقوة فتشمل الاعى
ومن في ظلمه سوا الخلال والمحرر ومحل ابصاره الان باب المسجده
والمحل المشهور بالمعنى كان محل ابصاره قبل وجود الابنيه والنسب
العلو وطا كان لا يلزم من جعله عاليا ربيعا ان يعظم ويتجلى
فيل ويقظما ولا يلزم من ان يعظم اي في نفسه ان يفضل على غيره
ان يهاب قيل ومهابه والتعظيم التبجيل والتكريم التفضيل والمهابه
التوقير والبر الاحسان الواسع **قوله** وعظمه هذه اللفظه لم ترد بل الوارد
وكرمها بدلها **قوله** انت السلام فصح الاخبار اي السلامه من النقص
في الذات وقوله ومنك السلام اي السلامه من الاذات وكذا ما
بعد فالثاني والثالث بمعنى واحد **قوله** وفي اول طوافه وكان
في كل طوفه كما في المجموع لكن الاول اكد اه مر **قوله** لبسم الله
اي اطوف لان كل فاعل بيد اي فعله يبسم الله في نفسه
لفظ ما جعلت التسميه مبداه **قوله** ايمانا بك هو وما بعده مفعول
لاجله لفعل محذوف والتقدير افعله ايمانا اي تصديقك وبكل ما
جاء من عندك فالمراد بالكتاب الحقيق وهو من عطف الملزوم اذ يلزم
من الايمان بالكتاب الايمان بالله تعالى لانه جاريه ويحتمل ان ايمانا
وما بعده منصوب على الحال اي مومنا ومصداق الخ ووافقا بعدك اي
ادائه والمراد به الميثاق الذي اخذه الله تعالى علينا ونحن في عالم
الذر بامثال امره واجتصاب نهيه اللامر للاقرار برؤيته قال
بعض العلماء لما خلق ادم استخرج ذريته من صلبه وقال الست بركم

قالوا بلى

قالوا بلى فامرات ثبت ذلك ويدرج في الحجر الاسود افاده مر **قوله**
قباله بضم الفاف وقوله البيت على حذف مضاف اي باب البيت اي في
الجهة التي تقابلها كما قاله مر لانه تقدم ما يقوله اذا ابصر البيت وفي
بعض النسخ الباب وهي ظاهرة موافقه لما في المنهاج وان كانت
الذي في المنهاج البيت **قوله** وهذا امقام الخ ويشير عند قوله هذا اقبله
ولفظه لا يبيده الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الانوار خلافا
لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعني نفسه ويقول عند الانتهاء
الى الركن العراف اللهم اي اعوذ بك من الشرك والشرك والتناق
والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في اهل والمال والولد وعند
الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم اظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك
واسكنني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم مشربا هنيئا لا اظيا بعده ابد
يا ذا الجلال والاكرام وبيت الركن الشامي واليماني اللهم اجعله حيا
مباركا وذبا مغفورا وسعيا مشكورا وعيلا مقبولا وتجارا فذا ينور
يا عزيز يا غفورا اي واجعل ذنبي مغفورا وكذا الباقي والمناسب
للمعتمر ان يقول عمه مبرور ويحتمل استحباب التعبير بالجمع مراعاة
للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد ومحل الدعاء هذا اذا كان
في ضمن حج او عمره والافيد عوايما احب اه مر والظاهر ان الإشارة
باليد وعوها الى المقام خلاف الاول كما قاله في الإشارة للمخاض المبرور
وهو مقام ابراهيم هو الحجر الذي كان يقوم عليه عند بنا البيت كما مر
ان قد مر وهو موجود الى الان وكان في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم واي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في الموضع الذي هو فيه
الان وجاء سئل في زمن خلافة عمر فاحتمله حتى وجد باسفل مكة
فأتى به فربط الى استار الكعبة حتى قدم عمر رضي الله تعالى عنه
فأسقط في امره الى ان تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبني
حوله فاستقر فيه الى الان **قوله** وبيت اليمانيين اي الركن الذي فيه

الحجر الاسود والركن اليماني ففي كلامه تغليب **قوله** ربنا اتنا في الدنيا
حسنة قبل هي المنة الصالحة وقيل العلم وقيل هو والعبادة وقيل العافية
وقيل المال وفي الاخرة حسنة قبل هي الجنة وقيل العفو وقيل الخور
العافية اه افاده **قوله** اللهم اجعله اي ما اتنا فيه من العمل حجابا ورا
اي لا يحاطه معصية ما خوذ من البر وهو الطاعة وقيل متقبلا
وذبا مغفورا اي اجعل ذنبي ذنباً مغفورا وكذا ما بعد والسعي
هو السعي ومساعي الرجل اعماله واحدها مسعى بالفتح والمشكور
المتقبل اي واجعل سعيي سعيًا مشكورا اي علام متقبلا بكون صاحبه
توايه اه افاده **قوله** واذا ربي بكسر القاف على الصفا وتقدم انه
ليس فيها الا ان الاستطبة فيس ربيها **قوله** الله اكبر اي اعظم من كل شيء
اوان ينسب اليه ما لا يليق بجلاله على ما هدا انا اي دلنا لاله موصله
وقوله على ما اولانا اي اعطانا من نعمه التي لا تحصى وان تعدوا
نعمت الله لا تحصوها وقوله له الملك قدم المعول وما بعده لا فائدة
الحصري له ملك السموات والارض وله الحمد على كل حال لا غيره وقوله
وهو على كل شيء قدير اي قادر قدره تامه والقدرة صفة ارادية تؤثر
في الممكنات عند تعلفها بها اي تكون سببا في التاثير اي اذا المؤثر
هو الذات بواسطتها **قوله** رب اغفر اي ذنوبنا وارحم اي احسن
الينا وقوله عما تعلم اي من الذنوب وهو لا ير لعوله اغفر والمغفر
العزير اي الغالب على غيره غلبة تامه والاكرم مستد به الكرم وهو
اعطا ما ينبغي لمن ينبغي لا الربا ولا غيره **قوله** بدي طوى بتلث
التا والفتح أشهر وطوى من الطي وهو البناء لانه اسم بئر مطوية
اي مبنية بالحجارة في ذلك الوادي فنسب اليها وهو بالصرف نظرا
للمكان وبعد منه للعلمية والتاثير نظرا للبقعة لا للعدل عن طوى
لما فيه من التكليف مع امكان غيره وايضا الواعية ذلك لم ينصرف
ابدا مع انه يجوز ذلك كما مر **قوله** لمن مر بها فان لم يمر بها من طهر

قف
رب
الرحمة

ممثل

من مثل مسافتها اه عناية **قوله** وان يلبس الرجل اي بعد احرامه كما صرح
ابو شجاع بقوله ويتجرد الرجل عند الاحرام عن المخيط ويلبس الزا
وردا البصيان وقوله والاي وان لم يجد حديد من **قوله** وتطيب
اليد اي ولو بطيب حرم من خرج باليد الثوب تطيبه مباح
للمسنون وقوله ولو للنساء اي يمسن لهن التطيب بعد الطهر وليس
التطيب ايضا للحلله الثاني ان يطوف بالبيت لان الاول حل له
كل شيء الى النساء **قوله** ولا تضراستد امته اي في بدنه او ثوب وخرج
باستدامته بالواحد الطيب من بدنه او ثوبه ثم رده اليه او نزع ثوبه
فان كان بحيث لوالق عليه ما ظهرت راحته امتنع لبسه والاف لا
قوله وسائر ما يتعلق بعرفه اي من السات المتقدمة **باب**
حرمات الاحرام ذكر منها تسعة عشر وعشرين وفيها تد اخل
وكلمها ترجع لسبعة ذكرها في المنهج احدها ما يرجع للنس وهو لبس
الرجل مخيطا وسر راسه وسر المرأة وجهها ولبسها قفازا وثانيها
استعمال الطيب وثالثها إزالة شعر الوجه والراس ورابعها إزالة شعر
اوطفر وخامسها الوصل ومقدماته وسادسها التعرض للنبات
وسابعها التعرض للصيد وهو على ثلاثة اقسام ما يحرم على الرجل
فقط كستر بعض راسه وما يحرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها
وما يحرم عليهما وهو ما عدا ذلك وكلها من الصغائر لا يقتل الصيد
والجماع المفسد فانها من الكبائر كما ذكره ابن حجر في حاشية الايضاح
كتاب في المناسك للنووي والمراد بالاحرام الدخول في الحج بالنية
او نفس النية **قوله** اي الحرمات بسببه اسار الى انه من اضافة
السبب الى السبب **قوله** هي وطى فيجوز بالاجماع على المحرم امام مطلقا
اذ حج او عمره او بها ولو ليهيمة في قبل او دبر بذكر متعل او بمقطوعه
ولو من بهيمة او بقدر الحشفة من فادها ولو مع لق خرقه على ذكره
حتى يحرم على المرأة الحلالا بملك المحرم منه ويحرم على الحلال ايضا

حال احرار المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الا في امر **قوله** فلا
رفت بينا رقت وفسوف على الفخ ورفعهما قرأتان سبعيتان
ولاحد ال بالبناء لا غير **قوله** اي فلا ترقوا اي فالخير بمعنى النهي
اذ اوتى على ظاهرة امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق
قطعا مع ان ذلك واقع كثيرا **قوله** والرفق مفسر اي فسه ابن عباس
بالوصلي قال الشاعر يرين من انفس الحديث زوايا ولهن عن رفق الرجال
وانفس الحديث رفته قال الشاعر لها يسر مثل الحرير ومنطق خيم الخواشي
لاهر ولا تزر والفسوف العصية والحدال المراء والمخاصمة مع الرفقا
والخدم وغيرهم وافترض الله على تفسير الرفق لانه محل الشاهد **قوله**
وقبله اي ونظر وليس ومعاينة بشهوة اه مرر وسياق ما في النظر
من التفصيل **قوله** بشهوة اي ولو مع عدم الانزال ومع حائل ولادم
في النظر بشهوة والقبله حائل وان انزل بخلاف ما سواها من المقدما
فان فيها الدم وان لم يترك ان ياتر بعدا بشهوة ويخالفها الاستمنا
في انه لا بد منه الدم فيه من الانزال ويندرج دم المباشرة في بدنة
الجماع الواقع بعدها او قبلها وكذا في شأته الواقع بعد الجماع المفسد
او بين التحليلين سوا طالع الزمن بين المقدمات والجماع ام قصر
اما قصر ما حيث لا شهوة فلا حرمه ولا فدية اتفاقا اه افاده مرر
واذا تكررت المقدمات تكررت على قياس تكررها بتكرار الوطى بين
التحليلين افاده راي **قوله** بخوبية كيد ووجبه وامته سوا انزال
ام لكن انما يلزم به الدم ان انزل وفيه عدم الاستمنا بیده من المحرمات
بسبب الاحرام بتساع لانه حرام مطلقا من الصفات فكان الاولى
ببد تحليلته والحاصل ان الدم يجب بالباشرة بشهوة بدورت
حائل ومنه القبلة انزالا ولا بالاستمنا ان انزل وان الاستمنا
بيد غير التحليل حرام مطلقا وبيدها حرام في الاحرام **قوله** كافي الصو
يعلم منه انه لا بد ان تكون القبلة بلا حائل ولما ينقض الوضوء

وانه لا بد من كونه عامدا عالما مختارا كما ساق **قوله** بخلاف الانزال
هذا المختار **قوله** مباشرة وقوله بالنظر او الفكر اي فانه لا يحرم ولو
بشهوة بل هو مكروه ما لم يكن من عادته فان كان من عادته ذلك
او كره حرره ولزمه الفدية وعليه يحل كلام مرر فيما تقدم فلا وجه
لصوب اسقاطه **قوله** ونكاح اي عقده لنفسه او غيره باذن اربوكاله
او ولاية وكذا الوكالات المعقود له محرما والعاقدة حلالا فانه يحرم ولا يصح
ولا فدية فيه ويندب للمحرر ترك الخطبة وكهنت رجعتة ورجار كونه
شاهدا في نكاح الحلالين **قوله** لا يترك المحرم اي لا يزوج ولا يسلخ اي
يزوج غيره والكاف مكسورة وفيها والياء مفتوحة في الاول مقموسة
في الثاني ويجوز عكسه **قوله** وتطبيب بياضين كافي بعض النسخ وهو
الصواب لانه الفعل الموصوف بالحرمة وفي بعض نسخها بياض وخطا
لانه اثر الفعل وهو لا يتصف بحرمة ولا فرق في حرمة ذلك بين الذكر
وعنزه ولو اخصم ولا بد ان يكون نحو الثوب ملبوسا له اما قبل لبسه
فيحل تطيبه ويحوت استد امته **قوله** في بدن ولو باطنا بنحو اكل كاسفا
واحتمقان فيحرم اكل الماوردية المعروفة وقوله او ثوب اي ارفع
ولو قال او ملبوس كافي فيمنعه لشم ذلك وعبارته هنا كعبارة
المهاج واعترضها في المنهج بعدم شمولها ما من فعل من لا يشهوا **قوله**
بما يسمى طبيا اي بما يقصد منه راحة الطيبة غالبا ولو مع غيرها
محلان ما يقصد به اكل او يد او كفتاخ وانرج وقرنفل وسنبل وسائر
الابازير الطيبة وما يقصد لونه كحناء وعصفر فلا حرمه فيه ولا فدية
ولا بد ان يكون المسعمل للطبيب نفس المحرم ليخرج ما لو طيبه غيره
بغير اذنه وقدرته على دفعه وما لو اوقت الزنج عليه طبيا فلا حرمه
ولا فدية لكن تلزمه المبادرة الى ان الله في الصورتين ولا بد ان يكون
استعماله على الوجه المعتاد في ذلك الطبيب ليخرج حمل العود او الكحل وحمل
طيب في كيس مربوط ووضع بين يديه على هيئة المعتادة

وسمعه وشم ماء الورد ونحوه اذ التطيب به وان كان فيه خموسك
انما يكون بصبه على يده او ثوبه **قوله** ان شبه متصلا بانفسه
وان فقد الشم خلقه او لعارض حرر ولزمته الفدية ولا اثر لعقب الزج
نقط بخموس الطيب وهو يابس او جلوسه في مكان عطار او عند
متجر لانه ليس متطيبا بخلاف احتواؤه على محرقه بان يجعلها عنه لان
التطيب به ليس الا بدلك وجب الفدية بنوم او جلوس او وقوف
في فراش بطيب بلا اجائل بينه وبين ذلك ولا يجب حمل مسك في فاره
لم تشوق عنه او ورد في خموسه بل وان شم الزج او قصد التطيب
اذ لا بعد بدلك متطيبا فان تحت الخرقه او سقطت الفاره وجبت
على المعتمد ويعتبر في حرمة التطيب عقل الى السكرات واختيار
وعلم بالتجزم والاحرام كما يعتبر الثلاثة في سائر محرمات الاحرام
ويعتبر هنا مع العلم بدلك العلم بان الخموس طيب يعلق **قوله**
مسك ابي وريحان وباسمي وريحس واس وسوس ومنشور
وليام وهي ثمر الحنا بشرط ان تكون رطبه اه افاد مر **قوله** وريحان
لانه يقصد راحته كالمركبات وقوله وينفج بفتح الباء وكسر هـ
مع فتح النون بنت طيب الراحه **قوله** ودهنها هو ما يستخرج بطرح
نحو البنفسج في خوا الشرج اما لو خرج ذلك على نحو السمس فاخذ
راحتة ثم استخرج دهنه فلا لزمه فيه ومثل دهن الورد ما في
المعروف **قوله** وليس بفارزين وهو خاص بالمرء بمعنى انه يجوز لها
لبس غيره من انواع الخيط والافال رجل حرم عليه لبسها كما سيجي
فلها لبس الخيط في الراس وغيره وان تسدل على وجهها ثوبا يتجانبا
عنه نجسها او نحوها فان وقعت فاصاب الثوب وجهها بغير اختيارها
ورفعته حالا فلا فدية او عهد او استدامته وجبت ولها ستر بدنها
بغير الففارزين كالم وخرقة لفتها عليها بشر او غيره وان لم تخرج
لخصاب ونحوه والرجل مثلهما في لق الخرقه **قوله** واحدهما ولو في

رائده سوا حاذت الاصلية ام لا وقوله انتهى عن ذلك وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لا تلبس اي المحرم مامنه ورس او زعفران
ولا تنقب الماء ولا تلبس الففارزين اه **قوله** لليدين اي الكفان
اما الذي يعمل للمساعدين من غير كف فيحرم على الرجل دون المرأة
لانه فيحيط وخرج باليدين الرحلات فيجوز لها لبس الخفافين فيها
وان استعمل الففارزين والحاصل انه لا يحرم عليها الا الففارزين
وسائر بعض وجهها بما بعد سائر عرفا ولو غير خيط كطين وحشيش
لا ستره بما ولو كانت المدا رهناء على الترفه وهو لا يوجد الا بما بعد
سائر عرفا وهذا ليس منه بخلاف الصلاة فان المدا رهناء على ما يمنع
لوت العورة حيا من الله تعالى وهو لا يحصل الا بما يمنع ادراك لوت
البشرع وعلى الحر ان تستتر منه ما لا يتأتى ستر جميع راسها الا به
فاحرابها في وجهها وكفيها **قوله** يحشى بقطن الخ هذا يحسب الاصل
او مراد الفقهاء ما سئل المحشو والمرور وغيرهما قاله مر **قوله** ولبس
الرجل المراد به الذكر يقينا فيسمل الصبي ويخرج المرأة فلا يحرم عليها
من الخيط الى لبس الففارزين كما يحرمات ايضا على الرجل بالا ولى **قوله**
فحيط بفتح الميم والخا المعجم ما سئل في خياطة لا يضم الميم والخا
المهمله لثلاث سكر ما بعده وتوحيده **قوله** او عمامه وما بعده وقال
كافي منهجه ولبس فحيط بضم الميم وهو مهمله بخياطة قميص او ثوب
كزرد او عقد كحبة ليدلحان اولى والمراد لبسه على ما جرت به عادته
فلا يحرم الا ريشه او القمص او القبا من اسفله ولا الخفاف والى
الاثر المبالس او لبسه في احدى رجله قاله مر **قوله** وعمامة
الخ اما حرم ذلك لحرمة تغطية راس الرجل او بعضه سوا بشرته
وشعره الذي ورا الاذن فيحرم محيطا كان او غيره كالعمامة والعصابة
والظليلات والطين والخا الخمسين فلومند خرقه على جرح براسه
لزمه الفدية بخلافه في البدن لان الراس لا فرق فيه بين الخيط

وعنه ولاك ذلك البدن خلاف ما لا يعد سائرا كما سئل عن رجل
سبه وحمله فقة او عدلا او نجاسة في ماء وتغطية راسه بكفه او كفن
غيره **نعم** ان قصد جمل الفقة وجوها الست حرمة ولزمت الفدية
وكذا ان استرحق وصارت كالطافيه او نزلت في رقبته وان لم يقصد
ما ذكر فان لبس او ستر ذلك بغير عدل حرمة ولزمته فان كان بعد
من حر او برد او برد او اذ كان جرح راسه فسد عليه خرقه جاز ان
تلتزمه الفدية قياسا على الخلق بسبب الاذى اه افاده مروى
نزع تلك الخرقه لاجل مسح كل الرأس وتلتزمه الفدية للنزع **قوله**
ولا تلتزمه اذا كرر ذلك في الوضوء الواحد **قوله** وقلنسوة بفتح اوله
وضم السين شق من قلنس الرجل اذا عطاء وسره والموت رائده
وهي المساء بالمر وجهه ويقال لها ايضا القا ورق **قوله** ويرتسا ضم
البا والنون ومثله بالمد والقصر اه قيل هو فارسي معرب وقيل غربي
مشق من قبوت الشيء اذا ضميت اصابعك عليه سمي بذلك لانضم
اطرافه وروى عن كعب ان اول من لبسه سليمان بن داود عليها
السلام قاله في فتح الباري **قوله** وحفلوا ولو محرقا لان المذاهب على
الترفع وهو حاصل بذلك بخلاف المنيح فان المذاهب فيه على ما يمنع
وصول الماء الى الشرة والمتخرف ليس بمانع منه **نعم** ان لم يحل
تعلين واحتاج الى لبس الخفيه فان قطعها قبل اللبس استلزم
الكعبين جاز ولا فدية جاز كما في الحديث والابان وجد تعلين
او لم يحل ولم يحل لبس الخفيه واحتاج ولم يقطعها او قطعها
بعد اللبس حرمة ووجبت الفدية ومثلها الزربون والزربون
والقناب العريض السرخس حيث يستر الاصابع فيحرر لبس ذلك
وجب الفدية لامر الحاجة والحاصل انه يحرم على الرجل ستر
رأسه او بعضه ما بعد سائرا وليس مخيط في باقي بدنه وخجوه
كليةها بان يجعلها في خريطة اما وجهه فيجوز ستره قاله

وعنه

وعنه اجاع الفحابة **قوله** واصطباد عطف على وطى يشمل الرجل
وعنه اي اخذ الصيد ولو احرم وفي ملكه شيء منه زال ملكه عنه
ووجب ارساله وان تحلل حتى لو قتل بعد التحلل ضمنه وبصير مباحا
فلا غرم عليه اذا قتل او ارسل ومن اخذه ولو قبل ارساله وليس محرما
ملكه ولو مات في يده ضمنه وان لم يتمكن من ارساله حيث كان يمكنه
ارساله قبل الاحرام فان اراد المحرم بعد الاحرام ملك الصيد المذكور
واحتاج الى ملك جديد بان يقصد بجسده جسده على ملكه ولو احرم
احدا ما لكه بعد ارساله فيلزمه رفع يده عنه ولو كان يملك صبي صيد
لرأى الولي ارساله ويقوم قيمته لانه المورط له في ذلك ومن مات عن
صيد وله قريب محرم ورثه كما ملكه بالرد بالهيب ولا يرد عنه الى ارسال
ويجب ذلك كما لو احرم وهو في ملكه ولو اسعاه المحرم صيدا او تلفه
لزمه قيمته لما ملكه ومثله من النعم حق الله تعالى وقد الغراين الوردي في ذلك قال
عندي سوا الحسن مستطرف **قوله** فزع على اصلي قد تفرعا
قايض شيء برضى مال كره **قوله** ويضمن القيمة والمثل معا
اه مرر والاصلات هات المثل يضمن بمثل والمتقوم بقيمته وهذا
تفرج عليهما بمعنى انه وجب فيه الامران وقد اجاب في ذلك بعضهم بقوله
جوابه هذا ان شخص محرما **قوله** اعارة الخلال صيدا فاقنعا
اقبضه اياه ثم بعد ذا **قوله** قد تلف المحرم هذا فاسمعا
فيضمن القيمة حق المذكي **قوله** اعارة اياه والمثل معا
قوله وحشي اي اصاله وان تأنس كالاور البليدي بخلاف الاهلي
اصاله وان توحش فيحل نظرا للاصل في الصور ميم ومثل الصيد
منزوه كسفره ووبره وفرخه ولبنه وبيضه الى المذبح وهو غير الصالح
الخروج الفرخ فيحرر التعرض للمذبح المذكور ويضمنه بهيمته اما
المذبح فلا يحرم التعرض بدل الاصطباد يشمل التعرض للمذبح وعبا
هنا مسأويه لعبارة النهاج واعترضها في المنهج بما ذكر ولكن جلي

ورجح بالماكول غيره وان كان برياً وحشياً فلا يحرم التعرض له وبالبري
البحري وان كان البحر في الحرم وهو ما لا يجيب إلا في البحر كالمسك
وكالبحر الغزير والبير والعين اذا المراد به المافات عايش في البر ايضا
فيري كالطير الذي يقوص في الماء وهو الغطاس المعروف اذ لو تركه
فيه لهلك وبالوحشي ان ينسى كنعم وان توحش كما مر اذا لا يسمى صيداً
قوله ومن غيره ولو انسيا وغيره ما كوله فالشرط ان يكون احد اصلية
وان يجد برياً وحشياً ما كولا او كلاهما كذلك فيحرم المتولد بين حمار
وحشي وحمار اهلي او بين شاة وظبي او بين ضبع وذئب ويخرج
ما تولد بين وحشي وغيره ما كوله وانسى ما كوله كمتولد بين ذئب وشاة
وما تولد بين غير ما كوله احداهما وحشي كمتولد بين حمار وذئب
فلا يحرم التعرض له اه افاده **مر قوله** وكذا اوضح اليد اي وضعا معنوا
واقاد بذلك ان الاصطيد اي اخذ الصيد بطريقته المعروف ليس يقيد
ولو غير بالتعرض لشم ذلك ايضا فالق المنجم ولو بوضع يد بشر
الح وقوله وغيره اي كفاريه ووديعه واجارة وغصب **قوله** اي
اخذه اما احتاج لذلك لان الصيد في البرية يعني المصيد اذ هو الذي
يضاف للبر تارة وللبحر اخرى فلا بدح من التقدير لانه لا يتصف بالحرم
الا بالافعال لا بالذوات على ما في ذلك من الخلاف **قوله** وقتل صيد ويكون
ميتة لا مدنى وقوله ما ذكر اي ان الماكول البري الح **قوله** ودلالته
عليه ولو لحلال اتفاقا واما الخلاف في الحر لانه يحرم عليه ايها الصيد
بأي وجه وتلك منها ولا ينظر لانها دلالته على مباح ثم انه قتله المدلول
وهو محرم فميتة كما مر وعليه الجرادون البديل حيث لم يضع يده عليه
لانه لم يلزم حفظه او حلاله في الحرم فكذا في غيره فحلاله
ولو غير ذلك لعل منه لاهو فيحرم عليه ويحرم على الحلال ان يدل
الحرم ايضا على الصيد وان اخص بالجزا ولو امسكه محرم فقتله
حلال ضمن المسك والقاتل ليس بطريق في الصنات فلا يرجع

المسك

للمسك عليه بشئ لانه من اهل صنات الصيد او قتله محرم اخره
وكان المسك طريقاً في الصنات **قوله** واكل ما صيده اي للمحرم
اي يحرم على المحرم اكل ما صاده الحلال لاجله وان لم يعلم به وان لم يد
عليه المحرم تغريلاً لصيد منزلة دلالته ولا يحرم على الحلال في هذه
الحالة لان دلالة المحرم الحلال على الصيد لا تحرم الصيد على الحلال
كما قاله ح صن وقدره شيخنا عطية حرمة الاكل على الحلال ايضا كالحرم
وهو طه لان قصد المحرم بالاصطيد يورثي التحريم اكثر من
تأثير الدلالة على الصيد واعلم انه لا يلزم الحرمان لالة ولا اعانته
ولا اكل ما صيد للمحرم خلافاً للامة الثلاثة على تفصيل عندهم
قوله الاثبات بالمشاة بعد الجمع انشئ الحريم والمراد هنا الوحشية
لانها الماكولة قال ابن السكيت ولا يقال اتانته وجع القله ان كفاك
وعنق والكثرة انك بضمهين واما حار الاكل منها لانها مقتولة
غير محرم بغير حرمة ومعنى حمل عليها الاسانق يقتلها الذي هو معنى
الدلالة في كلام المصنف وفي الحديث انه لما راها ركب فرسه ونسي
السوط والرمح فقال لا صحابة المحرمين ناولوني فقالوا والله لا
نغنيك عليه بشئ ونحن محرمون قال فغضبت ونزلت واخذتها
ثم عقرته الح وكانت بالذوات لا تشارك ان يذكر ذلك ليستدل بمفهومه
على حرمة اكل ما صيده فان فيه ان لم يصطد لهم كما هو الظاهر من
حالة الدال عليه كما هو سياق الكلام ولعله لم يكن عالماً بالحكم اذ ذلك
والا لما طلب منهم ان ينالوه وهو حلال فيه دليل جواز دخول الحرم
بغير احرام لمن لم يرد نسكاً خلافاً للامة الثلاثة وان كان اصطيد
في غير الحرم كما مر **قوله** ان حمل عليها اي يقتلها وقوله ما بقي من لحمها
يقضى انه اكل منها شيئاً **قوله** وانزاله شعراً اي ان كان مقصوداً بال
لزالة اما لو زاد له مع جلده فلا يحرم وان حرمت الزالة الحلة من
حيثية اخرى لانه تابع نفس ليس القديس ومثله في ذلك الظفر

افاده **قوله** من الرأس او غيره ولو من عانة او ابط او يد او رجل
ولو خلق محرما او حلالا من محرم بغير اختياره وقبل دخول وقته
فالدم على الخالق كما فعل ذلك بنائم او مجنون او غير مميز او مجنون
اذ هو المقصر ولو اخرجها المحلوف من غير اذن الخالق لم ينسقط جلال
قضا الدين لان الفدية شبهة بالكفارة اما لو كان بامر او مع سكوت
وقدرته على الدفع فانه محرم عليها والفدية على المعصية به تنقطة
فما عليه حفظه وحمل قوله المباشرة مقدمه على الامر بما لم يعد النفع
على الامر ولو طارت نار الى شعرة فاحرقته واطاق الدفع لزمته
الفدية والافلا ولو انك المحرم ذلك من حلال لم يجب فدية على المحرم
ولو بغير اذنه اذ لا حرمة لشعره من حيث الاحرام اه افاده **قوله**
ولو شعرة واحدة اي او بعضها كما في شرح المنهاج **قوله** وتقليم ظفر
اي من يد او رجل او من محرما اخرها او نحوه اه من مرد ولو حذف
المصنف التقليم وعطف الظفر على الشعر المستطاع عليه الا انه كان اعم
قوله ولا تحلقوا رؤسكم اي شعرا لانه الذي يتصف بالخلق اذ الرأس
لا تحلق والمراد بالظفر والشعر الجنس الصادق بالواحدة وبيعضها
لما هو ظاهر الجمع وهو ثلاثة من ذلك وقوله حتى يبلغ الهدي محله
اي وهو الحرم والمعنى حتى تبلغ اية انه يلزمكم بسبب ذلك **قوله**
الترفة اي والتنعيم والترفة اعم من تعبيره بالخلق اي لان المدار
على ازالة شئ من شعريته باي واسطة كانت من خلق او نتف او احراق
او قص او تنوير بنوره او حك خورجل على قنب او برذعه لركب **قوله** و
يفتح اليه الى مصدر بعض التدهين وهو المراد هنا وبعضها اسم لما يدهن به
وقوله رأس او لحيه انما اقتصر عليها لان الدهن غالبا انما يقصدها ولا
يباق شعور الوجه كذلك سوا المتصله باللحية وغيرها كما اعتفقه والقدار
والشارب وخرج بالراس واللحية وما الحق بهما ما عدا ذلك من البدن
ظاهرا وباطنا وشار شعوره ورأس افرغ واصالح ودفن امر لم يات

او ان بنايتها

او ان بنايتها فلا يحرم دهنها بما لا يطيب فيه لانه لا يقصده بزيينها
بخلاف الرأس المحلوف يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره
الذي ينبت بعده والتعبير بالشعر جري على الغالب وكذا التلقت
لحيه الامر او ان الطلوع ولا يحرم دهنها ولا تجب به الفدية على العقد
خلافا لما قاله زكي والفرق بينهما ان الشعر المحلوف ان العادة جرت
بنبائه ثانيا ولا كذلك لحيه الامر فانه قد لا تنبت على انها اذ تنبت
تنبت شيئا فان قلت ما الفرق بين التطيب للاختم حيث حرم
واربته الفدية وبين دهن الرأس الاصالح والافترغ ودفن الامر
حيث لم يحرم ولا فدية قلت الفرق ان المعنى منتف بالكلية بخلافه
فان المعنى فيه الترفه وان كان المتطيب اختم على ان لطيفة التسم
قد تبقى منها بقية وان قلت لانها لم تزل وانما عرض مانع في طريقها
فحصل الانتفاع بالتسم في الجملة وان قل ولو كان بعض الرأس اصالح
جاز دهنه هو فقط دون الباقي وخرج بالدهن بذلك جعله في شجة
لغير راسه واكله وان تساقط منه شئ على لحيته او شاربه او غنقه
الا اذا علم بذلك قبل الاكل فانه يحرم وتلزمه الفدية افاده من زياده
وتحمل الفدية بدهن الشعرة الواحدة او بعضها الحصول الترفه بذلك
بظهور الطريق او اللغات جندى ازالة الشعر او الظفر فانها لا توجد
في ازالة الشعرة الواحدة او بعضها اذ لا يهدف على ازالة ذلك انها ازالة
شعر او ظفر فلا تحل الفدية الا في ذلك من كل **قوله** وسمن ودرسد بخلاف
اللب لانه ليس بدهن وان استخرج منه السمن اه افاده **قوله** اي
شانه المامورية اشار به الى ان الخير معنى الامر والمعنى حصول
الشعث والغبار اذ انتم محرمين وليس باقيا على خير بيته لانه لا يلزم
عليه التلحف اذ لا يتصف بذلك واخبار النبي صلى الله عليه وسلم
صدق قال تعالى وما ينطق عن الهوى بخلاف ما اذا جعل امرا
فان الامر ليس بالامر ان يشتمل ولم يجعل نهيا لان مقتضاه حرمة

ازالة الشك والفتنة وليس كذلك بخلاف الامر فانه محمول على
 المذهب والمراد بالثبات الامر والمصلحة لا الغالب كما قد يتوهم **قوله**
 فان كان ائتلاف اي محضا قتل الصيد او كان الغلب فيه جانب
 الائتلاف كخلق الشعر وقوله وجبت الفدية اي في الاول اتفاقا وفي
 الثاني على الاصح **قوله** لان ضمان الائتلاف لا يجتلق بذلك اي لانه
 من باب خطاب الوضع وانما استرصى الصائد كونه مباحا حتى
 يخرج المجنوب والمغني عليه والمائم والطفل الذي لا عيز ومن انقلب
 على فرخ وضعه العنز في رأسه جاهلا به واتلفه مع ان ذلك
 على خلاف الفاعلة في خطاب الوضع لان الضمان حق الله تعالى
 ففرق فيه بين من هو من اهل التمييز وغيره ومعنى كونه حق الله
 تعالى انه حقه اصاله وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا ينظر
 لكون الفدية تصرف للفقراء اذ اذاه مر **قوله** لا يختلف بذلك اي
 بالنيات والجهل والعمد والعلم ولو شك هل ينتفع المنتط او تنسل نفسه
 او ازاله غير ميم كصغير او غيره مما مر فلا فدية **قوله** نعم صح
 استدراكه على قوله لان ضمان الائتلاف الخ مقتضى وجوبها على
 المجنوب ومثله المغني عليه والصبي الذي لا عيز فلا فدية عليه
 ولا وليه والفرق بين هؤلاء وبين اهل الجاهل والتاسي انهما يعقلان
 فغلها فنسبا الى نقصي خلاف هؤلاء على ان الجاري على قاعدة الايتلا
 وجوبها عليهم ايضا ومثلهم في ذلك التاسي كما مر وكذا اوي المجنوب
 وتجب على ولي الصبي منعه من محظورات الاحرام فان ارتكب
 منها شيئا فالفدية في مال الولي ميت كان ميم نادون غيره كما مر
 افاده مر **قوله** او كان متعا اي محضا كاللبن وما بعده او الغلب
 فيه جانب التمتع كالجماع وقوله فلا تجب اي في الاول اتفاقا وفي
 الثاني على الاصح نظير ما مر **قوله** مطلقا اي في الائتلاف والتمتع وقوله
 او نحوها اي ككثرة وسخ او شعر او ايد او اقل **قوله** نعم الخ استدراكه

على قوله اما العامد العالم واستثنى سبع صور **قوله** ما نبت من الشعر
 في العيين اي ان تاذى به ولو ادى اذى وانقصر على ازالة الموزع
 فقط وخرج بالعين الانق فانه اذا تاذى به ما نبت فيه من الشعر
 اذى شاقا وازاله وجب الفدية لانه للضرر فيه بخلاف ما نبت
 في العيين **قوله** ولا في وطي جراد اي المسمى عليه ومثله بيضه وقوله
 عم المسالك اي الطرق بحيث لا يجد معه لاعنه **قوله** قتله دغيا
 لصياله لو قتله في هذه الحالة يقطع مذهبه فالاقرب حله لان مذبحه
 انما كان ميمه لاحترامه وامتناع التعرض له وقد اهدر وجاز التعرض له
 لصياله قاله ش ونقله عن سم **قوله** هره سلا اي اوسج او طير **قوله**
 لبيضه اي اوله او الجربة او لفرخه فالبيض مثال **باب**
التحلل من النكاح اي الخروج منه بان لا يصدق عليه انه محرر **قوله**
 وان عدلها الاصل ستة اي بزياده الوجهين المتار لها بقوله ومنه
 والمصنق اذ خلبها في الوجه الاول اذ الاول منهما من تمام العزم والثاني
 من تمامها او تمام الخ **قوله** بتمام الانفعال اي الاركان مع رمي حرم
 العقبة او بدله اما غير الاركان من الواجبات فلا يتوف التحلل على
 الايتان به فاذا احصر عن غير حمة العقبة او المبيت جبر الاول بدم
 وسقط عنه الثاني لانه يسقط بان يذر الذي من جملته الحصر ويحل
 بالطواف والخلق كسياتي عن مر **قوله** من حج وهو بالتحلل الثاني
 الات وقوله او عمره وهو بارالة الشعر قال **قوله** ومنه الخ هذا وبأبعده
 هما اللذان عدلها الاصلين قسمين كما مر **قوله** لمن احرم حج قبل اشهره
 لا يقال انه حرام لتلبسه بعباده فاسده لانه قول محل ذلك ما تنقلب
 عبادته ثانيا بنية ولو اتي باعمال الحج وتوابعه ثم شك في اصل نية
 هل اتي بها او لا فالاقرب كما قاله سم عدم القضاء باساعلى ما لو شك
 في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم توسعوا
 في نية الحج ما لم يتوسعوا في نيتها به ليل انه لو احرم بالحج قبل اشهره

فانه ينعقد عمره بخلاف ما لو احرم بالصلوة قبل دخول وقتة عالم بذلك
فانها لا تنعقد فرضا ولا نفلا وانه لو نوى الحج طائفا بقار مصان ثم نيت
له انه احرم في شواله اعتد بنيتة عملا بما في نفس الامر وانه لو علم انه
احرم وتردد في وقت احرامه هل هو قبل شوال او فيه اعتد بنيتة وبري
من الحج اذا اتى باعماله **قوله** لا انعقاده عمره عليه لقوله تمام العمرة اي انما
اتم ذلك عمره ولم يحكم ببطلانه لان عقاده عمره اي لانت احرامه شديد
التعلق فينعقد عمره سواء في ذلك العالم والمجاهل وكذا الواضحة فانه
ينعقد عمره ويجزيه عن عمره الاسلام في الحالين **قوله** تمام نفسك افسده
خرج بالافاسد المباطل كان ارتد فانه يخرج منه فلا يحتاج الى اتمامه
بل يمنع وان اسلم وهذا احد المواضع التي ترقوا فيها بين الفاسد والباطل
قوله فان اتى ما شئت الحج هذا التقييد لفهم قوله بتمام الافعال فان
مفهوم ذلك انها ان لم تتم لم يحصل التحلل فيقيد ذلك بان الايات باثنتين
من ثلاثه فان اتى بها حصل التحلل وان لم تتم الافعال والاثبات
باثنتين من ذلك صادق بشت صوريات بري وبحلق او بري ويطوف
او يحلق ويري او يحلق ويطوف او يطوف ويري او يطوف ويطوف **قوله**
رعي هو وما بعده بدل من ثلاثه او خبر لمحدوف اي وهي رعي الحج
والمراد رعي جرة العقبة فانه ان توقف تحلله على الايات ببطلانه
من المحدثي دون الصيام وان كان معذورا على العمدة فما قاله فانها
من **قوله** متبوع بسعي اي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم والمفلا
حساج لنتهيته بذلك **قوله** من راسه اي لاسن لحية فانه لا يجزي
ولو تفرعت شعرة ثلاثه فزوج مثلا مع اتحاد اصلها فهل تكفي ازالتها
نظرا لفرعها او لا نظرا لاصلها فيه نظرا لمتجه الثاني ولو خلق له
راسان فان كان احدهما زائدا او متغيرا فالعبرة بالاصل فلا تكفي ازالة
شعر الزايد وان لم يتغير فلا بد من ازالة ثلاث من كل منهما لتحقيق الاثر
من الاصل وان كانا اصليين فينبغي الاكتفاء باحدهما هذا كله هو الوجه

اه عتاني **قوله** حل جواب ان في قوله فان اتى ما حرم بالاحرام كل شيء
وقلم وحلق او تقصير وضيد وطيب ودهن وسر رأس رجل ووجه
غيره **قوله** غير نكاح فاعل حل بالنظر للممت وبالنظر للشرح اما منصوب
على الاستسنا او الحال واما مرفوع يدل من ما وهذا اولى لنيل يلزم
عليه حذف الفاعل من الممت والمراد بالنكاح العقد **قوله** اذا رميت
الجمرة اي وحلقتم او طقت او حذيت محمول على من لا شعر براسه **قوله**
الى النساء اي ما يتعلق بهن عقد او وطيا او استمتاعا **قوله** وحل
بالثالث البقية فللمح تحللان اما العمرة فليس لها التحلل واحد والحكمة
في ذلك ان الحج بطول اذنته وتكثير افعاله بخلاف العمرة فايح بعض
محرماته في وقت وبعضها في اخر ونظير ذلك الحصى والجنابة لما طال
رسن الاول جعل له تحللان او لهما بالانقطاع وحل به الصور والطلاق
دون باقي المحرمات كالوطى والصلاة وثانيتها بالفضل بعده وحل به
كل شيء ولما قصر زمن الثانية جعل لها حل واحد بالفضل **قوله** والوطى
لكن يستحب تأخيره عند رمي باقي الايام كذا احرمر به الشيخان قال
الحب الطبري ويشكل عليه حديث ايام من ايام اكل وشرب وفعال
اه مر **قوله** بفواته اي بفوات الوقوف وقوله فيتمه اي وجوبا بعمل عمر
من طواف لفواته وقوله بلادي ومبيت اي عز دله ومثي لانه ليس
في حج **قوله** لانها لا تقوت ابد اعمل ذلك اذا كانت مستقلة فان كانت
في ضمن فرائد كانت تابعة للحج فتفوت بفواته وعدم فوائدها فيما
اذا كانت مستقلة من حيث الاعمال وان فانت في وقت نذر هافيه
قوله كاسيا في اي في باب فوات الحج **قوله** في احرامه افاد بذلك
ان شرط التحلل بنحو المرض لا يوثر الا اذا اقرت بالاحرام ففي جمع
فيقول اذا مرضت تحللت **قوله** كرض اي يحصل منه مشقة لا تحتمل
عاده في اتمام الشك وان لم يتج التيمم ان شرط التحلل بلا هدي
لم يلزمه عملا بشرطه وكذا ان اطلق لعدم شرطه واظهار خبر صباغة

فالتحلل فيهما يكون بالخلق مع النية فقط وان شرطه هدي لزمه عملا
بشرطه **قوله** وصلات طريق اي وخوصا من الاعداء كالحط في العذر
لو قال لغيره كذا في المنهج زياده على النهج لكانه اولى **قوله**
في التحلل عند وجود ذلك اي بخلق نية التحلل الا ان شرطه الذبح
كان قال اذا مرضت تحللت وذبحت فيلزمه الذبح الا اذا شرطه زياده
على شرط التحلل اه افاده مر في المنهج وانما اشترطت نية التحلل هنا
لانه قبل وقته بخلاف التحلل باتمام الانفعال **قوله** عند وجود ذلك
اي العذر **قوله** على ضباعة بضم الصاد المعجمة بعدها باموحدة
محقة وبعد اللام عين مهيالة وقوله بنت الزبير يفتح الزاي بوزن
امير احد اعمامه صلى الله عليه وسلم مات كافرا لانه لم يسلم من
ايمانه التسعة الاحزمة والعباس رضي الله تعالى عنهما اما الزبير
بضم الزاي فهو بن عمه زينب رضي الله عنهما فضباعة بنت عمه
صلى الله عليه وسلم ودخوله عليها اما للزيارة او للعبادة او لصلوة الرحم
ولعصمته صلى الله عليه وسلم لم تكن الخلوة بالاجنبية محرمة في حقه
غير انه الحافظ قال في الفتح الباري الذي صح بالادلة القوية ان
من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر
اليها كما كان يدخل على ام حرام ومينام عندها وتغسل راسه وهي
اجنبية منه اه وبذلك يتدفع ما ذكره ش وهما من ان ذلك ليس
من خصائصه صلى الله عليه وسلم **قوله** اردت اي اردت فحدثت
منه همة الاستفهام **قوله** والله انما قدمت اليه من مخافة التهمة
بالتكاسل لكونه من عباد الله ما اجدني انما جاز اسناد
الفعل الى ضمير التكلم لانه من افعال القلوب وذلك جائز فيها
كتاب فقد وعدم فالجواز خاص بهذه الثلاثة **قوله** حي اي اوى
الحج وقوله وقولي بيات للاستراط **قوله** اللهم محلي بفتح الحاء هو الرواية
اي موضع تخلي وعجز كسرهما وقوله حيث حبستني بلام فتحات

وبنا الثانية

وبنا الثانية الساكنة والضمير المشكاه او العله هذا هو الرواية
ويجوز من جهة الرواية خطابا لله تعالى **قوله** ولو قال الخ كانه قال
هذا ان قال اذا مرضت تحللت فان قال اذا مرضت فانا حلل الخ
وقوله اذا مرضت اي او اضللت عن الطريق او فقدت نفقتي
ويجوز شرط قلب الحج عمه بجوارض كالمو شرط التحلل به كان يقول
احرمت بالحج ان تيسر والافزوعه او ان حبستني حابس منوعه
فله اذا وجد العذر ان يقلب حجه عمه ويجزيه عن عمه الاسلام
ولا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى ادى الحل ولو سيرا اذا غفر
في الدوام ما لا يغفر في الابتداء ولو شرط ان يقلب حجه عمه عنه
العذر فوجد العذر انقلب عمه واخبراته عن عمه الاسلام بخلاف
عمه التحلل بالاحصار لا تجزي عن عمه الاسلام لانها في الحقيقة
ليست عمه وانما هي اعمال عمه اه افاده مر **قوله** صار حلالا اي
من غير نية ولادم عليه والحاصل ان المرض لا يبيح التحلل
بدون شرط فان شرطه جاز التحلل به ثم تارة بشرط التحلل بنفس
تحو المرض كما اذا قال في احرامه اذا مرضت فانا حلل فانه يصير حلالا بنفس
تحو المرض وتارة بشرط التحلل اي جوارض بسبب حصول ذلك كما اذا قال
اذا مرضت تحللت فلا بدح من التحلل بالخلق مع النية واما الدم فان شرط
التحلل به كان قال تحللت بالذبح وجب مع ذلك والا فلا **قوله** للاحصار
يقال احصره وحصره بمعنى واحد وقد اسعملها المصنف لكن الاول
اشهر في الحصر بجوارض يقال احصره المرض احصارا فهو محصر قال في الخلاصة
ورنة المضارع اسم فاعل الى ان قال وان فتحت منه ما كان انكسر
صار اسم مفعول كمثل المنتظر والثاني اشهر في حصر العدو ويقال
حصره العدو وحصره فهو محصور قال في الخلاصة وفي اسم مفعول الثلاث **قوله**
لانه مفعولات من قصد اه افاده مر في المنهج بزيادة وما ذكره قد
هنا مما يخالفه خطأ **قوله** من اتمام نسكه اي اركانه اما واجباته فلا تحلل

بل يلزمه دم الا المبيت فيسقط بالعدركا ويرفع بحجابه عن حجة الاسلام
ولو منع من عرفه دون مكة وجب عليه ان يدخلها ويتحلل بعمل
عمه وان منع من مكة دون عرفه وقف ثم تحلل ولا تضاميهما في الاظهر
اه افاده مروزي وغيره بالنسك لينحل الحج والعمرة فيتحلل اذا احصر
عن العمرة بدخول فخلق مع نية التحلل فيهما وكما وقع له صلى الله عليه
وسلم في عام الحديبية **قوله** وان علم انه لا يتخلص به اي بالتحلل
كانت كانت العدو لا يزول وقوله او لم يخف الموت غايه ثابته اي
سواء خاف الموت ام لا والغايات المذكورة للمرد على من قال انه لا يتحلل
الا بشرط ان يعلم تخلصه من الاحرام بذلك التحلل وعلى من قال لا بد
ان يخالف الفوات وعلى من قال لا بد ان يكون قبل دخول مكة وسواء
احصر الحل ام البعض منع من الرجوع ايضا ام لا كما في شريح **قوله** كان
احصر عن الطواف اي بعد الوقوف حيث كانت الوقت متسعا فلا منافاة
بين هذا وما ياتي من قوله وبشرط ان لا يتيقن زوال الاحصار الحج
لان ذلك محله فيما اذا احصر عن الوقوف نفسه **قوله** بدخول اي رجوبا
با وان شرط التحلل عند الاحصار بلا هدي وانما لم يورد ذلك لاشتراط
كأن اشتراط ذلك في التحلل **قوله** جبرض او نحوه لان التحلل بالاحصار
جائز بلا شرط فالشرط فيه لاغ ويذكر حيث عذر من حل او حرر باحصار
او نحو مريض ويفرق التيمم على مسالك ذلك الموضع او فقرانه ولا يلزم
اذا احصر في الحل ان يثبت به الى الحرم لكن الاول له ذلك ويؤخذ
من قولهم حيث عذر انه لو احصر في موضع من الحل واراد ان يدخل
في موضع اخر من الحل لم يجز لان موضع الاحصار في حقه كالحرم
ولو احصر في موضع من الحرم جاز نقله الى موضع اخر منه على المعتمد
لان جميع الحرم كالسبعة الواحدة وان كانت مقتضى قولهم حيث
عذر خلافه اه افاده مروزي يستفاد من قوله لكنه لا يتحلل حتى يعلم
بخبره ان التحلل لا يتوقف على تفرقه الهدى وعليه فيفارق الطعام

حيث يتوقف التحلل على تفرقه ولا يكفي عزله بالنية بان الدخول مقصود
برأسه ولذا لم يكن يسلمه حبال المساكين ولا كذلك مجرد العزل
فانه محض وسيلة اه **قوله** اي واردم التحلل اشار به الى ان الآية
فيها حذف الواو مع ما عطفت وقوله فما استيسر من الهدى جواب
الشرط وهو مبتدأ خيرة محذوف اي فعلمكم ما استيسر لان جواب
الشرط لا يكون الإجماله من رأسه اي لاس لحيته فلا يجزي كما مر **قوله**
ونية تحلل وكيفيتها اي ينوي خروجه من الاحرام اه عناية **قوله**
فيها اي في الحلق والنسج وفي بعض مع فيقرنها بكل منهما ويصير
بالثلاثة خلا **قوله** لاحتمالها غير التحلل عليه لاشتراط النية فيها
وعبارته مر لانه النسخ قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من
تقدير صارف اه **قوله** المفاد بالفا اي في قوله فاداله شعر **قوله** حتى
يبلغ الهدى محله اي موضع حل تحره **قوله** وذلك كناية عن عذره كانه
قال حتى تحره **قوله** فان فقد اي حسا وشرعا كان احتاج اليه او
الى ثمنه او وحده غالبا اه مر والمعتبر هنا الفقد وقت اراده الخروج
وان ايسر قبله او بعده بخلاف ما ياتي فانه اذا ايسر بالاطعام
بعد التحلل وقبل الصوم ياتي به ولا يكفيه الصوم على الصحيح كما نقله
حضر عن البلقيني خلافا لما في قه ولعل الفرق ان النسخ والاطعام
من جنس المال وكل منهما فيه نفع للمفقر جاز عند فقد الاول اخراج
الثاني وان ايسر بعد ذلك بالاول ولا كذلك الصوم **قوله** بقيته
طعاما لانه دم ترتب وتعدل اي تقوى **قوله** صام عن كل مديوما
فان انكسر مديوما عنه يوما لان الصوم لا يتبعض اه قال **قوله**
وله التحلل في الحال اي بخلاف ما مر في رمي حمة العقبة فان التحلل
يتوقف عليه على ما مر **قوله** لطول رسته اي الصوم بخلاف النسخ
والاطعام **قوله** هذا اي محل تحله بما سبق ان لم يكن الحج **قوله**
لزمه سلوكه ووجبت شروط الاستطاعة فيه بان كانت معه نفقه

تلك فيه سواء اطاق الزمن ام قصر وان تيقنوا الفوات اه افاده مر
سوا كان الطريق في البر او البحر **قوله** لا يجعل عمره وهو الطواف التبع
بالسعي ان لم يكن سعي والخلق **قوله** ولا يقضي اي في هذه الصور
كما هو صريح عبارة م ر وحل عدم وجوب القضاء فيها اذا كان الطريق
الثاني اطول واصعب وسلكتها ففاته الحج اما اذا كانت مساويا للاول
او اقصر منه فانه يجب القضاء لانه فوات محض ففيه تقصير هذا
ان استطاع سلوكه ذلك كما مر والافهم كالعدم ويجب القضاء ايضا بما
لو صابر الاحرام غير متوقع رواج الاحصار حتى فاته الوقوف لشدته
تقريبه **قوله** ويشترط ايضا كما اشترط ان لا يكون له طريق اخر **قوله**
ان لا يتيقن الحج فان تيقنه امتنع التحلل فان تحلل لزمه القضاء بخلاف
من لم يتيقن ذلك فانه لا يقضي وان زال المحصر قبل الفوات كما علم
والمراد بالتيقن ما يشغل غلبة الظن **قوله** في وقت الحج اي وقت
يدرك فيه الوقوف بعرفة **قوله** بعد واي بسبب منعه سوا كان منعه
يقطع طريق ام بغيره وسوا كان العدو مسلما ام كافرا امكن المضي
بقائه او بدله مال ام لم يمكن اذا لا يجب احواله الظلم في اد النسك وسوا
احصل احيا المكعبه في ذلك العام ام لا كان العدو فرقا ام فرقه ولو منعوا
من الرجوع ايضا جاز لهم التحلل في الاصح اما اذا تمكنوا بغير قتال بدله
ماله كسلوك طريق اخر فيجب سلوكه على ما مر ويكره بدله مال الكفار
لما فيه من الصغار بلا ضرر كالا حرم الهبة لهم اما المسلمون فلا يكره
بدله لهم والاولى قتاله الكفار عند القدرة ليجمعوا بين الجهاد ونصرة
الاسلام واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم او كانت المانعون مسلمين
فالاولى لهم ان يتحللوا ويتركوا القتال تحريرا عن سفك دماء المسلمين
وجوز لهم ان ارادوا القتال لبس الدرع ونحوه من آلات الحرب
وتجب عليهم الفدية كما لو لبس الحرم المحيط لدفع حرا وبرداه افاده
مر قوله او نزع والداي انه اذا احرم الولد بنقل بلا اذن من ابويه

وكان افاقيا بينه وبين مكة مرحلتان فالكفر لم يكونا مسافرين معه
فانحل منعه وتحليله ولو كان والدا رفيقا او كافرا او بعد مع وجود
الاقرب وتحليله لولده كتحليل السيد رفيقه وسياق اما العرض
فليس لاحد ابويه منعه منه لا ابتداء ولا ذرا اما كالصلاة والصوم وكذا
لو اذ ناله او كان بينه وبين مكة اقل من مرحلتين او سافرا معه
فالشروط اربعة او سيد اي انه اذا احرم الرقيق بغير اذن سيده فله
تحليله لان احرامه حرام اذ يحل عليه منافع التي يستحقها
فانه قد يباح له ما لا يباح للمحرر كالاصطباة ولو كان السيد انثى
او مكاتب او موصى له بالمنفعة دون الرقبة او طرامله بشرط هو عالم
باحرامه او جاهل به واجاز البيع والاحياء للمشتري ح على المعتمد
نفسه لو نذر الرقيق نسكا في وقت معين وشرع فيه ثم باعه سيده
لم يكن لمشتريه تحليله ولو مات السيد مثلا بعد بيعه ولم يعلم الحال
هل احرامه باذنه او لا فالظاهر انه ليس للمشتري تحليله ايضا لان
الظاهر انه انما احرم بالاذن والاصل عدم مبيع التحلل ولا يثبت
للمشتري الخيار عينا بالاصل من ان العقد اذا لم يرد بالاصل عدم فسخه
هذا كله حيث لا وارث فان كان وصديق العبد في احرامه باذن
مورثه كان للمشتري الفسخ على الاقرب لان الوارث بقاء مقام مورثه
واعلم ان للمرتب ان يتحلل وان لم يامر بذلك سيده فان امر به
لزمه وانما لم تجب بغير امره وان كان الخروج من المعصية واجبا
لانه تلبس بعبادة في الجمل مع حوائض السيد به وام الولد والمدر
والمكاتب والمبعض ومعلق العنق بصفة كالقن وصيد السيد
بيمينه في عدم الاذن اما اذا احرم باذنه فليس له تحليله وان افسد
نفسه لانه عقد لا مر باذن سيده فلم يملك اخراجه كالنكاح وكذا الوارث
بغير اذنه ثم اذنه في اتمامه ويستثنى من تحليله ما لم ياذن له فيه
المبعض الهاياه اذا وسعت فوبته اذ النسك فاحرم به فيها وعبد الخبي

إذا أسلم ثم أحرر بغير إذنه ثم غنمناه والناذر للنفسك في عام معاتب
بأذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرره في وقته وحلل الرقيق يكون
بالنية والخلق والمراد بتخليص سيده أن يأمه لأنه يتعاطى الأسباب
بنفسه ولو أحرر البعض في نوبته وارتكب المحظورات في نوبة سيده
أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظورات أه أفاده مرر بزيادة **قوله**
أو زوج أي للزوج الحلال أو المحرر بتخليص زوجته كما له منعها ابتداء
من حج أو عمره لم ياذن فيه وله تخليصها من فرض الإسلام من حج أو عمره
بلا إذن لأن حقه على الفور والنسك على التراخي فأن قبل ليس له
منعها من فرض الصلاة والصوم فهلاك كان هناك ذلك أحجب بأن
مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج ضرر ولا فرق بين أن يكون الزوج
سفيها أو صغيرا يتأذى وطنه فيعند يأمه لزوجه بالتخلل كالبالغ
ولا مدخل للولي فيه والامه في ذلك كالحرة وإن أذن لها السيد ولا تجل
الزوج رجعية إلا أن راجعها ولا بانها لكن له حبسها للعنه وإن
فاتها حج ولا عمره معه ولم تطل مدة إخراجها عن إحرامه ولا عمره
بنسك نذرته قبل النكاح أو يقصا فوري نفى هذه الصور ليس له
تخليصها كما إذا أذن لها وتخلل المرأة كتحلل المحصر وتقدم بياته
فإن لم يأمه لم يجز لها التحلل فإن امتنعت من تحللها مع تمكنها
منه جاز له وطوها وسائر الاستمتاع بها والائم عليها الاعليه
وكذا الرقيق إذا امتنع كان لسيد استيفاء منفعتة منه والائم عليه
ويستحب الزوج أن يحج بامرأته للامرية في الصحيحين ويستحب
أن لا تحرم بنفسها إلا بآذنه أه أفاده مرر بزيادة **قوله** أو عزيم
بالإضافة والمراد بالعزم الدائم أي صاحب الدين أذ هو يطلق عليه
وعلى المدين أي من عليه الدين وح فإضافته منع إلى عزيم من
إضافة المصدر لفاعله ويصح أن يقرأ عزيم بالتنوين وعسر صفة
تكون إضافة منع إليه من إضافة المصدر لفعله بعد حذف

الفاعل

الفاعل نحو لا يسام الإنسان من دعاء الخير والتقدير أن يمنع
صاحب الدين غيره المعسر والمراد بالفرج المدين والاولى أولى
لنفسه ما قبله في أن كلا فاعل المنع وعلى كل فقره معطوف
على والد ويصح على الأول أن يكون معطوفا على منع أما على الثاني فلا
يصح إلا بتكليف بأن يقال أو بأعسار غيره والإعسار سبب في المنع
الذي هو السبب في الإحصار **قوله** عجز عن إثبات أعساره ومثل ذلك
ما إذا كان مؤسرا والدين حال فصاحب الدين في الصورتين مع المدين
من الخروج ليوفيه حقه وليس له تخليصه إذ لا ضرر عليه في إحرامه
أما إذا كان معسرا قادرا على إثبات أعساره أو مؤسرا والدين
موجب فليس له ذلك وبقي ما يجوز التحلل له الحبس ظمنا كان حبس
دين وهو معسر فله التحلل في محل حبسه ولا قضاء عليه أما إذا حبس
كدين هو قادر على وفائه فليس له التحلل إلا بإتيان ملكه وعلى العزم
وإذا فاته الحج لزومه القضاء لتعديده **قوله** ومحل ذلك أي التحلل في
المسائل الأولى ثلاثة التي قبل العزم المفهوم من الإحصار وإن لم
يتقدم له نصريح في اللفظ وقوله بغير إذن الحج صادق بصورتين
بأن لم ياذن له أصلا أو أذن في شيء فأحرر بأعلى منه بأن أذن له في
العزم فأحرر بالحج ويستفاد من التحليل عند عدم الإذن أن الإحرار
ح صحيح لكن محل ذلك في البالغ أما الصغير فلا يصح إحرامه بلا إذن
سيده في العبد أو وليه في الحر على المعتمد وسياتي في كلام المصنف
آخر الكتاب **باب جزاء الصيد** أي بدله من سله أو قيمه
أو صيام عن كل مذبذب ما هدا أن كان له مثل فإن لم يكن له ذلك فبدله
أحد الآخرين فقط كما سيأتي في باب الهدي فيؤدم تخيير وتعديل
أي تقويم إذا علمت أن الباب مفقود لجزا الصيد فعلم أن ذلك
صيد البحر وبعض الأقسام الأربعة إنما هو لضرورة التقسيم وما حصل
تلك الأقسام أن الصيد أما أن يجز قتلها أو لا وعلى كل أمان يضمن

اولا **قوله** بمعنى المصيد اشار الى ان المصدر بمعنى اسم المفعول كقوله
هذا خلق الله والقربى على ذلك اضافة الجزاء اليه وقوله بعد هو
نوعان الخ فالصيد هو المتوجس بطبعه الذي لا يمكن اخذه الا بحيلة
قوله صيد بحر المراد بالبحر الماء سواء كان في نهر او بئر او بركة او مياضاه
او غير ذلك من اطلاق الخاص واردة العام وصيد البحر هو ما لا يعيش
الا في البحر واذا اخرج منه كان عيشه عيش مذبوح والبرى هو ما
لا يعيش الا في البر وكذا ما يعيش فيه وفي البحر كالورق فهو كالبري
للاحتياط اما البط فلا جزا فيه فالمرء نقله عن الماء ردي لانه
ليس بصيد اه وهو نوع من الاوراصفر منه وله صوت دون صوته
ولا يطير اصلا بخلاف الاورق فانه يطير طيرا خفيفا ومثله الدجاج
الميلدي لانه انتمى بخلاف دجاج الحبسه فان اصله وحشي
وكذا الحمام الاهلي ومن البرى الجراد **قوله** ولو في الحرم اي ولو كان
البرى معنى الماء في الحرم لا البحر الحقيقي لان الحرم لا يجري فيه وقد ورد
انه صلى الله عليه وسلم قال واحسنت القوم في بئر بغي عدي ابن
النجار يعني بالمدينة الشريفة وروى عن ابن عباس رضي الله تع
عنهما انه صلى الله عليه وسلم سجد هو واصحابه في عدير فقال
ليسجد كل رجل الى صاحبه نسجد صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر حتى
عانقه وقال انا وصاحبي وهذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم
عام خلافا لما قال انه لم يصح لانه لم يسجد في بحر ولا بالحرمين بحر
قوله قال تعالى الخ والحكمة في ذلك كما قال الفقيه ان البرى اما يصاد
غالبا للتعز والتهرج والاحرامين في ذلك بخلاف البحر فانه يصاد
غالبا للاضطراب والمكينة محل مطلقا اه **قوله** وهو ما اي صيد
مراد اي يقصد قتله لضرره هي الجوع فالاصنافه بيان به ومع جواز
قتله لذلك فهو ميتة وان ذبحه خلافا لابن جرير لانه مذبوح المحرم
ميتة ولو للاضطراب او الصيال هكذا قاله الرضا في وقته شيخنا

حرف انه يكون ميتة في صورة الاضطراب فقط دون الصيال والفرق انه
في الصورة الثانية وجد فيه معتر وهو الصيال اسقط حرمة نضار
كانه ليس مقتولا في الحرم ولا كذلك الاولي ومحل جواز قتله اذا لم يجد
ميتة اخرى والا قدمها عليه ان لم يلزم من اكلها ضرر كقرف والاقدم
عليها لانه وان كان ميتة ايضا الا ان النفس لا تعافه بسبب تدكيته
ويقدم الصيد ان لم يلزم من اكله ما مر على طعام الغير حيث كان غايبا
او حاضرا لم ياذن فيه لبنائه على المساحة فان اذن تعين طعامه
فالحاصل ان الميتة تقدم على الصيد وهو على طعام الغير بالسبط
السابق فيهما اه **قوله** وهو ذرسم ومثله العنكب جمع عنكبوت فهي
من ذوات السموم كما قاله الاطباء وان كان نسيها طاهرا ذكره ابن حجر
في باب الجاسا وكثير من العوام يمنع من قتلها لانها عشتة
الفار على النبي صلى الله عليه وسلم ويلزم على هذا ان لا يذبح الحمام
لانها عشتت على فم الفار وفي كلام بعضهم ان العنكبوت ضربات
ذو سم وغيمو **قوله** وحده بورن عنه وغراب اي لا يؤكل اما المأكول
تغراب الزرع فيحرم قتله ويضمن بقيمته لانه ليس مثلها **قوله**
وكلب لا تقع فيه ظاهرا انه محل قتله سواء كان عقورا او لا وليس
كذلك بالنسبة للثاني فالمعتمد انه يحرم قتله والحاصل ان
الكلب على ثلاثة اقسام ما يحرم قتله اتفاقا وهو ما فيه نفع فقط
كلب الماشية والحراسه والصيد وما ليس قتله اتفاقا وهو
الكلب العقور وما فيه خلاف وهو كلب السوق المسمى بالخباصي
والمعتمد حرمة قتله كما في الاصل خلافا لظاهر الشر فلا عبر بالكلب
العقور سقيا للاصل لا جاد فان كان الكلب عقورا ولكن فيه نفع
حين قتله تغليب الجانب الضرر والخير يبرهن قتله سواء كان عقورا
ام لا على المعتمد وقيل يجب قتل العقور **قوله** عاد اي بعد وبنائه
عدوا قويا فيخرج الثعلب والضبع **قوله** وصيد بالرفع عطوف على

ذو سم وصائل صفته وقوله او مانع من الطريق وذلك كجراد عس
المسالك **قوله** الموديات اي التي تؤذي بطبعها كالغواص الخفس
الغراب الذي لا يؤكل والحداة والعقرب والفأر والكلب العقور
وكالاسد والنمر والذئب والذئب والنسر والعقاب والورع والبعوض
والقراد والقرود والصدور والحفاش والبرغوث والبق والزنبور وحرم
قتل النمل السليماني والنمل والخطاف والصفدع والمهده والوطواط
والعجل والصيحات اما غير السليماني وهو الصخر المسمى بالذئب
فيجوز قتله بغير الحراق وتكذيبه ان تغلق طريقا له فعه اما ما يقع
ويضركمق ويزان فلا يسن قتله ولا يكره بل هو مباح وما لا يظهر فيه
نفع ولا ضرر كالخنافس وجعلان وذباب ودود بكرة قتله لانه ليس من
احسان القتل اما السرطان والرخمة فانه يحرم قتلها على المعتد
خلافا لما وقع في مذهبنا الشرح المنهج ولا يكره تخيجه قتل عن بدن
محرم او شيابه **نعم** قتل راسه او لحيته يكره التعرض له لئلا ينتف
الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بلفه ندبا وقولم لا يكره تخيجه
صرخ في جوارده رمية حيا وهو كذلك ان لم يكن في مسجد افاده مر
فقتل الصيد بغيره الاحكام الاربعه ماعدا الوجوب وكذا الوجوب
على المولد الظالم **قوله** الثالث لا يحل قتله اي حلا مستوفي الطرفين
يشمل المكره وغيره لان ما لا يؤكل كخمل ونمل وفرد وهرة وقوله به
اي بالقتل **قوله** ولا هو مما مري الذي هو قوله وهو ذو سم وما
عطف عليه وذلك سبعة امور ودفع بهذا التكرار في كلام المات
قوله الاما بقوله استثنى موقوله ولا يضمن واما الحرمه فوجوده
في كل وينبغي ان يستثنى ايضا النمل والنمل السليماني والوطواط
فانه يحرم قتله ويضمن ايضا فيجوز ذلك ما كولا ويقوم **قوله** وحشي
اي بريه واما اسقطه لان كلامه في صيد البر **قوله** او في اصله
اي او كانت في احد اصوله وحشي لا يقال هذه مكره مع ما قبلها

لانا نقول

لانا نقول ذكرها او لا لاجل الاستثنا وثانيا لاجل التضيض على حكمها
استقلا **قوله** اي يضمنه قاتله سواء كان مملوكا او غير مملوك وفيما
كان مملوكا لغيره ضمانات كما مر **قوله** او في الحرم اي او كانت حلالا في
الحرم ولو كان مملوكا فلا يحل قتل صيد فيه ما لم يكن ملكه قيل وقوله
ودخل به فلم يقتل فيه كيف شاء ولا فرق في الضمان بين الناس للاحرار
او كونه في الحرم وجاهل الحرمه وان عذر بقرب اسلام او نحوه وفيه
التعهد في الاية ومنكم خرج مخرج الغالب **نعم** يستلزم كون الصيد
مما لا يكره افاده مر **قوله** بمثله الخ فهذا هو المراد من الضمان المذكور
هنا وهو المقتضى فيما قبله فلا ينافي ان ما كان من ذلك مملوكا يضمنه
قوله خلقه اي صورته وطبعه لا قيمته ولو كان **نعم** يستحب المماثل
فيه كاسياني في قوله تيسر اغنى **قوله** تقر بها الخ يصح رجوعه لكل من
مثله وخلقته اي صورته فالبدنه مثل النعامة وصورتها كصورتهاتقيا
لا تحديدا اذ الاولى لها اربعة ارجل والثانية شتان قال قل وفي
شمول ذلك اي قوله بمثله خلقه لجميع ما ياتي بتسمي كالوعمل والبقره
اي فانها ليست مثلها تقريبا الا ان يراد بالمثل ما يشبه ما فيه نص
وان كان بعيدا فاما مثله اه وقد يقال ان البقره تقارب ذلك ولو من
بعض الوجوه ككون كل له اربع ارجل **قوله** فيما له مثل الخ وماله مثل
الحامل فيجب فيها حامل لكن لا تدفع بل تقوم حاملا ويصدق
بقيمتها طعاما او بصام عن كل مديوما اه قاله مر **قوله** على الخبير
معلق ببعضهم وقوله فيها اي فيما له مثل وماله مثل له فالاوله خير
فيه بيت ثلاثة اشياء ذبح واطعام وصوم والساني خير فيه بيت
الخيرين كما مر **قوله** الحاصل ان الصيد اربعة اقسام ماله مثل
وماله مثل له وكل منهما ثمان ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
او عن السلف وما لا نقل فيه فما فيه نقل يبيع سواء كان له مثل ام لا
وما لا نقل فيه ان كان له مثل حكم به عدلان وان لم يكن له مثل حكم بقيمته

عدلات **قوله** ففي مقامه الخ تفرج على قوله ينضم وفتح على ذلك أحد عشر
مثلا لأماله مثل والثاني النعامة والبدنة للوحدة والثالث لما سيات
من أنه يجوز في الذكر بالأنثى وعكسه ولا يجوز في عن البدنة بقدره
والأصح شياء أو أكثر لأن جزا الصيد يعتبر فيه المماثلة فيجزى في الكبير
كبير وفي الصغير صغير وإن لم تجز في الأصح بخلاف ما وجب على المحرم
في غير جزا الصيد بسبب فعل حرار أو ترك واجب فإنه لا بد أن يجزى
في الأصح **قوله** ويقدر بها الصغير أي بقدر الوحش **قوله** لا يرى بغيره
مفتوحه فزاحمه ساكنه فزاحم مفتوحه وهو الكبير في السن من الغزال
أه قال **قوله** يقدر ولا يجزى عنها بدنة والأصح شياء قاله قال وفتح
في المحشى هنا تحريف وهو وحزى عنها بدنة لأصح شياء وهو غير
مناسب لما سيات من أن جزا الصيد يعتبر فيه المماثلة وإن قررر
عطيه **قوله** أي تيس بالجر تفسير للثبات وما بينهما اعتراض **قوله**
وقيس بهما هذا الاحتجاج إليه إذا فسرخيل الوحش إما على تفسيره
بما ذكره وأما البقرة فلا تجب إلا في الوعل الذي هو الخيل الوحش لوجود
المماثلة بينهما وقوله تيس أي ذكر من المعز له حوله **قوله** وإن جاز الخ
هذا حكم مستقل وإق به على صورة الغاية لرفع ما يتوهم من ذكر بدنة
ويقدر بالتام أنه لا بد من الأنثى في الأربع المذكورة ولو أخذ ذلك
إلى آخر الباب كما صرح في المنهج لكان أولى لأن ظاهر صنيعه أنه
خاص بالأربعة المذكورة مع أنه جاز في جميع الصيد فالمماثلة معتبرة
بالجنس والصغر والكبر لا الذكورة والأنثى **قوله** نفس يجزى فيه
الصغير بالكبر **قوله** وفي ضبع هي معروفة ومن عجيب أمرها أنها
كالأرب تكون سنة ذكر أو سنة أنثى فتلقح في حالة الذكورة وتلد
في حالة الأنثى وهذا اللفظ يطلق على الذكر والأنثى عند جماعه
والأكثرون على أنه خاص بالأنثى وإن الذكر ضبعات بكسر فسكون
نورن عمران أه أفاده خضر قال شيخنا عطيه وانظر هل تقلب الته

بالذكورة

بأله ذكورة أو أنثى أو أن له التام لكن في كل سنة تقلب عليه طبع
الذكر وفي أخرى طبع الأنثى **قوله** كتيس المراد به ما يشبه التيس
كما سيات فالمراد كتيس من الصنات بالنسبة للأول ومن المعز بالنسبة
للثاني **قوله** تيس أعز بالخيز المعجزة والبيا الموحدة وهو الذي لم
يصف بياضه وفي نسخة أعز بالخيز المعجزة والبيا الموحدة من
هذا الحديث أنه يستحب مراعاة اللون كما مر **قوله** فالمراد الخ يقتضي
أن التيس لا يسمى كبشاً وهو كذلك في العرف إذا اكتسب ما كان
من الصنات والتيس ما كان من المعز ما في اللغة فهو منه أو مرادف له
وعليه فلا يحتاج لقوله والمراد الخ **قوله** وفي عزال كان إلى أن
يقول وفي عزال معز صغير وفي ظبية عزالان الغزال ولد الظبية
إلى طلوع قرينه ثم هو بعد ذلك ظبي أو ظبية والعز واجبه في
الظبية دون الغزال وعبارته هنا كعبارة المنهاج واعتراضها في
المنهج مما ذكر ونصه وفي ظبية عز وهي أنثى المعز التي تم لها سنة
وفي عزال معز صغير وفي الذكر جدي وفي الأنثى عناق وقوله وظبية
الخ أولى من قوله وفي الغزال عزالان الغزال ولد الظبية وإنما
عبر بذلك موافقة لآثر مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال
أنه سيكرج مع قوله وظبي كتيس لأننا نقول ذاك في الذكر وهذا
في الأنثى والأفضل في الذكر كتيس والأنثى كتيسها وإن جاز في
كل بالآخر كما مر **قوله** وفي أربب بالأصرف لأنه اسم جنس وقوله عناق
يفتح العين أما كبشها فمصدر بمعنى المعانقة **قوله** إذا قوت أي
جاءت أربعه أشهر وقوله قاله النور أي نعمته وما بعد ض
لأنه يمكن رعيها في زمن يسير **قوله** وفي ثعلب ذكر أو أنثى ساة
ذكر أو أنثى في كل منهما ما مر في جواز هذا أحدهما بالآخر وإن كان
الأفضل المماثلة فلا وجه لتوقف ذلك في ذلك **قوله** وفي صب وهو معروف
للذكر منه ذكران ولأنثى فزحبات شبيه بالورع قال ابن خالويه

يعيش سبع مائة سنة فأكبر وصف قاضي الطير والبهائم وقد اجتمعت
اليه لما خلق الانسان بوصفه له فقال تصفون خلقا من الطائر
من السماء وتخرج الحوت من البحر فمن كان ذا جناح فليطير ومن كان
ذا مخلب فليخطف اه ذكره المناوي في شرح الجامع الصغير ويحوت
قد انكر منه بالانثى وعكسه كما مر وكذا يقال في البرجوع فلا وجه
لتوقف ق ل ايضا **قوله** وفي البرجوع الخ قال ابن قاضي عجالت الجف
اما يجب اذا كانت البرجوع كبيرة واما اذا كانت صغيرا ففيه القيمة
كالشجرة اه سم **قوله** اذا بلغت اربعة اشهر الخ والذكر جفسي به
لانه جفسي جنباه اي عظاما قاله في شرح المنهج **قوله** مادون العناق
اي دونه في السن وقوله اذا الارنب خمر الخ اي فيكون خمر او على
من جز البرجوع لان جز الصيد تراعى فيه المماثلة وكالبرجوع الوبر
باسكان الباد وبه اصغر من السنور كحلا اللوب لاذت لها فيها ايضا
جفوه **قوله** كما لم ي و فاخت وقطى وقمرى وكل ذي طوق **قوله**
عب اي شرب الماء بلا مضى ولم يقل وهذا كما في المنهج اي صوت
لانه لا ارمع وب لند اقتصر عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله**
ساة اي من الصات او المعز **قوله** لفضا الصحابة الخ ومستند ذلك
توقيف بلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والافا لقياس الحجاب
القيمة لعدم المشابهة بين الساة والهام لكن لما كانت كل يالو البيوت
صار بينهما مشابها في الطبع وان لم يتساها في الصورة **قوله** أكبر منه
اي او اصغر منه كز زور بضم الزاي وبليل بضم البائي وضعوه
وجراد وقنه بضم الباء فالأكبر ليس بقيد افاده **قوله** كدجاج
بضم الدال ويستد يد الراخه جيم والقطا هو نوع من الحمام يكثر
التفريد قال الشاعر اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلى الى من قد هويت اطيء **قوله** الا انه اي الدراج الطوق منه
اي القطا اي اقل منه في الجنة **قوله** اذا لا مثل له اي ولا ينقل فتخرج

الحمام

هذا هو النوع الثاني
من الطيور التي لا تنقل

الحمام **قوله** ما لا ينقل فيه اي وله مثل فان لم يكن له مثل كجراد وعصافير
حكم بقيمته عدلات **قوله** عدلات اي ولو ظاهرا او بالا استبر
سنة فيما يظهر او كانا قاتليه خطأ او لا صطرا لا تقدير او قوله
فقيمتها اي بهذا الباب وجوبا وما في الجموع من استصحاب الفقه
محمول على زيادته ومقتضى قول الجموع ان ذلك حكم فلا يجوز
يقول من لا يجوز حكمه اشراط ذكر زنها وخرينها وهو كذلك
ولو حكم عدلات بالمثل واخرات بالقيمة او بمثل قدم من حكم بالمثل
في الاولى لان معها زياده علم بمعرفة دقيق الشبه وخير في الثانية
كانا اختلاف المفتين اه م **قوله** فطنان اي ذو حلق ومعرفة
بالمماثلة والتقويم **باب** **ري الجار** اي بيان وقته
وكيفيته وعدده وما يتبع ذلك ولما كانت الجف تطلق على الوضع
الذي يرمي اليه وعلى الحصى مجازا من سلا من تسمية الحال باسم
المحل وكان المراد هو الثاني لانه الذي يصف بالرمي فيها بقوله
اي الحصى دفعا ليقوم ان المراد حقيقة الجف التي هي مجتمع الحصا
وهو الوضع المخصوص المعدر بثلاثة اذرع من سائر الجهات الاجرة
العقبه فانه ليس لها الجهة واحدة وهي جهة عرفه فاذا رمى من
غيرها لم يصح كما مر **قوله** الى الجرات متعلق برمي وهو يقع في الجم والليم
جمع جرة يسكنونها قال في الخلاصة والسالم العين الثلاث اسماء لل
اشياء عات فاه بما شكل كركعة وركعات وسجدة وسجدة و
يستقبل القبلة حال الرمي الاجرة العقبه فانه يستقبلها وان استدر
القبلة رمى حمة العقبه وكذا بقية اعمال يوم النحر من الطواف والسعي
والحلق يدخل بنصف ليلة النحر ما عدا النحر للهدى تقر يا فان
وقته وقت الاضحية وانما نص على الرمي لان الكلام فيه **قوله** والى اي
بان لم يقف وقوله فلا يد من تقديم الوقوف اي على الرمي فلو فاته
الوقوف فانه الرمي او فعل منه شيئا قبله ولو بعد نصف الليل وجبت

٢٢

اعادته بعده **قوله** بعد طلوع الشمس اي شمس يوم النحر **قوله** الى
غروب شمس اي شمس يوم النحر لما رواه البخاري ان رجلا قال للنبي
صلى الله عليه وسلم اي ربيت بعد ما امسيت قال لا اخرج والمسا
بعد الزوال فيكون لرميه ثلاثة اوقات وقت فضيله الى الزوال
وقت اختيار الى الغروب ووقت جواز الى اخر ايام التشريق
ويدخل وقت الجواز واختيار ينصف الليل ووقت الفضيله
بطلوع الشمس ولا يصير تاخر وقت الفضيله عن وقت الاختيار
فبعد طلوعها تسترك الثلاثة فاذا زالت انتهى وقت الفضيله
وامتدت وقت الاختيار والجواز الى الغروب فاذا غربت انتهى
وقت الاختيار واستد وقت الجواز الى اخر ايام التشريق اه قرره
شيخنا عطيه **قوله** خلافا لما صححه الاصل المعتمد ما هنا وما كان
ان المراد بالجواز في كلام الاصل الاختيار لانه جزأ منه فلا مخالفة
قوله بالزوال فلورمي قبله لم يصح **قوله** وليس الرمي الخ فله اوقات
ثلاثة ايضا وقت فضيله بعد دخول وقت الظهر وينتهي بالصلاة
وميند بعده وقت الاختيار الى الغروب ووقت الجواز الى اخر ايام
التشريق فتسترك الثلاثة في اول الوقت **قوله** قبل صلاة الظهر ويكون
هذه الثلاثة من جملة المستثنات من تجبيل الصلاة لاول وقتها وقد
نظم بعضهم في قوله: يوحى الظهر لم عندنا اعني اذا استند رمي
واخر الغروب للمدلفه: بجعلها لنفسه من عرفه وان يكن مسافرا الى الاولى
اخرها الجمع وهو اولي: واخر الذي يدفعه الخ: ولطعام قبل فعلها حدث
ان يكن تانفان الى علم قبل خروج الوقت بايا فهم او ستره بين جماعة ترى
اوقدية على القيام اخر: بحيث كل الفرض في الوقت: وذات تقطع ترجيه انقطع
في اخر الوقت ويوم الغيم: الى اليقين مثل ما في الصوم: وفي اشتغاله بحسب عرف
ينقله ورفق صابلي: عن نفسه وماله وميت: خيفة ان يفارق له ذك
قوله كان اذا اي بالنسبة لما دخل وقته فلا ينافي ما قرر من

ان وطيفة اليوم لا يصح تقديمها على زوال شمس فحيلة ايام الرمي
كوقت واحد بالنسبة للتاخير لا التقديم **قوله** يتدارك سابقا على
وطيفة الوقت الخ المراد بكونه سابقا على ذلك انه يقع عن المزدرك
وان قصده عن الحاضر فاذا ترك رمي اليوم الاول ثم رمي في الثاني
بعد الزوال وقع ما رواه عن الاول وان قصده جعله عن الحاضر وكذا
لو ترك رمي الثاني ثم رمي في الثالث اما لورمي قبل الزوال او لئلا
فلا يقال انه سابق على وطيفة الوقت لان وطيفته لم تات ولا يصح
رمي يوم وعليه رمية ما قبله ولا رمي مرة وعليه رمية ما قبلها بغير
انه يقع عن الماضي ولو نوى غيره وبلغ غير الماضي رعاية للترتيب
فلو كان المزدرك رمية من الجمرة الثالثة من يوم ثم رمي اليوم الذي
بعده حسب له منه رمية من الاخيرة التي جهتها ثم يعيد رمي ذلك
اليوم من اوله ولورمي في كل حرة اربع عشرة حصاة سباعن اسمه
وسباعن يومه لم يحزه لما ذكر من وجوب الترتيب وقد فات بتحمل سبعة
القضاوت وواجب في الزمان كوجوبه في المكان **قوله** وعدد الرمي
اي الذي يرمي به وقوله وفي كل يوم الخ فحيلة رمي ايام التشريق
ثلاث وستون **قوله** ويجب الخ بيات لكيفية الرمي وقوله ترتيبها
اي الجرات وكذا الرميات كما مر فلو استتاب جماعة فرموادفعه واحد
حسب واحد كالورمي حصانين بيده معا فانها يحسبان واحد بخلاف
عكسه كما مر وتقدم بفيه شرط الرمي ويستفاد من هذا الباب شرط
الزيد وهو تقديم الوقوف عليه **قوله** ثم حرة العقبة بالاسكان كما مر
قوله ويدعوا بعد سورة البقرة اي ان تؤخر خشوعه والافادى وقوف
كما هو ظاهر نقله العناني عن ابن حجر **باب ميقات**
الشك جمع ميقات على وزن مفعال مأخوذة من الوقت وهو الزمان
ثم اطلق على المكان فجاز العلاقة المسماة به في ان كلا يقع فيه الاحرام
وحقيقة عرفه واصله موقات من الوقت وقعت الواو ساكنة بعد كسرة

قلت يا كبريتات وخرج بالمكائنه الربانيه وقد تقدمت وقوله من حج
وعمره اي فيقاتهما واحد من ليس بمكة اما من هو بها فيقات حجه
نفسه بمكة وسقات عمرته ادى الى الحل كما مر **قوله** واهل الشام هذا
بسبب الزمان الماضي اما الآن فيقاتهم ذو الحليفة لانهم يعمرون
على المدينة ذهابا وايابا والشام بالهمز والفقر ويجوز ترك الهمز
والفتح مع فتح الشين ظاهر واوله نابلس مدينة الرقة وحلب
ولعلها غير المشهورة واخره العريش فهو من الشام قاله ابن عباس
وقال غيره حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً جبل طبر
من نحو القبلة الى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد وهو مدرك
على المشهور يسمى بذلك لانه عن شمال الكعبة وقيل باسم من سكنه
وهو سام ابن نوح فتساموا به فقلبو السين المهملة معجمة **قوله** وهو
وهي المدينة المعروفة بذكر وتونك وحدها طولاً من بركة التي في
جنوب البحر الرومي الى ايله ومسافة ذلك قريب من اربعين يوماً
وعرضها من مدينة اسوان وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد
وما حاذها من مسافة النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قريب
من ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها وهو مصر من بغير من سام
ابن نوح اه وقد اختار الغني مصر وتبعه الذل وبنيلها عجب وتراها
ذهب وهي من غلب واختار الكرم الشام وتبعه السجاعة والفقر
وخص المغرب بالجل وسوء الخلق والحجاز بالقناعة والصبر والعراق
بالعلم والعقل اه وترى شيخنا عطية وعبد البر يباري على المنهج قاله
بعضهم شأنها عجيب وسرها غريب خلقها الكرم من رزقها من ثم يخرج
منها لم يبيع وقال بعض الحكماء بنيلها عجب وتراها ذهب ونساوها
لعب وصيبا لها طرب وامر اوها جلب وهي من غلب والداخل
فيها مفقود والخارج منها مولود وفي الحديث يساق اليها أقصى
الناس اعمالاً وروى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب

بني

لكعب

لكعب الاخبار ان اختبرني المازله كلها فقال له قد بلغنا ان الاشيا
كلها قد اجتمعت فقال السحار ريد اليه فقال حسن الخلق وانا معك
وقال الجفا ريد الحجاز فقال له الفقر وانا معك وقال الباس اي القوة
الريد الشام فقال له السيف وانا معك وقال العلم وانا ريد العراق
فقال له العقل وانا معك وقال الغنى ريد مصر فقال له المال وانا معك
فاختبر لنفسك ما شئت وروى من نوعا ان ابليس دخل العراف
فقصى حاجته منها ثم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ تلمسان
ثم دخل مصر فباض فيها ونزح وبسط عبقريه فيها وحكى ان عمر رضي الله
عنه ارسل الى عمر بن عبد العاص وهو خليفة مصر عن فتا عن مصر
واحوالها وما تستعمل عليه واوجز في العبارة فارسل اليه ، ، ،
ما مصر مصر ولكنها خنته ، فردوس من كان يبيع ، ، ،
فاولادها الولدان والخو ، ورضتها الفردوس والنهر كوش ، اه
باختصار **قوله** الحليفة واحرام الناس الا ان من راي قبيلها لانها
قد اتهمت عليهم لخرابها كما سياتي فلوظهرت جارتهم الاحرام عنها
لان رايها ليس سياتي **قوله** نجد اليمن الاضافه للتخصيص ويجد
في الاصل المكان المرتفع وحيث اطلق فالمراد به نجد الحجاز اه قاله
قوله ومن مسكنه الخ هذا تخصيص للمكان كانه قال محل اعتبار التوقيت
المذكورة ان لم يكن مسكنه بين مكة والميقات ومن مسكنه الخ **قوله** بين
مكة والميقات وهو خارج عن الحرم وكذا من فيه بالنسبة للاحرام
بالج اما بالعمه فيجب ان يخرج الى ادى الحل كما مر اه قال فيقاته
مسكنه محله ما لم يكن امامه ميقاتا اخر والا كاهل بدر والصفا فانهم
بعد الحليفة وقيل الحجة فيقاتهم الثاني وهو الحجة واما اهل
خليص واهل الوادي وخوهم فيقاتهم مسكنهم لانه ليس امامهم
ميقات اه افاده مر **قوله** وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي عام
حجة الوداع كما اجاب به الامام احمد بن حنبل حين سئل عن ذلك **قوله**

٢٣

رأى الشافعي أي على الشيخين في رواية أخرى قال في شئ المنهج ورر
الشافعي في الام عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دفع لاهل المدينة واهل الشام ومصر والمغرب المجعة اه **قوله** وقال
من أي الموافقة لهم أي النواحي المذكورات على حذف مضاف
أي لاهلهم والاهل ولعل في العدة عن قوله **قوله** لهم وان ورد
في بعض الروايات ان قوله لهم اساده الى ان العبرة بتلك النواحي
وانه كان الحاء منها ليس من اهلها بخلاف ما لو عبر بهم العائد
على لاهل فانه يتوهم ابتداء انه خاص بمن استوطنهم كما هو مقتضى
صيغة لاهل **قوله** ولمن أي أي من أولئك اهلهم أي الموافقة
من غير اهلهم أي النواحي وقوله من أراد يرجع لكل من اهلهم
ولمن أي عليهم والمعنى من لاهل تلك النواحي ممن اراد الخ ولمن
أي عليهم من غير اهلهم ممن اراد الخ وقوله الخ والجمع أي معا
او منفردين **قوله** دون ذلك أي المالكين من الموافقة أي بعد هذا
ساكننا او مقيما **قوله** فمن حيث انشأ أي المكان الذي اراد انشا الشك
منه **قوله** حتى اهل مكة من عام الحديث واهل مبتدأ من مكة خير
أي يخرجون منها بالجمع او مطلقا بخلاف الجمع فانهم يخرجون الى أي
الكل كما مر والافضل ان يصلوا سنة الاحرام ثم يأتوا ابواب دورهم يخرجون
منها ثم يأتوا المسجد لطواف الوداع ثم يخرجون الى عرفه ولا تسلك
صلواتهم بالمسجد بالاحرام من ابواب دورهم لان الاحرام غير مستحب
عقب الصلاة بل عند ارادة الخروج الى عرفه **قوله** فهو ثابت بالنص
وهو الراجح ولا ينافيه تفضيل غيره عليه كما يأتي نظرا للاحتياط اه
قال **قوله** في شرح المسند كتاب الشافعي رضي الله تعالى عنه يذكر
فيه الاحاديث المسندة أي التي اتصل اسنادها بالسيد صلى الله عليه
وسلم وقوله وحمله في المجموع الخ معتمد **قوله** للاحتياط أي لانه انهم
عليهم فيكون قبله من جهة بلادهم قبل وفي احرامهم قبل سلامة

من السباسب وقع فيه لانهما قرية خربت وحول بناوها الى جهة مكة
قال في المجموع ثم قال قالوا ويجب على من أتى من جهة العراق ان يتوجه
ويطلب انوار القرية المنيقة ويحرم حين ينتهي اليها قال الشافعي
ومن علامتها المقابر القديمة فاذا انتهى اليها احرم راه خضرا وانما
تبرأ منه لان حديثه ضعيف فالعمدة ان الاحرام من ذلك افضل لا واجب
قوله وذو الحليفة تصغير حلقه بالتحريك كقصبة او يفتح الجامع كسر
اللام او سكونها وهي النبات المعروف سمي المكان بذلك لنباته وهو
المعروف الآن ببيار على لزعم العامة زعم باطل انه قاتل الجن بها
وهو بعد الموافقة ولعل الحكمة في جعله ميقات المدينة انها اقرب
البلاد الى مكة فكان ميقاتها بعد الموافقة لئلا هم بعض مسافة
في الاحرام منه **قوله** والحكمة سميت بذلك لان السيل اجففها أي اخربها
كما يأتي وهو قريب من رابع بيت بدر وخليص وقيل نفس رابع **قوله**
مهيعة بوزن مترية ومهيعة بوزن معيشة اه شرح الروض **قوله**
قيل على نحو ثلاث مراحل وهي اربعة وعشرون فرسخا لان كل فسخا فرسخ
مرحلة وهذا من وقوله ما قاله الرافعي معتمد رجع بينهما رفقك
قوله المجموع ثلثانه اعلمه يسير البغاك النفيسة **قوله** على خسيان فرسخا
وهي ست مراحل وربع وقال مرست مراحل واعلمه الفنى الكسروكي
يقال في النظم التي **قوله** باسكان الراجح وهو جبل على مرحلتين من
مكة وغلط الجوهري في ان راده محرکه وان اليه ينسب اويس القرني
اذ هو ينسب الى قرب قبيلة من مراد اه **قوله** ويقال الملم وهو اصل
يلم قلبت الهزة يا ويقال ايضا بوزن مزيين مفتوحين افاده مر
قوله بالصرف أي مراعاة المكان وتركه مراعاة للبقعة وقد علب عليها
واعلم ان محل كون الشخص يحرم من احد المواقيت المذكورة اذ امر به
في طريقه فان لم يمر بميقات منها فان حاذى ميقاتا احرم من محاذاته
او ميقاتين احرم من محاذات اقربهما اليه بان حاذى احدهما بعد الاخر

على التقارب واستمر احدها وانقطع الآخر فالذي جازاه اولاً وانقطع
ابعد من ملكه واقرب اليه فان تساوى اليه فن انعهما الى ملكه وان
خاضق الاقرب اليها واليه تجر فان لم يجاز ميقانا اخر على رحلتين
من ملكه اذ لا ميقان اقل مسافة من هذا المقدار فاده في شئ المنهج بزيادة
ونظم بعضهم مسافة المواقيت في قوله قررت ليلم ذات عرف كلها
في العهد من رحلتان عن امر القرى وبذلك الخليفة بالمرحل عشرة
باب الهدى
باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف اليا في الاولى وتشد بها في الثانية
والاولى انصح والثانية هي الاصل وهو اسم مصدر لاهدى ومصدره
اهدى كابدله ابدل واخرج اخرج اسم المفعول وهو في الاصل
اسم لما يساق الى الحرم بقربا الى الله تعالى من نعم وعذرها من الاموال
نذرا كانت او تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم المجزية
في الاضحية ويطلق ايضا دم على الجرائنات ويستحب لمن قصد ملك
المشرفة ان يهدي اليها شيئا من النعم ففي الصحيحين انه صلى الله عليه
اهدى في حجة الوداع مائة بدنة ويستحب ان يقد البدنة والبقر
تغلي من البغال التي تليس في الاحرام ويتصدق بها بعد ذبحها ثم
يخرج وهي باركة صفحة مسامها اليمنى بخديه مستقبلا بها القبلة
ويطبخها بالدم لتعرف ولا تخرج الغنم لضعفها بل تقدر على العرب
وادائها بان تحرف ذلك ويعلق في رقبة الهدى ووقت ذبح الهدى
ان كان تطوعا او بنذر وقت اضحية فان كان بفعل حرام او ترك واجب
لم يختص بوقت ومكانه للمحصر كان حصرة او الحرم لغرض جميع الحرم لكن
الافضل للحاج ولو متعمداً ولم يعمد غير متمتع المرو لانها محل تحللها
قوله بفعل حرام اي بحسب الاصل وان لم يكن حراما حال الفعل لكونه صادرا
من ناس او جاهل او غوه على ما مر **قوله** مما يرجع لكل من فعل حرام كقتل
صيد وترك واجب كالرمي والاحرام من الميقات **قوله** يسلك به مسلك

واجب

واجب الشرح اي غالباً ومن غير الغالب قد لا يسلك به ذلك كما لو نذر عتقا
فانه يجزئه الكافر والمعيب مع من واجب الشرح في الكفارات ونحوها انما
هو المسلم السليم وكما لو نذر صوماً واطلق فانه يكفيه صوم يوم مع ان
الشرع لم يوجب ذلك في كفارة ولا غيرها ولو نذر صلاة واطلق وجب عليه
صلاة ركعتين لانه اقل ما يصدر به الواجب وقيل ركعة وعليه فلم يسلك به
مسلك واجب الشرح بل مسلك جائزه **قوله** فلا يجوز الخ بل يجب دجحه في
محله وتفرقة جميعا على اهله من ملكه او غيرها او ملكهم جلته ولو قبل سكنه
فما يقع الا ان من دجحه ورميه لا يجزي ولا يقع هدياً وقوله للمهدي وسلكه
من تلبسه نفقته ورفقته ولو فقرا فافلته وان كبرت كالحج المهرج
والاغنيا مطلقا وحمل عدم جواز الاكل منه اذا كانت صيغة النذر صحيحة
كقوله لله علي ان اهدي شاة للحرم اماما يقع الا ان من نذر شي لسيدى
احمد البدوي فيجوز لصاحبه الاكل منه لعدم صحة نذره نعم ان
نذر ذلك لجاور به او خدمته ووجدوا في ذلك المكات كان نذرا
صحيا يتمتع عليه الاكل منه ومثله نذر الشعة للوقود فان كافي المكات
من يتمتع بفنوها جائز والا فلا **قوله** فيجوز له ذلك بل يسير فباساعل
الاضحية وكذا قوله ويلزمه التصديق الخ وقوله بقدر ما ينطلق
عليه الاسم اي وهو اقل متولد **قوله** والافضل اي ان زاد تقسيمه فان
برده فالافضل ان يدفع جميعه للمفقر الا لما ياكلها للمبركه **قوله** ويهدي
للاغنيا وليس لهم بيعه بخلاف المساكين والفقر بين الصدقة والهدية
ان المقصد من الاولى ثواب الآخرة ومن الثانية التكرار لقوله تعالى الآية
تدل على اصل التقسيم واما خصوص التملك فلا دلالة لها عليه بل هو
ما حوز من دليل اخر وقوله منها اي من البدن المذكورة في قوله والبدن
جعلناها الخ وقوله السائل اي ولو غنيا وكذا المعتد **قوله** ويقال الراضية
الخ بسبب الاختلاف لانه قايما اسم فاعل اما ما حوز من قنع بكسر الميم
يعني رضى او بفتحها معني طبع فالاختلاف في معنى اسم الفاعل ناسي

من الاختلاف في معنى فعله يقال قنع بكسر النون من باب علم ورضي
وبفتحها سال ورنا ومعنى فيها ومضارعها وامرهما افتح النون فيهما
ومصدر الاول القناعه ومصدر الثاني القنوع وما استعمل فيه الفعل
بالمعنيين قوله المرحب اي كالعبد في الحصال ان قنع بالفتح اي سال
والعبد حراي كقول في الحصال ان قنع بالكسر فانقح ولا تقنع بفتح النون
فيهما كما مر راجع لكل من الحرو والعبد على اللق والنشر المرتب فما شئ يشي
سوى الطح ويشي بفتح الياء كما في قوله ان يزينك لنفسك وان
يشينك لهينه المعروض اي وان لم ينسالك **قوله** لكن من اقتصر معنى لام
التعليل اي لان من اقتصر الخ وقوله ذكر الفضل اي من الاقتصار
على الثلث **قوله** واما النسك جعلتها احد وعشرون دما طها ابن المروزي في قوله
اربعة دما حتى تحصر **او** لها المرتب المقدر **تمتع** فوت وحج قربا
وتركة رمي والمبيت بمعنى وتركة الميقا والمزلفة **او** لم يودع او كسنى اخلفه
ناذره بصوم ان دما نقده **ثلاثة** فيه وسع في البلد **والثاني** ترتيب وتعديل ورد
في محصر ووطي **ان** قد **ان** لم يجد قومه ثم اشترى به طعاما طعمه للفقرا
ثم لعججه لداك صوما **اغتربه** عن كل مديوما **الثالث** التخيير والتعديل في
صيد واشجار بلا تكلف **ان** شئت فاذا خرج او فاجر اسلم **عدلت** في قيمة ما تقدم
وخبر او قدر في الرابع **فاذبحه** او جدد بئلا اصح **للخفص** نصف او فقص لثنا
تحت ما اجتنبته اجتنانا في الخلق والقلم وليس **طبيب** وتقبل ووطي انش
او بين تخلي ذوي احرام **هذي** دماء الحج بالتمام **اعلم**
اعلم انه حيث اطلق في المناسك الدم سواء تعلق بترك ما هو
ام ارتكاب منهي ام بغيرها فالمراد انه كدم الاضحية في مناسكها وسلاستها
فتجزي البدنة عن سبعة دما وان اختلفت اسبابها كترك الاحرام
من الميقات وترك المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمعنى وترك الرمي
والتطيب وخلق شعر وقلم اظفار فان دجها عن دم واجب كالف
الواجب سبها فله اخراجه عنه واكل الباقي وسياقي في الفحمايا

انه

انه لا يجوز ان يشترك اشان في ساتين الا في جزا الصيد المثل فلا يشترط
كونه كالاضحية فيما ذكر بل يجب في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي
المعيب معيب كما مر بل لا يجزي البدنة عن ساة المثل لانهم راعوا في
جزا الصيد المماثلة اي في الجنس فلا يشكل باجز الكبير عن الصغير
وبذلك علم انه لا يجزي البعير عن البقرة وعكسه ولا سبع ساة عن
منهما ومثله ما وجب في الشجر الا ان الصيد يجب فيه المثل ولا يجزى
غيره ولو اعلى بخلاف الشجر فانه اذا اخرج عما وجب فيه ما فوقه اجزا
قوله منصوصا عليه في الكتاب وسياقي الكلام على ذلك **قوله** وهو
اربعة سيد كر كل واحد على اللق والنشر المرتب ويقم عليه دليل من الكتاب
وسياقي الكلام على ذلك **قوله** وخبر بالرفع عطف على دم ويصح الجر ويكون
اضافة دم اليه للبيان لان الجر هو الدم وكذا يقال فيما بعده **قوله** فان
عدم التمتع الخ فهو دم ترتيب اي لا ينتقل للصوم الى اذا عجز عن الدم
وتقدير اي مقدريه لا يريد ولا ينقص وهو الثلاثة والسبعة
قوله في الحج اي في ايامه ان احرم قبل يوم عرفه لم ينسها او
بعضها فيجب تقديمها او تقديم ما يمكن منه فان اخرها او ساء منها
في الاولى او ما يمكن منه في الثانية عصى ووقع فضا وان تاخر الطواف
وصدق عليه انه في الحج لانه تاخيره نادر فلا يكون مراد من الاية
ولا يجب عليه تقديم الاحرام لاجلها لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب
اما الواحر قبل يوم عرفه لم ينسها بان احرم يوم التاسع
صامها بعد التسريق ووقعت ادا وليس السفر عذرا في صومها
للنص عليها فيه بقوله ثلاثة في الحج فلا يرد ان رمضان اعظم حرمة
مع ان السفر عذرا فيه واول ايام الحج سادس ذي الحجة **قوله** اذا رجع
اي واستوطن مكة والوصية ان لا يرميه دماء متعدده كفاه تزريق
واحد بينهما فاذا الرمه دم تمتع ودم اساء فصام ستة متواليه في الحج
واربعة عشر متواليه اذا رجع اجزاه وكذا الوضوء الستة متواليه

بعد رجوعه ثم فرق بمدة السير والرجعة ايام تحريمه اربعة عشر
متواليه وان اسرع في الوصول على خلاف العادة فصوم من يحرم وصوله
لوطنه وان اعرض عن استبطانه قبل صومها واراد استيطان
غيره ولو سارع في السجعة في مكة لقصد توطئها ثم عرض له هديه
فالظاهر جواز تمامها في السفر اه نقله الرحاني عن سم **قوله** خبر
صيام والجملة جواب الشرط في محل خبر **قوله** وسبعة اذا اجتمعتم
تلك عشرة كاملة اي في الثواب او في وقوعها بدلا من الهدى وهذا
يقال له فذلك الحساب اي اجماله ونتيجته من قول الحساب
اذا جمعوها من قوة وذلك يكون كذا او فائدة الاختيار بين ذلك دنع توهم
كون الواو في وسبعة بمعنى او المفيدة للاباحة كقولك جالس
الحسن وابن سيرين وان يعلم العدد اجمالا كما علم تفصيلا فان
اكثر العرب لا يحسنون حسابا وافادة ان المراد بالسجعة العدد دون
الكثرة فانه يطلق عليها وكامله صفة مؤكدة **قوله** والعبادة بالعدم
اي عدم الدم في محل الذبح وهو الحرم لان دم الحبر ان يختص به
كما مر **قوله** ولا يؤثر فيه اي الدم اي في وجوبه ولا بد ان يكون فاضلا
عن كفاية العمر الغالب **قوله** الغائب اي ولو في دور مسافة القصر
عن محل الذبح المعتبر كما تقدم على المعتمد اه قل **قوله** ولا يجب عليه
ما مر عدم حسبي وهذا عدم شرعي **قوله** فلو فاتته الحج اي بان لم
يدرك صومها او ادركه ولم يفعلها وتعبيره بفاتته يقتضي انها
تكون قضا اذا فعلها بعد ذلك وان لم يأت بها حتى هابان احرم في
رسمها لا يسعها وليس كذلك لما مر من انها اذا فاتته قل من كل ما
فلو فاتته اي المتمتع ومثله غيره فما مر في النوع الاول من كلامه
ابن المقري **قوله** في القضا اي قضا الثلاثة بان تمكن من صومها
قبل يوم عرفه فلم يصمها فان لم يتمكن من ذلك فهي ادا كما مر اما
السجعة فلا يصور فيها قضا لان وقتها العمر نعم لو مات

قبل فعلها

قبل فعلها خرج وقتها وتصور فيها القضا فاذا اراد الوفي فعلها عنه
نذب في حقه التتابع ويندب تتابع الثلاثة والسجعة كما مر **قوله**
وهو اربعة ايام اي مطلقا وهو يوم العيد وايام التشريق لانه يمتنع
صومها وقوله ومدة امكان السراحي ان يرجع الى اهله او اقام بمكان
اخر غير مكة فان اقام بها فرق بأربعة ايام فقط ان استوطن فان لم
يستوطن فرق بها ومدة امكان السير وتقدم ذلك **قوله** على العادة
فيحسب من ذلك مدة الاقامة بكل بعد اعمال الحج بقضا حوايجهم وكذا
غيرها في الطريق والضرورة المعروفة ولا يهلك الاسراع فلو اسرع
ووصل وطنه قبل العادة جاز له الصوم **قوله** وجزا الصيد هو
دم تحريمه بين ثلاثة او اثنين وتقبل **قوله** بان لم يدعه ان لم يكن
الصيد حاملا فان كان حاملا لم يدعه ببله بل يضمه بحامل مثله
وتقوم ذلك المثل فان ذبح لم يجز **قوله** ويتصدق به اي بلمه وجلبه
وسائر اجزائه حتى الصوف كما علم من انه لا يجوز له اكل شيء من الهدى
الواجب **قوله** على مساكين الحرم اي بان يفرقه عليهم او على من جملته
بعد ذبحه فان لم يدعه لم يجز كما مر **قوله** وتقويه اي المثل لا الصيد
خلاف المالك ويعتبر في التقويم عدلات عارفات وان كان احدهما
قاتله حيث لم يفسق بان كان قتله خطا **قوله** بدراهم ليس يقيد
فكان الاولى ان يقول بغالب نقد البلد **قوله** مثلا راجع لقوله يشترى
اي او يخرجها مما عنده او يقترضه او يتهبه **قوله** على مساكين الحرم
اي الموجودين فيه حالة الاعطال لكن المستوطنين اول ما يأتون غيرهم
احوج ولا يجب استيعابهم وان اخصروا وقد يفرق بين ما هنا والزكاة
بان المقصد هنا حرمة البلد ونحوه الخلة ولا يجوز دفع الواجب
لاقل من ثلاثة منهم لانها اقل الجمع فان دفعه لاثنتين غرم لثالث
اقل بمول **نص** ان كان مفقود احوال الاعطال يضم له شيئا
اذا وجد بعد وتقدم انه لا يجب التسوية بينهم لكن يحل اذا كانت

الامداد اكثر من ثلاثة فان كانت ثلاثة فقط لم يجز ان يدفع لواحد
اقل من مد ولا حرك اكثر منه وانظر لو كانت القيمة مد او اقل هل يجب
دفع ذلك لثلاثة او يجوز دفعه لواحد الظاهر الثاني قوله شيخنا
عطيه ووجدته في حاشية الشيخ خضر ايضا **قوله** وان يصوم اى
حيث شاؤ وهو صوم التعديل اى بده التعديل اى التقويم اى الشئ
المقوم وقوله تقويمه اى الصيد وقوله في الشفقت اى ماله مثل وما
لامثل له **قوله** يحمل المتلاف فاذا اتلف صيد اعير مثله كجراد وجاج
حبشي حال احرامه بمصر وحبث نيمته بها **قوله** ملكه اى كل الحرم فلو
اختلفت القيمة في مواضع من الحرم تخير كما استغربه ابن حجر لانه كلا
من تلك المواضع محل الذبح **قوله** وحيث اعتبر قيمة محل المتلاف
كما اعتبر القيمة فيه بخلاف ما لو كانت المعتبر قيمة ملكه فانه لا يتوهم
ح كوت الطعام يعتبر سعر غيرها فلذا لم يقيده بذلك فيه **قوله** سعره
ملكه المراد بها جميع الحرم **قوله** وخير اى في قوله تخير وتقدير **قوله**
لحمها اللحم ليس بقيد بل مثله الجلد ونحو الصوف **قوله** مدان ولا يجوز
نقصه عنها ولا الزيادة عليها ويضمن له ما نقص ولغيره ما نقص
من حصته ايضا وليس في الكفاية زيادة على مد الا في هذه اه افاده
قال **قوله** لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او هذه الابه مجمله اذ لم
يبين فيها قدر الصيام والصدقة اى الاطعام والنسك فبينت السنة
ذلك والمراد بالنسك الدم وهو شاه **قوله** ودم الاحصار هو دم ترتيب
وتعديل **قوله** فان احصرتم اى واردمتم التحلل فما استيسر من الهدى
اى تيسر من الهدى كما مر **قوله** فان عدمها اى وقت الاخراج **قوله**
كلم التمتع اى في الترتيب والافدم التمتع دم ترتيب وتعديل وهذا
دم ترتيب وتعديل كما مر وايضا دم التمتع لا اطعام فيه وهذا فيه
اطعام **قوله** في الكتاب اى وان كان مفصوفا عليه في السنة **قوله**
والمبيت بمزدلفه ومضى اى حيث تركها بلا عذر وقوله والرى اى

289
ولو بعدد لانه لا يسقط بذلك كما مر **قوله** وهو خمسة ايضا فالجمله
عشر ينضم للماربعه المذكورة في النوع المنصوص عليه والقسم الثالث
من ذلك الاربعه وهو فدية دفع الاذى شامل لبقية افراد الدماء المذكورة
في النوع الرابع من نظم ابن المقري واليس بشهوة راند على ما فيه
فذكر المقت عشرين فردا ما ذكرت فيه واسقط واحدا وهو فدية
خلاف المسمى المتدور وزاد عليه واحدا **قوله** في نزع اى ولو مباننا
حيث وجب بالوصى به الفصل بان كان يطلق عليه اسم فرج **قوله**
او غيره وهو الدبر وفرج البهيمة ولا شك ان هذا داخل في الفرغ لانه
من المتفرج وهو الانفتاح فلو قال بعد الفرغ من قبل او دبر لمكان اولى
الوان يقال مراده بالفرج الفصل من ادمية او غيرها وبغيره الدبر كذلك
قوله وان اقتصر الاصل على الثاني وهو الوصى في غير الفرغ **قوله** والممس
بشهوة اى وان لم يترك بخلاف الاسماء فانه لا بد فيه من الانزال والقبلة
اى بشهوة وان لم ينزل ايضا ففي كلامه الخذف من الثاني لدلاله
الاول عليه وان قوله بشهوة ترجع له ايضا كما هو طريقة السنن المتوسطة
لما قبله وما بعده ويستلزام ان تكون القبلة بلا عائل كما مر عن ربي
خلاف ما ذكره بعضهم هنا **قوله** اربعة انواع اى باعتبار حكمها **قوله**
ترتيب الخ اى ترتيب منع انتقاله الى خصله مع قدرته على ما قبلها
والتحريم جواز ذلك والتقدير ما لا نقص فيه ولا زيادة والتعديل
التقويم والترتيب والتحريم لا يجتمعان وكذا التقدير والتعديل اه
ول **قوله** من الخمسة المذكورة او لا وهي ترك الاحرام من الميقات وما
بعده وزاد عليها مسمى اخلفه ناذره بركوبه فجعلتها تسعة وهي المذكورة
في النوع الرابع من نظم ابن المقري **قوله** دم الوصى المفسد وفيه بدنة
وقوله ودم الاحصار وفيه شاه فان عجز عنهما قوم ما عدا لان عاقبات
واشترى بقرتها طعاما وتصدق به على مساكين الحرم في الاول
وكذا في الثاني ان احصر فيه او بعثه اليه ولا فلى اهل محل حصه فاعجز

صام عن كل مديوم **قوله** غير المفسد أي بان كان بين التحليلين أو بعد
 الجماع الأول المفسد **قوله** ومقدمات الجماع كالمباشرة بشهوة ومنها
 الفصل بلا حائل وإن لم يترك كما مر ويتكرر الدم بتكرار تلك المقدمات
 وكذا ما قبلها من اللبس والتطيب **قوله** والاستمنا أي إن ارتج
 كما مر سواء كان بيده أو بغيرها من نفسه بجائل أو لا فجاء هذه الرمانية
 وترديد بالتكرار فيلزمه في كل منها أو تصدق بثلاثة أصح على ستة
 مساكين أو صيام ثلاثة أيام وقوله وهو دم الصيد والشيء مما دما من
 يلزمه في كل ذبح لما يدح أو تنقوعه والشرايطيته طعاما إلى ما مر فجلتها
 أحد وعشرون دما بزيادة واحد ونقص واحد على ابن المقرئ كما مر
باب إفساد النكاح مع حج وعمرة وعبر بالافساد دون
 الفساد لا اعتبار العهد فيه ولا اختيار والعلم بالتحريم والافساد يشعر
 بذلك دون الفساد وهو كبره كما مر فلا من غير مكلف **قوله** قبل العقل الأول
 هو قيد بالنسبة للحج للعمرة وإن كان النكاح شاملا لهما إذ ليس لهما
 العقل واحد كما مر **قوله** الواطئ وكذا الموطوء إذا فرق في افساد
 النكاح والآن بين الفاعل والمفعول المكلف وأما قيد بذلك لأجل الفقه
 بعد لأنها لا تكرر الموطوء **قوله** تنجيد الخرج النامي وقوله عالما بالتحريم
 خرج الجاهل المصدور لا كموار الآت فانهم لا يعدلون **قوله** ولا افساد
 بوطئ المشكل غيره أي فقط ولو مشكلا آخر فلا يفسد نكاح واحد
 منهما وكذا الوطئ كل من المشكلين الآخر في قبله إذا لا يجب الغسل
 على واحد منهما لاحتمال كون كل أنى أو ذكر والقاعدة أن كل وطئ واجب
 الفصل افساد النكاح وقوله ولا بوطئ غيره لم في قبله أي فقط فأن
 وجد امعا كان أو في غيره أو في غيره فيه فسد نكاحه حيث كان
 الغير واضحا لما مر ولا يلزمه الفدية لاحتمال انوثته وخرج بقوله في
 قبله ما لو وطئه غيره في ذنبه فأن كان واضحا فسد نكاحها أو خفي
 لم يفسد نكاح واحد منهما لاحتمال انوثتها **قوله** وفيه بدنة أي على

الواطئ فقط كما مر وإن أوهم كلامه خلافه ويجب فيه أيضا المصطفى
 في فاسده بان يقف بعرفه ويأتي ببقية الأعمال وإن كانت فاسده
 فلا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات لأنه شديد التعليق
 والذرومر **قوله** ذكر أو أنى أشار بذلك إلى أن الثاني البدنة للوحدة
 لا للتأنيث وهو منصوب إما خبر النكاح المحذوفه مع اسمها أي سوا
 كانت البدنة ذكر أو أنى وإما على الحال من بدنة على القليل من تحينه
 من النكاح كما في مرتب بماء فعدت رجل وصلى وراه رجال قبا والبدنة
 في اللغة يطلق على الواحد من الأبل والبقر والمراد هنا الثاني خاصة
قوله بدراهم لوعبر ببالغ نقد البهائم كالأولى كما مر وقوله واشترى أي
 مثلا كما مر أيضا **قوله** طعام عن كل مديوم فإن أنكر مدصام عنه يوما
 كما مره قال **قوله** لزمه شاة وتعدد بتعدد الوطئ ولا تندرج في بدنة
 الجماع بخلاف شاة المقدمات فإنها تندرج فيها وإن تراخي الجماع عن
 مقدماته **قوله** ولا يجب البدنة الحج ولا يجب البقرة إلا في هذا وقت
 الوحش وحماره وفي الشجرة الكبيرة عرفان شجر الحر وفي الصغيرة
 أن قاربت سبع الكبيرة شاة إذا صغرت جد فيها القيمة فإن جاوزت
 سبع الكبيرة ولم تنته إلى حد الكبير وجب شاة أعظم من الواجبة في
 سبع الكبيرة أه أفادة مرر ولوزمه شاة فذبح بدنه أو بقره وتصرف
 بسبعها حاروله أن يتصرف في الباقي تصرف الملاك **قوله** وفي قتل
 النعام وكذا في قطع الشجرة المذكورة فإنها تكفي عن البقرة وإنما لم
 يشحوا بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزا الصيد لم أعانهم المثل بخلافه
 هنا أه قاله مرر **قوله** سن الأصحية بان يكون لها جنس سنيك وطعنت
 في السادسة وكذا اعتبر من الأصحية في سائر ذماء الحج الأجزاء الصيد
 كما مر **باب فوات الحج** أي بيان ما يفوت به وما يلزم فيه
 وسكت عن العمرة لما يأتي فيها **قوله** الإيفوات الوقوف بعرفة قال
 بعضهم أو الحرام وفيه نظر لأنه لم يوجد حج حتى يقال أنه فوات

قوله الوقوف بها اي يعرفه **قوله** تحلل اي وجوب التحلل لا يصح محرما
بالحج في غير اشهره فيجرم عليه استدائه الاحرام الى قابل فلو استدائه
حتى حج به من قابل لم يجزه وقول الجلاله المحلى تحلل جواز امراده به
الجواز بعد المنح فيصدق بالواجب والمراد بالتحلل التحلل الثاني اما
الاول فيحصل بواحد من الطواف والحلق مع السعي انه لم يكن سعي ومع
النسك اي الذبح لانه لما فاتته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كن
رعي وقوله بجعل عمره الحج ولا يحتاج العمر الى نية لانها ليست عمر مستقلة
من كل وجه ولما اجاز فيها تقديم الحلق على الطواف اما التحلل فلا بد فيه
من نية اه افاده مرر بزيادة **قوله** ان كان سعي اي بعد طواف القدوم
قوله ولا يجزي ذلك عن عمره الاسلام اي لان احرامه انفق بنسك
فلا ينصرف الاخر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت بمكة وان بقي وقتها
اه مرر **قوله** وعليه القضا اي قولا للحج الذي فاته بفوات الوقوف
تطوعا كانت فرضا وانما يجب القضا في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ
عنه بان احصر فذلك طريقا اخر اطول او اصعب من الاول او صابر
لاحرام متوقفا روال الحصر وفاته وتحلل بجعل عمره فلا تضاعف عليه
لانه بذل ما في وسعه من احصر من جميع الطرق اما لو كان الطريق
الثاني مساويا للاول من كل وجه او اقرب منه فانه يجب القضا لانه
فوات محض كما مر ولا فرق في الحصر بين كونه عاما او خاصا كان كان
بسبب مرض او زوجه او نحو ذلك افاده في نه النجس ولو عذر هنا بالاعادة
كما عبر به في منتهجه كان اولى لان الحج وقع في وقته كالصلاة اذ افسد
واعيدت في وقتها فانها تسمى معاده لا مقضية الا ان يقال مراده
بالقضا المعنى اللغوي وهو الاعادة كما اجاب به مرر عن المشاج العبر
بذلك **قوله** افنى بذلك حيث جاء هبار بن الاسود يوم النحر وهو
يخبر هديه فقال يا امير المؤمنين اخطانا العبد وكنا نظن ان هذا
اليوم يوم عرفه فقال له عمر اذهب الى مكة فظن بالبيت انت ومن معك

واسعوا بين الصفا والمروة والنحر واهد بان كان معكم ثم احلقوا او
قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع اه نه النجس فالاشارة في قوله بذلك
راجعه للمذكور من الثلاثة التحلل والقضا والدم ولم يذكره اي فصار
اجماعا سكويا **قوله** اذا احرم بالقضا اي بالفعل في عام القضا لا في عام
الفوات فلا يصح فيه الذبح وانما اشترط في وجوبه الاحرام بالفعل لانه
عبادة ذات سبب الفوات والاحرام بالقضا فلا يتحقق وجوبه الا بوجوب
وجوبه بتقديمه على الاحرام لما مر من انه عبادة ذات سبب فجاز تقديمه
على احدهما لكن بعد دخوله وقت احرامه بحج القضا وان لم يحرم بالفعل
على المعتمد ولا يشترط الاحرام بالقضا في سنة ذبحه على المعتمد ايضا
نعم ان وجب الصوم لعجزه عن الدم لم يجز تقديمه على الاحرام
لانه عبادة بدنية لا يصح تقديمها على احد سببها اه افاده في وقته
شخصا عطيه وبعضه في مرر فانقلبه الرجاء هنا غير صحيح **قوله** ولا
تفوت العمرة وتقدم انها تفوت اذا كانت مستدورة في وقت معين وفات
قوله مستقلة حال من العمر **قوله** فانها تتبع الحج في الفوات مع فواتها
ح انها لا تجزيه عن عمره الاسلام **قوله** كما يتبعه في الصحة والفساد
اي والميقات بالتبعيه في الصحة كان وفق القارن يعرفه ثم رعي يوم
النحر ثم طواف اللافاضة ثم سعى ثم وطى او رمى ثم حلق ثم وطى فيصح
حجه فيها الوقوع وطئه بعد التحلل الاول ويصح عمرته تبعا للحج ولو انفردت
فسدت لو طئه قبل تمام اركانها او بقي منها الحلق في المثال الاول والطواف
والسعى والتبعيه في الفساد كان طواف القارن المذكور وطواف القدوم
ثم سعى ثم وقف وحلق ثم وطى قبل التحلل الاول فيفسد حجه بالوطى وكذا
عمرته تبعا ولو انفردت لم يفسد لو وقع الوطى بعد تمام اعمالها ان قلنا
ان طوافها يندرج في طواف القدوم او بعد اعمالها لو انفردت فيجزي
على انه لا يندرج في طواف القدوم او بعد اللافاضة على الحج والتبعيه

في الميقات كما لو احرم بهما من جوف مكة فانه لولا الفوات لما كان ميقاته
جوف مكة بل يلزمه الخروج الى ادى الحل **قوله** منتقد اي معترض في
القرآن فقط لانها لا ينوت اذا كانت في ضمن قرآن وقد يقال كلام الاصل
بالنسبة لا اعمالها فانها لا تنوت لوجوب التخلل بها لاني وتوقعها عن
عمرة الاسلام فلا انتقاد عليه **باب مكروهات النكاح**
اي ما يكره من قول او فعل من حيث وقوعه فيه وان كان في نفسه
حراما فان الحداد مثلا حرام في نفسه مكروه من حيث وقوعه في
النكاح فلهذا نظير قوله في مكروهات الصوم وليس له سانه عن الكذب
والغيبة مع وجوب ذلك في نفسه وجب فلا حاجة لقول المحققين في
اخرها لكونه عد فيها سابق من المكروهات ما هو حرام لما علمت ان
حرمة من حيث ذاته لا تأتي كراهته من حيث وقوعه في النكاح وذكر من
المكروهات ثلثة عشر سبعة في المتن وستة تحت قوله وغيرها **قوله**
وان كانت مكروهاته اكثر يعني ان التعميم اولى وان كان للاصل ان يجيب
عن الاقتصار عليه بهذه النكحة وهي النظر للاكثر لان ذلك لا يمنع الاولوية
قوله اي لامراء هو مراد بالحداد ومعناها الخاصة والمساكنة والمنارة
وتحذرك وهما حرامان ترتب عليهما ابطال حق او نصرة باطل بل ورد
ان الحداد في القران كفر وحمله ابن حجر على ما اذا ترتب عليه تغيير لفظه
او اشياء معني جمع على خلافه وقد يجبان اي الحداد والمرامع هي الخاصة
والمنارة لا معنى للمساكنة على العلماء عند اشارة البدع وتوقف اظهار
الحق عليهما وبين في غير حالة الوجوب والحرمة التارك للمحقق والمبطل
لما ورد من ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت في رضى الجنة يفتح الراء والوجه
وبالعجم ما حولها من تركه وهو محقق بنى له بيت في وسطها ومن حسن
خلقه بنى له بيت في اعلاها **قوله** مع الخدم والرفاق حصم الكثرة مما الظاهر
للاقتضاد بل مسلمهم الجاهل وغيرهم والرفاق بضم الراء فتح الفاجع رقيق
قال في الخلاصة والمكرم تخيل فعلا اما رفقه بتكليف الراء فهو مفرد

اسم الجماعة وجمعه رفاق قال في الخلاصة فعل وفعله فعال لهما
والنظر قال قل وينبغي ان الفكر كالنظر وقوله لما قيل ليس بقيد
بل النظر لما لا يحل مكروه من حيث الحج وان حرم في نفسه كما **قوله**
لانه الهلاك اي لان لفظ الشوط يشعر بالهلاك وهذا هو المقيد بالكره
من حيث اللفظ لما فيه من التفاؤل كما كره تسمية ما يدح عن المولد
عقيقه لاشعاره بانه يعق والديه واما ما في المجموع نص وتعبير من
عباس لابن ابي الكراهه لانها لفظية فقط ومخالفة الامر المستحسن عرفا
لا يقتضي لوما من جهة الشرع يحل عنصب الصحابي وقوله ولان الكراهه
انما تثبت بنهي الشرع مسلم في الكراهه الشرعية وكلاهما في مجرد الكراهه
اللفظية وهي لا تتوقف على ذلك لان سبها مجرد الإيهام والتفاؤل وكذا
لا يثبت تارك اللفظ الموهوم بل يكون مجرد عرفا يثبت عليه **قوله** لكن
قال في المجموع تقدم في وقوله ولم يثبت اي نهي الشرع وتقدم جوابه
قوله لا يختص بالحج اي بالحرمة وكذا بالعمرة وكان الاولى ان يذكر ذلك
لما قدمه من ان التعبير به فيه قصور **قوله** اتيح اي اسدقها وقوله
كلين الحرير اي للرجل فان لبسه له في الصلاة اتيح منه ذرونها فالنظر
في ان كلاله حالتان وهو في احدهما اتيح منه في الاخرى فكما ان لبس
الحرير للرجل في الصلاة اسد حرمه من لبسه خارجها كذلك الحداد وما دعه
في الحج اسد حرمه منه خارجها فالكراهه في كلام المشع هي الحرمة وانما كانت
الحرمة اتيح لجماعتها للكراهه من حيث الحج ولا يخفى ما في عبارته من
الركاكة لان الكراهه بمعنى الحرمة لم يتقدم لها ذكر في كلامه والكراهه الحقيقية
ليست وصفا للحداد ونحوه خارج الحج بل وصفه خارج الحرمة فلوقال
فلا يخفى ان الحداد ونحوه وان كان حراما في ذاته لكنه في الحج مكروه
كلين الحرير في الصلاة يجامع ان كلاله حالتان لكان اولى **قوله** من المسجد
ال فيه للمجنس فيسهل التجرد الجرم وغيره ومحل الكراهه اذا لم تكن من اجزائه
او ملوكه له والاحرم الرمي بها مع الاجزاء كالوضوء بماء مقصوب فان شكك

في كونه من اجزائه فالوجه المحرم لان الاصل حرام **قوله** او من الجمرة
بالسكون اي يجمع الحصى وانما ذكره ذلك لانه لا يبقى فيه الا الحصى المردود
وما يقبل منه يرنح كما مر ولا لسد ما بين التخليل وقوله وان لم تكن
الحصاة ربي بها ض لاك العله المذكورة لا تنافي لايها ربي بها **قوله**
او من محل نجس سوا كانت الحصاة طاهرة ام متنجسه فيكره الربي بها
في الصورتين مع الاجزاء اما نجسة العين فلا يجزي الربي بها **قوله** قد ربي
بها اي وان لم تكن مأخوذة من الجمرة سوارى بها هوام غيره وهو اعم مما
قبله وقوله لا كراهه ض وقوله والترجيج اي ترجيح الكراهه حيث ذكره
في المتن مقتصر عليه وهو المعتمد **قوله** والراجح انه خلاف الاول الخ يمكن
حمل الكراهه الغير المستديرة فترجح خلاف الاول وحمل كون صوم ذلك
خلاف الاول اذا لم يكن فرضا الصوم الثلاثة ايام في الحج بن عجز عن الدم
قوله بقوله لا على السوال اي اعتماد عليه وكان اهل البيت يفعلون
ذلك فانزل فيهم قوله تعالى وتزودوا اي ما يملأكم بقصودكم فان خير
الزاد التقوى اي ما يبقى به سवाल الناس **قوله** باظهاره اي بل يحكه
ببساط انامله او بغير ذلك **قوله** وان يمشط بضم السين من باب
نصر ويكره ايضا ان يلقى راسه فان فلاها وقتل قلبه تصدق ولو بقلبه
نذيا كما مر **قوله** لئلا ينتف السعرات علم نتفه حرم المشط ومثله
الحكم بظفره او غيره اه قال **قوله** وان يكتحل اي لغیر عذرا لانه كرمه
فلا كراهه وقوله بما لا طيب فيه خرج ما فيه طيب فحرام كما مر وقوله كالائه
هو الكحل الاسود **قوله** وان ياكل الطائف اي الشخص الطائف رجلا كان
او امرأة فيكره لكل منهما الاكل كحال الخطبة الى الحاجة والشرب استدراكه
منه لانه اقل منه اعراضا عن الطواف وسافاة للادب وما يكره للطائف
ايضا ان يضع يده على فمه بلا حاجة كساوب فيس عنه او يشبك
اصابعه او يفرقها او يطوف وهو يدافعه الحديث او تناقلا اكل او شرب
او يلقى شعرا او ثوبا او يركب فالركوب للقادر ولو امرأة بلا عذر ولو على

اكتاف الرجال مكروه على قول والمعتمد انه خلاف الاول فان كان
عذر كرض واحتياج الى ظهوره يستعمل به فلا بأس به وان يصحك
او يبصق او يتخيم لما في ذلك من العيب وترك الادب المناهض للتخسوع
وكالصلاة في جميع ذلك فاذا احتاج للبصاف بصق في نحو ديله مما يلي
الارض لا عن يساره ولا عن يمينه وسائر مكروهات الصلاة تأتي
هنا كوضع اليد على الخنصره والمشي على رجل والنظر الى السماء **باب**
نذر الهدي وغيره هو اسم للتبوءات من خصوص النعم كما مر وقوله
وغيره اي ونذر غيره بان لم يكن حيوانا من غير النعم والمراد نذرا يتبع
هديا او غيره وان لم يتلفظ بالهدي او غيره كما ساق **قوله** الوعد غير
اوشر بخير كل منهما او معلق كما كرمك او ان جيتني اكرمك واهنتك
او ان خشتني اهنتك واستعمل الوعد في الشر تغليب والمشهوران الذي
يستعمل فيه هو اليمين وقال الشاعر وان اوعده او وعدته لمحملا ليعادى ويخبر بوعدي
وقد يقال ان هذا عند الاصطلاح اما عند التقيد كما هنا فيسعمل وعد
في الخير والشر دون تغليب **قوله** قربه المراد بها المذوب وفرض الكفاية
الذي لم يتعين لخرج الواجب العيني ولو بخيرا كاحد خصال الكفارة
والحرارة والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به صرا او فوت حوقلة المباح
ولا كفارة في نذره على المعتمد الا اذا كان نذرا لحاج بان اشتملت صيغته
على حب او منع او تحقيق خير كان لم اكلم ربي او ان كلمته او ان لم يكن الامر
كما قلت فله عليه ان اكل الخبز فيلزمه في ذلك كفارة وان لم يتعهد نذره
لعدم كون المذوب قربه وكذا ان لم يكن نذرا لحاج لكن اضيق لله تعالى
كقوله لله على ان اكل الخبز فاذا نوى بذلك اليمين لزمته كفارته من حيث
كونه يمين لا من حيث كونه نذرا لحاج اذ ليس منه على الصحيح واعلم
انه يستفاد من التفريق ان كان النذر الثلاثة لان المزمع لانه من
مكروه وهو الركن الاول اعني الناذر ويشترط فيه اسلام واختيار وطلاقة
نصفه فيما نذره ونصح من سكران لان كافر بخلاف اليمين منه فانها مشقة

ولامن مكره او محذور سنة او فلس في القرب المالية العينية
تصح من السفينة المجهل مطلقا ولا منه **صبي** ومجنون ولا بدله ايضا
من صبيغه وهي الركن الثاني ويستترط فيها جبرم ولفظ يشعر بالالتزام
ولو كتبه او اشار به اخرين فلا يصح النذر مع التردد ولا النية كسائر
العقود والقربة هي المنذور وهو الركن الثالث ويستترط فيه كونه
لم يتعين باصل الشئ على ما مر فلا بد في المنذور ان يكون قربة واما
النذر بنفسه فان كان نذرا بغير فقره ولذا لا يصح من الكافر كما مر
او نذرا لحاج فكرهه على المعتمد ونواب المنذور يزعم على ثواب المنذور
ببعض درجاته وهو من اقسام الخلق والطلاق فتاوى كثره تكرير ما لم
ينو التاكيد ولم يطل ومن العلوم ان القربة اعلم من العبادات لتوفيق
الثانية على نية بخلاف الاولى كتشيع جنازة ورد سلام والمعمد
في كفارة الميت انه ان عيت اعلاما صح او ادناها فلا **قوله** غير واجبه
عينا اما ان الذي يصح نذره هو المنذور وفرض الكفارية ان لم
يتعين كما مر **قوله** ولو فوات نذره لم يوجب اليها والضممايا وقوله
يوفون بالنذر اي في طاعة الله تعالى فهو اعم مما قبله كما يوضح من
تفسير الجلاله ومن ارد له ايضا قوله تعالى وما انفقتم من نفقة
او نذرتم من نذرات الله بعلله اي يجازيه عليه فوضع العلم
موضع الجزا اقامه للسبب مقام المسبب والجزا انما يكون على القرب
ولهذا اقرنه بالانفاق ويعدم ان محل كونه قربة في نذر التبرر
قوله من نذرات يطيع الله اي نذرا مطلقا او متجزا كما يفيد
الشئ فيما سياتي وقوله فليطعه اي يجب الوفاة حاله في المتجزر
او بعد حصول المعلق عليه في المعلق كما سياتي ايضا **قوله** ومن نذر
ان يعصى الله اي بتسمية المعصية نذرا من باب المساكلة وهي
ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا او تقديرافا لا **قوله**
اخواتنا قصدوا الصبوح بسجدة والى رسولهم الى خصوصها

قالوا

قالوا اقتح شيئا تجد لك طمحة ه قلت اطبخوا لي جبة وقبضا
وكذا ا قوله ومكروا ومكر الله اي جازاهم على مكرهم والثاني كقوله
تعالى صبغة الله ومن احسن من الله صبغة فذكر الايمان بلفظ
الصبغ لوقوعه في صبغة الخس الذي يعبر عنه بالصبغ وان لم
عنه النصاري بذلك وذلك انهم كانوا يعسبون اولادهم في ماء
اصفر يسمىونه المعجودية ويقولون ان الخس في ذلك يظهرهم
فادفعوا الواحد منهم بوليه ذلك قال الامام صار نصرا لينا حقوا برعون
ان ذلك الما هو الذي اغتسل به عيسى عليه السلام وليس كذلك
فقد عرفت ان **قوله** صبغة الله صبغة له لما كلفه لوقوعه في صبغة النصاري
تقدير ا بهذه القربة المالية التي هي سبب النزول من خس النصاري
اولادهم في الماء الاصفر وان لم تذكر صبغة النصاري لفظا ولذا لم يقع
من النصاري التعبير عنه بذلك والخطاب في الآية اما للنصاري
والمعنى قولوا امنوا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لاسل صبغتنا
وظهرنا به تطهيرا لاسل تطهيرا بما المعجودية واما المسلمين والمعنى
قولوا اصبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتنا ايها النصاري
والحاصل ان الصبغ ليس بمتكبر لا في كلام الله تعالى ولا في كلام
النصاري ولكن غشهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به
والايد نزلت في سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ متكررا وليس
من المساكلة قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك الاطلاق
النفس عليه بدوت مساكلة كما في قوله كتب ربكم على نفسه الرحمة
قوله وخبر مسلم اي به بعد الاول لعلته على ان نذر المعصية لا يصح
خلاف ما قبله فان قوله فلا يعصيه ليس فيه دلالة على عدم الصحة
وايضاً في هذا ان ياده وهي قوله ولا فيها لاسم الله ابن ادم اي من
الاعيان المملوكه لغيره حالة النذر بخلاف ما اذا نذر شيئا في ذمته
فانه يصح وان لم يكن مملوكا له ومن جملة نذرها لا يملكه ان يقول الله على

قوله

ان تصدق بمثل احد ذهابا ويؤخذ من هذا زيادة شرط في المنذور
وهو كونه ما يملك **قوله** نذر الحجاج وغضب اي يسمى بكل منهما كما في
شرح المنهج فيما مترادفات على معنى واحد والحجاج بفتح اللام لغة
التأدي في الخصومة ويسمى ايضا بيمين الحجاج والفلق ويمين الفلق
بفتح الفاء العجمية واللام اي الحبيب لانه الناذر اغلق على نفسه الباب
فلم يخلص الا ما حلق عليه وشرا ما يتعلق به حيث كان لم اكلم زيدا
فلله على كذا او منع كماله الله او تحقيق خبر كان لم يكن الامر كما قلت
فلله على كذا اسمى بذلك لوقوعه غالبا عند الحاجة والغضب فالمراد
ان شأنه ذلك وان لم يوجد تأدي فيما ذكر ولا عند الحاجة في النذر
بعد التعريف المذكور ولو قال ان كانته فعلي كفارة يمين او كفارة نذر
ولزمته الكفارة عند وجود الصفه او قال فعلي يمين فلعنوا او فعلي نذر
ويحذر يمين قربه وكفارة يمين فلو كان ذلك في نذر التبرر كان قال
ان شئني الله مريض فعلي نذرا وقال ابتد الله علي نذرا لزمه قربه
من القرب والتعبد اليه انتهى باختصار **قوله** فلله علي او فعلي على
ما سياتي **قوله** تبرر علي وزلت تفعل من البر وهو الاحسان لان
الناذر يطلب به مجرد بر الله تعالى واحسانه اليه حيث لم يوقعه في
مقابلة شئ قاله مرر والفرف بيمين الحجاج والتبرر ان الاول فيه تعليل
بمرغوب عنه والثاني بمرغوب فيه فقوله المرأه الاخران تبرر وجئت
فعلي ان ابريك من مهرمي وسائر حقوق تبرر ان ارادة السكر على
تزوجه اه والحاصل ان سبب النذر ان كان مرغوبا فيه ايا
محبوب بالنفس كسقا المريض كان نذرا تبررا او مرغوبا عنه اي مبنوقا
فينع نفسه او غيره منه او حث عليه او حقق خبره كان نذرا لحاج
ووجه البغض في الاخيرين منه وقوعها حال غضب غالبا كما مر
ولزوم الفرم على نقد عدم حصول ما التزمه وكون الامر كذلك
في نفس الامر والاول ان كان في مقابلة شئ فنذره مجازاه او لافتر

فقط

فقط **قوله** يجعله شاملا بان يقال اما ان يكون معلقا واما ان
يكون متجزا وقوله بقوله الباب معني في متعلق بسلك **قوله** هو ان
لما كان الضمير راجعا المطلق النذر وهو ثلاثة انواع لانواع فلا يصح
الحجاء راجع الشئ الى ان يستثنى نذر الحجاج بقوله بغير نذر
الحجاج فهو نوع ثالث غير ما ذكر ولفظ غير ما مر فوقع على حذف
اي التفسير به او منصوب على الحال **قوله** نذر مجازاه سمي بذلك
لوقوعه جزائي وفي مقابله الله قال **قوله** كان شئني الله مريض
لن ونشر مرتب ولو سلك بعد حصول الشفاء في الملزم ما هو عتق او صوم
او صدقة **قوله** لا يفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفارق
من نسي صلاة من الخمس يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه الا
بيقين بخلاف ما هنا فان اجتهد ولم يظهر له شئ واسبغ به ذلك
فالوجه وجوب الكل اذا لايتم له الخروج من واجبه يقينا لا بفعل الكل
وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه شمر بالحرف وبه يعلم رد ما نقله
المجتهبي هنا عن حضرم وما يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا
للنبي صلى الله عليه وسلم فالاقرب فيه الصحة لاشتهاره في النذر
في عرفهم ويصرف ذلك لمصالح الحجج الشريفه بخلاف قوله مع حصول
كبره له بكنه اذ انه لغوام يقترب به لفظ القرام او نذر ولا يصح لميت
الا غير الشيخ الغلاني حيث اراد به قربه كاسراج ينتفع به او اطر دعف
يحمل النذر له على ذلك اه قال الرحامي والظاهر ان سائر الانبياء كذلك حيث
عرفت مقابلهم وكان عند هامس ينتفع به ولا يقال كرم الصدقة
فرضا ونفلا وسنها الوقف لاننا نقول هو خاص بانتفاعهم شئ من ذلك
والمنتفع هنا حقيقة غيرهم وذكرهم للتبرر فقط **قوله** او فعلي كذا
او فكن الارم في او يلمني او فقد التزمته نفسي او التزمته لها او
اوحيته عليها ولا يشترط الاضافه لله تعالى على المعتمد ولو قال لله
على ان اعلم مولد النبي صلى الله عليه وسلم او ليلة الفقر لزمه ذلك

حيث اراد حقيقة النذر فيكره عليه وعلى من تكرر منه نفقته اكل شيء
منه اللهم الا ان يعين قدر المندور فيزيد عليه لاجل اكل او اكل
عياله متلا فان لم يرد حقيقة النذر بان اطلق بالظن ان مراده
بجرد الاطعام فلا يكره عليه الاكل منه **قوله** وهو بخلافه اي بخلاف
نذر المجاوزات وقوله اي بالاعلاق بشيء كله على صوم **قوله** خالا
متعلق يجب لكن وجوبا موسعا على المعتمد وهو في مقابلة قوله
عند حصوله المتعلق عليه فالوجوب في كل منهما موسع لكن ابتداءه في
الاول من حصول المتعلق عليه وفي الثاني من الحال ان لم يقيد بوقت
والا تعين فيه ويصح ان يكون متعلقا بمحدد **قوله** في كل حال
فليس من داخل الوجوب لانه موسع والمالك واحد **قوله** وبالاول
اي ويجب الوفاء بالاول عند اي بعد حصوله اي وجود المتعلق به
ويجوز تقديمه عليه في غير صوم والاولى المبادرة بالمندور
في كل من النوعين **قوله** في الخبر التجاري ذكره بعد القسمات اسارة
الى انه دليل لها كما مر وقوله ثم ان عيبت المندور اي في القسمات
قوله ولو سئبه اي التقييد لا النذر لما مر من انه لا يقع بغير لفظ
وان نواه وقوله تعيان اي ولو معيبا وكافرا وان لم يجز في الكفارة
والاضحية وقولهم ان النذر يسلك به مسلكه واجب الشرع ام لا
اغليج كما مر **قوله** وان لم يعينه بان اطلقه **قوله** فلا يجزي غير نعم
اي لان الهدى عند الاطلاق ينصرف للمجزي في الاضحية مسلوكا
بالنذر مسلك واجب الشرع غالبا قاله مروى من المعلوم انه لا يجزي
في الاضحية الا خصوص النعم وبعد ذلك والواجب منها الاقل كما
ذكره بقوله وواجبه شاة الخ ففوله لان مطلق النذر على مقدمه
على المقلول وهو قوله وواجبه الخ ولا يرد ان النعم ليس في كلام
الناذر حين يحمل اطلاقه على اقل ما وجب من جنسه لما مر من
ان الهدى عند الاطلاق لا يكون الا مما يجزي اضحية وهو لا يكون

الاخصيص

الا من خصوص النعم فاذا ذكر الهدى في كلامه فلكانه ذكر النعم فيحمل
على اقل ما وجب منه **قوله** من دجاج وعذرة بيات لغيرة وقوله على
اقل ما وجب من ذلك الجنس اي جنس ما ذكره وعن الصلاة ركعتا
وفي الصوم يوم وفي الاعتكاف لحظة وفي الحج مرة ولو نذر صلاة
في ليلة القدر لزمه ان يصليها في كل ليلة من ليالي العشر الاخير
من رمضان ليصادقها في احدى لياليه كن نسي صلاة من الجنس
وان لم يعرف عينها فان لم يصليها في كل ليلة لم يقضها الا في مثله **قوله**
اذا اخرجها اي اليدنة او البقرة اي نوى بها التطوع وجب
عليه التقدير بجزء من الباقي بناء كاصحية التطوع فان لم ينو ذلك
فمنه على ملكه يتصرف فيه بالبيع وغيره افاده قال **قوله** والباقي متطوع
به اخذ ابقاعه ان ما امكن بجزئه اذا اخرج كله يقع قدر الفرض
منه واجبا والباقي تطوعا كسج جميع الراس في الوضوء وما لا فلا
كالاعتكاف ولا يشكل ما هنا ببيقات الزكاة المخرج عن دون خمس
وعشرين فانه يقع كله واجبا لانه بدل عن الشاة لا اصل ولا كذلك
ما هنا قاله قال واجاب شيخنا عطية بان ما هنا يجب ذبحه فيمكن
فيه التجزئة بعد الذبح بخلاف بيع الزكاة فلا اشكال **قوله** في وقته
وهو وقت الاضحية **قوله** واركاب بترقيق الراي اركاب الغير نحو
اعارة لا اجارة فهذا من المواضع التي تفرق فيها سهمان اجرة
فركب المسافر فتلق ضمن الموجر قيمته والمسافر اجرة المثل ويقدر
منصرف الضحايا **قوله** للمحاجة ليس بقديم الا ان يقال ان الشاة المحاجة
الى هذه المذكورات **قوله** وشرب لبن وله اكل ولده على المعتمد وان
وجب ذبحه كما مر هذا ان لم تمت امه بغير ذبح والا فلا يجوز اكله لانه
صار هديا عوضا عنها فيجب التصديق بجميعه وكالولد في خوار اكله البيض
وايا الصوف فليس له التصرف فيه حادئا كان اولى على المعتمد لانه
يتسهل نقله للحرم ولا يحصل له تلف في حال نقله ولا كذلك اللبن فيها قرينة شيخنا

الاخصيص

عطية **قوله** بذلك اي وكذا بقية مما فيه تقصير **قوله** بادسه وان حصل
تلق بلا تقصير لم يضمنه اوبه صمته بقيته يشترى بها مثله او اجود
نفسه ان كان المندور معيناً عما في الدمه بطل يقيته وان لم يقصر
ولزمه ابداله اه قال **باب كيفية الاستطاعة للنسك**
الاضافة للبيان اي باب كيفية وصفه هي الاستطاعة وبما نهايتها
ما يحصل به اي الشروط التي يصير بها الشخص مستطيعاً **قوله** استطاعة
بنفسه الخ ولو استطاع مباشرة احد النسكين دون الآخر بحيث لو ادى
باحدهما عن مباشرة الآخر وجب عليه مباشرة الخ فما ينظر لانه
افضل واغظم واغم احيا وهذه الايجال احيا بالجمعة ولانه مستحق
على وجوبه بخلاف العمر **قوله** بان يستمسك وقوله بلا مشقة شديده
اي بان لم يكن هناك مشقة لكنها غير شديده بان تحتل عاده والمشدية
ما تخرج التيسر **قوله** ويعتبر وجود قاندي مع قدرته على اجرة اذالم
يخرج الا بها فاضله عن مونة عياله ذهابا وايابا وغيرهما باعتبار في الفطره
من دين وما يليق به من ملبس ومسكن وخادم وحياتها الزمانه
ومنتصبه وعن كتب الفقيه وسلاح الجند في الحاج اليها افاد في
شرح المنهج فما يعتبر في الفطره هو الدين وما بعده خلافا للمحسني
حيث يوزن تغايرهما ويعتبر في العاد ما يعتبر في المعدل الا في من كونه
غير فاسق ولا مشهور بخروج من اي خلاعه ولا شديد العداوه
للاعي فالمرور والوجه استراط ذلك اي العاد وان كان مكيا
وان احسن المشي بالفضا ولا ياتي ما مري الجمعه عن القاضي حسين
بعد المسافه عن مكان الجمعه غالباً ولو امكن مقطوع الثبوت على
الراحله لزمه مباشرة وجود معاليه اه **قوله** ذهابا وايابا اي في الذهاب
والاياب او من جهتهما مع امكان السراي بان يبقى من رمن الخ ما
يسع السير المعتاد الى مكة فان لم يبق ذلك لم يجب **قوله** من يحمل بفتح
الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يحمل في جانب

البحر للركوب فيه وهو معتبر في حق رجل اشتد ضره بالراحله فان
حقه مستند بركوبه ايضا اعتبار في حقه الكسبه وهي اعداد مرتفعه
من جوابات المحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد وهي السماء الاب
بالحمارة والسقه فان عجز عن الركوب فيها فحقه فان عجز فستر بحمله
الرجال وان محمله لان الغرض انه قادر وانها فاضله كما مر اما الانثى
والخنثى فيعتبر في حقهما المحمل وما يقدره فان لم يتضرر كسائر الاعرا
والمكراد والتركبان لانه استر واحوصا لهما ولا بد مع المحمل ايضا من تعديل
يجلس في السق الاخر لتقدر ركوب سق لا يعادله سقى وهذا القدره
على اجرة ان امتنع الا بها فان لم يحبه او لم يقدر على اجرة لم يلزمه
نفسك وان وجد مونة المحمل بقاها **نفسه** ان كانت العاده حاربه
في مثله بالمعادله بالانقال واستطاع ذلك بان لم يخش ميلا وراى
من يمسك المحمل له لو مال عند نزوله لخوفضا حاجة لزمه ولا بد ان
يكون التعديل المذكور عدا لالا فاسقا وان تليق بحالته بان لا يكون
مشهور بخروج من اي خلاعه وان لا يكون به خور من ولا جند ام
وان يوافق على الركوب بين المحملين اذ انزل لقضا حاجة **قوله** الا ان
يكون سفره قصيرا هذا استثناء من استراط وجود الدابة والمراد
بالقصير ما دون مسافة القصر من مكة وان كان بينه وبين عرفه
مسافة قصر ولا يستثنى المذكور في حق الرجل اما غيره فيشترط في
حقه الركوب مطلقا وجبرم بالقصير الطويل وهو سفر القصر فلا يجب
على القادر فيه النسك بل ليس كافي شرح المنهج **قوله** وهو قوي
على المشي اي وكان ذلك لا يقا به ولا فلا بد من الدابة ولو قويا واسعر
تغييره بالمشي انه لا يلزمه الجود والرخف وان اطافهما كما قاله مر
قوله اعم لشمله خوف فرد او ادمي لافيه ركوبه اه قل **قوله** بالراحله
هي الناقة التي تصلح لان ترحل بضم اوله وفتح ثاميه وتشد يد ثالثة
المحمل والمراد به هنا كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي

ولو نحو بعل وجار وان لم يلق به وبقر على ما صرحوا به متى حل ركوبه
اه افاده ري **قوله** علفها بفتح اللام ما يتعلق به **قوله** كل مرحلة قيد
في العلف اي فلا يشترط حمله معه لعظم حمل المونة وهذه طريقته
من درج عليها هنا وفي المنهج تبعا لاصوله والمعتمد اعتبار العادة
فيه كالماء واللام يجب على افاقي الحج اصلا فيشترط وجوده في المحال المعنا
حمله منها قال مروى بكون حمل الاول على هذا اي بان يقال كل مرحلة
ان جرت العادة بذلك مطلقا لكن بعد هذا الحمل هنا قوله بعد في
المحال المعناد حملها منه فان ظاهر ذلك ان الاول لا يدمنه مطلقا **قوله**
واوعيتها اي العلف والزاد والماء **قوله** حتى في المحال الحج حتى زايده
وكان الاول اسقاطها كما اسقطها في المنهج تبعا لاصوله لانه يصير المعنى
حينئذ وجود الزاد والماء في كل موضع حتى في المحال الحج وهذا يقتضي
ان بين العلف والماء والزاد فرقا ولم يقل به احد ولذا اقال قال في
عبارة حراره **قوله** حملها الاول حملها بضمير التنبيه كما في المنهج
اي الزاد والماء **قوله** حملها اي العلف وما بعده والبال للسمية وقوله
لكن تباعا عليه لتعظم بعد تقليله بالعلة الاولى اوعله له مع علته فيحمل
ان المعنى تعظم في حال حملها بكثرتها والمعنى عليه اسهل **قوله** وهو
يكتسب اي كسبا حلالا لا لبقائه وكان يتيسر له ذلك **قوله** في يوم
اي في اول يوم من ايام الحج لانيه كما في شهر **قوله** كفاية ايام الحج
وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشر وذلك سبعة
ايام نظرا لمطلق العدد او جبر الكسروسته تحديدا كما يدل عليه
اعتبار الزوالين المذكورين وهذا في حق من لم ينفر النفر الاول
اما هو فمضي في حقه ما بين زوال السابع وزوال الثاني عشر وذلك
سته نظرا لمطلق العدد او جبر الكسروسته تحديدا اما العموم
فالاعتبار فيها القدرة على مونة ما يسع اطفالها عاليا وهو نحو ثلثي
يوم قاله مروى وقال ري نحو نصف يوم مع مونة سفره ولا مخالفة

بينهما

بينهما لان كلامهما على سبيل التقريب **قوله** لم يعتبر وجود الزاد اي
بل يلزمه النسيك لقلة المسقة حينئذ بخلاف ما اذا اطلق سفره
او قصر وكان يكتسب في اليوم ما لا يفي بايام الحج لانه قد ينقطع
فهيما عن كسبه لغرض ويتقدم ان لا ينقطع فالجمع بين بعد
السفر والكسب يعظم فيه المسقة انه شرح المنهج ولو كان يقدر في
الحضر على ان يكتسب في يوم ما يكفي له وللمحج لم يلزمه الكسب مطلقا
طال السفر وقصر لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب ويترك بينه
وبين من يقدر على الكسب في السفر بان ذلك بعد مستطعا في
السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذه الاربعة مستطعا
الاربعة تحصيل الكسب لان الفرض انه لا يقدر على تحصيل الكسب
في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما راه افاده مروى بخلاف الحج فانه لا بد
له اه افاده مروى **قوله** وان بان الطريق اي بحسب ما يلق بالسفر
وان كان يتم المثل نعم يقتصر الزيادة اليسيرة بخلاف ماء
الطهارة لان لها بدلا وهو التيمم دون الامن في الحضر كما هو الشأن
قوله في النفس متعلق بيا من وفي معنى على **قوله** والمالك اي ولو
يسيرا **قوله** ينبغي كما جئنا بضمير تقييده بما لا بد منه المنفقة
والمون فلو اراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجله
لم يكن عدرا وهو ظاهر ان امن عليه او تركه في بلده افاده مروى **قوله**
وخوها كعضوه وعرضه واختصاصه وان يخرج مع المرأة اي زياده
على ما مر في الرجل ويعتبر في الامر المحمّل خروج من يامن به على نفسه
معه من قريب وخوفه كما جئنا بالذرع وهو ظاهر اه مروى ولا يتأتى هنا
ثلاث مردئقة لان الامر محرم عليه النظر والخلوة بمثله ولا كذلك المرأة
ولان المرأة تستحى حفرة مثلها ما لا يستحى الذكر حفرة مثله ومن ثم
لم يحز خلوة رجل بامردين او اكثر اه ذكره في الايعاب **قوله** كزوجها
اي ولو فاسقاه حمية ومروى تمتعه من الجوار بامراته ومثله المحرم

بباسب او غيره لان الوازع الطبيعي اقوى من الوازع الشرعي اه افاده
مر **قوله** وعندها اي النفقة وهي كذلك لانه لا يحمل له نظرها والحلوة بها
الاح والمسلوح مثله في ذلك والواجب استقامة مصاحبة من يخرج منها
حيث يمنع تطلع الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا في بعض الاحيان
اه من مر **قوله** وامراتي هو قيد للوجوب ويكفي في الجواز لفرضها
امراة واحدة وسفرها وحدها ان امت اما سفرها وان قصر لغير فرض
الحج من حج نفق او عمرته فخراج النسوة مطلقا ولو اذن الزوج فلا يجوز
ان يخرج خارج السور ولو مع النسوة الثقات او اذن الزوج بل لا بد
من خروجه هو او المحرم او عبد بشرطه معها فافيق الا ان من خزوج النسا
الى المقابر الى خارج السور معصية يجب منعهم معه **قوله** بان يستمسك
اي يثبت والبالسبيبه نفسهم ان كانت بمكة او دون مسافة قصر منها
لزمه الحج بنفسه ما لم ينته لحالة لا يفدر معها على الحركة وقوله الاستمسك
السابق اي بلا مشقة شديده **قوله** وان يجد هو شرط للاستطاعة بالغير
وكذا ما بعده فالشرط احده هذه الامور الثلاثة **قوله** يوم الاستسجار
خرج بذلك نفقته ونفقة العيال ذهابا وايابا فلا يشترط كونها فاصلة
عما ذكر لاقامته عندهم ويمكنه من تحصيل مونتته ومونتهم قاله مر **قوله**
متطوعا بذلك اي بالشك من حج او عمره بعضا كان المتطوع من اصل
او فرع او اجنبيا به اه بذلك ام لا فيجب سوا له اذا موسم فيه الطلقة
ويشترط ان يكون المتطوع غير معصوب موثوقا به ادى فرضه
وكون بعضه غير مباح ولا معولا على المكسب او السؤال الا ان يكسب
في يوم كفاية ايام وسفره دون مرحلتين وخرج بالمتطوع بالشك
المتطوع بما لا للاجرة ولو ولد او والد فلا يجب مونتته لعظم المنه به
خلاف المنه في بدل الطاعة ينسك بدليل ان الانسان يستنكف
عن الاستغناء بما لا غيره ولا يستنكف عن الاستغناء بدينه في
الاستغناء وحيث اجاب المطاع لم يرجح وكذا المطيع ان احرم ولو ما

المطيع والمطاع او يرجع المطيع فان كان بعد امكان الحج استقر الوجوب
في ذمة المطاع فيح من تركته والابان كان ذلك قبل رجوع اهل بلده
لم يستقر ولو كانت له مال ولم يعلم به او من يطيعه ولم يعلم بطاعته
وجب عليه الحج وجوب استقرار اعتبارا بما في نفس الامراه لمخصا من
شرح المنهج ومر **قوله** بالرزق بفح الواو كسر ها اي النفقة فان قاله
حج عني بالرزق او بالنفقة كانت جعله سوا قدر ذلك او لا يصححه
فيما اذا قدر ويلزمه المسمى وفاسده ان لم يقدر ويلزمه اجرة
المثل والحج صحيح بكل حال واما الصورة التي ذكرها بقوله كانت
يقول له حج الحج فليس اجارة ولا جعله بل وعد وتبرع من الجانبين
ذاك بالمثل وهذا بالرزق **قوله** فلو استاجر بالنفقة اي الكفاية
والرزق نفق كلامة تفات اي عقد بلفظ الاجارة بان قال استجرتك
لتحج عني بالرزق او بالنفقة وقوله لم يصح اي الاستسجار وتلزمه
اجرة المثل وقوله لجهاتها خرج ما لو قال عملت كل يوم كذا فانه يصح
ويلزمه المسمى والحج صحيح بكل حال كما مر والفرق بين هذه والجملة
انه ان عقد باحد اللفظين ثبت فيه الحكمه المعلومه له في بابيه
كما يجوز من الجانبين في الجملة دون الاجارة قال مر والاجارة
هنا اما اجارة عين كما استجرتك عني او عين بيتي هذه الستة فان
عين غير الستة الاولى لم يصح وان اطلق صح وحمل على الحاضر ويشترط
لصحته العقد قدره الاجير على الشروع في العمل واتساع المنه هنا
وخو به يستاجر في اشهر الحج واما اجارة ذمة كقوله الرمت ذمتك
تحصيل حجة وبحوث الاستسجار في هذا الضرب على المستقبل فان
اطلق حمل على الحاضر فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته
على السفر لامكان الاستسجار في اجارة الذمة ولو قال استجرتك الحج
عني بنفسك لم يصح على المعتمد لان الدينية مع الربط بهين يتناقص
كن اسلم في غريبتان بعينه ويشترط معرفه اعمال الحج للمعاقدين

من واجبات وسائر لانه معتود عليه حتى يحيط التفاوت لما
فرقة من السنن ولا يجب ذكر الميقات وحمل حاله الاطلاق على
الميقات السري ولو استاجر للقران فالدم على المستاجر فان شطه على
الاجر بطلت الاجاره ولو كان المستاجر للقران معسرا فالصوم الذي
هو بدل الدم على الاجير وجاع الاجير يفسد وتنسخ به اجاره العين
لا الذمه لعدم اختصاصها برمن وينقلب فيها الحج للاجير وعليه
المضي في فاسده والكفارة ويلزمه في اجاره الذمه ان ياتي بعد
القضاء عن نفسه حج اخر للمستاجر في عام اخر ويستتيب من حج
في ذلك العام او غيره والمستاجر المختار فيها على التخييل لآخر
المقصود ولو حج او اعتمر بمال حرام عصى وسقط فرضه او باختصار
قوله بكل ذلك اي من الجماله والجاره ولو فاسد تيك والتبرع
كامر **قوله** عنه اي عن المستاجر ان لم يكن على الاجير حجة الاسلام
والواقع عنها وان قصد المستاجر كاسيافي في الباب بعده **قوله**
وسقط به فرضه اي ان حج ولم يبرأ المصنوب والواقع عن الاجير
ويرجع عليه بلا جرة وفارق اجير الفدية عن الصوم في شيخ يرى
بعدها لان الحج وطيفة العمر لا يتكرر بخلافها اه قل وقرره شيخنا
عطيه **قوله** وذكرت الحج فقال ما ملخصه انه لا يحج احد عن مصنوب
الابادته وجوته البلقيني بغير اذنه ومجوز الحج عن الميت بل يجب
في حج واجب وله تركه سواء كان من حج عنه وارثا او اجنبيا ولا يحج عنه
تطوعا الابادته سواء امره الوارث او غيره اه قل وعبارة مرد ومجوز
النيابة في تنسك التطوع كما في النيابة عن الميت اذا اوصى به ولو كان
الثابت فيه صبياميرا او عبدا بخلاف الفرض من اهل التطوع
بالنسك لانفسها **باب** بالتبوين اي بناء على الظاهر
من ان الضرورة مستد ولا يصح حجه غيره وما بينهما اعتراض
قصد به التفسير وان كان يصح عدم التبوين واضافة باب

الحمله

الى الجملة لانه من الالفاظ التي تضاف اليها وعليه فقوله لا يصح الحج
كلام مستأنف **قوله** بصاد مهمله اي مفتوحة وهي من الكلمات التي
يوصف بها المنكر والموت والتأنيده لانه لغة وفروقه ويقال
ايضا ضروري على النسبه وصاروري **قوله** وهو شرعا مائة فهو من
حج اصلا **قوله** من لم يحج حجة الاسلام اعي وان حج غيرها مرارا بان كان
صبيا او رقيقا وكذا قوله او لم يعتمر عمرته واسار الله به الى ان في
كلام المؤلف اكثافا فلا يخرج عن كونه ضروريا الا اذا اتى بهما معا اما اذا لم
ياتي بواحد منهما او اتى بالحج فقط او بالعمرة فقط فلا يخرج عن كونه ضروريا
واطلاق الضرورة على من ذكر مكرره لانها من الالفاظ الجاهلية ولا يصح
الاستدلال على الكراهه بحديث الضرورة في الاسلام فان معناه لا يترك
الحج من حيث طبعه في الاسلام او المعنى لا يترك التكاح من محتاج اليه
فهو حديث لا رهبانية في الاسلام **قوله** لا يصح حجه عن غيره اي
سواكات فقير او غنيا باجرة ام لا ونيت حرام مع التعمد والاجارة
باطله ح لانه لم يحج عن نفسه وقوله ولو نواه اني بذلك لدفع ما
برهه قوله لا يصح حجه عن غيره من انه لا يصح عن نفسه ايضا **قوله**
وقع عنه وهل امرامه بغير ما عليه مع علمه وتعمده حرام لتركه نصا
ما وجب عليه اداؤه وان وقع عنه لانه قهري عليه او جازي لان
قصده لذلك لغو فلا اثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسده للنظر فيه
مجال قاله بن حجر قال شيخنا الاقرب الاول اه ش **قوله** الخبر اي داود
دليل لقوله الضرورة لا يصح الحج **قوله** شبرمه هو شين معجمه مفتوحة
ونقل ضحاها موحده ساكنه فراهمه مضمومه اه قل ونقل للاجهوري
فتحهما معا فتكون اللغات فيه ثلاث **قوله** او قريب سكنين الراوي
قوله قال حججت على حذف همة الاستفهام اي اجمعت وفي بعض
النسخ انباها وهذا ان لم تعلم الرواية والاعتقبت **قوله** حج عن نفسك
اي انت ببقية اعمال الحج لا ان التلبية لا تكون الا بعد النية وقوله

ثم حج عن شهره فحمل على ان شهره كان به عذر جواز الحج عنه ولم
يسأل صلى الله عليه وسلم عن كونه معدورا او لا لعلمه بحاله من كونه
معدورا **قوله** صير نفقته اي شأنه ذلك وان لم يكن معه نفقه كالفقير
كامرا ويقال انه وصف لمن وجد به ذلك ثم عم كما في نحو الرمل فهو بيان
لمعناه بحسب الاصل وقوله عن اخراجها اي صرفها وانفاقها فيما ذكر
قوله او نوى من عليه فرض ظاهر انه معطوف على نواه فيكون
من افراد الضرورة وهو كذلك بالنظر لبعض الصور وهو ما لو كان عليه
حجة الاسلام ولو جعله فرضا مستقلا بان يقول ولو نوى الحج لكانت اولى
لان غالب الصور ليس من افراد الضرورة **قوله** غيره اي غير الفرض
الذي يجب عليه تقديمه شرعا بان نوى تقلا او فرضا اخر يتعين عليه
تأخيرها شرعا فانقل بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام والنذر بالنسبة
لمن عليه قضا فالصور المنفاده من كلامه ست حاصلها ان من عليه
حجة الاسلام لا يصح منه قضا ولا نذر ولا انقل ومن عليه قضا لا يصح منه
نذر ولا انقل ومن عليه نذر لا يصح منه نقل وبذلك يندفع اعتراض
قال حيث قال وليس في كلامه الامقابله النفل بغيره فقوله او نوى
قضا الحج ان جعل كلامه شاملا له لم يصح وان جعل جملة مستقلة خلت
عن جواب لها اه لانه بناء على ما فهمه من ان الغير قاصر على النفل على
انه لو سلم ذلك كان اعتراضه مدفوعا بجعل الجواب في كلام الله محذورا
دل عليه كلام المات والتقدير وقع عنه ويتصور اجتماع حجة الاسلام
مع القضا في رقيق افسد حجة ثم عتق ولو افسد هذا الرقيق حجة
بعد العتق فقد اجتمع عليه قضا ان فاذ احج بعد ذلك وقع عن الثاني
وان نواه عن الاول قياسا على ما قبله ولتأكد الثاني لو توقعه بعد
الحكاه واذا اجتمع نذران صح عما نواه منهما وان تأخر وكان مؤثما
وفات فقوله فيما مر بعدم صحة احرام نذر لمن عليه قضا يحمل على قضا
غير النذر كقضا نفل مع نذر وذلك لان قضا النذر من جنس النذر

لم يخرج

المكتبة المركزية
جامعة القاهرة
قسم المخطوطات